

رَفِعٌ

بعنْ الْرَّحْمَنِ الْجَنَّى
 أَسْكَنَ النَّبِيَّ الْمُرْوَنَ كَرِيمًا
www.moswarat.com

سِلْسِلَةُ شُرُوحَاتٍ وَمُؤْلِفَاتٍ مَعَالِيِ الشَّيْخِ ٦

شِرْحُ

الْقِبْوَلُ الْمُهْوَلُ الْكَبِيرُ

لِشِيخِ الْإِسْلَامِ

تَقِيِ الدِّينِ أَبْدِيلِ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 تَقِيِ الدِّينِ أَبْدِيلِ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 أَبْرَزَ اللَّهُ لِهِ الْمُرْتَبَةَ وَالْمُغْفِرَةَ

الشِّيخُ إِعْلَمُ الشِّيَخِ

صَلَاحُ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ الْشِّيخُ
 أَبْرَزَ اللَّهُ لِهِ الْمُرْتَبَةَ وَالْمُغْفِرَةَ

بِتَحْقِيقِ وَعَنْ آنَاءِ

عَادِلِ بْنِ مُحَمَّدِ سُعْدِيِّ فَاعِيِّ
 أَبْرَزَ اللَّهُ لِهِ الْمُرْتَبَةَ وَالْمُغْفِرَةَ

بِتَحْكِيمِ دَارِ الْحِجَاجِ الْمَكَانِيِّ
 لِلنشرِ وَالْفَرِزِ

رَفِعٌ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ
أَسْلَمَ اللَّهُ الْفَزُورُ كَسَّ

www.moswarat.com

رَفِعٌ

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْأَسْلَمُ لِلَّهِ لِلْغَرْوَاصِ
www.moswarat.com

شَكْلُ

الْفَتْوَى الْجَمُوْيَةِ الْكَبِيرَى



عنوان المصنف: شرح الفتوى الحموية الكبرى

تحقيق: عادل محمد مرسي رفاعي

رقم الإيداع: ٢٠١٢/٥٦٩٩

الترقيم الدولي: ٩٧٨-٩٧٧-٥٢٢٢-١٠-٦

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةُ الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ



للنشر والتوزيع

الإدارة والمبيعات جوال: ٠٠٢٠١٦٩٠٥٧٥٧٣ - ٠٠٢٠١١٦٨٩٩١٠٠ - ٠٠٩٦٦٥٦٧٣٣٤١٧

الاشكشتة: ٠٠١١٦٨٣٥٥١ - جوال: ٠٠٣٥٤٦١٥٨٣ - طيبة سليمان جابر العتيبي - هاتف:

القاهرة: ٠٠٢٠١٧٤٧٢ - ٠٠٢٠١٣٥٥٠ - ٠٠١١٦٨٣٥٥٠ - فاكس: ٠٠٣٤٣٨١٥٩ - هـ: ١٤٣٣

البريد الإلكتروني: dar_alhiljaz@hotmail.com

سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ ٦

شرح الفتوح الموسوية الكبرى

لشيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن عبد الحكيم بن عبد السلام بن تيمية
أجزل الله له الشورة والغفرة

الشرح لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزizin محمد الشافعى
غمد الله له ولرالريور لأهل بيته

تحقيق وعناية

عادل بن محمد درمرسي رفاعي

غمد الله له ولرالريور لأهل بيته ولشاعره

فيكتوبه دار الجليل

للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمةُ النَّاسِرِ

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهداه ، وبعد :

فهذا شرح : **الفتاوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام**

نقى الدين أحمى بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية

أجزل الله له المثوبة والمعفورة

الشرح لمعالى الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

وكان ذلك في دروس ألقاها شيخنا العلامة معالي الشيخ - حفظه الله - في جامع الأميرة حصة السديري بالرياض ، ابتداءً من يوم الخميس السادس عشر من شهر جمادى الآخرة لعام ستة عشر وأربعين ألفاً وألف من الهجرة النبوية المباركة ، وختمت في يوم الخميس التاسع من شهر محرم لعام ثمانية عشر وأربعين ألفاً .

وهذه الرسالة من أهم رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تقرير مذهب السلف في الصفات ، وبيان طريقة أهل السنة والجماعة في إثبات ما أثبته

الله يعْلَم لنفسه ، وما أثبتته له رسوله ﷺ ، وبيان طريقة المخالفين من الفلاسفة والمتكلمين ، أصحاب الضلالة ودعاة السوء .

فأسأل الله يعْلَم أن يجزل لشيخنا العلامة المفضال / صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيّخ الموثبة والمغفرة ، وأن يجعله إمام هدى ورشاد ، وأن يعز به ويصلح ، كما أسأله يعْلَم أن يقيه شر الحاسدين ، وأن يغفر له ولوالديه ولذريته وأهل بيته ، وأسأله يعْلَم أن يرفع بهذه الشروحات ذكره ، ويثقل بها موازين أعماله ، وأن يجمعه وهوالديه وأهل بيته تحت لواء الحمد ، وفي جنات النعيم ، وفي زمرة السابقين مع النبي الأمين ، وصحابته الغر الميامين ، وأن يجعل لي ومن شارك في هذا العمل المبارك من الخير نصيبي ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسلیماً مزيداً .

وآخر دعواانا أن الحمد لله رب العالمين

كتبه

عادل بن محمد مرسي رفاعي

الرياض / ١٤٣١ / ٣ / ١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقدمة الشَّارِح

الحمد لله رب العالمين، نحمده ونستعينه ونستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، وصفيه وخليله، نشهد أنه بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاحد في الله حق الجهاد، ونشهد أنه لا خير إلا دل الأمة عليه، ولا شر إلا حذرها منه، فصلوات الله وسلامه على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين.

أما بعد ..

فإن أحسن الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد بن عبد الله، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بذلة ضلاله في النار.

ثم إن بين أيدينا هذه الرسالة الموسومة بـ(الحموية)، وهي رسالة عظيمة في تقرير مذهب السلف في صفات الله عز وجل، وإثبات ما أثبته الله عز وجل لنفسه، وما أثبته رسوله عز وجل، وبيان فساد انتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وتحريف الغالين، من الذين استغلوتهم الشياطين، أفراخ المتكلفة الصابئين، ومن سار في ركبهم من المتكلمين، أهل البدع والأهواء، الذين أصموا آذانهم وأعموا أبصارهم عن نصوص الكتاب والسنة، فضلوا وأضلوا خلقاً كثيراً.

وهذا الموضوع غاية في الأهمية؛ ذلك لأن كل انحراف في الدين إنما كان سببه إحداث بدعة لم يكن عليها الأمر الأول في حياة النبي ﷺ في أمور الاعتقاد، وفي الأمور العملية الشركية، وفي وسائل الشرك، وفي أنواع البدع العملية التي ظن أصحابها أنها تقربهم إلى الله جل جلاله، ولا شك أن كل مسلم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله رغب بإسلامه أن يسلم في الدنيا وأن يسلم في الآخرة؛ لأن ما يكون هنالك في الدار الأخرى أمر عظيم، فال المسلم يهرب من كل ما يشينه في ذلك اليوم أو يخفف موازينه.

ولهذا كان من الواجب على كل مسلم أن يسعى في تعلم تحقيق معنى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وذلك بتحقيق التوحيد بأنواعه: توحيد الإلهية بالمطابقة، وتوحيد الربوبية والأسماء والصفات بما تضمنته تلك الكلمة العظيمة، فلا تكون عبادة ولا تقرب إلى الله عزّلاً إلا عن طريق المصطفى ﷺ، فالعبادة إنما هي التي شرعها المصطفى ﷺ، والتي سلكها وأمر بها أو دل عليها أصحابه وأمته ﷺ.

وهو عزّل المؤمنين رؤوف رحيم، وقد أمره الله عزّلاً بابلاغ الدين، ويأن لا يكتم شيئاً من الدين، فبلغ الدين وبلغ الرسالة، وجاهد في ذلك، فكان عزّل أمراً بأشياء مفصلة من أمور الخير كثيرة تكفي من أراد أن يتقرب إلى الله جل جلاله بها، ونهى بإجمال عن كل غير تلك العبادات، فنهى عن البدع ونهى عن أن يُتقرَّب إلى الله جل جلاله بغير ما سنه المصطفى ﷺ.

ولهذا قال العلماء: إن أعظم آية في هذا الأمر هي آية سورة المائدة لو تأملها أهل الإسلام لكتفهم عن أن يكونوا على غير السنة، وهي قوله عزّل الله عزّلاً: «الْيَوْمَ أَكْلَمْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ نَعْمَلِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينَّا» [المائدة: ٣٢]، فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنَّ رجلاً من اليهود قال له: «يا أمير

المؤمنين آية في كتابكم تقرؤونها لو علمنا معاشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك
اليوم عيناً قال : أي آية ؟ قال : «اليوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نعمتي
ورضيتك لكم الإسلام دينكم» قال عمر : قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي
نزلت فيه على النبي ﷺ، وهو قائم بعرفة يوم جمعة^(١).

فهذه الآية فيها بيان أن الله ﷺ أكمل لنا الدين ، والدين هو ما يتدين به
المرء ليقربه إلى الله ﷺ ، فإذا كان كاملاً فهل ثم وسيلة إلى إدخال شيء فيه
حتى يُقرب به إلى الله ﷺ ؟ إن هذا مناقض لمعنى هذه الآية ؛ ولهذا قال
الشاطبي وغيره من أهل العلم^(٢) : إن أهل البدع ليس عندهم لهذه الآية
معنى . وهي قوله : «اليوم أكملت لكم دينكم» ؛ لأن معنى الإكمال أنه ليس
هناك مجال لأن يدخل فيه شيء يقرب إلى الله ﷺ .

وإذا كان كذلك فكل شيء أحدث بعد زمان الرسول ﷺ فإنه بدعة ضلاله ،
يدعى صاحبها أن الدين ناقص وأنه يريد إكماله ؛ لأنه لم يكتبه ما جاءت به
الشريعة ؛ لهذا قال الإمام مالك رحمه الله فيما رواه عنه ابن الماجشون^(٣) : (من
رَأَمَ أَنَّ فِي الدِّينِ بِدْعَةً حَسَنَةً، فَقَدْ رَأَمَ أَنَّ مُحَمَّداً رحمه الله خَانَ الرِّسَالَةَ)،
والله عز وجله يقول : «اليوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نعمتي ورضيتك لكم
الإسلام دينكم» [المائدة: ٣٠] ؛ لهذا كان كل محدث لبدعة مدع أن الدين لم يكمل ،
إما بلسان حاله ، أو بلسان مقاله ، وهو أعظم والعياذ بالله .

إذا كان كذلك وجب على المسلم أن يتعرف على البدع والشبه التي
يثيرها أولئك المبطلون أهل التأويل والتحريف ، وما أكثرهم لا يكرهون

(١) أخرجه البخاري (٤٥) ، ومسلم (٣٠١٧) .

(٢) انظر : الاعتصام للشاطبي (١١١/١) .

(٣) انظر : المرجع السابق (٤٩/١) ، (١٨/٣) .

الله حَمْلَةٌ، فيعرف تلك الشبهات، ويعرف الرد عليها؛ لأنَّه قد يأتي إليه من يُحسن البدعة بأنواع من التحسينات، أو يلقى إليه بشبهة، فإذا انكشفت الشبهة بتعلم وتعليم كان المسلم في حيازة وحراسة من أهل الزيف أتباع الهوى، الذين قالَ اللَّهُمَّ فِيهِمْ: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ أَيَّتُ مُحْكَمٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُشَكِّهِتٍ فَإِنَّمَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَيْغٌ فَيَتَبَعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ أَبْيَاغَةُ الْقِتْنَةِ وَأَبْيَاغَةُ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُولُ يَقُولُونَ إِيمَانًا يَهُ كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا وَمَا يَدْكُرُ إِلَّا أَفْلَوْا أَلَّا لَبِبٌ» [آل عمران: ٧٣] من هم الذين يتركون الأمر الواضح البين ويأخذون بالمشبهات وبالمتشبهات؟ هم أهل الزيف.

وأهل الزيف قالُوا فيهم النبي ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهِ وَيَتَرَكُونَ الْمُحْكَمَ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمِّيَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَاحْذَرُوهُمْ»^(١).

فالذين يتركون الأمر الواضح ويأخذون بالمشبهات هم أهل الزيف؛ لأنَّهم تركوا الأمر البين الذي بينه ﷺ، وأخذوا بأمور مشبهات أو لم يأت بها شرع المصطفى ﷺ؛ لهذا كان يقول النبي ﷺ في خطبة الحاجة التي يُذكر بها أصحابه رضي الله عنهم دائمًا: «إِنَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنُ الْهَدِيِّ هَدِيُّ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا»^(٢)، فكان ﷺ يعلمها أصحابه حتى

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) هذه خطبة الحاجة التي كان يقولها النبي ﷺ بين يدي حاجته، أخرجها مسلم مختصرة من حديث جابر رضي الله عنه (٨٦٧)، ومن حديث ابن عباس رضي الله عنهما (٨٦٨)، ووردت مطولة ومختصرة من حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند الإمام أحمد في المسند (١/٣٩٢، ٣٩٣)، وأبي داود في سننه (١٠٩٧)، والترمذمي في سننه (١١٠٥)، والنسائي في الكبرى (١١٥٠)، (٤٤٩/٣)، وابن ماجه (١٨٩٢)، ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله شرح لها في جزء لطيف، طبعته دار الأضحي بالأردن.

لا يحدث في الدين شيء ليس منه.

و جاء في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه ، قال : « وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا مَوْعِظَةً بَلِيقَةً دَرَقْتُ مِنْهَا الْعَيْنَ ، وَوَجَلْتُ مِنْهَا الْقُلُوبُ ، قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَانَنَا مَوْعِظَةً مُوَدَّعًا فَأَوْصَنَا » ، ف كان مما أوصاه به عليه أن قال : « إِنَّمَا مَنْ يَعْشُ مِنْكُمْ فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا ، فَعَلَيْكُمْ بِسْتَنِي وَسُنَّةُ الْخُلُفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيَّينَ ، عَضُوا عَلَيْهَا بِالْتَوَاجِذِ ، وَإِنَّا كُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ بِذْعَةٍ ضَلَالَةً »^(١) .

ف هذه وصيته عليه بعد مواعظه التي ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب ، فما كان أنسجه لأمته ، وما كان أرأفه بأمته ، لا خير إلا دلهم عليه ، ولا شر إلا حذرهم منه ؛ كما جاء في الصحيح أنه عليه قال : « إِنَّه لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدْلُلَ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُ لَهُمْ ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ ، وَإِنَّ أُمَّتَكُمْ هَذِهِ جُعلَ عَاقِبَتَهَا فِي أُولَاهَا ، وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بِلَاءً وَأُمُورًا تُكْرُونَهَا ، وَتَحِيَّهُ فِتْنَةٌ فِي رُقُقٍ بَعْضُهَا بَعْضًا ، وَتَحِيَّهُ فِتْنَةٌ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ : هَذِهِ مُهْلِكَتِي . ثُمَّ تَنْكِشِفُ ، وَتَحِيَّهُ فِتْنَةٌ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ : هَذِهِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ »^(٢) ، وهكذا كان المصطفى عليه.

إذا فامر البدع أمر عظيم ، وجامعتها والدليل الذي يجب أن يكون مع المسلم دائمًا في هذا الأمر ليزن به الأمور والأفعال هو قول المصطفى عليه

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) ، والترمذى (٢٦٧٦) ، وابن ماجه (٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤) ، وأحمد (١٢٦) ، والدارمى (٩٥) ، والطبرانى فى الكبير (٦٢٣) ، وابن حبان (١٧٨/١) .

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

فيما روتته عائشة رضي الله عنها وأخرجه صاحبا الصحيح: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أُمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(١)، وفي رواية لمسلم وعلقه البخاري في صحيحه: «مَنْ عَمِلَ عَمَالًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢)، قال العلماء: ثم حدثان هما ميزانان للأعمال:

أما الأول: فهو ميزان للأعمال في باطنها، عمل الباطن الذي لا يظهر للناس، وهو قول المصطفى ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ، وَإِنَّمَا لِأَمْرِئِ مَا نَوَى»^(٣)، فإن كانت النية صالحة خالصة لله تعالى فهذا معناه أن الجهة الباطنة صحيحة.

والثاني: هو الميزان الظاهر الذي يوزن به العمل في الظاهر الذي يُرى، وهو قوله ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أُمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»، وفي رواية: «مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ».

فتوزن الأعمال في الباطن من جهة صلاحتها وكونها حسنة مقبولة وذلك بقدر ما فيها من الإخلاص، وتوزن الأعمال الظاهرة فيما يرى الناس وذلك بقدر ما فيها من اتباع لأمر النبي ﷺ، فهما ميزانان لا يشذ عنهما شيء من الأعمال.

ولقد كان من الابتداع العظيم بعد القرون المفضلة الابتداع في أنواع الاعتقاد: الابتداع في مسائل الصفات بأن يجعل العقل محكمًا على

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٧١٨)، ورواه البخاري معلقاً في كتاب البيوع - باب النجاش (٤/٣٥٦).
فتح) باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأنخطا (١٣/٣١٧ فتح).

(٣) أخرجه البخاري (١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الغيبات، ومن ذلك صفات الله ﷺ، وهذا قدح صريح فيما جاء عن الله ﷺ أو عن رسوله ﷺ، فقيد الله ﷺ طائفة من عباده المخلصين، ليميز بهم بين ما يجب لله تعالى من الأسماء الحسنة والصفات العليا، وما يجوز عليه وما يمتنع عليه، فيظهرن الحق على الباطل، ويدحضون شبه المبطلين والمتأولين أفراخ المتكلفة وأتباع الهند واليونان، وورثة المجروس والمرشكين، وضلال اليهود والنصارى والصابئين، وأشكالهم وأشباهم؛ كما وصفهم شيخ الإسلام رحمه الله في هذه الرسالة التي بين أيدينا.

وكان من هؤلاء المخلصين الصادقين شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فتصدى لهؤلاء الجهال والمغرضين أهل البدع والأهواء، وشمر عن ساعد الجد ليدك قلاع الباطل وحصون المبطلين، فكم كان الخطر عظيماً، لكنه رحمه الله أبي إلا أن يحمل الأمانة على عاتقه، ويؤديها خير أداء؛ ويجدد لهذه الأمة ما اندرس من معالم الدين. وكان مما خلفه شيخ الإسلام رحمه الله من الردود والرسائل على أهل الزيف والباطل، هذه الرسالة (الفتوى الحموية الكبرى)، فكانت من أقوى الردود على طوائف الباطل الذين خلفوا النصوص وراءهم ظهرياً، وأعموا أعينهم وأصموا آذانهم عن الآيات البينات الواضحات في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، واتبعوا كل متشابه، ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

وبين رحمه الله أن الواجب إلا يتعرض لصفات الله ﷺ بتأويل يخرجها عن ظاهرها، ولا أن يتعرض لها بمجاز يخرجها عن حقيقتها، فالإيمان بها على ما دلت عليه ظاهرها، وعلى ما دلت عليه حقيقة اللفظ الإفرادية أو التركيبة، مع نفي المثل عن الله ﷺ: **«لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ أَكَبَرُ الْبَصِيرُ»** [الشورى: ١١].

وبين بِحَلْلَةِ أن المنهج الصحيح والعقيدة الصحيحة إنما هي في طريقة السلف الصالح، ومعلوم أن طريقة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في العقيدة والمنهج واحدة واضحة بَيِّنَةً، فلم يختلف الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في مسألة من مسائل الاعتقاد، وكذلك التابعون لهم لم يختلفوا إلا في مسألة واحدة - يعني من تأخر - وهي مسألة هل يقال لفظي في القرآن مخلوق أو لا يقال؟ كما قال ذلك شيخ الإسلام كَذَّابَةَ^(١) ، مع أن الصحيح أن هذه المسألة لا يُطلق فيها القول بأن اللفظ في القرآن مخلوق، ولا يقال غير مخلوق؛ لأن هذا القول مجمل يحتاج إلى تفصيل؛ كما هو معلوم في تفصيله في موضعه. فالحذر الحذر من كل سبيل فيه مخالفة للسنة، فكل خير في اتباع من سلف، وكل شر في ابتداع من خلف، وقد قال الله عَزَّ وَجَلَّ في أهل البدع: ﴿أَمْ لَهُمْ شَرَكَاتٌ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١] ، فكل من شرع شيئاً في الدين أو جعل شيئاً في العقيدة على غير ما عليه الأمر الأول فقد جعل نفسه شريكاً لصاحب الرسالة في التشريع، وهذا - والعياذ بالله - من أشد ما يكون خطراً على الإسلام وال المسلمين.

وقال عَلِيُّ: «وَإِنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَنِعِّمُوا أَسْبُلَ فَنَفَرَّكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ، ذَلِكُمْ وَصَنْكُمْ بِهِ، لَعَلَّكُمْ تَنَقُّونَ» ﴿٥٦﴾ [الأنعام: ١٥٣] ، فهل نقبل وصية الله عَزَّ وَجَلَّ ، وهل نقبل وصية المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فالله الله في السنة، الله في الالتزام بها، الله الله في الحذر من البدع، وفي الإنكار على أهلها، وفي المجاهدة في ذلك، فإن ذلك من أعظم أنواع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤٢٣/٨).

أَسْأَلُ اللَّهَ تَبَّعِيلَهُ التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ، وَالْعُونَ وَالرَّشَادَ، وَأَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ أَنْصَارِ
دِينِ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ، الْأَمْرِينَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّاهِيِنَ عَنِ الْمُنْكَرِ،
وَنَسْأَلُهُ تَبَّعِيلَهُ أَنْ يَثْبِتَنَا عَلَىِ الْحَقِّ، وَأَلَا يَزِيفَ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا، فَإِنَّهُ تَبَّعِيلَهُ
جَوَادُ كَرِيمٍ، وَأَسْأَلُهُ تَبَّعِيلَهُ لِي وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ فِي القَوْلِ
وَالْعَمَلِ، وَأَنْ يَعِينَنَا مِنْ شَرِّ أَنفُسِنَا وَالشَّيْطَانِ، وَأَنْ يَقِنَّا شَرِّ الْغَفْلَةِ فَإِنَّ
الْغَفْلَةَ إِذَا اسْتَحْكَمَتْ عَلَىِ الْقُلُوبِ أَضْرَتْ بِهَا، فَنَسْأَلُهُ تَبَّعِيلَهُ أَنْ يَفْتَحَ لَنَا
أَبْوَابَ الْخَيْرَاتِ، وَأَنْ يُغْلِقَ عَلَيْنَا أَبْوَابَ الشَّرُورِ وَالْمُنْكَرَاتِ، وَأَنْ يَلْهُمَنَا
رَشْدَنَا، وَأَنْ يَقِنَّا شَرِّ أَنفُسِنَا، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَىِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ وَآلِهِ
وَصَاحِبِيهِ أَجْمَعِينَ.

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ



رَغْبَةُ
جِنِّ الْأَرْضِ الْجَنِيُّ
لِلْمُسْكِ لِلْبَرِّ لِلْفَوْرِكِيِّ
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُئلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، الْعَلَمُ الرَّبَّانِيُّ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَاسِ أَحْمَدُ
بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

مَا قَوْلُ السَّادَةِ الْعُلَمَاءِ أَئِمَّةِ الدِّينِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى» [ط: ٥]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «مَمَّا أَسْتَوَى
إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ» [نَصْل: ١١]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ، وَأَحَادِيثِ
الصِّفَاتِ كَقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ
الرَّحْمَنِ» ^(١)، وَقَوْلِهِ: «يَضْعُفُ الْجَبَارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ» ^(٢)، إِلَى غَيْرِ
ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَمَا قَالَتِ الْعُلَمَاءُ، وَأَبْسَطُوا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ
مَأْجُورِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؟

فَأَحَاجِبُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَوْلُنَا فِيهَا مَا قَالَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ
بِإِحْسَانٍ، وَمَا قَالَهُ أَئِمَّةُ الْهُدَى بَعْدَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ
عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى جَمِيعِ الْخُلُقِ فِي
هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّداً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ
لِيُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ
الْحَمِيدِ، وَشَهِدَ لَهُ بِأَنَّهُ بَعَثَهُ دَاعِيَا إِلَيْهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا، وَأَمَرَهُ

(١) أخرج مسلم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرج بنحوه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: البخاري (٤٨٤٩)، ومسلم (٢٨٤٦)، ومن
حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: البخاري (٤٨٤٨)، ومسلم (٢٨٤٨).

أَنْ يَقُولَ: ﴿ قُلْ هَذِهِ سِيَلٍ أَدْعُوكُمْ إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنْ أَتَبَعَنِي ۝ ﴾

[يوسف: ١٠٨]

فَمِنَ الْمُحَالِ فِي الْعُقْلِ وَالَّذِينَ أَنْ يَكُونَ السَّرَّاجُ الْمُنِيرُ الَّذِي
أَخْرَجَ اللَّهُ بِهِ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَأَنْزَلَ مَعَهُ الْكِتَابَ
بِالْحَقِّ لِيَحُكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا احْتَلَفُوا فِيهِ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَرْدُوا
مَا تَنَازَعُوا فِيهِ مِنْ دِينِهِمْ إِلَى مَا بُعِثَ بِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ،
وَهُوَ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ وَإِلَى سَبِيلِهِ بِإِذْنِهِ عَلَى بَصِيرَةٍ، وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ
أَكْمَلَ لَهُ وَلَأْمَتِهِ دِينَهُمْ وَأَتَمَ عَلَيْهِمْ نِعْمَتَهُ، مُحَالٌ مَعَ هَذَا وَغَيْرِهِ
أَنْ يَكُونَ قَدْ تَرَكَ بَابَ الإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْعِلْمِ بِهِ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا،
فَلَمْ يُمِيزْ بَيْنَ مَا يَجْبُ لِلَّهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى وَالصِّفَاتِ الْعُلْيَا، وَمَا
يَجُوزُ عَلَيْهِ وَمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ.

فَإِنَّ مَغْرِفَةَ هَذَا أَصْلُ الدِّينِ، وَأَسَاسُ الْهَدَائِيَّةِ، وَأَفْضَلُ مَا
يُكَسِّبُهُ الْقُلُوبُ، وَحَصَّلَتْهُ النُّفُوسُ، وَأَدْرَكَتْهُ الْعُقُولُ، فَكَيْفَ
يَكُونُ ذَلِكَ الْكِتَابُ، وَذَلِكَ الرَّسُولُ وَأَفْضَلُ خَلْقِ اللَّهِ بَعْدَ
النَّبِيِّينَ لَمْ يُحْكِمُوا هَذَا الْبَابَ اعْتِقَادًا وَقُوْلًا!

الشرح:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له،
وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

تسلیماً کثیراً إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذه الرسالة الموسومة بـ(الحموية) رسالة عظيمة في تقرير مذهب السلف في صفات الله ﷺ، وهي جواب سؤال ورد لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله^(١)، وسبب السؤال أنّ مذاهب الناس في زمانه كان أكثرها على غير الهدى في باب صفات الله ﷺ، فكثير منهم أشاعرة، وما تريدية، وثمَّ معذلة قليل، وثمَّ جماعات من أهل الفرق الأخرى أيضًا، وهؤلاء كلهم في باب الصفات ضلالًّا، ولم ينج في باب الصفات إلا من تبع السلف الصالح؛ ولهذا كانت الحاجة ماسة - لكترة ما خاض الناس في هذا الباب في زمان شيخ الإسلام وما قبله - أن يُبسط القول في مذهب السلف المنجي في باب صفات الله ﷺ.

ومن المتقرر أن طريقة النجاة في هذا الباب أن يُسلك فيها طريقة سلف هذه الأمة؛ لأن الله ﷺ وصف السلف بأنهم خير القرون، قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُكُمْ قَرْنَيِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلْوَنُهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَأْتُونَهُمْ»^(٢) وكونهم خير القرون يدل على أنهم جمعوا من العلم أسلمه وأعلمه وأحكمه، وجمعوا أيضاً من العمل ما كان على صواب فيه إخلاصهم ومتابعتهم.

وهذا الباب باب صفات الله أعظم أبواب الدين؛ لأن به معرفة الله ﷺ والعلم به، فإن الله جل جلاله لم تره العيون في هذه الدنيا، وما آمن به من

(١) وذلك في سنة ثمان وتسعين وستمائة، انظر: البداية والنهاية (٤/١٤)، والعقود الدرية (ص ٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٥١، ٣٦٥٠، ٦٤٢٨)، ومسلم (٢٥٣٥) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

آمن ببرؤية وإنما رأته القلوب بحقائق الإيمان، وهذا الإيمان أعظمه العلم بالله عَزَّلَهُ، وبأسمائه، وبنعموت جلاله، وصفات كماله وجماله.

فلما كان الإيمان بصفات الله عَزَّلَهُ بهذه المثابة نجزم قطعاً بأنه لا يمكن إلا يذكر بباب النجاة فيه في الكتاب والسنة؛ لأن هذا أعظم ما تصح به القلوب وأعظم ما يكون به الهدى، فإن العبد كلما كان أعرف بالله عَزَّلَهُ كان أتبع لشرعه، وكان أتقى لله عَزَّلَهُ، ونقطع أيضاً أنَّ الله عَزَّلَهُ قد أكمل لنا الدين، وبين ذلك لنا رسول الله عَزَّلَهُ.

وكمال الدين يقتضي بأن ما كان في ذلك الزمان الأول هو العلم المحكم، العلم الكامل في باب صفات الله عَزَّلَهُ وفي غيره، فقد قال الله عَزَّلَهُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾ [المائدة: ٣١]، ومن الدين الكلام في العقائد، ومن ذلك الكلام في صفات الله عَزَّلَهُ، بل ذلك ما به تصح القلوب، وتشرق الأرواح على المعارف الربانية والحقائق الإلهية، وإذا كان كذلك كان ذكره عَزَّلَهُ على وجه الكمال في الكتاب والسنة لا بد منه، بل كان ذكره متيناً، لِمَ؟ لأنَّ الله أكمل لنا الدين، وأتمَّ علينا النعمة، وهذا من الدين. وهذا الإكمال يقتضي أن طريقة الصدر الأول طريقة محكمة في هذا الباب، وأن ما فهموه من الكتاب والسنة في هذا الباب هو العلم وهو الحكم، وهذا فيه إبطال لقول من قال: (إن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم)^(١) - كما سيأتي في جواب الشيخ عَلَيْهِ السَّلَامُ - فهذه المقالة باطلة؛ لأنها مبنية على أن الصدر الأول الذين هم خير هذه الأمة لم يُحَكِّمُوا هذا الباب وإنما طلبوا فيه

(١) انظر في بيان هذه المقالة وبطليانها: درء تعارض العقل والنقل (٣٧٨/٥)، والصواعق المرسلة (١١٣٣/٣)، وفتح الباري (٣٥٢/١٣).

السلامة، وفرق بين السلامة والعلم والحكمة والإحکام؛ لأن السلامة مرتبة دون العلم والإحکام، فلهذا كان قول من قال: «إن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحکم»، قول باطل من وجوه متعددة.

فهذا التأصيل والتقدیم من شیخ الإسلام لكي يدخل في هذا البحث، وما ذكر مبني على هاتین المسألتين.



وَمِن الْمُحَالِ أَيْضًا أَن يَكُون النَّبِيُّ ﷺ قَدْ عَلِمَ أُمَّتَهُ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ^(١)، وَقَالَ: «تَرْكُتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لِيَلْهَا كَنَهَارَهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكُ»^(٢)، وَقَالَ فِيمَا صَحَّ عَنْهُ أَيْضًا: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَن يَدْلِلَ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيَنْهَاهُمْ عَنْ شَرِّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ»^(٣). وَقَالَ أَبُو ذَرٌ رضي الله عنه: «لَقَدْ تُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَا مِنْ طَائِرٍ يُقْلِبُ جَنَاحِيهِ فِي السَّمَاءِ إِلَّا ذَكَرَ لَنَا مِنْهُ عِلْمًا»^(٤). وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُقَاماً، فَذَكَرَ بَدْءَ الْخَلْقِ حَتَّى دَخَلَ أَهْلَ الْجَنَّةِ مَنَازِلَهُمْ، وَأَهْلَ النَّارِ مَنَازِلَهُمْ، حَفِظَ ذَلِكَ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ»، رَوَاهُ البُخارِيُّ^(٥). وَمُحَالٌ مَعَ تَعْلِيمِهِمْ كُلَّ شَيْءٍ لَهُمْ فِيهِ

(١) قال النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٥٣/٣ ، ١٥٤): «أما الخراءة، فكسر الخاء المعجمة وتحفيض الراء وبالمد، وهي اسم لهيئة الحدث، وأما نفس الحدث فيحذف التاء وبالمد مع فتح الخاء وكسرها» . ١١ هـ.

ويشير شيخ الإسلام إلى الحديث الذي رواه مسلم (٢٦٢) من حديث سلمان رضي الله عنه أنه قيل له: «قَدْ عَلِمْتُكُمْ بِئْكُمْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ» قال: «أَجَلْ لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِي بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِي بِأَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِي بِرَجِيعٍ أَوْ بَعْظِمٍ».

(٢) حديث صحيح بطرقه أخرجه ابن ماجه (٤٣)، وأحمد في المسند (٤/٤)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٧)، والاجري في الشريعة (ص ٥٥)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/٧٤)، والطبراني في الكبير (٦٤٢)، والحاكم في المستدرك (١/١٧٥) من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه.

(٣) سبق تحريرجه (ص ١١).

(٤) رواه بنحوه الإمام أحمد في المسند (٥/٥ ، ١٥٣ ، ١٦٢)، والطبراني في الكبير (١٦٤٧).

(٥) أخرجه البخاري (٣١٩٢).

مَنْفَعَةٌ فِي الدِّينِ - وَإِنْ دَقَّتْ - أَنْ يَتْرُكَ تَعْلِيمَهُمْ مَا يَقُولُونَهُ بِالسِّنَتِهِمْ، وَيَعْتَقِدُونَهُ بِقُلُوبِهِمْ فِي رَبِّهِمْ وَمَغْبُودِهِمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الَّذِي مَعْرِفَتْهُ غَايَةُ الْمَعَارِفِ، وَعِبَادَتْهُ أَشْرَفُ الْمَقَاصِدِ، وَالْوُضُولُ إِلَيْهِ غَايَةُ الْمَطَالِبِ، بَلْ هَذَا خُلاصَةُ الدُّعْوَةِ النَّبُوَّيَّةِ وَزُبْدَةُ الرِّسَالَةِ الإِلَهِيَّةِ، فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ مَنْ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى مُشَكَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ وَحِكْمَةٍ أَنْ لَا يَكُونَ بَيَانُ هَذَا الْبَابِ قَدْ وَقَعَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى غَايَةِ التَّمَامِ؟ إِذَا كَانَ قَدْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ أُمَّتِهِ وَأَفْضَلُ قُرُونِهَا قَصَرُوا فِي هَذَا الْبَابِ، زَائِدِينَ فِيهِ أَوْ نَاقِصِينَ عَنْهُ - ثُمَّ مِنَ الْمُحَالِ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْقُرُونُ الْفَاضِلَةُ - الْقَرْنُ الَّذِي بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ^(١) - كَانُوا غَيْرَ عَالِمِينَ وَغَيْرَ قَائِلِينَ فِي هَذَا الْبَابِ بِالْحَقِّ الْمُبِينِ، لَأَنَّ ضَدَّ ذَلِكَ إِمَّا عَدَمُ الْعِلْمِ وَالْقَوْلِ، وَإِمَّا اعْتِقَادُ نَقِيضِ الْحَقِّ وَقَوْلُ خِلَافِ الصِّدْقِ، وَكِلَاهُمَا مُمْتَنِعٌ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ مَنْ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى حَيَاةٍ وَطَالِبٌ لِلْعِلْمِ، أَوْ نَهْمَةٌ فِي الْعِبَادَةِ، يَكُونُ الْبَحْثُ عَنْ هَذَا الْبَابِ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ وَمَعْرِفَةُ الْحَقِّ فِيهِ أَكْبَرُ مَقَاصِدِهِ وَأَعْظَمُ مَطَالِبِهِ، أَعْنَى بَيَانَ مَا يَتَبَغِي اعْتِقَادُهُ، لَا مَعْرِفَةٌ كَيْفِيَّةُ الرَّبِّ وَصِفَاتِهِ. وَلَيْسَتِ النُّفُوسُ الصَّحِيحةُ إِلَى شَيْءٍ أَشْوَقُ مِنْهَا إِلَى مَعْرِفَةِ هَذَا الْأَمْرِ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالْفِطْرَةِ الْوِجْدِيَّةِ.

فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ مَعَ قِيَامِ هَذَا الْمُقْتَضِيِّ - الَّذِي هُوَ مِنْ أَقْوَى

(١) سبق تخریجه (ص ١٩).

المُقتضيَاتِ - أَن يَتَخَلَّفَ عَنْهُ مُقْتَضَاهُ فِي أُولَئِكَ السَّادَةِ فِي مَجْمُوعِ عُصُورِهِمْ؟ هَذَا لَا يَكُادُ يَقَعُ مِنْ أَبْلَكِ الْخُلُقِ، وَأَشَدُّهُمْ إِعْرَاضًا عَنِ اللَّهِ وَأَعْظَمُهُمْ إِكْبَابًا عَلَى طَلَبِ الدُّنْيَا، وَالْغُفْلَةِ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، فَكَيْفَ يَقَعُ مِنْ أُولَئِكَ؟!

وَأَمَّا كَوْنُهُمْ كَانُوا مُعْتَقِدِينَ فِيهِ غَيْرِ الْحَقِّ أَوْ قَائِلِيهِ، فَهَذَا لَا يَعْتَقِدُهُ مُسْلِمٌ وَلَا عَاقِلٌ عَرَفَ حَالَ الْقَوْمِ.

الشرح:

من عرف حال السلف من الصحابة رضي الله عنه فمن بعدهم، خاصة في عهد النبي صلوات الله عليه وسلم بالنسبة للصحابة رضي الله عنه، وبعد حياته صلوات الله عليه وسلم يجزم قطعاً أنهم لا يمكن أن يتلقوا في أمور الدين المختلفة في أبواب الطهارة، والصلاه، والعبادات، والبيوع.. إلى آخره، ولا يتلقون في باب صفات الله عز وجل، بل نجزم ونقول: من المحال إلا يكون الصحابة رضي الله عنه اهتموا بهذا الباب اهتماماً عظيماً؛ لأن الأمة مجتمعة على أن معرفة الله عز وجل غاية المطالب، وأن عبادته تعالى الله عن(TM) الشر والوصول إليه غاية وأشرف المقاصد، فالعلم بالله عز وجل بما هو عليه تعالى الله عن(TM) الشر من نعمات الجلال وصفات الكمال هذا مطلب مهم، وكل طالب علم أو طالب هدى يسعى في فهم صفات الله عز وجل؛ لأن هذا به العلم الحق، والله عز وجل هو معبوده، فلا بد أن يعلم معبوده، كيف يعلمه؟ هل يعلمه بالعقليات، وبإعطاء المقاييس العقلية له تعالى الله عن(TM) الشر، فيدرك الصفات من جهة العقل، كما فعل الفلاسفة من قبل، أم يدرك ذلك عن طريق الوحي؟

الأصل في هذا الدين التسليم للنصوص، قال تعالى الله عن(TM) الشر: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا

مُؤْمِنَةٌ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْحَيَاةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴿الْأَحْزَاب: ٣٦﴾ ، فما فيه نص من الكتاب أو السنة وجبت متابعته، فنقول: من المحال أن يكون السلف من الصدر الأول غير معتبرين بهذا الباب.

وهذه المقدمات من شيخ الإسلام ضرورية لا بد أن ترجع إليها من أول الكتاب، وتكتب مقدمات الحججة على المخالفين، فقدم بذلك للوصول إلى حقيقة وهي أن طريقة السلف في ذلك واضحة، وأنها مسطورة، وأنها مأخوذة من النصوص، وأنها هي الأعلم والأحكم والأسلمة جميعاً.

فهذه المقدمات حتى يدخل في البحث في قواعد لأجل الحججة على المخالفين في هذا الباب. ومن المعلوم أن طريقة السلف في صفات الله عز وجل أنهم يمرون بها كما جاءت، وأنهم يثبتونها بلا تأويل ولا تفسير يخرجها عن ظاهرها، وطريقتهم فيها أنهم يأخذون بحقيقة ألفاظها، وبظاهر ألفاظها، فباب الغيبات باب تسليم لا تعمل فيه العقول ولا تصلح فيه الأقىسة، وخاصة ما يتعلق بالله عز وجل؛ لهذا طريقة السلف هي التسليم بما دل عليه الظاهر، وظاهر النصوص ليس هو التشبيه أو التمثيل، وإنما ظاهر النص هو ما دل عليه النص من إثبات الصفة ومن معناها، أما الكيفية فهي التي يُتطرق إذا تحدث عنها إلى التمثيل أو إلى التشبيه، وأما الظاهر المجرد المتعلق بالمعنى فإنه لا مدخل للكيفية فيه؛ ولهذا من القواعد المقررة في هذا الباب - كما سيأتي مفصلاً - أننا نقول في باب الصفات: نأخذ بظاهر ما دلت عليه النصوص، ونثبت ظاهر ما دلت عليه النصوص، وهذا الظاهر ما دل عليه اللسان العربي في هذا النص.

يدلنا على ذلك قطعية معلومة بلا نزاع، وهي أن النبي ﷺ يأتيه الناس

المختلفون في ذكائهم وفهمهم وعلمهم وإدراكمهم، يأتونه من خارج المدينة ومن خارج مكة ويسألونه، ويتلوا عليهم القرآن، ويتكلّم معهم بحديثه ﷺ، وفي ذلك علم صفات الله ﷺ، ثم لم يُتبع ذلك ﷺ بكلام يدل على أن ظاهر تلك الألفاظ غير مراد، أو أن اللغة التي نفهم بها ما دلت عليه تلك الكلمات في باب الصفات لا تأخذ بها، وهذه قطعية يأتيه الجميع فيتلوا عليهم القرآن، ويتلوا عليهم ما أنزل الله ﷺ، ويخبرهم بالسنة، وفي ذلك صفات الله، ولم يعقب ذلك بشيء يصرفها عن ظاهرها، وذلك لظهور المعنى، وأن صرف اللفظ عن ظاهره المبادر منه ليس بجائز؛ لأنه ما علمهم ولا في مسألة أن يصرفوا الألفاظ في الصفات ولا في الغيبيات عن ظاهرها المبادر منها، وإذا قلنا: (الظاهر) فإنه يقابل (التأويل)، وإذا قلنا: (الحقيقة) فإنه يقابل ذلك (المجاز)، والمجاز غير التأويل، والظاهر غير الحقيقة.



ثُمَّ الْكَلَامُ عَنْهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُمْكِنَ سَطْرُهُ فِي هَذِهِ الْفَتْوَى أَوْ أَضْعافِهَا، يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ طَلَبَهُ وَتَتَبَعَهُ.

وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْخَالِفُونَ أَعْلَمَ مِنَ السَّالِفِينَ، كَمَا يَقُولُهُ بَعْضُ الْأَغْبِيَاءِ مِمَّنْ لَمْ يُقْدِرْ قَدْرَ السَّلْفِ، بَلْ وَلَا عَرَفَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ بِهِ حَقِيقَةَ الْمَعْرِفَةِ الْمَأْمُورُ بِهَا مِنْ أَنَّ (طَرِيقَةَ السَّلْفِ أَشَلَّمُ، وَطَرِيقَةَ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ).

فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعَةِ الَّذِينَ يُفَضِّلُونَ طَرِيقَةَ الْخَلْفِ مِنَ الْمُتَنَفِّسَةِ، وَمَنْ حَدَّا حَدُودَهُمْ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلْفِ إِنَّمَا أُتُوا مِنْ حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلْفِ هِيَ مُحَرَّدُ الإِيمَانِ بِالْفَاظِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، مِنْ غَيْرِ فِقْهٍ لِذَلِكَ، بِمَنْزَلَةِ الْأُمَمِيِّينَ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمَيَّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا آمَانَ﴾ [البقرة: ٧٨]، وَأَنَّ طَرِيقَةَ الْخَلْفِ هِي استِخْرَاجُ مَعَانِي النُّصُوصِ الْمَضْرُوفَةِ عَنْ حَقَائِقِهَا بِأَنْوَاعِ الْمَجَازَاتِ وَغَرَائِبِ الْلُّغَاتِ. فَهَذَا الظَّنُّ الْفَاسِدُ أَوْ جَبَ تِلْكَ الْمَقَالَةِ الَّتِي مَضْمُونُهَا نَبْذُ الْإِسْلَامِ وَرَاءِ الظَّهْرِ، وَقَدْ كَذَبُوا عَلَى طَرِيقَةِ السَّلْفِ، وَضَلُّوا فِي تَضْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلْفِ، فَجَمَعُوا بَيْنَ الْجَهْلِ بِطَرِيقَةِ السَّلْفِ فِي الْكِتَابِ عَلَيْهِمْ، وَبَيْنَ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ بِتَضْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلْفِ.

وَسَبَبُ ذَلِكَ اعْتِقادُهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ صِفَةٌ دَلَّتْ عَلَيْهَا هَذِهِ النُّصُوصُ لِلشُّبُهَاتِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي شَارَكُوا فِيهَا إِخْوَانَهُمْ مِنَ الْكَافِرِينَ، فَلَمَّا اعْتَقَدُوا انتِقاءَ الصِّفَاتِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ - وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ لَابْدَأَ لِلنُّصُوصِ مِنْ مَعْنَى - بَقُوا مُتَرَدِّدِينَ بَيْنَ

الإِيمَانُ بِاللَّفْظِ وَتَفْوِيضُ الْمَعْنَى - وَهِيَ الَّتِي يُسَمُّونَهَا طَرِيقَةُ السَّلْفِ - وَبَيْنَ صَرْفِ اللَّفْظِ إِلَى مَعَانِ بِنْوَعِ تَكَلُّفٍ - وَهِيَ الَّتِي يُسَمُّونَهَا طَرِيقَةُ الْخَلْفِ - فَصَارَ هَذَا الْبَاطِلُ مُرَكَّبًا مِنْ فَسادِ الْعَقْلِ وَالْكُفْرِ بِالسَّمْعِ، فَإِنَّ النَّفْيَ إِنَّمَا اعْتَمَدُوا فِيهِ عَلَى أُمُورٍ عَقْلَيَّةٍ ظَلُّوهَا بَيِّنَاتٍ، وَهِيَ شُبُّهَاتٌ، وَالسَّمْعَ حَرَّفُوا فِيهِ الْكَلَامَ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

الشرح:

قال رسول الله: (هُؤُلَاءِ الْمُبْتَدَعَةُ مِنَ الْمُتَفَلِّسِفَةِ)، وساق أقوالاً هي من أقوال أهل الكلام، ومن الناس من يقول: إن أهل الكلام ليسوا بفلاسفة، وال فلاسفة شيء وأهل الكلام شيء آخر.

وهذا في الواقع غلط؛ لأن أهل الكلام من الفلاسفة، لكن فلسفتهم كانت مع وضع الاتصال بين الحكمـة والشريـعة.

فالفلسفـة أقسامـ:

القسم الأول: فلاـسفة نهج اليـونان في الفلـسفة، وجـعلـوا طـرـيقـة اليـونـان هي الأـصلـ، وجـعلـوا النـصـوص مـحـمـولة عـلـى طـرـيقـة أـهـلـ اليـونـانـ، هـؤـلـاءـ الـذـينـ يـقـالـ لـهـمـ: فلاـسـفةـ الإـسـلامـ، أوـ الفـلـاسـفـةـ الإـسـلامـيـينـ.

القسم الثاني: الفـلـاسـفـةـ من جـمـعـوا ما بـيـنـ الـحـكـمـةـ - وـهـيـ الـفـلـسـفـةـ - وـما بـيـنـ الشـرـيـعـةـ، فـرـكـبـواـ مـنـهـاـ الـكـلـامـ، وـذـلـكـ أـنـهـمـ قـالـواـ: نـأـخـذـ بـمـاـ دـلـ عـلـيـهـ الـعـقـلـ مـنـ الـقـوـانـينـ الـتـيـ يـطـلـبـ بـهـاـ الـحـكـمـةـ، نـأـخـذـ بـمـاـ دـلـ عـلـيـهـ الـعـقـلـ بـشـرـطـ

أن لا يخالف الشرع، فإذا خالف الشعّ أخذنا بالوحي، وبالتالي جعلوا نصوص الوحي محكومة بالعقل.

ولهذا ألف ابن رشد^(١) وغيره كتباً فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال؛ ككتابه: (فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال)، وكتاب: (منهاج الأدلة)^(٢) له، وكتب كثيرة، فأهل الكلام هم الذين جمعوا بين الفلسفة والشريعة، رَكِبُوا منهاجاً جديداً غريباً سُميَ علم الكلام.

فشيخ الإسلام دقيق حينما يقول: (مِنَ الْمُنَقَّلَسِيفَةِ) فأهل الكلام الذين يقولون: طريقة الخلف أعلم وأحكم من طريقة السلف. ليس هذا في الواقع كلام الفلاسفة الإسلاميين، بل هو كلام أهل الكلام، وأهل الكلام فلاسفة بالاعتبار الذي ذكرت.

وهذا الظن الفاسد منهم - وهو أن طريقة الخلف أعلم وأحكم - جعلهم يخوضون في نصوص الغيبيات بتأويلات غريبة، بما يصرفها عن حقائقها؛

(١) هو الفيلسوف أبو الوليد محمد بن أحمد بن العلامة المفتى أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، أدرك من حياة جده شهراً سنة عشرين وخمسماة، وتفقه وبرع وسمع الحديث، وأتقن الطب، ثم أقبل على الكلام والفلسفة حتى صار يُضرب به المثل فيها، ومن تصانيفه المقدمات في الفقه، وتهافت التهافت، ومنهاج الأدلة، وفصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، وشرح القياس لأرسطو، مات محبوساً بداره في مراكش سنة خمس وسبعين وخمسمائة بعدهما أمر الخليفة بهجره؛ لأنَّه رُفعت عنه أقوال ردية، ونسبت إليه العلوم المهجورة انظر: سير أعلام النبلاء (٣٠٧/٢١) (٣٠٩-٣٠٧) والعبر (٤/٢٨٧)، والوافي بالوفيات (٨١/٢، ٨٢)، وشذرات الذهب (٤/٣٢٠).

(٢) ذكر هذين الكتابين الذهبي في ترجمته في سير أعلام النبلاء (٢/٣٠٩)، والخزرجي في كتابه عيون الأبناء في طبقات الأطباء (٣٢، ٥٣٣)، وقال عن فصل المقال: إنه كتاب صغير، وعن الثاني: (منهاج الأدلة في علم الأصول).

كما قال شيخ الإسلام هنا: (يَأْنَوْاعُ الْمَجَازَاتِ وَعَرَائِبِ اللُّغَاتِ)، يريد بغرائب اللغات نحو ما ذكره ابن العربي^(١) في كتابه (عارضه الأحوذى)، حينما تكلم على حديث فيه ذكر الاستواء ونحو ذلك، قال: فإن قلت ما معنى الاستواء في كلام العرب؟ قلنا: الاستواء في كلام العرب يرد على خمسة عشر معنى، فذكرها جميعاً، ثم قال: فإن قلت على أيها تحمل الآيات؟ قلنا: هذا غير ممكن، فلا ندرى على أيها يُحمل، فلابد من نفي أصل المعنى؛ لأنه لا ندرى أي المعانى يراد، فيكون معنى استوى غير معلوم.

هذه طريقة لبعضهم الذين يصرفون الحقائق بغرائب اللغات، ولهذا تحذر إذا وجدت في كتب بعض الناس في العقائد كثرة التحاليل اللغوية في آيات الصفات، إذا قال هذه الكلمة من آيات الصفات ترد بعدة معانى كذا وكذا، ثم يسكت فلا يذكر المعنى المراد، فهذا دليل شيء من الخوض في هذا الأمر، بخلاف من قال إن هذه الصفة في كلام العرب ترد لعدة معانى وكلها ثابتة في حق الله، مثل طريقة طائفة من العلماء كابن

(١) هو الإمام العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي، صاحب التصانيف، مولده سنة ثمان وستين وأربعين، ووفاته بفاس سنة ثلث وأربعين وخمسمائة، حدث بيغداد وصنف في الحديث والفقه والأصول وعلوم القرآن والأدب وال نحو والتاريخ، ومن تصانيفه: كتاب عارضة الأحوذى في شرح جامع أبي عيسى الترمذى، وهو مطبوع، وكتاب أمهات المسائل، وكتاب نزهة الناظر، والممحض فى الأصول، وحسم الداء فى الكلام على حديث السوداء، وكتاب فى الرسائل وغواصات النحوين.
انظر تاريخ دمشق (٢٤/٥٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/١٩٩)، وال عبر (٤/١٢٥)، وطبقات المفسرين للسيوطى (ص ١٠٥).

القيم يذكر للفظ عدة معانٍ ويقول: كلها صحيحة بحق الله عزّل.

مثل ما قال في تفسير (العزيز)^(١):

وَهُوَ الْعَزِيزُ فَلَنْ يُرَا مَجَابُ ذِي السُّلْطَانِ أَنَّى يُرَا مَجَابُ جَنَابَةِ

وَهُوَ الْعَزِيزُ بِقُوَّةِ هِيَ وَصْفَهُ فَالْعَزُّ حِينَئِذٍ ثَلَاثُ مَعَانٍ

وَهِيَ الِّتِي كَمَلَتْ لَهُ سُبْحَانَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ عَادِمِ النَّقْصَانِ

المقصود أن المفسر تارة ينظر في كتب الحديث أو كتب التفسير ويفسر اللفظ من الصفات أو من الغيبيات، فيأتي بمعانٍ ويسكت، فهذا يُحذر منه، وتارة يأتي بمعانٍ ويقول: هذه كلها ثابتة والمعنى بصفات الله هو كذا. وهذا يُقبل إذا كان موافقاً لطريقة السلف.



(١) انظر: التونية بشرح ابن عيسى (٢١٨/٢).

فَلَمَّا أَنْبَنَى أَمْرُهُمْ عَلَى هَاتَيْنِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ الْكُفْرِيَّتَيْنِ كَانَتِ النَّتِيْجَةُ: اسْتِجْهَالُ السَّابِقِيْنَ الْأَوَّلَيْنَ، وَاسْتِبْلَاهُمُ، وَاعْتِقادُ أَنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا أَمْيَّيْنَ، بِمَنْزِلَةِ الصَّالِحِيْنَ مِنَ الْعَامَّةِ، لَمْ يَتَبَحَّرُوا فِي حَقَائِقِ الْعِلْمِ بِاللَّهِ، وَلَمْ يَتَفَطَّنُوا لِدَقَائِقِ الْعِلْمِ الإِلَهِيِّ، وَأَنَّ الْخَلَفَ الْفُضَّلَاءَ حَازُوا قَصْبَ السَّبْقِ فِي هَذَا كُلِّهِ.

ثُمَّ هَذَا القُولُ إِذَا تَدَبَّرَهُ الْإِنْسَانُ وَجَدَهُ فِي غَايَةِ الْجَهَالَةِ، بَلْ فِي غَايَةِ الْضَّلَالَةِ. كَيْفَ يَكُونُ هُؤُلَاءِ الْمُتَأْخِرُونَ - لَا سِيمَا وَالإِشَارَةُ بِالْحَلْفِ إِلَى ضَرْبِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِيْنَ - الَّذِيْنَ كَثُرَ فِي بَابِ الدِّيْنِ اضْطَرَّبُوهُمْ، وَغَلَظُوا عَنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ حِجَابُهُمْ، وَأَخْبَرَ الْوَاقِفُ عَلَى نِهايَاتِ إِقْدَامِهِمْ بِمَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ مِنْ مَرَامِهِمْ، حَيْثُ يَقُولُ^(١):

لَعْمَرِي لَقَدْ طُفتُ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا
وَسَيَرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْعَالَمِ

فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَ حَائِرًا
عَلَى ذَقْنِي أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمٍ

(١) هذان البيان ذكرهما الشهريستاني في أول كتابه نهاية الإقدام في علم الكلام (ص ٣) ولم ينسبهما لأحد، انظر: منهاج السنة النبوية (٥/٢٧٠)، وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير (ص ١٤٠). وقد قيل إن هذين البيتين لأبي بكر محمد بن باجة المعروف بابن الصانع، وقيل إنهما لابن سينا. انظر: مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١/٢٩٩)، ومقدمة الملل والنحل، ووفيات الأعيان لابن خلkan (٤/٢٧٤)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٢٢٨) ونسبهما لأبي عبد الله الشهريستاني. وقد رد عليه الأمير الصناعي قائلاً:

لَعَلَّكَ أَهْمَلْتَ الطَّوَافَ بِمَعْهِدِ الرَّئِسِ

فَمَا حَارَ مَنْ يَهْدِي بِهَدِيٍّ مُّحَمَّدٍ

وَلَسْتَ تَرَاهُ قَارِعًا سِنَّ نَادِمٍ =

وَأَقْرَرُوا عَلَى نُفُوسِهِمْ بِمَا قَالُوهُ مُتَمَثِّلِينَ بِهِ أَوْ مُنْشَئِينَ لَهُ فِيمَا صَنَّفُوهُ مِنْ كُتُبِهِمْ، كَقَوْلِ بَعْضِ رُؤَسَائِهِمْ^(١) :

نِهايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالٌ وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالٌ

وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُحْشُونَا وَغَایَةُ ذُنُیَّانَا أَذَى وَوَبَالٌ

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَعْثَتَا طُولَ عُمْرِنَا يَسَوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

لَقَدْ تَأَمَّلْتُ الْطُّرُقَ الْكَلامِيَّةَ، وَالْمَنَاهِجَ الْفَلْسُفِيَّةَ، فَمَا رَأَيْتُهَا شَشْفِي عَلِيَّاً، وَلَا تَرْوِي غَلِيلَاً، وَرَأَيْتُ أَقْرَبَ الْطُّرُقَ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ، أَقْرَأْتُ فِي الإِثْبَاتِ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصُعدُ الْكَلْمَ

= انظر: حاشية درء التعارض (١٥٩/١)، وحاشية منهاج السنة النبوية (٥/٢٧٠) حيث بينَ الدكتور محمد رشاد سالم أن كلمة (العمري) ليست من البيتين، بل هي تابعة لما قبلها.

(١) هو المتكلم صاحب التفسير والتصانيف محمد بن عمر بن الحسين بن علي القرشي التيمي البكري أبو المعالي وأبو عبد الله المعروف بالفخر الرazi، ويقال له ابن خطيب الري، صاحب التفسير المسمى (مفاتيح الغيب)، وله (أساس التقديس)، و(أقسام اللذات)، وكان مع غزارة علمه في فن الكلام يقول: من لزم مذهب العجائز كان هو الفائز. ولد سنة ثلث وأربعين وخمسماة، وتوفي سنة ست وستمائة.

انظر: وفيات الأعيان (٤/٢٥٠)، والوافي بالوفيات (٤/١٧٥)، وسير أعلام النبلاء (٨/٨١، ٥٠١، ٥٠٠)، والبداية والنهاية (١٣/٥٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/٨١)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص ٢٧٧)، ومجموع الفتاوى (٤/٧٣)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٩٥)، ودرء التعارض (١/١٦٠)، ومنهاج السنة النبوية (٥/٢٧١) وذكر الدكتور محمد رشاد سالم في الحاشية أن شيخ الإسلام ابن تيمية يذكر أن الرazi كان يتمثل بهذا الكلام في كتابه (أقسام اللذات)، وذكر الدكتور أن هذا الكتاب مخطوط بالهند، ولم يذكره بروكليمان ضمن مؤلفات الرazi.

الظَّيْبُ» [فاطر: ١٠]، وَأَقْرَأَ فِي النَّفْيِ «لَتَسْ كَمْلِهِ شَفْ» [الشُّورَى: ١١] «وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عُلَمَاءُ» [طه: ١١٠]، وَمَنْ حَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي. ا. ه.

الشرح:

قوله : (الَّذِينَ كَثُرُ فِي بَابِ الدِّينِ اضْطَرَّا بِهِمْ) المقصود هنا أصول الدين ، وليس المقصود الفروع . ذكر بِهِمْ هنا بيتهن أولدهما الشهريستاني في أول كتابه (نهاية الإقدام) ، وهو أيضا كتاب فيه عجائب على طريقة المتكلمين .

وكذلك الأبيات التي قالها فخر الدين الرازي ، وهو من عمداء الكلام - وهم الأشاعرة الذين نحوا منحى المعتزلة في تقرير المسائل - في أول كتاب له اسمه (أقسام اللذات) لم يطبع ، موجود منه نسخة خطية في مكتبة في إسبانيا .

المقصود من الشاهدين أن أولئك الذين أوتوا ذكاء ولم يؤتوا زكاء ، أنهم يتندمون في آخر عمرهم على ما مضى من ترك طريقة السلف ، فهذا الغزالى يقولون : إنه تاب ورجع عن الفلسفة والتصوف ، ومات وصحيح البخاري على صدره ^(١) ، وكأنه ندم - فيما ذكروا - على مضي عمره في غير طريقة

(١) هو محمد بن محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد الغزالى ، ولد سنة خمسين وأربعين ، وتفقه على إمام الحرمين ، وبرع في علوم كثيرة ، وله مصنفات منتشرة في فنون متعددة ، ومن أشهر مصنفاته كتاب إحياء علوم الدين ، فيه أحاديث كثيرة ، وغرائب ، ومنكرات ، ومواضيعات ، توفي بطورس سنة خمس وخمسين.

انظر : البداية والنهاية (١٢/١٧٣) ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٦/١٩١) ، والصواعق المرسلة (٣/٨٤٢) ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٢٢٧).

السلف ولم يدرك طريقة السلف، وكذلك الشهريستاني والرازي - كما ذكر شيخ الإسلام - وجماعات آخر، ندموا في آخر أعمارهم؛ لأنهم أذكياء ويصلون في آخر الأمر إلى أنهم ما جمعوا حقائق بعلم الكلام؛ لأن علم الكلام يعارض الشريعة، يعارض الوحي، والحقيقة أنه لا يحصل منه الإنسان على تحقيق.

مثلاً الأَمْدِي^(١) - وهو من رؤوس أهل الضلال في العقائد - حينما تكلم عن تقرير كلام الله عَزَّ وَجَلَّ، وأنه كلام قديم، وأن القول بأنه كلام نفسي حادث هو قول الأشاعرة، وهو قول الحق إلى آخره، قال: لكن يشكل على هذا شيء عظيم عندي، وهو أن في القرآن ألفاظاً جاءت بصيغة الماضي؟

(١) هو أبو الحسن علي بن أبي علي محمد بن سالم الثعلبي سيف الدين الأَمْدِي، شيخ المتكلمين في زمانه، ومصنف الأحكام، ولد بأمد سنة إحدى وخمسين وخمسمائة، وهي مدينة كبيرة في ديار بكر مجاورة لبلاد الروم، ورحل إلى بغداد، وقرأ بها القراءات وقبل: إنه حفظ الوسيط للغزالى، وتفنن في علم النظر والكلام والحكمة، وصنف في ذلك كتاباً، وكان قد أخذ علوم الأوائل من نصارى الكرخ وبهودها، فاتّهم لذلك في عقيدته، ففر إلى مصر خوفاً من الفقهاء سنة اثنين وتسعين وخمسمائة، وناظر بها وحاضر، وأظهر تصانيفاً في علوم الأوائل، ثم تعصباً عليه فخرج من القاهرة مستخفياً، ثم استوطن حماة أو دمشق، وتولى بها التدريس، ومات فيها سنة إحدى وثلاثين وستمائة، ومن مصنفاته: «الماهر في علوم الأوائل والأواخر» خمس مجلدات وكتاب «أبكار الأفكار في أصول الدين» أربع مجلدات، وكتاب «دقائق الحقائق في الفلسفة»، وقد دُفن في سفح قاسيون.

انظر: البداية والنهاية (١٤٠/١٣)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/٣٠٦)، وأبجد العلوم للفتوحجي (١١٨/٣)، وشذرات الذهب (١٤٤/٥).

وانظر: مقدمة الأحكام في أصول الأحكام للشيخ عبد الرزاق عفيفي كتابه.

كقوله ﷺ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلًا أَتَى بِمُجَدِّلَكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾ [الأنعام: ٢٣]، ونحو ذلك من الأفعال التي فيها الخبر عن شيء حدث في الزمن الماضي، قال: وهذا له احتمالان: إما أن يكون قد سبق فعلاً، وإما أن يكون الكلام غير مطابق للواقع فهو الكذب، قال: وهذا عندي مشكل - يعني استعمال الأفعال في صيغة الماضي ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾ إذا كان كلام الله ﷺ في القرآن قديم، وقال الله ﷺ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلًا أَتَى بِمُجَادِلَكَ فِي زَوْجِهَا﴾ فمعناه أنه قد سمع، أي: حصل السمع وتحقق، فهل هناك شيء قد سمع قبل ذلك؟

فهذا يُشكل على أصولهم؛ لأن من أصولهم أنه ليس ثم مخلوقات، فإذاما أن يكون الخبر كذباً في نفسه، وإنما أن يكون أحيل على شيء ماضٍ، وهذا يبطل أصلاً من أصول الأشاعرة، قال: وهذا مشكل عندي جداً.

وهكذا كثير من حذّاق الأشاعرة وحذّاق المتكلمين أنهم يتربدون في إثبات ما راموه؛ لأنّه يخالف الواقع، ويخالف الشريعة، ويخالف النصوص وإنما يشتدد الواحد منهم إذا دخل في باب التأويل من جهة اللغة وتعظم الشبهة عنده، أما إذا دخل في تأصيلات عقلية فإن العقل ينافسه عقل؛ ولهذا تجد أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه (درء تعارض النقل والعقل)^(١) يرد على الرazi الأصل الذي أصله، حيث قال الرازى في قانونه العام: إما أن نجعل النقل مقدماً على العقل، فهذا فيه إثبات الدليل قبل المدلول؛ لأننا ما عرفنا صحة النقل إلا بالعقل، فتقديم العقل على النقل مستقيم. فانتبه شيخ الإسلام إلى ناحية وجاهة في هذا البرهان في إبطاله مع عدة جهات مهمة

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١٤٤/١ - ١٤٨).

جداً تتبه لها ، فقال بِحَمْلِهِ : تقول إذا اختلف العقل والنقل ، العقل هذا عقل من؟ ونحن نجدكم أيها المتكلمون تختلفون فيما بينكم في كثير من العقليات وهناك أقوال لأهل الكلام في المسألة الواحدة ، وكذلك تختلفون مع الفلاسفة ، وهم عندكم حكماء ، فالعقل هذا الذي اختلف مع النقل ، عقل من؟ وجواب السؤال : أنه ليس ثم عقل محدود؛ أنه عقل فلان ، وإذا كان كذلك كان العقل غير منضبط ، وإذا صار غير منضبط وجب أن تدخل في العقل هذا عقل السلف ؛ لأنهم جزء من العقول ، وإذا عقل السلف دخل فحجتهم أقوى ولا مناقضة بين عقل السلف وما بين النقل في النصوص . فهذا التأصيل مهم في أنهم يستعملون كلمات تناقضهم في دليلها ، فهنا طريقة الخلف أعلم وأحكم من أي شيء ، لم؟ لعقلهم ، وهذا العقل اختلفوا فيه ، بل هم اعترفوا في آخر أعمارهم بأن عقولهم لم تكن صحيحة ؛ كما قال الرازى ^(١) :

نِهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالٌ وَأَكْثَرُ سَغِيِّ الْعَالَمِينَ ضَلَالٌ
وَأَرْوَاحُنَا فِي وَخْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَعَايَةُ دُنْيَانَا أَذَى وَوَيْلٌ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا سَوْى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

(قيل وقالوا) لاختلف العقول في ذلك ، فمناقضة العقل للنقل هذه باطلة ، فوجب التسليم إذا دلت عليه النصوص ، والذين سَلَّمُوا لما دلت عليه النصوص هم السلف الصالح ، فلذلك صارت طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم . هذا الذي يريد أن يصل إليه شيخ الإسلام .

(١) سبق (ص ٣٣).

وَيَقُولُ الْآخَرُ مِنْهُمْ^(١) : لَقَدْ حُضِّرَ الْبَحْرُ الْخِضَمُ، وَتَرَكَتْ أَهْلَ الْإِسْلَامَ وَعُلُومَهُمْ، وَحُضِّرَ فِي الَّذِي نَهَوْنِي عَنْهُ، وَالآنَ إِنْ لَمْ يَتَدَارَكَنِي رَبِّي بِرَحْمَةٍ مِنْهُ قَالَوْيُلُ لِفْلَانٍ، وَهَا أَنَا ذَا أَمْوَاتُ عَلَى عَقِيَّدَةِ أُمِّيِّ . ا.ه.

وَيَقُولُ الْآخَرُ مِنْهُمْ^(٢) : أَكْثَرُ النَّاسِ شَكًا عِنْدَ الْمَوْتِ أَصْحَابُ الْكَلَامِ .

(١) هو إمام الحرمين أبو المعالي الجوني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله، النيسابوري، الفقيه الشافعي المتكلم، أحد أئمة الأشاعرة، تفقه على والده، وجاور بمكة في شبابه أربعة أعوام، ومن ثم قيل له إمام الحرمين، كان أحد أواعية العلم في زمانه، ولد سنة تسع عشرة وأربعين، وتوفي سنة ثمان وسبعين وأربعين، نقل عنه الذهبي أنه قال: (قرأت خمسين ألفاً في خمسين ألفاً، ثم خللت أهل الإسلام بإسلامهم فيها وعلومهم الظاهرة، وركبت البحر الخضم، وغضت في الذي نهى أهل الإسلام، وكل ذلك في طلب الحق، وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد، والآن فقد رجعت إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، فإن لم يدركني الحق بلطيف بره، فأموت على دين العجائز، ويختتم عاقبة أمري عند الرحيل على كلمة الإخلاص لا إله إلا الله، فالوابل لابن الجوني) ا.ه.

من تصانيفه: النهاية في الفقه، والبرهان في أصول الفقه، والإرشاد في أصول الدين، والورقات، وغير ذلك، وسيأتي نقل شيخ الإسلام من الرسالة النظامية (ص ٤١٠). انظر ترجمته في: البداية والنهاية (١٢٨/١٢)، وسير أعلام النبلاء (٤٧١/١٨)، والعبر (٢٩٣/٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٦٥/٥)، وشذرات الذهب (٣٥٨/٣) وقد ذكر كلامه الذي نقله شيخ الإسلام هنا: السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٢٦٠/٣)، والذهب في سير أعلام النبلاء (٤٧١/١٨)، وابن العماد الحنبلي في الشذرات (٣٦١/٣)، وانظر: منهاج السنة (٢٦٩/٥)، والصواعق المرسلة (٦٦٤/٢).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وما زال أئمتهم يخبرون بعدم الأدلة والهدي في طريقهم؛ كما ذكرناه عن أبي حامد وغيره، حتى قال أبو حامد الغزالى: أكثر الناس شكًا عند الموت أهل الكلام) ا.ه. انظر: مجموع الفتاوى (٤/٢٨).

الشرح:

قوله : (عَلَى عَقِيْدَةِ أُمّيِّ) يعني : عقيدة صافية ما دخلتها هذه الكلمات ، وفي قول هذا المتكلم (أُمُوتُ عَلَى عَقِيْدَةِ أُمّيِّ) فائدة عظيمة في إبطال قول من قال : إن عامة الأمة والسود الأعظم من الأمة على طريقة الأشاعرة والماتريدية ، أو على غير طريقة السلف؛ لأن طريقة الأشاعرة والماتريدية موجودة في أذهان العلماء منهم ، فلو تأتي تسأل عامياً في أي بلد لأثبت لك ما أثبتت القرآن ، وما قام في ذهنه إلا ما يسمع بظاهر اللفظ ، فهذا يقول : (أُمُوتُ عَلَى عَقِيْدَةِ أُمّيِّ) ، لماذا لم تكن أمه مثله؟ لأنه انصرف عن الفطرة بالتعليم .

فلهذا لا يجوز أن يتسامح في قول من قال : «إن عامة الأمة أشاعرة ، أو السود الأعظم على غير طريقة السلف ، أو هذه الطريقة الوهابية» بل العامة في باب الصفات لا في باب توحيد العبادة ، لا يعرفون الطرق الكلامية ، ولا يعرفون التأويلات ، يسمعون ويسَلِّمُون ، لو تأتي لهم بتفسير ابن جرير وابن كثير وتقرؤه عليهم لما استنكروا فيه شيئاً ، بخلاف من تعلم فإنه خرج عن فطرته إلى شيء آخر ، وهذا يقول : (أُمُوتُ عَلَى عَقِيْدَةِ أُمّيِّ) ، فآممه على الفطرة ، وهو بما تعلم فسدت فطرته وخرج عن طريق السلف ، فالعامة من المسلمين لا يعرفون هذه الطرق ولا التأويلات وإنما هم يسلمون للنصوص .

قوله : (عِنْدَ الْمَوْتِ) يعني إذا جاء الموت شكوا في معلوماتهم السابقة ، فماتوا على غير عقيدة ، متربدين ، متشككين . نسأل الله العافية والسلامة .

ثُمَّ هُؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمُونَ الْمُخَالِفُونَ لِلشَّافِعِيَّةِ إِذَا حَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ لَمْ يُوَجِّدْ عِنْدَهُمْ مِنْ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ بِاللَّهِ وَخَالِصِ الْمَعْرِفَةِ بِهِ خَبَرٌ، وَلَمْ يَقْفُوا مِنْ ذَلِكَ عَلَى عَيْنٍ وَلَا أَثْرٍ، كَيْفَ يَكُونُ هُؤُلَاءِ الْمَحْجُوبُونَ الْمَنْقُوْصُونَ الْمَسْبُوقُونَ الْحَيَارَى الْمُتَهَوِّكُونَ أَعْلَمَ بِاللَّهِ وَأَشْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَحْكَمَ فِي بَابِ آيَاتِهِ وَذَاتِهِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، مِنْ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَخُلُفَاءِ الرُّسُلِ، وَأَعْلَامِ الْهُدَى وَمَصَابِيحِ الدُّجَى، الَّذِينَ بِهِمْ قَامَ الْكِتَابُ، وَبِهِ قَامُوا، وَبِهِمْ نَطَقَ الْكِتَابُ، وَبِهِ نَطَقُوا، الَّذِينَ وَهَبُوهُمُ اللَّهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ مَا بَرَزُوا بِهِ عَلَى سَائِرِ أَتْبَاعِ الْأَنْبِيَاءِ، فَضْلًا عَنْ سَائِرِ الْأَمْمِ الَّذِينَ لَا كِتَابَ لَهُمْ، وَأَحَاطُوا مِنْ حَقَائِقِ الْمَعَارِفِ وَبِوَاطِنِ الْحَقَائِقِ بِمَا لَوْ جُمِعَتْ حِكْمَةُ غَيْرِهِمْ إِلَيْهَا لَا شَخْيَا مَنْ يَطْلُبُ الْمُقَابَلَةَ. ثُمَّ كَيْفَ يَكُونُ خَيْرُ قُرُونِ الْأَمْمِ أَنْقَصَ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ - لَا سِيمَاءِ الْعِلْمِ بِاللَّهِ وَأَحْكَامِ آيَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ - مِنْ هُؤُلَاءِ الْأَصَاغِرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ؟ أَمْ كَيْفَ يَكُونُ أَفْرَادُ الْمُتَفَلِّسِفَةِ وَأَتْبَاعُ الْهِنْدِ وَالْيُونَانِ، وَوَرَثَةُ الْمَجْوَسِ وَالْمُشْرِكِينَ، وَضُلَالُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ وَأَشْكَالِهِمْ وَأَشْبَاهِهِمْ، أَعْلَمَ بِاللَّهِ مِنْ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَأَهْلِ الْقُرْآنِ وَالْإِيمَانِ؟!

الشرح:

قال : (وَضُلَالُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ) ؛ وقد جاء ذكر الصابئين في القرآن في قول الله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ﴾

وُفِسِرَ ذَلِكَ بِوجْهَيْنِ مِنَ التَّفْسِيرِ^(١):

القول الأول: إما أن يكون الصابئون ملة من الملل يعني أتباع رسول من الرسل ، وهم موجودون في شمال الجزيرة ، يعني : في العراق وبعض الشام في الوقت الحاضر من حيث التقسيم ، ولكنهم في القديم كانوا أتباع رسول من الرسل ، ولهذا قال عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالْأَنْصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ ءَامَنَ﴾ ... الآية .

والقول الثاني: أن الصابئين طائفة لهم نحلة انتحلوها وليسوا بتابع لرسول ، وهذا بخلاف استعمال العرب لهذه الكلمة؛ لأن استعمال العرب لكلمة صباً بمعنى خرج عن دينه ، صباً محمد يعني خرج عن دينه ، هؤلاء صابئه أي خارجون عن دينهم الذي نشأوا عليه فيما زعموا .



(١) انظر : تفسير الطبرى (٢١٨ / ١) - (٣٢٠ / ١)، وتفسير ابن كثير (١٠٥ / ١)، وتفسير القرطبي (٤٣٤ / ١)، وقال ابن الجوزي في زاد المسير (٩١ / ٩٢) : «وفي الصابئين سبعة أقوال :

أحدها : أنهم صنف من النصارى ألين قولًا منهم ، وهم السائرون المحلقة أو ساط رؤوسهم ، روي عن ابن عباس .

والثاني : أنهم قوم بين النصارى والمجوس ليس لهم دين ، قاله مجاهد .

والثالث : أنهم قوم بين اليهود والنصارى ، قاله سعيد بن جبير .
والرابع : قوم كالمجوس ، قاله الحسن والحكم .

والخامس : فرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزبور ، قاله أبو العالية .

والسادس : قوم يصلون إلى القبلة ، ويعبدون الملائكة ، ويقرؤون الزبور ، قاله قتادة .

والسابع : قوم يقولون لا إله إلا الله فقط ، وليس لهم عمل ولا كتاب ولا نبي ، قاله ابن زيد» أ.هـ . وسيأتي كلام شيخ الإسلام في الصابئه (ص ٨٨ ، وما بعدها) .

وإنما قدّمت هذه المقدمة، لأنَّ من استقرَّتْ هذه المقدمة عندَه عِلْمٌ طَرِيقَ الْهُدَى أَيْنَ هُوَ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ، وَعَلِمَ أَنَّ الصَّلَالَ وَالْتَّهْوِكَ إِنَّمَا اسْتَوْلَى عَلَى كَثِيرٍ مِّنَ الْمُتَّأْخِرِينَ بِنَبْذِهِمْ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، وَإِعْرَاضِهِمْ عَمَّا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ مُحَمَّداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، وَتَرْكِهِمُ الْبَحْثَ عَنْ طَرِيقِ السَّابِقِينَ وَالْتَّابِعِينَ، وَالْتِمَاسِهِمُ عِلْمَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ مِمَّنْ لَمْ يَعْرِفِ اللَّهَ بِإِفْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ، وَلِشَهَادَةِ الْأُمَّةِ عَلَى ذَلِكَ، وَبِدَلَالَاتِ كَثِيرَةٍ، وَلَيْسَ غَرَضِي وَاحِدًا مُعَيَّنًا، وَإِنَّمَا أَصْفُ نَوْعَ هَؤُلَاءِ، وَنَوْعَ هَؤُلَاءِ.

الشرح:

هذا الكلام متصل في بيان فضل الصحابة رضي الله عنهم، وفضل التابعين وتابع التابعين على المتهوكيين الحيارى المتأخرین من المتكلمين والمتفلسفة.

ولاشك أنَّ الصحابة رضي الله عنهم ومن تبع هداهم ، أفضل وأذكى وأعلم وأحكم ذلك لأنَّ العلم والحكمة مكتسبة ، فإذا ما أن تكتسب عن طريق العقل ، وإنما أن تكتسب عن طريق الشرع ، أي : عن طريق النص .

فإن كانت مكتسبة عن طريق العقل فالعقل بإجماع الناس يخطئ ويصيب ، يدرك الحق وقد يخفى عليه ، والأخذ من الكتاب والسنة هذا فيه العصمة؛ لأنَّ الكتاب وحي من الله عز وجل؛ ولأنَّ السنة وحي من الله عز وجل ، فمن أخذ بنصوص الكتاب والسنة فقد نطق بالعلم والحكمة؛ لأنَّه متيقن الصحة ، وأما العقل فإنه دون ذلك بمراتب لعراضه للخطأ .

لهذا أولئك لما جعلوا الأصول العقلية هي المقدمة صاروا مفضولين ،

وصار الصحابة رضي الله عنهم ومن تبع هداهم هم أعلم وأحکم في باب أسماء الله سبحانه
وصفاته ، وباب معرفة الله بعامة ، فلا يتتصور أن هؤلاء المتكلمين ومن نحا
نحوهم ، الذين ورثوا علوم الهند واليونان - كما قال الشيخ : (ورَثَةُ الْمَجُوسِ
وَالْمُشْرِكِينَ ، وَضُلَالُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ وَأَشْكَالُهُمْ وَأَشْبَاهُهُمْ) -
لا يمكن أن يكونوا مقاربين لسلف هذه الأمة الذين قال فيهم عليه السلام : «خَيْرُكُمْ
قَرْنَيْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَنَّهُمْ»^(١) ، والخيرية راجعة إلى الصفات
ومن أعظم الصفات التي يكون بها الفضل : العلم والعمل ، فدل على أن
علم الصحابة رضي الله عنهم والقرون المفضلة أغزر وأحکم ، وعلى أن عملهم أزكي
وأطيب ، وبهذا ظهر فضلهم على من عدتهم .



(١) سبق تخریجه (ص ١٩).

وإذا كان كذلك: فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وسنة رسوله ﷺ من أولها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين، ثم كلام سائر الأمة مملاوة بما هو إما نص وإما ظاهر في أن الله تعالى هو العلي فوق كل شيء، وعلى على كل شيء، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماء، مثل قوله تعالى: «من كان يريد العزة فليه العزة جمِيعاً» [فاطر: ١٠] «إن مُتَوْكِلٌ وَرَافِعٌ إِلَيْهِ» [آل عمران: ٥٥]، «أَمْنِمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ إِذَا هِيَ تَمُورُ» [١١] «أَمْ أَمْنِمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا» [المُلْك: ١٦ - ١٧] «بَلْ رَفِعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ» [النساء: ١٥٨] «تَعْرُجُ الْمَلِئِكَةُ وَالرُّوحُ» [المعارج: ٤] «يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ» [السجدة: ٥]، «يَحَاوِلُونَ رَجْهُمْ مِنْ فَوْهَمِهِ» [النحل: ٥٠]، «ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ» في ستة مواضع^(١)، «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى» [٥] [طه: ٥] «يَهْمَنُ أَبْنَى لِصَرْحًا لَعَلَى أَبْقَى أَسْبَابَ» [٢٣] «أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَيْهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظْنُنُهُ كَذِيلًا» [غافر: ٣٦ - ٣٧] «تَزَبَّلُ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ» [فصلت: ٤٢] «مَنْزُلٌ مِنْ رَبِّكَ» [الأనعام: ١١٤]، إلى أمثل ذلك مما لا يكاد يُحصى إلا بِكُلْفَةٍ.

الشرح:

قوله : (إِما نصٌّ وَإِما ظاهرٌ) النص يُراد به ما لا يَحتمل غيره ، نص وظاهر هذه الفاظ الأصوليين في بحثهم في الركن الثالث من الأصول : الاستدلال . والنص : ما لا يحتمل غيره ؛ يعني : لا يُتطرق للكلام احتمال أن يراد غير المعنى المفهوم .

(١) هي : (الأعراف: ٥٤)، (يونس: ٣)، (الرعد: ٢)، (الفرقان: ٥٩)، (السجدة: ٤)، (الحديد: ٤).

الظاهر: ما يحتمل بمرجوحة، أي: يحتمل ولكن هذا احتمال ضعيف؛ ولكن الأرجح، الغالب، الأظهر، هو الاحتمال الأول، فيكون في الظاهر إما احتمال ظاهر بين للمعنى، وثُمَّ احتمال ضعيف خفي للمعنى. فهذا هو الفرق بين النص والظاهر، ولهذا تجد أن السلف يستعملون كلمة (**ظاهِرٌ**) كثيراً: أمروا على ظاهرها، أمروها كما جاءت، الأخذ بدلالة النص والظاهر، أما قولهم: (النصوص)، (وقد جاء في النص). فيريدون بالنص الكتاب والسنة، وهذا ليس المراد منه الاصطلاح الخاص عند الأصوليين بذلك، وإنما يراد بالنص الدليل من الكتاب والسنة، فنُسبته لفرق بين هذين الاستعمالين.

قوله: (مِمَّا لَا يَكَادُ يُحْصَى إِلَّا بِكُلْفَةٍ)، ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في النونية جمع أنواع الأدلة على العلو، فهذه الآيات والأحاديث في علو الله تعالى: علو الذات، وعلو الصفات، كثيرة جداً يمكن أن تقسم إلى أنواع؛ كما قسمها ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى أكثر من عشرين نوعاً^(١).

(١) انظر: نونية ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع شرحها لابن عيسى (٢٩٨/١).

وَلَقَدْ أَتَانَا عَشْرُ أَنْوَاعٍ مِّنَ الْمَنْقُولِ فِي فَوْقِيَةِ الرَّحْمَنِ
مَعَ مِثْلِهَا أَيْضًا تَزِيدُ بِوَاجِدٍ
مِنْهَا اسْتِواءُ الرَّبِّ فَوْقَ الْعَرْشِ فِي
وَكَذِلِكَ اطْرَدَتِ بِلَا لَامَ وَلَا
لَأْتَ بِهَا فِي مَوْضِعٍ كَيْ يَحْمِلُ الْمَنْقُولَ
وَنَظِيرُ ذَا إِضْمَارُهُمْ فِي مَوْضِعٍ
بَاقِيَ عَلَيْهَا بِالْبَيَانِ الثَّانِي
خَمْلًا عَلَى الْمَذْكُورِ فِي التَّبَيَانِ =

فمسألة العلو والفوقة نص لا تحتمل غيرها؛ لأن الآيات دالة بما لا يحتمل أن المراد علو غير علو الذات، إما علو قهر، أو قدر فقط، أو علو جبروت، أو علو هيمنة، ونحو ذلك، أو علو جنس على جنس، وإنما هذه الآيات فيها علو الذات، ﴿إِلَيْهِ يَصْعُدُ الْكَلْمُ الظِّبْطُ﴾ [فاطر: ١٠]، يصعد إليه، الصعود ظاهر المعنى، فهو انتقال الشيء من وضعه إلى ما هو أعلى، وفي تقديم قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾ يفيد أن هذا الصعود يكون إليه بِعِنْدِهِ دون غيره، فهو بِعِنْدِهِ المتصف بالعلو المطلق.

كذلك قوله: ﴿أَمْنِتُمْ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿أَمْنِتُمْ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ هنا بمعنى العلو: أُمِنْتُم من في العلو، ولما لم يُحْدَدْ ذلك بحد دل على أن السماء هنا هو العلو المطلق، نهاية العلو المتصور، فلا أحد أعلى من الله بِعِنْدِهِ، فهو بِعِنْدِهِ فوق خلقه بذاته، كما أنه فوق خلقه بصفاته.

ومن أهل العلم من يقول^(١): إن علو الله بِعِنْدِهِ على خلقه له ثلاث معان: علو الذات، وعلو القدرة، وعلو القدر.

= إلى أن قال بِعِنْدِهِ:

ذَاتاً وَقَهْرًا مَعَ عُلُوِّ الشَّانِ مَالَ الْعُلُوِّ فَصَارَ ذَا نُقْصَانِ فَلَهُ الْكَمَالُ الْمُطْلَقُ الرَّئِيْسِيُّ فُطِرَتْ عَلَيْهِ الْخَلْقُ وَالثَّقَلَانِ	وَلَهُ الْعُلُوِّ مِنَ الْوُجُوهِ جَمِيعَهَا لَكِنْ نُفَاهَةً عُلُوِّهِ سَلْبَرَةٌ إِكْ حَاشَاهُ مِنْ إِلَكِ الثُّقَاهَ وَسَلْبِهِمْ وَعُلُوَّهُ فَوْقَ الْخَلِيقَةِ كُلُّهَا
--	--

(١) انظر لكتاب أهل العلم في أقسام العلو: اجتماع الجيوش الإسلامية (١٠٧ - ١١٨)، ومدارج السالكين (١/ ٣١)، والصراوعق المرسلة (٤/ ١٣٢٤)، وتفسير السعدي (ص ١٧٧، ٧٣٤).

ومنهم من يقول: العلو قسمان: علو الذات، وعلو الصفات.

والمخالفون لطريقة السلف يحصرون علو الله بِهِ في علو القدر والقهر، أو في علو الصفات، أو في علو جنس الله بِهِ على جنس خلقه، والله بِهِ واحد في ذلك الجنس، فهو بِهِ المتفرد، فقالوا: العلو علو قدر وقهر وعلو جنس، يعني: جنس الرب عال على جنس غيره؛ كما يقال: الفضة أعلى من الحديد، بمعنى أن جنسها أعلى، أو يقال: الذهب أعلى من الفضة، بمعنى أن جنس الذهب أعلى من جنس الفضة، وهكذا.

المقصود من هذا: أن مسألة علو ذات الله بِهِ من أبغض ما خالف فيه المخالفون، حتى إن طائفة من أهل العلم كفروا من لم يثبت علو الذات لله بِهِ. ولا يثبت علو الذات من الفرق إلا أهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح.



وَفِي الْأَحَادِيثِ الصَّحَاحِ وَالْجِسَانِ مَا لَا يُحْصَى، مِثْلُ قِصَّةِ مِعْرَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَبِّهِ^(١)، وَنُزُولِ الْمَلَائِكَةِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَصُعودِهَا إِلَيْهِ^(٢)، وَقَوْلِ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَيَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ إِلَى رَبِّهِمْ فَيَسْأَلُهُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ^(٣).

وَفِي الصَّحِيحِ فِي حَدِيثِ الْخَوَارِجِ: «أَلَا تَأْمُنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ، يَأْتِينِي خَبْرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً»^(٤).

وَفِي حَدِيثِ الرُّقْبَةِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاؤَدَ^(٥)، وَغَيْرُهُ: «رَبُّنَا اللَّهُ

(١) أخرجهما البخاري في مواضع منها (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣) من حديث أنس عن أبي ذر رضي الله عنه، وأحياناً يرويه عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه.

(٢) أخرج البخاري (٦٤٠٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلوات الله عليه قال: «إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةً يَطْلُوْفُونَ فِي الطُّرُقِ يُلْتَمِسُونَ أَهْلَ الدُّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ، تَنَادُوا: هَلْمُوا إِلَى حَاجَتِكُمْ». قال: فَيَحْفُونَهُمْ بِأَجْنِحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. قال: فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ مَنْهُمْ - مَا يَقُولُ عِبَادِي؟». وفي رواية مسلم (٢٦٨٩): «فَإِذَا تَفَرَّقُوا عَرَجُوا، وَصَعَدُوا إِلَى السَّمَاءِ. قال: فَيَسْأَلُهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - مِنْ أَيْنَ جِئْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: جِئْنَا مِنْ عِنْدِ عِبَادِكَ فِي الْأَرْضِ...». الحديث، وفيه دليل على نزول الملائكة وصعودها.

(٣) كما في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةً بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْقَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصِيرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - كَيْفَ تَرْكُسْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكَنَا هُمْ وَهُمْ يُصْلُونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصْلُونَ». أخرجه البخاري (٣٢٢٣)، ومسلم (٦٣٢).

(٤) أخرجه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) هو الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن يحيى بن عمران الأزدي السجستاني، صاحب السنن والتصانيف المشهورة، وأحد أئمة الحديث =

الَّذِي فِي السَّمَاءِ، تَقَدَّسَ اسْمُكَ، أَمْرُكَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، كَمَا رَحْمَتُكَ فِي السَّمَاءِ، اجْعَلْ رَحْمَتَكَ فِي الْأَرْضِ، اغْفِرْ لَنَا حَوْبَنَا وَخَطَايَانَا، أَنْتَ رَبُّ الطَّيِّبِينَ، أَنْزَلْ رَحْمَةً مِنْ رَحْمَتِكَ، وَشِفَاءً مِنْ شِفَائِكَ عَلَى هَذَا الْوَجَعِ». قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَسْتَكَى أَحَدُ مِنْكُمْ أَوْ أَسْتَكَى أَخٌ لَهُ، فَلْيَقُلْ رَبُّنَا اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ وَذَكَرَهُ^(١). وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الْأَوْعَالِ: «وَالْعَرْشُ فَوْقَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ

= الرحاليين إلى الأفاق في طلبه، جمع وصنف وخرج وألف وسمع الكثير عن مشايخ البلدان في الشام ومصر والجزيرة والعراق وخراسان وغير ذلك، كان مولده في سنة ثنتين ومائتين، وتوفي بالبصرة يوم الجمعة لأربع عشرة بقيت من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين عن ثلث وسبعين سنة، ودفن إلى جانب قبر سفيان الثوري.
انظر: تاريخ بغداد (٥٥/٩)، وال عبر (٦٠/٢)، والبداية والنهاية (١١/٥٤) وشذرات الذهب (٢/١٦٧).

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٩٢)، والنسائي في السنن الكبرى (٢٥٧/٦)، وفي عمل اليوم والليلة (ص ٥٦٦)، والطبراني في الأوسط (٢٨٠/٨)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (٣٨٩/٣)، والحاكم في المستدرك (٤٩٤/١)، من حديث أبي الدرداء صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال الحاكم: (قد احتاج الشیخان بجمعیع رواة هذا الحديث غير زیادة بن محمد وهو شیخ من أهل مصر قلیل الحديث) ا.ه. و قال ابن عدی في الكامل (١٩٧/٣): (وزیاد بن محمد لا أعرف له إلا مقدار حديثین أو ثلاثة روی عن الليث وابن لهيعة ومقدار ما له لا يتتابع عليه) ا.ه.

وأخرجه عن فضالة بن عبيد الأنباري صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإمام أحمد في المسند (٦/٢٠)، والحاكم في المستدرک (٤/٢٤٣) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» اه. وقد حسن الحديث شیخ الإسلام ابن تیمیة في العقيدة الواسطیة. انظر: مجموع الفتاوى (١٣٩/٣).

وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١)، وَأَبُو دَاؤِدَ وَغَيْرُهُمَا^(٢).
وَهَذَا الْحَدِيثُ مَعَ أَنَّهُ قَدْ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَّةِ كَأَبِي دَاؤِدَ،

(١) هو أحد الأعلام من أئمة الإسلام، إمام المحدثين، والناصر للدين، والمناضل عن السنة، والصابر في المحنة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، ولد ببغداد سنة أربع وستين ومائة، وتوفي في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين. انظر: سيرة الإمام أحمد بن حنبل لأبي الفضل صالح ابن أحمد بن حنبل (ص ٢٩ وما بعدها)، وتاريخ دمشق (٢٥٢/٥)، وسير أعلام النبلاء (١٧٨/١١)، والبداية والنهاية (٣٢٥/١٠)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢٧/٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٢٣)، والترمذى (٣٣٢٠)، وابن ماجه (١٩٣)، وأحمد في المسند (٢٠٦/١)، وأبو يعلى في مسنده (١٢/٧٦، ٧٧)، وابن أبي شيبة في العرش (ص ٥٥، ٥٦)، وابن خزيمة في التوحيد (١/٣٤)، والبزار في مسنده (٤/١٣٥)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص ٥٠)، والأجري في الشريعة (ص ٢٩٢)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (٣٩٠/٣)، وأبو الشيخ في العظمة (٣/١٠٥١، ١٠٥٠)، والحاكم في المستدرك (٢/٣١٦، ٤١٠، ٤٤٧) من حديث العباس بن عبد المطلب رض.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في المناورة حول الواسطية ردًا على من طعن فيه: (قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب التوحيد الذي اشترط فيه أنه لا يحتاج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل موصولاً إلى النبي صلوات الله عليه، والإثبات مقدم على النفي، والبخاري إنما نفى معرفة سماعه - أي عبد الله بن عميره - من الأحنتف، ولم ينف معرفة الناس بهذا، فإذا عرف غيره كلام الأئمة ابن خزيمة ما ثبت به الإسناد كانت معرفته وإثباته مقدماً على نفي غيره وعدم معرفته) اهـ. انظر: مجموع الفتاوى (٣/١٩٢)، وسيأتي بعض هذا الكلام.

وقال الحافظ المنذري: «في إسناده الوليد بن أبي ثور، لا يحتاج به» ا. هـ.
انظر: مختصر السنن (٧/٩٣)، وأجاب ابن القيم في حاشية السنن (٧/٩١ - ٩٤)
قال: (أما رد الحديث بالوليد بن أبي ثور ف fasد، فإن الوليد لم يفرد به، بل تابعه إبراهيم
ابن طهمان كلاهما عن سماك . . .) إلى آخر كلامه، فراجعه فإنه مهم.

وأبْنَ مَاجِهٌ^(١)، وَالْتَّرْمذِيُّ^(٢)، وَغَيْرِهِمْ، فَهُوَ مَرْوِيٌّ مِنْ طَرِيقَيْنِ مَشْهُورَيْنِ، فَالْقَدْحُ فِي أَحَدِهِمَا لَا يَقْدِحُ فِي الْآخَرِ، وَقَدْ رَوَاهُ إِمامُ الائِمَّةِ أَبْنُ حَرَيْمَةَ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ^(٣) الَّذِي اسْتَرَطَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَحْتَجُ فِيهِ إِلَّا بِمَا نَقَلَهُ الْعَدْلُ عَنِ الْعَدْلِ، مَوْصُولاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لِلْجَارِيَةِ «أَئِنَّ اللَّهَ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: «أَعْتَقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»^(٤).

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي

(١) هو محمد بن يزيد مولى ربيعة، الحافظ أبو عبد الله ابن ماجه القرزيوني، مصنف السنن والفسير والتاريخ، كان محدث قروين غير مدافع، ولد سنة تسع ومائتين، وتوفي سنة ثلث وسبعين ومائين. انظر: تاريخ دمشق (٥٦/٢٧٠)، والوافي بالوفيات (١٤٣/٢)، وشذرات الذهب (٢/١٦٤)، وطبقات الحفاظ (٢٨٢، ٢٨٣).

(٢) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الصحاك السلمي أبو عيسى الترمذى الضرير تلميذ أبي عبد الله البخاري ومشاركه فيما يرويه في عدة من مشايخه، صاحب كتاب الجامع، والعلل. انظر: العبر (٢/٦٨)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٠)، والبداية والنهاية (١١/٦٦)، وشذرات الذهب (٢/١٧٤)، وطبقات الحفاظ (ص ٢٨٢).

(٣) هو كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷺ، للإمام الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي اليسابوري الشافعي صاحب التصانيف، قال عنه أبو حاتم بن حبان التميمي: (ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياقاتها، حتى كأن السنن كلها بين عينيه، إلا محمد بن إسحاق ابن خزيمة فقط). ا.هـ. ، وقال الإمام أبو العباس بن سريج - وذكر له ابن خزيمة -: (يستخرج النكت من حديث رسول الله بالمناقشة). ا.هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/٣٦٥ - ٣٧٣)، وتنكرة الحفاظ (٢/٧٢٠ - ٧٢٨)، وشذرات الذهب (٢/٢٦٢، ٢٦٣).

(٤) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

كِتَابٌ مَوْضِعٍ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي ^(١).
وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ قَبْضِ الرُّوحِ: «حَتَّى يَعْرُجَ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي فِيهَا اللَّهُ» ^(٢). إِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِينَ.

الشرح:

قوله: (حَتَّى يَعْرُجَ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي فِيهَا اللَّهُ)، (فيها) هنا بمعنى (على)، أي: السماوات التي عليها الله تبارك وتعالى؛ كما قال عليه السلام: «أَنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ» [الملك: ١٦]، فُسِّرَت السماوات هنا بمعنى العلو، وفسر السلف هنا السماوات بجنس السموات، فتكون في بمعنى (على)، أي: أَمْتُمْ من على السماوات. ومعجميء في بمعنى (على) معروف، ومن أمثلة ذلك قوله عليه السلام: «وَلَا أَصِلَّيْنَاهُمْ فِي مُجْدَعِ النَّخْلِ» [طه: ٧١]، والتوصيلب إنما يكون عليها من الخارج لا في داخلها.



(١) هذا الحديث ورد بالفاظ متقاربة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، رواه البخاري (٣١٩٤)، ومسلم (٢٧٥١)، و أحمد (٧٤٠٤)، و مسلم (٧٤٥٣)، و مسلم (٧٥٥٣).

(٢) أخرجه بنحوه ابن ماجه (٤٢٦٢)، وأحمد في المسند (٣٦٤ / ٢)، وابن خزيمة في التوحيد (٢٧٧ / ١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال البوصيري: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات...»

وَقُولُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ الَّذِي أَنْشَدَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَقْرَأَهُ عَلَيْهِ^(١):

شَهِدْتُ بِأَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ
وَأَنَّ النَّارَ مَثْوَى الْكَافِرِينَ
وَفَوْقَ الْعَرْشِ فَوْقَ الْمَاءِ طَافٌ
وَقُولُ أُمِّيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ الثَّقَفِيِّ^(٢) الَّذِي أَنْشَدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ هُوَ

(١) قصة عبد الله بن رواحة لما وقع على أمته، وأنكرت عليه زوجته، فقالت: إن كنت صادقاً فاقرأ القرآن، فعَرَضَ عليها وذكر أبياتاً، فقالت: آمنت بالله وكذبت بصربي. رواها الدارمي في الرد على الجهمية (ص ٥٦)، والدارقطني في السنن (١/١٢٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٨/١١٢، ١١٣) بأسانيد فيها مقال، وقد قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٢٩٦/٢): (رويناها من وجوه صحاح) أ.هـ. وتعقبه النهي في العلو (ص ٤٩) بقوله: (روى من وجوه مرسلة) أ.هـ.

وأوردها عدد من أهل العلم في كتبهم، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٣٥٧/٢)، وابن القيم في اجتماع الجنوш الإسلامية (ص ١٤)، وابن كثير في البداية والنهاية (١٢/١)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٢٦٤/١).
وفي سنن الدارقطني أنه قرأ أبياتاً غير ما ذكر المؤلف فقال فيها:

أَنَا رَسُولُ اللَّهِ يَتْلُو كِتَابَهُ	كَمَا لَاحَ مَشْهُورٌ مِنَ الْفَجْرِ سَاطِعٌ
أَتَى بِالْهُدَى بَعْدَ الْعُمَى فَقَلُوبُنَا	بِهِ مَوْقِنَاتٍ أَنَّ مَا قَالَ وَاقِعٌ
يَبْيَتْ يَجْاهِي جَنْبَهُ عَنْ فَرَاسَهُ	إِذَا اسْتَشَقَلتْ بِالْمُشْرِكِينَ الضَّاجِعِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) هو أمية بن أبي الصلت عبد الله بن أبي ربيعة بن عوف الثقيفي، شاعر جاهلي قدم دمشق قبل الإسلام... وكان قد قرأ الكتب المتقدمة، ورغب عن عبادة الأوثان، وأخبر أن نبياً قد أظل زمانه وأنه سيخرج، وكان يؤمل أن يكون هو ذلك النبي، فلما بلغه خروج رسول الله ﷺ كفر به حسداً له. انظر: تاريخ دمشق (٩/٢٥٥)، والمنتظم لابن الجوزي (٣/١٤٢)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (١/٢٤٩).

وَعَيْرُهُ مِنْ شِعْرِهِ فَاسْتَحْسَنَهُ^(١)، وَقَالَ: «آمَنَ شِعْرُهُ، وَكَفَرَ قَلْبُهُ»^(٢).

مَجْدُوا اللَّهِ فَهُوَ لِلْمَجْدِ أَهْلٌ
رَبُّنَا فِي السَّمَاءِ أَفْسَى كَبِيرًا
بِالْبَيْنَاءِ الْأَعْلَى الَّذِي سَبَقَ النَّاسَ
وَسَوْئَى فَوْقَ السَّمَاءِ سَرِيرًا
وَقُولُهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي فِي السَّنَنِ: «إِنَّ اللَّهَ حَيِّيٌّ كَرِيمٌ
يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرْدَهُمَا صِفْرًا»^(٣).
وَقُولُهُ: «يَمْدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبِّ...»^(٤)، إِلَى أَمْثَالِ

(١) روى مسلم في كتاب الشعر (٢٢٥٥) عن الشريذ بن سويد، قال: ردت رسول الله ﷺ يوماً فقال: «هل معلمك من شعر أمينة بنت أبي الصلت شيئاً. قلت: نعم. قال: هي فأنشدته بيتاً. فقال: هي ثم أنشدته بيتاً. فقال: هي حتى أنشدته مائة بيت».

(٢) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٢٠٣/٣)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧٢/٩)، من حديث ابن عباس رض، وقال المناوي عقب تخرجه: «بإسناد ضعيف» انظر: فيض القدير (١/٥٩)، والسلسلة الضعيفة (١٥٤٦). وللحديث شاهد في الصحيحين من حديث أبي هريرة رض، ولفظه: «... وَكَادَ أُمِّيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ أَنْ يُسْلِمَ». أخرجه البخاري (٣٨٤١، ٦١٤٧)، ومسلم (٢٢٥٥).

(٣) أخرجه أبو داود (١٤٨٨)، والترمذى (٣٥٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، وأحمد في المسند بنحوه (٤٣٨/٥)، وابن حبان (١٦٠/٣)، والبزار في مسنده (٤٧٨/٦)، والبيهقي في الكبير (٢١١/٢)، والطبراني في الكبير بنحوه (٦١٣٠)، والحاكم في المستدرك بنحوه (٦٧٥/١)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣٢٥، ٢٣٦/٣)، (٣١٧/٨) من حديث سلمان الفارسي رض. وجود إسناده الحافظ في الفتح (١٤٧/١١).

(٤) هذا جزء من حديث طويل أخرجه مسلم (١٠١٥) من حديث أبي هريرة رض، قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبِلُ إِلَّا طَيِّبًا...» إلى أن قال: «ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطْبِلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمْدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبِّ...».

ذلِكَ مِمَّا لَا يُحْصِيهِ إِلَّا اللَّهُ، مِمَّا هُوَ مِنْ أَبْلَغِ الْمُتَوَاتِرَاتِ الْفَظِيلَةِ
وَالْمَعْنَوِيَّةِ، الَّتِي تُورِثُ عِلْمًا يَقِينِيًّا مِنْ أَبْلَغِ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ أَنَّ
الرَّسُولَ ﷺ الْمُبَلَّغُ عَنِ اللَّهِ أَقْرَى إِلَى أُمَّتِهِ الْمَدْعُوِيَّنَ: أَنَّ اللَّهَ
سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَأَنَّهُ فَوْقَ السَّمَاءِ، كَمَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَى ذلِكَ
جَمِيعَ الْأَمْمَ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ، فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالإِسْلَامِ، إِلَّا مَنْ
أَجْتَالَهُ الشَّيَاطِينُ عَنْ فِطْرَتِهِ. ثُمَّ عَنِ السَّالِفِ فِي ذلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ
مَا لَوْ جَمَعَ لِيَبْلَغَ مِئَيْنَ، أَوْ أَلْوَافًا.

ثُمَّ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ
مِنْ سَلْفِ الْأُمَّةِ لَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالْتَّابِعِينَ، وَلَا عَنْ أَئِمَّةِ الدِّينِ
- الَّذِينَ أَذْرَكُوا زَمَنَ هُؤُلَاءِ وَالْخُتْلَافَ - حَرْفٌ وَاحِدٌ يُخَالِفُ ذلِكَ
لَا نَصًا وَلَا ظَاهِرًا.

الشرح:

وفي هذا قال جماعة من أهل العلم منهم ابن المناوي من الشافعية
وغيره : (إن النصوص فيها أكثر من ألف دليل على علو الله عزوجل) ^(١) ، أي :
مطلق العلو بدون العرش ، فعلو الله عزوجل علو الذات - أدلة كثيرة بالمئات ؛
كما مر ببعضها - ، ففيه نفي لنص ، ولهذا جعل ابن القيم رحمه الله أدلة العلو
أنواعاً كثيرة ؛ لأنها لا يمكن أن تُسرد بنوع واحد ، أو هذا تلو هذا ، فهي
كثيرة متنوعة . والعلو والفوقيه بمعنى واحد ، فإذا قيل علو الله عزوجل ، أو فوقيه
الله عزوجل ، فهما بمعنى واحد .

(١) أشار إلى هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في بيان تلبيس الجهمية (١/٥٥٥)،
ومجموع الفتاوى (٥/١٢١)، وابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاويه (ص ١٧٤).

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَطُّ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ، وَلَا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ، وَلَا أَنَّهُ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَلَا أَنَّ جَمِيعَ الْأُمُكَنَّةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ سَوَاءً، وَلَا أَنَّهُ لَا دَاخِلُ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجُهُ، وَلَا مُتَّصِلٌ وَلَا مُنْفَصلٌ، وَلَا أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الإِشَارَةُ الْحِسَيَّةُ إِلَيْهِ بِالْأَصْبُعِ، وَنَحْوُهَا، بَلْ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ حَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حَطَبَ خُطْبَتَهُ الْعَظِيمَةَ يَوْمَ عَرَفَاتٍ، فِي أَعْظَمِ مَجْمَعِ حَضَرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، جَعَلَ يَقُولُ: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟»، فَيَقُولُونَ: نَعَمْ. فَيَرْفَعُ أَصْبَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَيَنْكُبُّهَا إِلَيْهِمْ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ اشْهُدْ» غَيْرَ مَرَّةٍ^(١)، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرٌ.

فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ فِيمَا يَقُولُهُ هُؤُلَاءِ السَّالِبُونَ التَّافُونَ لِالصَّفَاتِ التَّابِتَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنْنَةِ رَسُولِهِ، مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ وَنَحْوُهَا دُونَ مَا يُفْهَمُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ إِمَّا نَصًا وَإِمَّا ظَاهِرًا^(٢).

فَكَيْفَ يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ ثُمَّ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، ثُمَّ عَلَى خَيْرِ الْأُمَمِ أَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ دَائِمًا بِمَا هُوَ نَصٌّ أَوْ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِ الْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقادُهُ، وَلَا يَبُوحُونَ بِهِ قَطُّ، وَلَا يَدْلُونَ عَلَيْهِ لَا نَصًا وَلَا ظَاهِرًا، حَتَّى يَجِيءَ أَنبَاطُ^(٣) الْفُرْسِ وَالرُّومِ

(١) هذا جزء من حديث طويل في صفة حجة النبي ﷺ، أخرجه مسلم (١٢١٨).

(٢) سبق الكلام على النص والظاهر، راجع (ص ٤٤، وما بعدها)، وانظر أيضًا: روضة الناظر لابن قدامة (ص ١٧٦)، وشرح مختصر الروضة للطوافي (٥٥٣/١).

(٣) قال في المعجم الوسيط (ص ٨٩٨): الأنباط شعب سامي كانت له دولة في شمالي شبه الجزيرة العربية، وعاصمتهم سُلَيْمَان، وتعرف اليوم بالبراء، والمستغلون بالزراعة، واستعمل أخيرًا في أخلاق الناس من غير العرب» أ.ه.

وَفُرُوخٌ^(١) الْيَهُودِ وَالْفَلَاسِفَةُ، يُبَيِّنُونَ لِلأُمَّةِ الْعَقِيْدَةَ الصَّحِيْحَةَ الَّتِي
يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ، أَوْ كُلِّ فَاضِلٍ أَنْ يَعْتَقِدَهَا. لِئَنْ كَانَ
مَا يَقُولُهُ هُؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمُونَ الْمُتَكَلِّفُونَ هُوَ الْاعْتِقَادُ الْواحِدُ،
وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ أَحِيلُوا فِي مَعْرِفَتِهِ عَلَى مُجَرَّدِ عُقُولِهِمْ، وَأَنْ يَدْفَعُوا
بِمُقْتَضَى قِيَاسِ عُقُولِهِمْ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ نَصًا أَوْ
ظَاهِرًا، لَقَدْ كَانَ تَرْكُ النَّاسِ بِلَا كِتَابٍ وَلَا سُنَّةً أَهْدَى لَهُمْ وَأَنْفَعَ
عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، بَلْ كَانَ وُجُودُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ضَرَّا مَحْضًا
فِي أَصْلِ الدِّينِ. فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ عَلَى مَا يَقُولُهُ هُؤُلَاءِ أَنَّكُمْ يَا
مَعْشَرَ الْعِبَادِ لَا تَطْلُبُوا مَعْرِفَةَ اللَّهِ عَزَّلَهُ وَمَا يَسْتَحْقُهُ مِنَ الْصِّفَاتِ
نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا، لَا مِنَ الْكِتَابِ، وَلَا مِنَ السُّنَّةِ، وَلَا مِنْ طَرِيقِ سَلْفِ
الْأُمَّةِ. وَلِكِنَّ انْظُرُوا أَنْتُمْ فَمَا وَجَدْتُمُوهُ مُسْتَحْقًا لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ
وَالصِّفَاتِ فَصِفُوهُ بِهِ، سَوَاءً كَانَ مَوْجُودًا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ
لَمْ يَكُنْ، وَمَا لَمْ تَجِدُوهُ مُسْتَحْقًا لَهُ فِي عُقُولِكُمْ فَلَا تَصِفُوهُ
بِهِ! ثُمَّ هُمْ هُنَا فَرِيقَانِ، أَكْثَرُهُمْ يَقُولُونَ: مَا لَمْ تُشِّئُهُ
عُقُولُكُمْ فَأَنْفُوهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلْ تَوَقَّفُوا فِيهِ، وَمَا نَفَادَ
قِيَاسُ عُقُولِكُمْ الَّذِي أَنْتُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ مُضْطَرِبُونَ اخْتِلَافًا
أَكْثَرُ مِنْ جَمِيعِ اخْتِلَافٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ - فَأَنْفُوهُ، وَإِلَيْهِ عِنْدَ
الْتَّنَارِعِ فَأَرْجِعُوهَا، فَإِنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي تَعْبَدُونَ كُمْ بِهِ، وَمَا كَانَ
مَذْكُورًا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا يُخَالِفُ قِيَاسَكُمْ هَذَا، أَوْ يُثْبِتُ
مَا لَمْ تُدْرِكُهُ عُقُولُكُمْ - عَلَى طَرِيقَةِ أَكْثَرِهِمْ - فَأَعْلَمُوا أَنَّ

(١) الفروخ: جمع فرخ، وهو ولد الطائر، وولد كل بائض وكل صغير من الحيوان والنبات والشجر وغيرها، ومن الرجال: الذليل. انظر: المعجم الوسيط (ص ٦٧٩).

أَمْتَحِنُكُمْ بِتَنْزِيلِهِ لَا لِتَأْخُذُوا الْهُدَى مِنْهُ، لَكِنْ لِتَجْتَهِدُوا فِي تَخْرِيجِهِ عَلَى شَوَادِ اللُّغَةِ، وَوَحْشِيِّ الْأَلْفَاظِ، وَغَرَائِبِ الْكَلَامِ، وَأَنْ تَشْكُّتُوا عَنْهُ مُفْوَضِينَ عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ، مَعَ نَفْيِ دَلَالِتِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ، هَذَا حَقِيقَةُ الْأَمْرِ عَلَى رَأْيِ هَؤُلَاءِ الْمُتَحَكِّلِمِينَ.

الشرح:

هذا الكلام من شيخ الإسلام رحمه الله كالتفصيل لرد قول من قال : (إن طريقة السلف أسلم ولكن طريقة الخلف أعلم وأحكم).

فإننا نعلم باليقين أن السلف تكلموا في مسائل الغيبيات - ومنها مسائل الصفات - بما هو نص أو ظاهر في إثباتها ، ولم يأت عنهم نقل لانصا ولا ظاهرا في نفي شيء منها ، أو تحكيم العقل في شيء منها ، أو تخريج بعض تلك النصوص على شواد اللغة وغرائب اللهجات واللغات ، هذا علم يقين ؛ كما قال رحمه الله : (مِنْ أَبْلَغِ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ) ، يعني : قد يكون عند الإنسان المتأمل في ذلك أنه علم ضروري لا يحتاج معه إلى استدلال ، إذا تأمل كلام السلف ونظر فيه صار عنده علم ضروري بأن طريقة السلف هي الإثبات ، وأنهم لم يدخلوا العقل في ذلك ، بمنزلة الشيء الذي يلمسه والذي يحسه والذي يراه ، يعني : يصبح أمراً ضرورياً عنده لا يحتاج إلى استدلال . وهذا هو البيان لمن رأى طريقة السلف . إذا افترضنا أن كلام أولئك صحيح وهو أن طريقة الخلف أعلم وأحكم ، فنقول طريقة الخلف هي الدخول بعقولهم بنصوص الغيبيات والصفات ، والدخول بالعقل في هذه يشترك فيه كل من خالف طريقة السلف ، ولكن هؤلاء الذين أجمعوا على وجوب الأخذ بالعقل وتأويل النصوص بما يوافق العقل ، هؤلاء الذين

أجمعوا على تحكيم العقل على النصوص لا نراهم اتفقوا على تلك المسائل التي خاضوا فيها :

فالجهمية^(١) أسسوا هذا المبدأ ، ولهم نظر في النصوص خاص بنصوص الصفات والغيبات والأسماء لله تعالى .

أما المعتزلة^(٢) فخالفوا عقل الجهمية ، وأثبتوا بعضًا من الصفات - أثبتوا ثلاثة من الصفات - وأعملوا بعض الأقىسة وخالفوا الجهمية ؛ لأن الجهمية في أبواب القدر جبرية ، والمعزلة نفاة للقدر ، فهم قدرية يقولون : إن العبد

(١) هم أتباع الجهم بن صفوان أبو محرز الراسبي ، مولاهم السمرقندى ، الضال المبتدع رأس الجهمية هلك في زمان صغار التابعين ، وقد زرع شرًا عظيماً ، رأس في التعطيل ، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء ، وزعم أن القرآن مخلوق ، وذهب إلى القول بأن العبد لا قدرة له أصلًا ، بل فعله كحركة المرتعش أو كالريشة في مهب الريح ، أو بمنزلة حركة أغصان الشجر ، فالعبد عندهم مجبور على فعله ، وأن الجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما حتى لا يبقى موجود سوى الله تعالى ، قتله سلم بن أحوز سنة ثمان وعشرين ومائة . انظر : الملل والنحل للشهرستاني (١/٨٦)، والفرق بين الفرق (ص ١٩٩)، وميزان الاعتدال للذهبي (٢/١٥٩)، والتعريفات للجرجاني (ص ١٠٨)، وفتح الباري (٣٤٥/١٢)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٥٩٠).

(٢) هي إحدى الفرق الضالة المخالفة لأهل السنة والجماعة ، ورأس هذه الفرقة وائل بن عطاء الغزال ، كان تلميذًا في مجلس الحسن البصري ، فأظهر القول بالمنزلة بين المترسلتين وأن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا بكافر ، وانضم إليه عمرو بن عبيد ، واعتزل مجلس الحسن ، فسموا بالمعزلة لذلك ، ويلقبون بالقدرية لاستنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم وإنكارهم القدر فيها ، ومنذهبهم في الصفات التعطيل كالجهمية . انظر : الملل والنحل (١/٣٠-٣٢)، والفرق بين الفرق (ص ١٨، ٩٣، ٩٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/٤٦٤)، ووفيات الأعيان (٦/٨).

يخلق فعل نفسه، فالكلية العقلية لم يتفقوا عليها، لا في الصفات، ولا في أبواب القدر.

وكذلك إذا نظرت إلى الكلابية^(١) أيضاً أبطلوا هذا الأصل تبعاً للجهمية؛ ولكن عقلاً أدّاهم إلى شيء آخر غير ما قاله المعتزلة، وغير ما قاله الجهمية.

والكرامية^(٢)؛ أدّاهم عقلاً إلى شيء.

والسالمية^(٣) أدّاهم عقلاً إلى شيء.

(١) أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب، المتوفى سنة اثنين وأربعين ومائتين، قال عنه شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٦٦٢/٧) : (له فضيلة ومعرفة رد بها على الجهمية والمعتزلة نفأة الصفات، وبين أن الله نفسه فوق العرش، وبسط الكلام في ذلك، ولم يخلص من شبهة الجهمية كل التخلص، بل ظن أنَّ الرب لا يتصف بالأمور الاختيارية التي تتعلق بقدرته ومشيئته، فلا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا يحب العبد ويرضى عنه بعد إيمانه وطاعته، ولا يغضب عليه ويُسخط بعد كفره ومعصيته، بل محباً راضياً أو غضبان ساخطاً على من علم أنه يموت مؤمناً أو كافراً، ولا يتكلم بكلام بعد كلام).

وانظر: سير أعلام النبلاء (١١/١٧٤)، ومجموع الفتاوى (١٢٠/١٢٠).

(٢) نسبة إلى أبي عبد الله محمد بن كرام، المتوفى سنة خمس وخمسين ومائتين، كان من زهاد سجستان، وغير الناس بزهده، يعتقدون أنَّ الله تعالى جسم وجهر، وهم طوائف متعددة، قال الشيخ العلامة ابن عثيمين كَفَلَهُمْ عَنْهُمْ: (يميلون إلى التشبيه والقول بالالرجاء).

انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢١)، والمملل والنحل (١٠٨/١)، واعتقادات فرق المسلمين والمرجعيين (١/٦٧)، وشرح اللمعة للعلامة ابن عثيمين كَفَلَهُمْ عَنْهُمْ (ص ١٦٣).

(٣) وهم الاقترانية أتباع أبي الحسن أحمد بن محمد بن سالم الزاهد البصري، وهو آخر أصحاب سهل التستري وفاته، يقولون: إنَّ كلام الله تعالى حروف وأصوات قديمة أزلية، وأنَّ لها اقتراناً ثابتاً لذواتها، ولا يسبق بعضها بعضاً، بل هي مفترضة الباء مع =

والأشاعرة^(١) أداهم عقلهم إلى شيء تبعوا فيه الكلابية في جل المسائل.

والماتريدية^(٢) أداهم عقلهم إلى شيء خالفوا به الأشاعرة في مسائل كثيرة معروفة.

= السين مع الميم في آن واحد، ثم لم تكن معروفة في وقت من الأوقات، ولا تُعدُّ، بل لم تزل قائمة بذاته سبحانه قيام صفة الحياة والسمع والبصر. وجمهور العقلاة يقولون:

إن هذا المذهب كاف في الجزم ببطلانه. انظر: منهاج السنة النبوية (٤٩٩/٢)، وشرح扭ونية لابن عيسى (١/٣٠٤)، وشذرات الذهب (٣٦/٣)، و المعارج القبول (٣٧٩/١)

ولمعرفة المزيد من أقوالهم انظر أيضاً: تلبيس إبليس (١٠٤/١)، والنبوت (ص ١٧٣)

(١) نسبة إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري، ولد سنة ستين ومائتين، وتوفي سنة عشرين وثلاثمائة، نشأ على مذهب المعتزلة، وتلمذ على أبي علي الجبائي من أكبر المعتزلة، ومضى على ذلك صدرًا من حياته، ثم ترك مذهبه وترأً منه وسلك طريقة ابن كلاب، وانتشر مذهبـه، ثم رجع عنه إلى مذهبـ أهلـ الحديثـ، وانتسب إلى الإمامـ أحمدـ، وألفـ فيـ مذهبـ أهلـ السنـةـ: الإـبانـةـ، والـمـوجـزـ، إلا أنهـ بقيـ علىـ يـقـاـيـاـ منـ مـذـهـبـ ابنـ كلـابـ. تـوـفـيـ بـغـدـادـ سنـةـ أـرـبـعـ وـعـشـرـينـ وـثـلـاثـمـائـةـ. انـظـرـ: تـارـيـخـ بـغـدـادـ (٣٤٦/١١)، وـوـفـيـاتـ الأـعـيـانـ (٣/٢٨٤)، وـسـيـرـ أـعـلـامـ الـنـبـلـاءـ (١٥/٨٥)، وـالـبـدـاـيـةـ وـالـنـهاـيـةـ (١١/١٨٧)، وـشـذـرـاتـ الـذـهـبـ (٣٠٣/٢).

(٢) هـمـ أـصـحـابـ مـحـمـدـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ مـحـمـودـ، أـبـيـ مـنـصـورـ الـمـاتـرـيـدـيـ، تـلـمـيـذـ أـبـيـ نـصـرـ الـعـيـاضـيـ، تـلـمـيـذـ أـبـيـ بـكـرـ الـجـوـزـجـانـيـ، صـاحـبـ أـبـيـ سـلـيـمانـ الـجـوـزـجـانـيـ، تـلـمـيـذـ مـحـمـدـ بـنـ الـحـسـنـ الشـيـبـانـيـ، وـمـاتـرـيـدـ قـرـيـةـ مـنـ قـرـىـ سـمـرـقـنـدـ، وـمـنـ مـسـائـلـ الـتـيـ اـشـهـرـ الـمـاتـرـيـدـيـ بـالـخـلـافـ فـيـهـ: مـسـأـلةـ الـاسـتـنـاءـ فـيـ الـإـيمـانـ، وـالـاسـتـنـاءـ فـيـ الـكـفـرـ، وـمـسـأـلةـ الـقـرـآنـ هـلـ اللـهـ يـكـلـمـ بـمـشـيـتـهـ وـقـدـرـتـهـ أـمـ الـقـرـآنـ لـازـمـ لـذـاتـهـ، وـغـيرـ ذـلـكـ مـنـ مـسـائـلـ الـصـفـاتـ، لـهـ كـتـابـ التـوـحـيدـ، وـكـتـابـ الـمـقـالـاتـ، وـكـتـابـ تـأـوـيـلـاتـ الـقـرـآنـ، وـبـيـانـ وـهـمـ الـمـعـتـلـةـ، تـوـفـيـ سـنـةـ ثـلـاثـ وـثـلـاثـمـائـةـ بـسـمـرـقـنـدـ. انـظـرـ: الـجـواـهـرـ الـمـضـيـةـ فـيـ طـبـقـاتـ الـحـنـفـيـةـ (٣/٣٦٠)، وـمـجـمـوعـ الـفـتـاوـيـ (٧/٤٣١ - ٤٣٤)، وـمـنـاهـاجـ السـنـةـ (٣٦٢)، وـانـظـرـ: رـسـالـةـ الـمـاتـرـيـدـيـ لـلـشـيـخـ شـمـسـ الدـيـنـ الـأـفـغـانـيـ كـلـمـةـ.

المقصود من هذا أنّ أولئك قالوا : إن العقل قاطع والنصوص موهمة . فذكر شيخ الإسلام في هذا التأصيل أن تنازعهم في العقليات من أعظم التنازع ، والاختلاف فيها أعظم من اختلف في فهم النصوص ؛ بل إن نصوص الغيبيات والصفات لم يحصل بين السلف اختلف فيها .

فهذا القاطع الذي يسمونه القاطع العقلي ، ويريدون أن يرجعوا النصوص إليه ، وأن لا تفهم النصوص إلا بعد عرضها على بعض تلك العقليات .

نقول : العقليات اختلفت فيها اختلافاً بيناً ظاهراً ، فهل يمكن أن يُحيل الشارع إلى عقولكم ؟ هل يمكن أن يعدل السلف عن ما دلّت عليه النصوص نصاً أو ظاهراً ، ولا يتكلمون في أي مسألة من دلائل العقول ، فيُحجب ذلك ويكتومونه ؟ هل يمكن أن يكتموا الحق ولا يبيّنوه لمن بعدهم ؟ وهل النبي ﷺ يكتم الحق ولا يبين ذلك لمن بعده ؟ لا شك أن هذا من أعظم المحال ، فكل واحد له عقل خاص ينظر به للنصوص .

فإذا الإحالة إلى العقل إحالة إلى شيء غير واضح ، ومن قواعد المتكلمين المعروفة إعمال الأقيسة العقلية ، فيستفاد من ذلك لإبطال نظرتهم هذه وهي تحكيم العقل على النصوص بأن العقل ليس بشيء واضح معلوم متفق عليه ، فماي عقل هذا الذي سيحكم في هذه الأمور ؟

ولو كان الأمر كذلك - كما قال شيخ الإسلام هنا - فإن الله ﷺ يكون أحال الناس إلى العقل ، ولم يحتاج الناس إلى بعثة الرسل لتبين لهم صفة الله ﷺ ، وما له ﷺ من الأسماء الحسنى والصفات العلى .

هذا استطراد في بيان طريقة السلف ، وأنها تفصيل وإثبات ، وليس فيها نفي ولا تأويل ولا تفويض ، وأنّ طريقة الخلف عقليات مختلفة متضاربة ،

وأن السلف لم يختلفوا في ذلك، وأن أولئك اختلفوا أكثر اختلافاً وأبين اختلافاً.

فهذا الكلام الذي قالوه من أن: (طريقة السلف أسلم وطريق الخلف أعلم وأحکم) كلام باطل؛ لأن ما يوصف بالعلم والحكمة يجب أن يكون متفقاً، غير مخالف، غير متبادر، فإذا كان متضاداً فكيف يكون علمًا وحكمة وهم يختلفون في المسألة على أقوال؟ بل حتى في المذهب الواحد تجد أنهم اختلفوا في تفسير بعض الألفاظ إلى مذاهب شتى - سبعة مذاهب أو ثمانية - كما عند الأشاعرة في مسائل ، وعند المعتزلة في مسائل ، إما في جلٍّ الكلام أو في دقيق الكلام.

وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ رَأَيْتُهُ صَرَّحَ بِمَعْنَاهُ طَائِفَةً مِنْهُمْ، وَهُوَ لَازِمٌ لِجَمِيعِهِمْ لِرُوْمًا لَا مَحِيدَ عَنْهُ، وَمَضْمُونُهُ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ لَا يَهْتَدِي بِهِ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَغْرُولٌ عَنِ التَّعْلِيمِ وَالْإِخْبَارِ بِصِفَاتِ مَنْ أَرْسَلَهُ، وَأَنَّ النَّاسَ عِنْدَ التَّنَازُعِ لَا يَرْدُونَ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ، بَلْ إِلَى مِثْلِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَإِلَى مِثْلِ مَا يَتَحَاكِمُ إِلَيْهِ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِالْأَنْبِيَاءِ، كَالْبَرَاهِيمَةِ وَالْفَلَاسِفَةِ، وَهُمْ: الْمُشْرِكُونَ، وَالْمَجْوُسُونَ، وَبَعْضُ الصَّابِئِينَ.

وَإِنْ كَانَ هَذَا الرَّدُّ لَا يَزِيدُ الْأَمْرَ إِلَّا شِدَّةً، وَلَا يَرْتَفِعُ الْخِلَافُ بِهِ، إِذْ لِكُلِّ فَرِيقٍ طَوَاغِيَّتُ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكِمُوا إِلَيْهِمْ، وَقَدْ أَمْرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِمْ، وَمَا أَشْبَهَ حَالَ هُؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّفِينَ بِقُولِهِ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكِمُوا إِلَى الظَّلْعُوتِ وَقَدْ أَمْرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضْلِلَهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أُنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنْتَفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿٢١﴾ فَكَيْفَ إِذَا أَصَبَّتْهُمْ مُصِيبَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَنَا وَتَوَفِيقًا ﴿٢٢﴾ [النساء: ٦٠ - ٦٢].

الشرح:

على تأصيلهم يكون الكتاب غير واضح، وتكون السنة غير واضحة ومجهولة، فلا يرجع إليهما في هذه المسائل، وهذا كفر والعياذ بالله . ووجوب التحاكم إلى الكتاب والسنة ليس خاصاً في الخصومات العملية

بين الناس ، بل حتى في الخصومات العلمية يجب الرد إلى الكتاب والسنة ، فهو لا الدين تنازعوا في العلميات في مسائل الأسماء والصفات والإيمان والقدر وغير ذلك ، هؤلاء اختلفوا فيها ولم يردوها إلى الكتاب والسنة ، بل قالوا : إن الكتاب والسنة لا يهدي في هذه المسائل ، والذي يهدي هو العقل . فصار ذلك اتخاذاً لطاغوت تجاوزوا به حدّه . والطاغوت يكون بأشياء منها طاغوت المتكلمين هذا الذي رَدُوا به الكتاب والسنة وتحاكموا إليه ، قال تعالى : ﴿وَالَّتِي تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْجِعُونَ أَنَّهُمْ أَمْنَأُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّلْعُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء : ٦٠] تحاكموا إلى العقل ، وتحاكموا إلى الفلسفة ، وتحاكموا إلى أقوال اليونان ، وتحاكموا إلى أقوال جهنم ، وإلى أقوال كبرائهم ، وتركوا ما يدل عليه الكتاب والسنة . وهذه هي حقيقة قول المتكلمين ، فإن المتكلمين تركوا تحكيم الكتاب والسنة في مسائل الصفات وأخذوا بتحكيم أرائهم وأقوال كبرائهم ، وهذا من تحكيم الطاغوت .

لكن يمنع من تكفيتهم عدم الجزم بأنهم أرادوا هذا التحاكم ، قد يكونون تحاكموا من غير إرادة له ورغبة ، إنما لشبهة فيه ، فقوله تعالى : ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّلْعُوتِ﴾ الإرادة هنا مقصودة ، ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّلْعُوتِ﴾ فمن أراد واحتار التحاكم إلى الطاغوت لالشبهة قامت عنده فإنه كافر ، ولهذا أهل العلم لم يكفروا عامة المتكلمين ، وإنما ربما كفروا أفراداً منهم ، وهم الذين تبينوا الحق وتركوه ، وتحاكموا إلى الطاغوت رغبة منهم في ذلك ، وإرادة منهم لأقوال الفلاسفة واليونان ، والعياذ بالله بعضهم يضيق صدره إذا جاءت النصوص ؛ كما جاء في مصنفات بعض المعتزلة وأشباههم ، إذا جاء النص ضاق ، تحس أن في صدره حرجاً منه .

حتى إني سمعت كلمة لبعض المعتزلة أو من ينحون منحى المعتزلة في هذا الوقت يتكلم عن بعض المسائل في الصفات، لما جاء الكلام العقلي قرر مذهبة، ولكن لما جاءت الأدلة من النصوص تلحظ منه وهو يتكلم أن في صدره حرجاً من إيرادها، فهذا من أعظم الخذلان أنه يتلو النص وصدره غير مستريح لتلاوته، يود أنه لو لم يكن في الباب هذه النصوص، وهذا بلاء عظيم، نسأل الله العفو والعافية.



فَإِنَّ هَؤُلَاءِ إِذَا دُعُوا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَإِلَى الرَّسُولِ - وَالدُّعَاءُ إِلَيْهِ بَعْدَ وَقَاتِهِ هُوَ الدُّعَاءُ إِلَى سُنَّتِهِ - أَعْرَضُوا عَنْ ذَلِكَ وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّا قَصَدْنَا الْإِحْسَانَ عِلْمًا وَعَمَلاً بِهَذِهِ الْطَّرِيقِ الَّتِي سَلَكْنَاهَا، وَالْتَّوْفِيقَ بَيْنَ الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ.

الشرح:

هذا زعمهم يقولون : نريد أن نوفق بين الدلائل العقلية والنقلية . هذا عمل المتكلمين ، أما الفلاسفة الإسلاميون فيقولون : نرجع النصوص إلى العقل . فالعقل عندهم أساس ؛ المنطق ، والفلسفة ، وما دلت عليه التجربة ، والنظر ، والتأمل هذا أساس ، والنص يُرجع إليه إن وافقه أخذ به ، وإن لم يوافقه حُمِّل على محمل يناسب المقام .

فرق بين المتكلمين وال فلاسفة فالذين يوفقون بين الدلائل النقلية والعقلية هؤلاء هم المتكلمون ، مثل ما ألف ابن رشد^(١) كتابه : (فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من اتصال) .

ومن المعلوم أن طلب الحكمة الذي كان عند اليونان - يعني طلب معرفة الصواب بالأشياء إما الأشياء المنظورة أو غير المنظورة - هذا يكون بالعلم أو العمل ، والعلم بالعقليات دخل إلى المسلمين فمن رد هذه العقليات هم السلف ، ومن قال : نقبل ذلك ونجعله أساسا ، وإذا وافقته النصوص أخذنا بها ، وإذا خالفته النصوص تركنا النص ؛ لأنه تكون دلالته غير واضحة . فهؤلاء هم أهل التجهيل ، وهؤلاء الفلاسفة .

(١) راجع (ص ٢٩).

وطائفة تقول : نأخذ بالنص ونأخذ بالدليل العقلي ونوفق بينهما ، فجمعوا بين علوم اليونان وعلوم الشريعة في خليط جديد سُمي علم الكلام . هذا من جهة العلم .

ومن جهة العمل صار عندنا شرائع أدخلت إشراقات اليونان وآراء فلسفية في إصلاح النفس ، ومما أثر في الأمة منها القول بالإشراق ، والخير ، ونحو ذلك الذي شاع عند الصوفية في أواخر القرن الثالث والرابع وما بعده .

المقصود من ذلك أن نعرف كيف دخل الانحراف على المسلمين ، وما تفهم الأقوال في العقيدة ولا التفصيات حتى يُعرف تطور ذلك في السنين ، في القرن الأول كان كذا ، وفي القرن الثاني كان كذا ، وتدرج ذلك ، فنفهم كل قول ما منشأه ، ولم نشأ الخلاف فيه ، والأقوال المتضاربة ما سببها ، أما إذا أخذنا الأقوال - أقوال الأئمة ، أو أقوال المخالفين - دون معرفة بتسلسل القول ، وكيف نشأ ، فإن ذلك يؤدي إلى ضعف في إدراك المراد من كلامهم والرد عليهم .

فمن العلم المهم أن نعلم كيف دخل الانحراف على المسلمين في شتى المجالات : في الاعتقاد ، وفي العمل ، في التصنيف ... إلى آخره ، ومن المفيد جداً الاطلاع على كلام شيخ الإسلام في (درء تعارض العقل والنقل) في هذا الأمر .



ثُمَّ عَامَّةُ هَذِهِ الشُّبُهَاتِ الَّتِي يُسَمُّونَهَا دَلَائِلَ إِنَّمَا تَقْلِدُ وَأَكْثَرُهَا عَنْ طَوَاغِيْتِ مِنْ طَوَاغِيْتِ الْمُشْرِكِينَ أَوِ الصَّابِئِينَ، أَوْ بَعْضِ وَرَثَتِهِمُ الَّذِينَ أَمْرُوا أَنْ يَكُفُّرُوا بِهِمْ مِثْلُ فُلَانٍ وَفُلَانٍ، أَوْ عَمَّنْ قَالَ كَقَوْلِهِمْ لِتَشَابُهِ قُلُوبِهِمْ: ﴿فَلَا وَرِبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَحِدُّوْا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [السَّاء: ٦٥]، ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ الْبَيْنَنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحُكِّمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيْنَنَتْ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ أَمْنَوْا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ يَأْدُنُهُ﴾ [البقرة: ٢١٣]. وَلَازِمُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ أَنْ لَا يَكُونَ الْكِتَابُ هَدَى لِلنَّاسِ، وَلَا بَيَانًا وَلَا شِفَاءً لِمَا فِي الصُّدُورِ وَلَا نُورًا، وَلَا مَرَدًا عِنْدَ التَّنَازُعِ، لَأَنَّا نَعْلَمُ بِالاضْطِرَارِ أَنَّ مَا يَقُولُهُ هُؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّفُونَ أَنَّ الْحَقَّ الَّذِي يَجُبُ اعْتِقَادُهُ لَمْ يَدُلِّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنْنَةُ، لَا نَصًا وَلَا ظَاهِرًا، وَإِنَّمَا غَايَةُ الْمُتَحَذِّلِقِ أَنْ يَسْتَنْجَ حَدَّا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لِهِ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

وَبِالاضْطِرَارِ يَعْلَمُ كُلُّ عَاقِلٍ أَنَّ مَنْ دَلَّ الْخَلْقَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ، وَلَا فَوْقَ السَّمَاوَاتِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ بِقِوْلِهِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لِهِ سَمِيًّا﴾ لَقَدْ أَبْعَدَ النُّجْعَةَ، وَهُوَ إِمَّا مُلْغَرٌ، أَوْ مُدَلِّسٌ، لَمْ يُخَاطِبُهُمْ بِلِسَانٍ عَرَبِيًّا مُبِينٍ.

وَلَازِمُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ أَنْ يَكُونَ تَرْكُ النَّاسِ بِلَا رِسَالَةٍ خَيْرًا لَهُمْ فِي أَصْلِ دِيْنِهِمْ؛ لَأَنَّ مَرَدَهُمْ قَبْلَ الرِّسَالَةِ وَبَعْدَهَا وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا الرِّسَالَةُ زَادَتْهُمْ عَمَّى وَضَلَالًا.

الشرح:

هذا الكلام واضح من حيث دلالته على إبطال ما تكلم به المتكلمون وزعموه دلائل وقينيات من نقض النصوص بالعقليات.

والتنبيه هنا على قوله : (وَلَازِمُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ) ، فهذا يكثر عند أهل العلم أن يذكروا اللوازم التي تلزم على الأقوال الباطلة ، وذلك من جهة البرهان ؛ لأن من البرهان على إبطال المقالة أو على فسادها أو على ضعفها أن يلزم منها لوازماً باطلاً ، فإذا كان القول يلزم عليه لوازماً باطلاً فإن القول باطل ، وليس هذا من شيخ الإسلام ولا من أهل العلم بالزام للعقائد بلازم مذهبها ؛ لأن التحقيق أن لازم المذهب ليس بمذهب حتى يُصرّح صاحبه بمذهبها ؛ لكن لازم المذهب يدل على بطلان المذهب ، إذا كان ذلك اللازم باطلاً.

وهذا يُستفاد منه في المناظرات ، وفي إبطال أقوال أهل الضلال خاصة في العقائد ، يستفاد منه أكبر فائدة ، فنجده مثلاً هنا يقول : (لَا زِمْنَى هَذِهِ الْمَقَالَةِ أَنْ يَكُونَ تَرْكُ النَّاسِ بِلَا رِسَالَةً خَيْرًا لَهُمْ فِي أَصْلِ دِينِهِمْ) ، ومعلوم أن المتكلمين لا يقولون : إن ترك الناس بلا رسالة خير لهم في أصل دينهم . لكن هذا لازم على تلك المقالة ، ولما كان هذا اللازم يشترك في إبطاله المتكلمون وأهل السنة دل على فساد تلك المقالة . فهذا تنبيه على طريقة من طرق الاحتجاج على إبطال أقوال الخصوم .

يَا سُبْحَانَ اللَّهِ! كَيْفَ لَمْ يَقُلِ الرَّسُولُ ﷺ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ،
وَلَا أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ: هَذِهِ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ لَا تَعْتَقِدُوا مَا دَلَّتْ
عَلَيْهِ، لَكِنْ اعْتَقِدُوا الَّذِي تَقْتَضِيهِ مَقَابِيسُكُمْ، أَوْ اعْتَقِدُوا كَذَا
وَكَذَا إِنَّهُ الْحَقُّ، وَمَا خَالَفَ ظَاهِرَهُ فَلَا تَعْتَقِدُوا ظَاهِرَهُ، وَانْظُرُوا
فِيهَا فَمَا وَاقَعَ قِيَاسٌ عَقُولِكُمْ فَاعْتَقِدوْهُ، وَمَا لَا فَتَوَقَّفُوا فِيهِ
أَوْ انْفُوْهُ؟

ثُمَّ الرَّسُولُ ﷺ قَدْ أَخْبَرَ بِأَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ
فِرْقَةً^(١)، فَقَدْ عَلِمَ مَا سَيَكُونُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي تَارِكٌ فِيهِمْ مَا إِنْ
تَمَسَّكُتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا، كِتَابَ اللَّهِ»^(٢). وَرُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي
صِفَةِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ: «هُوَ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ
وَأَصْحَابِي»^(٣). فَهَلَّا قَالَ مَنْ تَمَسَّكَ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ فِي بَابِ الْاعْتِقادِ

(١) هذا حديث الافتراق المشهور، وهو حديث حسن جاء من طرق متعددة عن عدد من الصحابة باللفاظ متقاربة، فقد روي من حديث أبي هريرة، وأنس، وسعد بن أبي وقاص، ومعاوية، وعمرو بن عوف المزنبي، وعوف بن مالك، وأبي أمامة، وجابر ابن عبد الله، وعبد الله بن عمرو رض أجمعين.

آخرجه أبو داود (٤٥٩٦، ٤٥٩٧)، والترمذى (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١، ٣٩٩٢)، وأحمد في المسند (٣٩٩٣)، وأبي عاصم في السنة (١/٧)، والحاكم في المستدرك (١٢٠/٣)، وأبو يعلى في مسنده (١٥٥/٧)، وابن أبي عاصم في السنة (١/١)، والحاكم في المستدرك (٤٧/١)، الطبراني في الكبير (١٩/٣٧٧)، وفي الأوسط (٥/١٣٧)، والبيهقي في الكبير (١٠/٢٠٨). وانظر تمام تخريجه في السلسلة الصحيحة (ح ٢٠٤).

(٢) سبق تخريجه (ص ٥٦).

(٣) هذا جزء من حديث الافتراق السابق تخريجه، وجاءت هذه الزيادة من طريق عبد الله ابن عمرو رض، رواها الترمذى (٢٦٤١)، والحاكم (١٢٨/١)، والآجري في الشريعة (ص ١٥، ١٦)، واللالكائى (١١٢/١) وقال: حديث ثابت. وصححه البغوى في =

فَهُوَ ضَالٌ ؟ وَإِنَّمَا الْهُدَى رُجُوعُكُمْ إِلَى مَقَائِيسِ عِقْولِكُمْ، وَمَا يُحِدُّهُ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنْكُمْ بَعْدَ الْقُرُونِ الْثَلَاثَةِ. وَإِنْ كَانَ قَدْ نَبَغَ أَصْلُهَا فِي أَوَّلِ خَطْرِ التَّابِعِينَ. ثُمَّ أَصْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ - مَقَالَةِ التَّعْطِيلِ لِلصِّفَاتِ - إِنَّمَا هُوَ مَأْخُوذٌ عَنْ تَلَامِذَةِ الْيَهُودِ وَالْمُشْرِكِينَ، وَضُلَالِ الصَّابِئِينَ، فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ حُفِظَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ فِي الْإِسْلَامِ هُوَ الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ^(١)، وَأَخَذَهَا عَنْهُ الْجَهَنْمُ بْنُ صَفْوَانَ^(٢)، وَأَظْهَرَهَا فَنُسِبَتْ مَقَالَةُ الْجَهَنْمِيَّةِ إِلَيْهِ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ الْجَعْدَ أَخَذَ مَقَالَتَهُ عَنْ أَبَانَ بْنِ سَمْعَانَ، وَأَخَذَهَا أَبَانُ عَنْ طَالُوتَ بْنِ أُخْتِ لَبِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ، وَأَخَذَهَا طَالُوتُ مِنْ لَبِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ الْيَهُودِيِّ السَّاحِرِ الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ^(٣).

= شرح السنة (١/٢١٣)، ومدار الحديث بهذه الزيادة على عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، قال الحافظ في التقريب: (ضعيف في حفظه...).

انظر: الضعفاء للعقيلي (٢/٣٣٢)، والكامن في ضعفاء الرجال (٤/٢٧٩).

(١) الجعد بن درهم: هو مؤسس مذهب التعطيل وأول من قال: إن الله لم يكلم موسى تكليماً، ولم يتخد إبراهيم خليلاً، ويقال له مروان الجعدي؛ لأنَّه كان مؤدبًا لمروان الحمار آخر خلفاءبني أمية. قتلَه خالد القسري يوم الأضحى سنة أربع وعشرين ومائة، وقال: أيها الناس ضحوا قبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، ونزل فقتله، وكان من أبرز تلاميذه الجهم بن صفوان، وبه عُرف مذهب التعطيل.

انظر: سير أعلام النبلاء (٥/٤٣٣)، والبداية والنهاية (٩/٣٥٠)، والكامن في التاريخ (٤/٤٦٦)، والنونية بشرح ابن عيسى (١/٥٠، ٥١).

(٢) سبق (ص ٥٩).

(٣) ذكر هذه السلسلة - سلسلة التعطيل - : ابن كثير في البداية والنهاية (١٠/١٩)، والصفدي في الوافي بالوفيات (١١/٦٨)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٩/٧٢).

وَكَانَ الْجَعْدُ هَذَا فِيمَا قِيلَ مِنْ أَهْلِ حَرَّانَ، وَكَانَ فِيهِمْ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنَ الصَّابِيَّةِ وَالْفَلَاسِفَةِ، بَقَايَا أَهْلِ دِينِ النَّمْرُودِ^(١)، وَالْكَنْعَانِيَّينَ^(٢) الَّذِينَ صَنَفَ بَعْضُ الْمُتَأْخِرِينَ فِي سُحْرِهِمْ، وَالنَّمْرُودُ هُوَ: مَلِكُ الصَّابِيَّةِ الْكَنْعَانِيَّينَ الْمُشْرِكِينَ، كَمَا أَنَّ كِسْرَى مَلِكُ الْفُرْسِ وَالْمَعْجُوسِ، وَفُرْعَوْنَ مَلِكُ الْقِبْطِ الْكُفَّارِ، وَالنَّجَاشِيَّ مَلِكُ الْحَبَشَةِ النَّصَارَى، فَهُوَ اسْمُ جِبْسٍ، لَا اسْمُ عَلَمٍ.

كَانَتِ الصَّابِيَّةُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ إِذْ ذَاكَ عَلَى الشَّرْكِ وَعُلَمَاؤُهُمُ الْفَلَاسِفَةُ، وَإِنْ كَانَ الصَّابِيُّ قَدْ لَا يَكُونُ مُشْرِكًا، بَلْ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَرَى وَالصَّابِيَّينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [آلْبَرَةِ: ٦٢]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِيَّونَ وَالنَّصَرَى مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الْمَائِدَةِ: ٦٩].

= وانظر في تراجم أصحابها: الطبقات الكبرى (١٩٧/٢)، والوافي بالوفيات (١٠/١٩٧)، والوفي بالوفيات (٢٠٥)، ولسان الميزان (٢/٦٩).

(١) هو النمرود بن كنعان بن كوش بن سام بن نوح ، قاله مجاهد ، وقال غيره: نمرود بن فالح بن عابر بن صالح بن أرفخشذ بن سام بن نوح ، كان أحد ملوك الدنيا استمر في ملكه أربعمائة سنة ، وكان قد طغى وبغى وتجبر وعطا وأثر الحياة الدنيا ، ولما دعاه إبراهيم الخليل إلى عبادة الله وحده لا شريك له حمله الجهل والضلالة وطول الآمال على إنكار الصانع ، فجاج إبراهيم الخليل في ذلك وادعى لنفسه الربوبية . انظر: تاريخ الطبري (١/١٤٢)، والمعارف لابن قتيبة (ص ٣١)، والبداية والنهاية (١٤٨/١).

(٢) نسبة إلى كنعان بن سام بن نوح ، قوم من العتاة الجبارية كانوا يسكنون الشام ويعبدون الكواكب السبعة ، انظر: البداية والنهاية (١/١٤٠)، والبدء والتاريخ (٣/٢٧)، والمنتظم لابن الجوزي (١/٢٥١).

لَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ، أَوْ أَكْثَرُهُمْ كَانُوا كُفَّارًا أَوْ مُشْرِكِينَ، كَمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى يَدْلُوا وَحَرَّفُوا وَصَارُوا كُفَّارًا أَوْ مُشْرِكِينَ، فَأُولَئِكَ الصَّابِئُونَ الَّذِينَ كَانُوا إِذْ ذَاكَ، كَانُوا كُفَّارًا مُشْرِكِينَ وَكَانُوا يَعْبُدُونَ الْكَوَافِرَ، وَيَبْنُونَ لَهَا الْهَيَّاَكِلَ. وَمَذَهَبُ النُّفَاهَةِ مِنْ هُؤُلَاءِ فِي الرَّبِّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا صِفَاتٌ سُلْبِيَّةٌ، أَوْ إِضَافِيَّةٌ أَوْ مُرَكَّبَةٌ مِنْهَا^(١)، وَهُمُ الَّذِينَ بُعِثَ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ إِلَيْهِمْ.

(١) قال الشيخ العلامة محمد أمان رحمه الله في شرح هذه المصطلحات:

الصفات السلبية: هي الصفات الواقعة في سياق النفي، سواء كانت ثابتة في الكتاب والسنة؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُمْ سِنَةً وَلَا نَوْمًا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَثِيرٌ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيَّةً﴾ [مرim: ٦٥]، هذه تسمى الصفات السلبية، ولكن السلوب عند أهل الكلام نوع آخر غير هذا... . والسلوب التي عند هؤلاء كقولهم: ليس بجسد ولا عرض ولا بذري روح ولا دم ولا طول ولا قصر، إلى آخر تلك السلوب التي لا معنى لها وليس فيها مدح وثناء وكمال... .

أما الصفات الإضافية: هي التي يتوقف فهم معناها أو تصورها على فهم غيرها، يمكن أن تتصورها في خارج الصفات مثلاً كالأبوبة والبنيوة، والأبوبة لا تتصور إلا بتصورك للبنيوة، كذلك البنوة يتوقف فهمها وتصورها على فهم الأبوبة، هذه تسمى الصفات الإضافية... . والصفات الإضافية بالنسبة للرب تعالى التي يتبتها هؤلاء كأن يقولوا: ليس في العلو ولا في السفل، العلو والسفل من الصفات الإضافية، تصورك للعلو يتوقف على تصورك للسفل، وكذلك العكس؛ كما قلنا في الأبوبة والبنيوة.

وأما المركبة من الإضافية والسلبية: أن تدخل أدلة نفي على الصفات الإضافية فتصبح مركبة؛ لأن تقول: ليس فوق العالم، أو ليس فوق العرش، ولا تحت العرش. فالفوقية والسفل من الصفات الإضافية فإذا أدخلت عليها أدلة نفي فقللت ليس فوق ولا تحت أصبحت مركبة من الإضافة ومن السلب» ا. هـ.

راجع: شرح الحموية للشيخ محمد أمان (الشريط الرابع - الوجه الثاني).

فَيَكُونُ الْجَعْدُ أَخَذَهَا عَنِ الصَّابِئَةِ الْفَلَاسِفَةِ. وَكَذَلِكَ
أَبُو نَصْرِ الْفَارَابِيُّ^(١) دَخَلَ حَرَانَ، وَأَخْذَ عَنْ فَلَاسِفَةِ الصَّابِئِينَ
تَمَامَ فَلْسَفَتِهِ، وَأَخْذَهَا جَهَنْمُ أَيْضًا - فِيمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ
وَغَيْرُهُ^(٢) - لَمَّا نَاظَرَ «السُّمَنِيَّةَ»^(٣) بَعْضَ فَلَاسِفَةِ الْهِنْدِ، وَهُمُ
الَّذِينَ يَجْحَدُونَ مِنَ الْعُلُومِ مَا سِوَى الْحِسَيَّاتِ.

فَهَذِهِ أَسَانِيدُ جَهَنْمٍ تَرْجِعُ إِلَى الْيَهُودِ وَالصَّابِئِينَ وَالْمُشْرِكِينَ،

(١) هو محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ التركى، ولد حوالي سنة تسع وخمسين وما تئين، وتوفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، قال عنه ابن كثير: (كان حاذقا في الفلسفة، ومن كتبه تفقه ابن سينا، وكان يقول بالمعاد الروحاني لا العثمانى، وبخصوص بالمعاد الأرواح العالمية لا الجahلة، وله مذاهب في ذلك يخالف المسلمين والفلسفه من سلفه الأقدمين، فعليه إن كان مات على ذلك لعنة رب العالمين، مات بدمشق فيما قاله ابن الأثير في كامله، ولم أر الحافظ ابن عساكر ذكره في تاريخه لتنبه وقبحاته، فالله أعلم). ا. هـ.

انظر: وفيات الأعيان (١٥٤/٥)، والوافي بالوفيات (١٠٢/١)، وسير أعلام النبلاء (٤١٨/١٥)، والبداية والنهاية (١١/٢٢٤)، وشذرات الذهب (٢٥٠/٢).

(٢) انظر تفصيل ذلك في كتاب الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد (ص ١٩ - ٢١)، واعتقاد أهل السنة للالكائي (٣/٣٨١، ٣٨٠)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٢٨ - ١٣٠)، ومجموع الفتاوى (٤/٢١٧ - ٢١٩).

(٣) السُّمَنِيَّةُ بضم السين وفتح الميم نسبة إلى سومنات قرية بالهند، وهي فرقه من عبدة الأصنام تقول بقدم العالم، وإبطال النظر والاستدلال، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت، وقال فريق منهم بتناصح الأرواح في الصور المختلفة.

انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٥٣)، ولسان العرب (١٣/٢٢٠)، ومختار الصحاح (ص ١٣٢)، والمصباح المنير (١/٢٩٠)، والتعاريف للمناوي (ص ٤١٥).

وَالْفَلَاسِفَةُ الضَّالُّينَ إِمَّا مِنَ الصَّابِئِينَ، وَإِمَّا مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

الشرح

هذه الكلمة من شيخ الإسلام مهمة ونفيضة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؛ لأن فيها بيان أصل الضلال في هذا الباب، وفيها بطلان زعم من زعم أن طريقة المتكلمين هذه أنها أحكام؛ لأن هذا القول فيه الإجحاف بالسلف الصالح - كما مر معنا - ومن المعلوم أنه لم يأت شيء في النصوص ولا في هدي النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يرشد الناس إلى إلا يأخذوا بظواهر النصوص، بل قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «إِنِّي تَرَكْتُ فِيْكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكُتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللَّهِ»^(١) كما رواه مسلم في الصحيح، ورواه غيره في قوله: «كِتَابَ اللَّهِ وَسُتُّي وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ»^(٢).

وقد قال بعض العلماء: إنه من اليقين القطعي أن النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لما تلا القرآن وذكر النصوص التي فيه في الغيبات والصفات وغيرها، كذلك لما ذكر أحاديث الصفات على الناس، لم يرد أنه أتبعها بشيء يصرفها عن ظاهرها؛ بل أوردها وترك فهم المعنى للناس، وهذا يدل على أن المعنى الذي اشتغلت عليه تلك النصوص هو ظاهر اللفظ؛ لأنه لو كان المعنى غير الظاهر بل معنى آخر يُؤْوِل لوجب على النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أن يبينه حتى لا يترك الناس

(١) هذا جزء من حديث جابر الطويل في صفة حج النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، سبق تخريرجه (ص ٥٦).

(٢) أخرجه الدارقطني (٤/٢٤٥)، والحاكم في المستدرك (١/١٧٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/١١٤)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٨٠/١)، من حديث أبي هريرة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

يعتقدون في الله العقيدة الباطلة، فلما لم يُتبع ذلك بِكَلْمَةِ اللَّهِ بشيء يصرفه عن ظاهره دلنا على أن الظاهر مراد.

ثم نقول - كما قال شيخ الإسلام بِكَلْمَةِ اللَّهِ - إن هذه المقالة وهي مقالة التعطيل إنما أخذها الجهم بن صفوان عن الجعد بن درهم، والجهم بن صفوان - كما ذكر بِكَلْمَةِ اللَّهِ في آخر الكلام، وهو كلام مهم - كان فقيها عنده علم بالفقه بعض الشيء، ووقع له اجتهد في مناظرة هذه الطائفة من الطبائعيين الذين يقولون بتناسخ الأرواح وهي طائفة السُّمنية، طائفة من طوائف خراسان والهند، ناظرهم في وجود الله بِكَلْمَةِ اللَّهِ فحيروه حتى قالوا عنه إنه تحيز، فبقي أربعين يوماً لا يصلبي من شدة الحيرة، وهذا لأجل أنه خاض في مناظرة أولئك دون علم واسع بما يجب وينبغي في مناظرة أمثال هؤلاء، فأراد أن يثبت وجود الله لهم، فلم يجد دليلاً يثبت به وجود الله بِكَلْمَةِ اللَّهِ إلا ما سُمي فيما بعد بطريقة حلول أو حدوث الأعراض في الأجسام أو طريقة الجوهر الفرد.

هذه الطريقة لها تفاصيل، لكن المقصود أنها طريقة مخالفة لما جاء في القرآن والسنة من إثبات وجود الله بِكَلْمَةِ اللَّهِ، ولما تقتضيه الضرورة الفطرية في الإنسان أنه جاء لا من فعل نفسه، ولا من فعل والديه، وقد رُكِّبت فيه هذه الآلات تركيئاً عجياً، ومحال عند كل ذي عقل أن يكون الزمن أو أن تكون الطبيعة أوجدتها على هذا النحو العجيب.

فسلك تلك الطريقة التي هي طريقة حلول الأعراض في الأجسام، وقال: إن العرض لا يقوم بنفسه: العرض مثل: الألوان، والطبائع الأربع - الحرارة والبرودة والرطوبة واليأس - ومثل الارتفاع، والانخفاض، والحركة، ونحو ذلك، هذه أعراض تكون في الجسم. فلما كان كذلك،

قال : إن هذه الأعراض في الجسم الجامد تحل فيه ، وتحدث فيه ، والجسم الجامد هذا لا يمكن أن يكون أحدث تلك الأعراض ، إنما أحدث فيه ، كذلك هذا الجسم الجامد إذا جزأناه إلى أجزاء صغيرة جداً ينتهي إلى ما سُمِّوه بالجوهر الفرد ، وهذا الجوهر الفرد - يعني الخلية الواحدة أو الجزيء الواحد - فيه عرض أيضاً من تلك الأعراض التي ذكرنا . ومعلوم أن هذا الجزيء الواحد لا يمكن أن يحدث ذلك العرض لنفسه ، لا يحدث الارتفاع في نفسه ولا البرودة ولا الحرارة ولا الرطوبة ، إلى آخره ، فَعُلِمَ أَنَّه مُحْدَثٌ فيه ، وإذا كان مُحْدَثاً فيه فلا بد له من مُحْدِث ، وإذا كان كذلك فخرج هذا الجزيء الصغير ، أو خرج هذا الجسم الذي حلّت فيه الأعراض عن حَكْمِ الطبيعة ؛ لأنَّه لا يمكن لهذا الجزيء وهو الطبيعة أن يؤثر تلك التأثيرات .

المقصود : أنهم سَلَّمُوا له بأنَّ الأَجسَامَ لَا بَدْلَهَا مِنْ مُحَدِّثٍ ، قالوا : من هذا المُحَدِّث ؟ قال : هذا هو ربِّي هو الله عَزَّوجلَّ . فلما سَلَّمُوا له بذلك فرح ، ثم قالوا له : صِفْتُ لَنَا رَبَّكَ . فلما أَرَادَ أَنْ يَصْفِهَ بِمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الصَّفَاتِ تَحْيَرَ أَكْثَرٌ ؛ لِأَنَّه وَجَدَ أَنَّه إِذَا وَصَفَ اللَّهَ عَزَّوجلَّ بِمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ فَإِنَّه سَيَعُودُ عَلَى دَلِيلِهِ الَّذِي ذَكَرَ بِالْإِبْطَالِ ؛ لِأَنَّه إِذَا وَصَفَ اللَّهَ بِأَنَّه رَحِيمٌ وَأَنَّه ذُو رَحْمَةٍ ، فَالرَّحْمَةُ لَيْسَ جَسْمًا يُرَى ، إِنَّمَا هِيَ عَرْضٌ ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْعَرْضُ حَلَّ فِي جَسْمٍ ، وَهَذَا يَقْضِي عَلَى بَرَهَانِهِ الَّذِي أَتَى بِهِ بِالْإِبْطَالِ ؛ لِأَنَّه سَيَعُودُونَ يَقُولُونَ : مِنْ الَّذِي أَحَدَثَ الرَّحْمَةَ فِي رَبِّكَ يَا جَهَنَّمَ ؟ فَنَظَرَ فِي الصَّفَاتِ : الْحَرْكَةُ ، وَالْمَجِيءُ وَالْإِتِيَانُ وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَنَظَرَ فِي الْاِسْتِوَاءِ وَهُوَ الْاِسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ ، وَالْعُلوُّ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، فَتَحَيَّرَ ، فَلَمَّا لَمْ يَجِدْ بَرَهَانًا عَلَى وَجْهِ اللَّهِ إِلَّا ذَلِكَ الْبَرَهَانَ ، قَالَ : إِنَّ هَذَا الْبَرَهَانَ قَطْعَيٌّ ، فَلَا بَدْلَهُ أَنْ كُلَّ

ما عاد على هذا البرهان القطعي بالإضعاف أو بالبطلان أنْ يؤول. فأول
نصول الصفات جميّعاً، وهذا الذي تبعه عليه المعتزلة ثم الكلابية ثم
الأشاعرة، ومن نحا نحوهم.



ثُمَّ لَمَّا عَرَّبَتِ الْكُتُبُ الرُّوْمِيَّةُ فِي حُدُودِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ زَادَ الْبَلَاءُ مَعَ مَا أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي قُلُوبِ الْضُّلَالِ ابْتِدَاءً، مِنْ جِنْسِ مَا أَلْقَاهُ فِي قُلُوبِ أَشْبَاهِهِمْ. وَلَمَّا كَانَ فِي حُدُودِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ انتَشَرَتْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ الَّتِي كَانَ السَّلْفُ يُسَمُّونَهَا مَقَالَةُ الْجَهَمِيَّةِ، بِسَبَبِ بِشْرِ بْنِ غِيَاثِ الْمَرِيسِيِّ^(١) وَطَبَقَتِهِ، وَكَلَامُ الْأَئِمَّةِ مَثُلُّ: مَالِكٍ^(٢)، وَسُفْيَانَ

(١) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوى مولاهم البغدادي المرисى ، من موالي آل زيد ابن الخطاب رضي الله عنه ، كان من كبار الفقهاء ، أخذ عن القاضى أبي يوسف ، وروى عن حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة ، ونظر في الكلام فغلب عليه ، وانسلخ من الورع والتقوى ، وجرد القول بخلق القرآن ودعا إليه ، حتى كان عين الجهمية في عصره وعالمهم ، فمقته أهل العلم وكفره عدة ، ولم يدرك جهنم بن صفوان بل تلقف مقلااته من أتباعه ، مات في آخر سنة ثمانى عشرة ومائتين وقد قارب الثمانين ، فهو بشر الشر ، وبشر الحافي بشر الخير ؛ كما أنّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ هُوَ أَحْمَدُ السَّنَةِ ، وَأَحْمَدُ بْنَ أَبِي دَوْادَ هُوَ أَحْمَدُ الْبَدْعَةِ . انتهى من كلام الذهبي .

ورد عليه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه القيم الذي كان يوصي به شيخ الإسلام ابن تيمية ، والمسمى : (نقض عثمان بن سعيد على بشر المرسي العنيد) ، وهو مطبوع ، وهو حقيق بالعنایة والمراجعة ، وسيأتي (ص ٨٢) .

انظر : تاريخ بغداد (٥٦/٧) ، والأنساب (٢٦٧/٥) ، والوافي بالوفيات (٩٤/١٠) ، وسير أعلام النبلاء (١٩٩/١٠) ، (٢٠٠) ، والبداية والنهاية (١٠/٢٨١) .

(٢) هو أحد الأئمة الأربع أصحاب المذاهب المتبعة مالك بن أنس بن مالك بن عامر بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيلان بن حشد بن عمر بن الحارث ، وهو ذو أصبح الحميري أبو عبد الله المدنى إمام دار الهجرة في زمانه ، ولد سنة أربع وتسعين ، وتوفي في الرابع عشر ربيع الأول سنة تسعة وسبعين ومائة . انظر : العبر للذهبي (٢٧٢/١) ، والبداية والنهاية (١٧٤/١٠) ، وشذرات الذهب (٢٨٩/١) .

ابن عيّنة^(١)، وابن المبارك^(٢)، وأبي يوسف^(٣)، والشافعى^(٤)،

(١) هو الإمام أبو محمد سفيان بن أبي عيّنة بن أبي عمران ميمون الهلاّلي مولى امرأة من بني هلال ابن عامر، وقيل مولى بنى هاشم، وقيل مولى الضحاك، وقيل مولى مسعود بن قدام، الكوفي ثم المكي، مولده سنة سبع ومائة في نصف شعبان، ووفاته سنة ثمان وسبعين ومائة، طلب الحديث وهو غلام، وكان إماماً عالماً ثبّتاً حجة زاهداً ورعاً مجمعاً على صحة حدّيّه وروايته. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٩٧/٥)، والأنساب (٦٥٧/٥)، والوافي بالوفيات (١٧٥/١٥)، ووفيات الأعيان (٣٩١/٢).

(٢) هو الإمام أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، مولى بنى حنظلة من أهل مرو، كان مولده بها سنة ثمانين عشرة ومائة، ومات في شهر رمضان من صرفاً من طرسوس سنة إحدى وثمانين ومائة، طلب العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، ورحل سنة إحدى وأربعين ومائة، ولقي التابعين، وأكثر الترحال والتطواف إلى الغاية في طلب العلم والجهاد والحجّ والتجارة. انظر: الطبقات الكبرى (٤٩٧/٥)، والوافي بالوفيات (١٧/٢٢٥)، وسير أعلام النبلاء (٣٧٨/٨، ٣٧٩).

(٣) هو الإمام المجتهد العلامة المحدث قاضي القضاة أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حبيش بن سعد بن بجير بن معاوية الأننصاري الكوفي، صاحب أبي حنيفة رحمة الله، مولده في ثلاثة عشرة ومائة، ومات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة ببغداد في خلافة هارون الرشيد. انظر: الطبقات الكبرى (٧/٣٣٠)، والأنساب (١/٢٨٤)، ووفيات الأعيان (٦/٣٧٨)، وسير أعلام النبلاء (٨/٥٣٥).

(٤) هو فقيه عصره وأحد الأئمة الأربع أ أصحاب المذاهب المتبعة أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هشام بن المطلب بن عبد مناف بن قصي، أمّه أزدية، كان مولده بغزة سنة خمسين ومائة، وُتُّقلَّ إلى مكة وله ستان، وتوفي سنة أربعين ومائتين بمصر وله أربع وخمسون سنة.

انظر: حلية الأولياء (٩/٦٣)، والعبر للذهبي (١/٣٤٣)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (٥/١٩٠)، وشذرات الذهب (٩/٢).

وَأَحْمَدَ^(١)، وَإِسْحَاقَ^(٢)، وَالْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضَ^(٣)، وَبِشْرِ الْحَافِي^(٤)،
وَغَيْرِهِمْ، فِي هُؤُلَاءِ كَثِيرٌ، فِي ذَمِّهِمْ وَتَضْلِيلِهِمْ.
وَهَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ الْمَوْجُودَةُ الْيَوْمَ بِأَيْدِي النَّاسِ مِثْلُ أَكْثَرِ

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٥٠).

(٢) هو الإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم، المعروف بابن راهويه، ينتهي إلى زيدمنا بن تميم، ولد سنة إحدى وستين ومائة، وتوفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين، كان إماماً مذكوراً مشهوراً من أهل مرو، سكن نيسابور، وكان متبوعاً له أقوال و اختيارات، وهو من أقران الإمام أحمد بن حنبل، وذكره الإمام أحمد فقال: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وكراه أن يقول راهويه، وقال: لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفنا في أشياء فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً. انظر: تاريخ بغداد (٦/٣٤٥)، وتاريخ دمشق (١١٩/٨)، والأنساب (٣٤/٢)، والوافي بالوفيات (٢٥١/٨)، وشذرات الذهب (٨٩/٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/٨٣).

(٣) هو الإمام الزاهد العابد أحد صلحاء الدنيا، الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر أبو علي التميمي ثم اليربوعي الخراساني المروزي، أخذ الفقه عن أبي حنيفة، وروى عنه الإمام الشافعي، كان في أول أمره شاطراً يقطع الطريق بين أبيورد وسرخس، ثم أراد الله تعالى له الهدایة. انظر: تاريخ دمشق (٤٨/٣٧٥)، ووفيات الأعيان (٤٧/٤)، وطبقات الحنفية (ص ٤٠٩)، وشذرات الذهب (١/٣١٧).

(٤) هو بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال بن ماهان بن عبد الله، أبو نصر المروزي، الزاهد المعروف بالحافي، كان مولده سنة خمسين ومائة، وتوفي في شهر ربيع الآخر سنة ست وعشرين وقيل سبع وعشرين وما تئين، وكان من فاق أهل عصره في الورع والزهد، تفرد بوفور العقل، وأنواع الفضل، وحسن الطريقة، واستقامرة المذهب، وعزوف النفس، وإسقاط الفضول، وقد أثنى عليه غير واحد من الأئمة في عبادته وزهده وورعه ونسكه وتقشفه. انظر: تاريخ بغداد (٧/٦٧)، وتاريخ دمشق (١٠/١٧٧)، والبداية والنهاية (١٠/٢٩٧)، والأنساب (٢/١٥٩)، والوافي بالوفيات (١٠/٩١)، ووفيات الأعيان (١/٢٧٤).

التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورَكٍ^(١) فِي كِتَابِ
(الْتَّأْوِيلَاتِ)، وَذَكَرَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الرَّازِيُّ^(٢) فِي
كِتَابِهِ الَّذِي سَمِّاهُ (تَأْسِيسَ التَّقْدِيسِ)^(٣)، وَيُوجَدُ كَثِيرٌ مِّنْهَا
فِي كَلَامِ خَلْقٍ غَيْرِ هُؤُلَاءِ، مِثْلُ: أَبِي عَلَيِّ الْجَبَائِيِّ^(٤)، وَعَبْدِ الْجَبَارِ
بْنِ أَحْمَدَ الْهَمْدَانِيِّ^(٥)،

(١) هو شيخ المتكلمين أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، درس مذهب الأشاعرة على أبي الحسن الباهلي تلميذ أبي الحسن الأشعري، بلغت مصنفاته قرابة من مائة ودعي إلى غرناة وجرت له مناظرات، وكان شديد الرد على ابن كرام، ثم عاد إلى نيسابور فسموه في الطريق سنة ست وأربعين، وكان مولده سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء (٢١٤/١٧)، (٢١٥/٢١٤)، وال عبر (٣/٩٧)، والوافي بالوفيات (٢/٢٥٤)، والأنساب (٢/٢١١)، وشذرات الذهب (٣/١٨١).

(۲) سبقت ترجمته، راجع (ص ۳۳).

(٣) مطبوع في مؤسسة الكتب - بيروت، ط. ١٤١٠هـ، باسم (أساس التقديس).

(٤) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام البصري، أبو علي الجبائي، شيخ طائفة الاعتزال في زمانه، وعليه اشتغل أبو الحسن الأشعري ثم رجع عنه، وللجبائي تفسير حافل مطول له فيه اختيارات غريبة في التفسير، وقد رد عليه الأشعري فيه وقال: وكان القرآن نزل في لغة أهل جباء. كان مولده في سنة خمس وثلاثين ومائتين، وتوفي سنة ثلث وثلاثمائة. انظر: وفيات الأعيان (٤/٢٦٧)، وال عبر (٢/١٣١)، والبداية والنهاية (١١/١٢٥)، وشذرات الذهب (٢/٢٤١)، وطبقات المفسرين للسيوطى (ص ١٠٣، ١٠٢).

(٥) هو عبد الجبار بن أحمد أبو الحسن الهمذاني الاستراباذي المعتزلي صاحب التصانيف المشهورة في الاعتزال وتفسير القرآن، عمر دهراً في غير السنة، توفي في ذي القعدة سنة خمس عشرة وأربعينائة بالري، ودفن في داره، ومن تصانيفه: «شرح الأصول الخمسة» أي أصول المعتزلة. انظر: تاريخ بغداد (١١٣/١١)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٢٤٤، ٢٤٥)، والوافي بالوفيات (١٨/٢١)، والأنساب (١٣٧/١)، وشذرات الذهب (٢٠٢/٣).

وأبِي الحُسْنِ البَصْرِيِّ^(١)، وَأبِي الْوَفَاءِ بْنِ عَقِيلٍ^(٢)، وَأبِي حَامِدٍ
الْغَزَالِيِّ^(٣)، وَغَيْرِهِمْ، هِيَ بِعِينِهَا التَّأْوِيلَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا بِشْرٌ
الْمَرِيسِيُّ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي كِتَابِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُوجَدُ فِي كَلَامِ
بَعْضِهِؤُلَاءِ رَدُّ التَّأْوِيلِ وَإِبْطَالُهُ أَيْضًا، وَلَهُمْ كَلَامٌ حَسَنٌ فِي أَشْيَاءِ
فَإِنَّمَا بَيَّنْتُ أَنَّ عَيْنَ تَأْوِيلَاتِهِمْ هِيَ عَيْنُ تَأْوِيلَاتِ الْمَرِيسِيِّ،

(١) هو شيخ المعتزلة وصاحب التصانيف الكلامية أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، كان فصيحاً بليغاً عذباً في العبارة يتقد ذكاء وله اطلاع كبير، توفي ببغداد في ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وأربع مئة وقد شاخ، ومن تصانيفه: (المعتمد في أصول الفقه). انظر: تاريخ بغداد (١٠٠/٣)، ووفيات الأعيان (٤/٢٧١)، وال عبر (١٨٩/٣)، وسير أعلام النبلاء (٥٨٧/١٧)، والبداية والنهاية (١٢/٥٣، ٥٤)، وشذرات الذهب (٢٥٩/٣).

(٢) هو أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عبد الله البغدادي الظفرى الحنبلي المتكلم صاحب التصانيف، ولد سنة إحدى وثلاثين وأربع مائة، وتوفي في جمادى الأولى سنة ثلاثة عشرة وخمسمائة، أخذ علم العقليات عن شيخي الاعتزاز أبي علي بن الوليد وأبي القاسم ابن التبان صاحبي أبي الحسين البصري فانحرف عن السنة، قاله الذهبي، وقال أيضاً في معرفة القراء (٤٦٩/١): (ومن ثم حصل فيه شائبة تجهم واعتزال) أ.هـ، وقال ابن رجب: (ويظهر فيه في بعض أحيائه نوع انحراف عن السنة، وتأول لبعض الصفات، ولم يزل فيه بعض ذلك إلى أن مات رحمه الله) أ.هـ. ومن أشهر مصنفاته: كتاب الفنون، وهو أزيد من أربع مائة مجلد، أكثره مفقود، وطبع منه جزء يسيراً بدار المشرق بلبنان سنة ١٩٦٩ مـ. انظر: الوافي بالوفيات (٢٠/٦٦)، (٢١٨/٢١)، وسير أعلام النبلاء (١٩/٤٤٣)، ولسان الميزان (٣/١٤٦)، ومعرفة القراء للذهبي (١/٣٨٠)، وذيل الطبقات (١/١٤٤)، والبداية والنهاية (١٢/١٨٤)، وشذرات الذهب (٤/٣٥).

(٣) سبقت ترجمته (ص ٣٤).

وَيَدْلِلُ عَلَى ذَلِكَ كِتَابُ الرَّدِّ الَّذِي صَنَفَهُ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ^(١) أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْمَشَاهِيرِ فِي زَمَانِ الْبُخَارِيِّ، صَنَفَ كِتَابًا سَمَّاهُ: (رَدُّ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ عَلَى الْكَاذِبِ الْعَنِيدِ) فِيمَا افْتَرَى عَلَى اللَّهِ فِي التَّوْحِيدِ) حَكَى فِيهِ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ بِأَعْيَانِهَا عَنْ بِشْرِ الْمَرِيسِيِّ بِكَلامٍ يَقْتَضِي أَنَّ الْمَرِيسِيَّ أَفْعَدَ بِهَا، وَأَعْلَمَ بِالْمَنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَّاخِرِينَ الَّذِينَ اتَّصَلَتْ إِلَيْهِمْ مِنْ جِهَتِهِ، ثُمَّ رَدَّ ذَلِكَ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ بِكَلامٍ إِذَا طَالَعَهُ الْعَاقِلُ الَّذِي عَلِمَ حَقِيقَةً مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلْفُ، وَتَبَيَّنَ لَهُ ظُهُورُ الْحُجَّةِ لِطَرِيقِهِمْ، وَضَعُفَ حُجَّةٌ مِنْ خَالِفِهِمْ. ثُمَّ إِذَا رَأَى الْأَئِمَّةَ - أَئِمَّةَ الْهُدَى - قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَمِّ الْمَرِيسِيَّةِ وَأَكْثَرُهُمْ كَفَرُوهُمْ أَوْ ضَلَّلُوهُمْ، وَعِلِّمَ أَنَّ هَذَا القَوْلَ السَّارِيِّ فِي هَؤُلَاءِ الْمُتَّاخِرِينَ هُوَ مَذْهَبُ الْمَرِيسِيَّةِ: تَبَيَّنَ الْهُدَى لِمَنْ يُرِيدُ اللَّهُ هِدَايَتَهُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَالْفَتُوْى لَا تَحْتَمِلُ الْبَسْطَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَإِنَّمَا نُشِيرُ إِشَارَةً إِلَى مَبَادِئِ الْأُمُورِ، وَالْعَاقِلُ يَسِيرُ فَيَنْظُرُ.

(١) هو عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الإمام العلامة الحافظ الناقد أبو سعيد التميمي الدارمي السجستاني صاحب المسند الكبير والتصانيف، ولد قبل المائتين بيسير، وطوف الأقاليم في طلب الحديث، له رد على المرسي والجهمية، وهو الذي يشير إليه شيخ الإسلام هنا، وهو مطبوع باسم (رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المرسي العنيد)، أو (نقض عثمان بن سعيد على بشر المرسي العنيد)، وراجع ما سبق (ص ٧٩). انظر: تاريخ دمشق (٣٦١/٣٨)، وسير أعلام النبلاء (٣١٩/١٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣٠٢/٢)، وطبقات الحفاظ للسيوطى (ص ٢٧٧).

الشرح:

هذا الكلام ظاهر في بيان أصل الضلال، والجهنم بن صفوان هو الذي أسس تحكيم العقول على النصوص، وأن النص لا يحكم بظاهره حتى يعرض على العقل؛ وللهذا كل من حَكَمَ العقل على النص يقال له جهمي، ومن السلف من يقولون عن المعتزلة أنهم جهمية، فبشر المربي هذا من كبار المعتزلة وهو من الجهمية، وكذلك الكلابية يطلق عليهم طائفة من أئمة السلف أنهم جهمية، كذلك الأشاعرة يقال عنهم جهمية باعتبار أنهم شاركوا جهلاً في الأصل الذي به رد دلالات النصوص، وهو مشاركتهم له في تحكيم العقل على النص.

إذاً نسبة الطائف وفرق الضلال إلى جهنم بالتبعية له في الأصل الذي أصله وإن كانوا لا يقولون بكل ما يقول جهنم، فليست النسبة مقتضية بالمماطلة والمساواة في كل شيء، بل إذا وافق في الأصول، وإن زعم أنه لا يقول بقوله.

والتأويلات التي ذُكرت في كتب الأشاعرة مثل كتاب (التأويلات) لابن فورك، وهو مطبوع، ومثل كتاب الرازى (تأسيس التقديس)، الذى رد عليه شيخ الإسلام فى كتاب كبير سماه (نقض التأسيس)، وكغيرهم من المعتزلة والماتريدية لما أتوا من النصوص، هؤلاء إنما تبعوا أوائل المعتزلة والجهمية فى تأويل النصوص، تبعوا بشرًا المربي وأمثاله، بل إن بشرًا المربي أقعد وأعرف بدلalات المنقول والمعقول من هؤلاء؛ لأنه لم يخض فى تأويل كل الصفات وإنما خاض فى تأويل ما يعظم الشبهة عنده فى

تأویله ، وأما هؤلاء المتأخرن فإنهم خاضوا في تأویل كل الصفات التي لا يثبتونها بجراءة وعدم مراعاة عقول الناس ، ومن أعظم ذلك دخولهم في تأویل العلو والاستواء ونحو ذلك من الصفات .

فالمعنى أن طريقة هؤلاء متابعة ، وهي تبع لطريقة بشر المرسي ، وقد أجمع السلف في وصف أئمته وصفائهم بأنهم ضلال ، وكفرهم طوائف كثيرة من أهل العلم ، وهذا ظاهر بين ، فالأخذ بمقالاتهم أخذ بالضلالة الذي أجمع على تضليل من قال به السلف الصالح رضي الله عنه .

وَكَلَامُ السَّلْفِ فِي هَذَا الْبَابِ مَوْجُودٌ فِي كُتُبٍ كَثِيرَةٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَذْكُرَ هُنَّا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُ، مِثْلُ كِتَابِ (السُّنْنَ) لِلَّلَّا لَكَائِيٌّ^(١)، وَ(الإِبَانَةِ) لِابْنِ بَطَّةَ^(٢)، وَ(السُّنْنَةِ) لِأَبِي ذِرَّ الْهَرَوِيِّ^(٣)

(١) هو الإمام الحافظ المجدد المفتى أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الرازى، الشافعى، مفید بغداد في وقته، أحد تلامذة الشيخ أبي حامد الإسفراينى، برع في المذهب، وعني بالحديث فصنف فيه أشياء كثيرة، ولكن عاجله المنيه قبل أن تنشر كتبه، توفي في رمضان سنة ثمان عشرة وأربعينمائة، وكتابه المذكور ذكره الذهبي والخطيب البغدادى وغيرهما، وهو كتاب عظيم مطبوع باسم: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)، وهو مهم جداً لطالب العلم للوقوف على كلام السلف في الاعتقاد بالأسانيد.

انظر لترجمته: تاريخ بغداد (١٤/٧٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٤١٩)، والوافى بالوفيات (٢٧/١٥٤)، والبداية والنهاية (١٢/٢٤)، وطبقات الشافعية (٢/١٩٧).

(٢) هو الإمام القدوة العابد المحدث الفقيه شيخ العراق، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد ابن حمدان العكبرى الحنبلي، المعروف بابن بطة، ولد سنة أربع وثلاثمائة، وتوفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة، وله كتاب (الإبانة الصغرى)، و(الإبانة الكبرى)، وكلاهما مطبوع، والأخير كتاب مسند عظيم القدر تظهر براعة مؤلفه في تراجمه وشرحه على الأحاديث. لترجمته انظر: تاريخ بغداد (١٠/٣٧١)، وسير أعلام النبلاء (١٦/٢٢٩)، والعبر (٣/٣٧)، والبداية والنهاية (١١/٣٢١، ٣٢٢).

(٣) هو الإمام الحافظ عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الخراسانى الهروى، الفقيه المالكى، راوي صحيح البخارى عن الثلاثة: المستملى، والحموى، والكسنمهينى، قال عنه ابن كثير: (سمع الكثير، ورحل إلى الأقاليم، وخرج إلى مكة ثم تزوج في العرب وأقام بالسرورات، وكان يحج كل سنة ويسمع الناس عليه، وأخذ عنه المغاربة مذهب أبي الحسن الأشعري عن القاضى الباقلانى، وكان ثقة حافظاً ضابطاً). هـ. ولد سنة خمس أو ست وخمسين وثلاثمائة، وتوفي سنة أربع وثلاثين وأربعينمائة، ومن مصنفاته: كتاب السنة، ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء. انظر: تاريخ بغداد (١١/١٤١)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٥٥٤، ٥٥٥)، وشذرات الذهب (٣/٢٥٤)، وطبقات الحفاظ للسيوطى (ص ٤٢٥).

والأصول) لأبي عمر الطلموني^(١)، وكلام أبي عمر بن عبد البر^(٢)، و(الأسماء والصفات) لليهقى^(٣) وقبل ذلك (السنة)

(١) هو أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى المعاذري الأندلسي المقرى المحدث الحافظ عالم أهل قرطبة، الطلموني نسبة إلى مدينة (طلمونكة) بالأندلس، صنف كتاباً حساناً نافعة على مذاهب السنة ظهر فيها علمه، وكان ذا عناية تامة بالآثار قديم الطلب عالي الإسناد، غيرها على الشريعة، سيقا مسلطاً على أهل البدع قاماً لهم، توفي سنة تسعة وعشرين وأربعين، قال الذهبي: (رأيت له كتاباً في السنة في مجلدين، عامته جيد، وفي بعض تبويبه ما لا يوافق عليه) ١. هـ.

انظر: العبر (٣/١٧٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٥٦٦)، والعلو للذهبي (ص ٢٤٦) والوافي بالوفيات (٨/٢٣)، وشذرات الذهب (٣/٤٣).

(٢) هو الإمام العلامة الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي المالكي، أحد الأعلام، وصاحب التصانيف المليحة، منها: التمهيد والاستذكار والاستيعاب، وجامع بيان العلم وفضله، وغير ذلك، ولد يوم الجمعة لخمس بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وتوفي سنة ثلاثة وستين وأربعين مائة يوم الجمعة آخر يوم شهر ربيع الآخر.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/١٥٣)، والوافي بالوفيات (٢٩/٩٩)، والبداية والنهاية (١٢/١٠٤)، وشذرات الذهب (٣/٣١٤).

(٣) هو الإمام العلم الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي المخسروجردي الشافعي، الفقيه في الأصول الورع الزاهد، أخذ علم الحديث عن الحاكم والفقه عن ناصر العمري، كان على سيرة العلماء قانعاً من الدنيا باليسير متجملاً في ورعيه وزهده، تتبع نصوص الشافعي وجمع كتاباً فيها سماه (المبسوط)، وله تصانيف كثيرة مشهورة موجودة في أيدي الناس، منها كتاب (الأسماء والصفات) الذي أشار إليه شيخ الإسلام مطبوع في مجلدين، وهذا الكتاب فيه تأوييلات على مذهب الأشاعرة مخالفه لمذهب أهل السنة، وسيأتي كتاب الشارح حفظه الله تعالى في بيان طريقته (ص ٩٧)، فينبغي على طالب العلم الحذر من ذلك، ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، وتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعين بنيسابور. انظر: طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (١/٢٣٣)، والعبر (٣/٢٤٤)، والأنساب (١/٤٣٨)، وشذرات الذهب (٣/٣٠٤).

للطبراني^(١)، ولأبي الشیخ الأصبہانی^(٢)، ولأبی عبد الله بن مندہ^(٣)، ولأبی أحمد العسال الأصبہانی^(٤)، وقبل ذلك (السنّة)

(١) هو الإمام الحافظ سليمان بن أحمد بن أبي بكر الهمي أبو القاسم الطبراني نسبة إلى طبرية صاحب المعاجم الثلاثة الكبير والأوسط والصغير، وله كتاب مسند الشاميين، وغير ذلك من المصنفات المفيدة، وذكر الذهي في تصانيفه كتاب السنّة، وذكر أنه في مجلد، مولده سنة ستين ومائتين بطبرية الشام، وسكن أصبهان إلى أن توفي بها يوم السبت لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة ستين وثلاثمائة.

انظر: تاريخ دمشق (١٦٣/٢٢)، ووفيات الأعيان (٤٠٧/٢)، وال عبر (٣٢١/٢)، وسير أعلام النبلاء (١١٩/١٦)، والبداية والنهاية (٢٧٠/١١)، وشذرات الذهب (٣٠/٣).

(٢) هو الإمام الحافظ الصادق محدث أصبهان أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبى الشیخ صاحب التصانیف، ولد سنة أربع وسبعين ومائتين، وسمع أبا يعلى وأبا خليفة ولقي الكبار، وكان مع سعة علمه وغزاره حفظه أحد الأعلام صالحًا خيرًا قاتلًا صدوقاً مأمونًا ثقةً متقدًا، صنف التفسير وغيره، وله كتاب (العظمة)، و(السنّة) - وهو الذي أشار إليه شیخ الإسلام، وأشار إليه الذهي في سير أعلام النبلاء وذكر أنه في مجلد واحد - وكتاب (السنن)، و(ثواب الأعمال)، توفي في المحرم سنة تسعة وستين وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٧٦/١٦)، وشذرات الذهب (٦٩/٣)، وطبقات الحفاظ للسيوطى (ص ٣٨٢).

(٣) هو الإمام الحافظ محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندہ، الثقة الرحالة، رحل إلى البلاد الشاسعة، وسمع الكثير، وصنف التاريخ والناسخ والمنسوخ ولد سنة عشر وثلاثمائة، وتوفي في أصفهان في صفر سنة ست وتسعين وثلاثمائة، له من المصنفات كتاب (الإيمان)، و(التوحيد)، و(الرد على الجهمية)، و(السنّة) وهو الذي أشار إليه شیخ الإسلام.

انظر: تاريخ دمشق (٥٢/٢٩)، وتاريخ أصبهان (٢٧٨/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٨/١٧، ٢٩)، والبداية والنهاية (١١/٣٣٦)، وشذرات الذهب (١٤٦/٣).

(٤) هو الحافظ محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد أبو أحمد العسال الأصبہانی، أحد الأئمة الحفاظ وأكابر العلماء، سمع الحديث وحدث به، قال عنه =

لِلْخَلَالٍ^(١)، وَ(الْتَّوْحِيدُ لِابْنِ حُرَيْمَةَ^(٢)، وَكَلَامُ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ سُرَيْجٍ^(٣)، (وَالرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ) لِجَمَاعَةِ^(٤)، وَقَبْلَ ذَلِكَ (السَّنَةُ)

= ابن منده: (كتبت عن ألف شيخ لم أر أفهم ولا أتقن من أبي أحمد العسال) ا.هـ.
توفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة، له من المصنفات: (تفسير القرآن)، و(التاريخ)،
و(العظمة)، و(السنة)، وهو الذي أشار إليه شيخ الإسلام، وذكره الذهبي في سير
أعلام النبلاء ضمن مؤلفاته. انظر: تاريخ بغداد (١/٢٧٠)، وال عبر (٢/٢٨٨، ٢٨٩)
وسير أعلام النبلاء (٦/١٦، ٧)، والبداية والنهاية (١١/٢٣٧)، وشذرات الذهب
(٢/٣٨٠).

(١) هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه شيخ الحنابلة وعالمهم أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الخلال، ولد في سنة أربع وثلاثين ومائتين أو في التي تليها، فيجوز أن يكون رأى الإمام أحمد، ولكنه أخذ الفقه عن خلق كثير من أصحابه، وتوفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، له من المصنفات كتاب (الجامع في الفقه) في عشرين مجلداً، و(العلل) في ثلاثة مجلدات، و(السنة) في ثلاثة مجلدات، وهو الذي أشار إلى شيخ الإسلام.

انظر: تاريخ بغداد (٥/١١٢)، وال عبر (٢/١٥٤)، و سير أعلام النبلاء (١٤/٢٩٧)،
وشذرات الذهب (٢/٢٦١)، وطبقات الحفاظ للسيوطى (ص ٣٣١).

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ٥١).

(٣) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريح البغدادي الشافعى القاضى بشيراز، ويلقب بالباز الأشهب، صنف نحو أربعين مصنف، وكان أحد أئمة الشافعية، قام بنصرة المذهب، ورد على المخالفين، وتوفي ببغداد سنة ست وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد (٤/٢٧٨)، ووفيات الأعيان (١/٦٦)، والوافي بالوفيات (٧/١٧١)، وال عبر (٢/١٣٨)، و سير أعلام النبلاء (١٤/٢٠١)، والبداية والنهاية (١١/١٢٩)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/٢١)، وشذرات الذهب (٢/٢٤٧).

(٤) سياقى قريباً ذكر بعضهم.

**لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ^(١)، وَ(السُّنَّةُ) لِأَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَثْرَمِ^(٢)، وَ(السُّنَّةُ)
لِحَنْبَلٍ^(٣)، وَلِلْمَرْوَذِي^(٤)،**

(١) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل الذهلي الشيباني، كان إماماً خبيراً بالحديث وعالماً مقدماً فيه، وكان من أروى الناس عن أبيه، وقد سمع من صغار شيوخ أبيه، وروى عنه أبو القاسم البغوي والمحاملي وأبو بكر الخلال وغيرهم، وكان ثبتاً فهماً ثقة، ولد في جمادى الآخرة سنة ثلاثة عشرة ومائتين، وتوفي ببغداد في جمادى الآخرة سنة تسعين ومائتين، وكتابه (السنة) الذي أشار إليه شيخ الإسلام مطبوع متداول.

انظر: تاريخ بغداد (٣٧٥/٩)، وطبقات الحنابلة (١٨٠/١)، وال عبر (٩٢/٢)، وشذرات الذهب (٢٠٣/٢).

(٢) هو الحافظ الثبت الثقة أحد الأئمة المشاهير أحمد بن محمد بن هاني الطائي الأثرم، تلميذ الإمام أحمد، سمع عفان وأبا الوليد والقعنبي وأبا نعيم وخلقًا كثيراً، وكان حافظاً صادقاً قوي الذكرة، وله كتب مصنفة في العلل والناسخ والمنسوخ، وكان من بحور العلم، توفي سنة ثلاثة وسبعين ومائتين كما أرخه ابن قانع، وقيل بعد السنتين وما تئين كما أرخه ابن العماد، وله من المصنفات كتاب (السنن)، و(العلل)، و(السنة) وهو الذي أشار إليه شيخ الإسلام، ولم أقف عليه مطبوعاً.

انظر: طبقات الحنابلة (٦٦/١)، وال عبر (٢٨/٢)، وسير أعلام النبلاء (٦٢٣/١٢)، والبداية والنهاية (١١/١٠٨)، وشذرات الذهب (١٤١/٢).

(٣) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد أبو علي الشيباني، وهو ابن عم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل وتلميذه، ولد قبل المائتين، وتوفي سنة ثلاثة وسبعين وما تئين، له كتاب مصنف في التاريخ يحكي فيه عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما، وله من المصنفات: (الفتن)، و(المحنّة)، و(السنة) وهو الذي أشار إليه شيخ الإسلام. انظر: تاريخ بغداد (٢٨٦/٨)، وطبقات الحنابلة (١٤٣/١)، وال عبر (٥٧/٢)، وسير أعلام النبلاء (٥١/١٣)، وشذرات الذهب (١٦٣/٢).

(٤) هو أحمد بن محمد بن الحاج أبو بكر المروذى الفقيه، أحد الأعلام، وأجل أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، وحمل عن الإمام أحمد علماً كثيراً، ولزمه إلى أن =

**وَلَأَبِي دَاؤِدَ السِّجِّشَانِيِّ^(١)، وَلَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ^(٢)، وَ(السُّنَّةُ) لِأَبِي بَكْرِ
بْنِ أَبِي عَاصِمٍ، وَكِتَابُ (الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ) لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ
الْجُعْفَرِيِّ^(٣) شَيْخُ الْبُخَارِيِّ، وَكِتَابُ (خَلْقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ) لِأَبِي
عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيِّ^(٤)، وَكِتَابُ (الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ) لِعُثْمَانَ بْنِ**

مات، وصنف في الحديث والسنّة والفقه، توفي في سادس جمادى الأولى سنة خمس
وسبعين ومائتين، وكتاب (السنة) له مطبوع ومتداول.

انظر: طبقات الحنابلة (١/٥٦)، وال عبر (٢/٦٠)، وسير أعلام النبلاء (١٣/١٧٣)،
والوافي بالوفيات (٧/٢٥٦)، وشذرات الذهب (٢/١٦٦).

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٤٨).

(٢) هو الإمام أحد الأعلام عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي صاحب التصانيف الكبار، ولد سنة تسع وخمسين ومائة، وتوفي في المحرم سنة خمس وثلاثين ومائتين، قال عنه أبو زرعة: (ما رأيت أحفظ منه) ا.هـ.
انظر: تاريخ بغداد (١٠/٦٦)، وال عبر (١/٤٢١)، والوافي بالوفيات (١٧/٢٣٧)،
والشذرات (٢/٨٥).

(٣) هو الإمام الحافظ عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان بن أخنس بن خنيس أبو جعفر الجعفي البخاري المستدي، قيل له المستدي لأنّه كان يطلب الأحاديث المسندة ويرغب عن المقاطع والمراasil، وهو مولى محمد بن إسماعيل البخاري من فوق، توفي في ذي القعدة سنة تسع وعشرين ومائتين وكان من أبناء التسعين.

انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/١٦٢)، وتاريخ بغداد (١٠/٦٤)، والوافي بالوفيات (١٧/٢٣٦)، وال عبر (١/٤٠٥)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٦٥٨، ٦٥٩)،
вшذرات الذهب (٢/٦٧)، وطبقات الحفاظ للسيوطى (ص ٢١٨).

(٤) هو الإمام حبر الإسلام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برذبه الجعفي مولاهم أبو عبد الله البخاري الحافظ، إمام أهل الحديث في زمانه، والمقتدى به في أوانه، والمقدم على سائر أضرابه وأقرانه، وكتابه الصحيح، أجمع العلماء على قبوله وصحة ما فيه سوى أحرف يسيرة تكلم عليها الحافظ الدارقطني، ولد سنة أربع =

**سَعِيدُ الدَّارِمِيُّ^(١)، وَكَلَامُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَكِيِّ^(٢) صَاحِبِ (الْحَيْدَةِ)
فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، وَكَلَامُ نَعِيمٍ بْنِ حَمَادٍ الْخَرَاعِيِّ^(٣)، وَكَلَامُ**

= وتسعين ومائة، وتوفي سنة ست وخمسين وما تئن، وكتابه (خلق أفعال العباد) الذي أشار إليه شيخ الإسلام تَعَلَّمَ مطبوع متداول.

انظر: تاريخ بغداد (٤/٢)، وال عبر (٢/١٨)، والبداية والنهاية (١١/٢٤)، وشذرات الذهب (٢/١٣٤).

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٥)، وكتابه (الرد على الجهمية) مطبوع متداول.

(٢) هو الإمام عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني المكي، قدم بغداد في أيام المأمون، وجرت بينه وبين بشر المرسيي مناظرات في القرآن، وهو صاحب كتاب (الحيدة)، وكان من أهل العلم والفضل، وله مصنفات عديدة، وكان من من تفقه للشافعي، واشتهر بصحبته، توفي سنة أربعين وما تئن.

أما كتابه الحيدة فقد ضمنه مناظرته مع بشر المرسيي، وقد أثبتت نسبة الكتاب إليه غير واحد، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية، ونقل منه في درء التعارض (ص ٢٤٦ - ٢٥١)، وقد شرح جملًا من كلامه من (ص ٢٥١ - ٢٦١)، وذكره ابن النديم في الفهرست (ص ٧١٤)، والخطيب في تاريخه (٤٤٩/١٠) وقال: (وهو صاحب كتاب الحيدة)، وكذا ذكره ابن العماد في الشذرات (٩٥/٢)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٦٣/٦). أما الذهبي فقد شكل فيه في الميزان (٤/٣٧٧)، ونسبه إليه في تاريخ الإسلام (ص ٢٥٦) وقال: (صاحب كتاب الحيدة)، وكذا قال في عبر (١/٤٣٤).

(٣) هو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث أبو عبد الله الخراعي الأعرور الفارض المروزي، الإمام العلامة صاحب التصانيف، كان شديد الرد على الجهمية وأهل الأهواء، قال أحمد: (كان من الثقات)، وحبس بسامر بسبب محنة القرآن حتى مات سنة ثمان وعشرين وما تئن، وأوصى أن يدفن في قيوده، وهو صاحب المقالة المشهورة: (من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا وصفه به رسوله تشبيه).

انظر: تاريخ بغداد (٣٠٦/١٣)، وتاريخ دمشق (٦٢/١٤٩)، والوافي بالوفيات (٢٧/٩٨)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٥٩٥)، وطبقات الحفاظ للسيوطى (ص ١٨٤).

الإمام أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ^(١)، وَإِسْحَاقَ بْنُ رَاهْوَيْهِ^(٢)، وَيَحْيَى بْنِ يَحْيَى
النَّيْسَابُوريٌّ^(٣)، وَأَمْثَالَهُمْ، وَقَبْلَ هُؤُلَاءِ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ^(٤)
وَأَمْثَالُهُ وَأَشْيَاءُ كَثِيرَةً.

وَعِنْدَنَا مِنَ الدَّلَائِلِ السَّمِعِيَّةِ وَالْعُقْلِيَّةِ مَا لَا يَتَسْعُ هَذَا المَوْضِعُ
لِذِكْرِهِ، وَأَنَا أَغْلُمُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَينَ لَهُمْ شُبُهَاتٌ مَوْجُودَةٌ، لَكِنْ
لَا يُمْكِنُ ذِكْرُهَا فِي الْفَتْوَىِ، فَمَنْ نَظَرَ فِيهَا وَأَرَادَ إِبَانَةَ مَا
ذَكَرُوهُ مِنَ الشُّبَهِ فَإِنَّهُ يَسِيرٌ. وَإِذَا كَانَ أَصْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ - مَقَالَةٌ
التَّعْطِيلِ وَالتَّأْوِيلِ - مَأْخُوذًا عَنْ تَلَامِذَةِ الْمُشْرِكِينَ، وَالصَّابِئِينَ،
وَالْيَهُودِ، فَكَيْفَ تَطْبِبُ نَفْسُ مُؤْمِنٍ بِلِنَفْسِ عَاقِلٍ أَنْ يَأْخُذَ سُبْلَ
هُؤُلَاءِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ، وَيَدْعُ سَبِيلَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ
عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشَّهِداءِ وَالصَّالِحِينَ.

الشرح:

ما ذكره هنا تعداد للكتب التي توجد فيها أقوال السلف في الاعتقاد،

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٥٠).

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٢).

(٣) هو الإمام الحافظ يحيى بن بكر بن عبد الرحمن أبو زكريا التميمي المنقري النيسابوري، كان من سادات أهل زمانه علماً وديناً ونسكاً وإتقاناً، ولد سنة اثنين وأربعين ومائة، وتوفي سنة ست وعشرين ومائتين، قال عنه ابن راهويه: «ما رأيت مثل يحيى بن يحيى، ولا أحسبه رأى مثل نفسه، ومات وهو إمام لأهل الدنيا». ا.هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٥١٢)، والأنساب (٥/٣٩٧)، وشذرات الذهب (٢/٥٩).

(٤) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨١).

وسيأتي كثير من النقول عنها ، كذلك نقل عنها وعن غيرها ابن القيم رحمه الله في كتابه : (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية) ، وينقل عنها أهل العلم نصوص السلف في العقيدة في باب الإيمان والقدر وغير ذلك ، هذه الكتب التي يُنقل عنها يكفي فيها بشارة الكتاب ونقل العلماء عنه ، ولا يُشترط فيها أن يثبت الكتاب لمصنفه ؛ وذلك لأن الكتاب إذا نقل عنه أهل العلم واعتمدوه فإن هذا يكفي في النقل عنه ، يعني : أن يعتمد وينقل عنه ؛ لأن العلماء نقلوا عنه ، ولا يفتقر ذلك إلى صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف ؛ لأن المقصود ما اشتمل عليه الكتاب من الأقوال ، وذلك لأن في بعض ما ذكر شيخ الإسلام رحمه الله من الكتب شيئاً من البحث في نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، مثل كتاب (الحياء) للكhani ، فإن هناك بحثاً معروفاً في نسبته إلى مؤلفه^(١) ، وهكذا أيضاً غيره .

المقصود أن هذه الكتب اعتمدها المتقدمون من أهل العلم ونقلوا عنها ، وكلام السلف من حيث الأصول وأيضاً أفراد العقيدة موجود في هذه الكتب ، ومن حرص على كلام السلف وجده في هذه الكتب .

المسألة الثانية مما يتعلق بهذا المقام : أن كتب المتقدمين من السلف ليست في سهولة الأخذ منها ومنهجية تصور مسائل العقيدة منها ؛ كالكتب التي صنفت متأخرة لأئمة السنة ؛ كلمعة الاعتقاد ، والواسطية ، والحموية ، والتدميرية ، وأشباه ذلك ؛ وذلك لأن تلك الكتب تعتمد على نقل أقوال السلف ، وكلام السلف واحد كالقواعد في العقائد ، وليس يفهم على أن كل قول منه أصل وقاعدة في بابه ، بل كلام السلف يفهم بعضه مع بعض ،

(١) سبق البحث فيه قريباً .

سواء كان ذلك كلام الصحابة، أو كلام التابعين، أو كلام تبع التابعين، أو كلام الأئمة؛ وذلك لأنه يوجد في كلامهم متشابه، لابد من إرجاع بعضه على بعض، حتى يُحْكَم القول في مسائل الاعتقاد، نعم أكثر كلامهم واضح؛ لكن طالب العلم إذا لم يكن لديه تعقيد جيد في العقيدة، فإنه إذا نظر في كلام الأولين قد يشتبه عليه ولا يدرك المراد منه؛ وذلك لأن فهمه يحتاج إلى جمع أقوالهم ومعرفة اصطلاحاتهم، بل ومعرفة ما يجري في ذلك الزمن من ردود وأقوال، فمن الكلام المنقول عن السلف ما لا يفهم إلا بفهم طبيعة الحال الذي قيل فيه ذلك الكلام، وهذا كثير في فهم كلام أهل الفتوى في كل زمان.

ذكر الشيخ رحمه الله أيضاً فيما ذكر كتاب (الصفات) للبيهقي، والبيهقي معدود في الطبقة الأولى من طبقات الأشاعرة، والطبقة الأولى هي أقرب طبقات الأشاعرة لأهل الحديث، فالبيهقي رحمه الله في كتابه (الأسماء والصفات) خلط في أبواب الصفات، ولم يجر فيها على طريقة أئمة السنة المتقدمين، فقسم الصفات إلى صفات ذات وإلى صفات فعل، مما كان من صفات الذات وجاء نصه في القرآن يعقد له الأبواب لإثباته، وما كان من صفات الفعل - في بعضها - فإنه يتأوله، ويعقد الباب لذكر ما جاء فيه، يقول مثلاً : باب ما جاء في الضحك، باب ما جاء في الإتيان، باب ما جاء في الهرولة. وذكر شيخ الإسلام له لا لأجل أنه من كتب أئمة السنة، ولكن لأجل أن أقوال السلف موجودة فيه، فهو كتاب ينقل فيه البيهقي بالأسانيد عن المتقدمين، فتؤخذ منه أقوال السلف في مسائل الاعتقاد في الأسماء والصفات.

فضل

ثُمَّ الْقَوْلُ الشَّامِلُ فِي جَمِيعِ هَذَا الْبَابِ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِمَا وَصَفَ
بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ بِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ السَّابِقُونَ
الْأُولَاؤُ لَا يَتَجَاوِزُ الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رضي الله عنه (١) : لَا يُوصَفُ اللَّهُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ،
أَوْ بِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ لَا يُتَجَاوِزُ الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ . وَمَذْهَبُ
السَّلَفِ أَنَّهُمْ يَصِفُونَ اللَّهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ
رَسُولُهُ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ
وَلَا تَمْثِيلٍ، وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا وُصِفَ اللَّهُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ حَقٌّ لَّيْسَ فِيهِ
لُغْزٌ وَلَا حَاجَيٌ، بَلْ مَعْنَاهُ يُعْرَفُ مِنْ حَيْثُ يُعْرَفُ مَقْصُودُ
الْمُتَكَلِّمِ بِكَلَامِهِ: لَا سِيمَّا إِذَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ أَعْلَمُ الْخُلُقِ بِمَا
يَقُولُ، وَأَفْصَحُ الْخُلُقِ فِي بَيَانِ الْعِلْمِ، وَأَنْصَحُ الْخُلُقِ فِي الْبَيَانِ
وَالْتَّعْرِيفِ وَالدَّلَالَةِ وَالإِرْشَادِ .

الشرح:

قوله: (قال الإمام أحمد رضي الله عنه) الأصل في الترضي أنه للصحابة، ﴿رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضِيُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] ، ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا بُيَأِعُونَكُمْ
نَحْنُ أَنَا شَجَرَةٌ﴾ [الفتح: ١٨] ، وغير الصحابة ﷺ يجوز أن يترضى عنهم ، ولكن

(١) ذكره بمعناه ابن قدامة في اللمعة (ص ٩) ، والذهبي في تاريخ الإسلام (ص ٨٧) ،
وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١ / ٣١) ، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٣٢) .

بشرط إلا يكون ذلك شعاراً، يعني: لا يلتزم مع ذكر من هم دون الصحابة رضي الله عنه دائماً الترضي، مثل الصلاة، فيجوز أن يصلى على غير الأنبياء لكن لا يكون ذلك دائماً على جهة الشعار، صلّى الله على أبي بكر رضي الله عنه، كما قال بعض الصحابة رضي الله عنه، فهذا جائز على جهة المرة والمرتين، فالنبي صلوات الله عليه كان إذا أتاه قوم بصدقاتهم صلّى عليهم، فأتاه ابن أبي أوفى بصدقته قوله، فقال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»^(١)، وأوسع من الصلاة الترضي، فإنه يسوغ الترضي؛ لكن لا يجعل ذلك مثل الترضي على الصحابة، يعني يقال مرة أو مرتين أو ثلاثة، ونحو ذلك، ولا يلتزم مع إمام من الأئمة.

هذا الكلام قواعد كلها تحتاج إلى تفصيل لكن يؤخذ تفصيلها من مظانه.

ونبه هنا إلى أن قوله: (مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ وَلَا تَمْثِيلٍ) هذه العبارة جمعت من أقوال متناشرة للسلف في فهم مذهب السلف بعامة.

فالتحريف: صرف اللفظ عن معناه إلى معنى آخر لا يحتمله البتة، قد يكون بزيادة أو نقصان، مثل تفسير استوى باستولى، هذا تحريف لا تدل عليه اللغة ولا يحتمله اللفظ، ومثل تفسير الإتيان بإتيان الأمر هذا تحريف أيضاً؛ لأنه لا دليل يدل على ذلك.

والتعطيل: هو الإخلاء، يعني: إخلاء الرب عز وجل عن الصفة، فحقيقة قول النفا أنهم عطلو الله عن صفاته يعني أخلوه عز وجل عن أن يكون موصوفاً بصفة.

(١) أخرجه البخاري (٤٦٦، ١٤٩٧)، ومسلم (٤٠٧٨) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه

والتكيف: أن تجعل الصفة على كيفية من الكيفيات، فيقول مثلاً: كيفية استواء الله ﷺ هو كذا وكذا، وكيفية سمع الله ﷺ هو كذا وكذا، هذه طريقة لبعض الضالين في القديم، يكيفون الصفات، وهذا منفي؛ لأن إثبات الصفات للله ﷺ إثبات وجود لا إثبات كيفية.

والتمثيل: هو إثبات المثل أو المثلية، قد يكون في صفة من الصفات، وقد يكون إثبات المثل في أكثر من صفة أو في الذات والصفات، وهو خلاف التشبيه، فالتمثيل أن يقال يده كيد الإنسان، واستواوه كاستواء الإنسان، أي: هذا مثل هذا، وهذا التمثيل أيضاً منفي؛ لأن الله ﷺ قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

قال بعدها: (وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا وُصِفَ اللَّهُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ حُقُّ لَيْسَ فِيهِ لُغْزٌ وَلَا أَحَاجِيٌّ، بَلْ مَعْنَاهُ يُعْرَفُ مِنْ حِيثُ يُعْرَفُ مَقْصُودُ الْمُتَكَلِّمِ بِكَلامِهِ) هذه الكلمة دقيقة؛ وذلك أن مقصود المتكلم بكلامه تارة يكون من جهة أفراد الكلام، وتارة يكون من جهة التركيب.

النوع الأول: المعنى الإفرادي، مثلاً يقول: هذا كتابي، تفهم معنى الكتاب هو الذي في ذهنك منه، يقول: مررت بفلان، تفهم معنى المرور حيث هو كلمة وفلان تتصوره، هذا استعمال للألفاظ، وفهم المعنى العام مبني على فهم هذه الألفاظ، هذا يسمى المعنى الإفرادي للكلام، يعني: يفهم الكلام بفهم أفراده.

والنوع الثاني - وهو مهم في هذا الباب -: أن المتكلم يفهم كلامه بتركيب الكلام، أي: بسياق الكلام، وهذا هو الذي يسمى عند الأصوليين بالدلالة الحملية للكلام، هذا في غاية الأهمية للناظر في هذا الباب -

باب الأسماء والصفات؛ لأن من ادعوا أن السلف أولاً في باب الأسماء والصفات احتجوا ببعض كلامهم في هذا الأمر، وهم إنما أرادوا دلالة التركيب، ومعلوم أن الكلام إذا دل بتركيبه فإنه لا يكون نفياً لما دلت عليه أفراده.

مثال ذلك: قول الله تعالى: ﴿أَلمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، الظاهر الإفرادي للكلام في قوله: ﴿أَلمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ﴾ أن الرؤية تكون لله، يعني: يرى الله ربّه، لكن لما قال: ﴿كَيْفَ مَدَ الظِّلَّ﴾ علمنا بدلالة التركيب - وهو ما يفهم به مقصود المتكلم من كلامه - أنه أراد قدرة الله تعالى: ﴿أَلمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَائِنًا﴾ [الفرقان: ٤٥]. كذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَفَ الَّهُ بُنِيَّنَهُمْ مِنْ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، هل هذه من آيات الصفات التي فيها الإثبات؟ لا، ولم يحملها السلف على أنها ليست من آيات صفة الإثبات؟ لأن المقصود بالإثبات - إذا ثبتت الصفة - إثبات الذات وليس إثبات الصفات، وهنا قال: ﴿فَأَفَ الَّهُ بُنِيَّنَهُمْ مِنْ الْقَوَاعِدِ﴾ وهذا ليس دليلاً على صفة الإثبات؛ لأن التركيب تركيب الكلام يدل على أن المراد إثبات الصفة بقوله: ﴿فَأَفَ الَّهُ بُنِيَّنَهُمْ مِنْ الْقَوَاعِدِ﴾، ومعلوم أن المتقرر في أن الله تعالى ليس كمثله شيء أنه لا يأتي بذاته للبيان من قواعده، فهو تعالى أجل من ذلك، وهو تعالى مستوي على عرشه، وإنما المقصود إثبات صفاته الظاهرة في هذا الموضع، وهي قدرته، وبطشه، وقوته، وعقابه، ونکاله بالكافرين؛ لذلك قال: ﴿فَأَفَ الَّهُ بُنِيَّنَهُمْ مِنْ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾، أيضاً من أمثلته: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَهُ الْمَسْرُقُ وَالْمَغْرِبُ فَإِيَّنَا تُوَلُّوْنَا فَنَحْنُ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، هنا فسر السلف الوجه بالقبلة؛ لأن الوجه من حيث

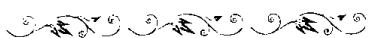
اللفظ يطلق على الجهة ويطلق على الصفة، فيكون وجه بمعنى وجهة، ويكون وجه الله بمعنى الصفة التي هي الوجه المعروفة، هنا ما حمل المعنى على الصفة مع أنها إضافة صفة إلى متصف بها وهو **﴿وَجْهُ اللَّهِ﴾**؛ وذلك لدلالة السياق ودلالة التركيب، وهذا ظاهر لأن سياق الآيات في القبلة **﴿وَلِلَّهِ الْمَسْرِقُ وَالْغَرْبُ فَإِنَّمَا تُولُوا فَيْمَ وَجْهُ اللَّهِ﴾** يعني القبلة؛ ولهذا خرجت هذه الآية عن أن تكون من آيات الصفات. كذلك قوله **﴿يَوْمَ يُكَشَّفُ عَنْ سَاقِي وَيَدِيْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيْعُونَ﴾** [القلم: ٤٢]، هذه هي الآية الوحيدة التي اختلف فيها السلف هل هي من آيات الصفات أم ليست من آيات الصفات^(١)؟ فبعضهم قال: هي من آيات الصفات، وبعضهم فسرها بما يخرجها عن كونها من آيات الصفات، لم؟ الجواب: لتنازع هذا الموضع بين أن يقصد الفرد فتكون من آيات الصفات، أو أن يكون المقصود التركيب ف تكون من غير آيات الصفات، يعني: هل يفهم الكلام بفهم الكلمة **﴿سَاقِ﴾**، أو نفهمه مع سباقه ولحاقه؟ فالعرب يقول: كشفت الحرب عن ساق. إذا كشفت عن هول وشدة، وهذا استعمال تركيبي تستعمله العرب للدلالة على الهول والشدة؛ فلهذا قال ابن عباس **عليه السلام** وغيره: **﴿يَوْمَ يُكَشَّفُ عَنْ سَاقِ﴾** يعني عن هول وشدة. وأخرون كأبي سعيد وغيره قالوا: **﴿يَوْمَ يُكَشَّفُ عَنْ سَاقِ﴾** [القلم: ٤٢] يعني عن ساق الرحمن **عليه السلام** لما جاء في الحديث من الدلالة على ذلك.

المقصود أن هذا البحث مهم وطويل فروعه، وضابطه أن ظاهر الكلام قد يكون من جهة اللفظ، وقد يكون من جهة التركيب؛ لأنه الذي يفهم به

(١) انظر أقوال السلف في تفسير الآية في: فتح الباري (٨/٦٦٤)، وزاد المسير (٨/٣٤٠) وتفسير ابن كثير (٤/٤٠٩، ٤٠٨)، وتفسير القرطبي (١٨/٢٤٩، ٢٥٠)، والدر المثور (٨/٢٥٤، ٢٥٥)، وفتح القدير (٥/٢٧٥ - ٢٧٨)، وتفسير السعدي (ص ٨٨١).

مقصود المتكلم من جهة ظاهر كلامه، لأننا لا نعلم بواطن الكلام، لكننا نعلم ظاهر الكلام، وهذا الظاهر قد يكون من جهة الأفراد، وقد يكون من جهة التركيب، ولهذا ينقسم الظاهر إلى: ظاهر إفرادي، وظاهر تركيبي.

هذا البحث أطال عليه شيخ الإسلام في موضع كثيرة من كتبه^(١)، وهو معروف في علم أصول الفقه في مبحث دلالة الألفاظ أو الاستدلال.



(١) انظر على سبيل المثال: التدميرية (ص ٤٧)، ودرء تعارض العقل والنقل (١٨٦/١)، وبيان تلبيس الجهمية (١٧/١)، والنبوات (ص ١١٩)، ومجموع الفتوى (١١٥/٧).

وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَ ذَلِكَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي نَفْسِهِ الْمُقَدَّسَةِ الْمَذْكُورَةِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، فَكَمَا يُتَيقَّنُ أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - لَهُ ذَاتٌ حَقِيقَيَّةٌ، وَلَهُ أَفْعَالٌ حَقِيقَيَّةٌ، فَكَذَلِكَ لَهُ صِفَاتٌ حَقِيقَيَّةٌ، وَهُوَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، وَكُلُّ مَا أُوْجَبَ نَقْصًا أَوْ حُدُوثًا فَإِنَّ اللَّهَ مُنْزَهٌ عَنْهُ حَقِيقَةً، فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - مُشْتَحِقٌ لِلْكَمَالِ الَّذِي لَا غَایَةَ فَوْقَهُ، وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْحُدُوثُ لِامْتِنَاعِ الْعَدَمِ عَلَيْهِ، وَاسْتِلْزَامُ الْحُدُوثِ سَابِقُهُ الْعَدَمِ، وَلَا فِتْقَارُ الْمُحْدَثِ إِلَى مُحْدَثٍ، وَلَوْجُوبِ وَجُودِهِ بِنَفْسِهِ تَعَلَّلٌ. وَمَذْهَبُ السَّلَفِ بَيْنَ التَّغْطِيلِ وَبَيْنَ التَّمْثِيلِ، فَلَا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِ اللَّهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ، كَمَا لَا يُمَثِّلُونَ ذَاتَهُ بِذَاتِ خَلْقِهِ.

الشرح:

قوله : (وَاسْتِلْزَامُ الْحُدُوثِ سَابِقُهُ الْعَدَمِ) يعني : يلزم من كون الشيء حادثاً أن يكون قبل ذلك عدماً ، أي : حدوث الشيء يستلزم سبق حدوثه بالعدم .

قوله : (كَمَا لَا يُمَثِّلُونَ) هنا الكاف هذه كاف التقعيد ، يعني : ما بعدها قاعدة ، فعند الفقهاء والعلماء تأتي الكاف تارة للتنضيد والتمثيل ، وتارة تأتي للتقعيد^(١) ، يعني : يكون ما قبلها فرع من فروع ما بعدها .

(١) في معاني الكاف ودلائلها ، انظر : الخصائص لابن جني - باب في زيادة الحروف وحذفها (ص ٦١ - ٧٢) .

هنا قال : (فَلَا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِ اللَّهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ، كَمَا لَا يُمَثِّلُونَ ذَاتَهُ بِذَاتِ خَلْقِهِ) هذا شيء مجمع عليه أنه لا تمثل ذات الله بذات الخلق ، وإنما الخلاف بين الصفاتية في مسألة الصفات ، فإنه كذلك لا يمثلون الصفات بصفات خلقه خلافاً للمجسمة ، فهم لا يمثلون الصفة بالصفة لأنهم لا يمثلون الذات أصلاً بشيء من الذوات ، فكما أن ذات الله ﷺ لا تشبه الذوات ، كذلك صفاته لا تشبه الصفات ، وهذه القاعدة جاءت في (التدمرية)^(١) تبعاً لما ذكره الخطابي^(٢) في كتاب (معالم السنن) ، ذكر قاعدة السلف في هذا أن القول في الصفات كالقول في الذات ، يُحتمى فيه حذوه ، وينهج فيه على منواله^(٣) .

(١) انظر : التدمرية (ص ٤٣ - ٤٥) .

(٢) هو أبو سليمان الخطابي حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الفقيه الأديب ، صاحب معالم السنن ، وغريب الحديث ، والغنية عن الكلام ، وشرح الأسماء الحسنی ، وغير ذلك ، توفي بيست في ربيع الآخر . انظر : الوافي بالوفيات (٢٠٧/٧) ، وال عبر (٤١/٣) ، وسیر أعلام النبلاء (١٧/٢٣) ، وشدرات الذهب (١٢٧/٣) .

(٣) انظر : معالم السنن (١٢٢/٧) مع مختصر المندری والتهذیب ، حيث ذكر كلام السلف في الإثبات والإمار ، وقد أورد الذهبي هذه القاعدة في كتابه العلو (ص ٢٣٦) بالمعنى نقلاً عن الخطابي ، وانظر : فتح الباري (٣٧٣/١٣) ، وبيان تلبيس الجهمية (٣٩/١) ، والصواعق المرسلة (٢٢٩/١) ، وسيأتي ذكرها في نقل شيخ الإسلام عنه (ص ٢٢١) .

وَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ، فَيُعَطِّلُونَ أَسْمَاءَ الْحُسْنَى وَصَفَاتِهِ الْعَلَى، وَيُحَرِّرُونَ الْكَلِمَ عنْ مَوَاضِعِهِ، وَيُلْجِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِّنْ فَرِيقِي التَّغْطِيلِ وَالْتَّمْثِيلِ فَهُوَ جَامِعٌ بَيْنَ التَّغْطِيلِ وَالْتَّمْثِيلِ. أَمَّا الْمُعَطَّلُونَ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَفْهُمُوا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصَفَاتِهِ إِلَّا مَا هُوَ الْلائِقُ بِالْمَخْلُوقِ، ثُمَّ شَرَعُوا فِي نَفْيِ تِلْكَ الْمَفْهُومَاتِ، فَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَ التَّمْثِيلِ وَالتَّغْطِيلِ، مَثَلُوا أَوَّلًا، وَعَطَلُوا آخِرًا، وَهَذَا تَشْبِيهٌ وَتَمْثِيلٌ مِّنْهُمْ لِلْمَفْهُومِ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصَفَاتِهِ بِالْمَفْهُومِ مِنْ أَسْمَاءِ خَلْقِهِ وَصِفَاتِهِمْ، وَتَغْطِيلٌ لِمَا يَسْتَحِقُهُ هُوَ سُبْحَانَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ الْلائِقَةِ بِاللَّهِ ﷺ. فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: لَوْ كَانَ اللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ لِلزَّمَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ مِنَ الْعَرْشِ، أَوْ أَصْغَرَ أَوْ مُسَاوِيًّا، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ، وَنَحْنُ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَفْهُمْ مِنْ كَوْنِ اللَّهِ عَلَى الْعَرْشِ إِلَّا مَا يَثْبُتُ لِأَيِّ جِسْمٍ كَانَ عَلَى أَيِّ جِسْمٍ كَانَ، وَهَذَا الْلَّازِمُ تَابِعٌ لِهَذَا الْمَفْهُومِ. أَمَّا اسْتِوَاءِ يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ وَيُحْتَضُنُ بِهِ، فَلَا يَلِزِمُهُ شَيْءٌ مِّنَ الْلَّوْزِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي يَجْبُ نَفْيُهَا. وَصَارَ هَذَا مِثْلُ قَوْلِ الْمُمَثِّلِ: إِذَا كَانَ لِلْعَالَمِ صَانِعٌ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَوْهَرًا، أَوْ عَرَضًا، وَكِلاهُمَا مُحَالٌ: إِذْ لَا يُعْقَلُ مَوْجُودٌ إِلَّا هَذَا، أَوْ قَوْلِهِ: إِذَا كَانَ مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ فَهُوَ مُمَاثِلٌ لِاسْتِوَاءِ الإِنْسَانِ عَلَى السَّرِيرِ أَوِ الْفَلَكِ، إِذْ لَا يُعْلَمُ الْاسْتِوَاءُ إِلَّا هَكَذَا، فَإِنَّ كِلاهُمَا مُثَلٌ وَكِلاهُمَا عَطَلَ حَقِيقَةَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، وَأَمْتَازَ الْأَوَّلُ بِتَغْطِيلِ كُلِّ مُسَمَّى لِلْاسْتِوَاءِ الْحَقِيقِيِّيِّ، وَأَمْتَازَ الثَّانِي بِإِثْبَاتِ اسْتِوَاءِ هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْمَخْلُوقَيْنِ.

الشرح:

قوله: (فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ جَوْهِرًا، أَوْ عَرَضًا) الجوهر: ما يقوم بنفسه، والعرض: ما لا يقوم إلا بغيره^(١). هذا الكلام من شيخ الإسلام تقرير لأصل متفق عليه، وبهذا الأصل يرد على الطوائف الضالة؛ ذلك هو قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فالله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاتاته، فالذين أولوا والذين عطوا الله تعالى عن صفاتاته، إما جميع الصفات كالجهمية، وإما بعض الصفات كالصفاتية من المعتزلة والكلابية والأشاعرة والماتريدية ونحوهم، هؤلاء وقعوا في التمثيل أولاً، ثم وقعوا في التعطيل ثانياً؛ لأنَّه لا يمكن أن يُعطَل الله تعالى عن صفة من صفاته إلا بسبب أنَّ الذي عَطَّل قام في قلبه التمثيل، ثم لأجل ما قام في قلبه من المعنى الباطل عَطَّل، فمثلاً إذا أتى لقول الله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِكَ﴾ [ص: ٢٥]، وقع في قلبه أنَّ اليدين في هذه الآية مثل يدي المخلوق، فلما وقع في قلبه هذا المعنى الذي هو التمثيل، قال: اليدان هنا بمعنى القدرة، أو بمعنى النعمة. وسبب هذا التأويل أنه وقع في قلبه أنَّ النص فيه التمثيل، فنفي هذا التمثيل الذي قام بقلبه أو وقع في قلبه بدلاله النص.

فنقول: هذا من شر ما يكون؛ لأنَّ المعطل شر من الممثل؛ لأنَّ الممثل مثل، لكن المعطل مثل في قلبه أولاً، ثم سعى لنفي هذا التمثيل الذي قام في قلبه

(١) انظر: الحدود الأنقة (ص ٧١)، قال: الجوهر: (ما يقبل التحيز، والعرض ما لا يقوم بذاته بل بغيره)، وغاية المرام للأمدي (ص ١٧٩)، ومقالات الإسلاميين للأشعرى (ص ٣٠١)، والجواب الصحيح (٦/٥).

وتحمل عليه النص أو ظن أن النص يمكن أن يدل عليه، فسعى لتأويله، أو لدلالة المجاز عليه، أو نحو ذلك.

لهذا قال هنا: (وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ فَرِيقِ التَّعْطِيلِ وَالثَّمِيلِ فَهُوَ جَامِعٌ بَيْنَ التَّعْطِيلِ وَالثَّمِيلِ)؛ لأنَّه ما عَطَلَ إِلَّا وَقَدْ مَثَّلَ فِي قَلْبِه أَوْلَأً، فنفي ما قام بقلبه من المثلية التي نفاحتها الله تعالى بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وفي ذلك كلمة مشهورة عن السلف، وهي: (الممثل يعبد صنماً، والمعطل يعبد عدماً، والستني يعبد اللهً واحداً فرداً صمداً)^(١).



(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٢/٥٢٦)، والصواعق المرسلة (١٤٨/١)، ومقدمة القصيدة النونية لابن القيم.

وَالْقَوْلُ الْفَاصِلُ: هُوَ مَا عَلَيْهِ الْأُمَّةُ الْوَسْطُ: مِنْ أَنَّ اللَّهَ مُشَتَّوْ عَلَى عَرْشِهِ اسْتِوَاءً يَلِيقُ بِجَلَلِهِ وَيَخْتَصُّ بِهِ، فَكَمَا أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ لِلْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ خَصَائِصُ الْأَعْرَاضِ الَّتِي كَعِلْمَ الْمَخْلُوقِينَ وَقُدْرَتِهِمْ، فَكَذِلَكَ هُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَلَا يَثْبُتُ لِفَوْقِيَّتِهِ خَصَائِصُ فَوْقَيَّةِ الْمَخْلُوقِ عَلَى الْمَخْلُوقِ وَمَلْزُومَاتِهَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ فِي الْعَقْلِ الصَّرِيحِ، وَلَا فِي النَّقْلِ الصَّحِيحِ مَا يُوجِبُ مُخَالَفَةَ الطَّرِيقَةِ السَّلْفِيَّةِ أَصْلًا، لِكِنَّ هَذَا الْمَوْضِعُ لَا يَتَسْعُ لِلْجَوَابِ عَنِ الشُّبُهَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَى الْحَقِّ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ شُبُهَةٌ وَاحِدَةٌ حَلَّهَا فَذَلِكَ سَهْلٌ يَسِيرٌ. ثُمَّ الْمُخَالِفُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَسَلْفِ الْأُمَّةِ - مِنَ الْمُتَأْوِلِينَ لِهَذَا الْبَابِ - فِي أَمْرِ مَرِيجٍ، فَإِنَّ مَنْ يُنْكِرُ الرُّؤْيَا، يَرْعُمُ أَنَّ الْعَقْلَ يُحِيلُهَا، وَأَنَّهُ مُضْطَرٌ فِيهَا إِلَى التَّأْوِيلِ، وَمَنْ يُحِيلُ أَنَّ اللَّهَ عِلْمًا وَقُدْرَةً، وَأَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ غَيْرَ مَخْلُوقٍ وَنَحْوَ ذَلِكَ يَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ أَحَالَ ذَلِكَ فَاضْطَرَّ إِلَى التَّأْوِيلِ، بَلْ مَنْ يُنْكِرُ حَقِيقَةَ حُشْرِ الْأَجْسَادِ، وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ الْحَقِيقِيَّ فِي الْجَنَّةِ يَرْعُمُ أَنَّ الْعَقْلَ أَحَالَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ مُضْطَرٌ إِلَى التَّأْوِيلِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ فَوْقَ الْعَرْشِ يَرْعُمُ أَنَّ الْعَقْلَ أَحَالَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ مُضْطَرٌ إِلَى التَّأْوِيلِ.

وَيَكُنْ فِيكَ دَلِيلًا عَلَى فَسَادِ قَوْلٍ هَوْلَاءِ أَنَّ لَيْسَ لِواحِدٍ مِنْهُمْ قَاعِدَةً مُشَتَّمَرَةً فِيمَا يُحِيلُهُ الْعَقْلُ، بَلْ مِنْهُمْ مَنْ يَرْعُمُ أَنَّ الْعَقْلَ

جَوَّزَ أَوْ أَوْجَبَ مَا يَدِّعُ الْآخَرُ أَنَّ الْعَقْلَ أَحَالَهُ . فِيَالْيَتَ شِعْرِي بِأَيِّ عَقْلٍ يُوزَنُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَرَضَيَ اللَّهُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ بْنِ أَنَّسٍ حَيْثُ قَالَ: أَوْ كُلَّمَا جَاءَنَا رَجُلٌ أَحْدَلَ مِنْ رَجُلٍ تَرَكْنَا مَا جَاءَ بِهِ جِبْرِيلُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لِجَدَلٍ هَوْلَاءٍ^(١) وَكُلُّ مِنْ هَوْلَاءِ مَخْصُومٌ بِمَا خُصِّمَ بِهِ الْآخَرُ، وَهُوَ مِنْ وُجُوهٍ أَحَدُهَا: بَيَانُ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُحِيلُ ذَلِكَ.

الثاني: أَنَّ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ.

الثالث: أَنَّ عَامَّةَ هَذِهِ الْأَمْوَرِ قَدْ عُلِمَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَاءَ بِهَا بِالاضْطِرَارِ، كَمَا عُلِمَ أَنَّهُ جَاءَ بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَصَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَالتأْوِيلُ الَّذِي يُحِيلُهَا عَنْ هَذَا بِمَنْزِلَةِ تَأْوِيلَاتِ الْقَرَامِطَةِ^(٢)

(١) انظر: اعتقاد أهل السنة (١٤٤/١)، وحلية الأولياء (٦/٣٢٤)، وسير أعلام النبلاء (٨٩/٨)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٠٨).

(٢) نسبة إلى رجل يقال له حمدان قرمط، كان أحد دعاتهم في الابتداء فاستجاب له في دعوته رجال، فسموا قرامطة وقرمية، وهم طائفة من الباطنية خرجوا على المسلمين في زمن المعتصم سنة إحدى وثمانين ومائتين، وحكموا البحرين واستحلوا دماء المسلمين، وقطعوا الطريق على الحجاج، وقتلوا الحجر الأسود من البيت الحرام، وقد غلت هذه الفرقة في أسماء الله وصفاته وبالغوا في نفيها وتأويلها، حتى قالوا: إنه لا يُقال إن الله موجود ولا معدوم، بل قالوا: إنه لا يُعبر عنه بالحروف، وقد جعلوا تأويلها أن المراد بها كلها إمام الزمان عندهم، وهو عندهم المسمى الله، والمراد بلا إله إلا الله. انظر: تلبيس إبليس (ص ١٢٦، ١٢٧)، والفرق بين الفرق (٢٦٦/١)، وفضائح الباطنية (ص ١٢)، وإثارة الحق على الخلق في رد الخلافات لابن الوزير (ص ١٢٣).

وَالْبَاطِنِيَّةُ^(١) فِي الْحَجَّ وَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَسَائِرِ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّبُوَاتُ

الرابع: أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْعَقْلَ الصَّرِيقَ يُوَافِقُ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ، وَإِنْ كَانَ فِي النُّصُوصِ مِنَ التَّفْصِيلِ مَا يَعْجِزُ الْعَقْلُ عَنْ دَرْكِ تَفْصِيلِهِ، وَإِنَّمَا عَقْلَهُ مُجْمَلًا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ، عَلَى أَنَّ الْأَسَاطِينَ مِنْ هَؤُلَاءِ وَالْفُحْولَ مُغْتَرِفُونَ بِأَنَّ الْعَقْلَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْيَقِينِ فِي عَامَّةِ الْمَطَالِبِ الْإِلَهِيَّةِ. وَإِذَا كَانَ هَكَذَا فَالْوَاجِبُ تَلْقِي عِلْمَ ذَلِكَ مِنَ النُّبُوَاتِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ. وَمِنَ الْمَعْلُومِ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ، لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا، وَأَنَّهُ بَيْنَ لِلنَّاسِ مَا أَخْبَرَهُمْ بِهِ مِنْ أُمُورِ الإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.

الشرح:

هذا الكلام من المصنف كتابه فيه تأصيل لبيان فساد مذهب من أول الآيات والأحاديث التي في الغيبات بالعقل، والعقل قد حكمه المبتدعة

(١) سموا بذلك لأنهم يدعون أن لظواهر القرآن والأحاديث بواطن تجري من الظواهرجرى للب من القشر، وأنها بصورتها توهم الجهاز صوراً جلية، وهي عند العقلاء رموز وإشارات إلى حقيقة، وأن من تقاعده عقله من الغوص على الخفايا والأسرار والبراطن والأغوار وقمع بظواهرها كان تحت الأغلال التي هي تكليفات الشرع، ومن ارتقى إلى علم الباطن انحط عنه التكليف واستراح من أعبائه، ومرادهم أن ينزعوا من العقائد موجب الظواهر ليقدروا بالتحكم بدعوى الباطن على أبطال الشرائع. انظر: الملل والنحل (١٩٢/١)، وتلبيس إبليس (ص ١٢٤)، والفرق بين الفرق (٢٦٦/١)، وفضائح الباطنية (ص ١١).

من الجهمية فالمعتزلة فمن بعدهم إلى يومنا هذا، فحكموا العقل في رد النصوص؛ ولهذا وصف العقلاة يشمل كل من رد النصوص بحجج أو بتاويلات عقلية.

والواجب على عباد الله أن يسلّموا في الأمور الغيبية بما دلت عليه النصوص؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ أعلم بخلقه، قال نَبِيُّهُ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ الْأَطِيفُ الْخَيْرُ﴾ [الملك: ١٤]، وقال نَبِيُّهُ: ﴿فَلْئَمَّا أَتَتُمْ أَعْلَمُ أَمْرَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٩٥]، وقال نَبِيُّهُ: ﴿فَلْئَمَّا صَدَقَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٨٧]، وقال نَبِيُّهُ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، وقال نَبِيُّهُ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، فالله عَزَّ وَجَلَّ خبره صدق وحق ويؤخذ على ما دل عليه في ظاهره. والذين أولوا الآيات والأحاديث في الأمور الغيبية وصرفوها عن حقائقها اللائقة بها إلى معانٍ آخر احتجوا بالعقل، قالوا: العقل الصريح اضطرنا إلى ذلك.

فمثلاً حينما نفوا رؤية الله عَزَّ وَجَلَّ في الآخرة، قالوا: العقل الصريح يردد إمكان هذه الرؤية - كما هو قول الجهمية والمعتزلة - قالوا: لأن الذي يُرى لا بد أن يكون في جهة، ولا بد أن يحاط به من جهة الرؤية، وإذا كان في جهة معناه أنه في مكان، وإذا كان في مكان معناه أنه متخيّر وأن ثم مكان من مخلوقاته يسعه، وهذه كلها - كما يقولون - نعلم بالعقل أنها لا يمكن أن تكون، فهي باطلة؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ ليس محاطاً بشيء من خلقه، ولا متخيّراً بشيء من خلقه من الأمكنة ونحوها، فدل ذلك على بطلان الرؤية، وعلى بطلان الاستواء على العرش، هذا مختصر كلامهم وشبههم. فنفوا الرؤية لأجل هذا العقل الصريح عندهم، وسبب ذلك أنهم جعلوا الصفة من الله عَزَّ وَجَلَّ من جنس ما يتصرف به المخلوق، فهم لم يُحَكِّموا على الله عَزَّ وَجَلَّ إلا ما

رأوا في الدنيا ، ومعلوم أن العقل الصريح أيضاً يدل على أنه يتحمل أن تكون أشياء لا يعقلها العقل .

وهناك مثالٌ بَيْنُ في ذلك وهو : روح الإنسان ، فهذه الروح هي في الجسد ولكن هل هذه الروح باقية في الجسد متحيزه به لا تخرج عنه ؟ أم أنها تذهب وتجيء وتصعد إلى الله عَزَّلَهُ وترسل ؟ قال عَزَّلَهُ : ﴿اللَّهُ يَتَوَقَّ أَلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهِمْ كَوَالِيَّ لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهِمْ كَفِيمْسِلُ الْتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرِسِلُ الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمَّى﴾ [الزمر: ٤٢] ، فهذه الروح لا يعقلها ابن آدم ، فدل ذلك على أن تحكيم بعض قوانين المخلوقات في بعض ، أن هذا ليس من الحكم ، وليس من العقل ، فكيف بتحكيم قوانين المخلوقات على الله عَزَّلَهُ ؟ ولهذا قال عَزَّلَهُ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ أَسَمَّيُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فلا يجوز أن يوصف الله عَزَّلَهُ أو أن يُنفي عنه الوصف بقياس شمولي ولا بقياس منطقي ؛ وذلك لأنَّه لا ينطبق عليه عَزَّلَهُ ما ينطبق على المخلوقات . وهذا العقل الذي أتوا به النصوص متناقض أيضاً ؛ لأنَّا نجد أنَّ المعتزلة مثلاً يثبتون البعث بعد الموت ، ويثبتون بعض الصفات ، والنافي للبعث والنافي للصفات التي أثبتهما المعتزلة يقول : دلنا العقل الصريح على عدم إثباتها . والمعزلة يقولون : العقل دل على عدم امتناعها .

ويأتي بعد المعتزلة الكلابية فيقولون : المعتزلة أثبتوا ثلاثة صفات ونحن ثبتو سبعة ؛ لأنَّ العقل الصريح دل على إثبات هذه السبع .

والماتريدية قالوا : ثبتو ثمان صفات ؛ لأنَّ العقل الصريح دل أيضاً على إثبات ثمان صفات . فالعقل الذي به تؤول المعتزلة النصوص وظنوا أنه هو الصريح وأنَّه هو الذي يجب أن تخضع له الآيات والأحاديث ، خالفهم

فيه عقل الكلابية، وعقل الأشاعرة، وعقل الماتريدية، وخالف الأشاعرة أيضاً في عقلهم الماتريدية.

فإذاً عقول أصحاب هذه الفرق التي تعتمد على العقل بعضها يضاد بعضًا، فأي عقل هذا الذي يحكم على النصوص؟ لا مناص من القول بأن هذا العقل لا يوجد؛ لأن أصحاب العقل الذين يحكمونه مختلفون في تحكيمه، وهذا قطعي.

لهذا نقول: ما من شيء قال فيه المبتدعة إن العقل يحيله من الأمور الغيبية، إلا وثمة دليل على أن العقل لا يحيله.

وخذ مثلاً على ذلك: الرؤية التي مثل بها شيخ الإسلام - رؤية الله تعالى الأشاعرة أثبتوا الرؤية، والمعتزلة نفوا الرؤية، الأشاعرة قالوا: يُرى لا في جهة. يعني: شيء يكون إدراكه في نفس الإنسان لكن رؤيته لا تكون إلى جهة معينة، والمعتزلة قالوا: إن أثبتنا رؤية الله تعالى بحسب ما جاء بالأيات والأحاديث فمعنى ذلك أن الله في جهة، وإن نفيناها نفينا أن الله في جهة، وعقل المعتزلة في هذه - من اطراد الإثبات والنفي - صحيح، وأما الأشاعرة فمتناقضون.

ولهذا أهل السنة قالوا بإثبات الرؤية وإثبات علو الله تعالى له علو الذات وعلو الصفات بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فإذاً هو يُرى وهو في جهة العلو بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فالعقل مع النقل دليلاً على إثبات ذلك وعدم التناقض بين هذا وهذا، ولهذا جعل شيخ الإسلام من الأوجه - وهو الوجه الأول - في كل مسألة زعموا أن العقل يحيل الإثبات، ما يثبت أن في العقل ما يدل على الإثبات.

وبهذا تضرب بعض المبتدعة ببعض ، فالجهمية تضربهم بالمعتزلة ، والمعتزلة تضربهم بالأشاعرة ، والأشاعرة تضربهم بالماتريدية ، وهكذا في تناسق ، يعني : هذا ضد هذا ، وهذا ضد هذا ، حتى تصل إلى أن قول السنة هو الحق ، وهو أن العقل لا يحيل شيئاً من الصفات .

وأعظم دليل على ذلك أن الله عَزَّ وَجَلَّ لا يقاس بأحد من خلقه ، لا قياس شمول ، ولا قياس منطق .

المسألة الثانية التي تعرض لها هي : أن نصوص الصفات تعلم بالاضطرار ، فهي ليست دليلاً واحداً يمكن تأويله ، ولا هما نصان يمكن أن يتأولا ، ولكن هي كثيرة جداً ، حيث إنه يعلم بالاضطرار أن المراد بها وصف الله عَزَّ وَجَلَّ بهذه الصفات . فوصف الله عَزَّ وَجَلَّ بالعلم ، ووصفه بالقدرة ، وبالكلام ، وبالسمع ، وبالبصر ، وبالحياة ، هذا كثير جداً في القرآن ؛ ولهذا هذه الصفات لم ينكرها الأشاعرة ، ولم ينكر بعضها المعتزلة . كذلك غيرها من الصفات - الصفات الذاتية أو الفعلية - كصفة الوجه لله عَزَّ وَجَلَّ أو صفة اليدين ، أو صفة الققدم له عَزَّ وَجَلَّ ، أو صفة الساق ، أو غير ذلك من الصفات ، كلها ثابتة لله عَزَّ وَجَلَّ لا يدخل فيها بتأويل ، لأن التأويل يمتنع في هذا بقوة ، بل بجزم بذلك ؛ لأن النصوص كثيرة جداً مما يعلم معه أنه لا مجال للتأنويل قطعاً ، فلا يدخل فيها التأويل ؛ لأن التأويل كلمة أو جملة تأتي ويراد منها غير ظاهرها لقرينة - كما يُعرّفون التأويل بأنه صرف اللفظ عن ظاهره المبادر منه إلى غيره بقرينة دلت على ذلك - وهذا قد يكون في دليل ، أو يكون في مسألة ، أما في نصوص الصفات فهي كثيرة كثرة يمتنع معها أن تكون كل هذه الكثرة يُخاض فيها بالتأويل ، إلا أن يكون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ سَلَامًا وَسَلَّمَ بل الأنبياء جميعاً أنت بما لا يدركه أحد في صفات الله عَزَّ وَجَلَّ .

وَالإِيمَانُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يَتَضَمَّنُ الإِيمَانَ بِالْمُبْدَأِ وَالْمَعَادِ، وَهُوَ الإِيمَانُ بِالْخُلُقِ وَالْبَعْثِ، كَمَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ إِنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٨] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا خَلَقْتُكُمْ وَلَا بَعْثَكُمْ إِلَّا كَنْفُسٍ وَحِلْكَةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [آل روم: ٢٧].

وَقُدْ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ أَمْرِ الإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مَا هَدَى اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ، وَكَشَفَ بِهِ مُرَادَهُ. وَمَعْلُومٌ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَنْصَحُ لِلْأُمَّةِ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَفْصَحُ مِنْ غَيْرِهِ عِبَارَةً وَبَيَانًا، بَلْ هُوَ أَعْلَمُ الْخُلُقِ بِذَلِكَ وَأَنْصَحُ الْخُلُقِ لِلْأُمَّةِ، وَأَفْصَحُهُمْ، وَقَدْ اجْتَمَعَ فِي حَقِّهِ ﷺ كَمَالُ الْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ.

الشرح:

صفات الكمال في البشر ترجع إلى هذه الثلاث: كمال العلم، والقدرة، والإرادة، فإذا كان هناك علم وقدرة وإرادة نتج الفعل أو القول بما يوافق الحكمة، وإذا كان كلام النبي ﷺ حكمة فإنه يُنفي عنه الباطل، فكمال هذه الصفات تنتج أن ما قاله ﷺ هو الحق في نفسه، وكونه ﷺ كاملاً في العلم، وكاملاً في القدرة البشرية، وكاملاً في الإرادة الجازمة التي ليس فيها تردد، هذا متفق عليه بين الفرق، وإذا كان متفقاً عليه فيلزم من ذلك أن يُنفق على كونه ﷺ حكماً صادقاً فيما أخبر به، وإذا كان حكماً فيما أخبر به من صفات الله فمعنى ذلك أن ظاهر هذه الصفات مراده؛ لأنه إذا كان يخبر عن

الله بصفات كثيرة في كل مجلس وتنوعها ولا يكون ظاهرها مراداً، فيقع في الخلق اعتقاد ما ليس ظاهره مراداً، هذا ينافي الحكمة.

ولهذا نقول: هذا البرهان ضد كل مبتدع، فنقول لكل مبتدع تأوّل أحاديث النبي ﷺ في الصفات أو في الغيبيات، نقول: أليس النبي ﷺ أكمل الخلق علماً؟ سيقول: بلـى. فنقول: أليس هو ﷺ أكمل الخلق قدرة، يعني : القدرة البشرية المناسبة له؟ سيقول: بلـى. فنقول: أليس هو ﷺ أكمل الخلق إرادة، فلا تردد في قلبه، بل هو جازم بما يعتقدـه ﷺ؟ سيقول: بلـى . فيتـجـ من ذلك أنه أكمل الخلق حكمة، ثم يـتـجـ من ذلك أنـ ما أخـبرـ به هو الموافق للحكمة، وهو هذه الأخـبارـ التي ظـاهـرـها إثـباتـ الصـفـاتـ، وظـاهـرـها إثـباتـ الـبعثـ، إلى آخره .

وإذا كان أكثر الخلق لا يستطيعون الدخول في هذه الأحاديث بالتأويل، وإنما التأويل صنيع الخاصة عند هؤلاء المبتدعة، فإما أن تُنفي الحكمة عنه ﷺ، فيكون ناقصاً لذلك الاعتقاد الأول في أنه ﷺ كامل العلم والقدرة والإرادة، وإنما أن يقال: هو ﷺ حـكـيمـ؛ بلـ هوـ أحـكـمـ الخـلـقـ، فيـكـونـ فيـ ذلكـ إـذـاـ البرـهـانـ عـلـىـ إـثـبـاتـ الصـفـاتـ وـالـغـيـبـياتـ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ وَالْفَاعِلَ إِذَا كَمْلَ عِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ وَإِرَادَتُهُ:
كَمْلَ كَلَامُهُ وَفِعْلُهُ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ النَّفْصُ إِمَّا مِنْ نَقْصٍ عِلْمُهُ،
وَإِمَّا مِنْ عَجْزٍ عَنْ بَيَانِ عِلْمِهِ، وَإِمَّا لِغَمْدٍ إِرَادَتِهِ الْبَيَانَ.
وَالرَّسُولُ ﷺ هُوَ الْغَايَةُ فِي كَمَالِ الْعِلْمِ، وَالْغَايَةُ فِي كَمَالِ
إِرَادَةِ الْبَلَاغِ الْمُبِينِ، وَالْغَايَةُ فِي الْقُدْرَةِ عَلَى الْبَلَاغِ الْمُبِينِ.

الشرح:

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ يُعْجِزُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّمَا
كَانَ عَلِيهَا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، والعجز إما أن يكون:

- * عن عدم علم أو نقص في العلم.
- * أو عدم قدرة أو نقص في القدرة.
- * أو عدم إرادة أو نقص في الإرادة.

فهذا ما يكون به العجز؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ يُعْجِزُ مِنْ شَيْءٍ
فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾، لم يعجزه شيءٌ ﷺ؟ علل ذلك بقوله: ﴿إِنَّمَا
كَانَ عَلِيهَا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، لكمال علمه وكمال قدرته ليس يعجزه
شيءٌ ﷺ، فهكذا هو ﷺ لكمال علمه البشري ولكمال قدرته البشرية
وإرادته البشرية كُمل قوله و فعله ﷺ، وصار موافقاً للحكمة.

ومَعَ وُجُودِ الْقُدْرَةِ التَّامَّةِ، وَالإِرَادَةِ الْجَازِمَةِ: يَجِبُ وُجُودُ الْمُرَادِ، فَعُلِمَ قَطْعًا أَنَّ مَا بَيْنَهُ مِنْ أَمْرِ الإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ حَصَلَ بِهِ مُرَادُهُ مِنَ الْبَيَانِ، وَمَا أَرَادَهُ مِنَ الْبَيَانِ هُوَ مُطَابِقٌ لِعِلْمِهِ، وَعِلْمُهُ بِذَلِكَ هُوَ أَكْمَلُ الْعُلُومِ، فَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ غَيْرَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْلَمُ بِهِذِهِ مِنْهُ، أَوْ أَكْمَلُ بَيَانًا مِنْهُ، أَوْ أَحْرَضُ عَلَى هَذِي الْخُلُقِ مِنْهُ، فَهُوَ مِنَ الْمُلْحِدِينَ لَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالصَّحَابَةُ وَالْتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَ السَّلَفِ هُمْ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِقَامَةِ. وَأَمَّا الْمُنْتَرِفُونَ عَنْ طَرِيقِهِمْ فَهُمْ ثَلَاثُ طَوَافَاتٍ: أَهْلُ التَّخْيِيلِ، وَأَهْلُ التَّأْوِيلِ، وَأَهْلُ التَّجْهِيلِ.

فَأَهْلُ التَّخْيِيلِ: هُمُ الْمُتَفَلِّسِفُونَ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنْ مُتَكَلِّمٍ وَمُتَصَوِّفٍ. فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ مَا ذَكَرَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَمْرِ الإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ إِنَّمَا هُوَ تَخْيِيلٌ لِلْحَقَائِقِ لِيَنْتَفَعَ بِهِ الْجُمُهُورُ، لَا أَنَّهُ بَيْنَ بِهِ الْحَقِّ، وَلَا هَذِي بِهِ الْخُلُقُ، وَلَا أَوْضَحُ الْحَقَائِقَ. ثُمَّ هُمْ عَلَى قِسْمَيْنِ:

مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَعْلَمِ الْحَقَائِقَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ.

وَيَقُولُونَ: إِنَّ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ الْإِلَهِيَّةِ مَنْ عَلِمَهَا، وَكَذَلِكَ مِنَ الْأَشْخَاصِ الَّذِينَ يُسْمُونَهُمْ أُولَيَاءُ مَنْ عَلِمَهَا، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ أَوِ الْأَوْلَيَاءِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ وَالآخِرِ مِنَ الْمُرْسَلِينَ، وَهَذِهِ مَقَالَةُ غُلَامِ الْمُلْحِدِينَ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ: بَاطِنِيَّةُ الشِّيْعَةِ، وَبَاطِنِيَّةُ الصِّوْفِيَّةِ.

الشرح:

الفلسفة لها عدة أقسام ، فهنا قوله : (**الفللسفة الإلهية**) يعني الفلسفه الذين اعتنوا بالإلهيات ، والفلسفه منهم من اعنى بالرياضيات ، ومنهم من اعنى بالطبيعتيات ، ومنهم من اعنى بأثر الأصوات والألحان والموسيقى إلى آخره ، فمن اعنى بالإلهيات هؤلاء هم الذين اعتنوا بما يسميه الفلسفه ما وراء الطبيعة ، وهو قسم من أقسام الفلسفه ، وهو أعظمها شأناً عندهم .
وشيخ الإسلام رحمه الله يريد أن يقول : إنّ الفلسفه الإلهيين وهم الذين اهتموا بالفلسفه الإلهية علموا تلك الحقائق ، يعني : فيما زعموا ! .



وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلِ الرَّسُولُ عَلِمَهَا لَكِنْ لَمْ يُبَيِّنَهَا، وَإِنَّمَا تَكَلَّمُ بِمَا يُنَاقِضُهَا، وَأَرَادَ مِنَ الْخَلْقِ فَهُمْ مَا يُنَاقِضُهَا، لَأَنَّ مَصْلَحةَ الْخَلْقِ فِي هَذِهِ الْاعْتِقَادَاتِ الَّتِي لَا تُطَابِقُ الْحَقَّ، وَيَقُولُ هَؤُلَاءِ: يَجِبُ عَلَى الرَّسُولِ أَنْ يَدْعُوا النَّاسَ إِلَى اعْتِقادِ التَّجْسِيمِ مَعَ أَنَّهُ بَاطِلٌ، وَإِلَى اعْتِقادِ مَعَادِ الْأَبْدَانِ مَعَ أَنَّهُ بَاطِلٌ، وَيُخْبِرُهُمْ بِأَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ، لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ دَعْوَةُ الْخَلْقِ إِلَّا بِهَذِهِ الطَّرِيقِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ الْكَذِبَ لِمَصْلَحةِ الْعِبَادِ. فَهَذَا قَوْلُ هَؤُلَاءِ فِي نُصُوصِ الإِيمَانِ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.

وَأَمَّا الْأَعْمَالُ فَمِنْهُمْ مَنْ يُقْرِرُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجْرِيَهَا هَذَا الْمَجْرَى، وَيَقُولُ: إِنَّمَا يُؤْمِرُ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ، وَيُؤْمِرُ بِهَا الْعَامَّةُ دُونَ الْخَاصَّةِ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْبَاطِنِيَّةِ الْمَلَاحِدَةِ، وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ^(١) وَنَحْوِهِمْ.

وَأَمَّا أَهْلُ التَّأْوِيلِ: فَيَقُولُونَ: إِنَّ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي الصِّفَاتِ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يَعْتَقِدَ النَّاسُ الْبَاطِلَ، وَلَكِنْ قَصَدَ بِهَا مَعَانِي وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ تِلْكَ الْمَعَانِي، وَلَا دَلَّهُمْ عَلَيْها، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ

(١) هي إحدى فرق الشيعة الباطنية، نسبوا إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر، وزعموا أن دور الإمامة انتهى إليه لأنه سابع، واحتجوا بأن السموات سبع، والأرضين سبع، وأيام الأسبوع سبعة، فدل على أن دور الأئمة يتم بسبعة، ويقولون: إن الله لا موجود ولا معدوم ولا عالم ولا جاهل ولا قادر ولا عاجز، وكذا سائر الصفات، تعالى الله عما يقول الظالمون، وهم يزعمون أن الشريعة لها ظاهر وباطن، وأن الظاهر للعوام، والباطن للخواص، وغرضهم من هذا إبطال الشرع والانسلاخ من الدين. انظر: تلبيس إبليس (١٢٥ / ٤)، ومجموع الفتاوى (٤ / ١٦٢)، والتعاريف للمناوي (ص ٦٢).

يُنْظِرُوا فَيُعْرِفُوا الْحَقَّ بِعُقُولِهِمْ، ثُمَّ يَجْتَهِدُوا فِي صَرْفِ تِلْكَ النُّصُوصِ عَنْ مَدْلُولِهَا، وَمَقْصُودُهُ امْتِحَانُهُمْ وَتَكْلِيفُهُمْ، وَإِنْعَابُ أَذْهَانِهِمْ وَعُقُولِهِمْ فِي أَنْ يَضْرِفُوا كَلَامَهُ عَنْ مَدْلُولِهِ وَمُقْتَضَاهُ، وَيَعْرِفُوا الْحَقَّ مِنْ غَيْرِ حِجْرِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الْمُتَكَلِّمَةِ الْجَهْمِيَّةِ، وَالْمُعْتَرِزَلَةِ وَمَنْ دَخَلَ مَعَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. وَالَّذِينَ قَصَدُنَا الرَّدَ عَلَيْهِمْ فِي هَذِهِ الْفُتْيَا هُمْ هَؤُلَاءِ، إِذْ كَانَ نُفُورُ النَّاسِ عَنِ الْأَوَّلِينَ مَشْهُورًا، بِخَلَافِ هَؤُلَاءِ فَإِنَّهُمْ تَظَاهَرُوا بِنَصْرِ السُّنَّةِ فِي مَوَاضِعِ كَثِيرَةٍ، وَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ لَا لِإِسْلَامِ نَصَرُوا، وَلَا لِلْفَلَاسِفَةِ كَسَرُوا، وَلَكِنْ أُولَئِكَ الْفَلَاسِفَةُ أَلْزَمُوهُمْ فِي نُصُوصِ الْمَعَادِ نَظِيرًا مَا ادَّعُوهُ فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ، فَقَالُوا لَهُمْ: نَحْنُ نَعْلَمُ بِالاضطِرَارِ أَنَّ الرُّسُلَ جَاءَتْ بِمَعَادِ الْأَبْدَانِ، وَقَدْ عَلِمْنَا الشُّبَهَ الْمَانِعَةَ مِنْهُ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ لَهُؤُلَاءِ: وَنَحْنُ نَعْلَمُ بِالاضطِرَارِ أَنَّ الرُّسُلَ جَاءَتْ بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، وَنُصُوصُ الصِّفَاتِ فِي الْكُتُبِ الإِلَهِيَّةِ أَكْثَرُ وَأَعْظَمُ مِنْ نُصُوصِ الْمَعَادِ. وَيَقُولُونَ لَهُمْ: مَعْلُومٌ أَنَّ مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَغَيْرَهُمْ كَانُوا يُنْكِرُونَ الْمَعَادَ، وَقَدْ أَنْكَرُوهُ عَلَى الرَّسُولِ وَنَاظَرُوهُ عَلَيْهِ، بِخَلَافِ الصِّفَاتِ فَإِنَّهُ لَمْ يُنْكِرْ شَيْئًا مِنْهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ. فَعُلِمَ أَنَّ إِقْرَارَ الْعُقُولِ بِالصِّفَاتِ أَعْظَمُ مِنْ إِقْرَارِهَا بِالْمَعَادِ، وَأَنَّ إِنْكَارَ الْمَعَادِ أَعْظَمُ مِنْ إِنْكَارِ الصِّفَاتِ، وَكَيْفَ يَجُوزُ مَعَ هَذَا أَنْ يَكُونَ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ لَيْسَ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ، وَمَا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الْمَعَادِ هُوَ عَلَى مَا أَخْبَرَ بِهِ.

الشرح:

قوله: (وَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ لَا لِلإِسْلَامِ نَصَرُوا، وَلَا لِلْفَلَاسِفَةِ كَسَرُوا) يعني: الأشعرية، مثل: الرازى، والأمدي، وأشباه هؤلاء^(١).

وقوله: (وَأَنَّ إِنْكَارَ الْمَعَادِ أَعْظَمُ مِنْ إِنْكَارِ الصَّفَاتِ) يعني: لا من جهة الإثم، لكن من جهة البرهان.



(١) راجع لبيان ذلك: درء تعارض العقل والنقل (١/٣٧٢ وما بعدها)، والصواعق المرسلة (٣/٩٧٣)، وشرح النونية لابن عيسى (٢/٢٨٣).

وأيضاً: فَقَدْ عِلِّمَ أَنَّهُ ﷺ قَدْ ذَمَّ أَهْلَ الْكِتَابِ عَلَى مَا حَرَّفُوهُ وَبَدَّلُوهُ^(١)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّوْرَاهَ مَمْلُوَّةٌ مِنْ ذِكْرِ الصِّفَاتِ، فَلَوْ كَانَ هَذَا مِمَّا حُرِّفَ وَبُدِّلَ لَكَانَ إِنْكَارُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ أَوْلَى، فَكَيْفَ وَكَانُوا إِذَا ذَكَرُوا بَيْنَ يَدَيْهِ الصِّفَاتِ يَضْحَكُونَ تَعْجِبًا مِنْهُمْ وَتَضْدِيقًا؟^(٢) وَلَمْ يَعْبُهُمْ قَطُّ بِمَا تَعَيِّبُ النُّفَاهُ لِأَهْلِ الْإِثْبَاتِ، مِثْلُ لَفْظِ التَّجْسِيمِ وَالْتَّشْبِيهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، بَلْ عَابِهِمْ بِقَوْلِهِمْ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَقَوْلِهِمْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وَقَوْلِهِمْ: اسْتَرَاحَ لَمَّا خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا يَنْهَمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [٣٨]، وَالْتَّوْرَاهُ مَمْلُوَّةٌ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُطَابِقَةِ لِلصِّفَاتِ الْمَذُكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِيهَا تَصْرِيحٌ بِالْمَعَادِ كَمَا فِي الْقُرْآنِ، فَإِذَا حَاجَرَ أَنْ نَتَأَوَّلَ الصِّفَاتِ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا الْكِتَابَانِ، فَتَأْوِيلُ الْمَعَادِ الَّذِي اتَّفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُمَا أَوْلَى، وَالثَّانِي مِمَّا يُعْلَمُ بِالاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ باطِلٌ، فَالْأَوَّلُ أَوْلَى بِالْبُطْلَانِ.

(١) تصديق ذلك ما جاء في كتاب الله ﷺ: ﴿فَيَدَلُّ الَّذِينَ ظَلَمُوا فَوْلًا غَيْرَ الَّذِي فِيلَ لَهُنْ فَأَزَّنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا بِخَيْرٍ مِنَ السَّمَاءِ إِنَّمَا كَافُوا بِمَا يَفْسُدُونَ﴾ [البقرة: ٥٩]، وغير ذلك من الآيات.

(٢) يعني: حديث الحبر من اليهود الذي جاء إلى النبي ﷺ فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ وَالْأَرْضَ بِعَلَى إِصْبَعٍ وَالْجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ وَالْخَلَائقَ عَلَى إِصْبَعٍ ثُمَّ يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَثَ نَوَاجِهُ لَهُ قَرَأً: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ﴾ [الزمر: ٦٧]. أخرجه البخاري (٧٤١٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وَأَمَّا الصِّنْفُ الثَّالِثُ: وَهُمْ أَهْلُ التَّجْهِيلِ: فَهُمْ كَثِيرٌ مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى السُّنَّةِ وَاتِّبَاعِ السَّلْفِ. يَقُولُونَ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ مَعَانِي مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ، وَلَا جِبْرِيلُ يَعْرِفُ مَعَانِي الْآيَاتِ، وَلَا السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ عَرَفُوا ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ: إِنَّ مَعْنَاهَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، مَعَ أَنَّ الرَّسُولَ تَكَلَّمُ بِهَذَا ابْتِدَاءً، فَعَلَى قَوْلِهِمْ تَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ، وَهُوَ لَاءٌ يَظْلَمُونَ أَنَّهُمْ اتَّبَعُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] فَإِنَّهُ وَقَفَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلْفِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وَهُوَ وَقَفَ صَحِيحٌ^(١)، ثُمَّ فَرَّقُوا بَيْنَ مَعْنَى الْكَلَامِ وَتَفْسِيرِهِ، وَبَيْنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي انْفَرَدَ اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ، وَظَلَّمُوا أَنَّ التَّأْوِيلَ فِي كَلَامِ اللَّهِ هُوَ التَّأْوِيلُ الْمَذْكُورُ فِي كَلَامِ الْمُتَّأْخِرِينَ، وَغَلَطُوا فِي ذَلِكَ.

(١) انظر: تفسير الطبرى (١٨٣/٣)، والقرطبي (٤/٢٠)، والدر المنشور (٢/١٥٢).
وقال العلامة الشنقيطي رحمه الله في أضواء البيان (١٩٢/١): «ومما يؤيد أن الواو استثنافية لا عاطفة: دلالة الاستقراء في القرآن؛ أنه تعالى إذا نفى عن الخلق شيئاً وأثبته لنفسه، أنه لا يكون له في ذلك الإثبات شريك؛ كقوله: ﴿وَقُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَقْبَلَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وقوله: ﴿لَا يَمْلِكُهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، فالمطابق لذلك أن يكون قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، معناه أنه لا يعلمه إلا هو وحده؛ كما قاله الخطابي، وقال: لو كانت الواو في قوله: ﴿وَالرَّاسِحُونَ فِي الْعُمَرِ﴾ [آل عمران: ٧] للنسق لم يكن لقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] فائدة، والقول بأن الوقف تام على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وأن قوله: ﴿وَالرَّاسِحُونَ﴾ ابتداء كلام هو قول جمهور العلماء... أ.ه.

الشرح:

هذا التقسيم لطريقة الضلال في الوحي وفي النظر في النصوص مهم، وتأصيل وتقعيد لهذه الانحرافات العظيمة، فإن الضلال في هذا الباب على ثلاثة أقسام: أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل.

وأهل التخييل: سماهم شيخ الإسلام بذلك؛ لأنهم قالوا: الغيبات عُرضت في النصوص بما عُرضت به لا من جهة أنها حقائق وإنما من جهة الخيال، فليس ثم بعث للأجساد وإنما هو خيال، وليس ثم جنة على ذلك الوصف إنما هو خيال، وليس ثم نار على ذلك الوصف إنما هو خيال، وليس ثم كذا وكذا وإنما هذه خيالات، وكذلك في أبواب الصفات فإن الله وصف نفسه بكذا وكذا وكذا و قالوا هذه أخيلة كلها؛ لأجل أن يتخيّل الجمهور من الناس هذه الأشياء. فسئلوا لم يُحتاج إلى ذلك؟ قالوا: لأن فلسفتنا دلت على أن الجماهير لا يصلحها البرهان العقلي، وإنما تصلحها الأخيلة، فإذا جُعلت لهم الأمور بتخييل يناسب ما يحدث الإصلاح عندهم بأن يكونوا أناساً صالحين في الدنيا يَعْمِرونها دون تعدي وظلم، فإن هذا الذي يناسب ويصلح.

فإذاً يكون المراد من ذكر العذاب التخييل ليخوف الناس حتى يكونوا صالحين عند أهل الوهم والتخييل، وذكر الصفات كذلك المقصود منها التخييل.

وهذا - والعياذ بالله - أعظم تكذيب لما جاءت به الرسل، ولما أخبر الله بذلك في كتبه جميـعاً، فإن الأخبار لا تقبل النسخ ولا التخصيص؛ لأن

الأخبار إنما مدارها على الصدق أو الكذب ، والله جل جلاله أخبر بصفة الجنة وصفة النار ، وأخبر بالبعث في كتبه جمياً ، فهذه أخبار لا تتغير بتغيير الشرائع ولا بتغيير الرسل ؛ لأنها خبر صادق من الله جل جلاله ، فمن قال : إنه تخيل . يكون مكذباً لله عز وجل فيما جاءت به الرسل جميعاً . هؤلاء في نصوص الصفات أيضاً سلكوا هذا المسلك ، فقالوا في نصوص الصفات : ظهرت مظاهر التجسيم - كما يقولون - لله وجه ، ولله يدان ، ولله أعين ، ولله عز وجل صفة كذا وكذا وإنما المقصود أن يتخيّل الناس أن إلههم له هذه الصفات التي هي من جنس صفاتهم ، فيكون قويًا قديرًا له ذلك ، كما يتخيّلون الملك القوي في الدنيا ، فيكون ذلك أبلغ في طاعته وفي عبادته . وهذا قول الفلسفه الإسلاميين - يعني : المنتسبين للإسلام - الغلاة منهم ، وإنما الفلسفه طبقات في هذا . وكذلك منهم - يعني من الفلسفه - في هذا : الباطنية ؛ لأن الباطنية فلاسفه ، والإسماعيلية ، وإنّو الصفا^(١) ، والفرق التي تفرعت عن ذلك ، فإن منهم طوائف تقول بهذا التخيّل ، وحتى النبوات قالوا : إنها يمكن أن يحصل عليها . والحقائق

(١) قال عنهم شيخ الإسلام : (رسائل إخوان الصفا الذي صنفه جماعة في دولة بنى بونه يغداد و كانوا من الصابئة المتنفسة المُتحنفة جمعوا بزعمهم بين دين الصابئة المبدلين وبين الгинيفية وأتوا بكلام المتنفسة وبأشياء من الشريعة وفيه من الكفر والجهل شيء كثير ومع هذا فإن طائفه من الناس - من بعض أكابر قضاة التوأحي - يرغمون أنه من كلام جعفر الصادق . وهذا قول زنديق وتشنيع جاهيل) ١. هـ .

انظر : مجموع الفتاوى (٤/٧٩) ، وبيان تلبيس الجهمية (١/٢٧٤) والعقيدة الأصفهانية (ص ١٧٠) ، وشرح التونية لابن عيسى (٣٤٨/١) .

إذا كانت تخايل فمن يدركها؟ يقولون : يدركها من صَفَّى باطنه عن الأوهام من الفلسفه الإلهيَّن وأشباههم .

المقصود من هذا أن هذا القسم هم الغلاة، وهم كفار عند علماء الإسلام، بل أجمعت الأمة على كفر من قال بهذا ، فمن قال : إن شيئاً من النصوص إنما هو للتخيل وللإيهام لأجل مناسبة الجمهور، وإنَّه لا حقيقة له . فإنه مُكذب لما أخبر الله عَزَّ وَجَلَّ به ، وهذا كفر بالاتفاق . وكذلك الباطنية والفلسفه من جهة الأعمال أيضاً يقولون : إن الأمر بالأعمال كان لأجل الإصلاح ، فإذا صلحت النفس وأشرقت فلا حاجة إلى العمل ، لهذا الفلسفه وغلاة الباطنية يسقطون عن أنفسهم العمل ، فلا يعملون البتة ، لا صلاة ، ولا صيام ، ولا زكاة ، ولا حج ، ولا سائر الأعمال الصالحة ؟ لأن العمل مقصود منه الوصول إلى الحقيقة وتصفية الباطن عن الأغيار ، فإذا وصل إلى ذلك سقط عنه ما فُرض على العامة ، وهذه طريقة غلاة الباطنية والفلسفه .

الفرقة الثانية من الضلال في الوحي: أهل التأويل.

وأهل التأويل المقصود بهم الجهمية ؛ فإن الجهمية هم الذين أسسوا بدعة التأويل بصرف النص عن ظاهره إلى معنى آخر بغير إرادة عقلية ، فلا يصفون الله عَزَّ وَجَلَّ بما يستحق من الصفات التي أخبر بها عن نفسه أو أخبر بها عنه رسوله ﷺ ، وإنما يقولون : لابد فيها من التأويل ؛ لأن البرهان العقلي القاطع دلنا على أنه لا يمكن أن يوصف بهذه الصفات . هذا قول الجهمية الأوائل ، فإنه لا يوصف الله عَزَّ وَجَلَّ عندهم إلا بصفة واحدة ، وهي صفة الوجود المطلق من القيود ، والمعترلة أتوا بعدهم فأثبتو ثلاثة من الصفات

وأولوا الباقي، ثم الكلابية أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب فأثبتو سبعاً، وتبعدوا عليها الأشاعرة والماتريدية فجعلوا الصفات سبعاً، أو جعلوها عشرين بنوع من التفصيل، وأولوا الباقي، وعندهم القاعدة أن التأويل هو طريقة المحققين، وطريقة الناقصين التفويض.

لهذا كل من تفرع عن الجهمية يقول بالتأويل، ولهذا فإن السلف يعدون كل مؤول جهيمياً، فالأشعرى يقولون: هو جهيمي لأنه أول، وببدعة التأويل أتى بها الجهمية فينسب كل من تأول إلى جهنم؛ لأن وافقه على هذا الأصل وهو أن التأويل يكون في الصفات، فنفوا عن الله تعالى ما يستحقه من صفات الجمال والجلال وغير ذلك؛ لأجل التأويل بجامع القرينة العقلية التي أصلوها من عند أنفسهم.

الفرقة الثالثة: أهل التجهيل^(١).

وأهل التجهيل ذكر منهم شيخ الإسلام صنفأ، وهم صنفان: ذكر أن أهل التجهيل الذين يقولون: إنَّ نصوص الصفات والغيبيات لا يعلم أحد معناها على الحقيقة، وإنما تمر كما جاءت ولا يعلم معناها؛ كما ينقلون مخطئين في فهم ما نقلوا في كلام من نقلوه بأن الأئمة أحمد وغيره قالوا: لا كيف ولا معنى في نصوص الصفات والغيبيات. فيقولون: إن المعنى لا يدركه أحد، فلا جبريل عليه السلام كان يعرف المعنى، ولا الرسول عليه السلام كان يعرف المعنى، ولا الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعرفون المعنى، فلا أحد يعلم المعنى على الحقيقة. وعلى هذا يكونون أهل تجهيل؛ لأنهم قالوا:

(١) انظر الصواعق المرسلة (٤٢٢/٢) لبيان حقيقتهم.

إن الأمة - بل جميع الخلق - يجهلون معنى النصوص، فلا أحد يعلم معنى النصوص الغيبية.

وهذا معناه أنهم جهال بما أنزل الله عَلَيْكُمْ على نبيه ﷺ، فمثلاً: عندهم معنى الإيتان قد يكون هو معنى الرحمة، وقد يكون هو معنى الاستواء، وقد يكون هو معنى الغضب، وقد يكون هو معنى القدرة إلى آخره، فالمعنى عندهم لا تُفهم بالعربية، وإنما الكلام جرى على هذا النحو لكن معناه لا يعلمه أحد.

هذه فرقة، وهم الغلاة في هذا الباب، مع أنه منسوب هذا إلى طائفة من المتسبين إلى السلف كما قال شيخ الإسلام هنا.

والطائفة الأخرى من أهل التجهيل: الذين يفوضون المعنى ويقولون: المعنى لا نعلمه، فنفّوض المعنى إلى الله عَلَيْكُمْ، والرسول ﷺ يعلم المعنى ولكن لم يبينه، ومن الصحابة من علم المعنى ولكن لم يبينه، وإنما سبقت نصوص الصفات والغيبيات هكذا دون تفسير لها، ومعانيها غير هذه الظاهرة منها، لهذا يقولون: معنى قول السلف (أمروها كما جاءت) يعني لا تخوضوا فيها.

وهذا واضح البطلان؛ لأنهم قالوا: (كما جاءت)، ولم يقولوا أمروها فقط، وإمارتها كما جاءت في نصها العربي كما هو معلوم، وهذا هو المذهب المعروف بمذهب أهل التفويض، مذهب المفوضة، فإن المفوضة أهل تجهيل؛ لأنهم يقولون: نجهل المعنى. وهذا قول كثير من المتسبين لأحمد من المؤخرين، وقول طائفة من المتسبين للأشعرية من المؤخرين، ويظنو أن هذا مذهب السلف، وهذا باطل، فإنه مذهب أهل التجهيل،

ولهذا من عقائد الأشعرية تفويض المعنى، وفي منظومتهم المشهورة بالجوهرة^(١)، قالوا^(٢) :

وَكُلُّ نَصِّ أَوْهَمِ التَّشْبِيهَا أَوْلَهُ أَوْ فَرْسُنْ وَرْمُ تَنْزِيهَا
 أَوْلَهُ كَطْرِيقَةُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ، وَهُوَ الْكَمَالُ عِنْدَهُمْ، (أَوْ فَرْسُنْ) الْمَعْنَى (وَرْمُ
 تَنْزِيهَا)، وَهَذَا قَوْلٌ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ.

السلف وأئمتهم يفوضون ولكن يفوضون الكيفية؛ لأن الكيفية لا يعلمها إلا الله تعالى، كيف اتصف بهذه الصفة؟ كيف صفتة الوجه؟ كيف صفتة القدم؟ كيف صفتة اليد؟ كيف صفتة القدرة؟ لا يعلمها إلا الله تعالى، أما معنى اليدين فنعلمه، ومعنى الوجه نعلمه، ومعنى القدم نعلمه، ومعنى الرحمة نعلمه، إلى آخره.

فإذا التفويض اللائق أن يفوّض ويوكّل العلم إلى الله تعالى، ولا يعلم أحد تأويله إلا الله تعالى، وهو تفويض الكيفية لا تفويض المعنى، أما تفويض المعنى فهو من التجهيل، وهذا قول طائفة من الصالّل؛ بل قد قال الأئمة: إنّ أهل التفويض - يعني أهل التجهيل - شر من أهل التأويل؛ لأنهم سلبوا المعنى أصلاً عن النص الذي يُعلم، وأولئك أولوا فأبقوا المعنى ولكن أولوه إلى معنى آخر، والمعنى الآخر الذي أوله إليه أهل التأويل صحيح

(١) جوهرة التوحيد منظومة في علم الكلام على مذهب الأشاعرة، للشيخ إبراهيم اللقاني المالكي المتوفى في حدود سنة إحدى وأربعين وألف، وله عليها ثلاثة شروح: صغير ووسط وكبير، وهي عمدة الأشاعرة المتأخرین في المذهب، ولهم عليها عدة شروحات أشهرها شرح إبراهيم البجوري. انظر: كشف الظنون (١/٦٢٠).

(٢) انظر: الفواكه الدواني (١/٤٨ - ٥١).

في نفسه ولكنها ليس صحيحاً بالنسبة إلى اللفظ الذي أولوه، فمثلاً: أولوا الرحمة بأنها الإنعام، الإنعام صحيح في نفسه أن الله متصف بالإنعم، ولكن لا يصلح أن يكون تفسيراً للرحمة؛ لأن الرحمة صفة من حيث هي معلومة المعنى.

المقصود من ذلك أن يحذر من هذه الطرائق الثلاث، وكلها مناقضة لطريقة السلف، فأعظمها الأولى أهل التخييل، وهم كفار، ويليهما أهل التجهيل، ومنهم من يكفر إذا ادعى أن هذه النصوص لامعنى لها البتة، وأخفهم أهل التأويل، وأولئك لا يطلق القول بکفرهم؛ ولكن منهم - وهم الغلاة، غلاة الجهمية، وغلاة المعتزلة، وأشباههم - من حكم بکفره لتكذيبه ما جاءت به النصوص، ورده ما دلت عليه.



فَإِنَّ التَّأْوِيلَ يُرَادُ بِهِ ثَلَاثٌ مَعَانٍ :

فَالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرین هو: صرف اللفظ عن الاحتمال الراحح إلى الاحتمال المزجوج لدليل يقترب بذلك. فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلاً على اصطلاح هؤلاء، وظنوا أن مراد الله بلفظ التأويل ذلك، وأن للنصوص تأويلاً مخالف لمدلولها لا يعلمها إلا الله، أو يعلمه المتأولون. ثم كثير من هؤلاء يقولون: تجزي على ظاهرها، فظاهرها مراد. مع قولهم: إن لها تأويلاً بهذه المعنى لا يعلمها إلا الله. وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنسسين إلى السنة من أصحاب الأئمة الأربع وغیرهم.

والمعنى الثاني: أن التأويل هو تفسير الكلام، سواء وافق ظاهره أو لم يوافقه، وهذا هو التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم، وهذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم، وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله تعالى: «ومَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُولُ فِي الْعِلْمِ» [آل عمران: ٧] كما نقل ذلك عن ابن عباس، ومجاهد^(١)، ومحمد بن حنبل^(٢)، ومحمد بن

(١) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي، شيخ القراء وإمام المفسرين، روى عن ابن عباس فأكثر وأطاب، وعنده أخذ القرآن والتفسير والفقه، وعرض عليه القرآن أكثر من ثلاثين مرة، ولد سنة إحدى وعشرين، وتوفي سنة أربعين ومائة. انظر: تاريخ دمشق (٥٧/١٧)، وسير أعلام النبلاء (٤/٤٥٠)، ولسان الميزان (٧/٣٤٩)، وطبقات الحفاظ (ص ٤٣).

(٢) هو محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام القرشي الأسدى المدنى، قال عنه ابن حبان: =

إِسْحَاقَ^(١)، وَابْنِ قُتَيْبَةَ^(٢) وَغَيْرِهِمْ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ حَقٌّ بِاعْتِبَارٍ، كَمَا قَدْ بَسَطْنَاهُ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى^(٣)، وَلِهَذَا نُقلَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا وَهَذَا، وَكِلَاهُمَا حَقٌّ.

وَالْمَعْنَى الثَّالِثُ: أَنَّ التَّأْوِيلَ: هُوَ الْحَقِيقَةُ الَّتِي يَؤُولُ الْكَلَامُ إِلَيْهَا، وَإِنْ وَافَقْتُ ظَاهِرَهُ، فَتَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ بِهِ فِي الْجَنَّةِ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَاللِّبَاسِ وَالنِّكَاحِ وَقِيَامِ السَّاعَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، هُوَ الْحَقَائِقُ الْمَوْجُودَةُ أَنفُسُهَا، لَا مَا يُتَصَوَّرُ مِنْ مَعانِيهَا فِي الْأَذْهَانِ، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِاللِّسَانِ. وَهَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ فِي لُغَةِ الْقُرْآنِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى عَنْ يُوسُفَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَقَالَ يَكْبَتْ هَذَا تَأْوِيلُ رُءُيَّتِي مِنْ قَبْلِ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا» [يوسف: ١٠٠]، وَقَالَ تَعَالَى: «هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلُمُ يَوْمَ يَأْتِي

= (كان من فقهاء أهل المدينة وقرائهم)، ووشه النسائي، مات سنة بضع عشر ومائة.

انظر: التاريخ الكبير (١/٥٤)، والثقات (٧/٣٩٤)، وتهذيب التهذيب (٩/٨١).

(١) هو محمد بن إسحاق بن يسار المطليبي مولاهم المدني صاحب سير أعلام النبلاء، كان بحراً من بحور العلم، مولده سنة نيف وثمانين، وتوفي سنة خمسين ومائة أو بعدها بيسير. انظر: الطبقات الكبرى (٧/٣٢١)، وتاريخ بغداد (١/٢١٤)، والعبر (١/٢١٦)، وسير أعلام النبلاء (٧/٣٣)، والتحفة اللطيفة (٢/٤٤٧).

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري صاحب التصانيف في فنون العلم والأداب، صاحب كتاب المعارف، وأدب الكاتب، وغريب القرآن، ومشكل الحديث وطبقات الشعراء، وإعراب القرآن، وكتاب الميسر والقداح، وغيرها، توفي سنة ست وسبعين ومائتين. انظر: تاريخ دمشق (١٠/١٧٠)، وال عبر (٢/٦٢)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٢٩٦)، والوافي بالوفيات (١٧/٣٢٦)، ووفيات الأعيان (٣/٤٢)، وشذرات الذهب (٢/١٦٩).

(٣) انظر: التدميرية (ص ٩٠ وما بعدها)، ومجموع الفتاوى (٥/٢٣٤، ٢٣٤، ٣٤٧)، (١٣/٢٧٥)

تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوا مِنْ قَبْلِ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ ﴿٥٣﴾ [الأعراف: ٥٣] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُفْلِي الْأَمْرُ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنْزَعُمُ فِي شَيْءٍ فَرْدُوْهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وهذا التأويل هو الذي لا يعلمُه إلا الله، فتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله بعلمه، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف، كـ مالك وغيره: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول)^(١) فالاستواء معلوم يعلم معناه وتفسيره ويترجم بلغة أخرى، وأماماً كيفيّة ذلك الاستواء فهو التأويل الذي لا يعلمُه إلا الله تعالى.

الشـرح:

هذا البحث مهم جداً؛ وذلك لأن لفظ (التأويل) جاء في الكتاب والسنة، وجاء به اصطلاح جديد عند علماء الأصول، وتدخل المصطلحات فيما يأتي به العلماء من مصطلح يكون بخلاف المراد بالمصطلح الشرعي يحدث ليساً كثيراً، إلا عند المحققين من أهل العلم، وذلك أن العلماء قد يحتاجون إلى وضع اصطلاح لمعنى من المعاني أو شيء من العلوم، فإذا كان هذا اللفظ الذي اصطلاح عليه لمعنى من المعاني بتعریفه موجوداً في الكتاب والسنة بمعنى آخر وقع الالتباس في أن المتعاطي لذلك العلم يظن أن المراد

(١) أخرجه الالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣٩٨/٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/١٥٠، ١٥١)، وفي الاعتقاد (ص ١١٦)، وأبو نعيم في الحلية (٣٢٥/٦) والذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/١٠٠)، وفي العلو (ص ١٣٩).

بلغظ (التأویل) فيما يرد في الكتاب والسنة هو المراد به في ذلك العلم ، وهذا له نظائر كثيرة .

ففي القرآن مثلاً : قول الله تبارك وتعالى : ﴿وَقَالَ يَأَيُّهَا هَذَا تَأْوِيلُ رُوحِيَّتِي مِنْ قَبْلِ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًا﴾ [يوسف: ١٠٠] ، وقال تعالى : ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْكَامِ يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٤] ، وقال تعالى : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلُهُمْ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُمْ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوا مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣] ، وقال تعالى : ﴿فَرَدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ أَلَاخِرُ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحَسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] ، فهذه النصوص فيها استعمال لفظ (تأویل) وهذا اللفظ يراد منه ما يؤول إليه الشيء أو تؤول إليه حقيقته ؛ لأنَّه مأخوذ من آل يؤول بمعنى صار يصير ، ومعلوم أنَّ الكلام قسمان :

الأول : إنشاء وهو الأمر والنهي والطلب والاستخار ونحو ذلك .

والثاني : خبر .

فالإنشاء له تأویل ، والخبر له تأویل - يعني : في النصوص - فتأویل الإنشاءات امثالها ، أي أن تأویل الأمر امثال الأمر ، وتأویل النهي امثال النهي يعني البعد عنه ، وذلك لأنَّه ما تؤول إليه حقيقة الشيء - كما ذكرنا - هذا التأویل ، فحقيقة الأمر بالشيء من الأمر يؤول إلى أنَّ المطلوب امثاله ، وحقيقة ما يؤول إليه النهي أنَّ المطلوب الانتهاء عنه ، فأوامر الله تبارك ونواهيه تأویلها امثال الأمر والانتهاء عن النهي .

والأخبار مثل : الخبر عن الجنة والنار ، والخبر عن صفات الله تبارك وتعالى ، والخبر عن العذاب ، وعن النعيم ، وعن ما يكون في عرصات يوم القيمة ، وأشباه ذلك من المغيبات ، أو ما يكون من المغيب في الدنيا بعد زمن

تنزل القرآن، فهذه تأويلها وقوعها؛ لأنها هي الحقيقة التي تؤول إليها؛ كما قال عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ رَحْمَةً: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾، يعني : ما تؤول إليه حقيقة تلك الأخبار للوعد والوعيد، وما تؤول إليه الحقيقة هو وقوعها ، لهذا قال : ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾، يعني يوم يأتي وقوع ذلك ، وما تؤول إليه تلك الأخبار من وقوعها ؛ كما أخبر الله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوا مِنْ قَبْلِ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَاعَةٍ﴾ [الأعراف: ٥٣] إلى آخر الآيات. هذه المغيبات التي أخبر الله عَزَّ وَجَلَّ بها ، إما من صفاته ، أو أفعاله ، أو الجنة والنار ، أو ما سيكون في المستقبل ، أو أخبار الملائكة .. إلى آخره.

ما تؤول إليه حقيقة الخبر ينقسم إلى :

* المعنى الذي يُفهم منه وقوع الشيء .

* والكيفية لوقوعه .

المعنى والكيفية ، فاجتماع المعنى والكيفية يُقال له تأويل - وهو أتم التأويل - يعني : ما تؤول إليه حقيقة إخبار الله عن صفاته هو معناها وكيفية اتصاف الله بها ، وما تؤول إليه حقيقة نعيم الجنة - مما أخبر الله به - هو معنى ذلك وكيفيته .

إذاً وقوع تلك الأخبار هو تأويلها ، وما تؤول إليه حقيقتها إما أن يكون آيلاً تأوياً لمعناها ، حيث نفهم الواقع بمعنى معين ، وإما أن يكون تأوياً لكيفيتها ، يعني : مع المعنى . ولهذا جاء إثبات فهم التأويل وجاء نفيه ، ففي تأويل المغيبات ، نقول: نعلم التأويل ولا نعلمه . فنعلمه باعتبار ، ولا نعلمه باعتبار ؛ فإذا أريد بالتأويل ما تؤول إليه حقيقته من حيث وقوعها من جهة المعنى فقط فإن هذا نعلمه ؛ لأن القرآن جاء بلفظ عربي مبين ،

وعلى هذا وقف من وقف من السلف على قوله ﷺ: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ أَعْلَمُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» [آل عمران: ٢٧]، فيعلم الراسخون في العلم التأويل، والله يعلم تأويله، والمراد بعلم الراسخين أنهم يعلمون تأويل المعنى.

والنوع الثاني من تأويل الخبر: أن تعلم الكيفية، وهذا هو الذي في المغيبات لا يعلمه إلا الله ﷺ، وعلى هذا قول من وقف من السلف على لفظ الجلالة (الله)، وعده وقفاً لازماً «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ» يعني الكيفية.

لهذا في تفسير الأحلام: «وَمَا تَحْنُنْ بِتَأْوِيلِ الْأَحَلَامِ يَعْلَمُهُنَّ» [يوسف: ٤٤]، «هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَيِّ مِنْ قَبْلِ» [يوسف: ١٠٠] يعني ما تؤول إليه الأحلام بمعرفة حقيقتها. إذاً التأويل في الكتاب والسنة يُراد منه ما تؤول إليه حقيقة الشيء، وهذا الشيء قد يكون إنشاء - أمراً أو نهيًا - وقد يكون خبراً، ففي الإنسانية النساء: «ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا»؛ لأن هناك أمر ونهي: «فَإِنْ تَنَزَّعُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا» [النساء: ٥٩]، يعني: من جهة إنفاذ أمر الله ونهيه.

وأما الخبر مثل ما جاء في آية آل عمران وآية الأعراف وفي غيرها.

جاء أهل الاصطلاح وعرفوا التأويل بأنه: صرف اللفظ من الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لقرينة^(١)، وبعضهم يعرّف التأويل بقوله: صرف اللفظ عن ظاهره المتباادر منه إلى غيره لقرينة^(٢)، وهذا قد يحتاج إليه في الفقه في بعض الأشياء، وهذا التأويل منه ما هو صحيح في نفسه،

(١) انظر: المختصر في أصول الفقه لابن المحمّام (ص ١٣١).

(٢) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (١٨٨)، وروض الناظر (ص ١٧٨).

ومنه ما هو ضعيف، ومنه ما هو باطل لا يصح أن يسمى تأويلاً حتى عند الأصوليين.

فإذاً هذا القسم من التأويل يُدعى في أشياء أنها تأويل وهي لا يصح أن يطلق عليها تأويلاً حتى في اصطلاح أهل الأصول.

ففي نصوص الصفات - وهو المقصود هنا - يُقال: هذه الآية ليس المراد بها الظاهر وإنما المراد بها كذا - وهذا هو الذي يسمى التأويل - وتأويلها كذا، بمعنى أن هذا اللفظ في الصفات ليس مراداً، والمراد كذا للتأويل.

والمسؤول غير الحقيقة والمجاز، فهذا التأويل ظنه أصحابه حقاً لمجيء النصوص به في قوله ﷺ: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ» [آل عمران: ٧] فعرفوا التأويل باصطلاحهم وحملوا هذا التعريف على ما جاء في النصوص، فوقع الخلط والباطل.

والصواب في هذا أن التأويل على شرح الأصوليين صحيح إذا تمت شروطه، ولكن إنما ينقل اللفظ عن ظاهره المبادر منه إذا لم يكن الظاهر مراداً، هذا شرطه، بحيث إنه يُنقل اللفظ عن الظاهر إلى غيره، يُنقل عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح، إذا ظهر أنَّ هذا الاحتمال الراجح غير مراد، أو أنَّ الظاهر غير مراد.

ولهذا يتناقض بعض أهل التفويض - مثل ما ذكر شيخ الإسلام - من أتباع الأئمة الأربع، يقولون: تُمرَّ على ظاهرها، أو تُجرى على ظواهرها، وتأويلها كذا. فهذا الكلام لا يستقيم، وهو غلط حتى في تعريف التأويل عند أهله، فلا يقال: تجرى على ظاهرها ولا يعلم تأويلها إلا الله. هذا

تناقض؛ لأن معنى: تجري على ظاهرها أنك لم تحتاج إلى التأويل، ففهم المعنى على الظاهر.

فإذاً لا إعمال لتعريف التأويل هنا.

ويكون النزاع في تعريف التأويل أدق مع من يقول: هذا اللفظ ظاهره غير مراد، وإنما المراد كذا وكذا من الاحتمال المرجوح لقرينة كذا وكذا.

وأما من قال: الظاهر مراد ولا يعلم المعنى إلا الله، فهذا خلط من الكلام وتناقض، مثل ما ذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله.

إذاً يبقى الكلام مع من يقول بتعريف التأويل على نحو ما ذكرنا، وجوابه فيما يورد من آيات الصفات أن الظاهر هو الذي ينبغي أن يفهم الكلام عليه - ظاهر اللفظ أو ظاهر الكلام - لأن السلف قالوا: أمروها كما جاءت - وقال بعضهم: تجري على ظاهرها - وإجراؤها على ظاهرها ليس راجعاً إلى لفظ، وإنما يرجع إلى اللفظ والتركيب جمياً، فإجراء الكلام على ظاهره يعني ما تفهمه من الكلام على ظاهره، والكلام هذا قد يكون كلمة وقد يكون جملة، فإذا قلنا بهذا فلا احتياج إلى إدخال التأويل في نصوص الغيبيات أصلاً، وذلك لسبعين:

الأول: أن نصوص الغيبيات لا يعلم فيها المعنى والكيفية جمياً، حتى نقول: إن الاحتمال الراجح غير مراد وإنما المراد الاحتمال المرجوح، ومن المقرر أن صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه - أو عن الاحتمال الراجح - في تعريف التأويل مشروط بعدم مناسبة الاحتمال الراجح أو الظاهر، وهذا في نصوص الغيبيات غير متحقق؛ لأننا لا نعلم حقيقة الكيفية وإنما نعلم تأويلها، أي: نعلم معناها، أما الكيفية فلا.

فإذا صرّفها بالتأويل ليس له وجه؛ لأنَّ الحقيقة بكمالها معنى، أما الكيفية فلا نعلمها، وإنما نعلم المعنى فقط، والمعنى لا يخوّلنا أن نصرف اللفظ عن احتماله الرا�ح؛ لأن اللفظ مشتمل على معنى وكيفية، والكيفية غير معلومة فلا بد من إبقاء دلالة اللفظ على ما هي عليه.

الثاني: أن ظاهر الكلام إذا فهمناه فإننا لا نحتاج معه إلى التأويل؛ لأنَّ ظاهر الكلام يُفهم المراد.

مثال ذلك: قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَ الظَّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلَنَا أَشَمَّ عَلَيْهِ ذَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٥]، في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ﴾ ليس ظاهر الكلام أننا نرى ربنا تعالى في الدنيا، وكيف يمد الظل في الدنيا، وإنما الذي يفهمه العربي من ذلك: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَ الظَّلَّ﴾ يعني إلى بديع صنعته وإلى بديع قدرته تعالى.

فإذا ظاهر الكلام يفهم منه العربي شيئاً لا يحتاج الذي يريد فهمه إلى أن ينظر إلى الكلمة فيه؛ لأنَّ إذا نظر إلى الكلمة حجبته عن رؤية الكل، فلهذا احتاج كثير من العجم إلى التأويل؛ لأنهم ما يفهمون الكلام إلا بتركيب أفراده الكلمة كلمتين ثلاثة، أما الكلام بعمومه ليس عندهم له فهم إلا بفهم مفرداته، مثل ما تأتي تدرس مثلاً اللغة الإنجليزية أو تدرس لغة أخرى، حتى تفهم الجملة لا بد تحللها، تقول هذه معناها كذا وهذه معناها كذا ثم تتصور الجميع، العربي الذي يفهم العربية لا يحتاج إلى أن يحلل الألفاظ، وإنما يفهمه جميعاً بفهم واحد، وهو المسمى: الظاهر التركيب.

فإذا ظاهر الكلام يكون بتركيبيه، وهو الذي يُفهم منه، وهذا لا يُحتاج معه إلى التأويل.

مثاله أيضاً: قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ الْمُشْرِقُ وَالْمُغْرِبُ فَإِنَّمَا تُولُواْ فَتْمَ وَجْهَ اللَّهِ إِذْ أَنْتَ أَنْتَ أَكْبَرُ وَاسْعٌ عَلَيْمٌ﴾ [البقرة: ١١٥]، ظاهر هذه الآية واضح في أنها ليست من آيات الصفات، وإنما المقصود بها الكلام عن القبلة، ﴿وَلِلَّهِ الْمُشْرِقُ وَالْمُغْرِبُ فَإِنَّمَا تُولُواْ فَتْمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ يعني الوجهة - وجهة الله - وهي القبلة.

ومثال ذلك أيضاً: قوله عَزَّ وَجَلَّ في سورة النحل: ﴿قَدْ مَكَرَ الرَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَفَ أَنَّ اللَّهَ بِتِينَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، ﴿فَأَفَ أَنَّ اللَّهَ بِتِينَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ يعني: أتاه الله عَزَّ وَجَلَّ بعذابه وقدرته من القواعد، وليس المقصود في الآية - كما يفهمها أي عربي صحيح العربية - إتيان الله عَزَّ وَجَلَّ بذاته إلى قواعد ذلك المكان، فيهدمه عَزَّ وَجَلَّ بإتيانه بذاته من القواعد، ليس هذا هو ظاهر الكلام؛ لأن ظاهر الكلام: ﴿قَدْ مَكَرَ الرَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَفَ أَنَّ اللَّهَ بِتِينَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ﴾ المقصود هنا الإتيان بالصفات ليس إتيان الذات، هذا واضح من ظاهر الكلام، ولهذا لا أحد لا من السلف ولا من الخلف يقول هنا في تأويلها: إن المراد هنا بالإتيان إتيان الله، وتتأويلها هو كذا وكذا. وإنما المقصود هو الإتيان بالصفات.

وهذا بخلاف قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَجَاءَ رَبِّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، قال أهل التأويل: ﴿وَجَاءَ رَبِّكَ﴾ أي: وجاء أمر ربك. فعلى هذا التأويل تلحظ أن ظاهر الكلام يضطرب، فتركيب الكلام في الآية: ﴿وَجَاءَ رَبِّكَ وَالْمَلَكُ صَفَا صَفَا﴾، فيصبح المعنى: وجاء أمر ربك والملك صفا صفا، وهنا تلحظ أن المعنى اختلف بهذا التأويل، ولهذا نقول: الظاهر هنا - ما يفهم من ظاهر الكلام - غير ما أولوا به، وإنما هو على ظاهره من أن المجيء هو صفة... وهكذا.

فإذا المقصود هنا أنّ الظاهر تارة يُفهم بكلمة، وتارة يفهم من تركيب، فما ادعى فيه التأويل من المواطن التي احتاج فيها إلى التأويل - مثل الأمثلة السابق ذكرها - فإننا نقول: ليس ثم تأويل فيها هنا على اصطلاح حكم، وإنما هذا ظاهر، فالكلام لم يزل باقياً على ظاهره، والمقصود به الكلام التركيبي.

فتحصلنا من هذا البحث أنّ التأويل صار له ثلاثة استعمالات: اثنان منها جاءت في الكتاب والسنة، وواحد في اصطلاح المتأخرین، وهو الذي حملوا آيات الصفات عليه، وهذا باطل لأنه:

أولاً: لفظ محدث اصطلاحي، فلا تُحکم الاصطلاحات على النصوص.
وثانياً: ما ذكرنا من أن ذلك يُبطل دلالة الأخبار الغيبة، وهذا باطل أيضاً.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَا ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(١) وَغَيْرُهُ فِي تَفْسِيرِهِمْ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ عَلَى أَرْبَعَةِ أُوْجَهٍ: تَفْسِيرٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا، وَتَفْسِيرٌ لَا يُعْذِرُ أَحَدًا بِجَهَالتِهِ، وَتَفْسِيرٌ يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ، وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ) مَنْ أَدْعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ^(٢). وَهَذَا كَمَا قَالَ تَعَالَى: «فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أَخْفَى لَهُمْ مِنْ فُرَارٍ أَعْيُنُ جَرَاءٍ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» [السجدة: ١٧]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذْنٌ سَمِعَتْ، وَلَا حَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»^(٣). وَكَذَلِكَ عِلْمُ السَّاعَةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَهَذَا مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَإِنْ كُنَّا نَفْهُمْ مَعْانِي مَا حُوَطَبْنَا بِهِ، وَنَفْهُمْ مِنَ الْكَلَامِ مَا قُصِّدَ إِفْهَامُنَا إِيَّاهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَفْفَالُهَا» [مُحَمَّدٌ: ٢٤]، وَقَالَ تَعَالَى: «أَفَمَ يَدْبَرُوا الْقَوْلَ» [الْمُؤْمِنُونَ: ٦٨]، فَأَمَرَ بِتَدَبُّرِ الْقُرْآنِ كُلِّهِ لَا بِتَدَبُّرِ بَعْضِهِ.

(١) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الإمام الحافظ أبو بكر الصناعي الحميري ، مولده سنة ست وعشرين ومائة ، سمع الكثير ، وروى عنه خلق من كبار المحدثين مثل أحمد بن حنبل ويعقوب بن معين وغيرهما ، ومات باليمن في النصف من شوال سنة إحدى عشرة ومائتين .

انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد (٥٤٨/٥)، وتاريخ دمشق (١٦٠/٣٦)، وسير أعلام النبلاء (٥٦٣/٩، ٥٦٤)، والوافي بالوفيات (٢٤٤/١٨)، ووفيات الأعيان (٢١٦/٣)، وطبقات الحفاظ (ص ١٥٨).

(٢) أخرجه ابن جرير الطبراني في تفسيره (٣٤/١)، والطبراني في مستند الشاميين (٣٠٢/٢) وانظر : تفسير ابن كثير (١/٧)، والدر المثور للسيوطى (٢/١٥١، ١٥٢) وفتح القدير للشوكتانى (٣١٩/١).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٤٤)، ومسلم (٤٧٧٩، ٢٨٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

الشرح

كلام ابن عباس رضي الله عنهما هذا ظاهر، ومعنى قوله : (وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ عَلَىٰ مَنْ أَدَّعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ) المقصود به حقيقة الغيبيات التي انفرد الله عَلَىٰ بها، وهي الكيفية.

قوله : (فَأَمَرَ رَبَّ الْقُرْآنَ كُلَّهُ لَا يَتَدَبَّرُ بَعْضِهِ)، أي : تدبر القرآن جميماً؛ كما أمرنا بذلك عَلَيْهِ السَّلَامُ بقوله : ﴿أَفَمَرَّ يَدَبَّرُوا الْقُولَ﴾ وقوله : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَفَالَهَا﴾، وقوله : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ أَخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، ونحو ذلك من الآيات، تدبر القرآن جميماً هو الذي أمرنا به، وتدبر القرآن جميماً يوجب أن يُرد المتشابه منه إلى المحكم؛ كما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ أَيَّتُكُمْ تُحَكِّمُنَّ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَآخَرُ مُتَشَبِّهُتُمْ﴾ [آل عمران: ٧]، فالقرآن منه متشابه ومنه محكم، فمن تدبر القرآن كله - كما أمر الله عَلَيْهِ السَّلَامُ - ردّ ما تشابه منه إلى المحكم، فخلص من الإشكال، وكل زاغ عن الحق فاته تدبر القرآن جميماً، فإنه قد يتدارب بعضه، فالخوارج تدبروا بعض القرآن وتركوا تدبر بعضه، والمرجئة كذلك، والقدرية كذلك، والأشاعرة، والماتريدية، والمعزلة، والجهمية، وضلال الصوفية، وهكذا جميع الفئات الضالة.

لكن أهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح - رحمهم الله تعالى وأجزل لهم المثوبة - هؤلاء تدبروا القرآن كله، مما تشابه في موضع ردّه إلى المحكمات، فاتضح لهم الشبيه، واتضح لهم المعنى، سواء ذلك في باب الأسماء أو في باب الأحكام أو في باب الغيبيات.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلَمِيُّ^(١): (حَدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقْرِئُونَا الْقُرْآنَ: عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَعْلَمُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يَتَجَاوزُوهَا حَتَّى يَتَعْلَمُوا مَا فِيهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ). قَالُوا: فَتَعْلَمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا)^(٢).

وَقَالَ مُجَاهِدُ^(٣): (عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ، أَقِفْتُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ أَسْأَلُهُ عَنْهَا)^(٤).

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ^(٥): (مَا ابْتَدَعَ أَحَدٌ بِدُعْيَةٍ إِلَّا وَفِي كِتَابِ اللَّهِ

(١) هو الإمام العلم عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي، مولده في حياة النبي ﷺ، كان يقرئ القرآن بالكوفة من خلافة عثمان رضي الله عنه إلى إمرة الحاجاج، قال الذهبي: (توفي سنة أربع وسبعين، وقيل: مات في إمرة بشر بن مروان على العراق، وقيل مات سنة ثلاث وسبعين، وقيل قبل سنة ثمانين...). ا.هـ.
انظر: الطبقات الكبرى (١٧٢/٦)، وتاريخ بغداد (٤٣٠/٩)، وسير أعلام النبلاء (٤/٢٦٧)، والوافي بالوفيات (٦٥/١٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤١٠/٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١١٧/٦)، والبيهقي بنحوه في السنن الكبرى (١١٩/٣)، وفي شعب الإيمان له (٢/٣٣٠).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٣٣).

(٤) أخرجه الطبراني في تفسيره (٣٩٥/٢)، والإمام أحمد في فضل الصحابة بنحوه (٩٥٨/٢)، والدارمي في سنته (١١٢٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/١٥٤ رقم ٢٨٧)، والطبراني في الكبير (١١٠٩٧)، وأبو نعيم في الحلية (٢٧٩/٣، ٢٨٠)، المستدرك على الصحيحين (٣٠٧/٢)، والذهبى في سير أعلام النبلاء (٤٥٠/٤).

(٥) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي من شعب همدان، ولد لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومات سنة أربع ومائة، وقيل سنة سبع ومائة، كان =

بَيَانُهَا) ^(١). وَقَالَ مَشْرُوقُ ^(٢): (مَا قَالَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ عليه السلام عَنْ شَيْءٍ إِلَّا وَعِلْمُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَكِنَّ عِلْمَنَا قَصْرٌ عَنْهُ) ^(٣).

وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ قَدْ بُسْطَ فِي مَوْضِعِهِ. وَالْمُفْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى أُصُولِ الْمَقَالَاتِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي أَوْجَبَتِ الْضَّلَالَ فِي بَابِ الْعِلْمِ وَالإِيمَانِ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صلوات الله عليه وسلم، وَأَنَّ مَنْ عليه السلام جَعَلَ الرَّسُولَ غَيْرَ عَالِمٍ بِمَعْنَى الْقُرْآنِ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْهِ، وَلَا حِبْرِيلَ جَعَلَهُ غَيْرَ عَالِمٍ بِالسَّمْعِيَّاتِ، لَمْ يَجْعَلِ الْقُرْآنَ هُدًى وَلَا بَيَانًا لِلنَّاسِ.

ثُمَّ هُؤُلَاءِ يُنْكِرُونَ الْعَقْلِيَّاتِ فِي هَذَا الْبَابِ بالكُلِّيَّةِ، فَلَا يَجْعَلُونَ عِنْدَ الرَّسُولِ صلوات الله عليه وسلم وَأَمْمَتِهِ فِي بَابِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تعالى لَا عُلُومًا عَقْلِيَّةً وَلَا سَمْعِيَّةً، وَهُمْ قَدْ شَارَكُوا الْمَلَاحِدَةَ مِنْ وُجُوهٍ مُتَعَدِّدَةٍ،

علامة أهل الكوفة إماماً حافظاً ذا فنون. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٢٤٦)، وتاريخ بغداد (١٢/٢٢٧)، وتاريخ دمشق (٢٥/٣٣٥)، وحلية الأولياء (٤/٣١٠)، وسير أعلام النبلاء (٤/٢٩٤)، ووفيات الأعيان (٣/١٢)، والوافي بالوفيات (١٦/٣٣٦)، والبداية والنهاية (٩/٢٣٠).

(١) أخرجه الخلال في السنة (٣/٥٤٧)، وقال: (إسناده صحيح)، ولفظه عنده: (وفي كتاب الله تعالى ما يكذبه) أ.ه. وذكره ابن القيم في الصواعق المرسلة (٣/٩٢٥).

(٢) هو أبو عائشة رضي الله عنها مسروق بن الأجدع بن مالك الهمданى ثم الوادعى، سُرق وهو صغير ثم وجد فسمي مسروقاً، وأسلم أبوه الأجدع فسمى عبد الرحمن، قال الشعبي: (ما علمت أحداً كان أطلب للعلم منه). انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٧٦)، وتاريخ بغداد (١٣/٢٣٢)، وال عبر (١/٦٨)، وسير أعلام النبلاء (٤/٦٣)، والأنساب (٥/٦٥٠)، وطبقات الحفاظ (ص ٢١).

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/٥٦، ٥٧)، وذكره ابن القيم في الصواعق المرسلة (٣/٩٢٥).

وَهُم مُخْطِلُونَ فِيمَا نَسَبُوهُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ وَإِلَى السَّلَفِ مِنَ الْجَهْلِ؛ كَمَا أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ التَّحْرِيفِ وَالْتَّأْوِيلَاتِ الْفَاسِدَةِ، وَسَائِرُ أَصْنَافِ الْمَلَاجِدِ.

الشرح:

ما سبق إنما هو أصول لتعلم القواعد التي بني عليها السلف مذهبهم، والقواعد التي بني عليها المبتدةعة مذاهبهم، وتقاسيم المبتدةعة في ذلك، وهذه الرسالة مصنفة لبيان مذهب السلف، ولهذا ما سيأتي في الفصل التالي نقول كثيرة طويلة عن السلف، وعمن صنف في عقيدة السلف في هذا الباب ما ينبغي عن معتقدهم في الصفات، وفي الإيمان، وفي الغيبيات، وفي أشباه ذلك، والمخالفون - كما ذكر كتاب الله - يعتمدون العقل و يجعلون السمع تابعاً للعقل، هذا أصل من أصول الضلال؛ كما أن المتكلمين جمیعاً اتفقوا على تقديم العقل على النقل، اتفقوا على أن العقل هو القاضي المحکم، وأما الشرع - السمع والنقل - فإنه شاهد من الشواهد^(١)، فإن زكاة العقل قبل وإلا رد، وهذا جعل الجهمية والمعتزلة والكلامية والأشاعرة والمatriدية والكرامية وأصناف الضالين في هذا الباب، جعلهم فرقاً واحدة.

فهذا الأصل يجعل كل من قال به جهرياً؛ لأن الجهمية والمعتزلة هم الذين أصلوا هذا الأصل، وأن النصوص تابعة للعقل وليس العقل تابعاً

(١) قال أبو حامد الغزالى في فاتحة كتابه المستصفى (ص ٣) : (فقد تناطقت قاضي العقل، وهو الحاكم الذي لا يعزل ولا يبدل، وشاهد الشرع، وهو الشاهد المزكي المعدل، بأن الدنيا دار غرور لا دار سرور ...) ١. هـ.

للنصول، ولهذا كل من خالف في هذا الباب فإن السلف يعدونه جهمياً، قد لا يكون جهمياً من جهة تفاصيل المذهب؛ ولكنه جهمي إذ تبعهم في الأصل الذي أصلوه وهو أن العقل مقدم على النقل، وأنَّ النقل إذا خالف العقل أو لم يدلُّ عليه العقل فإنه لابد من تأويله أو ردّه.

إذاً كل من خالف منهج السلف فيُعزى إلى الجهمية من هذه الجهة، وقد يُعزى كلُّ إلى مذهبة باعتبار النسبة الأخص، فالنسبة العامة للمبتدعة في أبواب الصفات والغيبيات: الجهمية، والنسبة الخاصة كلُّ إلى مذهبة، المعترلي ينسب إلى قومه، والأشعري إلى قومه .. وهكذا .

فضلٌ

وَنَحْنُ نَذْكُرُ مِنْ الْفَاظِ السَّلَفِ بِأَعْيَانِهَا، وَالْفَاظِ مِنْ نَقْلِ
مَذْهَبِهِمْ بِحَسْبِ مَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْمَوْضِعُ مَا يُعْلَمُ بِهِ مَذْهَبُهُمْ.

رَوَى أَبُو بَكْرُ الْبَيْهَقِيُّ^(١) فِي (الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ
عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ^(٢) قَالَ: (كُنَّا - وَالْتَّابِعُونَ مُتَوَافِرُونَ - نَقُولُ: إِنَّ
اللَّهَ تَعَالَى ذِكْرُهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَنُؤْمِنُ بِمَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنْنَةُ مِنْ
صِفَاتِهِ)^(٣). فَقَدْ حَكَى الْأَوْزَاعِيُّ - وَهُوَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ فِي
عَصْرِ تَابِعِيِّ التَّابِعِينَ الَّذِينَ هُمْ: مَالِكٌ إِمامُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَالْأَوْزَاعِيُّ
إِمامُ أَهْلِ الشَّامِ، وَاللَّيْثُ^(٤)

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٩).

(٢) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحيى أبو عمرو الأوزاعي ، إمام أهل الشام في الحديث والفقه ، ولد في حياة الصحابة سنة ثمان وثمانين ، وكان رأساً في العلم والعمل جم المناقب ، ومع علمه كان بارغاً في الكتابة والترسل ، كان يسكن دمشق خارج باب الفراديس بمحلة الأوزاع ، ثم تحول إلى بيروت فسكنها مرابطًا إلى أن مات بها سنة سبع وخمسين ومائة .

انظر : تاريخ دمشق (١٤٧/٣٥) ، وفيات الأعيان (١٢٧/٣) ، والوافي بالوفيات (١٢٣/١٨) ، وسير أعلام النبلاء (١٠٧/٧) ، والبداية والنهاية (١١٥/١٠) ، وشذرات الذهب (١/٢٤١).

(٣) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/١٥٠)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٧/١٢٠، ١٢١)، وتذكرة الحفاظ (١/١٧٩، ١٨٠) وصححه، وذكره ابن حجر في الفتح (١٣/٤٠٦)، وقال : (آخرجه البيهقي بإسناد جيد).

(٤) هو أبو الحارت الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، إمام أهل مصر في الفقه والحديث ، ولد بقرشند وهي قرية من أسفل أرض مصر سنة أربع وسبعين ، وتوفي سنة خمس وسبعين ومائة . انظر : تاريخ بغداد (٣/١٢٣) ، وتاريخ دمشق (٥٠/٣٤١) ، =

إمام أهل مصر، والثوري^(١) إمام أهل العراق - حَكَى شُهْرَةُ القُولِ فِي زَمِنِ التَّابِعِينَ بِالإِيمَانِ بِأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَبِصِفَاتِهِ السَّمْعِيَّةِ - وَرَوَى أَبُو بَكْرُ الْخَلَّالُ^(٢) فِي كِتَابِ (السُّنَّةِ) عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: (سُئِلَ مَكْحُولٌ وَالرُّهْرِيُّ^(٣) عَنْ تَفْسِيرِ الْأَحَادِيثِ، فَقَالَ: أَمِرُّوهَا كَمَا حَاجَتْ)^(٤).....

= ووفيات الأعيان (٤/١٢٧)، والوافي بالوفيات (٤/٣١٢)، والبداية والنهاية (١٠/١٦٦)، وطبقات الحفاظ (ص ١٠١).

(١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري، من أهل الكوفة، ولد سنة سبع وتسعين في خلافة سليمان بن عبد الملك، كان من كبار أئمة المسلمين لا يختلف في إمامته وأمانته وحفظه وعلمه وزهده، وتوفي بالبصرة وهو مستخلف في شعبان سنة إحدى وستين ومائة في خلافة المهدي. انظر: الطبقات الكبرى (٦/٣٧١)، وحلية الأولياء (٦/٣٥٦)، وتاريخ بغداد (٩/١٢٥)، ووفيات الأعيان (٢/٣٨٦)، والوافي بالوفيات (١٥/٣٥٦)، وسیر أعلام النبلاء (٧/٢٢٩)، وطبقات الحفاظ (ص ٩٥).

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ٩١).

(٣) هو أبو عبد الله مكحول الأزدي البصري، وثقة يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: (لا يأس به). انظر: التاريخ الكبير (٨/٢١)، وسیر أعلام النبلاء (٥/١٦٠)، وتقريب التهذيب (ص ٥٤٥)، وتهذيب التهذيب (١٠/٢٥٨).

(٤) محمد بن مسلم بن عيسى الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة أبو بكر القرشي الزهري، أحد الأعلام من أئمة الإسلام، تابعي جليل، سمع غير واحد من التابعين وغيرهم، ولد سنة خمسين، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى (١/١٥٧)، وتاريخ دمشق (٣٣/١٩٩)، ووفيات الأعيان (٤/١٧٧)، والوافي بالوفيات (٥/١٧)، والعبر (١/١٥٨)، وسیر أعلام النبلاء (٥/٣٢٦)، والبداية والنهاية (٩/٣٤٠)، وطبقات الحفاظ (ص ٤٩).

(٥) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/٣٦٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/١٩٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٥/٣٦٠)، وابن قدامة في ذم التأويل (ص ١٨)، وذكره الذبيبي في سیر أعلام النبلاء (٥/١٦٢).

وروى أيضاً عن الوليد بن مسلم^(١) قال: (سأله مالك بن أنس وسفيان الثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات؟ فقالوا: (أمروها كما جاءت)، وفي رواية: فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف^(٢)). فقولهم^(٣): (أمروها كما جاءت) رد على المغطلة، وقولهم: (بلا كيف) رد على الممثلة، والزهري ومكحول هما أعلم التابعين في زمانهم، والأربعة الباقون هم أمامة الدنيا في عصر تابعي التابعين. وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور أمر حهم المنشك لكون الله فوق عرشه، والنافي لصفاته، ليعرف الناس أن مذهب السلف كان خلاف ذلك ومن طبقتهم حماد بن زيد^(٤)، وحماد بن سلمة^(٤)، وأمثالهما.

(١) هو محدث الشام أبو العباس الوليد بن مسلم، توفي بني المروة راجعاً من الحج في المحرم سنة خمس وسبعين ومائة وله ثلاث وسبعون سنة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/٤٧٠)، وال عبر (١/٣١٩)، وشذرات الذهب (١/٣٤٤).

(٢) أخرجه الخلال في السنة (١/٢٥٩)، وابن بطة في الإبانة (٣/٢٤١)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/٥٢٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/٢)، والأسماء والصفات (٢/١٩٨)، والاعتقاد (ص ١١٨)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/١٤٩)، وابن قدامة في ذم التأويل (ص ٢٠)، والذهبي في العلو (ص ١٣٩، ١٤٠).

(٣) هو إمام أهل البصرة حماد بن زيد بن درهم الأزدي مولاهم البصري الضرير أبو إسماعيل، كان من أهل الورع والدين، وكان ثقته ثبتاً حجة كثير الحديث، ولد سنة ثمان وسبعين، ومات يوم الجمعة لعشر خلون من رمضان سنة تسعة وسبعين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/٢٨٦)، والوافي بالوفيات (١٣/٩٠)، وال عبر (١/٢٧٤)، وشذرات الذهب (ص ٢٩٢)، وطبقات الحفاظ (ص ١٠٣).

(٤) هو حماد بن سلمة بن دينار الإمام العلم أبو سلمة البزار الخرقاني البطائني شيخ أهل البصرة، كان إماماً رأساً في العربية فصيحاً بليناً كبيراً، شديداً على المبتدعة، =

الشرح:

هذا الفصل فيه ذكرٌ نقول عن السلف وعمن نقل مذهبهم، وهي مهمة في هذا تأصيلاً وتفریعاً.

ذكر المصنف رحمه الله فيما نقله عن الأوزاعي أنه: (حَكَى شُهْرَةُ الْقَوْلِ فِي زَمَنِ التَّابِعِينَ بِالإِيمَانِ بِأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَبِصِفَاتِهِ السَّمْعِيَّةِ)، وكون الله عز وجل فوق العرش دليله النقل - السمع - أما العقل فلا يدل عليه؛ ولهذا قال أهل العلم: العلو يدل عليه النقل والعقل، وأما الاستواء على العرش فدليله السمع.

إذا قول السلف: (أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ)، وفي رواية لبعضهم: (أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفِ)، يعني: بما دلّ عليها ظاهرها، وظاهرها يدل على إثبات الصفة، لهذا قال: (أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ رَدًّا عَلَى الْمُعَطَّلَةِ)؛ لأن المعطلة هم نفأة الصفات الذين يخلون الله عز وجل من صفات الجلال والجمال ولأن قول السلف: (كَمَا جَاءَتْ)، يعني: على ظاهرها، وظاهرها إثبات الصفات.

وقالوا في الرواية الأخرى: (بِلَا كَيْفِ) حتى لا يتورهم أن ظاهرها فيه الكيفية؛ كما في قوله عز وجل: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَفَتْ بِيَدَيِّكَ﴾ [ص: ٧٥]، لأن

= صاحب أثر وسنة، وله تصانيف في الحديث، توفي سنة سبع وستين ومائة.
انظر: الطبقات الكبرى (٧/٢٨٢)، والوافي بالوفيات (١٣/٨٩)، والعبر (١/٢٤٩)
وسير أعلام النبلاء (٧/٤٤٤)، والأنساب (٢/٣٥٦)، وشذرات الذهب (١/٢٦٢)،
وطبقات الحفاظ (ص: ٩٤).

اليدين لهما كيفية معينة، وكذلك : ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنَنَا﴾ [الطور: ٤٨]، قوله : ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْعَمُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، وأشباه ذلك من الآيات، وكذلك قوله : ﴿بِيَوْمٍ يُكَشَّفُ عَنْ سَاقِ﴾ [القلم: ٤٢] التي هي ساق الرحمن عَنْكُنَا.

وكذلك لما جاء في الأحاديث : «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلُّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ»^(١)، وفي رواية : «لِنَصْفِ اللَّيْلِ الْآخِرِ»^(٢)، وفي رواية : «كُلُّ لَيْلَةٍ»^(٣)، كيف ينزل؟، وأن الله استوى على

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥)، وMuslim (٧٤٩٤، ٦٣٢١)، وMuslim (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) أخرجه أحمد (٤٠٥ / ٢)، والدارمي (١٤٧٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وعند Muslim (٧٥٨) : «لِشَطْرِ اللَّيْلِ».

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (١٢٥ / ٦)، وأحمد في المسند (٨١ / ٤)، والدارمي (١٤٨٠)، والطبراني في الكبير (١٥٦٦) من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه.

أما بالنسبة لاختلاف الروايات في تعين الوقت، فقد قال المحافظ ابن حجر في الفتح (٣١ / ٣) : قوله : «حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ» برفع الآخر؛ لأنه صفة الثالث، ولم تختلف الروايات عن الزهري في تعين الوقت، واختلفت الروايات عن أبي هريرة وغيره، قال الترمذى : رواية أبي هريرة أصح الروايات في ذلك، ويقوى ذلك أن الروايات المخالفة اختلف فيها على رواتها.

وسلك بعضهم طريق الجمع، وذلك أن الروايات انحصرت في ستة أشياء : أولها : هذه.

ثانيةها : إذا مضى الثالث الأول.

ثالثها : الثالث الأول أو النصف.

رابعها : النصف.

خامسها : النصف أو الثالث الأخير.

سادسها : الإطلاق.

فاما الروايات المطلقة فهي محمولة على المقيمة، وأما التي بـ(أو) فإن كانت (أو) للشك فالمجزوم به مقدم على المشكوك فيه، وإن كانت للتردد بين حالين فيجمع بذلك بين =

العرش : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه:٥] ، كيف استوى؟

هذا كله ليس مراداً ، فإثبات الصفات إثبات معنى لا إثبات كيفية ، مع وجوب أن يقطع الموحد الطمع في إدراك الكيفية ، لا يمكن لأحد مهما أجال ذهنه أن يدرك الكيفية ، مهما فكر وفكرة لا يمكن أن يدرك ولا أن يعلم ولا أن يأتي على ذهنه أصلاً كيفية اتصف الرحمن بصفاته ، لا من جهة الصواب في ذلك ، ولا من جهة مقاربته ، يعني : أن كيفية اتصف الله تعالى بصفاته لا يحوم حولها ذهن بشر مطلقاً ، حتى ولو فكر ، فكل الأوهام والتفكيرات لن يكون منها كيفية اتصف الله تعالى بصفاته .

قال أهل العلم : ذلك لأن عقل البشر إنما يدور فيه أحد ثلاثة أشياء :

الأول : أن يدور فيه ما رأه ، رأيت أحدها فيأتي في الذهن صورة هذا **المرئي** ، مثاله : بناء رأيته فإذا أدرت في ذهنك أتي في ذهنك صورة هذا

= الروايات بأن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال تكون أوقات الليل تختلف في الزمان وفي الآفاق باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم . وقال بعضهم : يتحمل أن يكون النزول يقع في الثالث الأول ، والقول يقع في النصف وفي الثالث الثاني . وقيل : يحمل على أن ذلك يقع في جميع الأوقات التي وردت بها الأخبار ، ويحمل على أن النبي ﷺ أعلم بأحد الأمور في وقت فأخبر به ، ثم أعلم به في وقت آخر فأخبر به ، فنقل الصحابة ذلك عنه ، والله أعلم». اهـ . وانظر : شرح حديث النزول لشيخ الإسلام ابن تيمية كتابه .

وأحاديث النزول متواترة ، قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٤٧٠ / ٥) : (هو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث) اـهـ . ، وقال ابن القيم كما في الصواعق المرسلة (٣٨٧ / ١) : (إنها وردت من نحو ثلاثين صحابياً) اـهـ . وقال الذهبي كما في العلو (ص ١٠٠) : (وقد ألفت أحاديث النزول في جزء ، وذلك متواتر أقطع به) اـهـ . وأورد جملة كبيرة منها ابن خزيمة في كتاب التوحيد (٢٩١ / ١) (٣٢٧ - ٢٩١) .

المرئي ، وهذا واضح ، والله يعْلَمُ لِمَ يُرَى ، فلا يمكن أن يدور في الذهن ذلك .

الثاني: أن يدور في الذهن رؤية مثيله ، مثل ما ترى إنساناً فتقول أنا رأيت سعودياً ، والثاني يقول : وأنا أيضاً رأيت سعودياً ، هذا وهذا مثيلان ، تكون صورة من جهة اللباس وال الهيئة إلى آخره ؛ لأنه رأى مثيلاً له ، ومثل أن تقول : رأيت البناء الفلاني . وهذا يقول : أنا رأيت مثل ذلك . فيتصور هذا ما عند ذاك ، وذاك ما عند هذا باعتبار رؤية المثيل ، فرؤيه المثيل تجعل الصورة والكيفية في الذهن .

الثالث: مما يدور في الذهن : ما يكون داخلاً ضمن تفريع الجزئي عن الكلي وهو القياس ؟ يعني يدور في الذهن من تصور الشيء من جهة الكيفية ما يقاس عليه ، مثلاً : لو أتى أحد وقال لك : هناك خبز في الصين من صفتة أنه مستطيل ثم يكون مدوراً ثم يكون مستقيماً ، يعني اختلف شكله ؛ لكن لمعرفتك بالخبز يمكن أن تتصور كيفية ذلك الخبز لاشتراكه معه في الجنس ، وهذا من جهة التنتظير .

إذاً الذهن يمكن أن يدور فيه رؤية الشيء أو رؤية مثيل له أو رؤية ما يقاس عليه ، وأما غير ذلك فلا يدور في الذهن كيفية شيء أصلاً لم يره ، ولم ير مثيلاً له ، ولا ما يقاس عليه ، كيف يأتي للذهن ؟! فهذا واقع في اتصف الله عَزَّلَ بصفاته ، فإن اتصفه عَزَّلَ وجل وقدس وتعاظم بصفاته له المعنى قوله الكيفية ، لنا من ذلك العلم بالمعنى ، والعلم بأصل المعنى دون كماله أيضاً ، وأما الكيفية فلا يمكن أن تحوم لأحد من البشر على بال ، لهذا في يوم القيمة يأتيهم الله عَزَّلَ في صورة حتى يعرفه خاصة عباده .

إذاً الكيفية مقطوع الطمع عن إدراكتها ؛ لهذا قال بعض أهل العلم : (كل

ما دار بذهنك فالله عَزَّلَ بخلافه^(١)؛ لأنَّه لا يمكن أن تتصور ذلك، لا يمكن أن يأتي للذهن شيء؛ لأنَّ العقل إنما تأتيه المعرفة برأوية الشيء أو رؤية مثيله أو رؤية ما يقاس عليه.

لهذا كلمة السلف هذه عظيمة جدًا (أَمِرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفِ) وإنما رأوها كما جاءت ليس تعطيلًا لها عن المعنى - كما يقول المفوضة - والسلف حين قالوا : (أَمِرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفِ) أرادوا صفات الرب عَزَّلَ أما الأمور الغيبية فلا ، ليست كل الأمور الغيبية ، مثلاً : الميزان أمر غيببي ، لكن رأينا ميزان الدنيا ، فيمكن أن نتصور الميزان في الآخرة من جهة ما يقاس عليه ، لكن الله عَزَّلَ لا يمكن ، كذلك الجنة رأينا في الدنيا بعض النعيم فيمكن أن نتصور نعيم الجنة ؛ لكن على كماله وكيفيته التامة؟ لا ، لكن أصول الكيفية يمكن أن نتصورها ، وكذلك عذاب أهل النار يمكن أن نتصوره لأننا رأينا مثلاً له ، فالدنيا هذه جعل الله عَزَّلَ فيها أمثلة للجنة وأمثلة للنار ، بل ما من شيء إلا وهو مثال لما في الجنة أو ما في النار ؛ لهذا قال بعض أهل العلم : إن جميع المؤنسات في الدنيا - ما يؤنس العين بمنظره ، أو ما تلذ له الأذن ، أو ما يلذ له المتكلم ، أو يلذ له البدن داخل البدن أو خارج البدن - إنما هو مثال يذكرك بالجنة .

صاحب القلب الحي يتذكر الجنة مباشرة إذا رأى شيئاً مؤنساً ، ويعلم أن هذا نعيم جُعل في الدنيا لأهلها نعمة من الله عَزَّلَ وهو يُذَكَّر بالجنة ، وكذلك إذا رأى أي مؤذٍ في الدنيا بجميع أنواع المؤذيات من البشر ، ومن الجمادات التي تؤذى ، ومن الحشرات والطيور والقواسير والسباع وأشباه ذلك ، فإن

(١) انظر : مقالات الإسلاميين (ص ١٥٦)، ولمحة الاعتقاد (ص ١٢).

هذا مثال لما في النار من العذاب.

لهذا لما ذكر بعضهم وجود المؤذيات من الحشرات وأشباه ذلك مما يؤذى، فأجابه بعض أهل العلم بقوله: لتنذر النار.

قال وجود العقارب، وجود الحيات، وجود السباع، وجود كذا وكذا، قال: هذا لتنذر النار.

وهذا من توفيق الله لهذا العالم بهذا الرد الجميل، وهذا واقع، فإن من حِكْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي وُجُودِ مَا تَسْتَلْذِلُهُ وَمَا لَا تَرْغِبُ فِي رَؤْيَتِهِ، أَوْ مَا يَؤْذِي، سُوءَ آذَاكَ أَوْ آذَى غَيْرِكَ أَنْكَ تَتَذَكَّرُ الْعَذَابَ، وَتَتَذَكَّرُ النَّارَ.

فإذا الحجة قامت على العباد بالقرآن، وبآيات الله في الآفاق وفي الأنفس وفيما حولك، ما من شيء إلا يذكرك بما أخبر الله به، فالعباد إذاً كما قال الله تعالى عنهم: ﴿أَتُوْلَئِكُمْ نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ ١١ ﴿فَاعْرَفُوا بِذَنْبِهِمْ فَسُحْقًا إِلَّا صَحَبِ السَّعِيرِ﴾ ١٢ [الملك: ١٠، ١١].



رَوَى أَبُو القَاسِمِ الْأَزْجِيُّ^(١) بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٢)
قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ إِذَا ذُكِرَ عِنْدُهُ مَنْ يُدْفَعُ أَحَادِيثَ
الصِّفَاتِ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(٣): (سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ^ﷺ وَلَا
وَلَادَةُ الْأَمْرِ بَعْدَهُ سُنَّنًا، الْأَخْذُ بِهَا تَصْدِيقٌ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَاسْتِكْمَالٌ
لِطَاعَةِ اللَّهِ، وَقُوَّةٌ عَلَى دِينِ اللَّهِ، لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَغْيِيرُهَا
وَلَا النَّظَرُ فِي شَيْءٍ خَالِفَهَا، مَنْ اهْتَدَى بِهَا فَهُوَ مُهْتَدٍ، وَمَنْ اشْتَنَصَرَ

(١) هو أبو القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد بن الفضل بن شكر بن بكران الأزجي الخياط من أهل باب الأزج، وهي محلة ببغداد، كان ثقة صدوقاً مكثراً صاحب كتاب، وكانت ولادته في شعبان سنة ست وخمسين وثلاثمائة ومات في المحرم سنة أربع وأربعين وأربعين وثمانمائة قال الذهبي : (له مصنف في الصفات لم يهذبه) ١٠ هـ. انظر : تاريخ بغداد (٤٦٨/١٠)، والأنساب (١١٩/١)، والعبر (٢٠٨/٣)، وسير أعلام النبلاء (١٨/١٨)، وشذرات الذهب (٢٧١/٣).

(٢) هو مطرف بن عبد الله بن يسار اليساري، ويكنى أبا مصعب، وكان يسار مكتاباً لرجل من أسلم فأدى عنه عبد الله بن أبي فروة كتابته فعتق، فصار هو وولده مع آل عبد الله ابن أبي فروة وفي دعوتهم، وكان مطرف من أصحاب مالك بن أنس، وكان ثقة، وكان به صمم، ومات بالمدينة في أول سنة عشرين ومائتين.

انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٣٨/٥)، وطبقات الفقهاء لأبي بكر الشيرازي (ص ١٥٣)، والأنساب (٥/٦٩٥).

(٣) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف أبو حفص القرشي الأموي المعروف أمير المؤمنين، وأمه أم العاص ليلي بنت العاص بن عمر بن الخطاب رض، ولد بحلوان قرية بمصر وأبوه أمير عليها سنة إحدى وقيل ثلاث وستين، وتوفي في رجب سنة إحدى ومائة.

انظر : العبر (١٢٠/١)، والبداية والنهاية (١٩٢/٩)، وشذرات الذهب (٢١٩/١)، وطبقات الحفاظ (ص ٥٣).

بِهَا فَهُوَ مَنْصُورٌ، وَمَنْ خَالَفَهَا وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَاَللَّهُ مَا تَوَلَّ وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا^(١). وَرَوَى الْخَلَالُ^(٢) بِإِشْنَادٍ كُلُّهُمْ أَئِمَّةٌ ثِقَاتٌ - عَنْ سُفِيَّانَ بْنِ عَيْنَةَ^(٣) قَالَ: (سُبْلَ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٤) عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ طَه: ٥] كَيْفَ أَسْتَوَى؟ قَالَ: (الاِسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَمِنَ اللَّهِ الرِّسَالَةُ وَعَلَى الرَّسُولِ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ، وَعَلَيْنَا التَّضْدِيقُ)^(٥).

وَهَذَا الْكَلَامُ مَرْوُيٌّ عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَّسٍ تَلْمِيذَ رَبِيعَةَ مِنْ خَيْرِ وَجْهِهِ. مِنْهَا: مَا رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ^(٦)، وَأَبُو بَكْرِ الْبَيْهَقِيُّ^(٧)،

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/١٠٦٧)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/٣٥٧)، واللakkائي في اعتقاد أهل السنة (١/٩٤)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/١٧٣)، وأبو نعيم في الحلية (٦/٣٢٤)، وأخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/٩٨) عن الإمام مالك رحمه الله.

(٢) سبقت ترجمته، راجع (٩١).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (٨١).

(٤) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ الفقيه أبو عثمان المدني عالم المدينة، ويقال له ربيعة الرأي، كان من أئمة الفتنى والفقه، توفي سنة ست وثلاثين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (١/٣٢٠)، وتاريخ بغداد (٨/٤٢٠)، ووفيات الأعيان (٢/٢٨٨)، والوافي بالوفيات (١٤/٦٤)، وسير أعلام النبلاء (٦/٨٦)، وشذرات الذهب (١٩٤/١).

(٥) أخرجه اللakkائي في اعتقاد أهل السنة (٣٩٨/٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/١٥١)، والذهبى في العلو (ص ١٢٩)، وابن قدامة في العلو (ص ١١٤).

(٦) سبقت ترجمته، راجع (٩٠).

(٧) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٩).

عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى^(١) قَالَ: كُنَّا عِنْدَ مَالِكَ بْنِ أَنَسٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوْى [طه: ٥] كَيْفَ أَسْتَوْى؟ فَأَطْرَقَ مَالِكَ بِرَأْسِهِ حَتَّى عَلَاهُ الرُّحْضَاءُ، ثُمَّ قَالَ: (الْأَسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدُعَةٍ، وَمَا أَرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا) فَأَمْرَرَ بِهِ أَنْ يُخْرَجَ ا.هـ فَقُولُ رَبِيعَةٍ وَمَالِكٍ (الْأَسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ) مُوَافِقٌ لِّقُولِ الْبَاقِينَ: (أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ)، فَإِنَّمَا نَفَوْا عِلْمَ الْكَيْفِيَّةِ، وَلَمْ يَنْفُوا حَقِيقَةَ الصَّفَةِ.

وَلَوْ كَانَ الْقَوْمُ قَدْ آمَنُوا بِاللَّفْظِ الْمُجَرَّدِ مِنْ غَيْرِ فَهُمْ لِمَعْنَاهِ عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ لَمَا قَالُوا: (الْأَسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ). وَلَمَّا قَالُوا: (أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ)، فَإِنَّ الْأَسْتِوَاءَ حِينَئِذٍ لَا يَكُونُ مَعْلُومًا بِلْ مَجْهُولًا بِمَنْزِلَةِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ. وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ عِلْمِ الْكَيْفِيَّةِ، إِذَا لَمْ يُفْهَمْ مِنَ الْلَّفْظِ مَعْنَى، وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ عِلْمِ الْكَيْفِيَّةِ إِذَا أُثْبِتَتِ الصَّفَاتُ. وَأَيْضًا: فَإِنَّ مَنْ يَنْفِي الصَّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ، أَوِ الصَّفَاتِ مُطْلَقًا لَا يُحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ: بِلَا كَيْفٍ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ، لَا يُحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ: بِلَا كَيْفٍ، فَلَوْ كَانَ مِنْ مَذْهَبِ السَّلْفِ نَفْيُ الصَّفَاتِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَمَا قَالُوا: (بِلَا كَيْفٍ). وَأَيْضًا: فَقُولُهُمْ: (أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ). يَقْتَضِي إِبْقَاءَ دَلَالَتِهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهَا جَاءَتْ أَلْفَاظًا دَالَّةً عَلَى مَعَانٍ، فَلَوْ كَانَتْ دَلَالَتِهَا مُنْتَفِيَةً لَكَانَ

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٩٥).

الواجب أن يقال: أمرُوا الفاظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمرُوا الفاظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلَّت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت، ولا يقال حينئذ بلا كييف، إذ نفي الكيفية عمما ليس بثابت لغو من القول.

الشرح:

شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في هذه الجمل يريد أن يقول: إنه لو كان السلف يجهلون المعنى - كالمفوضة - لقالوا: الاستواء مجهول، لكن لما قالوا: (الاستواء غير مجهول)، وفي بعض الفاظها: (الاستواء معلوم) هذا يدل على أن معنى الاستواء على العرش يعلمونه، هذا فيه رد على هؤلاء.

أما قول السلف: (أمرُوها كما جاءت) فهذا واضح تمام الوضوح فيه إثبات المعنى، وقولهم: (بلا كييف) دليل آخر على أنهم يثبتون المعنى؛ لأن من لا يثبت المعنى لا يحتاج أن يقول: (بلا كييف)، وإنما الذي يحتاج إلى أن ينفي الكيفية من يثبت المعنى، فلما نفي السلف الكيفية في إثبات الصفات دل ذلك على أنهم يثبتون المعنى، ولكن ينفون العلم بالكيفية، وهذا ظاهر أيضا في قول ربعة ومالك: (الاستواء غير مجهول) يعني: علمه، فإن الاستواء في لغة العرب يدل على العلو، يقول العربي إذا كان مرتفعا: استو إلي، يعني: ارتفع إلي. ويقول: استو على الدابة يعني أعلى عليها، ويقول: استو على الكرسي يعني أعلى عليه، وعلى هذا قول الله عز وجل: ﴿فَإِذَا أَسْتَوَتْ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، يعني علوتم على الفلك واستقررتم عليها.

وَرَوَى الْأَثْرَمُ^(١) فِي السُّنَّةِ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَطَّةَ^(٢) فِي الإِبَانَةِ، وَأَبُو عُمَرَ الطَّلْمَانِيَّ^(٣) وَغَيْرُهُمْ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونِ^(٤) - وَهُوَ أَحَدُ أَئِمَّةِ الْمَدِينَةِ الْثَلَاثَةِ الَّذِينَ هُمْ مَالِكُ بْنُ أَسَّسِ، وَابْنُ الْمَاجِشُونِ، وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ^(٥) - وَقَدْ سُئِلَ فِيمَا جَحَدَتْ بِهِ الْجَهَمِيَّةُ: (أَمَّا بَعْدُ: فَقَدْ قَهِمْتُ مَا سَأَلْتَ عَنْهُ فِيمَا تَتَابَعَتِ الْجَهَمِيَّةُ وَمَنْ خَالَفَهَا، فِي صِفَةِ الرَّبِّ الْعَظِيمِ الَّذِي فَاقَتْ عَظَمَتُهُ الْوَظْفَ وَالتَّقْدِيرُ، وَكَلَّتِ الْأُلُسْنُ عَنْ تَفْسِيرِ صَفَتِهِ، وَانْحَسَرَتِ الْعُقُولُ دُونَ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ، وَرَدَتْ عَظَمَتُهُ الْعُقُولُ فَلَمْ تَجِدْ مَسَاغًا فَرَجَعَتْ حَاسِئَةً وَهِيَ حَسِيرَةً، وَإِنَّمَا أُمِرُوا

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٩٢).

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٨).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٩).

(٤) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون الشامي، وكتبه أبو عبد الله، وقيل أبو الأصبع، وهو من أهل مدينة رسول الله ﷺ، كان إماماً مفتياً صاحب حلقة، توفي ببغداد سنة أربع وستين ومائة في خلافة المهدي.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٤١٤/٥)، وتاريخ بغداد (٤٣٦/١٠)، ووفيات الأعيان (١٦٦/٣)، والوافي بالوفيات (٣١٥/١٨)، (٣١٦)، وسير أعلام النبلاء (٣٠٩/٧)، وشذرات الذهب (٢٥٩/١)، وطبقات الحفاظ (ص ١٠٠، ١٠١).

(٥) هو الإمام أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب هشام بن شعبة القرشي العامري المدني، كان فقيهاً صالحًا ورعاً يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، أقدمه المهدي أمير المؤمنين بغداد وحدث بها، ثم رجع يزيد المدينة فمات بالكوفة، مولده سنة ثمان ومائة، وتوفي سنة تسعة وخمسين ومائة. انظر: تاريخ بغداد (٢٩٦/٢)، ووفيات الأعيان (٤/١٨٣)، والوافي بالوفيات (٣/١٨٥، ١٨٦)، وسير أعلام النبلاء (٧/١٣٩، ١٤٠)، وشذرات الذهب (١/٢٤٥).

بِالنَّظَرِ وَالتَّفْكِيرِ فِيمَا خَلَقَ بِالْتَّقْدِيرِ، وَإِنَّمَا يُقالُ: «كَيْفَ؟» لِمَنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ، فَأَمَّا الَّذِي لَا يَحُولُ وَلَا يَزُولُ، وَلَمْ يَزُلْ، وَلَيُسَمَّ لَهُ مِثْلٌ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ إِلَّا هُوَ، وَكَيْفَ يُعْرَفُ قَدْرُ مَنْ لَمْ يُبَدِّأ وَمَنْ لَمْ يَمْتُ، وَلَا يَبْلَى، وَكَيْفَ يَكُونُ لِصِفَةٍ شَيْءٌ مِنْهُ حَدًّا أَوْ مُنْتَهَى يَعْرُفُهُ عَارِفٌ أَوْ يَحْدُثُ قَدْرَهُ وَاصِفٌ، عَلَى أَنَّهُ الْحَقُّ الْمُبِينُ لَا حَقٌّ أَحَقُّ مِنْهُ، وَلَا شَيْءٌ أَبْيَانٌ مِنْهُ. الدَّلِيلُ عَلَى عَجْزِ الْعُقُولِ عَنْ تَحْقِيقِ صِفَتِهِ عَجْزُهَا عَنْ تَحْقِيقِ صِفَةِ أَصْغَرِ خَلْقِهِ، لَا تَكَادُ تَرَاهُ صَغِيرًا يَحُولُ وَيَزُولُ، وَلَا يُرَى لَهُ سَمْعٌ وَلَا بَصَرٌ؛ لِمَا يَتَقَلَّبُ بِهِ وَيَخْتَالُ مِنْ عَقْلِهِ، أَعْضَلُ بِكَ وَأَخْفَى عَلَيْكَ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ، وَخَالِقُهُمْ وَسَيِّدُ السَّادَاتِ وَرَبُّهُمْ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشُورى: ١١].

أَعْرَفُ - رَحْمَكَ اللَّهُ - غَنَاكَ عَنْ تَكَلُّفِ صِفَةِ مَا لَمْ يَصِفِ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ بِعَجْزِكَ عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِ مَا وَصَفَ مِنْهَا، إِذَا لَمْ تَعْرِفْ قَدْرَ مَا وَصَفَ فَمَا تَكَلَّفَ أَعْلَمُ مَا لَمْ يَصِفْ؟ هَلْ تَسْتَدِلُّ بِذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ طَاعَتِهِ أَوْ تَرْدِحِرُ بِهِ عَنْ شَيْءٍ مِنْ مَعْصِيَتِهِ؟

فَأَمَّا الَّذِي جَحَدَ مَا وَصَفَ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ تَعْمَلاً وَتَكَلُّفاً فَقَدْ ﴿أَسْتَهْوَتُهُ الشَّيْطَانُ فِي الْأَرْضِ بِحِرَانٍ﴾ [الأنعام: ٢١] فَصَارَ يَسْتَدِلُّ بِزَعْمِهِ عَلَى جَحْدِ مَا وَصَفَ الرَّبُّ وَسَمَّى مِنْ نَفْسِهِ بِأَنْ قَالَ: لَا بُدَّ إِنْ كَانَ لَهُ كَذَا مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ كَذَا فَعَمِيَ عَنِ الْبَيْنِ بِالْخَفْيِ، وَجَحَدَ مَا سَمَّى الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ بِصَمْتِ الرَّبِّ عَمَّا لَمْ يُسَمِّ مِنْهَا، فَلَمْ يَزَلْ يُمْلِي لَهُ الشَّيْطَانُ حَتَّى جَحَدَ قَوْلَ الرَّبِّ عَنْهُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَدِ نَازِرَةٌ﴾ [٢٣] إِلَى رَبِّهَا نَازِرَةٌ [٢٢] [٢٢] فَقَالَ: لَا يَرَاهُ أَحَدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَجَحَدَ وَاللَّهُ

أَفْضَلَ كَرَامَةِ اللَّهِ الَّتِي أَكْرَمَ بِهَا أَوْلَيَاءَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ، وَنَظَرِتِهِ إِيَّاهُمْ فِي مَقْعِدٍ صَدِيقٍ عِنْدَ مَلِيكِ مُفْتَدِرٍ [القرآن: ٥٥]، وَقَدْ قَضَى أَنَّهُمْ لَا يَمْوَثُونَ، فَهُمْ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ يَنْظُرُونَ. إِلَى أَنْ قَالَ: وَإِنَّمَا جَحَدَ رُؤْيَاَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِقَامَةً لِلْحُجَّةِ الضَّالَّةِ الْمُضِلَّةِ، لَأَنَّهُ قَدْ عَرَفَ إِذَا تَجَلَّ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَأَوْا مِنْهُ مَا كَانُوا بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ مُؤْمِنِينَ، وَكَانَ لَهُ جَاحِدًا.

وَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا؟

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَاَ الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَاَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَذَلِكَ»^(١).

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْتَلِئُ النَّارُ حَتَّى يَضَعَ الْجَبَارُ فِيهَا قَدَمُهُ، فَتَقُولُ قَطُّ قَطُّ وَيَنْزُوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ»^(٢).

وَقَالَ لِثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَقَدْ ضَحَكَ اللَّهُ مِمَّا فَعَلْتَ بِضَيْفِكَ الْبَارِحةَ»^(٣). وَقَالَ فِيمَا بَلَغَنَا: «إِنَّ اللَّهَ لَيَضْحَكُ مِنْ أَزْلَكُمْ

(١) أخرجه البخاري (٨٠٦، ٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) سبق تحريره (ص ١٧).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٨٩، ٣٧٩٨)، ومسلم (٢٠٥٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقد وقع خلاف فيمن قال له النبي ﷺ: «ضَحَكَ اللَّهُ...». هل هو ثابت بن قيس رضي الله عنه، أو أبو طلحة زيد بن سهل رضي الله عنه، قال ابن حجر في الفتح (١٢٠/٧): (والصواب الذي يتعين الجزم به في حديث أبي هريرة ما وقع عند مسلم من طريق محمد بن فضيل بن غزوان عن أبيه بإسناد البخاري: فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ...). هـ.

وَقُنُوطِكُمْ وَسُرْعَةِ إِجَابَتِكُمْ» فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِّنَ الْعَرَبِ: إِنَّ رَبَّنَا لَيَضْحَكُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: لَا نَعْدِمُ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْرًا^(١). فِي أَشْبَاهِ لِهَذَا مِمَّا لَا نُحْصِيهِ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «**وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**» [الشورى: ١١]، «**وَأَصْبِرْ لِلْحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا**» [الطور: ٤٨]، **وَقَالَ تَعَالَى:** «**وَلَا تُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي**» [طه: ٣٩]، **وَقَالَ:** «**مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي**» [ص: ٧٥]، **وَقَالَ تَعَالَى:** «**وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِي**» سُبْحَانَهُ وَتَعَلَّلَ عَمَّا يُشْرِكُونَ [الزمر: ٦٧]. **فَوَاللَّهِ مَا دَلَّهُمْ عَلَى عِظَمِ مَا وَصَفَ مِنْ نَفْسِهِ، وَمَا تُحِيطُ بِهِ قَبْضَتُهُ إِلَّا صِغَرٌ نَظِيرُهَا مِنْهُمْ عِنْدَهُمْ، إِنَّ ذَلِكَ الَّذِي أَلْقَى فِي رُؤُعِهِمْ، وَخَلَقَ عَلَى مَعْرِفَةِ قُلُوبِهِمْ، فَمَا وَصَفَ اللَّهُ مِنْ نَفْسِهِ فَسَمَاءُهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ كَمَا سَمَاءُهُ كَمَا سَمَاءُهُ، وَلَمْ نَتَكَلَّفْ مِنْهُ صِفَةً مَا سِوَاهُ - لَا هَذَا**

(١) هذا حديث أبي رزين العقيلي، واسمـه لقيط بن عامر رضي الله عنه، صحابي مشهور بكتبه، أخرجه ابن ماجه (٨١)، والإمام أحمد في المسند (٤/١١، ١٢)، والطبراني في الكبير (٤٦٩)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٤٤)، والدارقطني في الصفات (ص ٢٨)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/٤٢٦)، والآجري في الشريعة (٦٨٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/٤١١)، والطیالسي في مسنده (٩٦٠)، ومدار الحديث على وكيع بن حدس، ويقال: (عدس) لمهـ الحافظ في التقریب، وله شاهد عند عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٤/١٨)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٤٤٠)، وابن خزيمة في التوحید (١/٤٦٠)، والطبراني في الكبير (٤٧٧)، والحاکم في المستدرک (٤/٦٠٥)، وفيه مقال أيضـاً، لكنه يتقوى به. لذا قال ابن القیم: (صححـه بعض الحفاظـ) ا.هـ. انظر: الصواعق المرسلة (٢/٤٣٩)، وحسنه شیخ الإسلام في الواسطـية (٢/٢٦) مع شرح العـلامـة ابن عثیمـین رحمـهـ اللهـ.

وَلَا هَذَا - وَلَا نَجْحُدُ مَا وَصَفَ، وَلَا نَتَكَبَّرُ مَعْرِفَةً مَا لَمْ يَصِفْ.

الشرح:

ما سبق من كلام ابن الماجشون تفصيل للقاعدة المعروفة: أنَّ الكلام في الصفات باب واحد، وأنَّ بعض الصفات مثل بعض من جهة الإثبات والإيمان، وأنَّ الحق أنه لا يُفرَق بين صفة وصفة من جهة التعامل معها - أعني العلم والإيمان - فكل صفات الله هي حق؛ كما وصف بها نفسه هي حق وكما وصفه بها رسوله ﷺ.

صفة الاستواء مثل صفة السمع والبصر، ومثل صفة الضحك، ومثل صفة إمكان رؤية الرب ﷺ يوم القيمة، أو حصول رؤية الرب ﷺ للمؤمنين في الجنة وفي العروضات، وأشباه ذلك، فهذه الصفات الباب فيها باب واحد، ما نقول: إن بعض الصفات يُدخل فيه بالعقل فيقبل المجاز والتأويل وبعضها لا يقبل. مثل ما ذهب إليه طائفة من المتأخرین؛ كالخطابي، والبيهقي وجماعة، بل الحق الذي عليه السلف أن هذا الباب باب واحد لا يختلف، ولا تتجاوز فيه ما حُدِّدَ لنا نؤمن به، صفة الضحك، وصفة الاستواء، وصفة النظر إلى وجه الله الكريم - يعني أن الله ﷺ يُنظر إليه - وصفة السمع والبصر، هذه الصفات كلها شيء واحد من جهة أنها صفات، لا نقول: هذه صفة ذاتية فتعامل معها بكندا وكذا، وتلك صفات فعلية فيدخلها التأويل، وأشباه هذا.

لهذا قعد العلماء في هذا عدة قواعد - ذكرها شيخ الإسلام في التدميرية - منها :

* أن الكلام في بعض الصفات كالكلام في البعض الآخر.

- * أن الكلام في الصفات كالكلام في الذات يُحتمل في حذوه وينهض فيه على منواله.
- * أن إثبات الصفات إثبات معنى لا إثبات كيفية وأشباه ذلك.
فإذا كان كذلك لا نفرق إذاً بين صفة وصفة، فالعقل التي وردت إلى عظمة الله تعالى وأرادت أن تتصور كيف يتصرف رب تعالى بهذه الصفات، رجعت خائفة حسيرة فيما أرادت، وكان الواجب التسليم.

والمسؤولة أنواع:

- * منهم من أول جميع الصفات.
- * ومنهم من أول جميع الصفات إلا ثلاثة، وهم المعتزلة^(١).
- * ومنهم من أول جميع الصفات إلا سبعاً، وهم الكلابية والأشاعرة^(٢).
- * ومنهم من أول جميع الصفات إلا ثمان، وهم الماتريدية^(٣).
- * ومنهم من أول جميع الصفات الفعلية وأثبت الصفات الذاتية؛ كطائفة من المتنسبين إلى الحديث، كالبيهقي والخطابي وأشباه هؤلاء.

(١) ذكر الشارح - حفظه الله تعالى - في شرح الواسطية أن المعتزلة ثبتت القدرة والحياة وأنهم يثبتون إرادة حادثة لا في محل، أي: لم تقم بالله تعالى. انظر: الالاكي البهية في شرح الواسطية (٣١٩/١). وراجع كلامهم في (الفرق بين الفرق) (ص ١١٢).

(٢) الصفات السبع التي يثبتها الأشاعرة مجموعة في قول الناظم:
لَهُ الْحَيَاةُ وَالْكَلَامُ وَالْبَصَرُ سَمْعٌ إِرَادَةٌ عِلْمٌ وَقُتْدَرٌ

(٣) الصفات الثمان التي يثبتها الماتريدية هي السبع التي يثبتها الأشاعرة إضافة إلى صفة التكوين.

* ومنهم من لم يلتزم في هذا شيئاً واحداً، بل أوّل بما يوافق عقله، وأثبتت في بعض الأشياء دون بعض؛ كابن حجر، وابن الجوزي، وجماعة، فتناقضوا.

فالمسؤولة لم يجعلوا الباب باباً واحداً، وهم أصناف وطبقات يمكن أن تقسيمهم إلى خمس أو ست طبقات، والواجب اتباع طريقة السلف فهم لا يفرقون في هذا الباب بين وصف ووصف، فإذا تكلموا على صفة الحياة فهو من جنس كلامهم على صفة الاستواء، وهو من جنس كلامهم على صفة العلو، فالإثبات بلا تكييف ولا تمثيل للرب بَشَّارَ بخلقه، هو إثبات للمعنى والصفة مع قطع الطمع لإدراك الكيفية والمثلية - جل ربنا وعظم وتقديره بَشَّارَ - .

اعْلَمُ - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّ الْعِظَمَةَ فِي الدِّينِ أَنْ تَنْتَهِي فِي الدِّينِ
حَيْثُ انتَهَى بِكَ وَلَا تُجَاوِزَ مَا حُدِّدَ لَكَ، فَإِنَّ مِنْ قِوَامِ الدِّينِ مَعْرِفَةُ
الْمَعْرُوفِ وَإِنْكَارُ الْمُنْكَرِ، فَمَا بُسْطَتْ عَلَيْهِ الْمَعْرِفَةُ وَسَكَنَتْ
إِلَيْهِ الْأَفْئِدَةُ وَذِكْرُ أَصْلُهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَتَوَارَثَ عِلْمُهُ الْأُمَّةُ،
فَلَا تَخَافَنَّ فِي ذِكْرِهِ وَصِفَتِهِ مِنْ رَبِّكَ مَا وَصَفَ مِنْ نَفْسِهِ عَيْبًا،
وَلَا تَكَلَّفَنَّ بِمَا وَصَفَ لَكَ مِنْ ذَلِكَ قَدْرًا.

وَمَا أَنْكَرْتُهُ نَفْسِكَ، وَلَمْ تَجِدْ ذِكْرَهُ فِي كِتَابِ رَبِّكَ وَلَا فِي
الْحَدِيثِ عَنْ نَبِيِّكَ - مِنْ ذِكْرِ رَبِّكَ - فَلَا تَتَكَلَّفَنَّ عِلْمَهُ بِعَقْلِكَ،
وَلَا تَصِفْهُ بِلِسَانِكَ، وَاصْبِرْتُ عَنْهُ كَمَا صَمَتَ الرَّبُّ عَنْهُ مِنْ
نَفْسِهِ، فَإِنَّ تَكَلَّفَ مَعْرِفَةً مَا لَمْ يَصِفْ مِنْ نَفْسِهِ كَإِنْكَارِكَ
مَا وَصَفَ مِنْهَا، فَكَمَا أَعْظَمْتَ مَا جَحَدَ الْجَاحِدُونَ مِمَّا وَصَفَ
مِنْ نَفْسِهِ، فَكَذَلِكَ أَعْظَمْتَ تَكَلُّفَ مَا وَصَفَ الْوَاصِفُونَ مِمَّا لَمْ
يَصِفْ مِنْهَا.

الشرح:

قوله : (وَاصْبِرْتُ عَنْهُ كَمَا صَمَتَ الرَّبُّ عَنْهُ) هذا كما قال الأئمة :
(لَا تَجِدْ ذِكْرَهُ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ)^(١) وابن الماجشون رحمه الله توسع في الكلام
عبارات للتأثير ، فهذا داخل ضمن القواعد العامة ، فقوله : (وَمَا أَنْكَرْتُهُ
نَفْسُكَ ، وَلَمْ تَجِدْ ذِكْرَهُ فِي كِتَابِ رَبِّكَ وَلَا فِي الْحَدِيثِ عَنْ نَبِيِّكَ - مِنْ ذِكْرِ
رَبِّكَ - فَلَا تَتَكَلَّفَنَّ عِلْمَهُ بِعَقْلِكَ . . .) إلى آخره ، هذا كقولهم : (لَا تَجِدْ

(١) راجع (ص ٩٨).

القرآن والحديث). فلا تكن كال مجسمة الذين تجاوزوا القرآن وال الحديث، وجعلوا الله تعالى جسمًا كال أجسام، فإثبات بعض الصفات عندهم دال على صفات آخر، فإثبات القدم دال على وجود الأصابع عندهم، وإثبات الساق دال على وجود الفخذ، وإثبات اليد دال على وجود الساعد والعضد، وإثبات الضيق دال على وجود اللهوات، وإثبات السمع دال على وجود الأذن، وهكذا.

فهناك من عطل ، وهناك من زاد على ما جاء في القرآن وال الحديث فجعل كل صفة أثبتت دالة على صفة لم ترد باعتبار الالتزام ، فجعلوه تعالى جسمًا كال أجسام؛ لهذا هؤلاء أثبتو أن الله تعالى جسم كال أجسام ، وأيدوا ذلك - بزعمهم - بقول النبي ﷺ: «رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ»^(١) ، وفي بعض

(١) هو قطعة من حديث اختصار الملا الأعلى ، ولا بن رجب رسالة في شرحه اسمها: (اختيار الأولى في شرح حديث اختصار الملا الأعلى)، أخرجه الترمذى (٣٢٣٥) وأحمد في المسند (٥/٢٤٣)، وأبو يعلى في مسنده (٤/٤٧٥)، والطبرانى في الكبير (٢٩٠، ٢١٦) من حديث معاذ بن جبل رض. وقال الترمذى عقبه: (هذا حديث حسن صحيح سألت محمد بن إسماعيل يعني البخارى عن هذا الحديث فقال: هذا حديث حسن صحيح، وقال: هذا أصح من حديث الوليد بن مسلم، يعني: حديث عبد الرحمن بن عائش الحضرمي . قال الترمذى: وعبد الرحمن بن عائش لم يسمع من النبي ﷺ) .ا.هـ.

وفي الباب من حديث ابن عباس ، وأبي هريرة ، وأبن عمر ، وأنس ، وعبد الرحمن ابن عائش الحضرمي ، وعمران بن حصين ، وأبي رافع ، وأبي أمامة ، وثوبان رض عن النبي ﷺ، وقد أخرج الدارقطنى الحديث برواياته المختلفة في كتابه رؤية الله (ص ١٦٧ - ١٩١)، وروى جملة منها ابن أبي عاصم في السنة (١١/٢٠٣)، وصححه الألبانى بطرقه في ظلال الجنة .

الروايات - وإن كانت لا تصح - : «رَأَيْتُ رَبِّي عَلَى صُورَةٍ شَابٍ أَمْرَدَ جَعْدِ
قَطْطِ...»^(١) إلى آخره، فهذا باطل لأنه تجاوز. فالمجسمة غلووا
وتجاوزوا، والمعطلة جفوا ونقصوا، والحق ما بين هذا وهذا إلا تجاوز
القرآن والحديث ، فثبتت ما أثبته الله عزّ وجلّ عن نفسه ، وأثبتته له رسوله ﷺ ، من
غير تكليف ولا تمثيل ، ومن غير تحرير ولا تعطيل .



(١) قال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٣٦/١) : (هذا الحديث لا يثبت وطرقه كلها على
حماد بن سلمة ، قال ابن عدي : قد قبل إن ابن أبي العوجاء كان ربيب حماد ، فكان
يدرس في كتبه هذه الأحاديث) ا.هـ. وانظر : الكامل لابن عدي (٢٦٠/٢) ، وتاريخ
بغداد (١١/٢١٤) ، وميزان الاعتدال للذهبي (٣٦٣/٢) ، وكشف الخفاء
للعجلوني (ص ٥٢٧).

فَقَد - وَاللَّهِ - عَزَّ الْمُسْلِمُونَ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ الْمَعْرُوفَ وَبِمَغْرِفَتِهِمْ
يُعْرِفُ، وَيُنْكِرُونَ الْمُنْكَرَ وَبِإِنْكَارِهِمْ يُنْكَرُ، يَشْمَعُونَ مَا
وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ هَذَا فِي كِتَابِهِ، وَمَا يَبْلُغُهُمْ مِثْلُهُ عَنْ
نَبِيِّهِ، فَمَا مَرِضَ مِنْ ذِكْرِ هَذَا وَتَسْمِيَتِهِ قَلْبُ مُسْلِمٍ، وَلَا تَكَلَّفَ
صِفَةً قُدْرَةً وَلَا تَسْمِيَةً غَيْرِهِ مِنَ الرَّبِّ مُؤْمِنٌ.

وَمَا ذِكْرُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ سَمَّاهُ مِنْ صِفَةِ رَبِّهِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا
سَمَّى وَمَا وَصَفَ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ. وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ - الْوَاقِفُونَ
حَيْثُ اُنْتَهَى عِلْمُهُمْ، الْوَاصِفُونَ لِرَبِّهِمْ بِمَا وَصَفَ مِنْ نَفْسِهِ،
الْتَّارِكُونَ لِمَا تَرَكَ مِنْ ذِكْرِهَا - لَا يُنْكِرُونَ صِفَةً مَا سَمَّى مِنْهَا
جَحْدًا، وَلَا يَتَكَلَّفُونَ وَصْفَهُ بِمَا لَمْ يُسَمِّ تَعْمِقًا، لَأَنَّ الْحَقَّ تَرَكَ مَا
تَرَكَ وَتَسْمِيَةً مَا سَمَّى وَمَنْ يَتَبَعُ **﴿غَيْرَ سَيِّلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولِهِ مَا تَوَلَّ**
وَنُصِّلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وَهَبَ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ
حُكْمًا وَالْحَقُّنَا بِالصَّالِحِينَ). ١. ه١١.

وَهَذَا كُلُّهُ كَلَامُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ الْإِمَامِ فَتَدَبَّرُهُ، وَانْظُرْ كَيْفَ
أَثْبَتَ الصِّفَاتِ وَنَفَى عِلْمَ الْكَيْفِيَّةِ مُوَافَقَةً لِغَيْرِهِ مِنَ الائِمَّةِ،
وَكَيْفَ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ نَفَى الصِّفَاتِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِهَا كَذَا
وَكَذَا، كَمَا تَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا أَوْ عَرَضًا
فِيهِ كُونٌ مُخْدَثًا.

(١) رسالة ابن الماجشون أخرجها بتمامها ابن بطة في الإبانة (٣/٦٣-٦٩).

الشرح:

الجسم هو ما يقبل الحركة عندهم، والذين يبحثون في هذه الأمور يقسمون الحديث في الصفات وغيرها إلى قسمين :

جليل الكلام: وهذا يتكلمون فيه عن الصفات العامة.

ودقيق الكلام: وهذا يتكللون فيه عن تعريفات الألفاظ.

فالجسم - عندهم - ما يقبل الحركة، والعَرَض ما لا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالجسم، فالعَرَض مثل الألوان، ومثل الأحوال الأربع: الرطوبة، الجفاف، الحرارة، والبرودة، وأشباه ذلك. لماذا ذكر الجسم والعَرَض هنا؟

قال : (كَمَا تَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ: أَنَّهُ يَلْزُمُ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا أَوْ عَرَصًا فَيَكُونُ مُحْدَثًا) هذا لأن جهّاماً أثبت وجود الله تعالى عن طريق حدوث الأجسام، وأثبت حدوث الأجسام عن طريق حدوث الأعراض في الأجسام، فكانت هذه الأشياء محدثة عنده عن طريق برهان الجسم والعَرَض، فقوله هنا : (كَمَا تَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ: أَنَّهُ يَلْزُمُ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا أَوْ عَرَصًا فَيَكُونُ مُحْدَثًا) لأنهم ما أثبتو المحدثات إلا عن طريق الأجسام والأعراض .

وذلك لأن جهّاماً لما ناظرته السُّمْنِيَّة^(١) - طائفة من التناسخية في الهند - وقالوا له : أثبت لنا وجود ربك . وحصل عنده ما حصل من الشك ، فتأمل مدة ، وقد كان جهم بن صفوان الترمذى فقيها ، وكان عنده علم بالشريعة

(١) سبق التعريف بها ، راجع (ص ٧٥).

وبالنصوص، فنظر كيف يقنع السُّمِينَة بِإثبات وجود الله عَزَّلَهُ، فتأمل في العقليات، فوجد أن البرهان الصحيح هو حدوث الأعراض في الأجسام، فالعرض باتفاق بينه وبينهم أنه لا يقوم بنفسه، مثل: الحرارة، والبرودة، واللون، والرطوبة، والجفاف، هذه أشياء لا تقوم بنفسها، أي: غير محسوسة، وإنما توجد في غيرها.

فنظر فإذا الجسم تحله الحرارة، وتحله البرودة، وتحله الألوان المختلفة والجفاف، والرطوبة، فقال: الجسم حلَّتْ فيه هذه الأشياء، فدل على أنه مكان للتغيير، ومكان لحلول الأعراض فيه، والعرض لا يوجد نفسه بالاتفاق، وإنما يوجد. فإذاً الجسم أُوجد فيه، جُعل فيه العرض، وأحدث فيه العرض، فمعناه أن الجسم لا بد له من عرض، يعني: لا يبقى بلا عرض، فلا يمكن إلا أن يكون له لون، ولا يمكن إلا أن يكون له صفة من الصفات الأربع: حرارة، بروادة، رطوبة، وبيوسة. فإذا كان كذلك، فلا بد من إيجاده فمن الذي أوجده؟ فقال: إذاً هنا الجسم لما كان يقبل إحداث العرض فيه دل على أنه محدث؛ لأن الجسم لا يكون إلا بعرض؛ لا بد له من عرض، فالجسم حقيقته ما يقبل الحركة والعرض فيه، والعرض لا يوجد بنفسه، والأجسام تتغير الأعراض فيها، فدل على أن الجسم لا يوجد العرض بنفسه، فإذا كان العرض محدث في الجسم، فدل على أن ما حل فيه ذلك المحدث - ذلك المتغير - مُحدث.

فسلمو له هذه القضية، فقالوا: دل ذلك على أن الأجسام محدثة. فقال لهم: فالمحدث لها هو الله عَزَّلَهُ.

ثم قالوا له: ما صفة ربك؟ لأنهم بالهند، والآلهة عندهم لها صفات،

فقالوا ما صفة ربك؟ فنظر فإذا هم أمام مشكلة كبيرة، وهي أنه إذا أثبت ما جاء في الكتاب من الصفات فسيعود ذلك الإثبات إلى برهانه الذي برهنه بالإبطال؛ لأنّ عندنا صفات لا تقوم بنفسها مثل صفة: الإتيان، فالإتيان على حسب تعريفهم - عَرَض ليس جسم يقبل الحركة هو بنفسه، بل هو شيء يكون في الموصوف، ومثل: الاستواء، والرحمة، والرأفة، والغضب والرضا، فوجد صفات كثيرة إن أثبتها - كما جاء في القرآن - صارت جميعاً أشياء غير موجودة بنفسها وإنما توجد في شيء، مثل: الوجه، واليدين إلى آخره.

فوجد أنه لا يستقيم له صفة إلا صفة واحدة لا تطعن على برهانه في وجود الله بالإبطال، وهي صفة الوجود؛ ولهذا قال: لا نصف الله بِعَذَابِهِ إلا بالوجود الأعظم فقط. وما جاء في الكتاب والسنة من الأسماء والصفات يؤولها بمخلوقات منفصلة عن الرب بِعَذَابِهِ.

المعزلة سلموا بهذا البرهان، ولكن قالوا: العقل دليل رابع على إثبات ثلاث صفات، فالبرهان سليم ولكن ثم ثلث صفات دلّ العقل على إيجادها، فأثبتوا ثلث صفات^(١).

والكلابية قالوا: البرهان صحيح، والعقل دلّ على إثبات سبعة، فزادوا بهذا.

والماتريدية قالوا: البرهان صحيح، لكن دل العقل على زيادة الثامن وهو صفة التكوين؛ لأنّه محدث فلا بد أن يكون موصوف بالتكوين . . . إلى آخره.

(١) راجع الحاشية رقم (١) (ص ١٦٨).

هذا كله يبين أن كل من نفى الصفات فهو جهمي؛ لأنَّه ما نفى الصفة إلا لتسويمه ببرهان جهنم في وجود الله عَزَّوَجَلَّ؛ وعلى هذا فإذا كان ثم حاذق في طريقة الأشاعرة والماتريدية فإنه إذا زُول عن هذا البرهان صار ما بعده أسهل؛ لهذا شيخ الإسلام ابن تيمية كرر نقض هذا البرهان الجهمي على وجود الله عَزَّوَجَلَّ، يعني: إبطاله من أوجه كثيرة في كل كتبه: في منهاج السنة عرض له بالتفصيل، وفي النبوات، ودرء تعارض العقل والنقل، والجواب الصحيح، وفي الرد المطول على الرازبي أيضاً، عرض له بالتفصيل في كل ما سبق.

إِذَا هَذِهِ الْكَلْمَةُ فِيهَا إِشْعَارٌ بِهَذَا ، فَكُلُّ مَنْ نَفَى صَفَةً مِنَ الصَّفَاتِ فَإِنَّمَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ ، لِقَوْلِهِ هُنَّا : (وَكَيْفَ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ نَفَى الصَّفَاتِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ إِبْنَاتِهَا - يَعْنِي : عَلَى حَسْبِ قَوْلِهِمْ - كَذَا وَكَذَا ؛ كَمَا تَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ : أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا أَوْ عَرَضًا فَيَكُونُ مُحْدَثًا).

هذه الكلمة مهمة جداً، ولها تفاصيل، وفهم مسيرة الانحراف في أقوال الناس في الصفات نابع من هذه المسألة. فإذا فهمت هذه المسألة جيداً فهمت قدر تفرع الفرق إلى أقوال، لم قال المعتزلة ثلاثة صفات؟ ولم قال الأشاعرة بسبعين، والماتريدية بثمانين، والكرامية قالوا كذا، والسائلية قالوا كذا، والمرجئة.. إلى آخره؟ كل أقوالهم مبنية على هذه المسألة.

وَفِي كِتَابِ (الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ) ^(١) الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ ^(٢) الَّذِي رَوَوْهُ بِالإِسْنَادِ عَنْ أَبِي مُطِيعِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَلْخِيِّ ^(٣) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَنِ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ فَقَالَ: لَا تُكَفِّرَنَّ أَحَدًا بِذَنْبِهِ، وَلَا تَنْفِي أَحَدًا بِهِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَتَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهِيَّ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَعْلَمْ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ

- (١) كتاب الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان، طبع عدة طبعات، وعليه عدة شروح، منها: شرح الفقه الأكبر للماتريدي، وفتح الروض الأزهر للملاء علي القاري الحنفي، وغير ذلك. وكتاب الفقه الأكبر له روایتان عن أبي حنيفة:
- إحداهما: روایة حماد بن أبي حنيفة.
- والثانية: روایة أبي مطیع البلاخي.

وكلا الروایتين لا تخلو من مقال من ناحية السند، فمن العلماء من ينفي نسبة الكتاب لأبي حنيفة؛ كالذهبى، وابن أبيك الصفدى، و منهم من ينسبه إليه مطلقاً؛ كشيخ الإسلام، وابن أبي العز الحنفى، وغيرهما ، ولعل أصل الكتاب من أمالي أبي حنيفة جمعها أبو مطیع البلاخي. انظر: الفهرست (ص ٢٨٤)، والوافي بالوفيات (٧٠ / ١٣) والعبر للذهبى (٣٣٠ / ١)، وكشف الظنون (١٢٨٧ / ٢).

(٢) هو فقيه أهل العراق وإمام أصحاب الرأى، أحد الأئمة الأربع أصحاب المذاهب المتبعة أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى التىمي الكوفي مولى بنى تميم الله بن ثعلبه، يقال إنه من أبناء الفرس، ولد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة، ورأى أنس بن مالك رضي الله عنه لما قدم عليهم الكوفة. انظر: تاريخ بغداد (٣٢٣ / ١٣)، ووفيات الأعيان (٤٠٥ / ٥)، وسير أعلام النبلاء (٣٩٠ / ٦)، وطبقات الحفاظ (ص ٨٠).

(٣) هو الحكم بن عبد الله بن مسلمة بن عبد الرحمن أبو مطیع البلاخي، تفقه بأبي حنيفة، وولي قضاء بلخ، وكان بصيراً بالرأى، وقيل كان من رؤوس المرجنة، قال ابن معين: (هو ضعيف)، وقال أبو داود: (تركوا حديثه لأنه كان جهرياً)، توفي سنة تسع وتسعين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٧٤ / ٧)، وتاريخ بغداد (٢٢٣ / ٨)، والوافي بالوفيات (٧١ / ١٣)، والأنساب (٣٨ / ٣)، وطبقات الحنفية (ص ٢٦٥).

لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَا تَتَبَرَّأْ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا تُوَالِي أَحَدًا دُونَ أَحَدٍ، وَأَنْ تَرُدَّ أَمْرَ عُثْمَانَ وَعَلَيٌّ إِلَى اللَّهِ عَزَّلَهُ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: (الْفِقْهُ الْأَكْبَرُ فِي الدِّينِ خَيْرٌ مِنَ الْفِقْهِ فِي الْعِلْمِ، وَلَأَنَّ يَفْقَهَ الرَّجُلُ كَيْفَ يَعْبُدُ رَبَّهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَجْمَعَ الْعِلْمَ الْكَثِيرَ). ا. ه.

قَالَ أَبُو مُطِيعُ الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْأَفْضَلِ الْفِقْهِ قَالَ: تَعْلَمُ الرَّجُلُ الإِيمَانَ وَالشَّرائِعَ وَالسُّنْنَ، وَالْخُدُودَ، وَالْخِتَافَ الْأَئِمَّةَ. وَذَكَرَ مَسَائِلَ الإِيمَانِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَسَائِلَ الْقَدَرِ، وَالرَّدَّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ بِكَلَامِ حَسَنٍ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ.

ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ فِيمَنْ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ فَيَتَبِعُهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّاسٌ فَيَخْرُجُ عَلَى الْجَمَاعَةِ هَلْ تَرَى ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: وَلَمْ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِالْأَمْرِ الْمَعْرُوفِ وَالنَّهُيِّ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُوَ فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ؟ قَالَ: كَذَلِكَ، وَلَكِنْ مَا يُفْسِدُونَ أَكْثَرُ مَا يُصْلِحُونَ مِنْ سَقْكِ الدِّمَاءِ وَاسْتِخْلَالِ الْحَرَامِ. قَالَ: وَذَكَرَ الْكَلَامَ فِي قِتَالِ الْخَوَارِجِ وَالْبُغَاةِ إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ (أَبُو حَنِيفَةَ) عَمَّنْ قَالَ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ: فَقَدْ كَفَرَ، لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ.

قُلْتُ: فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: لَا أَدْرِي، الْعَرْشُ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: هُوَ كَافِرٌ؛ لَأَنَّهُ أَنْكَرَ أَنْ

يَكُونَ فِي السَّمَاءِ؛ لَأَنَّهُ تَعَالَى فِي أَعْلَى عِلْيَيْنَ، وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَشْفَلَ - وَفِي لَفْظٍ - سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَمَّنْ يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ. قَالَ: قَدْ كَفَرَ، لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ، قَالَ: فَإِنَّهُ يَقُولُ: ﴿عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ وَلَكِنْ لَا يَدْرِي الْعَرْشَ فِي الْأَرْضِ أَوْ فِي السَّمَاءِ، قَالَ: إِذَا أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فَقَدْ كَفَرَ^(١).

فَفِي هَذَا الْكَلَامُ الْمُشْهُورُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ أَنَّ كَفَرَ الْوَاقِفُ الَّذِي يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْجَاجِدُ التَّافِي الَّذِي يَقُولُ: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ، أَوْ لَيْسَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، وَاحْتَجَ عَلَى كُفْرِهِ بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] قَالَ: وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ.

وَبَيْنَ بِهَذَا أَنْ قُولَهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ يُبَيِّنُ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَأَنَّ الْاسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ دَلَّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ نَفْسَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، ثُمَّ أَرْدَفَ ذَلِكَ بِتَكْثِيرِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، وَلَكِنْ تَوَقَّفَ فِي كَوْنِ الْعَرْشِ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: لَأَنَّهُ أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ؛ لَأَنَّ اللَّهَ فِي أَعْلَى عِلْيَيْنَ، وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَشْفَلَ، وَهَذَا تَضْرِيحٌ مِنْ

(١) انظر: الفقه الأكبر (١٣٥) برواية أبي مطیع البلاخي، وشرح الفقه الأكبر للماتريدي (ص ٢ - ١٧)، وذكر ابن قدامة بعضه في إثبات صفة العلو (ص ١١٦)، والذهبي في العلو (ص ١٣٤).

أبى حنيفة بِتَكْفِيرِ مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ، وَاحْتَجَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي أَعْلَى عِلْيَيْنَ وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلَ، وَكُلُّ مِنْ هَاتَيْنِ الْحُجَّتَيْنِ فِطْرِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ، فَإِنَّ الْقُلُوبَ مَفْطُورَةٌ عَلَى الإِقْرَارِ بِأَنَّ اللَّهَ فِي الْعُلُوِّ، وَعَلَى أَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلَ، وَقَدْ جَاءَ الْلُّفْظُ الْآخَرُ صَرِيحًا عَنْهُ بِذَلِكَ فَقَالَ: إِذَا أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فَقَدْ كَفَرَ.

الشرح:

قوله : (وَلَا تُوَالِي أَحَدًا دُونَ أَحَدٍ) يعني : من الصحابة رضي الله عنه.

قوله : (وَلَأَنْ يَقْهَرَ الرَّجُلُ) اللام هذه واقعة في جواب القسم تسمى الموطنة ، مفتوحة وليس مكسورة .

قوله : (كَفَرَ الْوَاقِفُ) الواقف : الذي لا يثبت ولا ينفي ، لا يجزم يتوقف .

وكتاب (الفقه الكبير) - لأبى حنيفة النعمان بن ثابت أحد العلماء الكبار المتبعين في الفقه - كتاب اشتمل على كثير من مسائل الاعتقاد ، وسماه الفقه الأكبر مقابلة بالأصغر ، وقد حثّ فيه على العلم النافع ، وقال : (لأنَّ يَقْهَرَ الرَّجُلُ كَيْفَ يَعْبُدُ رَبَّهُ حَيْثُ مِنْ أَنْ يَجْمَعَ الْعِلْمَ الْكَثِيرَ) لأن العلم نوعان : علم مقصود للعمل ، وعلم غير مقصود للعمل ، وإذا كان العبد يكثر من العلم الذي لا يقصد للعمل ، وهو جاهل أو ينقصه كثير والأكثر فيما يحتاجه للعمل ، هذا لا شك أنه من جهله وعدم معرفته بغایة العلم ، فالعلم الغایة منه العمل ، والعمل - عمل قلب وعمل الجوارح - هذا يكون بالعلم بالتوحيد وبالعقيدة الصحيحة ، وكذلك بالعمل بالفرائض وفقه ذلك .

والاستزادة بالفنون المختلفة هذا ما يجري على أصحابه شيئاً من جهة الفقه الصحيح والأجر والثواب، إلا إذا كانوا على علم بما يعبدون ربهم به، وفيما يتعاملون به، فإذا كان يبيع ويشتري يعرف كيف يبيع وكيف يشتري، وإذا كان له زوجة يعرف كيف يعامل أهله المعاملة الشرعية الصحيحة، ويعاشرها بما أمر الله به، وإذا كان له أكثر من زوجة يعرف كيف يعامل هذه وهذه، وإذا كان له أصحاب يعرف كيف يعاملهم بالشرع.. وهكذا.

إذا كان يحتاج في تعامله إلى معرفة حكم الشريعة، ولم يتطلب علم الشرع فيه، وطلب علم آخر لا يحتاجه من جهة العمل، فهو مقصى ويلحقه الإثم بذلك. مثل بعض الناس يتسع في علوم ليست مراده من جهة العمل، مثل التوسع في معرفة السيرة أو التراجم، أو في تخريج الأحاديث، أو في المصطلح، أو في النحو، أو في أصول الفقه، فيفوته العلم بنصوص الكتاب والسنة والعلم بالفقه والعقيدة الصحيحة والتوحيد؛ لأنه يتسع في علوم على حساب العلوم الأصلية، هذا لا شك أنه خلاف المقصود شرعاً، وقد ذكر ذلك أبو حنيفة رحمه الله أيضاً ذكر في هذا الكتاب مسائل كثيرة تتعلق بالاعتقاد، وهذا الكتاب له أكثر من روایة، منها روایة أبي مطیع البلاخي التي نقل عنها شیخ الإسلام هنا، فهي الروایة المعتمدة عند أصحابه، وله روایات أخرى، وعند الحنفية من تفصیل هذه الروایات والفرق بينها شيء كثیر.

والكتاب عليه مؤخذات في بعض المواقف مخالف فيها لعقيدة السلف وهذا يُطلب من مظانه.

ذكر رحمة الله الكلام على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذکر له لغرض مخالفة الخوارج، فإن الخوارج وأشباه الخوارج في ذلك الزمان

احتجموا على خروجهم عن طاعة الإمام بنصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فبَيْنَ أَنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ، تَخْرُجُ عَنِ الطَّاعَةِ بِالسِّيفِ أَوْ بِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا - كَمَا قَالَ - (وَلَكِنْ مَا يُفْسِدُونَ أَكْثَرُ مَا يُصْلِحُونَ)، وَهَذَا وَاقِعٌ فَإِنَّهُ مَا خَرَجَ أَحَدٌ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ عَلَى طَاعَةِ الْإِمَامِ الْحَقِّ إِلَّا وَكَانَ مَا يَفْسُدُ أَكْثَرُ مَا يَصْلِحُ، وَيَرُومُ الصَّالِحَ وَالْإِصْلَاحَ وَلَكِنْ يَحْصُلُ مِنَ الْفَسَادِ أَكْثَرُ مَا أَرَادَ مِنَ الْإِصْلَاحِ.

وهذا ذكره شيخ الإسلام رحمه الله في مواضع كثيرة، وقد أطَالَ في هذا الموضوع - يعني : في بيان الأمر والنهي - في رسالته المعروفة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبين أوجه الصلاح الباقيَة في طاعة الإمام، وأوجه الفساد في الخروج عنه، وحال الفرق المخالفَة. كذلك ذكر مسألة العلو لله سبحانه والاستواء على العرش، وأن من كذَّب وأنكر أن الله سبحانه في السماوات فهو كافر، إلا أن يكون له تأويل مستساغ، ولهذا كثير من أهل العلم كَفَرُوا الذين ينفون علو الذات لله جل جلاله، والصواب في ذلك أنه لا يقطع في تكفيرهم؛ لأنهم قد يكون لهم تأويل، فلا بد من إقامة الحجة عليهم. وقد وقع في ذلك كثير من علماء كبار في الأمة، ولم ينص المحققون والأئمة على تكفيرهم، فيقال بالكفر من جهة الوعيد والتخييف، لكن من جهة التطبيق فلا نعلم أنه طُبِّقَ على من أنكر علو الذات من العلماء؛ لأن علماء الأشاعرة والماتريدية هؤلاء يُنكرون علو الذات لله سبحانه، وأن الله مستو على عرشه كما يليق به جل جلاله، بل يقولون: الاستواء بمعنى الاستيلاء والقهر، ويقولون: العلو بمعنى علو القهر والقدر وليس بعلو الذات.

والاستواء دليله سمعي؛ دليله القرآن والسنة، والعلو دليله فطري مع الكتاب والسنة والإجماع، ففرق بين المسألتين، قال شيخ الإسلام: (وَكُلُّ مِنْ هَاتَيْنِ الْحُجَّتَيْنِ فَطَرِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ) لا يقصد بها الاستواء والعلو، وإنما يقصد بها العلو وجهة الدعاء، يعني: الداعي يدعوا من أعلى لا من أسفل، يتوجه إلى العلو في دعائه، وهذا الاتجاه ليس لأن العلو قبلة الدعاء والسماء قبلة الدعاء - كما تقوله المبتدعة - إنما اتجاه إلى المدعاو، فالله حَفَظَهُ اللَّهُ في السماء وهذا فطري قد أجمع عليه الناس - المسلمين والكافر والمشركون - بل حتى الذين لا يعرفون الله حَفَظَهُ اللَّهُ، كما ذكر ذلك بعض أصحاب الرحلات، مثل ما في رحلة ابن فضلان^(١) المعروفة، قال: (ذهبنا إلى قوم كالحمير الضالة لا يدينون لله بدين، ولا يرجعون إلى عقل، ولا يعبدون شيئاً، ولكن إذا ظلم أحد منهم أو جرى عليه أمر يكرهه رفع رأسه إلى السماء بأدعية)^(٢)، وهذا لعله مما ورثوه من قبلهم، أو هو فطري في الأنفس، وهذا بين واضح. فإذا الاستواء ليس دليله فطرياً، وليس دليله عقلياً، وإنما دليله السمع، أما الدليل الفطري العقلي فهو في العلو وفي اتجاه الداعي، اتجاه الداعي أنه يدعو متوجهها إلى العلو طلباً للمدعاو حَفَظَهُ اللَّهُ، وهذا فطري، وعلى الله عَزَّ وَجَلَّ على خلقه - علو الذات - هذا أيضاً عقلي.

فلهذا إذا نقول: دليل العلو الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة.

(١) هو أحمد بن فضلان بن العباس بن راشد بن حماد مولى محمد بن سليمان، رسول المقتدر بالله إلى ملك الصقالبة، وقد بدأ رحلته من بغداد إلى بلاد الترك والخزر والروس والصقالبة سنة ثلث وتسعمائة. انظر: معجم البلدان (١/٨٧).

(٢) انظر: رحلة ابن فضلان (١٢٣، ١٢٢).

فما دل عليه الإمام أبي حنيفة ظاهر من كون الله جل جلاله فوق سمواته مستو على عرشه كما يليق بجلاله، وأن إنكار ذلك كفر؛ لأنه بذلك أثبت ذلك بقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

وروى هذا اللفظ عنه بالإسناد شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري الهروي^(١) ياسناده في كتاب الفاروق^(٢). وروى هو أيضاً وأبن أبي حاتم^(٣) أن هشام بن عبيد الله الرازى^(٤) - صاحب

(١) هو الإمام الحافظ الكبير أبو إسماعيل عبد الله بن علي بن محمد بن أحمد بن علي ابن جعفر بن منصور بن مت الأنصاري الهروي، من ذرية أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، كان إمام الزمان في فنون الفضائل وأنواع المحسن، صنف كتاب الفاروق في الصفات، وكتاب ذم الكلام، وكتاب الأربعين حديثاً، وله في التصوف كتاب منازل السائرين، وقصيدة في مذهبة، ومناقب أحمد بن حنبل، كان مولده سنة خمس وستين وثلاثمائة، وتوفي في ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وأربعين. انظر: الوافي بالوفيات (٣٠٧/١٧)، وسير أعلام النبلاء (٥٠٣/١٨)، والبداية والنهاية (١٣٥/١٢)، وشذرات الذهب (٣٦٥/٣).

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥١٤/١٨): (غالب ما رواه في كتاب الفاروق صحاح وحسن، وفيه باب إثبات استواء الله على عرشه فوق السماء السابعة بائنا من خلقه من الكتاب والسنة، فساق دلائل ذلك من الآيات والأحاديث، إلى أن قال: وفي أخبار شتى أن الله في السماء السابعة على العرش، وعلمه وقدرته واستمامه ونظره ورحمته في كل مكان).

(٣) هو أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازى، ولد سنة أربعين ومائتين، أحد الأئمة في الحديث والتفسير والعبادة والزهد والصلاح، حافظ ابن حافظ، أخذ عن أبيه وأبي زرعة، وصنف الكتب المهمة كالتفسير الجليل، وكتاب الجرح والتعديل، وكتاب العلل المبوب على أبواب الفقه، ومناقب الشافعى، ومناقب أحمد، وغير ذلك، توفي سنة سبع وعشرين وثلاثمائة.

انظر: الوافي بالوفيات (١٣٥/١٨، ١٣٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٣/١٣)، وشذرات الذهب (٣٠٨/٢)، وطبقات الحفاظ (ص ٣٤٦، ٣٤٧).

(٤) هو هشام بن عبيد الله الرازى البستى، الفقيه أحد أئمة السنة، قال أبو حاتم: (صدق ما رأيت في بلده أعظم قدرًا منه، ولا أجل منه) أ. هـ. مات سنة إحدى وعشرين ومائتين انظر: سير أعلام النبلاء (٤٤٧/١٠)، وطبقات الحفاظ (ص ١٦٩).

مُحَمَّد بْنُ الْحَسَنِ^(١)، قَاضِي الرَّيِّ - حَبَسَ رجلاً في التَّجْهُمِ، فَتَابَ فَجَيَءَ بِهِ إِلَى هِشَامَ لِيُطْلَقَهُ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْبَةِ، فَأَمْتَحَنَهُ هِشَامٌ، فَقَالَ: أَتَشْهُدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ؟ فَقَالَ: أَشْهُدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ، وَلَا أَدْرِي مَا بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَالَ: (رُدُوهُ إِلَى الْحَبْسِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتُّبِّعْ)^(٢).

الشرح

قوله : (رُدُوهُ إِلَى الْحَبْسِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتُّبِّعْ) ؛ لأن الفرق بين الجهمية وغيرهم القول بالحد ، أي قول : (إِنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ) ، ولهذا نص كثير من الأئمة على كلمة : (بِحدٍ)، وهذه الكلمة لم ترد في الكتاب والسنة ؛ لكن لأجل التفريق ما بين الذين ينكرون العلو ، علو الذات والاستواء على العرش وبين المقررين به ؛ لأنه قد يقول أقرّ بأن الله على العرش استوى ، ويعني به مستول ، أو يعني به معنى آخر في ذهنه ، أو يقول لا أدرى – أيضاً في نفسه – ما معنى استوى ؟ لكن إذا قال : (بِحد) ، أو (بائن من خلقه) ،

(١) هو محمد بن الحسن بن فرقان أبو عبد الله الشيباني مولاهم ، صاحب أبي حنيفة ، وإمام أهل الرأي ، أصله دمشقي من أهل قرية تسمى حرستا ، قدم أبوه العراق ، فولد محمد بواسط ، ونشأ بالكوفة ، وسمع العلم بها من أبي حنيفة ، توفي بالري سنة تسعة وثمانين ومائة . انظر : تاريخ بغداد (٢/١٧٢) ، ووفيات الأعيان (٤/١٨٤) ، والوافي بالوفيات (٢/٢٤٧) ، وسير أعلام النبلاء (٩/١٣٤) ، والأنساب (٣/٤٨٣) ، وشذرات الذهب (١/٣٢٢) .

(٢) أخرجه الذهبي في العلو (ص ١٦٩) ، وشيخ الإسلام كتابه في بيان تلبيس الجهمية (٢/٥٢٥ ، ٥٢٦) .

صار المعنى هنا استواء الذات وعلو الذات . ولهذا دخل كثير من الأئمة في لفظ الحد ، وألفاظ غير واردة في الكتاب والسنة ؛ لأجل الفصل ما بين قول المبتدةة وقول غيرهم ، فاتخذوا هذه الألفاظ حتى لا يضيع الحق فيما بين ألفاظ المبتدةة ، فاحتاجوا إليها احتياجاً حتى يُفرق بين أقوال أهل البدع وأقوال أهل الحق .



وروى أيضاً عن يحيى بن معاذ الرازى^(١) أنه قال: (إن الله على العرش بائن من الخلق، وقد أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً، لا يشك في هذه المقالة إلا جهمى رديء ضليل، وهالك مرتاب، يمزج الله بخلقه، ويخلط منه الذات بالأقدار والآيات)^(٢).

الشرح:

قوله: (يُمْرُجُ اللَّهُ بِخَلْقِهِ، وَيَخْلِطُ مِنْهُ الذَّاتَ بِالْأَقْدَارِ وَالآتَانِ)، يعني: يقول: الله في كل مكان، والعياذ بالله.

الشاهد من هذا أن إضلال الناس وقع في هذه المسائل بأقوال العلماء؛ علماء الضلال أو العلماء المخالفين أو قعوا في الناس خلاف ما دل عليه النص؛ لهذا فإن بعض الناس يقول: إن أكثر الأمة أشاعرة. وهذا غلط وباطل، بل أكثر الأمة على السنة في الصفات؛ إلا إذا أتاهم مبتدع يعلمهم غير العقيدة الصحيحة، هنا ينتقلون، أما فطرتهم بما هي عليه، يسمع قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [٥٥:٥]، ما يأتي في ذهنه المعنى الباطل، إنما يأتي في ذهنه العتليم، إلا أن يأتي من يقرر له خلاف العقيدة الصحيحة بالتعليم.

(١) هو يحيى بن معاذ أبو زكريا الرازى، الزاهد العارف حكيم زمانه وواعظ عصره، توفي في جمادى الأولى بنيسابور سنة ثمان وخمسين ومائتين. انظر: حلية الأولياء (٥١/١٠)، وتاريخ بغداد (٤١٠/٢٠٨)، ووفيات الأعيان (٦/١٦٥)، والعبر (٢٣/٢) وسير أعلام النبلاء (١٣/١٥)، والنجوم الزاهرة (٣٠/٣).

(٢) ذكر هذا الأثر الذهبى في العلو (ص ١٩٠) عن أبي إسماعيل الأنصارى بسنده.

ولهذا نقول : أكثر هذه الأمة في الصفات على الفطرة ، يعني : على التسليم ، إلا إذا أتاهم من يعلمهم العقيدة الأشعرية ، أو يقرر لهم العقيدة الماتريدية ، فإنهم يخرجون عن ذلك ، وترى في أذهانهم الأقوال المبتدعة ؛ لأن العامي لا يعرف كيف يصرف لفظ الكتاب والسنة إلى التأويل ، أو إلى المجاز ، أو ينفي الحقائق التي دلت عليها النصوص ، وإنما هذا بفعل علماء الضلال ، الذين أضلوا الأمة ، وهذا من المصائب الكبيرة .

فيأتي من يحتاج بقول عالم ، وهذا كيف تقنعه ؟ فتجد مثلاً شاباً أو طالب علم صغير يناقش واحد كبير ويقول : أنا سمعت من العالم الفلاني الذي فيه كذا وكذا أنه قال كذا ، أو ذكره في كتابه كذا ، فكيف تناقض هذا القول ؟ هل أنت أفهم من فلان ؟ هل أنت أعلم من فلان ؟ فيذهب في القول في المسألة بالترجح بقول الرجال ، وقول العلماء .

والواجب النظر إلى النصوص ، فإذا احتجت إلى مناقشة من عنده شباهات في العقيدة وفي التوحيد فلا تدخل في الحكم على القائل ؛ لأن الحكم على القائل يصرف ذهن وقلب المناقش إلى الدفاع عن هذا المتهم ، أو هذا المقدوح فيه ، فإذا قلت : العالم هذا فيه كذا وكذا . انصرف عن أصل المسألة وأخذته الحمية للدفاع عنه ، والقدح فيمن يعظّمهم يحدث من الفرقة ما يحدّثه الخروج عن الإمام .

لهذا ترى شيخ الإسلام لما كتب الوصية الكبرى عَزَّمْ عدي بن مسافر^(١) ،

(١) هو عدي بن مسافر بن إسماعيل بن موسى بن مروان ، شيخ الطائفة العدوية ، دخل بغداد ، وانفرد عن الناس ، وتخلى بجبل هكار ، وبني له هناك زاوية ، وغلا فيه أهل تلك الناحية غلوا كثيراً منكراً ، فمنهم من يجعله إلهاً أو شريكاً ، وقد كان فقيهاً عالماً عابداً =

ويبين أنه كذا ومقامه في السنة^(١)، ولما أتى يتكلم على الصوفية شرح كلمات في نصوص الغيب عظيم عبد القادر الجيلاني^(٢)، ولم يقدح فيه بشيء؛ لأن هؤلاء أئمة طرق صوفية، فقال: هؤلاء فيهم وفيهم، وذكر النصوص عنهم في رجوعهم للسنة، ومحبتهم للأهل الحق^(٣).

= فصيحاً متواضعاً حسن الأخلاق. توفي سنة سبع وقيل سنة ثمان وخمسين وخمسمائة وله سبعون سنة. انظر: وفيات الأعيان (٣٤٢/٢٥٤)، والوافي بالوفيات (١٩/٣٥٢)، والعبر (٤/١٦٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٣٤٢)، والبداية والنهاية (١٢/٢٤٣)، وشذرات الذهب (٤/١٧٩).

(١) كما في مجموع الفتاوى (٣٦٣/٣)، قال شيخ الإسلام رحمه الله: (من أحمد بن تيمية إلى من يصل إليه هذا الكتاب من المسلمين المتسبين إلى السنة والجماعة، المتمم إلى جماعة الشيخ العارف القدوة أبي البركات عدي بن مسافر الأموي رحمه الله...).

(٢) هو أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح عبد الله الجيلي الحنفي شيخ بغداد، نسبة إلى جيل، وهي بلاد متفرقة من وراء طبرستان، ويقال لها أيضاً جيلان وكيلان، مولده بها سنة إحدى وسبعين وأربعين، وهو من سادات مشايخ الصوفية، وتُنسب إليه الطريقة القاديرية من طرق الصوفية المعروفة المشهورة، قال عنه ابن كثير: (كان فيه تزهد كثيراً وله أحوال صالحة ومكاشفات، ولأتباعه وأصحابه فيه مقالات، ويزدرون عنه أقوالاً وأفعالاً ومكاشفات أكثرها مغالاة، وقد كان صالحاً ورعاً). هـ. وقال الذهبي في آخر ترجمته: (وفي الجملة الشيخ عبد القادر كبير الشأن، وعليه مأخذ في بعض أقواله ودعاويه - والله الموعود - وبعض ذلك مكتوب عليه). هـ. من مصنفاته: (الغنية لطالب طريق الحق)، (فتاح الغيب)، و(الفيوضات الربانية)، توفي سنة إحدى وستين وخمسمائة. انظر: الأنساب (٢/١٤٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٤٣٩)، وال عبر (٤/١٧٥)، والبداية والنهاية (١٢/٢٥٢)، وشذرات الذهب (٤/١٩٨). وسيأتي نقل شيخ الإسلام بعض كلامه من كتابه «الغنية» ص. ٣٤٥.

(٣) كما في مجموع الفتاوى (١٠/٤٨٨)، قال شيخ الإسلام رحمه الله: (والشيخ عبد القادر ونحوه من أعظم مشائخ زمانهم أمراً بالتزام الشرع والأمر والنهي، وتقديمه على الذوق والقدر، ومن أعظم المشائخ أمراً بترك الهوى...). هـ.

فهذا أصل يجب التزامه عند نقاش المخالف، فلا يستجرك الخلاف إلى أن تتكلم في الشخص؛ لأن ذلك يصد عن قبول الحق، فيتعصب هو للشخص وأنت تعصب عليه، فيحجز ذلك عن قبول الحق في المسألة.

المقصود ليس الكلام في العلماء، العلماء أدوات لنقل الشريعة، فإن نقلوها على الصواب فذلك من كرامة الله لهم، وإن نقلوها على الغلط فلا يتبع العالم بزنته ولا يقدح فيه بزنته، إلا إذا احتاج إلى ذلك في مقامات، أما في النقاش تتبعه إلى أنك تقرر الحق وتصبر مهما بالغ في مدح العالم ولا تقدح فيه، حتى لا يكون في قلب الذي تتحدث معه حاجز عن قبول الحق الذي تأتي به؛ لأن النفوس جبلت على تعظيم الأشخاص، فلا تقدح فيه ولو كان كلامك حقاً، لكن يؤخر بعض الحق في مصلحة راجحة، ويُبيّن الحق في نفسه حتى يُقبل.

وهذا هو الذي عليه علماء الملة وأئمة المتدينين، فإذا نظرت إلى شيخ الإسلام ابن تيمية فإنه ما تكلم في الأئمة بشيء، ولو كان عندهم بعض المخالفات، مثل أبي حنيفة رض، بل جعله من الأئمة الأعلام، كما في كتابه (رفع الملام عن الأئمة الأعلام)، وأتى من أتى وقال: أبو حنيفة هذا فيه وفيه وقدحوا، وهكذا. فأئمة الدعوة - رحمهم الله - ما قدحوا في الأئمة الذين حصلت عندهم مخالفات، ما قدحوا في ابن قدامة^(١)، ولا في

(١) هو موفق الدين المقدسي أحد الأئمة الأعلام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنفي صاحب التصانيف، ولد سنة إحدى وأربعين وخمسماة، صنف المغني والكافي والمقنع والعمدة في الفقه، وغيرها الكثير، قال الذهبي: (كان عالماً أهل الشام في زمانه) ١. هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٦٦/٢٢)، وال عبر (٧٩/٥)، وشذرات الذهب (٨٨/٥).

النبووي^(١)، مع أنهم أوردوا بعض القصص التي استدل بها المبتدعة، وما قدحوا في ابن حجر، ولا في العلماء الذين شرحا كتب الحديث والمفكرين، وإنما أخذوا منهم ونقلوا الحق، وتركوا ذلك ولم يتعرضوا له، وإذا احتاجوا للتبين في موقع وأتى نقل، مثل نقل للنبووي فيه التأويل، قالوا - مثلاً - : والنبووي كذلك الله كان يتأول الصفات، وكان كذا، وينهج منهج كذا، وهذا من الغلط.

فرق ما بين الرد على المقالات الباطلة، وما بين القدر في العلماء السابقين الأئمة الذين لهم مقام في الدين.

وتحتاج إلى هذا كثيراً في النقاش و الجدال مع أتباع المغرضين، فإنه لا يسوغ الخوض في القدر في أولئك المغرضين؛ لأنه يحجب عن قبول الحق، إلا إذا احتاج إليه في موضعه، ولكل مقام مقابل إذا صُرف عنه استحال.



(١) هو يحيى بن شرف بن حسن بن حسين بن جمعة بن حزام العازمي، العلامة محبي الدين أبو زكريا، النبووي ثم الدمشقي الشافعي شيخ المذهب وكبير الفقهاء في زمانه، ولد بنوى سنة إحدى وثلاثين وستمائة، صنف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها؛ كشرح مسلم والروضة وشرح المذهب والمنهاج والتحقيق والأذكار ورياض الصالحين.

انظر: العبر (٥/٣١٢)، والبداية والنهاية (١٣/٢٧٨)، وطبقات الحفاظ (ص ٥١٣).

وروى أيضاً عن ابن المديني^(١) لَمَّا سُئلَ: مَا قَوْلُ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ؟ قالَ: (يُؤْمِنُونَ بِالرُّؤْيَا وَالْكَلَامِ، وَأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)، فَسُئلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُوْثُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، فَقَالَ: (أَفَرَأَ مَا قَبْلَهَا)، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧]^(٢).

وروى أيضاً عن أبي عيسى الترمذى^(٣) قالَ: (هُوَ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا وَصَفَ فِي كِتَابِهِ، وَعِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ وَسُلْطَانُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ)^(٤).

وروى عن أبي زرعة الرازى^(٥) أَنَّهُ سُئلَ عَنْ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فَقَالَ: (تَفْسِيرُهُ كَمَا تَقْرَأُ،

(١) هو الإمام أحد الأعلام أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم البصري، المعروف بابن المديني، الحافظ صاحب التصانيف، أحد أئمة الحديث في عصره، والمقدم على حفاظ وفته، قال البخاري: (ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني). ا.هـ. توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين.

انظر: تاريخ بغداد (١١/٤٥٨)، وال عبر (٤١٨/١)، والأنساب (٥/٢٣٥)، وشذرات الذهب (٢/٨١)، وطبقات الحفاظ (ص ١٨٧).

(٢) ذكر هذا الأثر الذهبي في العلو (ص ١٧٥) عن أبي إسماعيل الهروي بسنده.

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ٥١).

(٤) انظر: سنن الترمذى (٤٠٤/٥).

(٥) هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ أبو زرعة الرازى مولى عياش بن مطراف القرشي، الحافظ أحد أئمة الأعلام، قال عنه أبو حاتم: (لم يخلف بعده مثله علمًا وفقهاً وصيانةً وصدقًا). ا.هـ. توفي سنة أربع وستين ومائتين.

انظر: تاريخ بغداد (١٠/٣٢٦)، والوافي بالوفيات (١٩/٢٥٦)، وال عبر (٢/٣٤)، وسیر أعلام النبلاء (١٢/٦٥)، وشذرات الذهب (٢/١٤٨).

هُوَ عَلَى الْعَرْشِ، وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ^(١).

الشرح:

قوله : (مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ) ، هذا وعيد ولعنة لغير معين ، أما لعن المعين فلا يجوز ؛ لقوله ﷺ : «لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ»^(٢) ، أما لعن الكافر ففيه قولان لأهل العلم^(٣) ، أصحهما أنه لا يلعن إلا لحاجة ؛ لأن المؤمن ليس باللعان ، فلعن الجنس غير لعن المعين ، مثلاً في قوله ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم في الصحيح^(٤) في النساء الكاسيات العاريات المائلات

(١) ذكر هذا الأثر الذهبي في العلو (ص ١٨٧) عن أبي إسماعيل الأنباري بسنده.

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٤٧)، و مسلم (١١٠) من حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه.

(٣) قال ابن كثير في تفسيره (٢٠٢/١) : (لا خلاف في جواز لعن الكفار ، وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن بعده من الأئمة يلعنون الكفارة في القنوت وغيره ، أما الكافر المعين فقد ذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يلعن ؛ لأننا لا ندرى بما يختتم الله له ، واستدل بعضهم بالأية : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَا تُؤْمِنُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالنَّارِكَةِ وَالنَّارِ أَجْمَعِينَ﴾ [آل عمران: ١٦١] ، وقالت طائفة أخرى : بل يجوز لعن الكافر المعين ، واختاره الفقيه أبو بكر بن العربي المالكي ، ولكنه احتاج بحديث فيه ضعف ، واستدل غيره بقوله رضي الله عنه في قصة الذي كان يؤتى به سكران فيحده ، فقال رجل : لعنه الله ما أكثر ما يؤتني به ، فقال رسول الله رضي الله عنه : «لَا تَلْعَنْهُ، فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» ، فدل على أن من لا يحب الله ورسوله يلعن ، والله أعلم) ا.هـ. وانظر : شرح النووي على صحيح مسلم (٦٧، ١٢٥)، و عمدة القاري (١/٢٠٣)، وفيض القدير (١/٢٠٥).

(٤) أخرجه مسلم (٢١٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله رضي الله عنه : «صِنْفَانٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا، قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ =

الممیلات، قال في أحد الروایات: «الْعَنُوْهُنَّ فَإِنَّهُنَّ مَلْعُونَاتٌ»^(١)، هذا يقصد به لعن الجنس، لا لعن المعينة من النساء، فإن لعن المعين من المسلمين لا يجوز، لأن «الْعَنُوْهُنَّ الْمُؤْمِنُونَ كَفَّتِلُهُ»، ففرق ما بين لعن الجنس ولعن المعين على التفصيل الذي سبق، مثل ما قال هنا: (مَنْ قَالَ عَيْرَ هَذَا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ) هذا حتى يحذر من هذا العمل ويخاف منه.



= كَاسِيَاتُ عَارِيَاتُ مُمِيلَاتُ مَأِيلَاتُ رُءُوسُهُنَّ كَأَسِنَةُ الْبُحْثِ الْمَائِلَةُ، لَا يَدْخُلُنَّ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدُنَّ رِيحَهَا، وَإِنْ رِيحَهَا لَتَوَجَّدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا».

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٢٢٣)، وابن حبان (١٣/٦٤)، والحاكم في المستدرك (٤/٤٨٣)، والطبراني في الصغير (٢/٢٥٧)، والأوسط (٩/١٣١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وقال: (لا يُروى هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو إلا بهذا الإسناد تفرد به عبد الله بن عياش) أ. هـ. وعبد الله بن عياش قال عنه ابن يونس: (منكر الحديث)، وضعفه أبو داود والنسائي، وروى له مسلم في الشواهد. انظر: تهذيب التهذيب (٥/٣٥١)، والكافش (١١/٥٨٢)، والجرح والتعديل (٥/١٢٦)، ومجمع الزوائد (٥/١٣٧)، والترغيب والترهيب (٣/٦٩).

وروى أبو القاسم اللالكائي^(١) صاحب أبي حامد الإسفاريني^(٢) في (أصول السنّة) بإسناده عن محمد بن الحسن^(٣) - صاحب أبي حنيفة - قال: (اتفق الفقهاء كلهُم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرّب عز وجل: من غير تفسير، ولا وضف، ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج عمماً كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفعوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة، فإنه قد وصفه بصفة لاشيء) أ. ه^(٤). محمد بن الحسن أخذ عن أبي حنيفة وأمالك وطبقتهما من العلماء، وقد حكم على هذا الإجماع، وأخبر أن الجهمية تصفه بالأمور السلبية غالباً، أو دائماً.

وقوله: (من غير تفسير) أراد به تفسير الجهمية المعتلة

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٨).

(٢) هو أبو حامد الإسفاريني أحمد بن أبي ظاهر محمد بن أحمد، شيخ العراق، وإمام الشافعية ومن انتهت إليه رئاسة المذهب، قدم بغداد صبياً وتفقه على ابن المرزيبان وأبي القاسم الداركي، وصنف التصانيف، وطبق الأرض بالأصحاب، وتعليقاته في نحو خمسين مجلداً، ولد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، وتوفي في شوال سنة ست وأربعين مائة: انظر: وفيات الأعيان (١/٧٢)، والوافي بالوفيات (٧/٢٣٣، ٢٣٤)، وال عبر (٣/٩٤). وسير أعلام النبلاء (١٧/١٩٣، ١٩٤).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٨٧).

(٤) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/٤٣٢)، وابن قدامة في ذم التأويل (ص ١٣، ١٤)، وذكره الذهبي في العلو (١٥٣).

الَّذِينَ ابْتَدَعُوا تَفْسِيرَ الصِّفَاتِ بِخِلَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالْتَّابِعُونَ مِنِ الْإِثْبَاتِ. وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامَ^(١) قَالَ: (هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي يَقُولُ فِيهَا «صَحِحَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطٍ عِبَادِهِ وَقُرْبٌ غَيْرِهِ»^(٢)، «وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَا تَمْتَلَئُ حَتَّى يَضَعَ رَبُّكَ فِيهَا قَدَمَهُ»^(٣)، «وَالْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ»^(٤)، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي (الرُّؤْيَا) هِيَ عِنْدَنَا حَقٌّ حَمَلَهَا

(١) هو الإمام اللغوي صاحب التصانيف أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله، اشتغل بالحديث والأدب والفقه، وولي قضاء طرطوس، وفسر غريب الحديث، وله كتاب فيه، وكتابه) الأموال (مشهور، وثقة أبو داود وابن معين وأحمد وغير واحد، وقال عنه ابن راهويه: (أبو عبيد أوسعنا علمًا، وأكثرنا أدباء، وأكثرنا جماعاً، إنما نحتاج إلى أبي عبيدة وأبو عبيدة لا يحتاج إلينا) ١٠٠ هـ. ولد سنة سبع وخمسين ومائة، وتوفي بمكة سنة أربع وعشرين وما تئن.

انظر: تاريخ بغداد (٤٠٣/١٢)، والوافي بالوفيات (٩١/٢٤)، والعبر (٣٩٢/١)، وسير أعلام النبلاء (٤٩١، ٤٩٠/١٠)، وطبقات الحفاظ (ص ١٨٢، ١٨٣).

(٢) سبق تخریجه (ص ١٦٦).

(٣) سبق تخریجه (ص ١٧).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢٥١/٣)، وابن أبي شيبة في العرش (ص ٧٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤٩١/٢)، وأبو الشيخ في العظمة (٥٨٢/٢)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص ٢١)، والحاكم في المستدرك (٣١٠/٢) وصححه، والبيهقي في الأسماء والصفات (١٤٨/٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٩/٢٥١)، والهروي في الأربعين (ص ٥٧) موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما.

كما أخرجه ابن أبي شيبة في العرش (ص ٧٨)، والطبرى في تفسيره (٣/٩)، وأبو الشيخ في العظمة (٥٨٤/٢)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص ٢١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١٤٨/٢) موقوفاً على أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. وكلا الإسنادين صحيح عنهما. انظر: مختصر العلو للألباني (ص ١٢٣، ١٢٤).

**الثَّقَاتُ بِعُضُّهُمْ عَنْ بَعْضٍ، غَيْرَ أَنَّا إِذَا سُئلْنَا عَنْ تَفْسِيرِهَا
لَا نُفَسِّرُهَا، وَمَا أَدْرَكْنَا أَحَدًا يُفَسِّرُهَا) ١. هٰـ^(١).**

**(أَبُو عُبَيْدٍ) أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ - الَّذِينَ هُمْ: الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ،
وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو عُبَيْدٍ - وَلَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالْفِقْهِ وَالْلُّغَةِ وَالتَّأْوِيلِ مَا
هُوَ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُوصَفَ، وَقَدْ كَانَ فِي الزَّمَانِ الَّذِي ظَهَرَتْ فِيهِ
الْفِتْنَ وَالْأَهْوَاءُ، وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ مَا أَدْرَكَ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ يُفَسِّرُهَا،
أَيْ: تَفْسِيرَ الْجَهْمِيَّةِ. وَرَوَى الْلَّالَكَائِيُّ وَالبَّيْهَقِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الْمُبَارَكِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنِّي أَكُرَهُ الصِّفَةَ
- عَنِ صِفَةِ الرَّبِّ -، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكَ: (أَنَا أَشَدُ النَّاسِ
كَرَاهَةً لِذَلِكَ، وَلَكِنْ إِذَا نَطَقَ الْكِتَابُ بِشَيْءٍ قُلْنَا بِهِ، وَإِذَا جَاءَتِ
الآثَارُ بِشَيْءٍ حَسَرْنَا عَلَيْهِ)^(٢)، وَنَحْوُ هَذَا.**

**أَرَادَ أَبْنُ الْمُبَارَكِ: أَنَّ نَكَرَهُ أَنْ نُبَتِّدِئَ بِوَصْفِ اللَّهِ مِنْ ذَاتِ
أَنْفُسِنَا حَتَّى يَجِيءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالآثَارُ.**

**وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ وَغَيْرُهُ بِأَسَانِيدِ صَحَاحٍ عَنِ ابْنِ
الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: بِمَاذَا نَعْرِفُ رَبَّنَا؟ قَالَ: (بِأَنَّهُ فَوْقُ سَمَاوَاتِهِ**

(١) أخرجه البهقي في الأسماء والصفات (٢/٩٠)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/٥٢٦)، والدارقطني في الصفات (ص ٤٠)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/١٤٩)، والذهبي في العلو (ص ١٧٣)، وفي سير أعلام النبلاء (١٠/٥٠٥)، وذكره البخاري في خلق أفعال العباد (ص ٣١)، وابن قدامة في ذم التأويل (ص ٢٠)، وإثبات صفة العلو (ص ٩٩).

(٢) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/٤٣١)، والبهقي في الأسماء والصفات (٢/٦٣)، وذكره الذهبي في العلو (ص ١٤٩، ١٥٠).

عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا نَقُولُ كَمَا تَقُولُ الْجَهَمِيَّةُ: أَنَّهُ
هُنَّا فِي الْأَرْضِ^(١)، وَهَكُذا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ^(٢).

وَرَوَى بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ^(٣) الْإِمَامِ، سَمِعْتُ
حَمَادَ بْنَ زَيْدٍ^(٤) وَذَكَرَ هَؤُلَاءِ الْجَهَمِيَّةَ فَقَالَ: (إِنَّمَا يُحَاوِلُونَ أَنْ
يَقُولُوا لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ)^(٥). وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٦) فِي كِتَابِ
(الرَّدُّ عَلَى الْجَهَمِيَّةِ) عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ الْضُّبَاعِيِّ^(٧) - إِمَامٍ أَهْلِ

(١) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/١١١، ١٧٥، ٣٠٧)، وابن بطة في الإبانة (٣/١٥٥، ١٥٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/١٦٩)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص ١١٧، ١١٨)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/٤٠٢، ٤٠٣).

(٢) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد بن حنبل (ص ٣٩)، والإبانة لابن بطة (٣/١٥٥، ١٥٦)، وإثبات صفة العلو لابن قدامة (١١٨)، والعلو للذهبي (ص ١٧٦).

(٣) هو سليمان بن حرب بن بجيل، أبو أيوب الأزدي الواشجى البصري، قدم بغداد وحدث بها، وولي قضاء مكة، كان مولده سنة أربعين ومائة في صفر، ومات سنة أربع وعشرين ومائتين، ذكره أبو حاتم الرازى فقال: (إمام من الأنماة، كان لا يدلس..). هـ.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/٣٠٠)، وتاريخ بغداد (٩/٣٣)، ووفيات الأعيان (٢/٤١٩)، والأنساب (٥/٥٦٣)، وشندرات الذهب (٢/٥٤).

(٤) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٥٢).

(٥) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/١١٧، ١١٨)، وابن بطة في الإبانة (٣/١٩٤)، والذهبى في العلو (ص ١٢٩) وقال: (هذا إسناد كالشمس وضوحاً، وكالاسطوانة ثبوتاً، عن سيد أهل البصرة وعالهم) أ. هـ.

وذكره ابن قدامة في العلو (ص ١١٨) وعزاه إلى أبي بكر الأثر بسنده.

(٦) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٨٦).

(٧) هو سعيد بن عامر الضبعى، أبو محمد البصري الزاهد، قال أبو حاتم: (كان رجلاً =

البصرة علماً ودينًا من شيوخ أئمَّةِ أهلِ الْجَهَنَّمَيَّةِ،
فَقَالَ: (هُمْ شَرٌّ قَوْلًا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْيَهُودُ
وَالنَّصَارَى وَأَهْلُ الْأَدِيَانِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ،
وَقَالُوا هُمْ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ) ^(١).

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ حُرَيْمَةَ ^(٢)، إِمَامُ الْأَئِمَّةِ: (مَنْ لَمْ يَقُلْ:
إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَمَا وَأَتَهُ عَلَى عَرْشِهِ بِأَيْنَ مِنْ خَلْقِهِ وَجَبَ أَنْ يُسْتَتابَ،
فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنْقُهُ ثُمَّ الْقِيَ عَلَى مَرْبَلَةٍ، لِئَلَّا يَتَأذَّى بِنَثْنِ
رِيحِهِ أَهْلُ الْقِبْلَةِ، وَلَا أَهْلُ الدَّرْمَةِ)، ذَكَرَهُ عَنْهُ الْحَاكِمُ ^(٣) بِإِشْنَادٍ
صَحِيحٍ ^(٤).

= صالحًا ، وكان في حديثه بعض الغلط ، وهو صدوق) ١. هـ . ، وقال الإمام أحمد: (ما رأيت أفضل منه) ١. هـ . توفي سنة ثمان ومائتين لأربع بقين من شوال.

انظر: الواقي بالوفيات (١٤٤/١٥)، وسير أعلام النبلاء (٩/٣٨٥)، وشذرات الذهب (٢٠/٢)، وطبقات الحفاظ (ص ١٥٣).

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص ٣١)، ذكره الذهبي في العلو (ص ١٥٨).

(٢) سبقت ترجمته ، راجع (ص ٥١).

(٣) هو صاحب المستدرك محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدوه بن نعيم بن الحكم ، أبو عبد الله الحاكم الصبي الحافظ ، ويعرف بابن البيع ، من أهل نيسابور ، وكان من أهل العلم والحفظ والحديث ، ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، سمع الكثير وطاف الآفاق وصنف الكتب الكبار والصغر ، فمنها: المستدرك على الصحيحين ، وعلوم الحديث ، والإكليل ، وتاريخ نيسابور.

انظر: تاريخ بغداد (٤٧٣/٥)، والواقي بالوفيات (٣/٢٥٩)، وسير أعلام النبلاء (١٦٢، ١٦٣، ٤٣٢/١)، والأنساب (١١/٣٥٥).

(٤) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٧٤)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص ١٢٦، ١٢٧)، وذكره الذهبي في العلو (ص ٢٠٧).

وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ عَبَادٍ بْنِ الْعَوَامِ الْوَاسِطِيِّ^(١) - إِمَامِ أَهْلِ وَاسِطَةِ، مِنْ طَبَقَةِ شِيُوخِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ - قَالَ: (كَلَمْتُ بِشْرًا الْمَرِيسِيَّ، وَأَصْحَابَ بِشْرٍ فَرَأَيْتُ آخَرَ كَلَامَهُمْ يَنْتَهِيُ أَنْ يَقُولُوا لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ)^(٢).

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ^(٣) - الْإِمَامِ الْمُشْهُورِ - أَنَّهُ قَالَ: (لَيْسَ فِي أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ شَرًّا مِنْ أَصْحَابِ جَهَنَّمِ، يَدُورُونَ عَلَى أَنْ يَقُولُوا لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ، أَرَى وَاللَّهُ أَنَّ لَا يُنَاكِحُوهُ، وَلَا يُوَرَّثُوا)^(٤). وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِ (الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، قَالَ: (أَصْحَابُ جَهَنَّمِ يُرِيدُونَ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى، وَيُرِيدُونَ أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ، وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ، أَرَى أَنْ يُسْتَأْبِوا

(١) هو عباد بن العوام بن عمر بن عبد الله بن المنذر بن مصعب بن جندل أبو سهل مولى أسلم ابن زرعة الكلابي الواسطي ، قال عنه الذهبي : (كان صاحب حديث وإتقان) ١. ه انظر : تاريخ بغداد (١١٤/١١)، وال عبر (٢٩٣/١)، و شذرات الذهب (٣١٠/١)، وطبقات الحفاظ (ص ١١٨).

(٢) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١٢٦/١، ١٢٧، ١٧٠، ٢٧٥)، وذكره الذهبي في العلو (١٥١).

(٣) هو الإمام الحجة القدوة عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن أبو سعيد العنبري ، وقيل مولى الأزد ، صاحب اللؤلؤ ، كان من الحفاظ المتقين وأهل الورع في الدين ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث ، وما كان يروي إلا عن الثقات ، ولد سنة خمس وثلاثين ومائة وتووفي بالبصرة في جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين ومائة . انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٩٧/٧)، وتاريخ بغداد (٢٤٠/١٠)، والأنساب (١٤٥/٥)، وشذرات الذهب (٣٥٥/١)، وطبقات الحفاظ (ص ١٤٤).

(٤) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١٥٧/١).

فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قُتِلُوا^(١)). وَعَنِ الْأَصْمَعِي^(٢) قَالَ: (قَدِمْتِ امْرَأَةً حَبْهُمْ فَنَزَلَتِ الدَّبَّاغِينَ، فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهَا: اللَّهُ عَلَى عَرْشِهِ، فَقَالَتْ: مَحْدُودٌ عَلَى مَحْدُودٍ وَقَالَ الْأَصْمَعِي: كَافِرَةٌ بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ)^(٣). وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَلَيٍّ بْنِ عَاصِمٍ^(٤) - شَيْخِ أَحْمَادَ وَالْبُخَارِيِّ وَطَبَقَتِهِمَا - قَالَ: (نَاظَرْتُ جَهَنَّمًا، فَتَبَيَّنَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ أَنَّ فِي السَّمَاءِ رَبًّا)^(٥). وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، ثنا سَرِيعُ بْنُ النُّعْمَانِ^(٦)،

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (١/٣٨٦)، واللالكائي مختصراً في اعتقاد أهل السنة (١/٣١٦، ٣١٧)، وذكره البخاري مختصراً في خلق أفعال العباد (ص ٣٨)، وذكره الذهبي في العلو (١٥٩)، وسير أعلام النبلاء (٩٩/٩، ٢٠٠).

(٢) هو الإمام العلامة حجة الأدب، ولسان العرب، عبد الملك بن قريب بن عبد الملك أبو سعيد الأصممي صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح، قال الشافعي: (ما عبر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصممي) ١.هـ. وقال ابن معين: (لم يكن ممن يكذب، وكان من أعلم الناس في فنه) ١.هـ. انظر: تاريخ بغداد (٤١٠/١٠)، والوافي بالوفيات (١٢٦/١٩)، والuber (١/٣٧٠)، وشذرات الذهب (٢/٣٦).

(٣) ذكره الذهبي في العلو (١٥٩).

(٤) هو عاصم بن على بن عاصم بن صهيب مولى قريبة بنت محمد بن أبي بكر الصديق، يكفي أبا الحسين، وهو واسطي نزل بغداد زماناً طويلاً، قال أحمد: (صحيح الحديث قليل الغلط، وكان يحضر مجلسه خلائق حزروا بعشرين ومائة ألف) ١.هـ. مات سنة إحدى وعشرين وما تئين.

انظر: تاريخ بغداد (١٢/٢٤٧)، والوافي بالوفيات (١٦/٣٢٥)، والuber (١/٣٨١)، وطبقات الحفاظ (ص ١٧٧).

(٥) أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في السنة (١/١٦٨)، وذكره الذهبي في العلو (ص ١٦٧).

(٦) هو سريج بن النعمان بن مروان أبو الحسن المؤلئي، خراساني الأصل، بغدادي الدار، سمع حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة، وروى عنه أحمد بن حنبل وأبو زرعة =

قال: سمعت عبد الله بن نافع الصائغ^(١)، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: (الله في السماء، وعلمه في كل مكان لا يخلو من علمه مكان)^(٢).

وقال الشافعى: خلافة أبي بكر رضي الله عنه حق قضاها الله في سمائه وجمع عليه قلوب عباده^(٣).

وفي الصحيح عن أنس بن مالك، قال: كانت زينب تفتخر على أزواج النبي صلوات الله عليه تقول: «رَوْجُوكُنْ أَهَالِيكُمْ، وَرَوْجَنِي اللَّهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ»^(٤)، وهذا مثل قول الشافعى.

واقعة أبي يوسف - صاحب أبي حنيفة - مشهورة في استتابة

= وأبو حاتم، قال عنه الذهبي: (كان من أعيان المحدثين) أ. هـ. توفي سنة سبع عشرة ومائتين. انظر: تاريخ بغداد (٢١٧/٩)، والوافي بالوفيات (٨٩/١٥)، وسير أعلام البلاء (١٠/٢٢٠).

(١) هو عبد الله بن نافع الصائغ، ويكنى أبا محمد، مولى لبني مخزوم، وكان قد لزم مالك ابن أنس لزوماً شديداً، وكان لا يُقدم عليه أحداً، مات بالمدينة في شهر رمضان سنة ست ومائتين.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٣٨/٥)، وسير أعلام البلاء (١٠/٣٧١)، وشذرات الذهب (٢/١٥).

(٢) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١٠٦/١، ١٠٧، ١٠٦)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٤١٠/٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/١٣٨)، وابن قدامة في العلو (١١٥/١) وذكره الذهبي في العلو (١٣٨)، وسير أعلام البلاء (٨/١٠١) من رواية عبد الله بن الإمام أحمد.

(٣) أخرجه ابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص ١٨١).

(٤) أخرجه البخاري (٧٤٢٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

بِشْرِ الْمَرِيسِيِّ حَتَّى هَرَبَ مِنْهُ لَمَّا أَنْكَرَ الصِّفَاتِ وَأَظْهَرَ قَوْلَ جَهَنَّمَ، قَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ^(١). وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَمْنَيْنَ^(٢) - الْإِمَامُ الْمُسْهُورُ مِنْ أئمَّةِ الْمَالِكِيَّةِ - فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي (أَصُولِ السُّنَّةِ)، قَالَ فِيهِ: بَابُ الْإِيمَانِ بِالْعَرْشِ. قَالَ: وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ: إِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ خَلْقَ الْعَرْشَ وَأَخْتَصُهُ بِالْعُلُوِّ وَالْأَرْتِفَاعِ فَوْقَ حَمِيعِ مَا خَلَقَ، ثُمَّ اسْتَوَى عَلَيْهِ كَيْفَ شَاءَ، كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْجُّ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٤]؛ فَسُبْحَانَ مَنْ بَعْدَ وَقَرْبَ بِعْلَمِهِ، فَسَمِعَ النُّجُوْجَ. وَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي رَزِينِ الْغُقَيْلِيِّ، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ قَالَ: «فِي عَمَاءِ،

(١) القصة ذكرها الذهبي في العلو (ص ١٥١) عن ابن أبي حاتم بسنده، قال: (جاء بشر بن الويلد الكندي إلى القاضي أبي يوسف ، فقال له: تنهاني عن الكلام وبشر المريسي وعلى الأحوال وفلان يتكلمون؟ قال : وما يقولون؟ قال : يقولون: الله في كل مكان . فقال أبو يوسف : علي بهم . فانتهوا إليهم وقد قام بشر ، فجيء بعلي الأحوال وبالآخر شيخ ، فقال أبو يوسف - ونظر إلى الشيخ - : لو أن فيك موضع أدب لأوقعتك ، فأمر به إلى الحبس ، وضرب الأحوال وطوف به) ا.هـ.

(٢) ابن أبي زمين هو الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى المري الأندلسى الألبيري ، نزيل قرطبة وشيخها ومفتيها ، وصاحب التصانيف الكثيرة في الفقه والحديث والزهد ، قال الذهبي : (كان راسحاً في العلم ، متفناً في الآداب ، مقتفياً لآثار السلف ، صاحب عبادة وإنابة وتنقى) ، ولد سنة أربع وعشرين وثلاثمائة ، وتوفي سنة تسعة وتسعين وثلاثمائة . انظر : العبر (٧٣ / ٣) ، وسير أعلام النبلاء (١٨٨ / ١٧) ، والواifi بالوفيات (٢٦٠ / ٣) ، وشذرات الذهب (١٥٦ / ٣) .

مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ، وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ، ثُمَّ خَلَقَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ»^(١).
قَالَ مُحَمَّدٌ^(٢): «الْعَمَاءُ^(٣): السَّحَابُ الْكَثِيفُ الْمُطْبِقُ، فِيمَا ذَكَرَهُ
الْخَلِيلُ^(٤). وَذَكَرَ آثَارًا أُخْرَى.

الشَّرْحُ:

هذا الذي ذكره شيخ الإسلام رحمه الله من النقول دال على الأصل الذي أصله من أن طريقة أئمة أهل الحديث والأثر والسلف أنهم يثبتون ما جاء في النصوص، وأنهم لا يتتجاوزن ذلك، ولو لا أن صفة الرحمن عَزَّلَهُ جاءت في

(١) أخرجه الترمذى (٣١٠٩)، وابن ماجه (١٨٢)، وأحمد في المسند (٤/١١، ١٢)،
وابنه في السنة (١/٢٤٦) وضعفه، وابن بطة في الإيابة (٣/١٦٨)، وابن أبي شيبة في
العرش (١/٥٤)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٧١)، والطبراني في الكبير (٤٦٨)،
وابن حبان في صحيحه (٦١٤١)، وأبو الشيخ في العظمة (١/٣٦٣)، وابن عبد البر
في التمهيد (٧/١٣٧). ومدار الحديث على وكيع بن حدس، ويقال: «عدس»، لينه
الحافظ في التقريب، وقال عنه الذهبي: (لا يُعرف)، وضعفه الألبانى في ظلال السنة
(١/٢٧٢). انظر: تهذيب التهذيب (١١/١٣١)، وقال الذهبي في العلو (ص ١٨):
(إسناده حسن).

(٢) هو: ابن أبي زمنين.

(٣) انظر في معنى (عماء): بيان تلبيس الجهمية (١/١٥٤)، والإيابة الكبرى (٣/١٧٠)،
والعلو للذهبي (ص ١٨)، ولسان العرب (١٥/٩٩).

(٤) هو الإمام صاحب العربية ومنشئ علم العروض أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد
الفراهيدي البصري أحد الأعلام، توفي سنة سبعين ومائة، قال عنه الذهبي: (كان رأساً
في لسان العرب، ديننا، ورثنا، قانعاً، متواضعاً كبير الشأن). انظر: وفيات الأعيان
(٢/٢٤٤)، وسير أعلام النبلاء (٧/٤٢٩)، وشذرات الذهب (١/٢٧٥).

النصوص لأمسكوا عن ذلك، وهذا قاعدة عامة عندهم؛ بأنهم لا يصفون الله ﷺ إلا بما دلت عليه النصوص، لا يخرجون عنه. كذلك - فيما ذكر - الفرقان ما بين أهل البدع من الجهمية ومن نحوي نحوم وبين أهل السنة في أن الله ﷺ في السماء، فالجهمية وأتباع بشر المرسي وأشباه هؤلاء يصفون الله ﷺ - كما هو معلوم - بالمنفيات، يجعلون السُّلْب مفصلاً، و يجعلون النفي مفصلاً، فيقولون: إن الله ﷺ ليس في السماء ولا ينزل، وليس بجسم وليس بذي أعضاء، وليس بكذا، إلى آخره، فيجعلون معرفة الرب ﷺ من جهة نفي ما لا يليق به ﷺ، هذه هي طريقتهم حتى إنهم يصلون بنفي جميع الصفات إلى أنه ﷺ معدوماً، فيرجع قولهم إلى أنه معدوم، أو يرجع قولهم إلى أنه ﷺ ليس له وجود في الحقيقة إلا في أذهان المؤمنين به ﷺ؛ ولهذا صار حقيقة قولهم نفي أن يكون الله ﷺ في السماء، وأنه ﷺ في الأرض كما يزعمون، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

والذي دلت عليه النصوص وإن جماع السلف، أن الله ﷺ في السماء كما قال ﷺ: «أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ» [الملك: ١٦]، وكما في قوله: «وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ» [الأنعام: ٣]، و قوله: «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ» [الزخرف: ٨٤]، وأشباه هذه الآيات، فالله ﷺ في السماء؛ كما دلت على ذلك النصوص، ومعنى كونه في السماء: أنه على السماء، لا أن السماء ظرف له تحيط به، وهو في هنا بمعنى على، فيكون قوله: «أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ» يعني: على السماء، فنحن نعتقد أن الله ﷺ على سمائه بائن من خلقه، وأنه مستوي على عرشه؛ كما يليق بجلال عظمته وعظمته سلطانه ﷺ.

فالإثبات عندنا مفصل والنفي مجمل بخلاف الجهمية وأرباب البدع،

فإنّ عندهم النفي مفصل ليس بكذا وليس بكذا إلى آخره، وأما الإثبات عندهم فإنما يثبتون صفة واحدة وهي صفة الوجود المطلق غير المقيد.

وما ساقه شيخ الإسلام رحمه الله عن ابن أبي زمین في كتابه (السنة) واضح في الإيمان بعرش الرحمن سبحانه، وهذا حق كما دلت عليه النصوص ، فالعرش مأخوذة مادته من الارتفاع^(١)؛ ولهذا جعله الله سبحانه مرتفعاً ، وله علو على جميع المخلوقات ، حتى الجنة فإن عرش الرحمن فوقها ؛ يعني سقفها ، فله ارتفاع وعلو خاص على جميع المخلوقات يعني العرش ، والله سبحانه استوى على العرش ، يعني ارتفع عليه وعلا عليه علواً خاصاً ، عَبَرَ عنه بعض السلف بأنه سبحانه استقر عليه سبحانه وأشباه ذلك .

فإذا العرش مادته مأخوذة من الارتفاع والعلو ، والاستواء عليه أيضاً ارتفاع وعلو خاص ، فهذا يقضي من الجهتين إلى أن الله سبحانه مستوي على عرشه سبحانه ، يعني : أنه عالٍ عليه ، وعلوه عليه علو على جميع المخلوقات ، هذا بخلاف من زعم أنه سبحانه في كل مكان فإن مادة العرش تنافي ذلك ، فلو آمن بالعرض لآمن بأن الله سبحانه لابد أن يكون عالياً على العرش ، وأن الاستيلاء لا يناسب ؛ لأنه سبحانه لابد أن يكون عالياً على جميع المخلوقات .



(١) انظر : معجم مقاييس اللغة (٤/٢٦٤)، ومختار الصحاح (١/١٧٨)، ولسان العرب (٦/٣١٥).

ثُمَّ قَالَ: بَابُ الإِيمَانِ بِالْكُرْسِيِّ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(١): (وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الْكُرْسِيَّ
بَيْنَ يَدَيِ الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ). ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَنَّسِ
الَّذِي فِيهِ التَّجَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْآخِرَةِ، وَفِيهِ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ
الْجُمُعَةِ هَبَطَ مِنْ عِلَيْنَ عَلَى كُرْسِيِّهِ، ثُمَّ يَحْفُظُ بِالْكُرْسِيِّ
مَنَابِرُ مَنْ ذَهَبَ مُكَلَّلًا بِالْجَوَاهِرِ، ثُمَّ يَحْيِيُ النَّبِيُّونَ فَيَجْلِسُونَ
عَلَيْهَا»^(٢).

(١) هو: ابن أبي زمين.

(٢) حديث أنس رويه أخرجه الشافعي في مسنده (ص ٧٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٤٧٧/١)، والعوش (٩٥)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/٢٥٠)، وأبو يعلى في مسنده (٧/٢٢٨)، والطبراني في تفسيره (٢٦/١٧٥)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص ٩٠)، والدارقطني في الرؤبة (٧٨ - ٧٧)، وابن بطة في الإبانة (٣/٢٨)، والطبراني في الأوسط (٤١٣/٢)، (١٥/٧)، والحاكم في المستدرك (٤/٦٢٠)، والذهبي في العلو (ص ٣٠) وقال: (وهذه الطرق بعضها يعضد ببعضًا)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص ٧٠).

وقد ذكر شيخ الإسلام روى روايات هذا الحديث وبعض طرقه، وقال بعد أن ذكر رواية ابن بطة: (إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَّ مِنْ تِلْكَ الطَّرِيقِ الْجَيْدَةُ اَنْدَعَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ) أ.ه.

انظر: مجموع الفتاوى (٦/٤١١ - ٤١٦).

وقال المنذري في الترغيب والترهيب (١/٤٨٩): (رواه الطبراني في الأوسط بإسناد جيد) أ.ه. وقال الهيثمي في المجمع (١٠/٤٢١): (رواه الطبراني في الأوسط بنحوه، وأبو يعلى باختصار، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح، وأحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح، غير عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وقد وثقه غير واحد، وضعفه غيرهم...) أ.ه.

وَذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ يَحْيَى بْنُ سَلَامَ^(١) صَاحِبُ التَّقْسِيرِ الْمُشْهُورِ حَدَّثَنِي الْمُعْلَى بْنُ هَلَالٍ^(٢)، عَنْ عَمَّارِ الدُّهْنِيِّ^(٣)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^(٤)، عَنْ أَبِينِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «إِنَّ الْكُرْسِيَ الَّذِي وَسَعَ

(١) هو يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، الإمام العلامة أبو زكريا البصري، نزيل المغرب يافريقي، حدث عن سعيد بن أبي عروبة وفطر بن خليفة وشعبة والمسعودي والثوري ومالك، وأخذ القراءات عن أصحاب الحسن البصري، وجمع وصنف، ولد سنة أربع وعشرين ومائة، وتوفي سنة مائتين. قال عنه أبو عمرو الداني: (كان ثقة ثبتاً عالماً بالكتاب والسنّة، وله معرفة باللغة والعربية) ١.هـ. وقال ابن عدي: (يكتب حديثه مع ضعفه). انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٥٥/٩)، والكامن لابن عدي (٧/٢٥٣)، والضعفاء لابن الجوزي (١٩٦/٣)، وسير أعلام النبلاء (٣٩٦/٩)، وميزان الاعتدال (٧/١٨٣).

(٢) هو معلى بن هلال بن سويد الحضرمي أبو عبد الله الطحان الكوفي، اتفق العلماء على تكذيبه، قال الذهبي: (رمأ السفيانان بالكذب، وقال ابن المبارك وابن المديني: كان يضع الحديث، وقال ابن معين: هو من المعروفين بالكذب والوضع، وقال النسائي وغيره: مترونك، وقال أحمد: كل أحاديثه موضوعة) ١.هـ. انظر: الضعفاء للعقيلي (٤/٢١٥)، والجرح والتعديل (٨/٣٣١)، والكامن (٦/٣٧١)، وميزان الاعتدال (٦/٤٧٨ - ٤٨٠).

(٣) هو الإمام المحدث أبو معاوية عمار بن معاوية بن أسلم البجلي ثم الذهني الكوفي، وثقة أحمد بن حنبل وجماعة، توفي سنة ثلاثة وثلاثين ومائة. انظر: التاريخ الكبير (٧/٢٨)، وسير أعلام النبلاء (٦/١٣٨)، وميزان الاعتدال (٥/٢٠٨)، والوافي بالوفيات (٦/١٣٨)، وشذرات الذهب (١/١٩١).

(٤) هو الإمام الحافظ المقرئ المفسر الثقة أبو عبد الله سعيد بن جبير بن هشام الأستاذ الولائي مولاهم الكوفي، أحد أعلام التابعين، قتله الحجاج سنة خمس وسبعين للهجرة، في قصة مشهورة ذكرها غير واحد. انظر:طبقات الكبرى (٦/٢٥٦)، ووفيات الأعيان (٢/٣٧١)، والوافي بالوفيات (١٥/١٢٩)، وسير أعلام النبلاء (٤/٣٢١)، وطبقات الحفاظ (ص ٣٨).

السماوات والأرض لموضع القدامين، ولا يعلم قدر العرش إلا الذي خلقه»^(١). وذكر حديث أسد بن موسى^(٢) حدثنا حماد بن سلمة^(٣)، عن عاصم^(٤)، عن زر^(٥) قال: «ما بين السماء الدنيا والتي تليها مسيرة خمسين سنة، وبين كل سماء خمسين سنة، وبين السماء السابعة والكرسي خمسين سنة»

(١) سبق تخریجه (ص ١٩٨).

(٢) هو الإمام الحافظ الثقة صاحب التصانيف أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك ابن مروان الأموي المرواني المصري، يلقب بأسد السنة، ولد بمصر سنة اثنين وثلاثين ومائة، وتوفي سنة اثنين عشرة ومائتين، قال النسائي: (ثقة)، وقال البخاري: (مشهور الحديث)، وقال ابن يونس: (ثقة).

انظر: التاريخ الكبير (٤٩/٢)، والوافي بالوفيات (٧/٩)، وسير أعلام النبلاء (١٦٢/١٠)، وطبقات الحفاظ (ص ١٧٠، ١٧١).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٥٢).

(٤) هو عاصم بن بهلة أبي النجود أبو بكر الأستدي الكوفي، وبهلهلة هو أبو النجود، وقيل هي أمه، كان أحد القراء السبعة والمشار إليه في القراءات، أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش، وأخذ عنه أبو بكر بن عياش وأبو عمر البزار، توفي سنة سبع وعشرين ومائة.

انظر: الطبقات الكبرى (٦/٣٢٠)، وتاريخ دمشق (٢٢٠/٢٥)، ووفيات الأعيان (٩/٣)، وسير أعلام النبلاء (٥/٢٥٦).

(٥) هو زر بن حبيش بن حباشة بن أوس بن بلال الكوفي، أبو مريم ويقال أبو مطرف الأستدي، أدرك الإسلام بعد الجاهلية، وعمر دهراً مائة وعشرين سنة، وحدث عن كبار الصحابة رضي الله عنهم، قال عنه عاصم: (ما رأيت أقرأ من زر)، وتوفي سنة إحدى أو اثنين أو ثلاثة وثمانين.

انظر: تاريخ دمشق (١٨/١٩)، والوافي بالوفيات (١٢٧/١٤)، وسير أعلام النبلاء (٤/٤٦٦ - ٤٦٨)، وطبقات الحفاظ (ص ٢٦).

عام، وبَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ مَسِيرَةُ خَمْسِمَائَةٍ عَام، وَالْعَرْشُ فَوْقَ
الْمَاءِ، وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»^(١).

ثُمَّ قَالَ: فِي بَابِ الإِيمَانِ بِالْحُجَّبِ.

قَالَ: وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ بِأَئْنَ مِنْ خَلْقِهِ يَحْتَجِبُ عَنْهُمْ
بِالْحُجَّبِ، فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُواً كَبِيرًا ﴿مَا لَهُمْ بِهِ
مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِأَبَاهُمْ كَرِتَ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهُهُمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا
كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥] وَذَكَرَ آثَارًا فِي الْحُجَّبِ^(٢).

ثُمَّ قَالَ: فِي بَابِ الإِيمَانِ بِالنَّزُولِ.

قَالَ: وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ يَنْزُلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا،
وَيُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْدُوْ فِيهِ حَدًّا، وَذَكَرَ الْحَدِيثُ مِنْ
طَرِيقِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَخْبَرَنَا وَهْبٌ^(٣)،

(١) أخرجه ابن خزيمة في التوحيد (١/٢٤٣)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص ٥٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/١٤٥)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/٥٦٥، ٥٦٦)، والطبراني في الكبير (٨٩٨٧)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٢/٣٩٦)، وابن قدامة في العلو (ص ١٠٤). قال في مجمع الزوائد (١/٩١): رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح .١.هـ.

(٢) كما في قوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِشَرِّيْ أَنْ يُكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَجِئَ أَوْ مِنْ وَرَائِيْ حِجَابٍ أَوْ بِرُسْلَ رَسُولًا
فِيُّوحِيَ بِإِذْنِيْهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١]، وقوله ﷺ في حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه
الذي رواه مسلم (١٧٩)، وفيه: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامُ،
يَعْفُضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ
اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ - وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ - النَّارُ لَوْ كَشَفَهُ، لَا خَرَقَتْ سُبُّحَاتُ وَجْهَهُ مَا
أَنْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ».

(٣) هو وَهْبُ بْنُ مَسْرَةَ بْنِ بَكْرٍ أَبُو الْحَزَمِ التَّمِيِّمِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَالِكِيِّ ، =

عَنِ ابْنِ وَضَاحٍ^(١)، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ عَبَادٍ^(٢)، قَالَ: (مَنْ أَدْرَكْتُ مِنَ الْمَشَايخِ - مَالِكٌ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، وَعِيسَى^(٣)،

الحافظ صاحب التصانيف، ولد في حدود الستين وما تئن ، وتوفي في شعبان سنة سبع وأربعين وثلاثمائة ، قال الذهبي : (كان إماماً في مذهب مالك محققاً بصيراً بالحديث وعلله مع زهد وورع ، روى الكثير عن محمد بن وضاح وجماعة) ا.ه. انظر : العبر (٢٨٠ / ٢)، وسير أعلام النبلاء (٥٥٦ / ١٥)، وطبقات الحفاظ (ص ٣٦٤).

(١) هو الإمام الحافظ محدث الأندلس محمد بن وضاح بن بزيع أبو عبد الله، مولى عبد الرحمن ابن معاوية بن هشام بن عبد الملك الأندلسي القرطبي ، ولد سنة تسعة وسبعين ومائة ، وتوفي في المحرم سنة سبع وثمانين وما تئن ، قال ابن الفرضي : (كان عالماً بالحديث ، بصيراً بطرقه ، متكلماً على عللها ، كثير الحكاية عن العباد ، ورعاً زاهداً فقيراً متعمقاً ، صابراً على الأسماع ، محتسباً في نشر علمه) ا.ه.

انظر : تاريخ العلماء بالأندلس (١٧٩ / ٥٦)، وتاريخ دمشق (١٧٩ / ٥٦)، وسير أعلام النبلاء (٤٤٥ / ١٣)، وطبقات الحفاظ (ص ٢٨٧)

(٢) هو زهير بن عباد بن مليح بن زهير أبو محمد الرؤاسي الكوفي ، ابن عم وكيع بن الجراح ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : (يخطئ ويختلف) ا.ه. ، ووثقه أبو زرعة وروح بن الفرج وأحمد بن أبي الحواري ، وآخرون ، توفي سنة ثمان وثلاثين وما تئن . انظر : الجرح والتعديل (٥٩١ / ٣)، والثقة (٢٥٦ / ٨)، وتاريخ دمشق (١٠٨ / ١٩)، وتهذيب التهذيب (٢٩٧ / ٣).

(٣) هو الإمام عيسى بن يونس بن أبي إسحاق الهمданى الكوفي ، أبو عمرو ، ويقال : أبو محمد السباعي ، قال ابن سعد : (كان ثقة ثبتاً) ا.ه. وقال الذهبي : (ذُكْر لابن المديني فقال : بخ بخ ثقة مأمون) ا.ه. ، توفي سنة سبع وثمانين ومائة . انظر : الطبقات الكبرى (٤٨٨ / ٧)، وتاريخ بغداد (١٥٢ / ١١)، وتاريخ دمشق (٤٨ / ٢٥)، والعبر (٣٠٠ / ١)، وشذرات الذهب (١ / ٣٢٠).

وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَوَكِيعٌ^(١) كَانُوا يَقُولُونَ: النَّزُولُ حَقٌّ^(٢).
 قَالَ ابْنُ وَضَاحٍ: سَأَلْتُ يُوسُفَ بْنَ عَدِيًّا^(٣) عَنِ النَّزُولِ، قَالَ: (نَعَمْ،
 أَوْمَنْ بِهِ وَلَا أَحْدُ فِيهِ حَدًا)، وَسَأَلْتُ عَنْهُ ابْنَ مَعِينٍ^(٤)، فَقَالَ: (أَقِرْ
 بِهِ وَلَا أَحْدُ فِيهِ حَدًا).

(١) هو الإمام العلم أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي ، الرؤاسي الكوفي ، قال ابن معين : (كان وكيع في زمانه كالأوزاعي في زمانه) ا.هـ . وقال أحمد : (ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع) ا.هـ . وقال ابن سعد في الطبقات : (كان ثقة مأموناً عالماً رفيعاً كثير الحديث حجة) ا.هـ . ، توفي سنة سبع وتسعين ومائة .
 انظر : الطبقات الكبرى (٦/٣٩٤)، وتاريخ بغداد (١٣/٤٩٦، ٤٩٧)، وتاريخ دمشق (٥٨/٣٤٩)، وشذرات الذهب (١/٦٣).

(٢) أحاديث التزول متواترة ؛ كما ذكر عدد من أهل العلم ، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٥/٤٧٠) قال : (هو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث) ا.هـ .
 وانظر : التعليق (ص ١٥٤).

(٣) هو يوسف بن عدي بن زريق بن إسماعيل - ويقال ابن عدي بن الصلت - أبو يعقوب التيمي الكوفي ، مولى تيم الله ، قال أبو زرعة : (ثقة وأضر قبل موته بيسير) ا.هـ .
 وقال الذهبي : (الإمام الثقة الحافظ) ا.هـ . ، توفي سنة اثنين وثلاثين ومائتين .
 انظر : الوافي بالوفيات (٢٩/١١٤)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٤٨٤)، وشذرات الذهب (٢/٧٥).

(٤) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن ، وقيل يحيى بن معين بن غياث بن زياد بن عون بن بسطام ، أبو زكريا المري مولاهم البغدادي ، قال ابن المديني : (ما أعلم أحداً كتب ما كتب يحيى بن معين) ا.هـ . ، وقال الخطيب : (كان إماماً ربانياً عالماً حافظاً ثبتاً متفناً) ا.هـ . ، ولد سنة ثمان وخمسين ومائة ، وتوفي سنة ثلاثة وثلاثين ومائتين .

انظر : تاريخ بغداد (١٤/١٧٧)، وتاريخ دمشق (٣/٦٥)، ووفيات الأعيان (٦/١٣٩)
 والأنساب (٥/٢٧٠)، وطبقات الحفاظ (ص ١٨٨).

قالَ مُحَمَّدٌ^(١): وَهَذَا الْحَدِيثُ يُبَيِّنُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ فِي السَّمَاءِ دُونَ الْأَرْضِ، وَهُوَ أَيْضًا بَيْنَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَفِي غَيْرِ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنْ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِمْنَתُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦-١٧]، أَمْ أَمْنَتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرِسِّلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسْتَعَمِلُونَ كَيْفَ نَذِيرٌ﴾ [الملك: ١٧-١٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعُدُ الْكَلْمُ الْطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَقَالَ: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْسِيَ إِنِّي مُتَوْقِيَّ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وَقَالَ: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]. وَذَكَرَ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْجَارِيَةِ: «أَئِنَّ اللَّهَ؟» قَالَتْ فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «فَأَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةً»^(٢).

قالَ: وَالْأَحَادِيثُ مِثْلُ هَذَا كَثِيرَةٌ جِدًّا، فَسُبْحَانَ مَنْ عِلْمُهُ بِمَا فِي السَّمَاءِ كَعِلْمِهِ بِمَا فِي الْأَرْضِ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ.

الشرح:

هذا النقل عن ابن أبي زمین و واضح في أن طريقة السلف من الصحابة رضي الله عنه فمن بعدهم هي أنهم يقررون بما جاء في النصوص على ما تقتضيه اللغة ، وأن الإيمان بالظاهر هو الإيمان بما تدل عليه اللغة ، وكرسي الرحمن عليه السلام جاء

(١) هو: ابن أبي زمین .

(٢) سبق تخریجه (ص ٥١).

تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنهما بأنه موضع القدمين.

والكرسي اشتقاقة من الجمع؛ لأن مادة (كرَسَ) هذه راجعة إلى الجمع، فقيل للأوراق المجتمعة كراسة لأنها جُمعت، وقيل للكرسي كرسي لأنه أعاد تجمع فيجلس عليه، وقيل أيضاً للعلماء كراسى العلم في اللغة؛ لأنهم جمعوا العلم فأصبحوا يُرجع إليهم ^(١).

وأما من قال : مادة الكرسي راجعة إلى العلم . هذا غلط ، والرواية به عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً مرجوحة أو غلط ^(٢).

والصواب أن الكرسي خلاف العلم ، وأن كرسي الرحمن ع هو موضع القدمين منه ع ، وهذا الكرسي وسع السماوات والأرض ؛ كما قال ع :

﴿وَسَعَ كُرْسِيهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَا يَئُودُهُ حَفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]

وأهل السنة متفقون على أن الكرسي موضع القدمين ، وأن الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما هذه الموثوقة حجة وأنها لها حكم المرفوع ، وأن الكرسي بين يدي العرش كالمرقاء ، يعني : أنه بين يديه ليس بعيداً عنه ، وأنه كالمرقاء إليه ليس مرقاة إليه ، يعني : كما تضع شيئاً أمام شيء ، فهو بالنسبة للعرش صغير جداً ، وهو موضع قدمي الرحمن ع ، هذا الذي جرى عليه اتفاق أهل السنة في مسألة الكرسي .

ثم ذكر مسألة التزول ، والتزول يقولون به على ظاهر ما جاء في الأحاديث

(١) انظر : لسان العرب (٦/١٩٣)، والقاموس المحيط (١/٧٣٥)، وتهذيب اللغة للأزهرى (١٠/٥٣).

(٢) انظر : تفسير الطبرى (٣/٩)، وتفسير البغوى (١/٣١٢، ٣١٣)، والدر المنثور (٢/١٦).

«يَنْزُلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»^(١)، وهذا النزول بغير حد يحدده، ولا يتكلمون في النزول بأكثر مما دل عليه ظاهره؛ بل يمرونها كما جاءت، فلا يقولون: نزول مع خلو العرش، ولا نزول بلا خلو العرش، ولا يقولون: نزول يكون في زمان كذا وفي زمان كذا، وإنما يقررون بظاهر الصفة ولا يدخلون في التفصيل، ولا يحددون حدا لصفات الرحمن عَزَّلَهُ، لا من جهة الكيفية ولا من جهة استغراق المعنى، بل يمرونها كما جاءت على ما دلت عليه اللغة، وهذا مهم في العلم بمذهبهم فإنهم يتركون التفسير لا لأجل أن التفسير باللغة غير وارد عندهم ولكن لأجل أن التفسير في اللغة معلوم.

لهذا قال مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «الإِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ»، يعني: في اللغة، يعلمه أهل اللسان، فلا يحتاج إلى تفسيره، وفي رواية: «الإِسْتِوَاءُ عَيْرُ مَجْهُولٍ» يعني: في اللغة، «وَالْكَيْفُ عَيْرُ مَعْقُولٍ».

وقد سُئل أبو جعفر الترمذى^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن حديث النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «يَنْزُلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»، فالنزول كيف يكون؟ فقال كلمة مالك في النزول: «النزول معقول، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بذلة»^(٣)، يعني: عن كيفيته وحده.

(١) أخرجه أبو داود (١٣١٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) هو الإمام شيخ الشافعية بالعراق في وقته، محمد بن أحمد بن نصر الترمذى الشافعى، الزاهد، ولد سنة إحدى ومائتين، وتوفي سنة خمس وستين ومائتين، وقيل: إنه اخترط باخره. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٥٤٥)، وشذرات الذهب (٢/٢٢٠، ٢٢١).

(٣) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١/٣٦٥)، وذكره ابن خلkan في وفيات الأعيان (٤/١٩٥)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/٥٤٧).

وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي الإِيمَانِ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ، قَالَ: وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ بِاللَّهِ وَبِمَا جَاءَتْ بِهِ أُنْبِيَاوْهُ وَرَسُولُهُ يَرَوْنَ الْجَهْلَ بِمَا لَمْ يُخْبِرْ بِهِ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ عِلْمًا، وَالْعَجْزَ عَنْ مَا لَمْ يَدْعُ إِلَيْهِ إِيمَانًا، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَنْتَهُونَ مِنْ وَصْفِهِ بِصِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ إِلَى حَيْثُ انتَهَى فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: -

وَهُوَ أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ - : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] ،

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَدَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِ يَدَيْكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩] ،

وَقَالَ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨ ، ٣٠] ، وَقَالَ: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُمْ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩] ، وَقَالَ: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] ،

وَقَالَ: ﴿وَلَنْ تُصْنَعَ عَلَى عَيْنِنِي﴾ [طه: ٣٩] ، وَقَالَ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ عُلِّتَ أَيْدِيهِمْ وَلَعْنُوا بِمَا قَاتَلُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَاتٍ﴾ [المائدة: ٦٤] ، وَقَالَ تَعَالَى:

﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ٦٧] ، وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] ، وَقَالَ: ﴿وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَى تَكَلِّمُ﴾ [النساء: ١٦٤] ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] ،

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] الْحَقِّيَّةُ ،

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] ، وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ. فَهُوَ تُبَارَكٌ وَتَعَالَى نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ وَلَهُ وَجْهٌ وَنَفْسٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَيَسْمَعُ وَيَرَى وَيَتَكَلَّمُ، الْأَوَّلُ وَلَا شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَالآخِرُ الْبَاقِي إِلَى غَيْرِ نِهَايَةٍ وَلَا شَيْءٌ بَعْدَهُ، وَالظَّاهِرُ الْعَالِي فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ وَالْبَاطِنُ بَطَنَ عِلْمُهُ بِخَلْقِهِ فَقَالَ: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩] ، حَيٌّ قَيْوُمٌ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ. وَذَكَرَ أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ ثُمَّ قَالَ: فَهَذِهِ

صِفَاتُ رَبِّنَا الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَوَصَفَهُ بِهَا نَبِيُّهُ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا تَحْدِيدٌ وَلَا تَشْبِيهٌ وَلَا تَقْدِيرٌ لَأَنَّهُ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ أَلْسَمِيعُ الْبَصِيرُ[﴾] [الشورى: ١١]، لَمْ تَرَهُ الْعَيْنُ فَتَحَدَّهُ كَيْفَ هُوَ، وَلَكِنْ رَأَتُهُ الْقُلُوبُ فِي حَقَائِقِ الإِيمَانِ. ا.ه.

الشرح:

البطون كمال مع العلو ، قال الله ﷺ : «هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ[﴾]» فليس فوق ذاته ذات ، وهو ﷺ مستوي على عرشه كما يليق بجلاله وعظمته ، وكذلك هو الظاهر فوق كل شيء من صفاته بِطْلَانِهِ ؛ كما فسرها بِطْلَانِهِ بقوله : «أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ»^(١) ، وأما البطون فإنه يفسر ببطون العلم ، وبطون الإحاطة والقدرة ، فالبطون بطون صفات لا بطون ذات ، ومن قال : إن البطون بطون ذات . فهذا يناقض أنه بِطْلَانِهِ ظاهر ليس فوقه شيء ، وهو قول الأشاعرة والحلولية الذين يقولون : إن الله في كل مكان . إما من جهة الحلول ، أو من جهة الوحدة ، أو من جهة عدم التمييز .

فإذا قوله بِطْلَانِهِ : «أَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ» يفسرها السلف ببطون الصفات ، وهو أن الله بِطْلَانِهِ أقرب لأحدنا من حل الوريد ، وأقرب إلينا من عنق الرحالة ، وأقرب إلينا من أي شيء بصفاته بِطْلَانِهِ ؛ لأنَّ قرب العلم هذا هو المراد بالبطون ، فهنا قول شيخ الإسلام : (وَالْبَاطِنُ بَطَنَ عِلْمُهُ بِخَلْقِهِ) هذا تفسير صحيح وافق تفاسير السلف للباطن .

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

فإذا قوله ﷺ: ﴿وَالظَّهِيرُ وَالبَاطِنُ﴾، فسره النبي ﷺ بقوله: «أَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ»، يعني: أنه الله ﷺ أقرب الأشياء إلى المخلوق من جهة قرب صفاتة ﷺ، فليس دونه شيء ﷺ فهو أقرب ما يكون، أقرب حتى من النفس ﷺ؛ ذلك لعلمه بخلقه وإحاطته التامة، والله بكل شيء محيط ﷺ.

قوله: (لَمْ تَرِهِ الْعُيُونُ فَتَحُدَّهُ كَيْفَ هُوَ، وَلَكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ فِي حَقَائِقِ الْإِيمَانِ) هذا من كلام محمد الباقر عليه السلام^(١) حيث جاءه أعرابي فسألة: (هَلْ رَأَيْتَ اللَّهَ حَيْثُ عَبْدَتَهُ فَقَالَ مَا كُنْتُ أَعْبُدُ شَيْئًا لَمْ أَرَهُ. قَالَ وَكَيْفَ رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: لَمْ تَرِهِ الْأَبْصَارُ بِمُشَاهَدَةِ الْعَيَانِ، لَكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ، لَا يُدْرِكُ بِالْحَوَاسِ، وَلَا يُقَاسُ بِالنَّاسِ، مَعْرُوفٌ بِالآيَاتِ، مَنْعُوتٌ بِالْعَلَامَاتِ...).^(٢) إلى آخر كلامه عليه السلام.



(١) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو جعفر الباقر، وهو نابعي جليل كبير القدر أحد أعلام هذه الأمة علمًا وعملاً وسيادة وشرفًا، وهو أحد من تدعى فيه طائفة الشيعة أنه أحد الأئمة الاثني عشر ولم يكن الرجل على طريقهم ولا على منوالهم، ولا يدين بما وقع في أذهانهم وأوهامهم وخواياهم.
انظر: البداية والنهاية (٣٠٩/٩)، والوافي بالوفيات (٤/٧٦، ٧٧)، وسير أعلام النبلاء (٤/٤٠١).

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٤/٢٨٢)، وانظر: الصواعق المحرقة (٣/٦٨٣).

وَكَلَامُ الْأَئِمَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ أَطْوَلُ وَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَسْعَ هَذِهِ الْفُتُوحَا عُشْرَةً، وَكَذَلِكَ كَلَامُ النَّاقِلِينَ لِمَذَهِبِهِمْ. مِثْلُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيَّ^(١) فِي رِسَالَتِهِ الْمَسْهُورَةِ فِي (الْغُنْيَةِ عَنِ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ)، قَالَ: فَأَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنْهُ مِنَ الصِّفَاتِ، وَمَا حَاجَهُ مِنْهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ، فَإِنَّ مَذَهَبَ السَّلَفِ إِثْبَاتُهَا وَإِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَواهِرِهَا، وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ عَنْهَا، وَقَدْ نَفَاهَا قَوْمٌ فَأَبْطَلُوا مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ، وَحَقَّقُهَا قَوْمٌ مِنَ الْمُثْبِتِينَ فَخَرَجُوا فِي ذَلِكَ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّكْيِيفِ، وَإِنَّمَا الْقَصْدُ فِي السُّلُوكِ الْطَّرِيقَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَدِينُ اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَ الْعَالَمِ فِيهِ وَالْمُقْصِرِ عَنْهُ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: أَنَّ الْكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرْعٌ عَنِ الْكَلَامِ فِي الدَّاتِ، يُحْتَذَى فِي ذَلِكَ حَذْوُهُ وَمِثَالُهُ، فَإِذَا كَانَ مَعْلُومًا أَنَّ إِثْبَاتَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ إِنَّمَا هُوَ إِثْبَاثٌ وُجُودٍ لَا إِثْبَاثٌ كَيْفِيَّةٍ، فَكَذَلِكَ إِثْبَاثٌ صِفَاتِهِ إِنَّمَا هُوَ إِثْبَاثٌ وُجُودٍ لَا إِثْبَاثٌ تَحْدِيدٍ وَتَكْيِيفٍ.

فَإِذَا قُلْنَا: يَدٌ وَسَمْعٌ وَبَصَرٌ وَمَا أَشْبَهُهَا، فَإِنَّمَا هِيَ صِفَاتٌ أَثْبَتَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ، وَلَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ مَعْنَى الْيَدِ الْقُوَّةُ أَوِ النُّعْمَةُ، وَلَا مَعْنَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ الْعِلْمُ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهَا حَوَارُخُ، وَلَا نُشَبِّهُهَا بِالْأَيْدِي وَالْأَسْمَاعِ وَالْأَبْصَارِ الَّتِي هِيَ حَوَارُخُ وَأَدَوَاتُ الْفِعْلِ، وَنَقُولُ: إِنَّمَا وَحْبَ إِثْبَاثِ الصِّفَاتِ، لَأَنَّ التَّوْقِيفَ وَرَدَ بِهَا، وَوَحْبَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٠٥).

عَنْهُ، لَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَعَلَى هَذَا حَرَّى قَوْلُ السَّلَفِ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ۱. هـ. هَذَا كُلُّهُ كَلَامُ الْخَطَابِيِّ^(١).

الشرح:

هذا كلام الخطابي أصل ، واعتمد شيخ الإسلام في (التدمرية)^(٢) في أحد القواعد أن الكلام في الصفات كالكلام على الذات يُحتذى فيه حذوه وينهج فيه على مثاله ومنواله .

والخطابي كَلَّهُ في الجملة على طريقة السلف ، لكن له بعض التأويلاط اجتهد فيها ، وهو معذور في هذا كَلَّهُ ، فهو من أئمة الدين ، والعلماء الربانيين ، أَلْفَ في التوحيد والصفات ، وأَلْفَ في السنة ، وله مؤلفات متنوعة في نصرة علوم الكتاب والسنة .

وما ذكره هنا في قوله : (وَلَسْنَا نَقُولُ : إِنَّ مَعْنَى الْيَدِ الْقُوَّةُ أَوِ النُّعْمَةُ) ؛ لأن هذا هو قول المبتدعة ، وقوله هذا في معنى قول الأئمة - الشافعي وأحمد وجماعة - : نقول الصفات بلا كيف ولا معنى . يعني : لا كيف كما يقوله المحسنة ، ولا معنى كما يقوله المؤولة ، وهنا ذكر أنه (قَدْ نَفَاهَا قَوْمٌ فَأَبْطَلُوا مَا أَنْبَتَهُ اللَّهُ، وَحَقَّقَهَا قَوْمٌ مِنَ الْمُبْتَدِئِينَ فَخَرَجُوا فِي ذَلِكَ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالْتَّكْيِيفِ) والصواب ما بين هذين وأنه إثبات بلا تكيف يليق بجلاله وعظمته ؛ كما قال رَبِّكُمْ : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] ، وكما قال رَبِّكُمْ : ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيِّ﴾ [ص: ٧٥] ، وكذلك وجده رَبِّكُمْ

(١) ذكر هذا الكلام الذهبي في العلو (ص ٢٣٦، ٢٥٣) وعزاه إلى الخطابي .

(٢) راجع (ص ١٠٥).

حق على حقيقته صفة ذاتية له ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وكذلك سمعه وبصره وكلامه وتکلیمه وعزته وقوته وإرادته ورحمته كل هذا من باب واحد.

فكمما أن إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فإنك لو سألت كل مؤمن بوجود الله تعالى ما كيفية ذاته؟ فإنه لا يمثلها ولا يكيفها؛ لأنَّه يعرف، إلا أن يكون مجسماً، فكذلك نقول: إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فأهل الاعتزال حينما أثبتوا ثلاثة صفات وزاد عليهم الأشاعرة أربعاً فأثبتوا سبع صفات، والماتريدية أثبتوا ثمان صفات، ثم محققوهم إلى عشرين صفة، قسموها إلى صفات ذاتية وسلبية ومعانٍ ومعنوية إلى آخره.

كل هذا على أصولهم أن إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك يقال لهم: طريقة السلف الصالح في إثبات الصفات إثبات وجود بلا كيفية، فنقول: كما أنكم أقررتم في صفة السمع وأنكرتم على المعتزلة يا أشاعرة، بأنَّ السمع ليس هو العلم، والبصر ليس هو العلم، فقولوا كذلك في الرحمة أنها ليست الإرادة، وقولوا كذلك في الغضب أنه ليس إرادة الانتقام، وهكذا، فيلزمكم فيما أثبتتم؛ ما فررتم منه، يلزمكم فيما ردتم به على المعتزلة أن تردوا على أنفسكم به.

والقاعدة مطردة مأخوذة من قول الخطابي: (**الْكَلَامُ فِي الصِّفَاتِ فَرْعَ**
عَنِ الْكَلَامِ فِي الذَّاتِ، يُحْتَذَى فِي ذَلِكَ حَذْوُهُ وَمِثَالُهُ)، فكلُّ مثبت لبعض الصفات تلزمُه بهذه القاعدة، كلُّ بحسبه.

فإذا قال لك الجهمي : أنا أؤمن بوجود مطلق بشرط الإطلاق بلا صفة .

فقل له : لم ؟

فلا بد أن يقول : لأن الصفات الآخر المخلوقات متصفه بها ، وأنا أنزه الله عَنْ عن أن يشابه خلقه .

فقل له : ما من مخلوق من مخلوقات الله إلا له صفة الوجود ، فإذا ثم اشتراك .

فسيقول : قلت : إن صفة الله الموجود المطلق بشرط الإطلاق .

فنقول له : قل كذلك : من صفات الله عَنْ يدان بشرط عدم التكيف ، فكما أنك اشترطت في الوجود الإطلاق حتى لا يشابه وجوده عَنْ وجود مخلوقاته ، فكذلك قل في كل الصفات ما يخرجها عن مماثلة مخلوقاته . كذلك المعتزلي يؤمن ببعض الصفات ، فألزممه فيما أثبتت المماثلة أو المشابهة .

فإنه يقول : أنا لاأشبه الله بخليقه .

قل : إثباتك لهذه الصفات فيها تشبيه ، لأن هذه الصفات عند المخلوق ، فالملحوظ عنده الإرادة ، والمخلوق فيه حياة ، فلما إذاً مانفدت هذه الصفات لوجود المماثلة ؟

فسيقول : هذه لابد منها لأن العقل دل عليها ، وإذا كان لابد منها فلا يمكن لي أن أتأول لها .

فتقول له : إذاً قاعدتك في المماثلة أنَّ إثبات الصفة فيه تمثيل ، هذه ليست صحيحة ؛ لأنَّه لابد أن يخرج شيء عن هذه القاعدة ، فإذا أخرجت هذه

الصفات الثلاث فأخرج الصفات الآخر؛ لأن الكتاب والسنة دل عليها، وأثني عن الرحمن عَزَّوَجَلَّ مماثلة المخلوق.

كذلك الأشاعرة يشترون سبعاً وينفون البقية، يلزمهم فيما نفوا نظير ما لزم الأولين؛ لأن القاعدة عندهم نفي المشابهة والمماثلة، ودرج عليها الجميع وهي تلزمهم فيما أثبتوا.

المقصود من ذلك أن هذه القاعدة مهمة جداً، وأنه يحتاج إليها المناظر.

والمناظر للمبتدعة إذا حبا الله عَزَّوَجَلَّ فقهها في النصوص ومعرفة بكلام السلف عليها في الصفات، ثم معرفة باللغة وأوجه التوجيه اللغوي، والثالث حسن إلزام وجادلة ومعرفة لمذاهبهم، فإنه لا شك سيكون غالباً؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: «وَبَلْ نَقِيفٌ بِالْحُقْقِ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ» [الأنباء: ١٨]. وإنما يؤتى من يناظر القوم أو من يتكلم معهم من جهله بهذه الثلاثة جميعاً أو بأحد منها، فإنه إذا لم يعلم النصوص ودلالة النصوص على فهم السلف الصالح ربما خانته الحجة، ثم إذا لم يعلم اللغة ربما خانته الحجة؛ لأن ذاك يقول هذا في اللغة كذا - مثل الكرسي الذي مرّ معنا - يقول: الكرسي في اللغة العلم، وليس ثم مخلوق محسوس يقال له كرسي وأنه موضع القدمين، وإنما الكرسي العلم مثل ما جاء عن ابن عباس في أن الكرسي العلم، وفي اللغة العلماء يقال لهم الكراسي؛ لأن الكرسي هو العلم، مثل ما ذكره ابن جرير في تفسيره عند الآية وأطال عليها^(١). فيأتي المحقق في اللغة فيقول: الكرسي بمعنى العلم ليس معنى أصلياً، وإنما صار العالم

(١) انظر: تفسير الطبرى (٣/١١).

كرسيًا لجمعه للعلم، فيقول: قول الراجز في صفة قانص :
حَتَّى إِذَا مَا احْتَازَهَا تَكَرَّسَا ، يعني : حاز الصيد وأمسكه .

لكنهم يفسرون (تكرّس) هنا بأنه علم أنه صاده، وعند أهل العلم بالتوحيد (تكرّس) يعني : جمع ، فعندما احتازها كان بها بقية حياة فجمعها إليه حتى لا تنفلت ، فيكون ما يورده أهل التأويل حجة عليهم عند من يعلم اللغة .

كذلك إذا قال : اليد تأتي في اللغة ويراد بها النعمة ، ويقال : فلان له على يد ، يعني : نعمة وفضل . نقول : هذا صحيح في أنه يقال هذا ؛ لأن الناس إنما يعطون باليد ، فقيل لفلان على يد للقطع عن الإضافة لأنه استعلى حين أعطاه بيده ، أما عند الإضافة فلا يمكن أن تكون بمعنى النعمة ، فلا يقول قائل من العرب : يد فلان علىي . ويعني بها النعمة ، ولا يأت أحد من العرب ويقول لفلان يدان علىي ، أو علىي منه يدان . ويقصد بها نعمتين ، هذا لا أصل له في اللغة ، وأشباه ذلك ، والبيهقي وجماعة ومنهم الخطابي راج عليهم بعض الشبهات اللغوية فما تخلصوا منها ، وهذا هو النوع الثاني مما يحتاجه طالب العلم المحقق في العقيدة : العلم باللغة والشواهد وكلام أئمة التفسير عليها وكلام السلف في معاني الصفات .

الثالث : أن يكون عنده علم بمذاهب القوم ومواقع الحججاج ؛ لأنّ عندهم ثغرات كبيرة في مذاهبهم حتى على أصولهم ؛ لأنّه ما من أحد يخالف الحق إلا وله نصيب من التناقض ، فيقولون بالإثبات مرة ، وبالتأويل مرة ، وبالتفويض مرة ، وهكذا ، فيلزم طالب العلم المبتعدة بما يكون معه ؛ لأن حجته أقوى وبرهانه أمضى .

وَهَكَذَا قَالَ أَبُو بَكْرُ الْخَطِيبُ^(١) الْحَافِظُ فِي رِسَالَةِ لَهُ أَخْبَرَ فِيهَا أَنَّ مَدْهَبَ السَّلَفِ عَلَى ذَلِكَ^(٢) . وَهَذَا الْكَلَامُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخَطَابِيُّ قَدْ نَقَلَ نَحْوًا مِنْهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَا لَا يُحْصَى، مِثْلُ: أَبِي بَكْرِ إِسْمَاعِيلِي^(٣) ، وَالإِمَامِ يَحْيَى بْنِ عَمَّارِ السُّجْزِيِّ^(٤) شَيْخِ شَيْخِ الإِسْلَامِ أَبِي إِسْمَاعِيلِ الْأَنْصَارِيِّ الْهَرَوِيِّ، وَمِثْلُ: أَبِي عُثْمَانَ

- (١) هو الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن محمد بن مهدي بن ثابت البغدادي المعروف بالخطيب، صاحب تاريخ بغداد وغيره من المصنفات، كان من الحفاظ المتقين والعلماء المتبحرين، ولو لم يكن له سوى التاريخ لكتفاه، فإنه يدل على اطلاع عظيم، وصنف قریباً من مائة مصنف، وفضله أشهر من أن يوصف، ولد في جمادى الآخرة سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة، وتوفي سنة ثلاثة وستين وأربعين سنة.
- انظر: تاريخ دمشق (٣١/٥)، ووفيات الأعيان (٩٢/١)، والوافي بالوفيات (١٢٦/٧) وسير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٨)، وشذرات الذهب (٣١١/٣).
- (٢) أخرجه الذهبي في العلو (٢٥٣)، وفي سير أعلام النبلاء (٢٨٣/١٨) بسنده عن أبي بكر الخطيب، وقد طبعت في ذيل كتاب السنة للإسماعيلي.

(٣) هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس أبو بكر الإسماعيلي الجرجاني، الحافظ الكبير الرحال الجوال، ولد سنة سبع وسبعين ومائتين، سمع الكثير وحدث وخرج وصنف فأفاد وأجاد وأحسن الانتقاد، وكان سلفي المعتقد، توفي يوم السبت عاشر رجب سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.

انظر: البداية والنهاية (٢٩٨/١١)، وال عبر (٣٦٤/٢)، وشذرات الذهب (٧٢/٣).

(٤) هو يحيى بن عمار بن العبس، الإمام المحدث الواعظ شيخ سجستان أبو زكريا توفي بهراة سنة اثنين وعشرين وأربعين، قال الذهبي: (كان فصيحاً مفوهاً، حسن الموعظة، رأساً في التفسير) . هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٤٨١/١٧)، وال عبر (١٥٣/٣)، والأنساب (٢٩٢/٤)، وشذرات الذهب (٢٢٦/٣).

الصَّابُونِيُّ^(١) شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَأَبِي عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمْرِيُّ^(٢) إِمامُ الْمَغْرِبِ، وَغَيْرُهُمْ وَقَالَ أَبُو نُعَيْمَ الْأَصْبَهَانِيُّ^(٣) صَاحِبُ (الْجُلْيَا)^(٤) فِي عَقِيْدَةِ لَهُ فِي أَوَّلِهَا: (طَرِيقَتَا طَرِيقَةُ الْمُتَّبِعِينَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ)، قَالَ: (فَمِمَّا اعْتَقَدُوهُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ التِّي تَثْبِتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَرْشِ وَاسْتِوَاءِ اللَّهِ يَقُولُونَ بِهَا وَيُثْبِتُونَهَا مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ وَلَا تَسْبِيهٍ، وَأَنَّ اللَّهَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَالْخَلْقُ بَائِنُونَ مِنْهُ، لَا يَحِلُّ فِيهِمْ وَلَا يَمْتَزِجُ بِهِمْ، وَهُوَ مُسْتَوٍ عَلَى

(١) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل أبو عثمان الصابوني النيسابوري الحافظ الواضع المفسر، كان من أئمة الأثر، شديداً على المبتدة، ولد سنة ثلاط وسبعين وثلاثمائة، وتوفي سنة تسعة وأربعين وأربعين وأربعين، وله كتاب (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) مشهور متداول.

انظر: تاريخ دمشق (٩/٣)، والبداية والنهاية (١٢/٧٦)، والوافي بالوفيات (٩/٨٦) وسير أعلام النبلاء (١٨/٤٠)، وشذرات الذهب (٣/٢٨٢).

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٩).

(٣) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، الحافظ الكبير ذو التصانيف المفيدة الكثيرة الشهيرة، منها حلية الأولياء في مجلدات كثيرة دلت على اتساع روایته وكثرة مشايخه وقوه اطلاعه على مخارج الحديث وشعب طرقه، وله معجم الصحابة، وصفة الجنة، ودلائل النبوة، وكتاب في الطبع النبوى، وغير ذلك، ولد في رجب سنة ست وثلاثمائة بأصبهان، وتوفي سنة ثلاثين وأربعين وأربعين، وقد رمي بالتمشعر وشيء من التصوف والله أعلم.

انظر: البداية والنهاية (١٢/٤٥)، وال عبر (٣/١٧٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٤٥٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/١٨)، وشذرات الذهب (٣/٢٤٥).

(٤) كتاب حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني مشهور ومطبوع في عشرة مجلدات.

عَرْشِهِ فِي سَمَايِّهِ دُونَ أَرْضِهِ وَخَلْقِهِ^(١).

الشرح:

قال: (وَأَنَّ اللَّهَ بَائِنٌ مِّنْ خَلْقِهِ، وَالْخَلْقُ بَائِنُونَ مِنْهُ)، وفسّرها بقوله: (لَا يَحْلُّ فِيهِمْ وَلَا يَمْتَزِجُ بِهِمْ)، هذا التفسير صحيح؛ فإن قول السلف: (بَائِنٌ مِّنْ خَلْقِهِ) يعني: عدم الحلول وعدم الامتزاج، لهذا فسرها بعضهم بقوله: (بَائِنٌ مِّنْ خَلْقِهِ بِحَدِّهِ)، يعني: أن هناك حدًا يمنع حلوله ~~بَيْنَ~~ في خلقه أو اختلاطه في خلقه، بل هو ~~بَيْنَ~~ باطن منهم لا يختلط بهم ~~بَيْنَ~~، فلا تختلط ذاته بذواتهم، ولا يحل ~~بَيْنَ~~ في شيءٍ منهم، والحلول هنا المنفي ما يشمل نوعي الحلول العام والخاص.



(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/١٩٠، ١٩١)، وبيان تلبيس الجهمية (٢/٤٠)، والصواعق المرسلة (٤/١٢٨٦)، والعلو للذهببي (ص ٢٤٣).

وقال الحافظ أبو نعيم في كتابه: (محاجة الواثقين ومدرجة الواثقين) تأليفه: وأجمعوا أن الله فوق سماواته عال على عرشه مسشو عليه، لا مستول عليه كما تقول الجهمية: إنه بكل مكان. خلافا لما نزل في كتابه: «أمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور» [الملك: ١٦]، «إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه» [فاطر: ١٠]، «الرحمن على العرش استوى» [طه: ٥]، له العرش المستوي عليه والكرسي الذي وسع السماوات والأرض، وهو قوله تعالى: «وسع كرسيه السموات والأرض» [البقرة: ٢٥٥]، وكريسيه جسم، السماوات السبع والأرضون السبع عند الكرسي كحفلة في أرض فلاد، وليس كريسيه علمه كما قال الجهمية بل يوضع كريسيه يوم القيمة لفضل القضاء بين حلقه، كما قال النبي ﷺ (١)، وأنه تعالى وتقديس يحيى يوم القيمة لفضل القضاء بين عباده، والملائكة صفا صفا، كما قال تعالى: «و جاء ربك والملك صفا صفا» [الفجر: ٢٢]، وأنه تعالى وتقديس يحيى يوم القيمة لفضل القضاء بين عباده فيغفر لمن يشاء من مذنبين

(١) كما جاء في حديث ثعلبة بن الحكم رض الذي رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٢٨١)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص ٣٤٥) أن رسول الله ﷺ قال: يقول الله للعلماء يوم القيمة إذا قعد على كريسيه لقضاء عباده إني لم أجعل علمي وحكمي فيكم إلا وأنا أريد أن أغفر لكم على ما كان فيكم ولا أبالي»، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٦/١)، وقال: (رواه الطبراني في الكبير ورجله موثقون). وقال ابن كثير في تفسيره (١٤٢/٣): (إسناده جيد).

وقد سبق في كلام الإمام ابن أبي زمین أحاديث وأثار فيها ذكر الكرسي، من حديث أنس، وابن مسعود، وابن عباس رض، وغيرهم. انظر: (ص ٢٠٩، وما بعدها).

**الْمُوَحَّدِينَ، وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ
وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]. ١. هـ.**

الشرح:

هذا النقل مشتمل على إثبات استواء الله على عرشه، وأنه ليس بمعنى الاستيلاء، وأن قول الجهمية: إن العرش ليس عليه استواء من الرحمن يُكْلِهُ وإنما هو يُكْلِهُ في كل مكان. أنه قول باطل؛ لأن استوى في اللغة بمعنى علا وارتفع ارتفاعاً خاصاً، ويكون معناه أيضاً: علا وارتفع واستقر وجلس؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، يعني: إذا علوتم عليه وارتتفعت ثم استقررت عليه وجلستم، استوى عليه يعني ارتفع عليه، والاستواء على العرش دلت عليه الآيات الكثيرة، والأحاديث الكثيرة.

وقال ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ فِي نُونِيهِ في نونيته^(١):

قَدْ حَصَّلَتْ لِلْفَارِسِ الطَّعَانِ تَفَعُّ الَّذِي مَا فِيهِ مِنْ نُكْرَانِ وَأَبُو عَيْدَةَ صَاحِبِ الشَّيْبَانِي أَدَرَى مِنَ الْجَهَمِيِّ بِالْقُرْآنِ	فَلَهُمْ عِبَارَاتٌ عَلَيْهَا أَرْبَعَ وَهِيَ اسْتَقَرَّ وَقَدْ عَلَا وَكَذَلِكَ از وَكَذَالِكَ قَدْ صَعَدَ الَّذِي هُوَ رَابِعٌ يَخْتَارُ هَذَا الْقَوْلُ فِي تَفْسِيرِهِ
---	---

(١) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٤٤٠/١).

وكرسي الرحمن ﷺ غير العلم وغير العرش ، فمن فسر الكرسي بأنه العلم أو فسره بأنه العرش فإن هذا غلط - وهو منقول عن بعض السلف لكنه غلط - فإن الكرسي غير العرش ؛ لأن مادة الكرسي مأخوذة من الجمع ، وأما العرش فمأخوذة من الارتفاع ، كذلك ما دلت عليه السنة من أن العرش يستوي عليه الرحمن ﷺ ، والكرسي موضع قدمي الرب ﷺ .

فإذاً نقول : الصحيح أنَّ الكرسي غير العرش ، وأنَّ كرسي الرحمن ﷺ مخلوق عظيم وسع السماوات والأرض .

وَقَالَ الْإِمَامُ الْعَارِفُ مَعْمَرُ بْنُ أَحْمَدَ الْأَصْبَهَانِيُّ^(١) - شَيْخُ الصُّوفِيَّةِ فِي حُدُودِ الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ فِي بِلَادِهِ - قَالَ: (أَحْبَبْتُ أَنْ أُوصِي أَصْحَابِي بِوَصِيَّةٍ مِنَ السُّنَّةِ وَمَوْعِظَةٍ مِنَ الْحُكْمَةِ، وَأَجْمَعْ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ، وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ وَالْتَّصُوفِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَّاخِرِينَ. قَالَ فِيهَا: وَأَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ بِلَا كَيْفٍ، وَلَا تَشْبِيهِ، وَلَا تَأْوِيلَ، وَالاشْتِوَاءُ مَعْقُولٌ، وَالْكَيْفُ فِيهِ مَجْهُولٌ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ مِنْ خَلْقِهِ، وَالْخَلْقُ مِنْهُ بَائِنُونَ، بِلَا حُلُولٍ وَلَا مُمَازَّةٍ، وَلَا اخْتِلاطٍ وَلَا مُلَاصَقَةٍ؛ لَأَنَّهُ الْمُنْفَرِدُ الْبَائِنُ مِنَ الْخَلْقِ، الْوَاحِدُ الْغَنِيُّ عَنِ الْخَلْقِ. وَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ سَمِيعًا، بَصِيرًا، عَلِيمًا، خَبِيرًا، يَتَكَلَّمُ، وَيَرْضَى وَيَسْخَطُ، وَيَضْحَكُ، وَيَعْجَبُ، وَيَتَجَلَّ لِعِبَادِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ضَاحِكًا، وَيَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كَيْفَ يَشَاءُ فَيَقُولُ: «هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبْ لَهُ؟ هَلْ مِنْ مُشْتَغِفٍ فَأَغْفِرْ لَهُ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوَّبْ عَلَيْهِ؟ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ»^(٢)، وَنُزُولُ الرَّبِّ إِلَى السَّمَاءِ بِلَا كَيْفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ، وَلَا تَأْوِيلٍ، فَمَنْ أَنْكَرَ النُّزُولَ أَوْ تَأَوَّلَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ، وَسَائِرُ الصَّفَوَةِ مِنَ الْعَارِفِينَ عَلَى هَذَا^(٣).

(١) هو معمر بن أحمد بن محمد بن زياد أبو منصور الأصبهاني، الزاهد شيخ الصوفية في زمانه بأصبهان، روى عن الطبراني، توفي في رمضان سنة ثمان عشرة وأربعينات.

انظر: الوافي بالوفيات (٢٩/٥)، والأنساب (١٤٢/٥)، وشذرات الذهب (٢١١/٣).

(٢) سبق تحريرجه (ص ١٥٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٩١/٥)، وبيان تلبيس الجهمية (٤٠/٢) والصواعق المرسلة (١٢٩٠/٤)، والعلو للذهبي (ص ٢٦٨).

الشرح:

هذا الكلام مشتمل على تقرير عقيدة كبار أئمة التصوف في الزمان الأول، فإنهم كانوا في الصفات على منهج أهل السنة، ولم يكن بينهم وبين أهل السنة فرق كما هو مقرر في كتاب الإمام الكلبازى رحمه الله^(١) (التعرف لمذهب التصوف)، وهو مطبوع ذكر فيه اعتقاد أئمة الصوفية، وهو مشتمل على ما يوافق اعتقاد السلف في جل المسائل.

وهذا النقل واضح في مسألتين عظيمتين خالف فيها الجهمية أهل السنة، وهما الاستواء ومسألة النزول؛ فإن الاستواء فرقان وكذلك النزول فرقان، فنبه على أن (الاستواء مَعْقُولٌ) يعني: معقول معناه - كما قال الإمام مالك - (الاستواء غَيْرُ مَجْهُولٍ) يعني: المعنى في اللغة، كذلك قوله: (وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ) يعني: أن إثبات الاستواء إثبات معنى لا إثبات كيفية، (بِلَا تَشْبِيهٍ)، والتشبيه يستعمله الأئمة المتقدمون بمعنى التمثيل؛ لأن المشبهة في زمانهم هم الذين جعلوا الله سبحانه يُمثل بالأجسام، وله صفات كصفات الأجسام، فإذا قالوا: (بِلَا تَمْثِيلٍ) يعنون التشبيه الكامل، وإذا قالوا: (بِلَا تَشْبِيهٍ)، فيعنون بذلك التمثيل.

وما يرد من النفي المفصل في كلام السلف حق، وليس مخالفًا للقاعدة؛ لأنه رد على أهل البدع، وهناك فرق ما بين إثبات الصفات ابتداء وما بين

(١) هو شيخ الصوفية أبو بكر محمد بن إبراهيم البخاري الكلبازى المتوفى سنة ثمانين وثلاثمائة، وكتابه (التعرف لمذهب التصوف) كتاب مختصر. انظر: كشف الظنون (ص ٤١٩).

نفي أقوال أهل البدع ، فإذا أردت أن تبني أقوال أهل البدع فلنك أن تبنيها مفصلاً ، وليس هذا من جهة الوصف ، ولكن من جهة إثبات وصف الله تعالى بالتفصيل ، أما النفي فيكون لأقوال أهل البدع ، فنقول مثلاً في قاعتنا : الله تعالى ليس بحال في الأمكنة ، ولا بممازج ، ولا بمخالط ، وليس هو تعالى مُشَبَّهًا بخلقه ، وليس هو تعالى مُعَطِّلاً عن صفاته ، وأشباه ذلك ، فهذا رد على أهل البدع جائز ، وهذا لا يخالف منهج السلف ؛ لأنه يجامع التفصيل في الإثبات .



وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ هَارُونَ الْخَلَالُ^(١) فِي كِتَابِ (السُّنْنَةِ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرُ الْأَثْرَمُ^(٢)، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ - يَعْنِي الْعَبَادِيَّ^(٣) - حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْأَشْعَرِ^(٤) - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهُوَ صَاحِبُ الْفُضَيْلِ - قَالَ: سَمِعْتُ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَاضَ^(٥) يَقُولُ: (لَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَوَهَّمَ فِي اللَّهِ كَيْفَ هُوَ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَ نَفْسَهُ فَأَبْلَغَ فَقَالَ: فَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ① اللَّهُ أَصْمَدٌ ② لَمْ يَكُلْ وَلَمْ يُؤْكَلْ ③ وَلَمْ يَكُنْ لَمْ كَفُوا أَحَدٌ ④ [الإخلاص]، فَلَا صِفَةَ أَبْلَغُ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ. وَكُلُّ هَذَا: النُّزُولُ، وَالضَّحْكُ، وَهَذِهِ الْمُبَاهَاتُ، وَهَذَا الْاطْلَاعُ، كَمَا يَشَاءُ أَنْ يَنْزَلَ، وَكَمَا يَشَاءُ أَنْ يُبَاهِي، وَكَمَا يَشَاءُ أَنْ يَضْحَكَ، وَكَمَا يَشَاءُ أَنْ يَطْلَعَ، فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَوَهَّمَ كَيْفَ وَكَيْفَ؟ فَإِذَا قَالَ الْجَهْمِيُّ: أَنَا أَكُفُّرُ بِرَبِّيْ يَرْزُقُ عَنْ مَكَانِهِ. فَقُلْ: بَلْ أَوْمَنُ بِرَبِّيْ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ^(٦).

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٩١).

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ٩٢).

(٣) هو إبراهيم بن الحارث بن مصعب بن الوليد بن عبادة بن الصامت، أبو إسحاق العبادي، قال أبو بكر الخلال: (كان الإمام أحمد يعظمه ويرفع قدره، ويحتمله في أشياء لا يحتمل فيها غيره) أ.هـ. انظر: تاريخ بغداد (٦/٥٥)، والأنساب (٤/١٢٥)، وتهذيب الكمال (٢/٦٧).

(٤) هو إبراهيم بن الأشعري خادم الفضيل بن عياض، ويعرف بلام، قال عنه أبو حاتم: (كنا نظن به الخير، فقد جاء بمثل هذا الحديث)، وذكر حديثاً ساقطاً. انظر: الجرح والتعديل (٢/٨٨)، وميزان الاعتadal (١/١٣٧)، ولسان الميزان (١/٣٦).

(٥) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٢).

(٦) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣/٢٠٤، ٢٠٥).

وَنَقَلَ هَذَا عَنِ الْفُضَيْلِ حَمَاعَةً، مِنْهُمُ الْبُخَارِيُّ فِي (خُلُقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ)^(١)، وَنَقَلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ^(٢) يَأْسِنَادِهِ فِي كِتَابِهِ (الْفَارُوقِ)، فَقَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَمَّارٍ^(٣)، ثنا أَبِي، ثنا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ^(٤)، ثنا حَرَمِيُّ بْنُ عَلَيٍّ الْبُخَارِيُّ^(٥)، وَهَانِئُ بْنُ النَّضْرِ^(٦) عَنِ الْفُضَيْلِ. وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْمَكَّيِّ^(٧) فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمِّاهُ

(١) ذكر البخاري جزءاً منه معلقاً في خلق أفعال العباد (ص ٣٦)، وأخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٤٥٢/٢).

(٢) هو أبو إسماعيل الأنباري الهرمي، سبقت ترجمته، راجع (ص ١٨٦).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ٢٢٧).

(٤) هو أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن شاذك السجستانى، روى عن على بن خشرم المروزى، وحرمى بن على البخارى، وحدث عنه أحمد بن محمد بن قيس بن تميم السجزى، وأبو زيد أحمد بن محمد بن عثمان الأنبارى. انظر: الإكمال (٢/٥)، والأنساب (٢٠٧/٢).

(٥) هو أبو محمد حرمى بن علي البيكندى البخارى، سكن بلخ، وروى عن محمد بن سلام البيكندى، والحسن بن عمر بن شقيق، وقبيبة بن سعيد، وإبراهيم بن المنذر، وروى عنه أبو يعقوب يوسف بن شاذك السجستانى. انظر: الأنساب (٢٠٦/٢)، واللباب في تهذيب الأنساب (٣٥٩/١).

(٦) لعله هانئ بن النضر بن حبيب الأزدي الهنائى. انظر: الإكمال (٢٦٩/٧).

(٧) هو عمرو بن عثمان بن كرب بن غصص، أبو عبد الله المكي، الزاهد شيخ الصوفية وصاحب التصانيف، قال الذهبى: (كان من نظراه الجنيد كبير القدر، مات قبل الثلاثاء توفي حدودها)، ورجح الخطيب أن وفاته في سنة سبع وتسعين ومائتين. انظر: طبقات المحدثين بأصحابها (٤٥٧/٣)، وحلية الأولياء (٢٩١/١٠)، وتاريخ بغداد (١٢/٢٢٣)، والعبر (ص ٢١٣)، وشذرات الذهب (٢/٢٢٥).

(الْتَّعْرُفَ بِأَحْوَالِ الْعِبَادِ وَالْمُتَعَبِّدِينَ)، قَالَ: (بَابُ مَا يَجِيئُ بِهِ الشَّيْطَانُ لِلتَّائِبِينَ)، وَذَكَرَ أَنَّهُ يُوقِعُهُمْ فِي الْقُنُوتِ، ثُمَّ فِي الْغُرُورِ وَطُولِ الْأَمْلِ، ثُمَّ فِي التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: (مِنْ أَعْظَمِ مَا يُؤْسِسُ فِي التَّوْحِيدِ بِالتَّشْكِيكِ، أَوْ فِي صِفَاتِ الرَّبِّ بِالْتَّمَثِيلِ وَالتَّشْبِيهِ، أَوْ بِالْجُحْدِ لَهَا وَالتَّغْطِيلِ).

الشرح:

يُكثُرُ هنا رهن من تسمية شيخ الإسلام: شيخ الإسلام الهروي، وشيخ الإسلام الأصبهاني، وشيخ الإسلام كذا، وهذه الكلمة درجة في تلك الأزمنة على من كان حجة في علومه، فمن كان حجة في علمه وجمع علماً كثيراً يقال له شيخ الإسلام، يعني: في العلم الشرعي، فهي تطلق على العلماء في الشرع الذين بلغ علمهم مبلغاً عظيماً، وصاروا أئمة وحججاً. وأول من أطلق عليه كلمة شيخ الإسلام هو عبد الله بن المبارك^(١) من السلف يعني: بهذا المعنى.

أما من جهة الإطلاق فإنها أطلقت على أبي بكر الصديق وعلى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما في حديث صحيح عن النبي صلوات الله عليه، قال: «هُمَا شَيْخَا إِلْسَامٍ»^(٢)

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨١).

(٢) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١٣١٦/٧) عن علي موقوفاً، من روایة أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين يذكر عن أبيه، قال: «قال فتى من بنى هاشم لعلي: يا أمير المؤمنين سمعتك آنفاً تقول على المنبر: اللهم أصلحني بما أصلحت به الخلفاء الراشدين المهديين، فمن هم؟ قال: فاغر وقتك عيناً وأهملهما، ثم قال: أبو بكر وعمر إماماً الهدى، وشيخاً الإسلام، ورجلان قريش المقتدى بهما بعد رسول الله صلوات الله عليه». =

وهذا جاء في حديث، لكن المعنى الاصطلاحي هو ما ذكرت أن أول من قيلت فيه هو ابن المبارك رضي الله عنه، فتوسع الناس فيها حتى صارت منصبًا دينيًّا في الدولة العثمانية، فيقال منصب شيخ الإسلام يعني كالمفتي، ومشيخة الإسلام دار مثل دار الفتوى، ويُقال هذا شيخ الإسلام وهذا وكيل شيخ الإسلام، إلى آخره، ومعناها على ما ذكرنا.

أما كلمة الإمام فهي لمن كان قدوة مع كونه حجة، وكلمة شيخ الإسلام هذه لجمع العلوم ولو لم يُتبع، والإمام يزيد عليه بأنه أتبع وأهل لأن يقتدي به.



= وذكره أحمد بن عبد الله الطبرى في الرياض النصرة (٣٧٩/١) عن أنس رضي الله عنه، وذكره ابن حجر الهيثمى في الصواعق المحرقة (١٦٦/١)، وعزاه إلى الطيوريات عن جعفر ابن محمد عن أبيه، وذكره التقى الهندى في كنز العمال (١١٢٤/٢)، وعزاه للالكتائى وأبي طالب العشارى فى فضائل الصديق، ونصر المقدسى فى الحجة.

فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ الْوُسُوْسَةِ^(١): (وَاعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ كُلَّ مَا تَوَهَّمَهُ قَلْبُكَ، أَوْ سَنَحَ فِي مَجَارِي فِكْرِكَ، أَوْ خَطَرَ فِي مُعَارَضَاتِ قَلْبِكَ مِنْ حُسْنٍ أَوْ بَهَاءٍ، أَوْ ضَيْاءٍ، أَوْ إِشْرَاقٍ، أَوْ حَمَالَ، أَوْ شَبَحَ مَائِلٍ، أَوْ شَخْصَ مُتَمَثِّلٍ: فَاللَّهُ تَعَالَى يُغَيِّرُ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ تَعَالَى أَعْظَمُ وَأَجَلُ وَأَكْبَرُ، إِلَّا تَسْمَعُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] أَيْ لَا شَبِيهَ وَلَا نَظِيرَ وَلَا مُسَاوِي لَا مِثْلَ، أَوْ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا تَجَلَّ لِلْجَبَلِ تَدْكَدَ لِعَظَمِ هَيْبَتِهِ، وَشَامَخَ سُلْطَانِهِ، فَكَمَا لَا يَتَجَلَّ لِشَيْءٍ إِلَّا اندَّكَ، كَذَلِكَ لَا تَوَهَّمَهُ أَحَدٌ إِلَّا هَلَكَ، فَرَدَّ بِمَا تَبَيَّنَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ مِنْ نَفْيِهِ عَنْ نَفْسِهِ التَّشْبِيهَ وَالْمِثْلَ وَالنَّظِيرَ وَالْكُفُوْفَ.

فَإِنْ اغْتَصَمْتَ بِهِ وَامْتَنَعْتَ مِنْهُ أَتَاكَ مِنْ قِبَلِ التَّعْطِيلِ لِصِفَاتِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَتَقَدَّسَ فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ فَقَالَ لَكَ: إِذَا كَانَ مُؤْصُوفًا بِكَذَا أَوْ وَصَفْتَهُ أَوْ جَبَ لَكَ التَّشْبِيهُ فَأَكْذِبْهُ، لَأَنَّهُ الْعَيْنُ إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَشَرِّذَكَ وَيُغُوِّيَكَ وَيُدْخِلَكَ فِي صِفَاتِ الْمُلْحِدِينَ الْرَّاغِبِينَ الْجَاهِدِينَ لِصِفَةِ الرَّبِّ تَعَالَى.

فَاعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ تَعَالَى لَا كَالْأَحَادِ، فَرَدَّ صَمْدٌ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ. إِلَى أَنْ قَالَ: خَلَصْتَ لَهُ الْأَسْمَاءِ السَّنِيَّةَ فَكَانَتْ وَاقِعَةً فِي قَدِيمِ الْأَزْلِ بِصَدْقِ

(١) لعله حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم (١٣٢) قال: «جاءَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه، فَسَأَلُوهُ إِنَّا نَجِدُ فِي أَنفُسِنَا مَا يَنْعَاظِمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ. قَالَ: وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ».

الْحَقَائِقِ، لَمْ يَسْتَحِدْ تَعَالَى صِفَةً كَانَ مِنْهَا خَلِيلًا، أَوْ اشْمَاءً كَانَ مِنْهُ بَرِيًّا تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَكَانَ هَادِيًّا سَيِّهِدِي، وَحَالِقًا سَيِّخُلُقُ، وَرَازِقًا سَيِّرُزُقُ، وَغَافِرًا سَيِّغُفرُ، وَفَاعِلًا سَيِّفَعْلُ، لَمْ يَحْدُثْ لَهُ الْاِسْتِوَاءِ إِلَّا وَقَدْ كَانَ فِي صِفَةِ أَنَّهُ سَيِّكُونُ ذَلِكَ الْفِعْلُ، فَهُوَ يُسَمَّى بِهِ فِي جُمْلَةِ فِعْلِهِ كَذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبَّكَ وَالْمَلَكُ صَفَا صَفَا﴾ [الفجر: ٢٢] بِمَعْنَى أَنَّهُ سَيَجِيءُ فَلَمْ يَسْتَحِدْ الْاِسْمَ بِالْمَجِيءِ، وَتَخَلَّفَ الْفِعْلُ لِوَقْتِ الْمَاجِيءِ، فَهُوَ حَاجَيِي سَيَجِيءُ، وَيَكُونُ الْمَاجِيءُ مِنْهُ مَوْجُودًا بِصِفَةٍ لَا تُلَاحِقُهُ الْكَيْفِيَّةُ وَلَا التَّشْبِيهُ، لَأَنَّ ذَلِكَ فِعْلُ الرُّبُوبِيَّةِ فَيَسْتَحْسِرُ الْعَقْلُ وَتَنْقَطِعُ النَّفْسُ عِنْدَ إِرَادَةِ الدُّخُولِ فِي تَحْصِيلِ كَيْفِيَّةِ الْمَغْبُودِ، فَلَا تَذَهَّبُ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ لَا مُعَطَّلًا، وَلَا مُشَبِّهًا، وَأَرْضَ اللَّهِ بِمَا رَضِيَ بِهِ لِنَفْسِهِ وَقَفَ عَنْ حَبَرِهِ لِنَفْسِهِ مُسْلِمًا مُشَتَّلِمًا مُصَدِّقاً، بِلَا مُبَاحَثَةِ التَّنْتِفِيرِ وَلَا مُنَاسَبَةِ التَّنْقِيرِ.

الشرح:

هذا الكلام مشتمل على عدة مسائل: فمنها أنَّ ما توهمه خيال المرء أو حام عليه فكره في صفة الله تعالى يعني: في كيفية اتصافه - أو دار بخياله، فليعلم بأنَّ الله تعالى على خلافه، وهذا لأنَّ كسب المعرف إنما يكون:

* برؤية الشيء.

* أو رؤية مثيله.

* أو رؤية ما يُقاس عليه.

فتقصور شيئاً ما في ذهنك إذا رأيته فذُكرت به، أو رأيت مثيلاً له فذكرت بمثله، فقلت هذا مثل هذا، بيت مثل بيت، وخبز مثل خبز، وأشباه ذلك، أو ما يقاس عليه، يعني : ما يمكن أن يجمع بينهما قياس فيكون هذا مع هذا مشترك في الكيفية في شيء ، فيمكن أن تتصور ونتوهم ما دلت عليه الرؤية أو دل عليه التمثيل أو دل عليه القياس ، والله تعالى لم تر ذاته العلية الجليلة ، ولم ير مثل لها ، ولم ير شيء يقاس عليه . فإذا لا يمكن أن يتصور الذهن صفة الرب تعالى من جهة الكيفية ؛ لأن الذهن لا يكتسب أو القلب لا يكتسب المعرفة وتصور صورة الشيء إلا بهذه الثلاث لا غير . أما إذا لم يكن ثم مثيل ، ولا ما يقاس عليه ، أو لم ير الشيء ، فإنه لا تأتي الصورة إلى الذهن ، وإن أتت صورة ، فالصورة من نسج الخيال ليست على جهة الواقع والحقيقة . ولهذا قال العلماء : (ما دار في ذهنك فالله تعالى بخلافه) ؛ لأن الله تعالى ليس كمثله شيء ، ولم يكن له كفوا أحد تعالى .

وما بقي من الكلام واضح ، إلا أنه ذكر مسألة أسماء الله تعالى وصفاته ، وأنه تعالى كان متسمياً بالأسماء متصفًا بالصفات قبل أن يفعلها ، فقال : (خالقاً سَيَخْلُقُ ، وَرَازِقاً سَيَرْزُقُ ، وَغَافِراً سَيَعْفُرُ ، وَفَاعِلاً سَيَقْعُلُ ، لَمْ يَحْدُثْ لَهُ الْأَسْتَوَاءِ إِلَّا وَقَدْ كَانَ فِي صِفَةٍ أَنَّهُ سَيَكُونُ ذَلِكَ الْفِعْلُ) وأشباه ذلك ، وهذه الكلمة مجملة تحتاج إلى تفصيل ، فإنها رد على كلام المعتزلة . وهذه الكلمة التي قالها قد تكون من مذهب السلف وأهل الحديث ، وقد لا تكون ، يعني : قد تكون على مذهب أو على رأي الأشاعرة . فأما كونها على رأي الأشاعرة فهذا يحصل بتقرير أصل في هذا الباب ، وهو أن المعتزلة قالوا : إن الله تعالى لم يستفاد اسم الخالق إلا من الخلق ، ولم يستفاد اسم الرازق إلا من الرزق ، ولم يستفاد اسم المحيي إلا من الإحياء ، ولم يستفاد اسم المميت إلا من

الإمامات . . . وهكذا، ولا المصور إلا من التصوير، ولا البارئ إلا من البرء فقبل أن يخلق ليس له اسم الخالق، وقبل أن يرزق، ليس له اسم الرازق . . . إلى آخره، وهذا كلام المعتزلة، وهو باطل. فإن الله تعالى لم ينزل متسماً بهذه الأسماء.

والأشاعرة يقولون: إنه تعالى كانت له هذه الأسماء، ولكن لم يشاً أن يظهر أثر الأسم في خلقه، فكان اسمه الخالق ولم يخلق شيئاً حتى ابتدأ خلق هذا العالم، وكان اسمه الرازق والرzaق ولم يرزق أحداً، وأشباه هذا. وهذا القول يحوم حوله الكلام الذي سمعتم، وبهذا نقول: إن كان مراده هذا الكلام فهذا غير صحيح، بل هو مخالف لمنهج ما عليه أهل الحديث والأثر في أن الله تعالى له هذه الأسماء الحسنى، وهذه الأسماء الحسنى والصفات لا بد لها من أثر، والله تعالى لم ينزل خالقاً علیماً قديراً رزاقاً تعالى، فعلاً لما يريد.

فإذا هو تعالى يفعل ما يريد، حي خالق رازق قبل خلق هذا العالم، ولا يجوز أن يعتقد أن الله تعالى متسماً بهذه الأسماء دون ظهور أثر هذه الأسماء في خلقه، بل هو تعالى لا بد من ظهور آثار أسمائه وصفاته في ملكته، والملكون لا يقصد به هذا الملکوت المرئي السماوات والأرض إلى آخره، بل هو تعالى له الملکوت كلها، ما علمنا منه وما لم نعلم، ما سبق هذا المرئي وما سيخلقه.

فإذا نقول: إنه تعالى خالق ظهر أثر خلقه، ورزاق ظهر أثر رزقه، ولا بد. قوله: (خالقاً سيخلق) إن أراد بها هذا الملکوت فهذا يوافق قول الأشاعرة، وإن أراد بها جنس المخلوقات، يعني: أنه تعالى خالق سيخلق جنس المخلوقات في الأزل أو في القديم فهذا مستقيم.

فإذاً تعلق الخلق، بأي شيء؟

فإن كان تعلقه بهذا العالم، فهذا من قول الأشاعرة.

وإن كان تعلقه بجنس المخلوقات بما نعلم وما لا نعلم، فإن هذا متفق مع قول أهل الحديث. وأهل الحديث ما نصّوا على هذه المسألة في منهجهم العام، لكن بمخالفتهم للمعتزلة والأشاعرة في المسألة وتقريرهم خلاف ما قالوا، علمنا مذهبهم؛ وهو أن الله تعالى حي لم يزل حياً، قدير لم يزل قديراً، فعال لما يريد، لم يزل تعالى فعالاً لما يريد، ولا بد أن يكون لهذا أثر، فامتناع الرب تعالى عن الفعل زمناً طويلاً جداً حتى خلق هذا العالم، يعني أن صفات الرب تعالى لم تظهر آثارها في شيء من بريته، وهذا ممتنع؛ لأن معنى هذا أنه تعالى متصف بصفات ولا أثر لهذا الاتصال، فهو تعالى محيي بلا إحياء على هذا القول، مميت بلا إماتة، خالق بلا خلق، هذا ممتنع. لا شك أنه لا بد من ابتداء الخلق في زمان، لكن هذا الزمان محدث، وهو أيضاً نسبي؛ لأن الزمان زمان يتكرر بشيء، فهل ابتدأ مع خلق السماوات والأرض وخلق الشمس، وصار اليوم هو كذا؟ فالاليوم عند الله تعالى كألف سنة مما نعد، والاليوم في المريخ مختلف، والاليوم في مكان آخر مختلف، فالزمان كله نسبي، ثلث الليل، نصف الليل، هذا نسبي، منسوب يعني منسوب إلى أهله، فالزمان مخلوق كما أن المكان مخلوق، لهذا لا بد للزمان من ابتداء.

والإنسان لا يتصور خلاف الزمان؛ لأنه في معارفه لم يكتسب نسبة شيء إلى شيء بالتقدير أو التأخير إلا من جهة الزمن، فنُسبَت الأشياء عنده من حيث أن هذا قبل هذا من جهة zaman، فرأى أن هذا قبل هذا، أو علم أن هذا قبل هذا، ومعلوم أن هذا من جهة كسب المعارف.

فالمعارف المكتسبة إنما هي قائمة على النسبية؛ كما قال ﷺ: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَتُكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئَدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشَكُّرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، فهو تعالى آخر جنا لا نعلم شيئاً، فكل معلومة اكتسبها الإنسان فهي منسوبة إلى شيء، فليس عند الإنسان علم مطلق، وإنما كل شيء ينسبة؛ هذا كبير لأنه رأى أصغر منه، وهذا عالم لأنه رأى أجهل منه، وهذا زمان لأنه احتاج أن يقيم شيئاً من جهة حصوله، فهو يوم وراءه يوم؛ لأنه رأى التكرر، ورأى حركة الشمس والقمر، هذا شهر لأنه رأى التكرر، هذه سنة لأنه رأى التكرر. فمن الممكن - من جهة النظر لا من جهة الواقع والشرع - أن نصطلاح على أن كل عشر سنين نسميتها سنة، وهذا اصطلاح، فنجعل كل عشرة أشهر شهراً، يعني: ما مضى من رمضان إلى رمضان، نجعلها شهر، ونجعل رمضان أسبوعاً، وهذا من حيث الاصطلاح غير ممتنع، يعني: كل شيء منسوب عند الإنسان. ويأتي غلط الإنسان أنه يقيس العالم فيما قبل هذه النسب بالعالم المنسوب، فيأتي ويقول: إن ما قبل خلق السماوات والأرض هو مثل ما بعد خلق السماوات والأرض من جهة الزمان. وهذا غير وارد؛ لأن بعد خلق السماوات والأرض صار الزمن منسوباً إلى علامات حدوث الزمن بما في السماوات والأرض؛ يعني حركة الشمس، والقمر، والأرض... إلى آخره، وما قبل ذلك فلا يناسب إلى هذا الزمن الذي حصل بعد خلق السماوات والأرض، فكل علم يكتسبه الإنسان إنما هو منسوب إلى شيء، ولهذا غاية ما عند الإنسان من العلم محدودة؛ لأنها منسوبة، فجميع ما يمكن أن يحصله من المعارف منسوب إلى الأشياء التي حوله، والأشياء التي حوله محدودة، فيبقى علمه محدوداً. ولهذا يجب تنزيه الرب تعالى عن أن يكون اتصفه بصفاته

أو تسميتها بـ^{بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} بأسمائه مقيداً بزمان هو عندنا زمان، أو مقيداً بمكان هو عندنا مكان؛ لأن هذا كله راجع إلى ما نكتسبه من المعرفة والمعلومات، والله ^{بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} هو العليم بكل شيء، المتوحد في الجلال بكمال الجمال.

فإذا أهل السنة والحديث يرون في مقتضى كلامهم - حيث خالفوا الأشاعرة والمعتزلة في مسألة أسماء الرب ^{بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} وصفاته - أنه ^{بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد ^{بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}، فلا نحد ذلك بحد، ولا نقول ابتدأ خلقه بخلق السماوات والأرض، أو ما أشبه ذلك؛ فإنه ^{بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} له أن يتصرف وأن يفعل كما يشاء لا معقب لحكمه ولا راد لما يريد ^{بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}. والإنسان يصل إلى حد ينتهي فيه تصوره، يعني إذا امتد في تصوره عن هذه الأشياء سينقطع إما بانقطاع الزمن أو بانقطاع المكان بحسب رأيه، فإذا انقطع الزمن أو انقطع المكان انقطع هو، فإنه يمكن أن يبدأ في ذهنه ويمشي إلى أزمان، وأزمان، وأزمان، ثم يقول: ماذا بعد ذلك، أو ماذا قبل ذلك من الزمن؟ فينتهي تصوره، لم؟ لأنه لا يمكن أن يدرك شيئاً غير الرمان، هو لا يعرف إلا الزمن؛ فينسب إليه الأشياء، والزمن هذا مخلوق له بداية.

فإذا هو سيصل - لو قدر أنه يصل - إلى ابتداء الزمن، وابتداء الزمن لا يمكن أن نحد به صفات الرب ^{بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}، فالله ^{بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} يخلق ما يشاء.

فإذا غلط الذين غلطوا من المعتزلة والأشاعرة وأشباه هؤلاء في هذه المسألة العظيمة، أنهم نظروا إلى الزمان وإلى هذا العالم، فجاء الغلط من هاتين الجهتين:

الأولى: النظر إلى أن هذا العالم هو الذي خلق ليس قبله عوالم.

الثانية: النظر إلى الزمن المحدود بابتداء هذا العالم، وهذا أيضاً

منسوب لا ندرى هل هو صحيح أم غير صحيح.

والله يخلق ما يشاء من الأزمنة والأمكنة، إلى غير ذلك، ففي الجنة الزمن مختلف، واليوم مختلف على ما قد يختلف مروره، في يوم القيمة كألف سنة وهو يوم واحد، والشمس فيه تدنو من الخلائق، . . . إلى آخره.

إذاً كل هذه الأزمان منسوبة، والناس يعيشون بنسب تعارفوا عليها، وأصطلحوا عليها، وجاءت الشرائع بتقريرها لصلاح حالهم، قال عَلَيْهِ السَّلَامُ :

﴿يَسْتَأْتِنُكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ :

﴿إِنَّ عِدَّةَ الشَّهْرِ عِنْدَ اللَّهِ أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [التوبه: ٣٦]، يعني : أن الله عَلَيْهِ السَّلَامُ لما خلق السماوات والأرض جعل القمر عَوْدُه دلالة على شهر؛ لأنَّه يحصل به الظهور والاستهار، واثنا عشرة شهرًا فيها ترجع الشمس إلى موضعها الأول، فصار هذا بعد خلق السماوات والأرض هو ما يُنسب إليه الأزمنة الشهرية والأزمنة السنوية واليوم إلى آخره.

فهذا نسيبي للإنسان، وأما الزمن المطلق فلا نعلم، مثل ما تقول : نحن الآن أعلى أو أسفل؟ ليس هناك شيء اسمه أعلى أو أسفل، أما بالنسبة لمن تختننا في الجوف فنحن أرفع منهم، أما بالنسبة لمن في السطح فنحن أسفل منهم، ليس هناك شيء أعلى مطلقاً أو أسفل مطلقاً، لابد من شيء ينسب إليه، ولهذا غلط من غلط في حديث النزول في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : «يَنْزَلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الْمُنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الْآخِرُ»^(١)، فقال : ثلث الليل يمتد في الأرض كلها فهل يعني ذلك أن الله عَلَيْهِ السَّلَامُ نازل كل الليل؟

(١) سبق تخريرجه (ص ١٥٤).

نظر إلى أن فعل الله ﷺ في الزمان هو كالزمن الذي ينسبة إلى نفسه، وهذا تشبيه لصفات الله ﷺ بصفات خلقه، فإن الإنسان هو الذي يبقى مع الزمان إذا كان في الثلث واستغرق هذا الزمان.

والله عَزَّلَ ليس هذه صفتة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، بل هو عَزَّلَ ينزل كيف يشاء على الصفة التي شاء عَزَّلَ.

المقصود أن هذه المسألة مهمة جداً للغاية، وهي أن المعرفة نسبية، وهذه تجريب على جميع الإشكالات التي تردد على الغيبات، فالغيبات إذا استشكل شيء منها يُطرد بهذه القاعدة: قاعدة النسبي والمطلق، فإذا فهمتها حصلت خيراً كثيراً.



إِلَى أَنْ قَالَ: فَهُوَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْقَائِلُ: (أَنَا اللَّهُ)^(١) لَا الشَّجَرَةُ،
الْجَائِي قَبْلَ أَنْ يَكُونَ حَاجِيًّا لَا أَمْرُهُ، الْمُتَجَلِّي لِأَوْلَائِهِ فِي الْمِيعَادِ،
فَتَبَيَّضُ بِهِ وُجُوهُهُمْ، وَتُفْلِحُ بِهِ عَلَى الْجَاهِدِينَ حُجَّتُهُمْ،
الْمُشْتَوِي عَلَى عَرْسِهِ بِعَظَمَةِ جَلَالِهِ فَوْقَ كُلِّ مَكَانٍ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى، الَّذِي كَلَمَ مُوسَى تَكْلِيمًا، وَأَرَاهُ مِنْ آيَاتِهِ، فَسَمِعَ مُوسَى
كَلَامَ اللَّهِ، لَأَنَّهُ قَرَبَهُ نَجِيًّا، تَقَدَّسَ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ مَخْلُوقًا أَوْ
مُحْدَثًا أَوْ مَرْبُوبًا، وَالْوَارِثُ لِخَلْقِهِ السَّمِيعُ لِأَصْوَاتِهِمْ، النَّاطِرُ بِعَيْنِهِ
إِلَى أَجْسَادِهِمْ، يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ، وَهُمَا غَيْرُ نِعْمَتِهِ، خَلَقَ آدَمَ وَنَفَخَ
فِيهِ مِنْ رُوحِهِ - وَهُوَ أَمْرُهُ - تَعَالَى وَتَقَدَّسَ أَنْ يَحِلَّ بِجُسْمٍ
أَوْ يُمَارِحَ بِجُسْمٍ أَوْ يُلَاصِقَ بِهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، الشَّائِي
لَهُ الْمَشِيَّةُ، الْعَالَمُ لَهُ الْعِلْمُ، الْبَاسِطُ يَدِيهِ بِالرَّحْمَةِ، النَّازِلُ كُلِّ
نَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، لِيَتَقَرَّبَ إِلَيْهِ خَلْقُهُ بِالْعِبَادَةِ، وَلِيَرْغِبُوا إِلَيْهِ
بِالْوَسِيلَةِ، الْقُرِيبُ فِي قُرْبِهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، الْبَعِيدُ فِي عُلُوِّهِ مِنْ
كُلِّ مَكَانٍ بَعِيدٍ، وَلَا يُشَبِّهُ بِالنَّاسِ.

إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعُدُ الْكَلْمُ الْطَّيْبُ وَالْعَمَلُ الْصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾
[فاطر: ١٠]، الْقَائِلُ: ﴿أَمَّنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ
تَمُورُ﴾^(٢) أَمَّمَنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٧، ١٦]،
تَعَالَى وَتَقَدَّسَ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَرْضِ كَمَا فِي السَّمَاءِ حَلَّ عَنْ
ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا^(٣)﴾ ا.ه.

(١) وذلك في قوله ﷺ: ﴿فَلَمَّا آتَنَاهَا نُودِيَّ مِنْ شَطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبَقْعَةِ الْمُبَرَّكَةِ مِنْ
الشَّجَرَةِ أَنْ يَتُوسمَّى إِنْفَتُ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠].

(٢) أخرج أبو نعيم في الحلية (١٠/٢٩١، ٢٩٢) جزءًا من هذا الأثر، وكذلك الخطيب =

الشرح:

الكلام الذي سبق نقله هو في الجملة موافق لكلام السلف رحمهم الله تعالى ، إلا أن قوله : (وَتَقَدَّسَ أَنْ يَحْلُّ بِجَسْمٍ ، أَوْ يُمَازِجَ بِجَسْمٍ أَوْ يُلَاصِقَ بِهِ) الكلمة : (يلاصق به) هذا نفي أو تنزيه لما لم يرد ، أما أن يحل أو يمازج بهذه واضحة ؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ مستو على عرشه ، بائن من خلقه .

أما الملاصقة بجسم فهذه تحتاج إلى نظر ، والأشباه عدم جواز قولها ؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ غرس جنة عدن بيديه ، ولأنه عَزَّ وَجَلَّ خلق آدم عَزَّ وَجَلَّ بيده ، ولأنه عَزَّ وَجَلَّ كتب لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ الألواح بيده ، وأشباه ذلك ، ولأنه عَزَّ وَجَلَّ مستو على عرشه بذاته ، وهذا يدل على بقاء هذه الأشياء على ظاهرها ، فلا يسوغ أن ننفي هذه الكلمة ؛ لأنه قد يكون النفي حقاً وقد يكون باطلاً ، ومعلوم أننا في الإثبات نتوقف على النصوص وكذلك في النفي نتوقف على ما جاء أيضاً في النصوص . فهذه لم يرد نفيها وهي محتملة ، فلا ينبغي الإثبات ولا النفي وبعض أئمة السلف أثبتوا الميسىس ، وهذا له محل بحث .



= في تاريخ بغداد (١٢/٢٢٣)، وذكر جزءاً منه الذهبي في العلو (ص ٢١٣، ٢١٢) وعزاه إلى عمرو بن عثمان المكي ، كما ذكره شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية (٢/٥٢٧). وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٧٣).

وقال الإمام أبو عبد الله الحارث بن إسماعيل بن أسد^(١) المحسبي^(٢) في كتابه المسمى: (فهم القرآن)^(٣) قال في كلامه - على الناسخ والمنسوخ وأن النسخ لا يجوز في الأخبار - قال: (لا يحل لأحد أن يعتقد أن مدح الله وأسمائه وصفاته يجوز أن ينسخ منها شيء). إلى أن قال: (وكذلك لا يجوز إذا أخبر أن صفاتِه حسنة على أن يُخْرِجَ بعده ذلك أنها دنيئة سفلية، فيصف نفسه بأنه جاهم ببعض الغيبة بعد أن أخبر أنه عالم بالغيب، وأنه لا يُبصِرُ ما قد كان، ولا يسمع الأصوات، ولا قدرة له، ولا يتكلم ولا الكلام كان منه، وأنه تخت الأرض لا على العرش عَن ذلك).

إذا عرفت ذلك واستيقنته: علمت ما يجوز عليه النسخ وما لا يجوز، فإن تلوت آية في ظاهر تلاوتها تحسب أنها ناسخة لبعض أخباره، كقوله عن فرعون ﴿حْتَىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرْقَ قَالَ إِنِّي أَمِنْتُ﴾ [يوس: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿حَنَّ نَعَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾ [محمد: ٣١] وقال: قد تأول قوماً أن الله عَنَى أن ينجيه ببدنه من النار إذ قد

(١) هو شيخ الصوفية أبو عبد الله الحارث بن إسماعيل بن أسد البغدادي المحاسبي، توفي سنة ثلث وأربعين ومائتين، نقم عليه الإمام أحمد بدخوله في علم الكلام، وحضر من مجالسته، ويقال: لعله رجع عن ذلك، والله أعلم.

انظر: حلية الأولياء (١٠/٧٣، ٧٤)، وتاريخ بغداد (٢١١/٨)، وسير أعلام النبلاء (١١٠/١٢)، وميزان الاعتدال (١٦٤/٢، ١٦٥).

(٢) كتاب (فهم القرآن) للحارث المحاسبي مطبوع في مجلد واحد، طـ دار الكندي ودار الفكر - بيروت.

أَمَنَ عِنْدَ الْغَرَقِ، وَقَالُوا: إِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ قَوْمٌ فِرْعَوْنَ يَدْخُلُونَ النَّارَ دُونَهُ، وَقَالَ: ﴿فَأَوْرَدْهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، وَقَالَ: ﴿وَحَاقَ بِإِلَيْهِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥]، وَلَمْ يَقُلْ بِفِرْعَوْنَ. وَقَالَ: وَهَكَذَا الْكَذِبُ عَلَى اللَّهِ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالًا الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ [النازعات: ٢٥]، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ [العنكبوت: ٣]، فَأَقَرَّ التَّلَاوَةَ عَلَى اسْتِئْنَافِ الْعِلْمِ مِنَ اللَّهِ عَنْ أَنْ يَسْتَأْنِفَ عِلْمًا بِشَيْءٍ؛ لَأَنَّهُ مَنْ لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَصْنَعَهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ أَنْ يَصْنَعَهُ نَجْدَهُ ضَرُورَةً. قَالَ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ الْلَّطِيفُ الْحَمِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

وَقَالَ: وَإِنَّمَا قَوْلُهُ: ﴿حَتَّىٰ نَعَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ﴾ [محمد: ٣١] إِنَّمَا يُرِيدُ حَتَّىٰ نَرَاهُ، فَيَكُونُ مَعْلُومًا مَوْجُودًا، لَأَنَّهُ لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ يَعْلَمُ الشَّيْءَ مَعْدُومًا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَكُونَ، وَيَعْلَمُهُ مَوْجُودًا كَانَ قَدْ كَانَ، فَيَعْلَمُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ مَعْدُومًا مَوْجُودًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ، وَهَذَا الْمُحَالُ. وَذَكَرَ كَلَامًا فِي هَذَا فِي الإِرَادَةِ.

الشرح:

هذا الكلام الذي قاله الحارث المحاسبي رحمه الله صحيح؛ لأن النسخ إنما في الأحكام في الإنشاءات، فإن كلام الله تعالى منقسم إلى: أخبار وإنشاءات.

والخبر: هو ما يكون قابلاً للتصديق وللتکذيب.

والإنشاء: هو الأمر والنهي وما يدل عليهم.

فهذا يعني أن الإنشاء فيه الامثال، وأما الأخبار ففيها التصديق أو التكذيب من الخلق، فالأحكام والإنشاءات هي التي يجوز أن تنسخ؛ كما قال ﷺ: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ تُنسِّهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَنَّمَا نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]، يعني في الأحكام.

أما الخبر عن الغيب: عن الجنة، أو عن النار، أو عن الملائكة، أو عن صفات الله ﷺ أو أسمائه، أو عن الأمم الماضية، فهذه لا يجوز أن يدخلها النسخ، ولا أن يعتقد في الآية المتأخرة أنها ناسخة للآية المتقدمة؛ كما ذهب إليه قوم من الصالل من الرافضة والملحدة وأشباه هؤلاء، فإن هؤلاء ظنوا أن النسخ يكون في الأخبار ويكون في الإنشاءات، وهذا غلط عظيم؛ لأن الخبر يدخله التصديق أو التكذيب، والخبر كيف ينسخ إذا قيل بجواز نسخ الخبر؟ معنى ذلك أن الأول ليس بصدق، والله ﷺ كلامه حق وصدق؛ كما قال ﷺ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلَ﴾ [النساء: ١٢٢]، وقوله ﷺ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]. ولهذا لا يجوز أن يقال في الأخبار: إن هذه الآية نسخت ما قبلها، بمعنى أزالت الحكم.

أما النسخ الذي هو بمعنى إيضاح للمجمل الذي قد يستعمله السلف بمعنى النسخ، يعني: أن هذه الآية أو ضحت مجملًا في الآية الأخرى في الغيبات، وهذا لا بأس أن يكون في الأخبار؛ لأنه من قبيل البيان ليس من قبيل إزالة خبر وإثبات خبر جديد يقوم مقامه، فكل ما أخبر الله ﷺ به حق، وعلم الله ﷺ أول، فهو ﷺ لم يزل عالماً وعلمه في خلقه يظهر؛ كما قال ﷺ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنَقِلُ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله ﷺ: ﴿وَلَنَبْلُونَكُمْ حَتَّىٰ تَعْلَمَ الْعَجَدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّدِّيقِينَ وَتَبْلُوا أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١].

هنا في قوله : (لِنَعْلَم) ، و (حَتَّى نَعْلَم) مثل ما ذكر لك الحارث في آخر الكلام - وهو قول السلف - أن معناها : حتى يظهر علمنا فيها ، (حَتَّى نَعْلَم الْمُجَاهِدِين) يعني : حتى يظهر علمنا السابق في المجاهدين ، (وَمَا جَعَلْنَا أَقْبَلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُول) يعني : إلا ليظهر علمنا فيكون حجة على الناس ، حجة على الموافق والمخالف وعلى المطبع والعاصي .

وهذا يدلّ تبعاً للأصل أن الله ﷺ لا يستأنف علماً لم يكن علمه قبل ، بل هو ﷺ لم يزل عالماً قبل أن يخلق الخلق ، ويعلم أحوالهم على التفصيل والإجمال : يعلم الكليات والجزئيات ، ويعلم الظاهر والباطن ؛ إذ هو ﷺ بكل شيء عليم . فصفات الله ﷺ وأسماؤه والأخبار الغيبية هذه كلها من قبيل الأخبار ، لا يجوز عليها النسخ ، ولا يستأنف ﷺ شيئاً منها لم يكن عليه ، بل هو ﷺ لم يزل بصفاته ﷺ .



إلى أن قال: وكذاك قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُّسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥] يُؤْسِ مَعْنَاهُ أَنْ يُحَدِّثَ لَهُ سَمْعًا، وَلَا تَكُلُّ بِسَمْعٍ مَا كَانَ مِنْ قَوْلِهِمْ، وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ لِلَّهِ اسْتِمَاعًا حَادِثًا فِي ذَاتِهِ، فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ مَا يَعْقِلُ مِنَ الْخُلُقِ أَنَّهُ يَحْدُثُ مِنْهُمْ عِلْمٌ سَمْعٌ لِمَا كَانَ مِنْ قَوْلٍ؛ لَأَنَّ الْمَخْلُوقَ إِذَا سَمِعَ حَدَثَ لَهُ عَقْلٌ فَهُمْ عَمَّا أَذْرَكَتْهُ أُذْنُهُ مِنَ الصَّوْتِ، وكذاك قوله: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِيرَى اللَّهُ عَمَّا عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبه: ١٠٥]، لا يَسْتَحْدِثُ بَصَرًا، مُحَدَّثًا فِي ذَاتِهِ، وإنما يَحْدُثُ الشَّيْءُ فَيَرَاهُ مُكَوَّنًا كَمَا لَمْ يَزَلْ يَعْلَمُ قَبْلَ كَوْنِهِ.

الشرح:

يريد بالكلام على قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُّسْتَمِعُونَ﴾ أنه ليس بتكلف؛ لأن لفظة مستمع قد يفهم منها الإصغاء، قد يفهم منها تكلف السمع، والله تعالى سميع بالغ في السمع نهاية هذه الصفة من الجمال والجلال لا يتكلف شيئاً، بل هو تعالى يسمع دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء تعالى، ويعلم السر وأخفى، بل حديث المرء في نفسه يعلمه تعالى دون عناء ودون مشقة، فلا يفهم من قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُّسْتَمِعُونَ﴾ أن هذا بكلفة ومشقة، بل هو تعالى كامل في صفاته وكل شيء هين عليه تعالى، وسع سمعه الأصوات تعالى.

إلى أن قال: وكذاك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [٥] [طه: ٥]، وقوله: ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [الملك: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلْمُ الْطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال تعالى: ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاوَاتِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَرْجُحُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وقال تعالى: ﴿تَرْجُحُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقال ليعيسى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] الآية، وقال تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكِبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. وذكر الألهة أن لو كانوا آلهة لا ينبعوا إلى ذي العرش سبيلاً، إلى طلبِهِ حيثُ هو، فقال: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعْهُءَاءَهُ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا يَنْبَغِي إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].

قال أبو عبد الله: فلن ينسخ ذلك أبداً. كذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاوَاتِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِّهِمْ﴾ [المجادلة: ٧] الآية، فليست هذا بنا夙 ل لهذا، ولا هذا ضد لذلك. وأعلم أن هذه الآيات ليس معناها أن الله أراد الكون بذلك فيكون في أسفل الأشياء، أو ينتقل فيها لاستفالها، ويتبغض فيها على أقدارها، ويزول عنها عند فنائها، حل وعز عن ذلك، وقد نزع بذلك بعض أهل الضلال، فزعموا أن الله تعالى في كل شيء

بِنَفْسِهِ كَائِنًا، كَمَا هُوَ فِي الْعَرْشِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ،
ثُمَّ أَحَالُوا فِي النَّفِيِّ بَعْدَ تَثْبِيتِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ مَا نَفَوْهُ،
لَانَّ كُلَّ مَنْ يُثْبِتُ شَيْئًا فِي الْمَعْنَى ثُمَّ نَفَاهُ بِالْقُولِ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ
نَفْيُهُ بِلِسَانِهِ، وَاحْتَجُوا بِهَذِهِ الْآيَاتِ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي كُلِّ شَيْءٍ
بِنَفْسِهِ كَائِنًا ثُمَّ نَفَوْا مَعْنَى مَا أَثْبَتُوا، فَقَالُوا: لَا كَالشَّيْءِ فِي
الشَّيْءِ. قَالَ أَبُو عبدِ اللَّهِ: أَمَا قَوْلُهُ: ﴿ حَتَّىٰ نَعَمَ ﴾ [مُحَمَّد: ٣١]، ﴿ فَسَيِّرْيَ
اللَّهُ ﴾ [التوبَة: ١٠٥]، ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾ [الشَّعْرَاء: ١٥] فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: حَتَّىٰ
يَكُونَ الْمَوْجُودُ فَيَعْلَمُهُ مَوْجُودًا، وَيَسْمَعُهُ مَشْمُوعًا، وَيَبْصَرُهُ
مُبْصَرًا، لَا عَلَى اسْتِخْدَادِ عِلْمٍ وَلَا سَمْعٍ وَلَا بَصَرٍ.

هذا الكلام هو في الحقيقة ليس على الجادة، لكن يمكن أن يفسر بتفسير صحيح؛ لأن شيخ الإسلام لما نقله لعله أراد ما اشتمل عليه من إثبات صفات وما ذكره من الكلام - يعني الحارت - فيه بعض ما لا يتفق مع طريقة السلف في تقرير الصفات، ويمكن أن يُحمل على محمّل صحيح، ففي آخره جعل السمع والبصر مثل العلم، وهذا ليس كذلك، فالرّحمن ~~يعلم~~ يعلم الأشياء قبل حدوثها.

أما السمع فهو يسمع الأصوات بعد صدورها من أهلها، أو صدورها من الأشياء، ويرى المبصرات بعد وجودها كوناً، مثل ما قال في أول الكلام: (وَإِنَّمَا يَحْدُثُ الشَّيْءُ فَيَرَاهُ مُكَوَّنًا كَمَا لَمْ يَرَلْ يَعْلَمْ قَبْلَ كَوْنِهِ)، وقرنه السمع والبصر بالعلم في هذا الباب ليس بجيد؛ لأن العلم للأشياء

قبل أن تكون، أما السمع والبصر للأشياء فإنها بعد أن تكون، فمتعلق العلم عند أهل السنة غير متعلق السمع والبصر، لكن يُحمل على تفسير صحيح وهو أنه أراد الرد على من قالوا بأنه يُشكك يستأنف علمًا، أو يستأنف سمعًا، أو يستأنف بصراً، وهذا المراد صحيح.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا أَرْدَنَاهُ﴾ [النحل: ٤٠] إِذَا جَاءَ وَقْتُ كَوْنِ
الْمُرَادِ فِيهِ.

وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾
[الأنعام: ١٨]، ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦] ﴿قُلْ لَوْ
كَانَ مَعَهُ إِلَهٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَآتَيْنَاهُ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَيِّلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]
فَهَذَا وَغَيْرُهُ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿تَرْجُعُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] ﴿إِلَيْهِ
يَصْعَدُ الْكَلْمُ الْطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

هَذَا مُنْقَطِعٌ يُوجَبُ أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، فَوْقَ الْأَشْيَاءِ كُلُّهَا مُنْزَهٌ
عَنِ الدُّخُولِ فِي خَلْقِهِ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْهُمْ حَافِيَةٌ، لَأَنَّهُ أَبَانَ فِي
هَذِهِ الْآيَاتِ أَنَّ دَاتَهُ بِتَفْسِيهِ فَوْقَ عِبَادِهِ، لَأَنَّهُ قَالَ: ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي
السَّمَاءِ﴾ يَعْنِي فَوْقَ الْعَرْشِ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ السَّمَاءِ، لَأَنَّ مَنْ قَدْ كَانَ
فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى السَّمَاءِ فِي السَّمَاءِ، وَقَدْ قَالَ مِثْلُ ذَلِكَ قَالَ:
﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [التوبه: ٢]، يَعْنِي: عَلَى الْأَرْضِ، لَا يُرِيدُ الدُّخُولَ
فِي حَبْوَفَهَا. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا صِلْسِلُكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]
يَعْنِي: فَوْقَهَا عَلَيْهَا. وَقَالَ: ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ ثُمَّ فَصَلَ فَقَالَ:
﴿أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ وَلَمْ يَصِلْ فَلَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ مَعْنَى - إِذَا فَصَلَ
قَوْلُهُ: ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ ثُمَّ اسْتَأْنَفَ التَّخْوِيفَ بِالْخَسْفِ - إِلَّا أَنَّهُ عَلَى
عَرْشِهِ فَوْقَ السَّمَاءِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُدْبِرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ
ثُمَّ يَرْجُعُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وَقَالَ: ﴿تَرْجُعُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾
[المعارج: ٤]، فَبَيْنَ عُرُوجِ الْأَمْرِ وَعُرُوجِ الْمَلَائِكَةِ، ثُمَّ وَصَفَ وَقْتَ
صُعُودِهَا بِالْأَرْتِفَاعِ صَاعِدَةً إِلَيْهِ، فَقَالَ: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ

أَلْفَ سَنَةٍ ﴿المعارج: ٤﴾ فَقَالَ صَعُودُهَا إِلَيْهِ، وَفَضَلُّهُ مِنْ قَوْلِهِ ﴿إِلَيْهِ﴾؛ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: اصْبَدْ إِلَى فُلَانٍ فِي لَيْلَةٍ أَوْ يَوْمٍ وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي الْعُلوِّ وَأَنَّ صَعُودَكَ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ، فَإِذَا صَعِدُوا إِلَى الْعَرْشِ فَقَدْ صَعِدُوا إِلَى اللَّهِ بِهِ، وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَرَوْهُ، وَلَمْ يُسَاوِوهُ فِي الْاِرْتِفَاعِ فِي عُلُوِّهِ فَإِنَّهُمْ صَعِدُوا مِنَ الْأَرْضِ وَعَرَجُوا بِالْأَمْرِ إِلَى الْعُلوِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ بَلْ رَفِعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وَلَمْ يَقُلْ: عِنْدَهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنٌ يَهْمَنُ أَبْنِ لِي صَرْحًا لَعَلَيَّ أَبْلُغُ الْأَسْبَبَ﴾ ٣٦ أَسْبَبُ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴿غافر: ٣٧-٣٦﴾، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْكَلَامَ فَقَالَ: ﴿وَإِنِّي لَأَظْنُهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٧] فِيمَا قَالَ لِي أَنَّ إِلَهَهُ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ، فَبَيْنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَنَّ فِرْعَوْنَ ضَلَّ بِمُوسَى أَنَّهُ كَاذِبٌ، وَلَوْ أَنَّ مُوسَى قَالَ: لِطَلَبِهِ حَيْثُ قَالَهُ مِنَ الظَّنِّ بِمُوسَى أَنَّهُ كَاذِبٌ، وَلَوْ أَنَّ مُوسَى قَالَ: إِنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِذَاتِهِ لِطَلَبِهِ فِي بَيْتِهِ أَوْ بَدْنِهِ، أَوْ وَحْشِهِ، فَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يُجْهِدْ نَفْسَهُ بِبُيُّنَانِ الصَّرْحِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي يَرْعُمُونَ أَنَّهَا قَدْ وَصَلَاهَا - وَلَمْ يَقْطَعُهَا كَمَا قَطَعَ الْكَلَامَ الَّذِي أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ عَلَى عَرْشِهِ فَقَالَ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧]، فَأَخْبَرَ بِالْعِلْمِ، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّهُ مَعَ كُلِّ مُنَاجٍ، ثُمَّ خَتَمَ الْآيَةَ بِالْعِلْمِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فَبَدَا بِالْعِلْمِ، وَخَتَمَ بِالْعِلْمِ، فَبَيْنَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ يَعْلَمُهُمْ حَيْثُ كَانُوا لَا يَخْفُونَ عَلَيْهِ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ مُنَاجَاتُهُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعَ الْقَوْمُ فِي أَشْقَلِ وَنَاظِرٍ إِلَيْهِمْ فِي الْعُلوِّ، فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَزِلْ أَرَأْكُمْ، وَأَعْلَمُ مُنَاجَاتِكُمْ. لَكَانَ صَادِقًا - وَلَلَّهِ الْمَثُلُ الْأَعْلَى أَنْ يُشِيدَ الْخُلُقَ - فَإِنْ أَبَوا إِلَّا ظَاهِرُ التَّلَاوةِ، وَقَالُوا: هَذَا مِنْكُمْ دَعْوَى.

خَرَجُوا عَنْ قَوْلِهِمْ فِي ظَاهِرِ التِّلَاوَةِ، لَأَنَّ مَنْ هُوَ مَعَ الْاثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ هُوَ مَعَهُمْ لَا فِيهِمْ، وَمَنْ كَانَ مَعَ الشَّيْءِ فَقَدْ خَلَا مِنْهُ جِسْمُهُ وَهَذَا حُرُوجٌ مِنْ قَوْلِهِمْ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيد﴾ [ف: ١٦]؛ لَأَنَّ مَا قَرُبَ مِنَ الشَّيْءِ لَيْسَ هُوَ فِي الشَّيْءِ، فَفِي ظَاهِرِ التِّلَاوَةِ عَلَى دُعْوَاهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَبْلِ الْوَرِيدِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] لَمْ يَقُلْ فِي السَّمَاءِ ثُمَّ قَطَعَ، كَمَا قَالَ: ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] ثُمَّ قَطَعَ فَقَالَ: ﴿أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾، فَقَالَ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ إِلَهُ أَهْلِ السَّمَاءِ وَإِلَهُ أَهْلِ الْأَرْضِ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي الْغَةِ، تَقُولُ: فُلَانٌ أَمِيرٌ فِي حُرَاسَانَ وَأَمِيرٌ فِي بَلْخَ، وَأَمِيرٌ فِي سَمَرْقَانْدَ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَيَخْفِي عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ يُدَبِّرُهُ، فَهُوَ إِلَهٌ فِيهِمَا إِذَا كَانَ مُدَبِّرًا لَهُمَا، وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ تَعَالَى عَنِ الْأَمْثَالِ﴾ (١). هـ

الشرح:

الحارث المحاسبي في هذا الكلام الطويل يريد الرد على طوائف أساءت فهم القرآن، وكتابه فهم القرآن مبني على الرد على من أساء فهم القرآن سواء في الأصول أو في الصفات أو في السلوك أو غير ذلك، والكتاب مطبوع،

(١) انظر: كتاب فهم القرآن للمحاسبي (ص ٣٣٢ - ٣٥٦).

والطوائف التي ضلت في فهم القرآن أصناف: منهم من ضلوا في باب التوحيد، وهذا النقل كله مختص بهذا، فمنهم المعتقدون بالحلول وأن الله عَزَّ وَجَلَّ في كل مكان بذاته في الأماكن الظاهرة وفي الأماكن النجسة - في الحش - وفي المسجد وفي الشارع وفي كل مكان، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، احتجوا بعض الأدلة؛ كقوله عَزَّ وَجَلَّ: «وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ» [الأنعام: ٣]، قوله عَزَّ وَجَلَّ: «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ» [الزخرف: ٨٤]، وردوا على بعض الأدلة التي يُرد بها عليهم؛ كقوله عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ» [الملك: ١٦]، لأن هذا فيه فصل ثم فيه استئناف، وأشباه ذلك مما سمعت من الاحتجاج والرد عليهم. وحجة أهل السنة واضحة، وما قرره الحارت في هذا جيد وواضح، فإن قوله مثلاً في آخر الكلام: («وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ») إِلَهٌ السَّمَاءِ وَإِلَهٌ أَهْلِ الْأَرْضِ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي اللُّغَةِ؛ تَقُولُ: فُلَانٌ أَمِيرٌ فِي خُرَاسَانَ وَأَمِيرٌ فِي بَلْخَ، وَأَمِيرٌ فِي سَمَرْقَانَدَ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَيَخْفَى عَلَيْهِ مَا وَرَاءَهُ، فَكَيْفَ الْعَالِي فَوْقَ الْأَشْيَاءِ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِّنَ الْأَشْيَاءِ يُدَبِّرُهُ، فَهُوَ إِلَهٌ فِيهِمَا إِذَا كَانَ مُدَبِّرًا لَهُمَا، وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ تَعَالَى عَنِ الْأَمْثَالِ)، يعني: أنه عَزَّ وَجَلَّ هو الذي يعبد في السماء وهو الذي يعبد في الأرض، مع كونه عَزَّ وَجَلَّ على عرشه مستوطناً عليه كما يليق بجلاله وعظمته عَزَّ وَجَلَّ، كما يقول القائل فلان أمير في كذا وأمير في كذا وأمير في كذا، أو هو الأمير في كذا وكذا وهو في مكان واحد، وإنما يصدر أمره في هذه جميماً، ويطاع في ذلك، فقوله عَزَّ وَجَلَّ: «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ» [الزخرف: ٨٤] هذا معناه: وهو المعبد في السماء وهو المعبد في الأرض، فلا معبد غيره في السماء ولا معبد غيره في الأرض، وأما آية

الأنعام ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ٣]، فإن تفسيرها فيه أوجه منها :

الأول: أن قوله ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ يعني : هو على السموات لأن ﴿فِي﴾ هنا بمعنى (على)؛ قوله ﴿وَلَا صَبَّنَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، يعني على جذوع النخل ، ثم تستأنف وتقول : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ .

الثاني: أن الوقف على ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾ في قوله ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ ، ثم تقول : ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ فيكون المعنى : وهو المعبد الحق في السموات وهو المعبد في الأرض؛ إذ إن لفظ الجلالة علم على المعبد بحق.

الثالث: أن تصل الآية فتقول : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ والوجه الأول أظهر هذه الأوجه ، والثاني أيضا ظاهر والثالث بين ، فيقرأ القارئ يقول : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ يعني : أنه على السموات وفي الأرض يعلم فعلمه مع خلقه ، أو تقول : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ يعني : وهو المعبد في السموات وفي الأرض في السموات وهو المعبد في الأرض؛ كآية الزخرف : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ . وهذا كله رد من الحارث المحاسبي عليه أصحاب الحلول والوحدة النافية لصفات الله .

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ^(١) فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ: (اعْتِقَادُ التَّوْحِيدِ بِإِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ) قَالَ فِي آخِرِ حُكْمِهِ: (فَاتَّفَقْتُ أَقْوَالُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ عَزَّلَهُ، وَمَعْرِفَةِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَقَضَائِهِ، قَوْلًاً وَاحِدًا، وَشَرْعًا ظَاهِرًا، وَهُمُ الَّذِينَ نَقَلُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَزَّلَهُ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنْنَتِي»^(٢) وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَحَدِيثٌ «لَعْنَ اللَّهِ مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا أَوْ أَوْى مُحْدِثًا»^(٣). وَقَالَ: فَكَانَتْ كَلِمَةُ الصَّحَابَةِ عَلَى اتِّفَاقٍ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ، وَهُمُ الَّذِينَ أَمْرَنَا بِالْأَخْذِ عَنْهُمْ، إِذْ لَمْ يَخْتَلِفُوا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَحْكَامِ التَّوْحِيدِ وَأُصُولِ الدِّينِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ كَمَا اخْتَلَفُوا فِي الْفُرُوعِ، وَلَوْ كَانَ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ لَنْقِلَ إِلَيْنَا كَمَا نُقِلَ سَائِرُ الْاخْتِلَافِ، فَاسْتَقَرَّ صِحَّةُ ذَلِكَ عَنْ خَاصَّتِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ حَتَّى أَدْوَا إِلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَاسْتَقَرَّ صِحَّةُ ذَلِكَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْمَعْرُوفِينَ حَتَّى نَقَلُوا ذَلِكَ قَرْنَانِ بَعْدَ قَرْنَنِ، لَأَنَّ الْاخْتِلَافَ كَانَ فِي الْأَصْلِ عِنْدَهُمْ كُفْرٌ، وَلِلَّهِ الْمِنَةُ. ثُمَّ إِنِّي قَائِلٌ - وَبِاللَّهِ أَقُولُ - إِنَّهُ لَمَّا أَحْدَثُوا فِي أَحْكَامِ التَّوْحِيدِ وَذِكْرِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى خِلَافِ مَنْهِجِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ،

(١) هو أبو عبد الله محمد بن خفيف بن أسفكشاد الضبي الفارسي الشيرازي شيخ الصوفية ولد سنة ثمان وستين ومائتين ، وتوفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة .

انظر : حلية الأولياء (١٠/٣٨٥)، وتاريخ دمشق (٤٠٥/٥٢)، وسير أعلام النبلاء (١٦/٣٤٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣٤٩/٣)، وشذرات الذهب (٧٦/٣).

(٢) سبق تخرجه (ص ١١).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٧٠)، ومسلم (١٣٧٠) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

فَخَاصَ فِي ذَلِكَ مَنْ لَمْ يُعْرِفُوا بِعِلْمِ الْأَثَارِ، وَلَمْ يَعْقِلُوا قَوْلَهُمْ بِذِكْرِ
الْأَخْبَارِ، وَصَارَ مَعْوِلُهُمْ عَلَى أَحْكَامٍ هُوَاجِسُ النُّفُوسِ الْمُشَتَّرِ حَاجَةٌ
مِنْ سُوءِ الطَّوِيعَةِ وَمَا وَافَقَ عَلَى مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، وَالْتَّعْلُقُ مِنْهُمْ بِآيَاتٍ
لَمْ يُشَعِّدُهُمْ فِيهَا مَا وَافَقَ النُّفُوسَ، فَتَأَوَّلُوا عَلَى أَهْوَائِهِمْ، وَصَحَّحُوا
بِذَلِكَ مَذَاهِبَهُمْ: اخْتَاجْتُ إِلَى الْكَشْفِ عَنْ صِفَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ،
وَمَا خَذَ الْمُؤْمِنِينَ، وَمِنْهَاجِ الْأَوَّلِينَ، خَوْفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي جُملَةِ
أَقَاوِيلِهِمُ الَّتِي حَذَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّتَهُ وَمَنَعَ الْمُسْتَجِيبِينَ لَهُ حَتَّى
حَذَرُوهُمْ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَبُو عبدِ اللَّهِ خُرُوجُ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ يَتَنَازَعُونَ فِي الْقَدَرِ
وَغَضَبَهُ^(١). وَحَدِيثٌ «لَا أَفْيَنَ أَحَدُكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ»^(٢)،

(١) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَتَنَازَعُ فِي الْقَدَرِ فَغَضِبَ حَتَّى اخْمَرَ وَجْهُهُ، حَتَّى كَانَنَا فُقِئِينَ فِي وَجْهِنَّمِ الرَّمَانِ»، فَقَالَ: أَيْهَا أُمَّرُؤُمْ أَمْ بِهَا أُرْسِلْتُ إِلَيْكُمْ؟ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حِينَ تَنَازَعُوا فِي هَذَا الْأَمْرِ، عَزَّمْتُ عَلَيْكُمْ أَلَا تَنَازَعُوا فِيهِ». أخرجه الترمذى (٢١٣٣)، وأبو يعلى في مسنده (٤٣٣/١٠)، وأخرجه بنحو هذا лексикон ابن ماجه (٨٥)، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة: (إسناده صحيح رجاله ثقات)، وأخرجه أحمد في المسند (٢/١٧٨، ١٩٥)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/٦٢٧)، وابن أبي عاصم في السنة (١/١٧٧)، والطبراني في الأوسط (١٦٥) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفي الباب من حديث أنس، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٥)، والترمذى (٢٦٦٣) وقال: «حَدِيثُ حَسْنٍ صَحِحٌ»، وابن ماجه (١٣)، وأحمد في المسند (٦/٨)، والشافعى في مسنده (ص ١٥١)، والطبرانى في الكبير (٩٣٤)، والحاكم فى المستدرك (١/١٩٠)، والبيهقي في الكبرى (٧٦/٧) من حديث أبي رافع رضي الله عنه.

وَحَدِيثٌ: «سَتُفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»^(١)، وَأَنَّ النَّاحِيَةَ مَا كَانَ عَلَيْهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ.

ثُمَّ قَالَ: فَلَزِمَ الْأُمَّةَ قَاطِبَةً مَعْرَفَةً مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وَلَمْ يَكُنْ الْوُصُولُ إِلَيْهِ إِلَّا مِنْ جَهَةِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ الْمَعْرُوفِينَ بِنَقلِ الْأَخْبَارِ مِمَّنْ لَا يَقْبِلُ الْمَذَاهِبُ الْمُحْدَثَةُ، فَيَتَّصِلُ ذَلِكَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ مِمَّنْ عُرِفُوا بِالْعَدَالَةِ وَالْأَمَانَةِ، الْمُحَا�ِظِينَ عَلَى الْأُمَّةِ مَا لَهُمْ وَمَا عَلَيْهِمْ مِنْ إِثْبَاتِ السُّنْنَةِ. إِلَى أَنْ قَالَ: فَأَوْلُ مَا نَبْتَدِئُ بِهِ مَا أَوْرَدْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ أَخْبَلَهَا، ذِكْرُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ مِمَّا ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ صِفَاتِهِ فِي سُنْنَتِهِ، وَمَا وَصَفَ بِهِ تَعَالَى نَفْسَهُ مِمَّا سَنَدْكُرُ قَوْلَ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ لَنَا فِي ذَلِكَ أَنْ نَرْدَدَهُ إِلَى أَحْكَامِ عُقُولِنَا بِطَالِبِ الْكَيْفِيَّةِ بِذَلِكَ، وَمِمَّا قَدْ أَمْرَنَا بِالاشْتِسَلَامِ لَهُ.

الشرح:

قوله : (وَصَارَ مُعَوِّلُهُمْ عَلَى أَحْكَامٍ هُوَاجِسِ الْفُوْسِ الْمُسْتَخْرَجَةِ مِنْ سُوءِ الْطَّوِيَّةِ) أي : صار معولهم على الأحكام المستخرجة من سوء الظن ، والأحكام هذه هي أحكام هوى النفس ، أو هوى حسن النفس ، يعني : هوى مصدره تحسين النفس ، وما تراه النفس حسناً ، والمستخرجة هي الأحكام . وما سبق إيراده من خطبة كتاب التوحيد لأبي عبد الله ابن خفيف هذا

(١) حديث الانفراق سبق تخرجه (ص ٧١).

مشتمل على تأصيل منهج التلقى عند أهل السنة والجماعة.

وهذا المنهج مأخوذ من الكتاب والسنة وكلام الصحابة رضي الله عنه والتبعين في فهم الكتاب والسنة، والتابعون لا يستقلون بأحكام التوحيد؛ بل هم مقررّون لما جاء في النصوص، ولو جاء عن أحد من التابعين شيء لم يكن في النصوص لكان هذا على عهدة قائله، ولا يكون عقيدة ولو تبعه عليها بعض من بعده، فشرط الاعتقاد الصحيح أن يكون جائياً في الكتاب أو السنة وكان عليه الصحابة رضي الله عنه، فهذا هو قيد الاعتقاد الصحيح وقيد مصدر تلقىه، وهو الذي أجمع عليه السلف بإجماع المهاجرين والأنصار على ذلك فمن بعدهم.

ثم إن العقل لا مأخذ له في الغيبات، العقل وتحسين التفوس ورؤيه الصواب من جهة عقلية في الأمور الغيبية ليست واردة وليس من موارد التلقى أو من مصادر التلقى عند أهل السنة والجماعة، بل التلقى إنما يكون من النصوص وما عليه السلف الصالح، يعني: بما أجمعوا عليه، والعقل إنما هو لفهم النصوص.

فالآمور الغيبية العقل لا يحسنها؛ لأن العقل راجع في إدراكه وتصوراته إلى قياس الأمور بعضها مع بعض، فهذا هو الذي قرره العقلاء في الكلام فيما يسمى بنظرية المعرفة، وما يكتسبه الناس من المعارف كيف يكون. والأصل في اكتساب الناس المعارف إنما هو بالأقيسة على الضروريات، فالضروريات التي شاهدوها بأعينهم أو سمعوها أو ذاقوها أو لمسوها يقيسون عليها فتتّفتح لهم المعرفة، وتتّفتح لهم الأقيسة والإدراكات العقلية. ومما هو معلوم في المنطق والفلسفة بعامة ما يسمى بنظرية المعرفة،

يعنى : ما به تكون معرفة الأشياء ، فيه :

أولاً : الضروريات ؛ كما قال عَزَّلَهُ اللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أَمْهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْعَادَ لَعَلَّكُمْ شَكُورُونَ ﴿٧٨﴾ [النحل: ٧٨] ، فجعل الأ بصار ، وجعل الأ فعاد ، وجعل السمع ، قبل ذلك ، لم ؟ لأن هذه هي وسائل التحصيل ، فما كان مأخوذاً من هذه الحواس فيسمى عندهم ضروري ، يعني : لا يحتاج إلى استدلال نظري لإثباته ، بل تقول : هذا هو أمامي لمسته وسمعته وأسمعك الآن ، فلا يحتاج إلى إثبات . ومن احتاج إلى إثبات الضروريات إنما هم قوم من أهل بدع يقال لهم : السفسطائية الذين يجادلون حتى في الضروريات .

المقصود أن العقل يدرك المعرف بعد تحصيل الضروريات بقياس ما لم يره على ما رآه ، وقياس ما لم يسمعه على ما سمعه ، ومعلوم أن المعرف إنما حُصّلت بأشياء دنيوية ، بأشياء مرئية ، بأشياء مسموعة بعالم الشهادة . وقياس عالم الغيب على عالم الشهادة وإدخال العقل في ذلك هذا من مناهج أهل الضلال .

وقياس الغيب على الشهادة عند أهل السنة والجماعة باطل شرعاً ؛ كما أنه باطل عقلاً عند العقل الصريح ؛ لأن هذه الأقيسة العقلية مبنية على المدارك الضرورية ، والمدارك الضرورية الدنيوية مشهودة ، فكونك تقيس غير المشهود على المشهود هذا فيه بطلان في تحكيم حتى القواعد العقلية . فخلصنا من ذلك : أن قياس عالم الغيب سواء في صفات الله عَزَّلَهُ وأسمائه أو في صفة الجنة والنار ، أو في الميزان ، أو في الصراط المنصوب على متن جهنم ، أو في عالم الملائكة ، أو في أي أمر غيبي يأتي في النصوص إثباته ،

فإن الخوض فيه بدلالة عقلية بمخالفة ظاهر ما دلت عليه النصوص، هذا راجع إلى الأصل الذي ذكرنا، وهو: إعمال العقل في قياس عالم العقل على عالم الشهادة، وهذا خلف من القول وباطل من التقرير، بل الغيب له قواعده وأقيسنته العقلية الصحيحة، والشهادة لها قواعدها وأقيسنته الصحيحة، فجعل هذا لذاك أو ذاك لهذا لا يصح. نخلص من ذلك إلى أن التفكير في نصوص الثواب والعقاب والغيبيات بدلالة العقل، هذا من الباطل.



إِلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَرَّفَ إِلَيْنَا بَعْدَ إِثْبَاتِ الْوُحْدَانِيَّةِ وَإِقْرَارِ الْأَلْوَهِيَّةِ: أَنْ ذَكَرَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بَعْدَ التَّحْقِيقِ، بِمَا بَدَأَ بِهِ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَكَدَهُ بِقَوْلِهِ، فَقَبِلُوا مِنْهُ كَقُبُولِهِمْ لِأَوَّلِ التَّوْحِيدِ مِنْ ظَاهِرِ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. إِلَى أَنْ قَالَ بِإِثْبَاتِ نَفْسِهِ بِالتَّفْصِيلِ مِنَ الْمُجْمَلِ، فَقَالَ لِمُوسَى ﷺ: ﴿وَاصْطَنِعْتَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١]، وَقَالَ: ﴿وَيَحْذِرُكُمُ اللَّهُ نَفْسُهُ﴾ [آل عمران: ٢٨] وَلِصِحَّةِ ذَلِكَ، وَاسْتِقْرَارِهِ نَاجَاهُ الْمَسِيحُ ﷺ فَقَالَ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا آعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]. وَأَكَدَ ﷺ صِحَّةَ إِثْبَاتِ ذَلِكَ فِي سُنْتِهِ، فَقَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ ذِلْكُهُ: مَنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي»^(١).

وَقَالَ ﷺ: «كَتَبَ كِتَابًا بِيَدِهِ عَلَى نَفْسِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»^(٢)، وَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ رَضِيَ نَفْسِهِ»^(٣)، وَقَالَ فِي مَحَاجَةِ آدَمَ لِمُوسَى: «أَنْتَ الَّذِي اضْطَفَاكَ اللَّهُ وَاصْطَنَعَكَ لِنَفْسِهِ»^(٤). فَقَدْ صَحَّ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ أَنَّهُ أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ نَفْسًا، وَأَثْبَتَ لَهُ الرَّسُولُ ذَلِكَ، فَعَلَى مَنْ صَدَقَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ اغْتِقادِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَيَكُونُ ذَلِكَ مَبْنِيًّا عَلَى ظَاهِرِ قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

(١) أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) سبق تحريره (ص ٥٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٢٦) من حديث ابن عباس عن جويرية رضي الله عنها.

(٤) أخرجه البخاري (٤٧٣٦)، ومسلم (٢٦٢٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الشرح

هذا النقل والكلام فيه ذكر صفة النفس لله عَزَّلَهُ، والنفس له تَبَعِّلَهُ فسرت بتفسيرين :

الأول : أن النفس بمعنى الذات ، يعني : أنه يَعْلَمُ له ذات ؛ لأنَّه يقال في اللغة النفس بمعنى الذات ؛ كما في قول القائل : جاءعني خالد نفسه ، يعني : ذاته ، من جهة التأكيد ، يعني : لم يأتِ رسول منه ولم يأت كتاب منه وإنما أتى خالد نفسه يعني بذاته .

وتأتي النفس ويراد بها في المخلوق الروح ؛ كما في أدلة كثيرة منها : قول الرجل في الحديث الصحيح : «إِنَّ أُمَّيَ افْتَلَتْ نَفْسُهَا»^(١) ، يعني روحها ، وقوله تَبَعِّلَهُ : «إِنَّ اللَّهَ أَشَرَّى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ» [التوبه: ١١١] ، يعني : أرواحهم ، وأشباه ذلك .

ومن علماء أهل السنة من قال في صفة النفس لله عَزَّلَهُ : النفس بمعنى الذات . ومنهم من قال : إن الله عَزَّلَهُ له نفسٌ خاصة ، فثبتت اللفظ ولا نقول هي بمعنى الذات فقط ، بل نقول : له تَبَعِّلَهُ نفس ، وهو يَعْلَمُ له ذات ؛ كما أن له صفات وأفعال والصفات قائمة بالذات . وقوله يَعْلَمُ : «عَلِمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ» [المائدة: ١١٦] ، هذا ظاهر في إثبات النفس لله عَزَّلَهُ كما قال النبي تَبَعِّلَهُ : «سُبْحَانَ اللَّهِ رَضِيَ نَفْسِهِ» وأشباه ذلك .

ومنهم من قال في الآية : إن هذه بمعنى الذات ؛ لأنَّه قال : «وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ» يعني : ما تعلمته أنت ذاتك .

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٨) ، ومسلم (١٠٠٤) من حديث عائشة تَبَعِّلَهَا .

لكن بقاء النص على ظاهره، بدون الدخول في تفسير أحد الاحتمالين أولى، فنقول: إن النفس قد يكون المراد بها الذات، وقد يراد به صفة خاصة هي النفس، وقد يكون المراد الاثنين جميعاً، وهذا الثالث أولى لأنه ظاهر الكلام لغةً، فنقول: الأولى أن يقال في مثل قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ فيها إثبات صفة النفس للذات.



ثُمَّ قَالَ: فَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ خَاصَّتِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ قَبُولُ كُلِّ مَا وَرَدَ عَنْهُ بِالْكِتَابِ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ حَتَّى يَتَّصِلَ بِهِ بِالْكِتَابِ، وَأَنَّ مِمَّا قَصَّ اللَّهُ عَلَيْنَا فِي كِتَابِهِ وَوَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَوَرَدَتِ السُّنْنَةُ بِصَحَّةِ ذَلِكَ أَنْ قَالَ: اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» [النور: ٣٥]، ثُمَّ قَالَ عَقِيبَ ذَلِكَ: «نُورٌ عَلَى نُورٍ»، وَبِذَلِكَ دَعَاهُ بِالْكِتَابِ: «أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»^(١)، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى: «حِجَابُهُ النُّورُ - أَوِ النَّارُ - لَوْ كَشَفْهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُّحَاتُ وَجْهِهِ مَا انتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»^(٢)، وَقَالَ: سُبُّحَاتُ وَجْهِهِ: حَلَالُهُ وَنُورُهُ، نَقَلَهُ عَنِ الْخَلِيلِ وَأَبِي عَبِيدٍ^(٣)، وَقَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: نُورُ السَّمَاوَاتِ مِنْ نُورِ وَجْهِهِ^(٤).

الشرح:

ذكر صفة النور لله تعالى، والنور المضاف إليه تعالى نوعان:

الأول: نور هو صفتة بِالْكِتَابِ، فهو بِالْكِتَابِ نور، ومن أسمائه النور، وهذا النور صفة من صفاته غير مخلوق؛ كما جاء في الحديث: «لَوْ كَشَفْهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُّحَاتُ وَجْهِهِ مَا انتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ» والسبحات هي الأنوار، وهذا صفة من صفاته بِالْكِتَابِ.

(١) أخرجه البخاري (١١٢٠)، ومسلم (٧٦٩) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) سبق تحريره (ص ٢١٢).

(٣) انظر: العين للخليل (١٥٢/٣)، وغريب الحديث لأبي عبيد (١٧٣/٣).

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير (٨٨٦)، وأبو الشيخ في العظمة (٤٠٥/١، ٤٠٦)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص ٥٣، ٥٤)، وأبو نعيم في الحلية (١٣٧/١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٣٧/٢).

والثاني: نور مخلوق ، وهذا النور المخلوق يبتدئ من الحجاب ، قال: «لَوْ كَشَفَهُ لَا حَرَقَتْ سُبُّحَاتُ وَجْهِهِ» فالحجاب نوره هذا مخلوق ، - وتعالى الله عَزَّلَهُ وتقديس - ، وكذلك النور الذي في السموات والأرض مخلوق ؛ كما قال عَزَّلَهُ : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] ، معناها نُور السموات والأرض ؛ كما في القراءة الأخرى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثُلُّ نُورِهِ كِمْشَكُوفٌ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ ، يعني: هذا النور المخلوق ، بل قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وجماعته في هذه الآية^(١): إِنَّ النُّورَ هُنَا مُثُلُّ ضَرَبَهِ اللَّهُ لِنُورِ الْهُدَى يَعْلَمُ بِهِ أَهْلُ الْإِيمَانِ ؛ لهذا قال في آخرها: ﴿لَيَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ ، فقوله عَزَّلَهُ : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثُلُّ نُورِهِ﴾ يعني: مثل نور هدايته في قلوب عابديه: ﴿كِمْشَكُوفٌ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ الآية . فإذا تقرر أنَّ النور منه ما هو صفة ومنه ما هو مخلوق ، والنور المضاف إلى الله عَزَّلَهُ على هذين القسمين .

ونور السموات والأرض هذا نور مخلوق ، ليس هو نور وجه الحق عَزَّلَهُ ؛ لأنَّه عَزَّلَهُ لو كشف الحجاب لتدرك ما انتهى إليه بصره من خلقه ، ولما قال موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لربه عَزَّلَهُ : ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَنِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ أَسْتَقِرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَنِي فَلَمَّا تَجَلَّ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ﴿تَجَلَّ﴾ أي أزيل الحجاب ، فوصل نور الحق عَزَّلَهُ إلى الجبل جعله دكا ، يعني: من قوة أثر النور . بل كان السلف يقولون - كسفيان وجماعة ، وهو مأثور عنهم قبلهم ، ويروى مرفوعاً^(٢) - : إِنَّ الْحَقَّ جَلَّهُ وتقديست أسماؤه كشف من

(١) انظر: تفسير الطبرى (١٨/١٣٦، ١٣٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/٢٥٩٣)، وزاد المسير لابن الجوزي (٦/٣٩، ٤٠)، وتفسير ابن كثير (٣/٢٩٠، ٢٩١)، والدر المثور للسيوطى (٦/١٩٦، ١٩٧).

(٢) كما جاء في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً إلى النبي عَزَّلَهُ ، الذي أخرجه الترمذى (٤٧/٣٠).

الحجاب قدر هذه - وأشاروا إلى الخنصر بالأنملة العليا - فتدكك الجبل :
﴿فَلَمَّا تَجْلَى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكَّاً وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ يعني : من قوة النور
الذي رأه في لحظة .

المقصود من هذا أن الله عز وجل موصوف بصفة النور ، فنوره يجل من
صفاته ، وله يجل نور مخلوق يضاف إليه إضافة المخلوقات تشريفاً وتعظيمًا .



= وأحمد في المسند (٣/١٢٥، ٢٠٩)، والطبراني في الأوسط (٢/٢٣٢)، والحاكم في
المستدرك (١/٧٧)، (٢/٣٥١، ٦٣٠)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٢١٠-٢١٢).
وانظر : تفسير الطبرى (٩/٥٢، ٥٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٥٦٠، ١٥٥٩).

ثُمَّ قَالَ: وَمِمَّا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ أَنَّهُ حَيٌّ، وَذَكَرَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَالْحَدِيثُ: «يَا حَيٌّ يَا قَيْوُمْ بِرَحْمَتِكَ أَشْتَغِبُكُمْ»^(١). قَالَ: وَمِمَّا تَعْرَفَ اللَّهُ إِلَى عِبَادِهِ أَنْ وَصَفَ نَفْسَهُ أَنَّ لَهُ وَجْهًا مَوْصُوفًا بِالْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، فَأَثْبَتَ لِنَفْسِهِ وَجْهًا، وَذَكَرَ الْآيَاتِ. ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى الْمُتَقَدِّمِ^(٢)، فَقَالَ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَوْصَافِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (لَا يَنَامُ) مُوَافِقٌ لِظَاهِرِ الْكِتَابِ ﴿لَا تَأْخُذُمُ سَنَةً وَلَا نَوْمًا﴾ [البقرة: ٢٥٥] وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا مَوْصُوفًا بِالْأَنْوَارِ، وَأَنَّ لَهُ بَصَرًا كَمَا أَعْلَمَنَا فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ. ثُمَّ ذَكَرَ الْأَحَادِيثِ فِي إِثْبَاتِ الْوُجُوهِ، وَفِي إِثْبَاتِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَالْآيَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَرَّفَ إِلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَّهُ قَالَ: لَهُ يَدَانِ قَدْ بَسَطَهُمَا بِالرَّحْمَةِ. وَذَكَرَ الْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ ذَكَرَ شِعْرَ أُمِّيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ^(٣)، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ: «يُلْقَى فِي النَّارِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيلٍ؟ حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رِجْلَهُ»، وَهِيَ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى: «يَضَعُ عَلَيْهَا قَدَمَهُ»^(٤).

(١) أخرجه الترمذى (٣٥٢٤)، والنسائي في الكبرى (١٤٧/٦)، والطبراني في الأوسط (٤٣/٤)، والصغرى (١/٧٣٠)، والحاكم في المستدرك (١/٧٣٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/٤٧٦، ٤٧٧) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) حديث أبي موسى رضي الله عنه: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنَامُ...». سبق تخریجه (ص ٢١٢).

(٣) انظر: (ص ٥٤).

(٤) سبق تخریجه (ص ١٧).

**ثُمَّ مَا رَوَاهُ مُسْلِمُ الْبَطِينُ^(١) عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ: «أَنَّ الْكُرْسِيَّ
مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ. وَأَنَّ الْعَرْشَ لَا يَقْدِرُ قَدْرَهُ إِلَّا اللَّهُ»^(٢)، وَذَكَرَ قَوْلَ
مُسْلِمِ الْبَطِينِ نَفْسِهِ، وَقَوْلَ السُّدِّيِّ^(٣)، وَقَوْلَ وَهْبِ بْنِ مُنْبِهِ^(٤)،
وَأَبِي مَالِكٍ^(٥)، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: «مَوْضِعَ قَدَمَيْهِ»، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ:
«وَاضْعُرْ جَلَيْهِ عَلَيْهِ». ثُمَّ قَالَ: فَهَذِهِ الرِّوَايَاتُ قَدْ رُوِيَتْ عَنْ هَؤُلَاءِ**

(١) هو مسلم بن أبي عمران البطين، وقيل مسلم بن عمران، كنيته أبو عبد الله، من أهل الكوفة، يروي عن عطاء ومجاحد وسعيد بن جبير، وثقة الإمام أحمد وأبو حاتم وابن معين والنسائي، توفي سنة عشر ومائة. انظر: الثقات لابن حبان (٧/٤٤٦)، وتهذيب الكمال (٢٧/٥٢٦)، وشذرات الذهب (١/١٤٠).

(٢) سبق تخریجه (ص ١٩٨).

(٣) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، الإمام المفسر أبو محمد الحججاري ثم الكوفي الأعور السدي، أحد موالى قريش، قال النسائي: (صالح الحديث)، وقال يحيى بن سعيد القطان: (لا بأس به)، وقال الإمام أحمد: (ثقة)، مات سنة سبع وعشرين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى (٦/٣٢٣)، والثقة لابن حبان (٤/٢٠)، وسير أعلام النبلاء (٥/٢٦٤)، وتهذيب الكمال (٣/١٣٢).

(٤) هو وهب بن منبه بن كامل بن سبيح بن سحسار من أبناء فارس، كنيته أبو عبد الله، كان ينزل ذمار على مرحلتين من صنعاء، كان ممن قرأ الكتب ولزم العبادة وواظب على العلم وتجرد للزهداء، ولد سنة أربع وثلاثين، ومات سنة ثلاث عشرة ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار (ص ١٢٢)، وتاريخ دمشق (٦٣/٣٦٦)، وطبقات الحفاظ (ص ٤٨).

(٥) هو غزوان الغفارى، أبو مالك الكوفي، روى عن عمار بن ياسر وابن عباس والبراء بن عازب، قال أبو بكر بن أبي خثيمه: (سألت يحيى بن معين عن أبي مالك الذي روى عنه حصين، قال: هو الغفارى كوفي ثقة واسمه غزوان). انظر: الجرح والتعديل (٧/٥٥)، والثقة (٥/٢٩٣)، وتهذيب الكمال (٣٤/٢٤٧) وتهذيب التهذيب (٨/٢٢٠).

مِنْ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُوَافِقَةً لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ مُتَدَاوِلَةً فِي الْأَقْوَالِ، وَمُحْفُوظَةً فِي الصُّدُورِ، لَا يُنْكِرُ خَلْفُ عَنْ سَلْفٍ، وَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ مِنْ نُظَرَائِهِمْ، نَقْلَتْهَا الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ مُدَوَّنَةً فِي كُتُبِهِمْ إِلَى أَنْ حَدَثَ فِي آخِرِ الْأُمَّةِ مِنْ قَلَّ اللَّهُ عَدَّهُمْ مِمَّنْ حَذَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مُجَالِسِهِمْ وَمُكَالَمَتِهِمْ، وَأَمَرَنَا أَنْ لَا نَعُودَ مَرْضَاهُمْ، وَلَا نُشَيِّعَ حَنَائِرَهُمْ^(١)، فَقَصَدَ هَؤُلَاءِ إِلَى هَذِهِ الرِّوَايَاتِ فَضَرَبُوهَا بِالْتَّشْبِيهِ، وَعَمَدُوا إِلَى الْأَخْبَارِ فَعَمِلُوا فِي دُفْعِهَا عَلَى أَحْكَامِ الْمَقَابِيسِ، وَكَفَرُوا الْمُتَقَدِّمِينَ، وَأَنْكَرُوا عَلَى الصَّحَابَةِ وَرَدُّوا عَلَى الْأئِمَّةِ الرَّاشِدِينَ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمَأْثُورَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَوَابَهُ لِنَجْدَةِ الْحَرُورِيِّ^(٢)؛

(١) كما جاء في حديث حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال: «إِلَكُلُّ أُمَّةٍ مَجْوُسٌ، وَمَجْوُسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا قَدَرَ، مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ فَلَا تَشَهِّدُوا جَنَازَتَهُ، وَمَنْ مَرَضَ مِنْهُمْ فَلَا تَعُودُهُمْ، وَهُمْ شِيَعَةُ الدَّجَالِ، وَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُلْحِقُهُمْ بِالدَّجَالِ».

وورد هذا الحديث بلفاظ متقاربة عن جمع من الصحابة، منهم: ابن عمر، وجابر، وأنس، وأبو هريرة، وابن عباس، وسهل بن سعد، وعائشة رضي الله عنها أجمعين.

آخرجه أبو داود (٤٦٩١، ٤٦٩٢)، وابن ماجه (٩٢)، وأحمد في المسند (٢/٨٦)، والبزار في مسنده (٧/٣٣٨)، وابن أبي عاصم في السنة (١٤٤ - ١٥١)، وابن المستفاض في القدر (ص ١٧٣ - ١٩١)، والطبراني في الأوسط (٦٥/٣)، (٤/٢٨١)، والصغير (١/٣٦٨، ٢/٧١)، والحاكم في المستدرك (١٥٩/١)، والبيهقي في الكبرى (١٠/٢٠٣).

(٢) هو نجدة بن عامر الحنفي الخارجي الحروري، أحد رؤوس الخوارج الزائغين عن الحق، قتله أصحابه سنة تسع وستين.

انظر: لسان الميزان (٦/١٤٨)، وشذرات الذهب (١/٧٦).

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الصُّورَةِ^(١)، وَذَكَرَ أَنَّهُ صَنَفَ فِيهِ كِتَابًا مُفْرَدًا، وَاحْتِلَافَ النَّاسِ فِي تَأْوِيلِهِ.

الشرح:

ذكر عدة صفات سواء من الصفات الذاتية أو من الصفات الفعلية له ﷺ، ومن صفاته الذاتية أنه ﷺ حيٌّ، وأنه ﷺ له صفة اليدين، وله صفة القدمين أو الرجل له ﷺ، كل هذا ثابت في الأحاديث، وكذلك السمع والبصر إلى آخره.

وهذا هو قول النبي ﷺ في الحديث المتفق على صحته: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، فالله ﷺ خلق آدم على صورة الرحمن ﷺ، يعني: على صفاته ﷺ، فخصَّ آدم ﷺ من بين المخلوقات بأنَّ له من الصفات من جنس صفات الحق ﷺ، يعني: أن الله ﷺ له وجه وجعل لآدم ﷺ وجهًا، وله سمع وجعل لآدم ﷺ سمعًا، وله بصر وجعل لآدم ﷺ بصراً، وله أصابع ﷺ وجعل لآدم ﷺ أصابع، وله قدمان وجعل لآدم قدمين، وله ﷺ ساق وجعل لآدم ساقاً، إلى آخر ذلك.

فهذا اشتراك في الصفة، والاشتراك في الصفة لا يعني الاشتراك في الكيفية؛ لأن هذا باطل، فالله ﷺ جعل لآدم من الصفات مثل الصفات التي ذكرنا، سواء الصفات الذاتية أو الصفة الفعلية؛ كالقوه والغضب

(١) وهو قوله ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، أخرجه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم

(٢٨٤١) من حديث أبي هريرة ﷺ، وسيأتي الكلام على روایاته المختلفة، وأقوال أهل العلم عليها.

والرضا والكلام إلى آخر هذه الصفات، فجعل صفات آدم على صفات الرحمن تَبَّعَهُ؛ كما جاء في الحديث: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، قوله: «عَلَى» ليست للتمثيل ولن يست للتتشبيه، وإنما هي في اللغة للاشتراك، وهذا الاشتراك حاصل بدلالة النصوص.

فما فُضِّلَ في هذا الموضع مما ينقله العلماء أجمل في قوله تَبَّعَهُ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، قوله: «عَلَى» يقتضي الاشتراك ولا يقتضي المشابهة ولا الممااثلة في الكيفية ولا في الصفة - يعني في غاية الصفة - وإنما هو اشتراك في جنس الصفة؛ في أصل معناها. والصورة في اللغة هي الصفة، يقال: هذه صورة الشيء يعني هذه صفتة؛ كما جاء في الحديث المتفق على صحته قوله تَبَّعَهُ: «إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةً يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»^(١)، قوله: «عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ» يعني: على صفة القمر ليلة التمام. وكذلك من الصفات التي جاءت في الأحاديث أن لله تَبَّعَهُ صورة خاصة، والصورة الخاصة غير الصورة العامة، الصورة العامة يعني الصفات، والصورة الخاصة التي هي هيئة اجتماع الصفات، والله تَبَّعَهُ صورة ليست كصورة المخلوق، وهذا بمعنى الصورة الخاصة، وهو تَبَّعَهُ صورة يعني له صفات، وجعل المخلوق له من الصفات على صفات الرحمن تَبَّعَهُ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» وهذا خاص بآدم، يعني: لو تأملت كل المخلوقات ما تجد أنها مثل الإنسان في الاشتراك فيما بين صفاتة وصفات الرحمن تَبَّعَهُ، فصفات الرحمن تَبَّعَهُ تجد معانها في الإنسان بما يناسب ذات الإنسان. وهذا هو التحقيق في معنى الحديث، خلافاً لمن فهموا منه التمثيل أو التتشبيه.

(١) أخرجه البخاري (٤٢٥٤)، ومسلم (٣٣٢٧)، ومسلم (٢٨٣٤) من حديث أبي هريرة تَبَّعَهُ.

أو الذين ردوه، أو الذين جعلوا معنى الصورة الخاصة وليست الصورة العامة التي هي بمعنى الصفات.

والفرق بين الصورة الخاصة والصورة العامة كالفرق بين الإسلام الخاص والإسلام العام، فالإسلام ثلات مراتب: إسلام، وإيمان، وإحسان، هذه ألفاظ في اللغة يكون اللفظ عاماً ويدخل في تقسيمه خاص هو نفس اللفظ، فالصورة هي هيئة اجتماع الصفات، والصفات صورة أيضاً، مثل ما جاء في الحديث الذي في الصحيحين: «إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ»، يعني: على صفتة في الوضاءة والضياء والكمال؛ كما أجمع عليه الشرح.

هذا هو دلالة اللغة ودلالة موارد الكلمة في الأحاديث.

والله تعالى له صورة مثلما جاء في أحاديث كثيرة غير هذا الحديث؛ كما في قوله تعالى: «فَيَأْتِيهِمُ الْجَبَارُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةً». فيقول: أنا ربكم، فيقولون أنت ربنا؟ فلا يكلمه إلا الأنبياء، فيقول: هل يبنكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون: الساق يكشف عن ساقه...»^(١) إلى آخره. فجاء في الأحاديث إثبات الصورة لله تعالى، وهي الصورة الخاصة، يعني: الصورة التي معناها هيئة اجتماع الصفات، فالله تعالى له صورة تليق بجلاله وعظمته، واجتماع صفاتة تعالى ليست كاجتماع صفات المخلوق، فما خطر في بالك فإن الله تعالى بخلافه، فالمخلوق اجتمعت فيه صفة الأصابع مع صفة اليد مع صفة الوجه مع صفة القدمين على هذا النحو الذي أمامك في الإنسان، والله تعالى اجتماع صفاتة في صورة لا يجوز أن يجعل

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) بنحوه، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

هذه الصورة كصورة الإنسان؛ لأن هذا تمثيل والقاعدة: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى: ١١]. أما حديث: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، لفظة «على» تقتضي الاشتراك والمطابقة في الصفات، لكن لا تقتضي المماطلة، فإذا نظرت إلى صفات آدم تجد أن الله عَزَّل خلق آدم على صفاته تَعَذُّلًا - سواء الصفات الذاتية أو الصفات الفعلية - فالوجه والعيان والسمع والبصر والقوة والإرادة والمشيئة والمحبة والرضا والغضب والأصابع والقدم والساقي والنفس والاستواء والمجيء والإتيان، هذه الصفات هي معنى قوله: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، يعني: على صورة الرحمن، فليس في الحديث هذا شيء جديد، في الحديث إجمال تفصيله في الأحاديث الأخرى.

وهذا أشار إليه ابن قتيبة^(١) في كتابه (تأويل مختلف الحديث)^(٢)، قال: استعظموا هذا الحديث لعدم إِلْفِهِم له ولعدم سماعهم له، وإنما فليس هو أعجب من نصوص إثبات الصفات؛ كقوله: «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُطَاتٍ» [المائدة: ٦٤] وقوله: «وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ» [الرحمن: ٢٧]، وقوله: «وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَصَّبًا فَقَدْ هَوَى» [طه: ٨١]، والآيات الكثيرة في الصفات، فهذا وهذا باب واحد: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى: ١١].

وحديث «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» جاء في الصحيحين بألفاظ مختلفة، فجاء في بدء خلق آدم عَزَّلَهُ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ، قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أُولَئِكَ النَّفَرِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ جُلُوسًا».

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٣٤).

(٢) انظر: تأويل مختلف الحديث (ص ٢١٧ - ٢٢١).

فاستمع ما يحيونك . . . «^(١) إلى آخر الحديث، وجاء في رواية عند مسلم: «إذا قاتل أحدكم أخيه فليجتنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورته»^(٢)، وفي رواية: «لا تُقبحوا الوجه فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن»^(٣)، هذا الحديث الذي صححه الإمام أحمد وإسحاق وجماعة من أهل العلم. قال بعض أهل العلم: «على صورته» يعني: على صورة المضروب^(٤).

أما من أرجع الضمير إلى آدم في قوله: «على صورته»، فهذا قول الجهمية لأن آدم لم تكن له صورة قبل أن يخلق؛ كما قال الإمام أحمد لما قيل له: فلان يقول: «على صورته» يعني على صورة آدم. فقال: (وأي صورة كانت لآدم قبل أن يخلق؟ هذا قول الجهمية)^(٥). يعني: قول الذين يريدون نفي

(١) سبق تخريرجه (ص ٢٧٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦١٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/ ٢٦٨)، والدارقطني في الصفات (ص ٣٥، ٣٦)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٢/ ٤٢٣، ٤٢٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٢٩، ٢٢٨)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٨٥)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ٢٥٨)، والطبراني في الكبير (١٣٥٨٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١٨/ ٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنه، وقد صححه جمع من أهل العلم منهم: الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، والذهبي، والحافظ ابن حجر، وشيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: الإبانة لابن بطة (٣/ ٢٤٤ وما بعدها)، وفتح الباري (٥/ ١٨٣)، وميزان الاعتدال (٤/ ٩٦)، وعقيدة أهل الإيمان (٧٣ - ٧٦).

(٤) انظر: صحيح ابن حبان (١٢/ ٤٢٠)، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص ٢١٩)، وإيضاح الدليل لابن جماعة (١٥٣، ١٥٤)، وتفسير القرطبي (٣٩٢/ ٥).

(٥) انظر: الإبانة لابن بطة (٣/ ٢٦٥)، ولسان الميزان (٢/ ٣٥٦)، وميزان الاعتدال (٢/ ٣٧٤، ٣٧٥).

الصفات، فمعنى «عَلَى صُورَتِهِ» يعني : على صفاته ، فالإمام أحمد يعلم ، وكذلك أهل اللغة في زمانه - وحتى الجهمية - يعلمون أن «عَلَى صُورَتِهِ» يعني : على صفاته ، فإذا قالوا : «عَلَى صُورَتِهِ» يعني : «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» أي على صفاته ، اضطروا إلى إثبات تفصيلاتها في النصوص ، ولكن لما أرجعوا الضمير إلى آدم صار المقصود متفقاً ، فصار الحديث ليس فيه إثبات الصفات أصلاً . وهذا الحديث يدمغ المؤولة والمشبهة والمعطلة ، لكن الشأن في فهمه كيف يُفهم .

وأنا أعجب كثيراً من بعض من يتسبب إلى العلم ، ويظن أن الحديث فيه تمثيل أو فيه تشبيه ، وهذا لأجل فساد اللغة ؛ فإن (عَلَى) في اللغة ليست بمعنى (مثل) بالاتفاق ؛ فقوله : «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» ، أو «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» ، ليس معناه مثل صورة الرحمن ؛ كما نقول : هذا أخلاقه على أخلاق فلان ، وهذا عمله على عمل فلان ، يعني : أنه يتصرف بصفات عمله ؛ يشترك معه ؛ لكن لا يقتضي المماطلة في الكيفية ومقدار العمل ، فإن (عَلَى) قد تقتضي التشابه في أصل المعنى ، وهذا لا نفيه ، إنما نفي التشابه في تمام المعنى ، يعني : في كماله أو في الكيفية .

لهذا شيخ الإسلام أطال جدًا في بحثه على هذا الحديث ، ورد على ابن خزيمة تضعيقه لحديث : «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» ونفيه لمعنى الصورة^(١) - وهذا مما زلَّ فيه ابن خزيمة كذلك - رد عليه في بحث معروف في نحو خمسين أو ستين صفحة كبيرة^(٢) ، وهو بحث من أحسن ما كتب

(١) انظر : كتاب التوحيد لابن خزيمة (١/٨٤، ٨٥، ٨٧، ٩٢).

(٢) نقل كلامه الشيخ التويجري كذلك في كتابه «عقيدة أهل الإيمان» (ص ٥٠)، وكذا الشيخ عبد الله الغنيمان في شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/٥٠٦ - ٥٦٨) ، =

على ذلك ، وكذلك في كتابه (بيان تلبيس الجهمية) في الرد على الرازى في
الجزء الذى لم يطبع .



= وعza إلى نقض التأسيس (٢٣٦/٢)، وكذا عزا النقض التأسيس المخطوط (٢٢٣/٣)
= ٢٧٣ - ٢٨٥) ملخصاً .

ثُمَّ قَالَ: وَسَنَذْكُرُ أَصْوَلَ السُّنْنَةِ وَمَا وَرَدَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِيمَا نَعْتَقِدُهُ فِيمَا حَالَفْنَا فِيهِ أَهْلَ الرَّيْغِ، وَمَا وَأَفْقَنَا فِيهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ مِنَ الْمُثْبِتَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي الْإِمَامَةِ وَاحْتَجَ عَلَيْهَا، وَذَكَرَ اتِّفَاقَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ عَلَى تَقْدِيمِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنَّهُ أَفْضَلُ الْأُمَّةِ . ثُمَّ قَالَ: وَكَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي حَلْقِ الْأَفْعَالِ، هَلْ هِيَ مُقَدَّرَةٌ أُمٌّ لَا؟ قَالَ: وَقَوْلُنَا فِيهَا: إِنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مُقَدَّرَةٌ مَعْلُومَةٌ وَذَكَرَ إِثْبَاتَ الْقَدْرِ . ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ وَمَسْأَلَةِ (الْأَشْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ) وَقَالَ: قَوْلُنَا إِنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ عَلَى الإِطْلَاقِ، وَأَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ عَفَى عَنْهُمْ .

وَقَالَ: أَصْلُ الْإِيمَانِ مَوْهِبَةٌ يَتَوَلَّدُ مِنْهَا أَفْعَالُ الْعِبَادِ فَيَكُونُ أَصْلُهُ التَّضْدِيقُ وَالْإِقْرَارُ وَالْأَعْمَالُ، وَذَكَرَ الْخِلَافَ فِي زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقُصَاصِهِ، وَقَالَ: قَوْلُنَا أَنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ .

قَالَ: ثُمَّ كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَقَوْلُنَا وَقَوْلُ أَئِمَّتِنَا أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأَنَّهُ صِفَةٌ لِلَّهِ مِنْهُ بَدَأَ قَوْلًا، وَإِلَيْهِ يَعُودُ حُكْمًا . ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي الرُّؤْيَا وَقَالَ: قَوْلُنَا وَقَوْلُ أَئِمَّتِنَا فِيمَا نَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ يُرَى فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَذَكَرَ الْحُجَّةَ . ثُمَّ قَالَ: وَأَعْلَمُ - رَحْمَكَ اللَّهُ - أَنِّي ذَكَرْتُ أَحْكَامَ الْاِخْتِلَافِ عَلَى مَا وَرَدَ مِنْ تَرْتِيبِ الْمُحَدِّثِينَ فِي كُلِّ الْأَزْمِنَةِ، وَقُدْ بَدَأْتُ أَنْ أَذْكُرَ أَحْكَامَ الْجُمَلِ مِنَ الْعُقُودِ، فَنَقُولُ وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ يَعِزِّزُ لَهُ عَرْشٌ، وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتِهِ بِكَمَالٍ

أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ﴿يَدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرِجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥] وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ فِي الْأَرْضِ كَمَا هُوَ فِي السَّمَاءِ عَلَى عَرْشِهِ، لَأَنَّهُ عَالِمٌ بِمَا يَجْرِي عَلَى عِبَادِهِ. إِلَى أَنْ قَالَ: وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَأَنَّهُمَا مَخْلُوقَتَانِ لِلْبَقَاءِ لِلْلُّفْنَاءِ. إِلَى أَنْ قَالَ: وَنَعْتَقِدُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عُرِجَ بِنَفْسِهِ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى^(١). إِلَى أَنْ قَالَ: وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ قَبَضَ قَبْضَتَيْنِ، فَقَالَ: «هَؤُلَاءِ إِلَى الْجَنَّةِ وَهَؤُلَاءِ إِلَى النَّارِ»^(٢) وَنَعْتَقِدُ أَنَّ لِلرَّسُولِ ﷺ حَوْضًا^(٣)، وَنَعْتَقِدُ أَنَّهُ أَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ

(١) حديث الإسراء والمعراج سبق تخرجه (ص ٥٢).

(٢) حديث القبضتين ورد بالفاظ متقاربة وطرق مختلفة عن جمع من الصحابة، منهم: أبو بكر الصديق، وأبو موسى الأشعري، وأنس، وابن عباس، وعبد الرحمن بن قتادة السلمي، ومعاذ بن جبل، وأبو سعيد الخدري، وأبو الدرداء، رضي الله عنه.

وهو حديث صحيح أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٧٦، ١٧٦/٤)، (٦٨/٥)، (٢٣٩)، وأبو يعلى في مسنده (١٤٤، ١٧٢)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٤٠٤/٢)، والبزار في مسنده (٤٦/٨)، وعبد الرزاق في مصنفه (١٢٣/١١)، وابن المستفاض في القدر (ص ٤٩)، وابن حبان في صحيحه (٥٠/٢)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٤/٦٦٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١١١/١)، والطبراني في الأوسط (٩/١٤٧)، وابن منه في الرد على الجهمية (ص ٢٨، ٣٢)، وابن بطة في الإبابة (١/٣١١، ٣١٢)، والحاكم في المستدرك (٨٥/١).

(٣) الأحاديث في إثبات الحوض للنبي ﷺ متواترة، منها: ما أخرجه البخاري في صحيحه (٦٥٧٥)، ومسلم (٢٢٨٧)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

قال ابن حجر في الفتح (٤٦٩/١١): (فَجَمِيعُهُمْ يَعْبَدُونَ خَمْسَةً وَعَشْرُونَ نَفْسًا، وَزَادَ عَلَيْهِ النَّوْيِي ثَلَاثَةً، وَزَدَتْ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ قَدْرُ مَا ذُكْرُوهُ سَوَاءً فَزَادَتِ الْعَدْدُ عَلَى الْخَمْسِينَ)، ثُمَّ قَالَ: (وَبِلِغْنِي أَنَّ بَعْضَ الْمُتَأْخِرِينَ وَصَلَّاهَا إِلَى رِوَايَةِ ثَمَانِينَ صَحَابِيًّا) أ. هـ.

مشفع، وذكر الصراط، والميزان، والموت، وأن المقتول قتل بأجله، واستوفى رزقه.

الشرح:

قوله : (فَيُكُونُ أَصْلُهُ التَّضْدِيقُ وَالإِقْرَارُ وَالْأَعْمَالُ) ، المقصود أن الإيمان هو التصديق والإقرار والأعمال ، يعني : تصديق القلب ، وإقرار اللسان ، وأعمال الجوارح .

قوله : (أَحْكَامُ الْجُمَلِ) يعني : الأحكام المجملة من العقيدة ، هذه العبارة استعملها العلماء .

قوله : (مِنْ الْعُقُودِ) جمع عقد وهي العقيدة ، أي : عقد القلب على شيء ، فالتعاقد بينك وبين فلان عقد ، وبينك وبين الله تعالى عقد ، يعني : العقيدة ، وجمعها عقود .

قوله : (وَأَنَّ الْمَقْتُولَ قُتِلَ بِأَجْلِهِ) ، هذه المسألة فيها خلاف معروف ما بين أهل السنة والمعتزلة القدرية ، وهي فرع عن مسألة كبيرة في القدر ، ويأتي تقريرها - إن شاء الله - ، لكن عندنا أن المقتول قتل بأجله ، وعندهم لا ، بل القاتل قطع عليه أجله ؛ وذلك لأن الأفعال عندهم خلق الإنسان غير مخلوقة لله تعالى ، والأسباب عندهم خلق الإنسان ، والقدر واحد لا يدخل فيه الأسباب ولا أفعال العبد ، والقتل ظلم أو اعتداء ، والأسباب التي أدت إليه من فعل الإنسان فخرجت عن القدر ، والقدر هو أن أجله كذا . ولهذا كانت هذه المسألة يبتلي بها الناس ، وكانت من المسائل التي يكثر الكلام

فيها بين المعتزلة وأهل السنة، في هل المقتول قُتل بأجله أم قُطع أجله، والأجل واحد؟

تقرير مذهب أهل السنة أن المقدر هو الأجل مع السبب، السبب الذي يكون به موت الإنسان أيضاً مقدّر، وهو من خلق الله عَزَّلَهُ، والله عَزَّلَهُ هو الذي خلق العباد، وهو الذي خلق الأسباب، وهو الذي خلق المسبيبات، فما تغلب قدرة الإنسان قدرة الله، ولا إرادة الإنسان إرادة الله عَزَّلَهُ.

أما هؤلاء فيقولون: إن كان عمره بأجل الثمانين، وقتل وهو أبو عشر سنين، فبهذا قَطَعَ المخلوق - القاتل - على المقتولِ أجْلَهُ، ولو لم يقتله لعاش ثمانين سنة، لكنه اعْتَدَى فقطع عليه أجره، وهذا خلوص منهم إلى نفي الظلم عن الله عَزَّلَهُ بالقاعدة التي يقعدها أهل الاعتزال.

المقصود أنه أشار إلى هذه لأنها من المسائل التي كان يكثر فيها الحاج والأخذ والرد بين أهل السنة والقدرة المعتزلة، ومبناها على مسألة الظلم وعلى مسألة الأسباب: الأسباب هل الله خالقها؟ ثم الظلم المنفي عن الله ما هو؟



إلى أن قال: وممّا نعتقد أنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةً إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَبْسُطُ يَدَيْهِ فَيَقُولُ: «أَلَا هُلْ مِنْ سَائِلٍ»^(١) الْحَدِيثُ، وَلَيْلَةَ النُّصْفِ^(٢)، وَعَشِيَّةَ عَرَفَةَ^(٣)، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي ذَلِكَ.

(١) حديث النزول سبق تخرجه (ص ١٥٤).

(٢) أي ليلة النصف من شعبان، والأحاديث الواردة فيها جاءت عن جمع من الصحابة بالفاظ متقاربة، منها: حديث عائشة رضي الله عنها. أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلُ لَيْلَةَ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَغْفِرُ لِأَكْثَرِ مِنْ عَدَدِ شَعْرٍ غَنَمَ كُلُّ». أخرجه الترمذى (٧٣٩)، وابن ماجه (١٣٨٩)، والإمام أحمد في المسند (٦/٢٣٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/١٠٨)، وابن راهويه في مسنده (٢/٣٢٧)، (٣/٩٧٩)، وعبد بن حميد في مسنده (ص ٤٣٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/٣٧٩).

وقال الترمذى عقب تخرجه: «حديث عائشة رضي الله عنها لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الحجاج، سمعت محمداً - يعني البخارى - يضعف هذا الحديث، وقال يحيى بن أبي كثير: لم يسمع من عروة، والحجاج بن أرطأة لم يسمع من يحيى بن أبي كثير. وانظر كلام الحافظ ابن رجب عليه في لطائف المعارف (ص ١٥٢).

وفي الباب من حديث أبي بكر، وعلي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، وأبي موسى الأشعري، وكثير بن مرة الحضرمي، وأبي ثعلبة رضي الله عنهما أجمعين.

(٣) حديث النزول عشيّة عرفة جاء بلفاظ متقاربة، منها ما رواه ابن خزيمة في صحيحه (٤/٢٦٣)، وأبو يعلى في مسنده (٤/٦٩)، وابن حبان في صحيحه (٩/١٦٤)، وابن بطة في الإبانة (٣/٢٣٥)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٢/٤٣٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/٤٦٠) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَبْشِّرُهُ أَهْلَ الْأَرْضِ أَهْلَ السَّمَاءِ فَيَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي شُعْنَاعاً عَبْرَا صَاحِينَ جَاءُوا مِنْ كُلِّ فَجْعٍ عَمِيقٍ».

وله شاهد عند مسلم (١٣٤٨) من حديث عائشة رضي الله عنها. أن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنْ النَّارِ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدُنُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هُؤُلَاءِ؟».

قال: وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ كَلَمَ مُوسَى تَكْلِيمًا، وَاتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَأَنَّ الْخَلَّةَ غَيْرُ الْفَقْرَرِ، لَا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْبِدَعِ. وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّ مُحَمَّدًا بِالرُّؤْيَا، وَاتَّخَذَهُ خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا. وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اخْتَصَ بِمَفَاتِحِ خَمْسٍ مِنَ الْغَيْبِ^(١) لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ [لقمان: ٣٤]، وَنَعْتَقِدُ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَّيْنِ^(٢)، ثَلَاثًا لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ. وَنَعْتَقِدُ الصَّبَرَ عَلَى السُّلْطَانِ مِنْ قُرْيَشٍ مَا كَانَ مِنْ حَجْرٍ أَوْ عَدْلٍ، مَا أَقامَ الصَّلَاةَ مِنَ الْجَمَعِ وَالْأَعْيَادِ، وَالْجَهَادُ مَعَهُمْ مَاضٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ حِيثُ يُنَادَى لَهَا وَاجِبٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ مَانِعٌ، وَالنَّتَّارِيْحُ سُنَّةً، وَنَشَهُدُ أَنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَمَدًا فَهُوَ كَافِرٌ، وَالشَّهَادَةُ وَالبَرَاءَةُ بِدْعَةٌ، وَالصَّلَاةُ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ سُنَّةٌ، وَلَا تُنْزَلُ أَحَدًا جَنَّةً وَلَا نَارًا حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ يُنْزِلُهُمْ وَالْمَرَءُ وَالْجِنَّالُ فِي الدِّينِ بِبِدْعَةٍ.

(١) كما جاء في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَفَاتِحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، لَا يَعْلَمُ مَا فِي عَدِ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَا تَغْيِضُ الْأَرْحَامُ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي الْمَطْرُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللَّهُ». أخرجه البخاري (٤٦٩٧، ٧٣٧٩). وروى مسلم (٩، ١٠) نحوه مطولاً، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه قصة جبريل صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما أتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسألته متى تقوم الساعة.

(٢) المسح على الخفين تواترت به الأحاديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو مما خالف فيه الرافضة أهل السنة والجماعة، انظر أحاديث المسح على الخفين في صحيح البخاري (٢٠٢ - ٢٠٦)، وفي صحيح مسلم (٢٧٤ - ٢٧٦).

الشرح:

ليلة النصف من شعبان جاء فيها أحاديث أثبتتها بعض العلماء بأن فيها فضلاً، والظاهر أن أصل الفضل فيها ثابت، وذهب كثير من أهل العلم إلى أن ليلة النصف من شعبان هي الليلة التي يكون فيها إنتهاء الأجال والتقديرات استعداداً لليلة القدر في رمضان، ولهذا كان عدد من السلف يُحيون هذه الليلة ويقومون فيها لما ورد فيها من الفضل.

والمحققون يقولون: إن ورود الفضل فيها لا يعني أن تُخصّ بقيام أو بصيام أو ما أشبه ذلك، يعني: بقيام من بين الليالي، وصيام من بين الأيام لأجل أن فيها فضل ليلة النصف من شعبان، لكن ما يحصل فيها من الفضل من أجل التقدير، والله أعلم بحقيقة ذلك.

قوله: (وَنَعْتَقِدُ الصَّبْرَ عَلَى السُّلْطَانِ مِنْ قُرَيْشٍ)، الصبر على السلطان إذا كان من قريش هذا لأجل ما جاء في الأحاديث من أن الأئمة من قريش، فولاية المسلمين العامة والاختيارية ينبغي أن تكون في قريش؛ لأن النبي ﷺ قال: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقَى مِنَ النَّاسِ اثْنَانٌ»^(١)، يعني حين اختيار، أما إذا حصل تغلب من إمام ودعا الناس إلى يعته وتغلب بسيفه، فهذه تسمى عند العلماء بيعة غلبة وليس بيعة اختيار، ويكون لهذا الإمام جميع حقوق الأئمة من قريش لما جاء من الأحاديث؛ كما في قوله ﷺ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتُعِمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبِيبٌ كَانَ رَأْسَهُ زَيْبَةُ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (١٨٢٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٣، ٦٩٦، ٧١٤٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

قوله : (وَالشَّهَادَةُ وَالْبَرَاءَةُ بِدُعَةٍ) ؛ لأنها معتقد الرافضة يقولون : لا ولاء إلا براء ، ولا شهادة - يعني شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله - إلا ببراءة .

ويعنون بقولهم : (لا ولاء إلا براء) يعني : لا مولا لعلي وأله إلا بالبراءة من جميع الصحابة عدى النفر الذين صاروا مع علي ، فلا يصح عندهم مولا لعلي إلا بالتبرى من الصحابة الآخرين .

كذلك الشهادة عندهم لا شهادة لعلي بأنه على الحق ، ولا شهادة بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله نافعة إلا بالبراءة ، فعندتهم البراءة أصل في هذا . ولا شك أن الولاء والبراء أو الشهادة والبراءة بهذا المعنى بدعة ، بل الولاء والبراء في النصوص ليس المقصود منه البراءة من الصحابة ؛ بل البراءة من الشرك وأهله .

قوله : (وَلَا تُنْزِلُ أَحَدًا جَنَّةً وَلَا نَارًا حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ يُنْزِلُهُمْ) ، يعني : لا يشهد لأحد بجنة أو نار إلا من شهد له أو عليه الرسول ﷺ ، وأما الكفار الأصلين : مشرك أصلي مات على الشرك ، أو يهودي أو نصراني ، هذا لا يدخل في هذا الكلام ، بل إذا مات وقد أقيمت عليه الحجۃ فيبشر بالنار ، ويُشهد عليه معيناً ؛ كما جاء في الحديث الصحيح : « حَيْثُمَا مَرَرْتُ بِقَبْرِ كَافِرٍ فَبَشَّرْتُهُ بِالنَّارِ »^(١) ،

(١) أخرجه ابن ماجه (١٥٧٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، والبزار في مسنده (٢٩٩/٣) ، والطبراني في الكبير (٣٢٦) ، والبيهقي في دلائل النبوة (١١١، ١٩١، ١٩٢) ، والضياء في المختارة (٢٠٤/٣) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، وأخرجه عبد الرزاق =

وقوله ﷺ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»^(١).

وهذا خارج عن قول أهل العلم: (لا نشهد لمعين بجنة ولا نار إلا من شهد له الرسول ﷺ)، يقصدون المعين من أهل القبلة، فلانقول: هذا سيعذب بالنار، أو هذا من أهل الجنة قطعاً، ولا هذا سيعذب في النار قطعاً؛ لأننا لا نشهد إلا بالعلم، وهذا لا علم لنا به، وهذا بالاتفاق بين أهل السنة. وثمة مسألة متصلة بهذا فيها اختلاف بين أهل السنة، وهي: هل يُشهد لغير من شهد له الرسول ﷺ؟

فقال طائفة من أهل السنة - وهم الأكثرون - : لا يُشهد لأحد على هذا الإطلاق.

وقال آخرون: يُشهد لمن تواتر فضله وإيمانه وشهادته المسلمين جمِيعاً، يعني: استفاض خيره وإيمانه وتقواه وشهادته بذلك، فمثل هذا يُشهد له بالجنة عند أصحاب هذا القول؛ كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، والشافعي، والإمام أحمد وأشباهه، وإلى هذا القول كان يميل شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأن هؤلاء يشهد لهم، واستدل له بحديث أنس الذي في الصحيح، قال: «مَرُوا بِجَنَّازَةٍ فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا حَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرُوا بِأُخْرَى فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ وَجَبَتْ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه وَجَبَتْ؟ قَالَ هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ حَيْرًا فَوَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا

= في مصنفه (٤٥٤/١٠) من مراسيل الزهرى. وقال الهيثمى في المجمع (١١٧/١، ١١٨) بعد روایته من حدیث سعد: (رواہ البزار والطبرانی في الكبير، ورجاھه رجال الصالحة) اه، وقال البصیری في الرواید: (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات) ا.ه.

(١) أخرجه مسلم (٢٠٣) من حدیث أنس رضي الله عنه.

فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»^(١).

يستفاد من هذا أن من استفاض بين المسلمين أنه من أهل الإيمان، وكان من السابقين في دينهم بما يعلمه الناس، فشهدوا له بذلك، أنه يجوز الشهادة له بالجنة على هذا القول.

ولا شك أن الأسلم عدم الخوض في ذلك؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ أعلم بخاتمه، وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلٍ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ بِعَمَلٍ أَهْلِ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»^(٢)، فكل من المسلمين يُرجى له النجاة من النار، وأهل الإيمان والمقامات العالية نرجو لهم أعظم؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ قوله الحق ووعده الصدق.



(١) أخرجه البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٩٨)، ومسلم (١١٢) من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

وَنَعْتَقِدُ أَنَّ مَا شَجَرَ بَيْنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ،
وَنَتَرَحَّمُ عَلَى عَائِشَةَ وَنَتَرَضِّى عَلَيْهَا.

الشرح:

قوله : (ونترحم على عائشة ونترضى عليها)، عائشة رضي الله عنها بالذات؛ لأن الرافضة يتبرؤون منها ، ولأن بعض الذين لم يلزموا أنفسهم السنة ربما تكلم في عائشة رضي الله عنها لما حصل في وقعة الجمل ودخولها في ذلك .

فعايشة رضي الله عنها حينما ذهبت للصلح ، ذهبت لتحققن الدماء ، فكانت غايتها أعظم غاية؛ لقول الله سبحانه وتعالى: «فَاقْتُلُوا أَلَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ» [الأناقل: ١] ، فكانت ساعية في تقوى الله لإصلاح ذات البين ، وقف الشجار بين المؤمنين ، والتوفيق بين علي رضي الله عنه وبين المخالفين ، لكن حصلت الحرب والقتال لا باختيار عائشة رضي الله عنها ، فإنها قيل لها: لو ذهبت لهاب الناس مجئك وقبلوا ما تقولين ^(١) .

فسارت على جملها وقيل لهم هذه عائشة زوج النبي صلوات الله عليه وسلم وأحب نسائه إليه

(١) كما جاء في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥٢/٦)، وابن راهويه في مسنده (٣/٨٩١)، وأبو يعلى في مسنده (٨/٢٨٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/٥٣٦)، وابن حبان في صحيحه (١٥/١٢٦)، والحاكم في المستدرك (٣/١٢٩) عن قيس بن أبي حازم ، قال: «لَمَّا أَقْبَلْتُ عَائِشَةً مَرَّتْ بِيَعْضُ مِيَاهِ بَنِي عَامِرٍ طَرَقْتُهُمْ لَيْلًا فَسَمِعْتُ تُبَاخُ الْكَلَابِ، فَقَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟ قَالُوا: مَاءُ الْحَوَابِ. قَالَتْ: مَا أَطْلُثُ إِلَّا رَاجِعَةً. قَالُوا: مَهْلاً يَرْحَمُكَ اللَّهُ تَقْدِيمَ فِيرَاكُ الْمُسْلِمُونَ فَيُصْلِحُ اللَّهُ بِكِ، قَالَتْ: مَا أَطْلُثُ إِلَّا رَاجِعَةً، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَيْفَ يُاخْدَاكُنَّ تَبْسُطُ عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوَابِ». وانظر: منهاج السنة (٤/٣٠٩ وما بعدها).

بعد خديجة، فإيتها فإنها تطلب أن لا تريقوا الدماء.

فالخوارج الذين صحبوا علياً ضد معاوية رضي الله عنهما هم الذين أثاروا المقتلة، فسعوا في الفتنة ما بين هؤلاء وهؤلاء، فقالوا لمن مع عائشة رضي الله عنها: إن علياً رضي الله عنه ومن معه سيصيّبونكم بالقتال، وذهبوا إلى أولئك وقالوا لهم: إن أولئك سيأتونكم على غرة منتصرين لمعاوية رضي الله عنه ومن معه، فحصل ما حصل من الوشایة العظيمة هذه، فحصلت المقتلة بغير اختيار علي رضي الله عنه وطلحة والزبير رضي الله عنهما ومن معهم، ولا باختيار عائشة رضي الله عنها، فالجميع لم يختاروا مثل هذا الأمر، ولكن وقع بفعل الوشایة.

ولهذا نترحم على الجميع ونترضى عن الجميع، ونعلم أن الجميع صادقين؛ كما أثني الله عَزَّ وَجَلَّ عليهم، ونتولاهم جميعاً، وإنما حصلت الفتنة من أهل الفتنة، وأما الصحابة فإنما وقعوا فيها بغير اختيار ولا رغبة في ذلك، ولكن وقعت بفعل أهل الشر الذين قادوهم لذلك، ولا مناص لهم من هذا الأمر.

فاما حكم من سب الصحابة رضي الله عنه، فله أحوال:

أولاً: إذا سب الصحابة جميعاً بلا استثناء، فهو يكفر.

ثانياً: إذا سب طائفه منهم ولو كانوا الأكثر فهنا:

* إن سبّ تدينـا - يعني متأولاً - فلا يُكفر.

* وإن سبّ تغيضاً ببعضـا لهم لنصرتهم للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهذا كفر، لقوله عَزَّ وَجَلَّ:

﴿لِيَغْيِظَ بِهِمُ الْكُفَّارُ﴾ [الفتح: ٢٩].

* وإن سبّ ولعن تنقصـا لهم في دينـهم، فهذا أيضاً ليس بـكفر؛ لأنـه قد

يكون جاءه شبهة؛ كأن يقول مثلاً: في معاوية كذا وكذا من السب - رضي الله عن معاوية - لأجل أنه طلب الملك أو لأنه فعل كذا، هذا ليس بغير وإنما هو فسق من صاحبه، وحرام عليه، وكبيرة من الكبائر، لقول النبي ﷺ «لَا تَسْبُوا أَصْحَابَيِّ فَلَوْا أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحْدِي ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»^(١).

فسب الصحابة فيه تفاصيل معروفة، ذكر العلماء خمسة أقوال فيما سب

الصحابة رضي الله عنه^(٢):

وأما عائشة رضي الله عنها فمن سبها من جهة عرضها - أي تنتقصها في عرضها - فهو كافر؛ لأنَّه مكذب بالقرآن؛ لأنَّ الله أنزل براءتها من فوق سبع سموات وأما إذا كان لما حصل منها يوم الجمل وأشباه ذلك لا لأجل العرض، هذا له حكم سب الصحابة رضي الله عنه، على التفصيل السابق الذي هو تغییظ أو هو تدین.



(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأخرجه مسلم (٢٥٤٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر أقوال أهل العلم فيما سب الصحابة رضي الله عنه، في: اعتقاد أهل السنة (١٢٦١/٧ وما بعدها)، والصارم المسلول على شاتم الرسول (٣/١٠٥٠ وما بعدها)، والصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندة (١٤٠/١ وما بعدها).

وَالْقُولُ فِي الْلَّفْظِ وَالْمَلْفُوظِ، وَكَذَلِكَ فِي الْإِسْمِ وَالْمُسَمَّى بِدُعَةً.

الشرح:

قوله : (اللَّفْظُ وَالْمَلْفُوظُ) يعني : هل اللفظ بالقرآن مخلوق أو لا؟ هل يجوز أن يقول القائل لفظي بالقرآن مخلوق؟ لما قوي أهل السنة صارت هذه الكلمة (لفظي بالقرآن مخلوق) لا يقولها إلا جهمي؛ لأنه يريد أن يهرب من إزامه بشيء.

فاللُّفْظُ مُصْدَرٌ :

* يُعني به تارة التلفظ .

* ويعني به تارة الملفوظ .

مثل (خَلْقٌ) يعني به التخليق ، ويعني به المخلوق ، نقول : هذا خلق الله ، يعني تخليقه بِنَيَّ الذي هو فعله ، أو ما انفصل عن فعله وهو المخلوق . وهذا كثير في المصادر التي على وزن (فَعْلٌ) ، إما يعني به الحدث ، أو يعني بها المحدث .

فحين تقول : (لفظي) هل تعني به التلفظ أو تعني به الملفوظ ، هل هو الملفوظ الخارج أو حركة اللسان التلفظ؟

ومن المعلوم أنه إن أريد الأول وهو التلفظ : فالتلفظ من أفعال العبد ، وأفعال العباد مخلوقة ، وإن يعني باللفظ الملفوظ فالملفوظ هو القرآن .

لهذا صارت الكلمة محتملة ، واستعمال المحتملات في العقيدة بدعة ، فإنه لا يجوز أن تستعمل مثل هذه العبارة التي قد تحتمل شيئاً آخر ، فيفهم

الناس منها فهمًا غير سديداً.

ولهذا كان الإمام أحمد يقول: (من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ومن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع أيضاً)^(١); لأنها تتحتمل هذه وهذه، والإطلاق سكت عنه السلف، وقد قال عليه السلام: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَعْنَا وَقُولُوا أَنْظَرْنَا وَأَسْمَعْوْا﴾ [آل عمران: ١٠٤]، كلمة (رَاعِنَا) من المراعاة كلمة طيبة، لكن يستعملها اليهود من الرُّعُونَة، ولهذا نهي عنها للاحتمال، فأخذ أهل السنة من هذا أصلاً عظيمًا وهو: أنَّ الألفاظ المحتملة فيما يتصل بذات الله عَزَّوجلَّ أو صفاتَه أو أفعالَه أو أمورَ العقيدة والغيبيات لا يجوز استعمالها، فينهى عنها، فاستعمالها مع بقاء الاحتمال والإجمال بدعة.

ولهذا قال ابن القيم رحمه الله تعالى^(٢):

فَعَلَيْكَ بِالتَّفْصِيلِ وَالثَّمِيزِ فَإِنْ إِطْلَاقُ وَالْإِجْمَالُ دُونَ بَيَانِ
الْأَذْهَانِ وَالآرَاءِ كُلُّ زَمَانٍ قَدْ أَفْسَدَا هَذَا الْوُجُودَ وَخَبَطَا

فالجملات والمحتملات لا يستعملها السلف في العقيدة، كلامهم واضح فيها لأن المقام مقام وضوح.

أما (الاسم والمسمى)، فهذا متعلق بشيئين:

أولاً: إما بأسماء الله عَزَّوجلَّ، يعني: هل الاسم هو عين المسمى، أو هو

(١) انظر: السنة لعبد الله بن الإمام أحمد (١٦٣ / ١ وما بعدها)، وصريح السنة للطبراني (ص ٢٦)، والعلو للذهبي (ص ١٩٢)، وتلبيس إبليس (ص ١٠٩).

(٢) انظر: النونية مع شرحها لأحمد بن عيسى (٣٢٥ / ١).

غیره؟ أي : هل اسم الله الديان أو اسم الله الرحيم هل هو عين الله ، أو هو غير الله؟ محتملة:

* إن قلنا الاسم هو عين المسمى فهذا صحيح باعتبار ؛ لأن اسم الله ﷺ دال على ذلك ، فالرحيم هو الله ﷺ ، والقدير هو الله ﷺ ، فالاسم دال على المسمى .

* وإن قلنا هنا الاسم غير المسمى فأيضاً صحيح ؛ لأن الاسم زائد على الذات .

فالأسماء والصفات زائدة على الذات ، والاسم مشتمل على صفة ، وصفات الله ﷺ قائمة بذاته ، فهي ليست هي الذات باعتبار ، ولن يست غير الذات باعتبار آخر ، لهذا صار المقام يحتاج إلى تفصيل .

فمن أهل البدع من قال : الاسم هو عين المسمى .

ومنهم من قال : الاسم ليس عين المسمى .

وأهل السنة لا يطلقون هذا ولا هذا - يعني : في أكثر أقوالهم أو جمهورهم لا يطلقون هذا ولا هذا - لأن هذه من المسائل المحدثة ، ولأنها محتملة قد يُعني بها هذا ، وقد يُعني بها هذا ، وفي كل مقام له حكم .

ثانياً : وأيضاً يعني بالاسم والمسمى مسألة الأسماء والأحكام ، يعني : المسلم والإسلام ، والمؤمن والإيمان ، فالاسم الإسلام والمسمى به المسلم ، والاسم إيمان والمسمى به المؤمن ، والاسم الفسق والمسمى به الفاسق ، والاسم الكفر والمسمى به الكافر ، والاسم البدعة والمسمى به المبتدع ، وهكذا .

وعندهم هناك الثنائية: لا يلزم من وجود الكفر أن يكون كافراً، ولا وجود البدعة أن يكون مبتدعاً، ولا يدخلون في أمثال ذلك، لكن المسلم أي: مَنْ حقق الإسلام فهو مسلم، يطلق عليه هذا، ولا نقول: هو مسلم إن شاء الله. باعتبار الحال، بل نقول: هو مسلم الآن. وباعتبار المال يجوز أن نقول: إن شاء الله هو مؤمن. فمادام معه إيمان فهو مؤمن بلا استثناء، وباعتبار المال - يعني ما يموت عليه - نقول: مؤمن إن شاء الله، يعني: إن شاء الله يموت على الإيمان، وهكذا.

والظاهر أنه يعني بالاسم والمسمى المسألة الأولى المتعلقة بالصفات؛ لأن الأكثري يستعمل كلمة الاسم والحكم على الصورة الثانية السابق ذكرها.



والقول في أن الإيمان مخلوق أو غير مخلوق بدعوة. وأعلم أنني ذكرت اعتقاد أهل السنة على ظاهر ما ورد عن الصحابة والتابعين مجملًا من غير استقصاء، إذ قد تقدّم القول عن مشايخنا المُعْرُوفين من أهل الإمامة والديانة، إلا أنني أحببت أن أذكر عقود أصحابنا المتصوقة فيما أحدثه طائفة انتسبوا إليهم مما قد تخرّضوا من القول ممّا نزل الله المذهب وأهله من ذلك.

إلى أن قال: وقرأت لمحمد بن جرير الطبرى^(١) في كتاب سماه (التبصير)^(٢) كتب بذلك إلى أهل طبرستان في اختلاف عندهم، وسألوه أن يصنف لهم ما يعتقدونه ويذهبون إليه، فذكر في كتابه اختلاف القائلين برأوية الله تعالى، فذكر عن طائفة إثبات الرؤوية في الدنيا والآخرة. ونسب هذه المقالة إلى الصوفية قاطبة، لم يخص طائفة دون طائفة، فتبين أن ذلك على جهة منه بأقوال المخلصين منهم، وكان من نسب إليه ذلك القول

(١) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، الإمام أبو جعفر الطبرى، كان مولده في سنة أربع وعشرين ومائتين، قال عنه ابن كثير: (كان فصيحاً للسان، وروى الكثير عن الجم الغفير، ورحل إلى الآفاق في طلب الحديث، وصنف التاريخ العاجل، وله التفسير الكامل الذي لا يوجد له نظير، وغيرهما من المصنفات النافعة في الأصول والفروع) ١. هـ. توفي سنة عشر وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد (١٦٢/٢)، وتاريخ دمشق (١٨٨/٥٢)، والوافي بالوفيات (٢١٢/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٧/١٤)، والبداية والنهاية (١٤٥/١١)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٢٠/٣).

(٢) كتاب «التبصير في أصول الدين» لابن جرير الطبرى، مطبوع، طـ. دار العاصمة - الرياض.

- بَعْدَ أَنِ ادْعَى عَلَى الطَّائِفَةِ - أَبْنُ أَخْتٍ^(١) عَبْدِ الْوَاحِدِ أَبْنِ زَيْدٍ^(٢) وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَحَلِهِ عِنْدَ الْمُخْلِصِينَ، فَكَيْفَ يَا بْنُ أَخْتِهِ.

وَلَيْسَ إِذَا أَحْدَثَ الرَّاءِغُ فِي نِحْلَتِهِ قَوْلًا نُسِبَ إِلَى الْجُمْلَةِ، كَذَلِكَ فِي الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ لَيْسَ مَنْ أَحْدَثَ قَوْلًا فِي الْفِقْهِ، أَوْ لَبَسَ فِيهَا حَدِيثًا يُنْسَبُ ذَلِكَ إِلَى جُمْلَةِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْفَاظَ (الصُّوْفِيَّةَ) وَعُلُومَهُمْ تَخْتَلِفُ، فَيُطْلِقُونَ الْفَاظَهُمْ عَلَى مَوْضُوعَاتِهِمْ، وَمَرْمُوزَاتِ إِشَارَاتِ تَجْرِي فِيمَا بَيْتَهُمْ، فَمَنْ لَمْ يُدَاخِلْهُمْ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَنَازَلَ مَا هُمْ عَلَيْهِ رَجَعَ عَنْهُمْ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ. ثُمَّ ذَكَرَ إِطْلَاقَهُمْ لِفُظَاظَ الرُّؤْيَا بِالتَّقْيِيدِ، فَقَالَ: كَثِيرٌ مَا يَقُولُونَ: رَأَيْتُ اللَّهَ. وَذُكِرَ عَنْ حَعْفَرِ

(١) ابن أخت عبد الواحد اسمه بكر، له أتباع يعرفون بالبكرية، كان في أيام النظام، وكان يواافقه في قوله: إن الإنسان هو الروح لا هذا القالب الذي تكون الروح فيه... وكان ينفرد بضلالات تکفره بها الكافة، منها قوله: إن الله تعالى يُرى يوم القيمة في صورة يخلقها يكون فيها، ويكلم العباد من تلك الصورة.

انظر: التبصير في الدين (ص ١٠٩)، والمنتقى من منهاج الاعتدال (ص ٥٢)، وفرق الشيعة (ص ١٤)، والفرق بين الفرق (ص ٢٠٠)، ومقالات الإسلاميين (ص ٢١٦).

(٢) هو عبد الواحد بن زيد العابد كنيته أبو عبيدة من أهل البصرة، له حكايات كثيرة في الزهد والرقائق، يروى عن الحسن ومالك بن دينار، روى عنه أهل بلده، قال عنه ابن حبان: (كان منمن غلب عليه العبادة حتى غفل عن الإنفاق فكثرت المناكير في حديثه) أ.ه. وقال يحيى بن معين: (ليس حديثه بشيء ضعيف الحديث) أ.ه. قال الذهبي: (توفي بعد الخمسين ومائة) أ.ه.

انظر: الجرح والتعديل (٢٠/٦)، الثقات (١٢٤/٧)، وحلية الأولياء (١٥٥/٦)، وسير أعلام النبلاء (١٧٩/٧).

بْنُ مُحَمَّدٍ^(١) قَوْلُهُ لِمَا سُئِلَ: هَلْ رَأَيْتَ اللَّهَ حِينَ عَبَدْتَهُ؟ قَالَ: رَأَيْتَ اللَّهَ ثُمَّ عَبَدْتَهُ. فَقَالَ السَّائِلُ: كَيْفَ رَأَيْتَهُ؟ فَقَالَ: لَمْ تَرَهُ الْعَيْوُنُ بِتَحْدِيدِ الْعِيَانِ، وَلَكِنْ رَأَتُهُ الْقُلُوبُ بِتَحْقِيقِ الإِيْقَانِ^(٢). ثُمَّ قَالَ: يُرَى فِي الْآخِرَةِ كَمَا أَخْبَرَ فِي كِتَابِهِ وَذَكَرَهُ رَسُولُهُ ﷺ، فَهَذَا قَوْلُنَا وَقَوْلُ أَئِمَّتِنَا دُونَ الْجُهَالِ مِنْ أَهْلِ الْغَبَاوةِ فِينَا. وَأَنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ حَرَمَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ وَأَعْرَاضُهُمْ، وَذَكَرَ ذَلِكَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ^(٣)، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَبْلُغُ مَعَ اللَّهِ إِلَى دَرَجَةِ يُبَيِّخُ الْحَقُّ لَهُ مَا حَظَرَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ - إِلَّا الْمُضْطَرُ عَلَى حَالٍ يُلْزِمُهُ إِحْيَاً لِلنَّفْسِ - وَإِنْ بَلَغَ الْعَبْدُ مَا يَبْلُغُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ، فَذَلِكَ كُفْرٌ بِاللَّهِ، وَالْقَاتِلُ بِذَلِكَ قَاتِلٌ بِالْإِلْحَادِ، وَهُمُ الْمُنْسِلِخُونَ

(١) هو أبو عبد الله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، وأمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، روى عن أبيه أبي جعفر محمد بن علي، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ومحمد بن المنكدر، ونافع، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو عبد الله مالك بن أنس إمام دار الهجرة، وسفيان بن سعيد الثوري، ولد سنة ثمانين ومات سنة ثمان وأربعين ومائة.

انظر: الأنساب (٥٠٧/٣)، والوافي بالوفيات (٩٨/١١)، وطبقات الحفاظ (ص ٧٩)

(٢) انظر: البدء والتاريخ (١/٧٤)، وفيه: (لَمْ تَرَهُ الْأَبْصَارُ بِمُشَاهَدَةِ الْعِيَانِ، لَكِنْ رَأَتُهُ الْقُلُوبُ بِحَقَّاقِ الْإِيمَانِ، لَا يُدْرِكُ بِالْحَوَاسِ، وَلَا يُقَاسُ بِالْقِيَاسِ . . .)، وأخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٤/٢٨٢) نحو هذا الأثر مستنداً إلى أبي جعفر محمد الباقر، راجع (ص ٢٢٠).

(٣) كما جاء في الحديث الذي أخرجه البخاري (٦٧، ١٠٥، ١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

مِنَ الدِّيَانَةِ. وَأَنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُهُ تَرْكُ إِطْلَاقِ الْعِشْقِ عَلَى اللَّهِ، وَبَيْنَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَا شِتْقَاوِهِ، وَلِغَمْدِ وُرُودِ الشَّرْعِ بِهِ، وَقَالَ: أَدْنَى مَا فِيهِ أَنَّهُ بِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ، وَفِيمَا نَصَّ اللَّهُ مِنْ ذِكْرِ الْمَحَبَّةِ كِفَايَةٌ.

الشرح:

هذا الكلام فيه ذكر بعض حال الصوفية الذين سُئل عنهم ، والأوائل منهم توسعوا في الألفاظ وجعلوها رموزاً وإشارات لمعانٍ يريدونها ، ولم يحصلوا إلى ألفاظ منكرة خاص لهم ، وتوسيع مَنْ بعدهم في ذلك حتى وصلوا إلى ألفاظ منكرة ظاهرة الكفر .

واعتذار ابن جرير عنهم محمول على حال الأولين الذين سبقوا وقته كذلك ببعضهم يقول : (رَأَيْتُ اللَّهَ) ، ويعني بها الأوائل الرؤية العلمية ، وهذا جهله مَنْ بعدهم ، فجعلوا رؤية الله البصرية ممكناً ، فمنهم من قال : إنه كشف عنه الحجب حتى أصبح يرى الله عياناً . . . إلى آخر ما هو مخالف للشرع عندهم .

وعندهم ألفاظ كثيرة أحدثوها باطلة ومخالفة للشرع ، ولا يجوز أن تُحمل على اصطلاح خاص ، ومنها ما يجوز أن تُحمل على اصطلاح خاص فصار الأمر إلى أن ألفاظ الصوفية المحدثة سواء في ذلك المتقدمون منهم أو المؤخرون على قسمين :

الأول: ما يمكن حمله على معنى خاص ، وهو ما وضح فيه الاصطلاح .

(١) وقد صنف المؤلفون في اصطلاحات وإشارات الصوفية؛ كالقشيري^(١) والسلمي^(٢) وجماعات.

والثاني: ما لا يمكن حمله على معنى خاص، وهو ما ليس لهم فيه اصطلاح إلا القول بالظاهر والباطن - والعياذ بالله - حتى صار من ألفاظ بعض كبارهم ما هو كفر في نفسه. واعتذر أتباعهم عنهم بأن هذا من باب الاصطلاح الخاص؛ كاعتذار الكاساني^(٣) لابن عربي الطائي^(٤)، واعتذاره

(١) هو صاحب الرسالة أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة القشيري الخراساني النيسابوري الشافعي الصوفي، ولد سنة خمس وسبعين وثلاثمائة، صنف كتاب (نحو القلوب)، و(الطائف الإشارات)، و(الجواهر)، قال الذهبي: (كان عديم النظير في السلوك والتذكير، لطيف العبارة، طيب الأخلاق، غواصاً على المعاني) ا.هـ. انظر: وفيات الأعيان (٢٠٥/٣)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٢٢٧)، وال عبر (٢٦١/٣)، والبداية والنهاية (١٠٧/١٢)، وشذرات الذهب (٣١٩/٣).

(٢) هو صاحب طبقات الصوفية محمد بن الحسين بن محمد بن محمد بن موسى أبو عبد الرحمن السلمي الصوفي النيسابوري، ولد سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، قال الخطيب: (كان ذا عنابة بأخبار الصوفية، وصنف لهم سنتاً وتقسيراً وتاريخاً) ا.هـ. انظر: تاريخ بغداد (٢٤٨/٢)، والبداية والنهاية (١٢/١٢)، وشذرات الذهب (١٩٦/٣).

(٣) هو سعيد الكاساني الفرغانى شيخ خانقاہ الطاحون، وتلميذ الصدر القونوی، كان يقول بوحدة الوجود، شرح تائیة ابن الفارض في مجلدين، ومات سنة تسعة وستين وسبتمائة. انظر: الوافي بالوفيات (٩٩/٢)، وال عبر (٣٩٨/٥)، وشذرات الذهب (٤٤٨/٥).

(٤) هو محمد بن علي بن محمد بن عربي أبو عبد الله الطائي الأندلسی، ولد بمرسية سنة ستين وخمسمائة ونشأ بها، وانتقل إلى أشبيلية سنة ثمان وسبعين، ثم ارتحل وطاف البلدان فطرق بلاد الشام والروم والشرق، وأقام بمكة مدة وصفت فيها كتابه المسمى بالفتوحات المکية في نحو عشرين مجلداً فيها ما يعقل وما لا يعقل، وما ينكر وما =

- أيضاً - لابن الفارض^(١) وأشباهه هؤلاء.

والصواب: أن ألفاظهم منها ما يُحمل على اصطلاح خاص، ومنا ما لا يجوز حمله.

ومن الألفاظ التي أحدثها الصوفية: (العشق)؛ كما قال هنا: (وَأَنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُهُ تَرْكُ إِطْلَاقِ الْعِشْقِ عَلَى اللَّهِ)، يعني: لا يجوز أن يقول قائل: أنا أُعشق الله، أو الله معاشوقي، بل يكتفى بما ورد في الكتاب والسنة من محبة الله بِهِ، أو الخلة، وهي أعظم درجات المحبة.

وسبب منع كلمة العشق في حق الله بِهِ: لأن يقول قائل: أُعشق الله، أو معاشوقي الله، وما اشتق من ذلك، لأمرتين:

الأول: عدم ورودها، وهذا الذي علل حيث قال: (وَلَعَدَمِ وُرُودِ الشَّرْعِ بِهِ)، فنقتصر على اللفظ الوارد لأنها لم ترد في الكتاب والسنة، والعشق نوع من أنواع المحبة، لكن المحبة وردت والخلة وردت، لكن لم يرد العشق، وهذا يدل على عدم جواز استعماله.

= لا ينكر، وما يعرف وما لا يعرف، وله كتابه المسمى بفصوص الحكم، فيه أشياء كثيرة ظاهرها كفر صريح.

انظر: سير أعلام النبلاء (٤٨/٢٣)، والبداية والنهاية (١٥٦/١٣)، وشذرات الذهب (١٩٠/٥).

(١) هو أبو حفص عمر بن أبي الحسن علي بن المرشد بن علي، الحموي الأصل، المصري المولد والدار والوفاة، ناظم الثانية في السلوك على طريقة المتصوفة المنسوبين إلى الاتحاد، توفي سنة اثنين وثلاثين وستمائة وله ست وخمسون سنة.

انظر: وفيات الأعيان (٤٥٤/٣)، والبداية والنهاية (١٤٣/١٣)، وسير أعلام النبلاء (٣٦٨/٢٢)، وشذرات الذهب (١٤٩/٥).

والثاني: هو تعليل لسبب المنع وسبب عدم الورود بالكتاب والسنة، لأنَّ العشق فيه تعدُّ، وهو غير المحبة، فإنَّ العاشق يتعدى في عشقه على نفسه وعلى معشوقه، فالعشق من درجات المحبة لكن فيها التعدي على النفس، ولهذا كلمة عَشَقَ وعِشْقٌ تدل على تعدٌ حتى في اللغة فيما استعملت فيه، ولهذا لا يجوز أن يقال: إن أحداً تدعى في حبه لله على نفسه؛ إذ محبة الله يُحِبُّ حق، وكذلك لا يجوز أن يتعدى على الرب يُحِبُّ في حبه له؛ لأنَّ محبة الله يُحِبُّ له حق، لكن عشق العبد لربه هذا فيه تعدٌ؛ لأنَّ العاشق من غلبه هواه أو من غلبة محبته حتى جعلته يتصرف بعقله أو يتصرف بعلاقته بمحبوبه على غير ما يقتضيه الصواب.

فلهذا منع لفظ العشق فإنَّ لفظ معشوقي وعشق وما اشتقت منها لا يجوز لهذين الأمرين: لعدم الورود في الشرع، وللتعدى.

كذلك لفظ (التييم) ما يجوز في حق الله لأنَّ فيه تعدٌ، وذكر شارح الطحاوية^(١) نقلًا عن ابن القيم في (روضة المحبين)^(٢) أنَّ مراتب المحبة عشر، ابتدأها من أولها إلى آخرها، وبين فيها ما يجوز وما لا يجوز.



(١) انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ١٧٤ وما بعدها).

(٢) انظر: روضة المحبين (ص ١٦ وما بعدها)، ومدارج السالكين (٣/٢٧ وما بعدها).

وَأَنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُهُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَحِلُّ فِي الْمُرْئَاتِ، وَأَنَّهُ الْمُنْفَرِدُ بِكَمَالِ أَسْمَائِهِ وَصَفَاتِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، مُشْتَوِّ عَلَى عَرْشِهِ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، حَيْثُ مَا تُلِيَ وَحْفِظَ وَدُرْسٌ.

وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ حَلِيلًا، وَاتَّخَذَ نَبِيًّا مُحَمَّدًا حَلِيلًا وَحَبِيبًا، وَالْخُلَّةُ لَهُمَا مِنْهُ عَلَى خِلَافٍ مَا قَالَهُ الْمُغْتَزِلَةُ: أَنَّ الْخُلَّةَ الْفَقْرُ وَالْحَاجَةُ. إِلَى أَنْ قَالَ: وَالْخُلَّةُ وَالْمَحَبَّةُ صِفَاتٌ لِلَّهِ هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِمَا، وَلَا تَدْخُلُ أَوْصَافُهُ تَحْتَ التَّكْيِيفِ وَالتَّشْبِيهِ، وَصِفَاتُ الْخُلُقِ مِنَ الْمَحَبَّةِ وَالْخُلَّةِ جَائِزٌ عَلَيْهَا الْكَيْفُ، وَأَمَّا صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى فَمَعْلُومَةٌ فِي الْعِلْمِ، وَمَوْجُودَةٌ فِي التَّعْرِيفِ، قَدْ انْتَفَى عَنْهُمَا التَّشْبِيهُ، فَإِلَيْمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَحَسْنُ الْكَيْفِيَّةِ عَنْ ذَلِكَ سَاقِطٌ. وَمِمَّا نَعْتَقِدُهُ أَنَّ اللَّهَ أَبَاكَ الْمَكَاسِبَ وَالْتَّجَارَاتِ وَالصَّنَاعَاتِ وَإِنَّمَا حَرَمَ اللَّهُ الْغِشَّ وَالظُّلْمَ، وَأَنَّ مَنْ قَالَ بِتَحْرِيمِ الْمَكَاسِبِ فَهُوَ ضَالٌّ مُضِلٌّ مُبْتَدِعٌ، إِذْ لَيْسَ الْفَسَادُ وَالظُّلْمُ وَالْغِشُّ مِنَ الْتَّجَارَاتِ وَالصَّنَاعَاتِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا حَرَمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ الْفَسَادُ لَا الْكَسْبُ وَالْتَّجَارَةُ، فَإِنَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْلِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ جَائِزٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَأَنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُهُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِأَكُلِ الْحَلَالِ ثُمَّ يُعَذِّبُهُمُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ مِنْ حَمِيعِ الْجِهَاتِ؛ لَأَنَّ مَا طَالَبُوهُمْ بِهِ مَوْجُودٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالْمُعْتَقِدُ أَنَّ الْأَرْضَ تَخْلُو مِنَ الْحَلَالِ، وَالنَّاسُ يَتَقَلَّبُونَ فِي الْحَرَامِ، فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُلُّ فِي مَوْضِعٍ وَيَكُثُرُ فِي مَوْضِعٍ، لَا أَنَّهُ مَفْقُودٌ مِنَ الْأَرْضِ.

الشرح:

هذه المسائل التي ذكرها نَعْلَمُ أَنَّهُ مَعْرُوفَةٌ فِي الْعِقِيدَةِ في العقيدة، يعني: الكلام في القرآن، والحلول، والستواء، والرؤبة، والخلة.

ثم ذكر مسألة كثرت في القرن الثالث الهجري وما بعده، وهي مسألة التكسب بالتجارة، وأن التجارة أصابها ما أصابها ودخول الحرام فيها، وأن التوكيل بترك السبب أفضل، وهذا شاع عند الصوفية، وإحدى المسألتين قادت إلى الأخرى، يعني مسألة ما دخل إلى التجارة أدى إلى تركها، وعللوا ذلك أيضاً بحسن التوكيل على الله عَزَّ وَجَلَّ، وصنف فيها عدد من أهل العلم مصنفات في الحث على التجارة والصناعة والعمل؛ ككتاب الخلال^(١)، وأيضاً للجاحظ^(٢) في ذلك رسالة (البصر بالتجارة)، وكله رد على هذه الطائفة التي زعمت أن ترك العمل أفضل، وأن التوكيل على الله عَزَّ وَجَلَّ بعدم ملابسة الأسباب أفضل، وهذا باطل بل التكسب أفضل، وهو صنيع الأنبياء والمرسلين وعياد الله الصالحين، وأطيب ما كسب المرء من عمل يده، هذا أطيب ما كسب المرء، فما يأتيه من الصدقات وما يأتيه من العطيات ليس

(١) الخلال سبقت ترجمته، راجع (ص ٩١)، وانظر: كتابه (الحث على التجارة والصناعة والإنكار على من يدعى التوكيل في ترك العمل)، ط. دار العاصمة - الرياض.

(٢) هو عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان الجاحظ، كان من أهل البصرة وأحد شيوخ المعتزلة، وكان تلميذ أبي إسحاق النظام، ولد سنة خمسين ومائة، ومات سنة خمس وخمسين ومائتين في خلافة المعز، قال الذهبي: (كان ماجنا، قليل الدين، له نوادر) ا. هـ. انظر: تاريخ بغداد (٢١٢/١٢)، وتاريخ دمشق (٤٣١/٤٥)، وسير أعلام النبلاء (١١/٥٢٧).

في الطيب مثل كسبه بيده، وأحل ما يكسبه المرء وأنفعه له ما كسبه بيده؛ كما قال ﷺ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاؤُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ»^(١).

كذلك المسألة الثانية التي ذكرها، وهي مسألة ضيق الحلال، هذه أيضاً كان فيها اعتقاد بأن الحلال عدم، وأنه لا يوجد أكل حلال؛ لأن في العراق مثلاً في ذلك الوقت أو في الشام فُتحت الأراضي وأصبحت أرضاً خراجية فاعتدى عليها بالإقطاع وبغيره، فبدلاً أن تكون ملكاً عاماً أصبحت ملكاً خاصاً، فأصبحت إذاً مغصوبة وما يخرج منها له حكم الغصب، وإلى آخر هذه التدرجات، فأصبح كثيرون من الصوفية يتربون على الأكل تماماً من كل ما يوجد في السوق لأجل اشتباه ما يخرج من الثمرات من الأرض المغصوبة. حتى إنه كان يُحكى أيضاً عن بعض المتأخرین - كالنwoي^(٢) - أنه كان لا يأكل مما تخرجه مزارع دمشق لأجل هذا^(٣).

وهذا في الواقع ليس ب صحيح، وليس بساغ شرعاً؛ لأن من اعتقاد أن الحلال عدم تماماً، فإن هذا اعتقاد بأن الله ﷺ أحل على عباده شيئاً ثم عدمه ﷺ، أو حرم عليهم شيئاً وجعله هو المتعين أزماناً متطاولة دون غيره، وهذا لا يجوز، فالله ﷺ جعل الحلال موجوداً في كل مكان وفي كل زمان لكن يقل ويكثر، نعم قد يقل الحلال في موطن ويكثر في موطن، ويقل

(١) أخرجه البخاري (٢٠٧٢) من حديث المقدام رضي الله عنه.

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٩٣).

(٣) قال ابن كثير في البداية والنهاية (٢٧٩/١٣): «كان غالب قوته مما يحمله إليه أبوه من نوى».

الحرام في موطن ويكثر في موطن، أما أن يُعدم بالكلية في مكان، فهذا لا يقول به فقيه ولا عالم يعلم حدود ما أنزل الله على رسوله.

الصوفية في جهة الورع زادوا في هذه المسائل، حتى كان بعضهم لا يأكل إلا صيده، وكان بعضهم لا يأكل إلا شيئاً أنبته في بيته، وأشباه هذه الأفعال التي هي من الورع المذموم.

وَمِمَّا نَعْتَقِدُهُ أَنَّا إِذَا رَأَيْنَا مَنْ ظَاهِرُهُ جَمِيلٌ لَا نَتَهِمُهُ فِي مَكْسِبِهِ وَمَالِهِ وَطَعَامِهِ، جَائِزٌ أَنْ يُؤْكَلَ طَعَامُهُ، وَالْمُعَامَلَةُ فِي تِجَارَتِهِ، فَلَيْسَ عَلَيْنَا الْكَشْفُ عَنْ مَالِهِ، فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ عَلَى سَبِيلِ الْأَحْتِيَاطِ، حَاجَرَ إِلَّا مَنْ دَاخَلَ الظُّلْمَةَ. وَمَنْ لَا يَنْرِزُ عَنِ الظُّلْمِ وَأَخْذِ الْأَمْوَالِ بِالْبَاطِلِ وَمَعْهُ غَيْرُ ذَلِكَ: فَالْمُسْأَلُ وَالْتَّوْقِيُّ، كَمَا سَأَلَ الصَّدِيقُ غُلَامَهُ^(١)، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مِنَ الْمَالِ سَوْيَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ خَارِجٌ عَنْ تِلْكَ الْأَمْوَالِ فَأَخْتَلَطَا، فَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْحَلَالِ وَلَا الْحَرَامِ، إِلَّا أَنَّهُ مُشْتَبَهٌ فَمَنْ سَأَلَ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ كَمَا فَعَلَ الصَّدِيقُ. وَأَحْبَارَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَسَلْمَانَ وَقَالَا: «كُلُّ مِنْهُ وَعَلَيْهِ التَّبَعَةُ»^(٢)، وَالنَّاسُ طَبَقَاتٌ، وَالدِّينُ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ.

الشرح:

المسألة الأولى ذكر فيها توقي من مكاسبه حرام، وأن الأصل في المسلم السلامة، فلا يُتورع في معاملة المسلم الذي ظاهره السلامة.

وهذا الذي ذكره هو الصحيح في انقسام المسألة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: معاملة عامة المسلمين الذين لم يظهر من مكاسبهم الريبة

(١) أخرج البخاري في صحيحه (٣٨٢٤) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غَلَامٌ يُخْرِجُ لَهُ الْحَرَاجَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَأْكُلُ مَنْ خَرَاجِهِ، فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ، فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ الْغَلَامُ: تَدْرِي مَا هَذَا؟ فَقَالَ: أَبُو بَكْرٍ وَمَا هُوَ؟ قَالَ: كُنْتُ تَكَهُنُ لِإِنْسَانٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَمَا أَخْسِنُ الْكَهَانَةَ، إِلَّا أَنِّي خَدَعْتُهُ، فَلَقِيَنِي فَأَعْطَانِي بِذَلِكَ، فَهَذَا الَّذِي أَكَلْتَ مِنْهُ، فَأَدْخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ فَقَاءَ كُلَّ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ».

(٢) أخرج الأثريين عن ابن مسعود وسلمان رضي الله عنهما: عبد الرزاق في مصنفه (٨/ ١٥٠).

فهذا الصنف وهذا القسم التورع في التعامل معه بدعة، وخلاف هدي السلف؛ لأن الأصل في المسلم السلامة، ولم يظهر على هذا ما يدل على مكسب خبيث، فإذا تورع لأجل أنه قد يكون عنده مكاسب خبيثة، فهذا بدعة وغلو في التوقي.

والقسم الثاني: من يخالط الظلمة؛ الذين يظلمون الناس في أكل الأموال بالباطل، أو في التعدي على الحقوق، أو بالتعدي على ممتلكاتهم، أو ما أشبه ذلك، وكان ذلك شائعاً في الدولة العباسية بكثرة، حتى قيل إن أكثر بغداد متزعة من أصحابها، وإن أكثر دمشق متزعة من أصحابها، يعني: من أملاك كانت للناس فنزعت منهم لغيرهم، فهذا الصنف من علم منه أنه يخالط من يأكل أموال الناس بالباطل فيكون عنده المال الحرام، فهذا يسمى صاحب المال المختلط.

صاحب المال المختلط الأقوال فيه أربعة لأهل العلم^(١)، والتحقيق أنه لا يجب ترك الأكل مما يقدمه أو يضيف به أضيافه، أو يهديه... إلى آخره؛ لأن المال لم يتعين للحرام بل المال مختلط من هذا وهذا؛ كما قال ابن مسعود رضي الله عنه لما جاء إليه رجل، فقال: إن لي جاراً يأكل الربا، وإنه لا يزال يدعوني، فقال: «مَهْنَاهُ لَكَ، وَإِئْمَنَهُ عَلَيْهِ»^(٢).

وهذا يدل على أن من لم يتمحض ماله للحرام فإنه لا يجب عليك ترك الأكل من ماله، أو ترك أخذ ماله... أو ما أشبه ذلك.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٩/٢٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٣٢٠، ٣٢١)، (٣٢٧/٣٠)، (٣٢٨).

وجامع العلوم والحكم (ص ٦١ - ٦٢).

(٢) سبق تخريرجه (٣١٤).

ولكن يستحب - وهذا هو الذي ذكره هنا أنه يستحب - من جهة الورع، يعني : من استطاع ذلك فإنه يستحب له ذلك ، وبعض أهل العلم يرى أن هذا ليس من جهة الاستحباب لكن من جهة التورع ، فإن تورع فهو أفضل ، وإلا فلا يستحب؛ لأن الصحابة كثير منهم لم يتورعوا هذا التورع .

والقسم الثالث: مِنْ الأَقْسَامِ : مَنْ يُعْلَمُ أَنَّ مَكَاسِبَهُ حَرَامٌ ، يعني : كل ماله حرام ، فهذا لا يجوز الأكل من ماله عند جمهور أهل العلم ، لا يجوز الأكل من أكله ولا من ماله ؛ لأنك تعلم أنه اكتسبه على وجه محرم ، وهذا الحقيقة نادر من جهة الواقع ؛ لأنه من في الناس لا مكسب له إلا من الحرام ؟ هذا نادر .

وأكثر المسلمين أموالهم مختلطة ، يعني : قد يغلب الحرام وقد يغلب الحلال ، فأكثر المسلمين - بل جل المسلمين - من القسم الثاني من يختلط فيه هذا وهذا ، يعني : ممن في مكاسبه حرام ، ولكن الأصل في المسلمين هو الأول - كما سبق معنا أن الأصل السلامة - إلا إذا عُرف غير ذلك ، لكن من يكسبون مالاً حراماً فإن الأصل فيهم أنهم خلطوا أموالهم ، فلهم حكم من اختلط ماله الحرام بمال حلال .

ولهذا نقول: إنه إذا عُلم أن الشيء من مال حرام بعينه ، يعني : اشتري شيء بمال حرام بعينه فإنه لا يؤكل منه .

ومعلوم أن مسألة الهبات غير مسألة الأكل ، الأكل هو أشدُها ، وأما مسألة الهبة فهذه فيها تفصيل ، هل الكسب بظلم وتعدي أم هو حرام بلا ظلم ؟

وَإِنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُهُ أَنَّ الْعَبْدَ مَا دَامَ أَحْكَامُ الدَّارِ حَارِيَةً عَلَيْهِ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْخَوْفُ وَالرَّجَاءُ، فَكُلُّ مَنْ ادَّعَى الْأَمْنَ فَهُوَ جَاهِلٌ بِاللَّهِ، وَبِمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ «فَلَا يَأْمُنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَيْرُونَ» [الأعراف: ٩٩]، وَقَدْ أَفْرَدْتُ كَشْفَ عَوَارَتِ كُلُّ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ. وَنَعْتَقِدُ أَنَّ الْعُبُودِيَّةَ لَا تَسْقُطُ عَنِ الْعَبْدِ مَا عَقَلَ وَعَلِمَ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ مُمِيزٌ عَلَى أَحْكَامِ الْقُوَّةِ وَالاسْتِطاعَةِ، إِذْ لَمْ يَسْقُطْ ذَلِكَ عَنِ الْأَئِيَاءِ وَالصَّدِيقَيْنِ وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ رِقِ الْعُبُودِيَّةِ إِلَى فَضَاءِ الْحُرْيَةِ بِإِسْقاطِ الْعُبُودِيَّةِ، وَالْخُرُوجُ إِلَى أَحْكَامِ الْأَحْدِيَّةِ الْمُسَدِّيَّةِ بِعِلَائِقِ الْأَخِرِيَّةِ، فَهُوَ كَافِرٌ لَا مَحَالَةَ، إِلَّا مَنْ اعْتَرَاهُ عِلْمًا، أَوْ رَأْفَةً، فَصَارَ مَغْتُوهًا، أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ مُبَرْسَمًا، وَقَدْ اخْتَلَطَ فِي عَقْلِهِ، أَوْ لَحِقَهُ غَشْيَةٌ، ارْتَفَعَ عَنْهُ أَحْكَامُ الْعَقْلِ، وَذَهَبَ عَنْهُ التَّمْيِيزُ وَالْمَعْرِفَةُ، فَذَلِكَ خَارِجٌ عَنِ الْمِلَةِ مُفَارِقٌ لِلشَّرِيعَةِ. وَمَنْ زَعَمَ إِشْرَافَ عَلَى الْخَلْقِ حَتَّى يَعْلَمَ مَقَامَاتِهِمْ وَمَقْدَارَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ بِغَيْرِ الْوَحْيِ الْمُنَزَّلِ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْمِلَةِ، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ يَعْرِفُ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ يَعْرِفُ مَا لِلْخَلْقِ وَمَنْقَلَبَهُمْ وَأَنَّهُمْ عَلَى مَاذَا يَمْوِتونَ وَيُخْتَمُ لَهُمْ بِغَيْرِ الْوَحْيِ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ وَقَوْلِ رَسُولِهِ ﷺ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ.

الشـرح:

هذه المسائل الثلاث تكلم فيها عن حال غلاة المتصوفة ، فإن منهم من قال : أنا عبد الله لا خوفاً من عقابه ، ولا طمعاً في ثوابه ، ولكن محبة له ؟

كما يقوله طائفة من كبارهم^(١).

فيقول : (إِنَّ الْعَبْدَ مَا دَامَ أَحْكَامُ الدَّارِ - يعني الدنيا - جَارِيَةً عَلَيْهِ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْخَوْفُ وَالرَّجَاءُ) ، أي : لابد أن يعيش بين الخوف والرجاء ؛ خوف عبادة ورجاء عبادة ، فيرجو رضا الله ، ويرجو الفوز بالجنة ، ويخاف أن يدركه عقاب الله من النار وعذابه ، هذا هو الإيمان . وأما من قال : أنا أعبد بالمحبة لا بالخوف والرجاء . فهذا باطل ، ويدل على نوع زندقة وخروج عن طريقة الأنبياء والمرسلين عليهم صلوات الله وسلامه ، والخوف والرجاء يجب أن يجتمعوا في القلب .

وهل يغلب الخوف الرجاء ، أو يغلب الرجاء الخوف ؟ فيه تفصيل :

أولاً : أما عامة الناس وأكثرهم ظالم لنفسه ، فهذا يجب عليه في حال حياته أن يُغلب جانب الخوف على الرجاء ، فـيُعظم الخوف أكثر من الرجاء حتى ينبع ويُقلع عن ظلمه وعن معاصيه .

ثانياً : أما الخاصة المقتضدون أو السابقون بالخيرات فهو لاء يقومون على استواء الخوف والرجاء في قلوبهم ، فلا يُغلب جانب الرجاء فيترك العمل ، ولا يُغلب جانب الخوف فيقطنط .

ثالثاً : وأما حال أهل المرض الذين يُظن أن مرضهم مرض هلكة ، فهذا يجتمع في قلبه الرجاء والخوف ، ويعظم خوفه ويعظم رجاؤه ، ولكن يكون رجاؤه أعظم ؛ لأن النبي ﷺ ثبت عنه أنه قال : «لَا يَمُوتُنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ

(١) انظر بعض كلام هؤلاء في : تاريخ بغداد (١١٢/١٢)، وطبقات الحنابلة (٢٣١/١)، والنبوات (ص ٧٢).

يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ يُكْفِرُ^(١) ، وقال : «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي
بِي فَلْيُظْنَ بِي مَا شَاءَ»^(٢) ، فإذا كان في مرض فإنه يجتمع في قلبه الخوف
والرجاء ، ويعظم عنده الخوف ويعظم الرجاء ، لكن يزيد في الرجاء ؛ لأنَّ
الله يُعَذِّبُ أَمْرًا بِإِحْسَانِ الظَّنِّ بِهِ وَأَنَّهُ رَحِيمٌ بِعِبَادِهِ .

هذا تحقيق المقام في الجمع ما بين الخوف والرجاء .

وعبارات العلماء والأئمة : بعضهم أطلق تغليب الرجاء ، وبعضهم أطلق
تغليب الخوف ، وبعضهم قال بالتساوي ، حتى عن الإمام الواحد كالأمام
أحمد نقل طائفة من أصحابه عنه تغليب الخوف ، ونقل آخرون تغليب
الرجاء ، والتحقيق أن لكل مقام ما يناسبه على هذا التفصيل السابق بيانه ،
فمن قال : يُغَلِّبُ الرجاء فقط . حق ، ومن قال : يغلب الخوف . حق ، ومن
قال : يتساويان . حق ، كلُّ بما يصلح له من الحالات .

من حالات الصوفية الغلاة أنهم مع انسلاخهم عن الخوف والرجاء
يقولون : تخلصنا من أمور العبادة إلى مشاهدة الأحادية السرمدية ، يعني :
إلى الفناء في الربوبية ، ومشاهدة تصرف الله في الملوك ، يعني : ارتفعت
عنهم التكاليف ، وهذه زندقة وردة ؟ لأنَّه إذا اعتقد أحد أنه وسعه الخروج من
شريعة محمد ﷺ كما وسع الخضر الخروج من شريعة موسى عليه السلام فإنه مرتد ،
كل من اعتقد أنه يجوز أن لا يلتزم بأحكام الشريعة ، وأنَّ أحكام الشريعة إنما

(١) أخرجه مسلم (٢٨٧٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤٩١/٣) ، والدارمي في سنته (٢٧٣١) ، وابن حبان
في صحيحه (٤٠١/٢) ، والطبراني في الكبير (٢١٠، ٢١١) ، والحاكم في المستدرك
(٤/٢٦٨) ، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/٢) من حديث واثلة بن الأشعى رضي الله عنه .
والحديث أصله في البخاري (٧٤٠٥) ، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

هي لطائفه من الناس ، وأنه لا يخصه الخطاب لارتفاع التكاليف عنه ، وعدم التزامه بالتكاليف ، فهذا أيضا ردة وزندقة ، مثل ما هو حاصل مع غلاة المتصوفة .

والمسألة الثالثة : في أحوال غلاة المتصوفة الذين ادعوا أنهم كشفت لهم الحجب ، فأصبحوا يعلمون الغيب من جهة أحوال الناس ومقاماتهم ، وما سيؤول إليه أمرهم سواء في أمور الدنيا أو أمور الآخرة .

فكل هذه الأنواع الثلاثة من الزندقة التي هي عند بعض غلاة المتصوفة .



وَ(الْفِرَاسَةُ) حَقٌّ عَلَى أَصْوِلِ ذَكْرِنَا هَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا سَمِّيَّا هُوَ فِي شَيْءٍ. وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ صِفَاتِهِ قَائِمَةٌ بِصِفَاتِهِ - وَيُشَيرُ فِي ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ الْأَيْدِي وَالْعِصْمَةِ وَالتَّوْفِيقِ وَالْهُدَايَةِ - وَأَشَارَ إِلَى صِفَاتِهِ الْقَدِيمَةِ، فَهُوَ حُلُولٌ قَائِلٌ بِاللَّاهُوَتِيَّةِ وَالْأَلْتِحَامِ، وَذَلِكَ كُفْرٌ لَا مَحَالَةَ.

الشرح:

هاتان مسائلتان ، وكل هذه المسائل عظيمة و مهمة .

المُسَالَةُ الْأُولَى: الْفِرَاسَةُ، وَهِيَ أَنْوَاعُ ثَلَاثَةٍ:

فِرَاسَةُ الْخَلْقِيَّةِ: هذه الفِرَاسَةُ هي التي كُتِبَتْ فِيهَا الْمُؤَلَّفَاتُ الَّتِي تُسَمَّى كِتَابَ الْفِرَاسَةِ، يَعْنِي يَسْتَدِلُونَ بِالْخَلْقِ عَلَى الْخَلْقِ: يَسْتَدِلُونَ بِالْخَلْقِ عَلَى الصِّفَاتِ، فَيَسْتَدِلُونَ بِصَغْرِ الْعَيْنَيْنِ عَلَى ذَكَائِهِ مِنْ عَدْمِهِ، وَيَسْتَدِلُونَ بِكَبْرِ الرَّأْسِ عَنْ ذَكَائِهِ مِنْ عَدْمِهِ، وَيَسْتَدِلُونَ بِسُعَةِ الصَّدْرِ عَنْ حَلْمِهِ وَعَدْمِ حَلْمِهِ، وَيَسْتَدِلُونَ بِوَقْرَةِ جَسْمِهِ عَلَى كَذَا مِنْ كَذَا، وَيَسْتَدِلُونَ بِتَقَاطِيعِ وَجْهِهِ، وَيَعرِضُونَ جَبَهَتِهِ، وَيَشْمُوْخُ أَنْفَهُ، وَبِسُعَةِ وَجْهِهِ، وَطُولِ وَجْهِهِ، وَلُونِ الشِّعْرِ، وَلُونِ الْعَيْنَيْنِ . . . إِلَى آخِرِهِ، هَذِهِ الْأَلْفَتُ فِيهَا مُؤَلَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ، حِيثُ يَسْتَدِلُونَ عَلَى أَخْلَاقِ هَذَا الْمُتَصَفِّ بِتَلْكَ الصِّفَاتِ . فَهَذِهِ الْفِرَاسَةُ الْخَلْقِيَّةُ رَاجِعَةٌ إِلَى تَجَارِبِ النَّاسِ، مِنْهَا مَا هُوَ حَقٌّ، وَمِنْهَا مَا هُوَ باطِلٌ؛ لِذَلِكَ مَا فِيهَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَدَ بِإِطْلَاقٍ، كَذَلِكَ لَا يُرُدُّ بِإِطْلَاقٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَا هُوَ مِنَ الْحَقِّ . وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ كَانَ يَغْلُو فِي مِثْلِ هَذِهِ فِيَعْتَمِدُهَا، مِثْلُ مَا يَذَكُرُ - وَهُوَ صَحِيحٌ - عَنِ الشَّافِعِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَإِنَّهُ تَعْلَمُ هَذِهِ التَّوْلَعَةَ وَأَكْثَرُ فِيهَا جَدًا، حَتَّى رَبِّيما

اشترى له الشيء من أحد فسال عن صفتة، فربما لم يطعم الطعام لأجل صفتة، فقد روى خادمه الربيع بن سليمان قال: (اشتريت للشافعي طيباً بدينار، فقال لي: مِمْنَ اشتريت؟ فقلتُ: مِنْ ذَلِكَ الْأَشْقَرُ الْأَزْرَقُ، فَقَالَ: أَشْقَرُ أَزْرَقُ، رُدَّهُ رُدَّهُ)^(١). وأشار به ذلك.

هذا نوع من التشاوم وإن كان وقع فيه بعض الأئمة من أهل العلم، لكنه شيء يغلب على النفس، وكلّ يؤخذ من قوله ويُرد، فبعض العلماء كان يكثر من هذا ويستعمله في حياته، وهذا لا ينبغي، فإن الصحابة رضي الله عنه كانت صفاتهم مختلفة، منهم من كان دقيقاً قصيراً جداً، ومنهم من كان طويلاً، ومنهم من كان كبير الرأس، ومنهم من كان صغير الرأس، ومنهم من كان صغير العينين . . . إلى آخر هذه الصفات التي يزعمون، وكانوا في مقامات الإيمان والصلاح.

النوع الثاني: فراسة علمية إيمانية، وهذه الفراسة العلمية تسمى فراسة؛ لأنّ العلم الصحيح يأتي لصاحب كوثوب صاحب الفرس عليه، ودون صاحب الفرس منه وتمكنه من ذلك، فيأتيه من العلم والإلهام ما يعلم به الحق، وهذا النوع من الفراسة هو الذي يكون كرامة من الكرامات؛ ولهذا يبحث العلماء بحث الفراسة وأنواعها في مبحث كرامات الأولياء لأجل هذا النوع، فقوله عليه السلام: «اتّقوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ»^(٢)،

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٩/١٣٩)، وأبن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/٤٠٦). وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/٣٩).

(٢) أخرجه الترمذى (٢٧/٣١٢)، والطبراني في الأوسط (٨/٢٣)، والبخاري في التاريخ الكبير (١٠/٢٥٤)، والطبرى في تفسيره (١٤/٤٦)، وأبو نعيم في الحلية (١٠/٢٨١)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣/١٩١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وجاء من =

يعنى : هذا النوع من الفراسة في الأمور الراجعة إلى علمه بالأشياء : علمه بما في نفس صاحبه ، ينظر إليه فيعلم ما يجول بخاطره ، يعلم أنه يفكر في كذا . . . وأشباه هذا ، وهذا من النور الذي يقذفه الله تعالى في قلب المؤمن .

لكن هذا لا يسوغ أن يجعل دليلاً على الحكم ، بل هذا خاطر يأتي للقلب ويهاجم عليه ، ويكون في أهل الولاية وأهل الإيمان الصحيح والتقوى فراسةً ، لكن لا يسوغ لصاحبه أن يحكم به وأن يستعمله ، فيظن الناس الظنون لأجل هذه الفراسة ، أو يحمد لهم لأجل هذه الفراسة ، لأن هذه الفراسة دليل ناقص ؛ قد تكون من نور الله تعالى وقد لا تكون ، فالمرء لا يزكي نفسه فلا يدرى هذا الخاطر الذي هاجم عليه هل هو من نور الله تعالى ، أو هو من الظن السيئ ، أو هو من الظن الحسن الذي فيه تزكية لغيره ، وأشباه ذلك مما لا يسوغ .

فله أن يستعمله من جهة الاحتياط والمعرفة ، لكن ليس له أن يحكم به إلا في بعض الأحوال التي يقوى فيها حيث يكون عنده يقين بذلك . قال تعالى : «**قَدْ كَانَ يَكُونُ فِي الْأَمْمَ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ** - يعني : ملهمون - فإنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ فَإِنَّ عُمَراً بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهُمْ»^(١) .

النوع الثالث: الفراسة الرياضية ، ويدخل فيها القافة وأشباه ذلك ، والقافة منهم من يعلم الأشكال فيتحقق هذا بأبيه ، ومنهم من يعلم الآخر ، وبعض قبائل العرب معروف فيها هذا الأمر ؛ كبني مروة ونحوهم يعرفون

= حديث أبي أمامة ، وابن عمر ، وثوبان رضي الله عنهما . قال الهيثمي في المجمع (١٠/٢٦٨) : (رواوه الطبراني وإسناده حسن) .

(١) أخرجه مسلم (٢٣٩٨) من حديث عائشة رضي الله عنها .

من وطء القدم هو من أي قبيلة؟ ويعرفون من وطء القدم هل الواطئ رجل أم امرأة، وهل المرأة حائض أم طاهر، وهذا يسمى القيافة وتتبع الأثر، هذا علم خاص يتداولونه فيما بينهم، وهو صحيح دلت التجارب على صحته، والشريعة جاء فيها الحكم بالقيافة، فالقائف يُحکم بقوله في المسائل التي يحتاج فيها إلى قائف، مثل تنازع الأنساب وأشباه ذلك.

والنبي ﷺ كان عنده زيد بن حارثة وابنه أسامة بن زيد مضطجعان، وقد غطيا وجهيهما وبدت أقدامهما، فجاء رجل من القافلة فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض. فسرّ بذلك النبي ﷺ وبرقت أسارير وجهه ﷺ لمحبته لأسامة وأبيه زيداً^(١).

فهذا النوع يحكم به شرعاً ويصير القاضي إليه، وهو من حيث الظاهر أقوى أنواع الفراسة، يعني: من حيث الحكم الظاهر، أما الباطن فالثاني الذي هو فراسة المؤمن، والأول قد يكون أو لا يكون.

أما المسألة الثانية: التي ذكرها بعد الفراسة فهي: الحلول، وهذه وقع فيها طائفة من بداية القرن الثالث الهجري، والحلول والإتحاد لفظان متبنيان، فالحلول شيء والاتحاد شيء آخر، والحلول ينقسم إلى حلول عام وحلول خاص، والإتحاد ينقسم إلى اتحاد عام واتحاد خاص.

فالفرق بين الحلول والاتحاد أن الحلول يقبل الانفصال والإتحاد لا يقبل الانفصال.

مثاله: أنك لو وضعت سكرًا في ماء فحركته، صار حلولاً أو اتحاداً؟ صار اتحاداً؛ لأن هذا لا يقبل أن ينفصل مرة أخرى، أما لو وضعت في

(١) أخرجه البخاري (٣٥٥٥، ٣٧٣١)، ومسلم (١٤٥٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

الماء شيئاً من الأشياء - حصاة أو ورقة - فهذا يسمى حلولاً؛ لأنها أصبحت هي والماء شيئاً واحداً، لكن يمكن فصلهما مرة أخرى.

ولو وضعنا ورقة الشاي في كأس ماء، فهنا اجتمع حلول واتحاد، أما الحلول فوجود هذه الورقة التي تستطيع أن ترفعها، والاتحاد هو امتزاج الشاي بالماء وتغير لونه، فالماء دخله شيء آخر وهو الشاي فتغير فاتحدا. لهذا القائلون بالحلول غير القائلين بالاتحاد، والحلول قسمان: عام وخاص، والاتحاد قسمان: عام وخاص.

فالحلول العام: هو قول من يقول هو حل في كل شيء، لكن حلوله من قبل حلول الالاهوت في المخلوق، يمكن أن يبقى للمخلوق صفة المخلوق ويبيقى للالاهوت صفة الإله، مثل من يعتقد في حلوله في الصور الجميلة، وفي كل صورة جميلة، ويقول حل فيها الإله، أو حلول الله عليه السلام في كل مكان، حيث إنه ليس مندمجاً في الذات، ولكن فيه تباين، حال في كل مكان مع الانفصال.

والحلول الخاص: هو أنه يحل في بعض الأشخاص، مثل ما يقول بعض الصوفية: ما في الجبة إلا الله. يعني: حلول خاص فيه، أو قول النصارى: إن الله عليه السلام حل في عيسى، فصار عيسى له صفتان: صفة الناسوتية البشرية في جثمانه، وصفة الإلهية فيما حل فيه، ومثل قول القرامطة والإسماعيلية: إن الله عليه السلام حل في الحاكم أو في فلان أو فلان من الناس، هذا حلول خاص.

أما الاتحاد فهو اتحاد عام وخاص:

أما الاتحاد العام: فهو أن يكون الوجود هو عين الله عليه السلام، أي: وجود الأشياء هو وجود الله، وصفة الأشياء هي صفة الله، وهذا يسمى اتحاد،

أي : اتحاد بكل شيء ، وهو قول الاتحادية ؛ كابن عربي^(١) وابن سبعين^(٢) وابن الفارض^(٣) وغيرهم ، مثل ما قال ابن الفارض - قبحه الله^(٤) - :

لَهَا صَلَوَاتِي بِالْقَامِ أُقِيمُهَا وَأَشْهَدُ فِيهَا أَنَّهَا لِي صَلَتِ
فلها صلاته ، ولنفسه صلت لأجل اتحاده بالخلق ، هذا قول أصحاب
وحدة الوجود ، وحدة الوجود اتحادية لا حلولية ؛ لأنهم يقولون الوجود
واحد ، هو عين وجود الحق .

أما الاتحاد الخاص : أن يتحد بعض المخلوقات دون بعض ، فلم يتحد
بكل شيء ، نزهوه عن الاتحاد بالأشياء القدرة والقبيحة ، ولكن اتحد بعض
الأشياء دون بعض ، فاتحاد بالأولياء ، والصالحين ، والأنبياء ، وال فلاسفة ،
فصاروا هم عين وجود الله .

ولاشك أن من قال بأي نوع من الحلول أو الاتحاد فهو كافر بالله .



(١) سبقت ترجمته ، راجع (ص ٣٠٧).

(٢) هو عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر بن محمد بن قطب الدين أبو محمد المقدسي الرقوطي نسبة إلى رقطة بلدة قرية من مرسية ، ولد سنة أربع عشرة وستمائة ، واشتعل بعلم الأولئ والفلسفة ، فتولد له من ذلك نوع من الإلحاد ، وصف فيه . انظر : البداية والنهاية (١٣/٢٦١) ، والوافي بالوفيات (١٨/٣٧) ، وشذرات الذهب (٥/٣٢٩) .

(٣) سبقت ترجمته ، راجع (ص ٣٠٨).

(٤) انظر : الجواب الصحيح (٤/٤٩٩) ، ومصرع التصوف (ص ٦٤) ، ولسان الميزان (٤/٣١٧) .

وَنَعْتَقِدُ أَنَّ الْأَرْوَاحَ كُلَّهَا مَخْلُوقَةٌ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ فَقَدْ ضَاهَى قَوْلَ النَّصَارَى - النُّسْطُورِيَّةِ^(١) - فِي الْمَسِيحِ، وَذَلِكَ كُفْرٌ بِاللهِ الْعَظِيمِ.

الشرح:

أما الأرواح فالروح التي أضافها الله تعالى لنفسه هي روح مخلوقة، وأضافها الله تعالى لنفسه تشريفاً، قال تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُمْ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٩] من روحه إضافة مخلوق إلى خالقه؛ لأن الروح مخلوقة، وإضافة المخلوق إلى الخالق تقتضي التشريف مثل قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ [النجم: ١٠]، تشريف للعبد، وقوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾ [الشمس: ١٣]، تشريف للناقة، ومثل: «بيت الله» تشريف لهذا البيت... إلى آخره، وكذلك الروح، طائفة ظنوا أن إضافة الروح لله تعالى إضافة صفة إلى موصوف، وهذا غلط، وهو الذي به ضلت النصارى، فظنوا أنه لما نفخ الله تعالى فيه من روحه أنه حل في اللاهوتية، أي: حل فيه الإله، ولهذا قال: (فَقَدْ ضَاهَى قَوْلَ النَّصَارَى النُّسْطُورِيَّةِ)، وهي طائفة من النصارى.

(١) هي فرقة من فرق النصارى أصحاب نسطور الحكم، تصرف في الإنجيل بحكم رأيه، فقال: إن الله تعالى واحد ذو أقانيم ثلاثة: الوجود، والعلم، والحياة، وقالوا: إن هذه الأقانيم ليست زائدة على الذات ولا هي هو، واتحدت الكلمة بجسد عيسى عليه السلام... كإشراق الشمس في كوة على بلورة، وكظهور النقش في الشمع.

انظر: الملل والنحل (١/٢٢٤)، والبدء والتاريخ (٤٦/٤)، والجواب الصحيح (٤/٨٧)، وهداية الحيارى (١٦٥).

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ شَيْئًا مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ بَلْ حَالٌ فِي الْعَبْدِ، وَقَالَ بِالْتَّبَعِيْضِ عَلَى اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَلَا حَالٌ فِي مَخْلُوقٍ، وَأَنَّهُ كَيْفَ مَا تُلِيَ وَقُرِئَ وَحُفِظَ: فَهُوَ صِفَةُ اللَّهِ بَلْ وَلَيْسَ الدَّرْسُ مِنَ الْمَدْرُوسِ، وَلَا التَّلَاوَةُ مِنَ الْمَتَلُوِّ؛ لَأَنَّهُ بِجَمِيعِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ قَالَ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ. وَنَعْتَقِدُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ الْمُلَحَّنَةَ بِدُعَةٍ وَضَلَالَةً.

الشرح:

ذكر هنا صفة الكلام والقرآن، وأن القرآن كلام الله ليس بمخلوق، هذا اعتقاد السلف الصالح من أولهم إلى آخرهم، منه بدأ بِكَلِمَةِ اللَّهِ وإليه يعود، وهو كلام الله إذا تلبي، وهو كلام الله إذا كتب، وهو كلام الله بِكَلِمَةِ اللَّهِ إذا حفظ، ففي أي صفة كان تناوله العبد فهو كلام الله ليس بمخلوق.

ومعلوم أنه ثم فرق ما بين التلاوة وبين المتلتو، وما بين الدراسة والمدروس، وما بين القراءة والمقروء، فكما قال أئمة السلف : (الكلام كلام الباري والصوت صوت القاري)^(١) فالجهة منفكة لا تلازم بين التلاوة والمتلتو؛ لأن التلاوة فعل العبد والمتلتو كلام الله بِكَلِمَةِ اللَّهِ، ولهذا بدأ السلف من قال : (لفظي بالقرآن مخلوق)؛ لأن كلمة (لفظي) تحتمل أن يكون المراد التلفظ الذي هو عمل العبد فتكون الكلمة صحيحة، فتلفظ العبد مخلوق

(١) انظر: خلق أفعال العباد (ص ٦٢)، وشرح اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٥٥ / ٢)، والبداية والنهاية (١٠ / ٣٢٧)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ١٩٤)، ومعارج القبول (١ / ٢٩٣).

لأن أعمال العباد مخلوقة، وقد يكون المقصود باللفظ الذي هو الملفوظ؛ لأن (فعل) تأتي بمعنى المصدر وتأتي بمعنى المفعول، مثل : خلق ، بمعنى المخلوق ، ولفظ بمعنى الملفوظ ، وهكذا .

فكلمة (لفظ) تأتي بمعنى الملفوظ ، والملفوظ هو كلام الحق عَلَيْهِ السَّلَامُ ليس بمخلوق ، فمن قال : (لفظي بالقرآن مخلوق) هو مبتدع؛ لأن هذه الكلمة لا تجوز أن تقال لاحتمال أن يكون المراد باللفظ المصدر أو يكون المراد باللفظ الملفوظ ، فإن كان المراد المصدر فهو صحيح أن فعل العبد وتلفظه مخلوق ، وإن كان المراد الملفوظ فالملفوظ كلام الحق عَلَيْهِ السَّلَامُ ليس بمخلوق .

لكن استعمل هذه اللفظة بعض أهل البدع والاعتزال والجهمية ليستروا قولهم بخلق القرآن ، فاستعملوا قولهً محتملاً حتى لا يؤخذ على أيديهم . فاستعمال هذا اللفظ لا يجوز . وهذا مثل ما قال هنا : (وَلَيْسَ الدَّرْسُ مِنَ الْمَدْرُوسِ، وَلَا التَّلَاوَةُ مِنَ الْمَتَلُوْ) . . . إلى آخره .



وَأَنَّ الْقَصَائِدَ بِدُعَةٍ، وَمَجْرَاهَا عَلَى قِسْمَيْنِ: فَالْحَسْنُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ ذِكْرِ الْأَءِ اللَّهِ وَنَعْمَائِهِ، وَإِظْهَارُ نَعْتِ الصَّالِحِينَ وَصِفَةِ الْمُتَّقِينَ، فَذَلِكَ حَائِزٌ، وَتَرْكُهُ وَالاِسْتِغَالُ بِذَكْرِ اللَّهِ وَالْقُرْآنِ وَالْعِلْمِ أَوْلَى بِهِ، وَمَا حَرَى عَلَى وَصْفِ الْمَرْئَيَاتِ، وَنَعْتِ الْمَخْلُوقَاتِ، فَاسْتِمَاعُ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ كُفْرٌ، وَاسْتِمَاعُ الْغِنَاءِ وَالرُّبَاعِيَّاتِ^(١) عَلَى اللَّهِ كُفْرٌ، وَالرَّقصُ بِالْإِيقَاعِ وَنَعْتِ الرَّقَاصِينَ عَلَى أَحْكَامِ الدِّينِ فِسْقٌ، وَعَلَى أَحْكَامِ التَّوَاجِدِ وَالْغِنَاءِ لَهُوَ وَلَعِبٌ. وَحَرَامٌ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَ الْقَصَائِدَ وَالرُّبَاعِيَّاتِ الْمُلَحَّنَةَ الْجَارِيَ بَيْنَ أَهْلِ الْأَطْبَاعِ عَلَى أَحْكَامِ الذِّكْرِ، إِلَّا لِمَنْ تَقَدَّمَ لَهُ الْعِلْمُ بِأَحْكَامِ التَّوْحِيدِ، وَمَعْرِفَةِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَمَا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ بَعْدَ، مِمَّا هُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ، فَيَكُونُ اسْتِمَاعُهُ كَمَا قَالَ: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَسْتَعِنُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨]. وَكُلُّ مَنْ جَهَلَ ذَلِكَ، وَقَصَدَ اسْتِمَاعَهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى غَيْرِ تَفْصِيلِهِ، فَهُوَ كُفْرٌ لَا مَحَالَةَ، فَكُلُّ مَنْ جَمَعَ الْقَوْلَ وَأَضَغَى بِالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ، فَغَيْرُ حَائِزٍ إِلَّا لِمَنْ عَرَفَ مَا وَصَفْتُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَنَعْمَائِهِ، وَمَا هُوَ مُؤْصُوفٌ بِهِ بَعْدَ مَا لَيْسَ لِالْمَخْلُوقِ فِيهِ نَعْتٌ وَلَا وَصْفٌ، بَلْ تَرْكُ ذَلِكَ أَوْلَى وَأَحْوَطُ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا بِدُعَةٍ، وَالْفِتْنَةُ بِهَا غَيْرُ مَأْمُونَةٍ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَاتَّخَادُ الْمُجَالِسِ عَلَى الْاسْتِمَاعِ وَالْغِنَاءِ وَالرَّقصِ بِالرُّبَاعِيَّاتِ بِدُعَةٍ، وَذَلِكَ

(١) قال في المعجم الوسيط (ص ٣٢٤): (الرباعية في الشعر: منظومة شعرية تتالف من وحدات، كل وحدة منها أربعة أسطر تستقل بقافيةها، وتسمى في الشعر الفارسي بالدوايت) أ. هـ.

مِمَّا أَنْكَرَهُ الْمُطَلَّبِيُّ^(١)، وَمَا لِكُ^(٢)، وَالثَّوْرِيُّ^(٣)، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ^(٤)
وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٥)، وَإِسْحَاقُ^(٦)، وَالْأَفْتَدَاءُ بِهِمْ أَوْلَى مِنَ الْأَفْتَدَاءِ
بِمَنْ لَا يُعْرَفُونَ فِي الدِّينِ، وَلَا لَهُمْ قَدْمٌ عِنْدَ الْمُخْلَصِينَ. وَبَلَغَنِي
أَنَّهُ قِيلَ لِبِشْرِ بْنِ الْحَارِثِ^(٧) : إِنَّ أَصْحَابَكَ قَدْ أَحْدَثُوا شَيْئًا يُقَالُ لَهُ
الْقَصَائِدُ، قَالَ: مِثْلُ إِيْشِ؟ قَالَ مِثْلُ قَوْلِهِ :

أَضِيرِي يَا نَفْسُ حَمَّى تَسْكُنِي دَارُ الْجَلِيلِ
فَقَالَ: حَسْنٌ. وَأَيْنَ يَكُونُ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ذَلِكَ؟ قَالَ:
قُلْتُ: بِبَغْدَادَ. فَقَالَ: كَذَبُوا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، لَا يَسْكُنُ بَغْدَادَ
مَنْ يَشْمَعُ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(٨) : وَمَمَّا نَقُولُ - وَهُوَ قَوْلُ أَئْمَانِنَا -
إِنَّ الْفَقِيرَ إِذَا احْتَاجَ وَصَبَرَ وَلَمْ يَتَكَفَّفْ إِلَى وَقْتٍ يَفْتَحُ اللَّهُ
لَهُ كَانَ أَعْلَى، فَمَنْ عَجَزَ عَنِ الصَّبْرِ كَانَ السُّؤَالُ أَوْلَى بِهِ عَلَى

(١) هو محمد بن إدريس الشافعي، سبقت ترجمته، راجع (ص ٨١).

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٠).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٥١).

(٤) هو يزيد بن هارون بن زادي بن ثابت أبو خالد السلمي مولاهم، من أهل واسط، ولد سنة ثمان عشرة ومائة، وتوفي سنة ست ومائتين، قال على بن المديني : (ما رأيت رجلاً قط أحفظ من يزيد بن هارون)، وقال الذهبي : (كان رئيساً في العلم والعمل، ثقة حجة كبيرة الشأن). انظر : الطبقات الكبرى (٣١٤/٧)، وتاريخ بغداد (٢٣٧/١٤)، وسير أعلام النبلاء (٣٥٨/٩)، وال عبر (٣٥٠/١)، وشذرات الذهب (١٦/٢).

(٥) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٢).

(٦) هو ابن راهويه، سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٢).

(٧) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٢).

(٨) هو محمد بن خفيف.

قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ...»^(١) الْحَدِيثُ.

وَنَقُولُ: إِنَّ تَرْكَ الْمَكَاسِبِ غَيْرُ جَائِزٍ إِلَّا بِشَرَائِطٍ مَرْسُومَةٍ مِنَ التَّعْفُفِ وَالاشْتِغَانِ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ، وَمَنْ جَعَلَ السُّؤَالَ حِرْفَةً وَهُوَ صَحِيحٌ، فَهُوَ مَذْمُومٌ فِي الْحَقِيقَةِ خَارِجٌ.

وَنَقُولُ: إِنَّ الْمُسْتَمِعَ إِلَى الْغِنَاءِ وَالْمَلَاهِي، فَإِنَّ ذَلِكَ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْغِنَاءُ يُنْبِتُ النِّفَاقَ فِي الْقُلُوبِ»^(٢)، وَإِنْ لَمْ يَكُفُّ: فَهُوَ فِسْقٌ لَا مَحَالَةَ.

وَالَّذِي نَخْتَارُ: قَوْلُ أَئِمَّتِنَا: تَرْكُ الْمَرَاءِ فِي الدِّينِ، وَالْكَلَامِ فِي الإِيمَانِ: مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاسْطُ يُؤَدِّي، وَأَنَّ الْمُرَاسِلَ إِلَيْهِمْ أَفْضَلُ، فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ، وَمَنْ قَالَ بِإِسْقاطِ الْوَسَائِطِ عَلَى الْجَمْلَةِ فَقَدْ كَفَرَ. ١. هـ.^(٣)

(١) أخرجه البخاري (١٤٧٠)، ومسلم (١٠٤٢) بنحوه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) لا يصح مرفوعاً، أخرجه أبو داود (٤٩٢٧)، والبيهقي في الكبرى (١٠/٢٢٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، والدليلي في الفردوس (٣/١١٥) من حديث أنس رضي الله عنه، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/٢٧٩) من حديث جابر رضي الله عنه. وجاء موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه وغيرهما، رواه المرزوقي في تعظيم قدر الصلاة (٢/٦٢٩)، ابن عبد البر في التمهيد (٢٢/١٩٩)، والبيهقي في الكبرى (١٠/٢٢٣)، وفي شعب الإيمان (٤/٢٧٨). قال العراقي في المغني عن حمل الأسفار (١/٥٧٤): (المعروف غير صحيح لأن في إسناده من لم يسم، رواه أبو داود، وهو في رواية ابن العبد ليس من رواية المؤذن، ورواه البيهقي مرفوعاً ومحفوظاً) ١. هـ. وقال ابن قدامة في المغني (١٠/١٧٥): (والصحيح أنه من قول ابن مسعود رضي الله عنه) ١. هـ.

(٣) انتهى كلام أبي عبد الله بن خفيف.

الشرح:

ولا شك أن ما كان من الشعر في وصف الله تعالى، ووصف آله، ووصف الصالحين، والتذكير بالدار الآخرة، والجهاد، وأشباه ذلك من المعاني الإسلامية والدينية العظيمة، فإن هذا مما أمر به؛ لأن النبي ﷺ أنسدلت الأشعار بين يديه، وقال ﷺ لحسان بن ثابت: «اْهْجُّهُمْ وَجْبِرِيلُ مَعَكَ»^(٢)، وهذا أمر ثابت متفق عليه بين أهل العلم.

لكن التشاغل به عن غيره من العلم الواجب أو من العلم المستحب هذا لا ينبغي؛ بل الانشغال بالعلم الواجب والمستحب هذا لا شك أولى بل أثر من أن ينشغل عنه بإنشاد الأشعار في المعانى الإسلامية العامة.

وأما الأشعار التي في اللهو والمجون وأشباه ذلك، فهذه لا تجوز،

(١) أخرجه أبو يعلى (٢٠٠/٨)، والدارقطني (٤/١٥٥)، والبيهقي في الكبرى (١٠/٢٣٩) من حديث عائشة رضي الله عنها، قال البيهقي : (وصله جماعة وال الصحيح عن النبي ﷺ مرسلاً). هـ. وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٢٩٩)، والدارقطني (٤/١٥٦) والطبراني في الأوسط (٧/٣٥٠) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال الطبراني : (لا يروى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد). وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/٥٣٩) : (سنده ضعيف) . هـ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢١٣)، ومسلم (٢٤٨٦) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

ولا يجوز نشرها أيضاً، فما كان وسيلة إلى الشيء فله حكمه، فالأشعار التي فيها وصف النساء، أو وصف الخنا والفجور، أو وصف شرب الخمر ونحو ذلك، لا يجوز نشرها بين الناس، يعني: إذاعتها أو إقرارها وأشباه ذلك؛ لأن هذا وسيلة إلى الشر.

لكن قد يتناقل العلماء من هذه الأشعار أشياء في الشواهد، أو أشياء في الوصف وبيان بعض معاني اللغة وبيان بعض البلاغة والتسيير، فهذا إذا كان بقدره فلا حرج منه، فقد نقل العلماء كثيراً من الأشعار في كتبهم في التفسير وفي شروح الأحاديث لبيان معاني كلام الله عَزَّوَجَلَّ وكلام رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفي بعضها ما يُنكر؛ لأن ذلك ليس مقصوداً به المنكر، إنما المقصود به الحق.

أما المسألة التي ذكرها من سماع الألحان المطربة والقصائد الزهديات بالألحان فهذا هو الذي كان يسمى في العصر الأول بالتغيير، والتغيير كان بنوع ضرب على الجلود وقد يكون بالدفوف أيضاً، وفيه إنشاد للقصائد الزلالية، استعمله طائفة من المتصوفة لأجل إشغال الناس بالقصائد التي تحت على الدار الآخرة، وتزهد في الدنيا، عن الغناء والفجور وأشباه ذلك.

والعلماء أنكروا التغيير، وأنكروا سماع القصائد الملحنة يعني باللحان مبتدةعة؛ الألحان التي يستخدمها أهل التصوف بما يشبه الغناء، وعدوا ذلك من البدع المحدثة، ووجه كونه بدعة ظاهر، وذلك أنه يقصد بذلك التقرب إلى الله، ومعلوم أن التقرب إلى الله لا يكون إلا بما شرع، وهذه القصائد على هذا النحو التي كان يلقى في الماضي، ويلقى المتصوفة في الحاضر، هذا مبتدع محدث لا يجوز ترقيق القلوب به.

أيضاً من سماع الألحان ما يتصل بالتعبد بها ، وهذا لا شك أنه كفر ، مثل ما ذَكَرَ لك بأن سمعها واستماع ذلك تعبداً كفر ؛ لأنَّه :

* جَعْلُ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ عَزَّلَهُ .

* وَافْتَرَاءُ عَلَى اللَّهِ عَزَّلَهُ بِأَنَّهُ شَرِعَ هَذَا وَرَضِيهِ وَدَلَّ عَلَيْهِ وَبِهِ يَحْصُلُ تَوْحِيدَهُ ، كَمَا يَعْتَقِدُهُ الْمَتَصُوفَةُ .

فَأَصْلِيْلُ استماع الألحان واستماع الغناء فسق إذا كان يصبحه معاذف ، وإِذَا كَانَ لَا يَصْبِحُهُ معاذفَ فهو بحسب الحال ، وقد يكون فسقاً في بعض الأمور - كحال الصوفية - إِذَا كَانَ استماعَ هذه الألحان المطربة والغناء وأشباه ذلك عبادة ، وهو عند طائفة كفر إذا كانوا يعتقدون أنَّ الله عَزَّلَهُ يستمعُ هذا اللحن ويرضى به ، فهذا كفر ؛ لأنَّ الله عَزَّلَهُ لَا يجوز نسبته إلى الرضى بالفسق والفحش ، تعالى الله عَزَّلَهُ عن قولهم .

وهذا ما يمكن حمل كلام من نقل عنه شيخ الإسلام هنا بقوله في أكثر من موضع : (وَاسْتِمَاعُ الْغِنَاءِ وَالرُّبَا عِيَّاتٍ عَلَى اللَّهِ كُفُّرٌ) ؛ لأنَّهم يعنون به التعبد الذي يعتقدون معه أنَّ الله عَزَّلَهُ يستمع لهذا ويرضى به ؛ كما يعتقد طائفة من غلاة المتصوفة والجهلة ، فهذا كفر ؛ لأنَّ فيه وصف الله عَزَّلَهُ بما يتنته عنه .

وهذا يعني قوله فيما يظهر ، وإلا فالعبارة مشكلة (وَكُلُّ مَنْ جَهَلَ ذَلِكَ ، وَقَصَدَ اسْتِمَاعَهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى عَيْرٍ تَفْصِيلِهِ ، فَهُوَ كُفُّرٌ لَا مَحَالَةً) يُحمل على ما سبق من الحالين ، وهذا يعرف معناه بمعرفة حال أهل التصوف ، فيكون حالهم على أحد وجهين :

الوجه الأول : أنه تقرب إلى الله عَزَّلَهُ بعبادة أذن الله بها ورضيها ، وهذا

- كما سبق بيانيه - عند طائفة كفر؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يأذن لأحد أن يجعل عبادة جديدة يخترعها بأمر منكر، فيتعبد بالحرام، وتعبده بالحرام كفر عند جماهير أهل العلم، يعني : يفعل حراماً ويقول أتعبد الله به ، فينظر إلى النساء مثلاً ويقول أتعبد الله بالرؤبة ، وأشباه ذلك ، وليس شرطاً أن يكون استحللاً، فقد يكون استحللاً وقد يكون شيء آخر ، المقصود أنه تعبد الله بأمر محرم تقرب به إلى الله.

الوجه الثاني: أنهم يعتقدون أن هذه الألحان التي هي تقرب إلى الله عَزَّ وَجَلَّ أن الله رضيها ، وأنه يستمع ذلك ، بل ويقصد الله إلى سماعه ، وفي هذا وصف الله عَزَّ وَجَلَّ بما لا يجوز أن يوصف به ، وهذا كفر .

فقوله : (وَقَصَدَ اسْتِمَاعَهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى غَيْرِ تَفْصِيلِهِ، فَهُوَ كُفُرٌ لِأَمْحَالَةَ) ، وقوله : (وَاسْتِمَاعُ الْغَنَاءِ وَالرُّبَايَاتِ عَلَى اللَّهِ كُفُرٌ) ، هذا قول مشكل ، فإذا جاءتك المواطن المشكلة من كلام العلماء فإن كلام العلماء فيه متتشابه ، ما تأخذها بالتسليم إلا بعد رده إلى المحكم ، فإذا ردناه إلى المحكم في قواعد التكفير ، رجعنا إلى أنه لا يكفر المستمع إلا بأحد الصفتين السابق بيانهما : إما بالتقرب إلى الله بالحرام - وهذا عند طائفة كفر - حتى حکى بعض العلماء أن من زنى وقال في أوله : بسم الله وعلى بركة الله ، أنه يكفر بالإجماع ، وإن كان لا يُسلم أن هذا بالإجماع؛ لأنه ما أعرف من قال بالإجماع من المتقدمين ، لكن من قال : بسم الله وعلى بركة الله ، فإنه يكفر؛ لأنه هنا يريد الاستعانة بالله على هذا الأمر المحرم ، ويطلب البركة في هذا الأمر المحرم .

كذلك من أراد التعبد بالحرام ؛ كالذين قال عَزَّ وَجَلَّ فيهم : ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَرِحَّةَ

فَالْأُولُو وَجَدْنَا عَلَيْهَا أَبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمْرَنَا إِلَيْهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ [الأعراف: ٢٨] ، هذا يمكن الرجوع إليه؛ لأنَّه من تعبد بالحرام تقرِّباً إلى الله بما حرام ، هذا عند جمهور العلماء كفر ، وإذا اعتقد أنَّ الله يُحبُّ يرضي بهذا وينصت إليه ، فهذا كفر؛ لأنَّ فيه وصف الله يُحبُّ بما لا يجوز أنْ يُوصَف به .

وَمِنْ مُتَّهِرِيهِمْ: الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ أَبِي صَالِحِ الْجَبَلِيِّ^(١)، قَالَ فِي كِتَابِ (الْغُنْيَا)^(٢): (أَمَّا مَعْرِفَةُ الصَّانِعِ بِالآيَاتِ وَالدَّلَالَاتِ عَلَى وَجْهِ الْأَخْتِصَارِ فَهُوَ أَنْ يَعْرَفَ وَيَتَيقَّنَ أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ أَحَدٌ - إِلَى أَنْ قَالَ - : وَهُوَ بِجَهَةِ الْعُلُوِّ، مُسْتَوٌ عَلَى الْعَرْشِ، مُحْتَوٌ عَلَى الْمُلْكِ، مُحِيطٌ عِلْمُهُ بِالأشْيَاءِ، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلْمُ الْطَّيْبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يَدِيرُ الْأَمْرَ مِنْ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفُ سَنَةٍ مِّمَّا تَعْدُونَ﴾ [السَّجْدَة: ٥]، وَلَا يَجُوزُ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ؛ بَلْ يُقَالُ: إِنَّهُ فِي السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، كَمَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

وَذَكَرَ آيَاتٍ وَأَحَادِيثٍ إِلَى أَنْ قَالَ: وَيَنْبَغِي إِطْلَاقُ صِفَةِ الْأَسْتِوَاءِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ، وَأَنَّهُ أَسْتِوَاءُ الدَّاَتِ عَلَى الْعَرْشِ. قَالَ: وَكَوْنُهُ عَلَى الْعَرْشِ مَذْكُورٌ فِي كُلِّ كِتَابٍ أُنْزِلَ عَلَى كُلِّ نَبِيٍّ أُرْسِلَ بِلَا كَيْفٍ.

وَذَكَرَ كَلَامًا طَوِيلًا لَا يُحْتمِلُهُ هَذَا الْمَوْضِعُ، وَذَكَرَ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ نَحْوَ هَذَا^(٣).

وَلَوْ ذَكَرْتُ مَا قَالَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ لَطَالَ الْكِتَابُ جِدًّا.

وَقَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٤): رُوِيَّنَا عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَّسٍ،

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٩١).

(٢) هو كتاب «غنية الطالبين لطريق الحق» مطبوع ومتداول.

(٣) انظر: الغنية (١٢١ - ١٢٨)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٧٥)، والعلو للذهباني

(٤) (٢٦٥)، وشندرات الذهب (٤/٢٠١).

(٤) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٩).

وَسُفِيَّانُ الثُّورِيُّ، وَسُفِيَّانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ^(١) فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ أَنَّهُمْ كُلَّهُمْ قَالُوا: أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ. قَالَ أَبُو عُمَرَ: (مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نَقْلِ الثِّقَاتِ، أَوْ جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ ؓ فَهُوَ عِلْمٌ يُدَانُ بِهِ، وَمَا حَدَثَ بَعْدَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِيمَا جَاءَ عَنْهُمْ فَهُوَ بِذَنْعَةٍ وَضَلَالَةٍ)^(٢).

وَقَالَ فِي (شَرْحِ الْمَوْطَأِ): لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى حَدِيثِ النُّزُولِ، قَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، لَا يُخْتَلِفُ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي صِحَّتِهِ، وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ طُرُقٍ سَوَى هَذِهِ، مِنْ أَحْبَارِ الْعُدُولِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ؛ كَمَا قَالَتِ الْجَمَاعَةُ، وَهُوَ مِنْ حُجَّتِهِمْ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ).

قَالَ: وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ أَهْلِ الْحَقِّ قَوْلُ اللَّهِ - وَذَكَرَ بَعْضُ الْآيَاتِ - إِلَى أَنْ قَالَ: وَهَذَا أَشَهَرُ وَأَعْرَفُ عِنْدَ الْعَامَةِ وَالْخَاصَّةِ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ حِكَائِتِهِ، لِأَنَّهُ اضْطِرَارٌ لِمَ يُوقَفُهُمْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَلَا أَنْكَرُهُ عَلَيْهِمْ مُشْلِمٌ.

(١) هو معمر بن راشد الأزدي مولاهم البصري، الحافظ أبو عروة، له الجامع المشهور في سير أعلام النبلاء أقدم من الموطأ، قال الإمام أحمد: «ليس يضم معمر إلى أحد إلا وجدته فوقه» ا. هـ. وقال ابن سعد: «كان معمر رجلاً له حلم ومروءة ونبيل في نفسه» ا. هـ. ولد سنة خمس أو ست وتسعين، وتوفي سنة ثلاثة وخمسين ومائة.

انظر: الطبقات الكبرى (٥٤٦/٥)، وتاريخ دمشق (٣٩٠/٥٩)، وسير أعلام النبلاء (٧/٥)، وال عبر (٢٢٠/١)، وشندرات الذهب (١/٢٣٥).

(٢) انظر: ذم التأويل لابن قدامة (ص ٢١).

وقال أبو عمر بن عبد البر أيضاً: أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل، قالوا في تأويل قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك من يحتاج بقوله.

وقال أبو عمر أيضاً: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة، لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ولا يحددون فيه صفة مخصوصة.

وأما أهل البدع - الجهمية والمغترلة كلها والخوارج - فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعم أنَّ من أقر بها مشبه، وهم عند من أقر بها نافون للمغبود، والحق فيما قاله القائلون: بما نطق به كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ وهم أئمة الجماعة^(١).

هذا كلام ابن عبد البر إمام أهل المغرب.

الشرح:

كلام الحافظ أبي عمر بن عبد البر صاحب كتاب (التمهيد) والاستذكار وغيرهما، كلام عظيم تأصيلي مهم في هذا الباب، وهو تقرير لما سبق إيراده وتقريره.

(١) انظر: التمهيد (٧/١٢٨ - ١٤٥).

ذكر كذلك أن السلف تابعوا : (فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ أَنَّهُمْ كُلَّهُمْ قَالُوا : أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ) ، وهذا مما اتفق عليه السلف من أئمة في الدين وعلماء المسلمين ، وهذا معناه على وجهين :

الوجه الأول : أن قولهم : (أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ) يعني بلا تفسير ، فالاصل أن آيات وأحاديث الصفات في ذلك لا تفسّر ؛ بل تُمر كما جاءت ؛ يعني يقال : فيها وصف الله عَزَّوَجَلَّ بكل ذكر ، ولا يقال : معنى هذا كذا ؛ لأن المعاني معلومة عند المستمع ، فمعنى قول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿الْتَّخْمِنُ التَّحِيمُ﴾ صفة الرحمة معلومة ، قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿فَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المجادلة: ١٤] ، صفة الغضب معلومة ، قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصفات: ١٢] على القراءة المعروفة^(١) ، قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبْ فَوَلَّهُمْ﴾ [الرعد: ٥] ، صفة العجب معروفة ، قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِيَّ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا﴾ [البقرة: ٢٦] ، أيضاً صفة الاستحياء معروفة . . . إلى آخر ذلك ، فلا يدخل في هذا بتفسير ، بل يُكتفى بإمارته ، وذلك بذكر ما جاء فيه دون أن يُخاطب فيه بتفسير ؛ لأن هذه المعاني معلومة ، كذلك صفة الوجه صفة اليدين ، إلى غير ذلك من الصفات في القرآن والسنّة .

والوجه الثاني : أن هذا الإمار يعنى : عدم الدخول في الكيفية ولا في بحث المعاني التي ادّعاها المبتدةعة ؛ ولهذا قال طائفة من أهل العلم : (لَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَى)^(٢) ، فنفي الكيفية هنا يُراد به الكيفية التي ادّعاها المجسمة

(١) قرأ بها حمزة والكسائي وخلف ، انظر : السبعة في القراءات (ص ٥٤٧) ، وحجّة القراءات لابن زنجلة (ص ٦٠٦) ، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي (ص ٤٧٢) .

(٢) انظر : لمعة الاعتقاد (ص ٩) .

في نصوص الصفات، ونفي المعنى هو المعنى التأويلي الذي صرَّفَ معانِي الصفات إليه أهل البدع، فقولهم: (لَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَى) يعني لا كيف كما **كَيْفَهُ** المجسمة ولا معنى كما ادعاه المُؤَولَة، وهو موافق لقولهم: (أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ)، ولهذا قال طائفة أيضًا من الأئمة: (تفسيرها تلاوتها)^(١)، نفس التلاوة تفسير لها؛ لأن الصحابة **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ** ما خاضوا في آيات الصفات بتفسير كما تكلموا في آيات العلم والفقه، وإنما الآيات والأحاديث التي فيها وصف الله **بِهِ** ذكروها وأمروها كما جاءت بلا شيء زائد عن ذلك، فأيقنوا بما وصف الله به نفسه باستواه على العرش، وهم يعلمون معنى الاستواء في اللغة، لهذا لا حاجة لهم في تفسيره، وكذلك في حديث النزول: «يَنْزَلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ»، أو «النِّصْفُ الْلَّيْلِ الْآخِرِ»، أو «حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ»^(٢)، أو الأحاديث الواردة في هذا، وهذا كله يقال به ويمر كما جاء، فلا يجوز الخوض فيه بزيادة عن ذلك، إلا بحالة واحدة وهي في حالة الرد على الخصوم.

ولهذا يخطئ بعض المنتسبين إلى طريقة السلف وإلى السنة في أنهم يحدثون العامة بأحاديث الصفات ويفسرونها لهم، هذا ليس هو طريقة السلف، طريقة السلف أن تُتلى عليهم الآيات والأحاديث في هذا الباب، وثُمَّ كما جاءت ولا تفسر لهم، وإنما يقال لهم: إن الله استوى على

(١) ورد بمعناه عند الذهبي في العلو (ص ٢٥١)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٤٥) عن أبي زرعة، وتحريم النظر في كتب الكلام لابن قدامة (ص ٥٩) بلفظ: (قرأتها تفسيرها)، وانظر: النقض للدارمي (٢/٧٨٢)، ومعارج القبول (١/٢٦٥).

(٢) حديث النزول برواياته المختلفة سبق تخرجه (ص ١٥٤).

العرش ويؤتى بالأيات في هذا ، وفي علو الله على خلقه ، يؤتى بالأيات والأحاديث في هذا ، وتدبر صفات الله سبحانه وتعالى؛ لأنها معلومة يدركها المرء بلغته وفطرته .

وَفِي عَصْرِهِ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرُ الْبِيْهَقِيُّ مَعَ تَوْلِيهِ لِلْمُتَكَلْمِينَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَذَبَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ فِي كِتَابِ (الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ)^(١) (بَابُ مَا جَاءَ فِي إِثْبَاتِ الْيَدَيْنِ صِفتَيْنِ - لَا مِنْ حَيْثُ الْجَارِحَةُ لَوْرُودٍ خَبَرِ الصَّادِقِ بِهِ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «فَالْيَدَيْنُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيْكَ» [ص: ٧٥]، وَقَالَ : «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَاتٍ» [المائدة: ٦٤].

وَذَكَرَ الْأَحَادِيثُ الصَّحَاحُ فِي هَذَا الْبَابِ، مِثْلَ قَوْلِهِ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ، فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ : «يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقْتَ بِيَدِهِ، وَنَفَخْتَ فِيهَا مِنْ رُوحِهِ»^(٢)، وَمِثْلَ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ : «أَنْتَ مُوسَى اضْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ الْأَلْوَاحَ بِيَدِهِ»، وَفِي لَفْظٍ : «وَكَتَبَ لَكَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ»^(٣)، وَمِثْلَ مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ : «وَغَرَسَ كَرَامَةَ أُولِيَّائِهِ فِي جَنَّةِ عَدُنِ بِيَدِهِ»^(٤)، وَمِثْلَ قَوْلِهِ^(٥) : «تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُبْزَةً وَاحِدَةً يَتَكَفَّفُوهَا الْجَبَارُ بِيَدِهِ، كَمَا يَتَكَفَّفُ أَحَدُكُمْ حُبْرَتَهُ فِي السَّفَرِ، نُزُلاً لِأَهْلِ الْجَنَّةِ»^(٦).

وَذَكَرَ أَحَادِيثٌ مِثْلَ قَوْلِهِ : «بِيَدِي الْأَمْرُ»^(٧)، «وَالْخَيْرُ بِيَدِيْكَ»^(٨)

(١) كتاب (الأسماء والصفات) للبيهقي مطبوع ومتداول.

(٢) أخرجه البخاري (٧٥١٦)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس بن مالك.

(٣) سبق تحريرجه (ص: ٢٧٠).

(٤) أخرجه مسلم (١٨٩) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٢٠)، ومسلم (٢٧٩٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٦) أخرجه البخاري (٤٨٢٦)، ومسلم بنحوه (٢٢٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) أخرجه مسلم (٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

«وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ»^(١) وَ«إِنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ»^(٢)، وَقَوْلُهُ: «الْمُقْسِطُونَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرِ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ وَكُلُّنَا يَدِيهِ يَمِينٌ»^(٣)، وَقَوْلُهُ: «يَطْوِي اللَّهُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ الْجَبَارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضَيْنِ بِشَمَائِلِهِ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَارُونَ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟»^(٤).

وَقَوْلُهُ: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَائِي لَا يُغِيظُهَا نَفَقَةٌ سَحَاءُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي يَمِينِهِ، وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقُبْضُ يَحْفَضُ وَيَرْفَعُ»^(٥)
وَكُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي الصَّحِيحِ.

وَذَكَرَ أَيْضًا قَوْلُهُ: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ قَالَ لَهُ وَيَدَاهُ مَقْبُوضَتَانِ: اخْتُرْ أَيْهُمَا شِئْتَ. قَالَ: اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي، وَكُلُّنَا يَدِيُّ رَبِّي يَمِينُ مُبَارَكَةً»^(٦)، وَحَدِيثٌ: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ مَسَحَ

(١) هذا القسم ورد في أحاديث عدة، منها: ما أخرجه البخاري (١٩٠٤)، ومسلم (١١٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فِيمِ الصَّائمِ أَظَيْبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمُسْكِ».

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٥٩) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه مسلم (٢٧٨٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥) أخرجه البخاري (٧٤١٩)، ومسلم (٩٩٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) أخرجه الترمذى (٣٣٦٨)، وأبو يعلى في مسنده (٤٥٣/١١)، وابن حبان في صحيحه (٤٠/١٤)، وابن أبي عاصم في السنة (٩١/١)، والحاكم في المستدرك (١٣٢/١) =

ظَهِرَهُ^(١) إِلَى أَحَادِيثَ أُخْرَى ذَكَرَهَا مِنْ هَذَا النَّوْعِ.

ثُمَّ قَالَ (البِيْهِقِيُّ): أَمَّا الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يُفَسِّرُوا مَا كَتَبْنَا مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي الْاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَسَائِرِ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ مَعَ أَنَّهُ يَحْكِي قَوْلَ بَعْضِ الْمُتَأْخِرِينَ.

الشرح:

البيهقي رحمه الله من علماء الحديث المعروفين ، له كتاب (السنن الكبرى) ، و (السنن الوسطى) ، و (السنن الصغرى) ، وكتب كثيرة في الحديث ، وله كتاب (الأسماء والصفات) ، وطريقته في العقيدة - في الأسماء والصفات بخصوصها - هي طريقة الخطابي وأشباهه هؤلاء ، وهم في أعلى طبقات الأشاعرة؛ لأن عندهم دفاع عن المتكلمين ، ولأن عندهم كثيراً من التأويل لكنهم أخفٌ من غيرهم .

وشيخ الإسلام في موضع له قسم الأشاعرة إلى خمس طبقات ، وجعل البيهقي والخطابي وأشباه هذين من الطبقة العليا من الأشاعرة ، يعني: أن

= والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم . . . وله شاهد صحيح) ا.هـ .

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٣) ، والترمذى (٣٠٧٥) ، والنسائي في الكبرى (٦/٣٤٧) ، وأحمد في المسند (١/٤٤) ، ومالك في الموطأ (١٥٩٣) ، وابن حبان في صحيحه (١٤/٣٨) ، والحاكم في المستدرك (١/٨٠) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال الحاكم: (حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه) . وتعقبه الذهبي بأن فيه إرسالاً ، وضعفه الألباني في ظلال الجنة (١/٨٩) .

ما تأولوه قليل، أو أنهم الأصل عندهم الإثبات بخلاف قومهم؛ فلم يجعلوا - البيهقي ومن في طبقته - القاطع العقلي فيما يزعمون حكمًا على النصوص، بل نظروا في اللغة وتأولوا تأويلات من جهة اللغة؛ كما هو ظاهر في كتابه (الأسماء والصفات).

والبيهقي في (الأسماء والصفات) تارة يقول باب إثبات يدي للرحمن، أو باب ما جاء في إثبات كذا، وتارة يقول باب ما جاء في كذا، أو باب ما يذكر في كذا، ولا يذكر الإثبات، لهذا قال بعض أهل العلم: إنه يثبت الصفات الذاتية كالوجه واليدين وأشباه ذلك، وأما الصفات الفعلية فيتناولها.

وكتابه من الكتب التي اشتملت على أدلة كثيرة في الصفات، واشتملت في كثير من ذلك على تأويلات باطلة، وهو يدافع عن المتكلمين، وينقل كلامهم. نسأل الله عَزَّوجلَّ له العفو والرحمة؛ لما له من قدم راسخة في نشر السنة، ورواية الحديث وتدوين ذلك، والاجتهاد، نرجو أن يكون مجتهداً أخطأ في اجتهاده.

ومما ذكر: صفة اليدين لله عَزَّوجلَّ، وصفة الوجه، وكل هذا الباب الذي ذكره راجع إلى إثبات صفة اليدين للحق عَزَّوجلَّ، وهذه الصفة النصوص فيها كثيرة في الكتاب والسنة، وأجمع عليها السلف، والله عَزَّوجلَّ له يدان، وكلنا يديه يمين تَبَارِكَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ شَيْءٍ متصف فيهما بصفة الكمال.

والمؤولة أَوَّلوا اليدين إلى أنواع من التأويل، قالوا: اليد بمعنى القدرة، أو اليد بمعنى النعمة.

وهذا القول لا يناسبه عند ذوي العقول أن يكون مثنياً؛ لأن القدرة والنعمة جنس، وأما قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فلا يناسبه أن تكون بمعنى القدرة أو النعمة؛ ولهذا الدارمي في رد على بشر المرسيي كان مما رد به أن قال: (أنعمتان من أنعمه فقط مبسوطتان؟! فإن أنعمه أكثر من أن تحصى) ^(١).

والنصوص التي جاء فيها إثبات صفة اليد لله تعالى جاءت على ثلاثة أنحاء منها:

أولاً: إثبات صفة اليد مفردة؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤].

ثانياً: إثبات صفة اليدين مثنية؛ كقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾ وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

ثالثاً: أن تكون مجموعة؛ كما قال تعالى: ﴿أَوْلَئِرَبَّاً أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلُتُمْ أَيْدِينَا أَنْعَنَّا فَهُمْ لَهَا مَذِلُوكُونَ﴾ [آل عمران: ٧١].

فإذا وردت على الإفراد والثنية والجمع؛ ولهذا نظر أهل السنة في ذلك وقالوا: الثنوية هذا نص، والجمع **﴿أَيْدِينَا﴾** لا يمنع الثنوية، والإفراد لا يمنع الثنوية؛ ذلك أن الإفراد للجنس، فمن له أكثر من شيء قد يطلق مفرداً وذلك لإرادة الجنس.

أما الجمع فإن له قاعدة في النحو؛ وذلك أن المثنى إذا أضيف إلى ضمير ثنوية أو ضمير جمع فإنه يجوز فيه أن يُجمع - يعني المثنى تخفيفاً - وهذا

(١) انظر: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد (ص ٢٨٥)

أفضل، ويجوز فيه أن يبقى على تثنية، وهذا أقل في الاستعمال.

يعني أقول: يد محمد، ويد محمد وحالد، ويدا محمد وحالد، ثم أقول: يد محمد وحالد ويداهما. هذا ضمير تثنية، فهذا يصح، وأيضاً يصح في اللغة أن أقول: يد محمد وحالد وأيديهما؛ لأن القاعدة: أن المثنى إذا أضيف إلى ضمير التثنية أو ضمير جمع جاز جمعه، وهو الأفضل.

ويدل عليه في القرآن قول الله تعالى: ﴿إِن تُؤْبَأَ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَّتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، فخاطب الله تعالى عائشة وحفصة رضي الله عنهما بقوله: ﴿إِن تُؤْبَأَ إِلَى اللَّهِ﴾ وعائشة رضي الله عنها قلب واحد، وحفصة لها قلب واحد، والمجموع قلبان، فقال: ﴿فَقَدْ صَغَّتْ قُلُوبُكُمَا﴾ فلماذا جمع؟ لأنه أراد الإضافة إلى ضمير التثنية.

لهذا نقول: ما ورد مثباً بصيغة الجمع؛ كقوله: ﴿عَمِلْتَ أَيْدِيَنَا﴾ ونحوها من الآيات، فهذا فيه إثبات التثنية؛ لأن التثنية نص عليها بخصوصها، والتثنية لا تتحمل إلا على التثنية، يعني: أن المثنى نص في المثنى، أما الجمع فليست نصاً عند الأصوليين فيما زاد عن الاثنين، كذلك المفرد ليس نصاً عند الأصوليين في الواحد، بل يتحمل أن يكون المراد أكثر من واحد؛ لهذا نقول: المفرد في قوله: ﴿يَدُ اللَّهِ﴾ هذا يفسر باليدين؛ لأن المراد الجنس، والجمع في قوله: ﴿عَمِلْتَ أَيْدِيَنَا﴾ المراد يدينا، لكنه أضاف المثنى إلى ضمير الجمع، فجمع المثنى تخفيفاً على الأفضل في لسان العرب.

إذا تبين ذلك فمن الباطل أن يُقال: إن الله تعالى له أيد، أو إن الله تعالى له أعين؛ كما قاله بعض من لم يفقهه، فهذا فيه غلو في الإثبات، وعدم فقه بلسان العرب، والله تعالى موصوف بأن له يدين وهي نص فيها، وأما الجمع

فيرجع به إلى نص الآيدين، ولهذا جاء في السنة ما يبين هذا التنصيص بقوله: «اَخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي، وَكُلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَةً»^(١) فنص على أنهما اثنان.

أما الذين تأولوا فمنهم من ذهب إلى المجاز ببني اليد وقال: إنها مجاز عن القدرة، أو مجاز عن الإنعام. ومنهم من قال: إن ذلك يؤول، والمراد لازم ذلك. وما استدلوا به أن العرب تقول: لفلان على يد، يعني: نعمة لفضل.

فنقول: هذا الكلام صحيح، فإن العرب تقول: لفلان على يد وتريد النعمة، يعني: له على نعمة، لكن العرب لا تستعمل ذلك إذا أرادت النعمة إلا على وجه واحد فقط إلا وهو القطع عن الإضافة، ما تقول: يد فلان على، أو يد محمد على، إذا صار لمحمد فضل عليك، بل قول: يد محمد على، هذا لحن ولم تستعمله العرب قط، وإنما تقول: لمحمد على يد. بالقطع عن الإضافة؛ لأنها بالقطع خرجت إرادة صفة يد هنا، فكانت اليد بمعنى النعمة. فنقول: لفلان عليك يد، يعني: لفلان عليك نعمة؛ لأن الإضافة قُطعت، ولا يجوز أن تقول: يد محمد على، بمعنى نعمة محمد على.

فإذاً استعمال يد بمعنى النعمة صحيح في لسان العرب، وال Shawahid عليه معروفة، ولكن هذا جاء على نحو واحد وهو أن يقطع عن الإضافة، أما إذا أضيفت اليد إلى الذات فإنه يراد الذات المتصفه باليد.

(١) سبق تخريرجه (ص ٣٤٥).

ومما اعترض به على أهل السنة - ولكنه اعتراض باطل - هو أن الله ﷺ قال: في اليد: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدِيهِ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]، قالوا: ﴿بِأَيْدِيهِ﴾ هنا بمعنى القوة، وأيد هذه أصلها أيدي، لكن لما جرّت هنا حذفت الياء، يعني: أصلها ﴿والسماء بنيناها بأيدي﴾ هكذا قالوا.

والجواب: أن هذا ليس بصحيح؛ وذلك أن الأيد في لغة العرب بمعنى القوة^(١)، وليس ثم علاقة بين الأيد واليد، وذلك أن الهمزة في ﴿بِأَيْدِيهِ﴾ أصلية: آد ييد أيداً، والأيد القوة، ولها معانٍ آخر، فالهمزة هنا ليست للجمع، ولكنها همزة أصلية في الكلمة، ومعناها القوة.

فإذا هذه الآية: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدِيهِ﴾ ليست هنا جمع يد، بل معناها: والسماء بنيناها بقوة وإنما لموسعون.

ويدل عليه قوله ﷺ: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاؤَدَّا ذَا الْأَيْدِيْ إِنَّهُ أَوَّلُ﴾ [ص: ١٧]، هنا ﴿ذَا الْأَيْدِيْ﴾ يصفه ﷺ بما لم يستدرك فيه مع غيره، فمن جهة اليدين كل إنسان له يدان، لكن الله ﷺ يصفه بما ليس في غيره وهو أنه ذو القوة التي خصه الله ﷺ بها. فقال: ﴿ذَا الْأَيْدِيْ﴾ وصارت عندنا (ال) التعريف مع كلمة أيد التي هي القوة، وكذلك ﴿بِأَيْدِيهِ﴾ هذه الثانية التي في سورة الذاريات: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدِيهِ﴾ يعني: بقوة.

المقصود من هذا أن كلام البيهقي جيد وصواب في نقله للنصوص وتقرير

(١) انظر: تفسير البغوي (٧/٣٧٩)، وتفسير ابن كثير (٢٢١/١٣)، وتفسير القرطبي (٤٨/١٧)، والتحرير والتوكير لابن عاشور (١٦/١٣)، (٢٢٧/١١)، وانظر في معنى «أيد» وأصلها: معجم مقاييس اللغة (ص ٨٣)، والقاموس المحيط (١/٢٧٣)، ومختار الصحاح (ص ٣٥).

هذه الصفة ، وكل الصفات على هذا النحو الذي ذكره في كثرة النصوص فيها ، وفي أنها لا يُخاض فيها بتأويل .

ومما ذكر يتبيّن أن السلف لم يخوضوا في تفسيرها ، إذا جاءت صفة اليدين في كتب التفسير القديمة وفي كلام السلف لا تجد أنهم يقولون: اليدان هما كذا ، بل معروف أن اليدين هما اليدان ، والله يعلم متصرف بذلك .



وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى^(١) فِي كِتَابِ (إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ)^(٢):
لَا يَجُوزُ رَدُّ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَلَا التَّشَاغُلُ بِتَأْوِيلِهَا، وَالْوَاجِبُ حَمْلُهَا
عَلَى ظَاهِرِهَا، وَأَنَّهَا صِفَاتُ اللَّهِ، لَا تُشَبَّهُ بِسَائِرِ الْمُؤْصُوفِينَ بِهَا
مِنَ الْخَلْقِ، وَلَا نَعْتَقِدُ التَّشْبِيهَ فِيهَا، لَكِنْ عَلَى مَا رُوِيَّ عَنِ الْإِمَامِ
أَحْمَدَ وَسَائِرِ الْأَئِمَّةِ.

وَذَكَرَ بَعْضَ كَلَامِ الرُّهْرِيِّ، وَمَكْعُولِ، وَمَالِكِ، وَالثُّورِيِّ،
وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّيْثِ، وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَابْنِ عَيْنَةَ،

(١) هو الإمام العلام شيخ الحنابلة القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي الحنبلي ، ابن الفراء ، ولد سنة ثمانين وثلاثمائة ، وتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعينه ، قال شيخ الإسلام عنه في درء التعارض (٧/٣٤ ، ٣٥) : (ونوع ثالث سمعوا الأحاديث والآثار ، وعظموا مذهب السلف ، وشارکوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقة . . . وقد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية ، ورأوا ما بينهما من التعارض ، وهذا حال أبي بكر بن فورك والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأمثالهم ؛ ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل ؛ كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار ، وتارة يفوضون معانيها ويقولون : تجري على ظواهرها ؛ كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك ، وتارة يختلف اجتهادهم فيرجحون هذا تارة ؛ كحال ابن عقيل وأمثاله ، وهؤلاء قد يدخلون في الأحاديث المشكلة ما هو كذب موضوع ولا يعرفون أنه موضوع ، وما له لفظ يدفع الإشكال) ا.هـ .
وقال الذهبي : (جمع كتاب إبطال تأويل الصفات ، فقاموا عليه لما فيه من الواهي والموضوع . . . وجرت أمور وفتنت نسأل الله العافية) ا.هـ .

انظر : تاريخ بغداد (٢٥٦/٢) ، وتاريخ دمشق (٣٥٤/٥٢) ، وسير أعلام النبلاء (٨٩/١٨) ، وال عبر (٢٤٦/٣) ، وشذرات الذهب (٣٠٦/٣) .

(٢) كتاب «إبطال التأويل لأنباء الصفات» لأبي يعلى ، مطبوع جزء منه ، وانظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥٠٣/٣) الملحق .

والفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضَ، وَوَكِيعَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَأَسْوَدَ ابْنَ سَالِمٍ^(١)، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهْوَيْهِ، وَأَبِي عَبْيُودَ، وَمُحَمَّدَ بْنِ جَرِيرَ الطَّبَرِيِّ، وَغَيْرُهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ. وَفِي حِكَايَةِ الْفَاطِلِهِمْ طُولٌ. إِلَى أَنْ قَالَ: (وَيَدْلُلُ عَلَى إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ وَمَنْ بَعْدُهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ حَمَلُوهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِتَأْوِيلِهَا، وَلَا صَرْفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، فَلَوْ كَانَ التَّأْوِيلُ سَائِغاً لَكَانُوا إِلَيْهِ أَشْبَقَ، لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَالَةِ التَّشْبِيهِ وَرَفْعِ الشَّبَهَةِ^(٢)).

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيِّ الْمُتَكَلِّمُ، صَاحِبُ الْطَّرِيقَةِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ، فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَفَهُ فِي (اِحْتِلَافِ الْمُصَلِّينَ، وَمَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ)^(٣)، ذَكَرَ فِرقَ الرَّوَافِضِ، وَالْخَوَارِجِ، وَالْمُرْجِيَّةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَغَيْرَهُمْ.

ثُمَّ قَالَ: (مَقَالَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ جُمْلَةً: قُولُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ: الْإِقْرَارُ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتبِهِ وَرَسُلِهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنِ اللهِ، وَمَا رَوَاهُ الثُّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، لَا يَرْدُونَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ أَحَدٌ، فَرَدْ صَمْدٌ، لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،

(١) هو أسود بن سالم أبو محمد العابد، كان صالحًا ورعاً، مات سنة ثلاط عشرة أو أربع عشرة ومائتين، قال ابن جرير الطبرى : (كان ثقةً ورعاً فاضلاً) ا.هـ.

انظر : تاريخ بغداد (٧/٣٥)، والمنتظم لابن الجوزي (١٠/٢٥٢)، والوافي بالوفيات (٩/١٤٩).

(٢) انظر : إبطال التأويل لأنباء الصفات لأبي يعلى (١/٤٣ - ٧١).

(٣) كتاب (مقالات الإسلاميين) للأشعري ، مطبوع ومتداول.

وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وَأَنَّ لَهُ يَدِينِ بِلَا كَيْفٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وَكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ يَدَهُ مَبْسُوتَاتٍ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ بِلَا كَيْفٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

وَأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُقَالُ: إِنَّهَا غَيْرُ اللَّهِ، كَمَا قَالَتِ الْمُغْتَزَلَةُ
وَالْخَوَارِجُ وَأَقْرَرُوا أَنَّ لِلَّهِ عِلْمًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾
[النساء: ١٦٦]، وَكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْشَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا
بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١]، وَأَثْبَتُوا السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَلَمْ يَنْفُوا ذَلِكَ عَنِ اللَّهِ
كَمَا نَفَتَهُ الْمُغْتَزَلَةُ، وَأَثْبَتُوا لِلَّهِ الْقُوَّةَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا مَنْ
أَشَدُ مِنَ قُوَّةٍ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]
وَذَكَرَ مَذْهَبَهُمْ فِي الْقَدَرِ.

إِلَى أَنْ قَالَ: وَيَقُولُونَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَالْكَلَامُ
فِي الْلَّفْظِ وَالْوَقْفِ: مَنْ قَالَ بِالْلَّفْظِ وَبِالْوَقْفِ فَهُوَ مُبْتَدَعٌ عِنْدَهُمْ،
لَا يُقَالُ الْلَّفْظُ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، وَلَا يُقَالُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

وَيَقِرُّونَ أَنَّ اللَّهَ يَرَى بِالْأَبْصَارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا يُرَى الْقَمَرُ
لِيَلَّةَ الْبَدْرِ، يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَا يَرَاهُ الْكَافِرُونَ، لَأَنَّهُمْ عَنِ اللَّهِ
مَحْجُوبُونَ، قَالَ رَبِّكَ: ﴿كَلَّا لِئَنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]
وَذَكَرَ قَوْلَهُمْ فِي الإِسْلَامِ وَالإِيمَانِ وَالْحُوْضِ وَالشَّفَاعَةِ وَأَشْيَاءَ.

الشرح:

كلام أبي يعلى في كتاب (إبطال التأويل) تأصيل لرد أنواع التأويل لآيات الصفات والأمور الغيبية، وكتاب «إبطال التأويلات» ليس من كتب تقرير الاعتقاد الحق في الصفات من كل وجه، لكن يستفاد منه ما نقله شيخ الإسلام عنه في تأصيله في رد التأويل؛ لأن أبو يعلى وجماعة من المتنسبين لمذهب الإمام أحمد رحمه الله ذهبوا إلى الإثبات فغلوا في الإثبات حتى أثبتوا أشياء لم يصح بها الدليل أو لم يرد بها الدليل أصلاً، ولكن الكتاب معقود لإبطال التأويل في أخبار الصفات، وهذا القدر أورد عليه أدلة كثيرة وأبطل تأويل المبطلين.

ذكر فيه وجوب الإيمان بظاهر النصوص التي فيها الإخبار عن الله تعالى وعن اسمائه وصفاته، وأنه لا يجوز التشاغل بردها ولا بتأويلها، ولا بصرفها عن ظواهرها، بل الواجب حملها على ظاهرها، وهذا حق. وإذا قلنا الواجب حملها على ظاهرها، فإن الظاهر - كما هو معلوم - يقابل التأويل، والمجاز يقابل الحقيقة.

فتعذرنا فيما تُحمل عليه آيات الصفات وأحاديث الصفات - بل آيات وأحاديث الأمور الغيبية بعامة - أنه يجب حملها على ظاهرها وعلى حقائقها، ولا يجوز حملها على التأويل ولا على المجاز.

فحمل الآيات وأحاديث على الظاهر، والظاهر للآيات وأحاديث على قسمين:

القسم الأول: الظاهر الإفرادي، وهو الظاهر للألفاظ بمفرداتها، ففيهم

الكلام على ظاهره في اللفظ، ولا يجوز أن يُحال اللفظ عن ظاهره إلى شيء آخر.

وذلك لأن تعريف التأويل عندهم: صرف اللفظ عن ظاهره المبادر منه إلى غيره لقرينة، وسبب أنهم صرفوه عن ظاهره أنه لا يجوز نسبة هذا الظاهر إلى المنسوب إليه، وهذه المقدمة هي الدعوى، لماذا صرفوا اللفظ عن ظاهره؟ قالوا: لأنه لا يجوز أن يوصف الله بصفات الأجسام، فجعلوا الدعوى هي البرهان، ولذلك من الباطل أن يُسلط التأويل على ظاهر الألفاظ؛ كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدः:٦٤]، وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا حَلَقَتْ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، وقوله تعالى: ﴿فَاجْرِهِ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَمَ اللَّهِ﴾ [التوبَة:٦]، وقوله تعالى: ﴿وَكَلَمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَىٰ عَرْشِ الرَّحْمَنِ﴾ [الفرقان: ٥٩]، وأشباه ذلك.

فظواهر هذه الآيات فيها إثبات الصفة على ما دل عليه معنى الصفة في اللغة، فاليد في اللغة ليست هي القدرة؛ لأنه إذا أريد باليد القدرة أو النعمة فإنها لا تضاف بل تقطع عن الإضافة، فتقول مثلاً: لفلان علي يدُ، أو عندي لفلان يدُ، هذا جاء في كلام العرب وأرادوا بها النعمة؛ لأن النعمة تسدى باليد، ولكن لا يقال: يد فلان علىَّ، ويراد بها النعمة، أو يداً فلان علىَّ ويراد بها النعمة، فإذا ثنيت أو أضيفت فإنه لا يمكن بحال أن يراد بظاهرها هذا المعنى الذي ذهبوا إليه، فيكون الذي ذهبوا إليه غلطًا في اللغة، وأيضاً فيه تأويل، والتأويل لا يجوز لهذا لأنه لا برهان عليه.

إذا تبين ذلك فالواجب أن نفهم الآيات على ظاهرها، يعني: ظاهرها اللغطي، فنؤمن به على ما دل عليه الظاهر، ولا نتشاغل بتأويله ولا برده،

ولا بضرب الأمثلة . . . إلى آخره ، بل نؤمن بأن الله ﷺ وصف نفسه بذلك ، ولا نخوض فيه .

القسم الثاني : الظاهر التركيبى أو ظاهر الجمل ، وهو ما يفهم من ظاهر الكلام بمجموعه لا بمفرداته .

فإن المقصود من الكلام إفهام المتكلم المخاطب بما يريد ، وقد يُفهم المخاطب المخاطب بمفردات الكلام ، وقد يُفهمه بمجموع الكلام ، فإذا ظهر المراد بمجموع الكلام سمي ذلك ظاهراً تركيبياً ، والأول ظاهر أفرادي أو لفظي .

والظاهر التركيبى هذا كما في قوله ﷺ : ﴿فَدَعَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦] ، فالآية لم يفهم منها أحد أن فيها إثبات صفة إتيان الله بنيان الكفار من القواعد ، لأن المراد هنا بالتركيب أنه إتيان عذاب الله ﷺ بقدرته ﷺ ، وهذا يفهم من الظاهر التركيبى للجمل ، فإذا أتيت إلى قوله : ﴿فَأَقَرَ اللَّهُ﴾ [النحل: ٢٦] لقلنا فيه إثبات صفة الإتيان ، لكن هذا غير مراد ، لأن : ﴿فَأَقَرَ اللَّهُ﴾ هنا نفهمها مع الجملة .

بخلاف قوله مثلاً : ﴿وَجَاءَ رَبِّكَ وَالْمَلَكُ صَفَّاً صَفَّاً﴾ (٢٢) [الفجر: ٢٢] ، فهذا واضح أن الظاهر منها الظاهر الإفرادي نفسه لا الظاهر التركيبى .

كذلك في قوله : ﴿أَلَمْ تَرَ إِنَّ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] ، هل فيه إثبات رؤية الله بالأوصاف كما يدعى غلة الصوفية؟ الجواب : لا ، لأن المراد هنا الظاهر التركيبى ، فظاهر الآية التركيبى دل على أن المراد برؤية الله ﷺ هنا هو رؤية آثار ربوبيته في خلقه ؛ ولهذا قال : ﴿كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَمْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَارِكَانًا﴾ [الفرقان: ٤٥] .

ولهذا لما قيل لشيخ الإسلام : إن هناك آية أجمع السلف على تأويتها ، فقال شيخ الإسلام : لعلك تعني قوله ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرُقُ وَالْمَغْرِبُ فَإِنَّمَا تُولُوا فَشَّمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ، فقال : نعم قد قال مجاهد والشافعى يعني قبلة الله ، فقال : نعم هذا صحيح عن مجاهد والشافعى وغيرهما ، وهذا حق ، وليس هذه الآية من آيات الصفات ومن عدها في الصفات فقد غلط - كما فعل طائفة - فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال : ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرُقُ وَالْمَغْرِبُ فَإِنَّمَا تُولُوا فَشَّمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ ، والمشرق والمغرب الجهات^(١) .

فهذه الآية أصلاً ليست من آيات الصفات حتى يقال إن السلف أولوا آيات الصفات ؛ بل المراد بالوجه هنا الوجهة ، وليس المراد بالوجه الذي هو صفة الله ﷺ ، فقوله : ﴿فَشَّمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ يعني : فثم الوجهة وجهة الله التي أمركم بالتوجه إليها ، وهي قبلة التي دل عليها قوله قبلها : ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرُقُ وَالْمَغْرِبُ فَإِنَّمَا تُولُوا فَشَّمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ .

كذلك الحقيقة منقسمة إلى حقيقة إفرادية وإلى حقيقة تركيبية .

وهذا البحث أجاد فيه شيخ الإسلام في أوائل المجلد الثالث من رده على الرازى وهو لم يطبع بعد ؛ لأن الرازى ذكر تأويل الآيات والأحاديث ، فأصل شيخ الإسلام تأصيلاً عميقاً قوياً ؛ كعادته في بيان الظاهر والتأويل وأقسام الظاهر والحقيقة .

المقصود أن هذا الذي ذكر أن نؤمن بالظاهر ولا نتشاغل بالتأويل ، هذا هو الحق ، والظاهر على قسمين ، والحقيقة على قسمين .

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٣/١٩٣).

نقل أيضاً عن أبي الحسن الأشعري صاحب الطريقة المنسوبة إليه والمعروفة، قوله: (قَوْلُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ: إِلَّا قَرَارُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ، وَمَا رَوَاهُ الشَّفَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...) كل هذا واضح، لكن نحتاج إلى التعليق على قوله: (وَأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُقَاتَلُ: إِنَّهَا غَيْرُ اللَّهِ؛ كَمَا قَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوارِجُ)، فأسماء الله عَزَّ ذِيَّةُهُ سمى بها الله عَزَّ ذِيَّةُهُ نفسه، وأسماؤه متراوحة متباعدة، أما ترادفها فباعتبار الذات، كلها تدل على الله عَزَّ ذِيَّةُهُ وذاته عَزَّ ذِيَّةُهُ، فذات العليم هو ذات القدير هو ذات الرحيم إلى آخره.

وهي متباعدة باعتبار أن كل اسم فيه صفة ليست في الاسم الآخر، فالقدير فيه صفة القدرة، والرحيم فيه صفة الرحمة... إلى آخره، والله عَزَّ ذِيَّةُهُ لم يزل متسماً بهذه الأسماء قبل أن يخلق الخلق.

والمعتزلة يرون أن أسماء الله عَزَّ ذِيَّةُهُ سماه بها الخلق، فلم يكتسب اسم الخالق إلا بعد أن خلق الخلق، ولا اسم القدير إلا بعد أن قدر، ولا العليم إلا بعد أن وجد شيئاً يعلمه إلى آخره، فالخلق هم الذينكسوه بهذه الأسماء بحسب ما رأوا من صفاته، أو آثاره، أو خلقه... إلى آخره.

فعلى هذا تكون الأسماء عندهم مخلوقة، وهي غير الله عَزَّ ذِيَّةُهُ.

وأهل السنة يردون هذا ويقولون: إن أسماء الله عَزَّ ذِيَّةُهُ سمى بها نفسه قبل أن يخلق الخلق عَزَّ ذِيَّةُهُ، قال عَزَّ ذِيَّةُهُ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَحَلَ الْجَنَّةَ»^(١)، وقال: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ أَنْزَلْتُهُ فِي

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

كِتَابِكَ أَوْ عَلْمَتُهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ^(١)، وَهَذَا لَيْسَ مِنْ صُنْعِ الْخَلْقِ؛ بَلْ هُوَ مِنْ تَسْمِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِنَفْسِهِ، فَهِيَ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَى لِهِ تَعَالَى .

إذا كان كذلك فأسماء الله لا يجوز أن يقال إنها مخلوقة .

لأن الله تعالى ذاته واحدة، وليس صفاتة بعلبة منفكة عن ذاته، يعني: صفاتة الذاتية أو صفاتة الاختيارية حين تقوم به عجلة ليست منفكة عن ذاته.

فكلمة (غير) في قوله : (لَا يُقَالُ : إِنَّهَا غَيْرُ اللَّهِ) تُفْهِمُ الانفصال ، وهذا يوافق معتقد الجهمية والمعتزلة الذين يفسرون الأسماء والصفات فيقولون : إنها بمخلوقات منفصلة . ولذلك يستعملون كلمة (غير) ، كذلك لا يقال إنها مخلوقة ؛ لأن القول بأنها مخلوقة من فروع القول بأنها غير الله .

وقد مر معنا الكلام على اللفظ والمملفوظ، (من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع)؛ لأن كلمة لفظ تشتمل على لفظ مصدر، فقد يكون المراد به التلفظ، وقد يراد به الملفوظ، فلما احتمل هذا وهذا، صار إطلاق قول القائل: (لفظي بالقرآن مخلوق) بدعة؛ لأن كلمة لفظ تحتمل أن يكون المراد بها التلفظ، والتلفظ الذي هو عمل الإنسان، هذا مخلوق ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وإن كان قصد باللفظ الملفوظ، فالملفوظ

(١) حديث جيد، أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٣٩١)، وأبو يعلى في مسنده (٩/١٩٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/٤٠)، والبزار في مسنده (٥/٣٦٣)، وابن حبان في صحيحه (٣/٢٥٣)، والطبراني في الكبير (١٠٣٥٢)، والحاكم في المستدرك (١/٦٩٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

كلام الله عَزَّلَهُ، فلا يجوز أن يقول كلام الله مخلوق.

فقوله : (وَالْكَلَامُ فِي الْلَّفْظِ وَالْوَقْفِ، مَنْ قَالَ بِالْلَّفْظِ وَبِالْوَقْفِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَهُمْ، لَا يُقَالُ الْلَّفْظُ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، وَلَا يُقَالُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ)، يعني : أن من قال : (لفظي بالقرآن مخلوق)، فهو مبتدع، ومن قال : (أتوقف ولا أقول القرآن مخلوق أو غير مخلوق) وهذا أيضًا مبتدع، بل الواجب أن نقول : (إن القرآن كلام الله غير مخلوق)، فقول القائل : (لفظي بالقرآن مخلوق)، هذا لا يجوز أن يقال لأنه يحتمل، مثل ما قال السلف : «من قال إن لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع»^(١)، ومن توقف هجروه.

والبخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هجره محمد بن يحيى الذهلي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، لما أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق؛ كما قيل في الرواية. والبخاري أراد شيئاً حقًا، لكنهم من شدة تمسكهم بالسنة ما اكتفوا منه باللفظ الغير واضح؛ لذلك تركوا التحديث عنه حتى مات رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ترك المجلس وذهب إلى بلده فاستقر فيه مدة، ثم توفي^(٢).

لهذا تجد في الجرح والتعديل ابن أبي حاتم، لما ترجم للبخاري قال : (محمد ابن إسماعيل البخاري أبو عبد الله، سمع منه أبي وأبو زرعة ثم ترك حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق)^(٣).

(١) راجع (ص ٣٠٠).

(٢) انظر : تاريخ بغداد (١٤٣/١٣)، وتاريخ دمشق (٩٤/٥٨)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٤٥٧)، وشرح علل الترمذى لابن رجب (٤٩٦/١)، وفتح البارى لابن حجر (٥٣٥، ٥٠٣/١٣).

(٣) انظر : الجرح والتعديل (١٩١/٧).

ومسلم أيضاً دافع عن البخاري في هذه المسألة وانحرف عنه بعد ذلك؛ لأنَّه من تلامذته الخاصين، ولما ترجم ابن أبي حاتم لمسلم قال: (مسلم بن حجاج النيسابوري كان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث، سُئل أبي عنه، فقال: صدوق^(١)). لأجل هذه المسألة.

لذلك ينبغي على الذين ينظرون في التراجم، من طلاب العلم الذين يخرُّجون ويستخرجون الأقوال في الجرح والتعديل، إلا يأخذوا ظاهر اللفظ دون أن يعلموا تواريخ الرواية، وما حصل من الفتن التي حصلت وأثرها على الناس.



(١) انظر: المرجع السابق (٨/١٨٢).

إِلَى أَنْ قَالَ: وَيُقْرُونَ بِأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَلَا يَقُولُونَ مَخْلوقٌ، وَلَا يَشْهُدُونَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ بِالثَّارِ. إِلَى أَنْ قَالَ: وَيُنْكِرُونَ الْجَدَلَ وَالْمِرَاءَ فِي الدِّينِ وَالْخُصُومَةَ فِيهِ وَالْمُنَاظِرَةَ فِيمَا يَتَنَاهَرُ فِيهِ أَهْلُ الْجَدَلِ، وَيَتَنَازَعُونَ فِيهِ مِنْ دِينِهِمْ، وَيُسَلِّمُونَ لِلرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَلَمَّا حَاجَتْ بِهَا الْأَثَارُ الَّتِي حَاجَتْ بِهَا الثُّقَاتُ عَدْلًا عَنْ عَدْلٍ حَتَّى يَنْتَهِي ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا يَقُولُونَ: كَيْفَ وَلَا لِمَ؟ لَأَنَّ ذَلِكَ بِدْعَةٌ.

إِلَى أَنْ قَالَ: وَيُقْرُونَ أَنَّ اللَّهَ يَحِيُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَا صَفَا﴾ [الفجر: ٢٢]، وَأَنَّ اللَّهَ يَقْرَبُ مِنْ خَلْقِهِ كَيْفَ شَاءَ، كَمَا قَالَ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

الشرح:

قوله هنا : (وَأَنَّ اللَّهَ يَقْرَبُ مِنْ خَلْقِهِ كَيْفَ شَاءَ؛ كَمَا قَالَ : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾) الصحيح هنا في قوله : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾) أن المراد به قرب الملائكة؛ لأن القرب نوعان :

قرب عام: قرب الإحاطة وقرب البطون الذي فسره النبي ﷺ بقوله: «وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ»^(١).

وقرب خاص: وهو القرب الذي يوصف الله ﷺ به ، وهو قرب خاص من خاصة خلقه ، ومن الداعي؛ كما قال ﷺ لما رفع الصحابة رضي الله عنهم أصواتهم بالذكر : «أَيُّهَا النَّاسُ أَرْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّكُمْ مَا تَدْعُونَ أَصَمَّ

(١) سبق تخریجه (ص ٢١٩).

وَلَا غَائِيًّا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنْقِ رَاحِلَتِهِ^(١) في هذا الحديث إثبات أن قرب الله من الداعي متحقق، وأنه أقرب إلى الداعي من نفسه، ولو ناجاه المناجي بالهمس فإنه ~~يُجَنَّك~~ قريب يسمع النجوى، وإذا ناداه ورفع صوته بالدعاء فإنه ~~يُجَنَّك~~ قريب منه يسمع دعائه، ففي الحديث إثبات قرب الله ~~يُجَنَّك~~ الخاص من الداعين الذين هم من خاصة المؤمنين.

أما عامة الخلق فإن قرب الله ~~يُجَنَّك~~ منهم إنما هو قرب بصفاته العظيمة ~~يُجَنَّك~~ فهو يقرب من خلقه كيف شاء ~~يُجَنَّك~~.

يعني: إما أن يكون قرب الذات، أو قرب الصفات.

فالقرب الذي يوصف الله ~~يُجَنَّك~~ به هو القرب الخاص، أما القرب العام فهو قرب الملائكة من عباد الله ~~يُجَنَّك~~؛ كما في هذه الآية: ﴿وَمَنْ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ جَبَلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، يعني: حين الوفاة بقرب الملائكة ~~إِذْ يَلْقَى الْمُتَلَقِّيَانَ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدًا~~ [١٧].

وقد قال شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله - في مواضع^(٢): قرب الله ~~يُجَنَّك~~ إنما هو لخاصة عباده، وليس ثم قرب عام من جميع خلقه، وإنما القرب العام فيما جاء في النصوص يكون قربه ~~يُجَنَّك~~ من جميع خلقه

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٤٠٢/٤)، وأحمد في المسند (٤٠٨/٤)، والبخاري في خلق أفعال العباد (٩٨)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٤٠٨/٢)، والبيهقي في الكبرى (٢/١٨٤) من حديث أبي موسى الأشعري ~~رضي الله عنه~~. وأصله في الصحيحين: أخرجه البخاري (٢٩٩٢)، ومسلم (٢٧٠٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/١٢٨ وما بعدها)، وطريق الهجرتين (ص ٤٤، ٤٥)، ومدارج السالكين (٢/٢٦٦).

بملائكته ، فقوله **عَلَيْكَ** : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦] هنا القرب فسره شيخ الإسلام وابن القيم أنه قرب الله **عَلَيْكَ** بملائكته ؛ كقوله في آخر سورة الواقعة : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِمْ مِنْكُمْ وَلَكُنْ لَا تُبصِّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٥] ، فهذا القرب العام من كل ميت : قرب الملائكة ، فهو **عَلَيْكَ** قريب منهم لأن جنوده الذين هم الملائكة قربون من خلقه .

أما القرب الذي هو صفة لله **عَلَيْكَ** فهو القرب الخاص من أوليائه : من المصلي ، من الداعي ، من عباده المؤمنين ، فهو **عَلَيْكَ** قريب من عباده المؤمنين بما يليق بجلاله وعظمته مع كونه على العرش ومع كونه عالي على الخلق بذاته ، وهذا لا يمكن أن يتصوره العباد بما يعلمون من أحوال المخلوقات ؛ لأن الله **عَلَيْكَ** ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .

وما ذكر في الكتاب والسنّة من قرب الله **عَلَيْكَ** ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته ؛ لأن الكل جاء من الله **عَلَيْكَ** ، وإنما قد يتصور بعض الخلق - لما في أذهانهم من التصورات السقيمة - أن هذا ينافق هذا ، وهذا التصور باطل ، وسبب هذا التصور أنهم جعلوا رب تبارك وتعالى في نعوتة وصفاته وأحواله مثل خلقه ، فلما لم يكن ممكناً فيما شاهدوه من الخلق أن يكون المخلوق قريباً وعالياً في نفس الوقت قالوا : إن الله **عَلَيْكَ** لا يمكن أن يكون قريباً وعالياً في نفس الوقت . والله **حَمَدَهُ** ليس كمثله شيء ، فالذين جعلوا منافاة بين قربه - تبارك وتعالى - ومعيته ، وبين علو ذاته واستواره على عرشه ، هم مشبهة ؛ لأنهم ما نفوا ذلك ولا جعلوا هذا يعارض ذاك وهذا ينافي ذاك إلا من جهة أنهم مثلوا وشبهوا ، فجعلوا الله في صفاتيه ممثلاً بخلقه مشبهًا بهم ، ولما جعلوه كذلك لزم التناقض ولزم التنافي بين صفات الله **عَلَيْكَ** على قولهم .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَيَرُونَ مُجَانِبَةً كُلًّا دَاعِ إِلَى بِدْعَةٍ ، وَالتَّشَاغُلَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَكِتَابَةِ الْأَثَارِ ، وَالنَّظَرَ فِي الْفِقَهِ مَعَ الْإِسْتِكَانَةِ وَالْتَّوَاضِعِ ، وَحُسْنَ الْخُلُقِ مَعَ بَذْلِ الْمَعْرُوفِ ، وَكَفَ الأَذَى ، وَتَرْكَ الْغِيَبَةِ وَالنَّمِيمَةِ وَالسَّعَايَةِ ، وَتَفَقُّدَ الْمَآكِيلِ وَالْمَشَارِبِ . قَالَ : فَهَذِهِ حُمْلَةٌ مَا يَأْمُرُونَ بِهِ ، وَيَسْتَسْلِمُونَ إِلَيْهِ ، وَيَرُونَهُ وَبِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ نَقُولُ وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ ، وَمَا تَوْفِيقَنَا إِلَّا بِاللَّهِ وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ)^(١) .

الشرح:

هذا من أعظم الصفات التي ينبغي أن يكون عليها أهل السنة في سلوكهم فأهل السنة وأهل الحديث وأهل الأثر وأتباع السلف ليسوا متكلمين بأقوال لا عمل معها ولا سكينة ولا خشوع ولا تواضع، بل هم يأمرتون بعقيدة صحيحة معها اتباع، ومعها استكانة، ومعها خضوع.

فالسلوك جزء من عقيدتهم؛ لهذا ترى في آخر (العقيدة الواسطية) ذكر شيخ الإسلام فصل في بيان مكملات العقيدة من مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال التي يتحلى بها أهل السنة؛ فقال عليه السلام: (ثُمَّ هُمْ مَعَ هَذِهِ الْأُصُولِ : يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى مَا تُوجِّهُ الشَّرِيعَةُ ، وَيَرُونَ إِقَامَةَ الْحَجَّ ، وَالْجِهَادِ ، وَالْجُمُعَ ، وَالْأَعْيَادِ ، مَعَ الْأَمْرَاءِ ؛ أَبْرَارًا كَانُوا ، أَوْ فَجَارًا ، وَيُحَافِظُونَ عَلَى الْجَمَاعَاتِ ، وَيَدِينُونَ بِالنَّصِيحةِ لِلْأُمَّةِ . . .)^(٢) إلى آخره.

(١) انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (ص ٢٩٠ - ٢٩٧).

(٢) انظر: الآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية للشارح شيخنا العلامة - حفظه الله - (٥٦٨/٢).

وهنا ذكر الأشعري نَحْنُ لِلّهِ مُمْكِنُوا بعض صفاتهم التي عرفهم الناس بها ، فهم يجانبون كل داع إلى بدعة ، لا يقولون بالبدع ولا يحبون أهلها ويجانبونهم ، كذلك يتشارعون عن القيل والقال بقراءة القرآن وبكتابه الآثار وبالنظر في فقه الأثر - فقه السنة - وهم في ذلك ليسوا متكبرين على الخلق بل أهل استكانة وتواضع ، وهذه صفة أهل العلم الراسخين فيه المتبعين للسلف أنهم أهل استكانة وتواضع .

أما إذا رأيت الذين يتکبرون تعلم أنهم فقدوا بعض صفات السلف الصالح ، حتى ولو كانوا متسبين إلى طريقة السلف ، فطريقة السلف كاملة ، وإنما الشأن في بعض أتباعهم إذا تکبروا أو اغتابوا أو نَمُوا أو سعوا في الأرض بغير هدي السلف .

أهل السنة - أهل الحديث ، أهل الأثر ، أتباع السلف الصالح - فيهم خشوع في قلوبهم ، وخشوع في أقوالهم ، خشوع واستكانة وتواضع لله بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في أحوالهم مع الخلق ، ينفعون الخلق ويبعدون المضرة عنهم ، ويسعون في نفعهم ، ويأبون أن يضرورهم بشيء ، وكذلك في عباداتهم يلزمون الهدي النبوي ، وفي فقهم وفي نظرهم يتبعون الآثار ولا يخرجون عن ذلك ، ومعهم حسن خلق مع الناس ، وبذل للمعروف ، وسعى في مصالح الله بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وكذلك يکفون الأذى ؛ كما قال بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : «**الْمُسْلِمُ مَنْ سَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ**^(١)» ، فهم يکفون الأذى ، ويبذلون الندى ، ويحسنون خلقهم مع الناس ويتركون آفات اللسان من الغيبة والنفيمة والقيل والقال .

بل كلامهم دائمًا فيه خير ، وفيه معروف ، وفيه صلاح ، وإذا لم يأت

(١) أخرجه البخاري (١٠) ، ومسلم (٤٠) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ .

الكلام الصالح سكتوا فهو خير لهم .

هذه صفة أهل العلم أتباع السلف الصالح، وهي التي يجب أن نصاير ونصبر على امثالها ، قد يغلط المرء ، وقد يصييه بعض الغفلة ، لكن يجب عليه أن يوطن نفسه وأن يطبع نفسه على الصفات المحمودة ، وخاصة في حال قلبه بخشوعه واستكانته ، وحال لسانه فيما يتكلم به وما يذر ، وفي بذلك بجواره للناس الخير وكف الأذى .

فهذه من كُملت له كان صالحًا ، والصالح من عباد الله من قام بحق الله فأتى بحق الله الواجب ، وقام بحق المخلوق الواجب ، فمن أدى حق الله وأدى حق المخلوقين فهو الصالح من عباد الله ، ومن فرط نقص من صلاحه أو ظهر فيه فساد بقدر ذلك ، والله المستعان .

والكلمة الأخيرة التي قالها : (وَيُكْلِلُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ تَقُولُ وَإِلَيْهِ نَدْهَبُ) استدل بها على أن الأشعري ترك المقالة المعروفة عنه؛ لأن الأشعري له مرحلتان :

المرحلة الأولى: التي كان فيها معتزلياً؛ لأنه نشأ في حجر الجبائي المعتزلي ، وبعد أن عرف مذهب الاعتزال وأقام عليه أربعين سنة ، رجع إلى مذهب آخر خلط فيه ما بين قول أهل الاعتزال وقول الكلابية ، ومال إلى أتباع ابن كلّاب فقال بقولهم .

المرحلة الثانية: وفي آخر أمره صنف ثلاثة مصنفات ترك فيها المصنفات التي صنفها على مذهب الكلابية ، وهذه المصنفات الثلاث هي : (مقالات الإسلاميين) هذه التي نقل عنها شيخ الإسلام هذا النقل ، وقال فيه بعد أن ذكر مقالة أهل الحديث والسنّة : (وَيُكْلِلُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ

نَقُولُ وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ)، والكتاب الثاني هو كتابه (الإبانة) المعروف، والثالث كتابه (رسائل أهل الثغر)، وهذه الثلاث كلها مطبوعة، وفيها بيان منهج أو طريقة أهل السنة في الجملة.

أما أتباع الأشعري على مذهبه الذي رجع عنه، فيقولون: هذه الكلمات التي في (مقالات الإسلاميين) مدسورة عليه. كعادة أهل الأهواء في رد الحق، ويقولون: كتاب (الإبانة) أيضاً لا تصح نسبته إليه، وكذلك كتاب (رسائل أهل الثغر) لا تصح نسبتها إليه. وهذا باطل؛ لأن كل هذه الكتب والألفاظ التي فيها تناقلها العلماء من بعد الأشعري إلى وقتنا هذا.

ولهذا كان الحنابلة والأشاعرة - بعد الأشعري - متفقين غير مختلفين إلى أن حدثت فتنة ابن القشيري^(١) المعروفة في بغداد في أواخر المائة الخامسة، فتفرق الحنابلة والأشاعرة؛ لأن الأشاعرة أخذوا المذهب المتوسط وردوا قول الأشعري في نصرة أهل السنة والحديث وافترقوا، واتضح الافتراق إلى وقتنا هذا.

(١) ابن القشيري، هو: أبو نصر عبد الرحيم بن الإمام شيخ الصوفية أبو القاسم عبدالكريم ابن هوازن القشيري النيسابوري التحوي المتتكلم، قال الذهبي: (لازم إمام الحرمين) وحصل طريقة المذهب والخلاف، وساد، وعظم قدره، واشتهر ذكره، وحج فوعظ بغداد وبالغ في التعصب للأشاعرة والغض من الحنابلة، فقادت الفتنة على ساق، واشتد الخطب، وشمر لذلك أبو سعد أحمد بن محمد الصوفي عن ساق الجد، وبلغ الأمر إلى السيف، واختبطت بغداد، وظهر مبادر البلاء، ثم حج ثانيةً وجلس والفتنة تغلي مراجلها، وكتب ولادة الأمر إلى نظام الملك ليطلب أبو نصر بن القشيري إلى الحضرة إطفاء للنائرة، فلما وفده عليه أكرمته وعظمته وأشار عليه بالرجوع إلى نيسابور، فرجع ولزم الطريق المستقيم). انظر: البداية والنهاية (١٢/١٨٧)، وسير أعلام النبلاء (١٩/٤٢٤)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/٢٣٤، ٢٣٥).

وقال الأشعري أيضًا (في اختلاف أهل القبلة في العرش): (قال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم ولا يشبه الأشياء، وأنه أشتوى على العرش، كما قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ولا تقدّم بين يدي الله ورسوله في القول، بل نقول: أشتوى بلا كييف، وأن له وجهها، كما قال تعالى: ﴿وَيَقْرَئُ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْأَكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأن له يديين، كما قال تعالى: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وأن له عينين، كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وأنه يحيى يوم القيمة هو وملائكته، كما قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَا صَفَا﴾ [الفجر: ٢٢]، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، كما جاء في الحديث^(١)، ولم يقولوا شيئاً إلا ما وجدوه في الكتاب و جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ.

وقالت المعتزلة: إن الله أشتوى على العرش بمعنى: أشتوى، وذكر مقالات أخرى^(٢).

الشرح:

قوله في أول الكلام: (قال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم) هذه النسبة لأهل السنة ولأهل الحديث ليست بصحيبة، بل أهل السنة وأهل الحديث لا يجاوزون في الإثبات والنفي ما جاء به القرآن والحديث، على القاعدة المقررة عندهم: أنه لا يتجاوز في صفات الله تعالى القرآن

(١) حديث النزول سبق تخرجه (ص ١٥٤).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (ص ٢١١).

وال الحديث ، فلا ثبت ما لم يثبت في القرآن وال الحديث بالأقىسة ، ولا نفي ما لم يُنفَ في القرآن وال الحديث بالأقىسة ؛ لأن المبني له جهات كثيرة ، وللaptop (الجسم) هنا المبني ، وأنه ليس بجسم ، هذه العبارة لا يستعملها أهل السنة ، ولا يقولون : إن الله تعالى جسم لا كال أجسام ، ولا يقولون أيضًا : ليس بجسم ؛ لأن هذا لم يرد ، وهذا لم يرد .

وللaptop (الجسم) هذا يحتمل أن المراد منه : ما له صفات مختلفة ذاتية ومعنوية متشكلة على هيئة صورة ، أو الجسم المراد به الأجسام المعهودة المخلوقة .

إذا أريد بالجسم ما له صفات ذاتية معنوية ؛ صفات ذاتية وصفات أفعال على هيئة صورة ، اجتماعها يُشكّل صورة ، فإن الله ﷺ له صورة ﷺ ، كما ثبت في ذلك في الأحاديث الصحيحة ، وباجتماع صفاتـه ﷺ تكون صورة الـرب ﷺ ، لهذا في الحديث المعروف بعرصات القيامة : «**فِيأَتِيهِمْ الْجَبَارُ** في صورة غير صورـته التي رأـهـا أولـ مرـأةـ ، فـيـقـولـ : أنا رـبـكمـ ، فـيـقـولـونـ أـنـتـ رـبـنـاـ ، فـلا يـكـلـمـهـ إـلـا الـأـنـيـاءـ ، فـيـقـولـ : هـلـ بـيـنـكـمـ وـبـيـنـهـ آيـةـ تـعـرـفـونـهـ ، فـيـقـولـونـ : السـاقـ ، فـيـكـشـفـ عـنـ سـاقـهـ ، وـيـقـيـقـ مـنـ كـانـ يـسـجـدـ لـلـهـ رـيـاءـ وـسـمـعةـ ، فـيـذـهـبـ كـيـمـا يـسـجـدـ فـيـعـودـ ظـهـرـهـ طـبـقـاـ وـاحـدـاـ»^(١) .

المقصود من هذا أن للفظ (الجسم) هذا لم يرد ، فلا يصح أن ينسب لأهل السنة وال الحديث نفي الجسمية ولا إثبات الجسمية ، فهذا ليس بثابت ولا بمنفي .

(١) سبق تخریجه (ص ٢٨١).

ومقصود شيخ الإسلام بهذه النقول جملة الكلام، لا يقصد منها تحقيقها فهو حق في «التدمرية» هذه المباحث.

والألفاظ المجملة إن فُسرت بمعنى صحيح قُبِلت، فالنافي الذي يقول: (ليس بجسم) نقول له: ماذا تريد بالجسم؟ إن قال: أريد بالجسم الأجسام المخلوقة المعهودة، فنقول: نعم، الله ﷺ ليس بجسم من الأجسام المعهودة المخلوقة. وإذا أراد بالجسم صفات الله ﷺ من أن له ﷺ وجهًا، عينين ويدين، وله قدم... إلى آخر ذلك، وله صورة ﷺ، وله صفات سمع وقوة إلى آخره، فقال: أنا أريد بنفي الجسم نفي هذه الصورة، وأن الصفات هذه مجتمعة على هيئة صورة. فنقول له: هذا باطل... إلى آخره. فالألفاظ المجملة التي تحتمل معنيين، يعني: تحتمل هذا وتحتمل هذا، هذه لا يُطلق إثباتها؛ لأنها أصلًا لم ترد لا في القرآن ولا في السنة، فالقرآن والسنة كلها أشياء واضحة ولله الحمد؛ لأن المقام مقام إيضاح لصفات الرب ﷺ.

وَقَالَ أَيْضًا أَبُو الْحَسِنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ (الإِبَانَةُ فِي أُصُولِ الدِّيَانَةِ) وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُهُ أَنَّهُ أَخْرُ كِتَابٍ صَنَفَهُ، وَعَلَيْهِ يَعْتَمِدُونَ فِي النَّزْعِ عَنْهُ عِنْدَ مَنْ يَطْعَنُ عَلَيْهِ. فَقَالَ:

فَصَلٌ فِي إِبَانَةِ قَوْلِ أَهْلِ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ أَنْكَرْتُمْ قَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْجَهَمِيَّةِ، وَالْحَرُورِيَّةِ، وَالرَّافِضَةِ، وَالْمُرْجِيَّةِ، فَعَرَفْنَا قَوْلَكُمُ الَّذِي بِهِ تَقُولُونَ، وَدِيَانَتَكُمُ الَّتِي بِهَا تَدِينُونَ.

قِيلَ لَهُ: قَوْلُنَا الَّذِي نَقُولُ بِهِ، وَدِيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا: التَّمَسُّكُ بِكَلَامِ رَبِّنَا وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا، وَمَا رُوِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأئِمَّةِ الْحَدِيثِ، وَنَحْنُ بِذَلِكَ مُغْتَصِّمُونَ، وَبِمَا كَانَ يَقُولُ أَبُو عبدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - نَصَرَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَرَفَعَ دَرَجَتَهُ وَأَجْزَلَ مَثُوبَتَهُ - قَائِلُونَ، وَلِمَا خَالَفَ قَوْلُهُ مُخَالِفُونَ، لِأَنَّهُ الْإِمَامُ الْفَاضِلُ، وَالرَّئِيسُ الْكَامِلُ الَّذِي أَبَانَ اللَّهُ بِهِ الْحَقِّ، وَدَفَعَ بِهِ الضَّلَالَةَ، وَأَوْضَحَ بِهِ الْمِنْهَاجَ، وَقَمَعَ بِهِ بِدَعَ الْمُبْتَدِعِينَ، وَرَأَيَّغَ الرَّازِيَّيْنَ، وَشَكَ الشَّاكِيْنَ فَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ إِمَامٍ مُقَدَّمٍ، وَجَلِيلٍ مُعَظَّمٍ، وَكَبِيرٍ مُفْهِمٍ. وَجُمْلَةُ قَوْلِنَا: أَنَّا نُقْرِرُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، وَبِمَا جَاءُوا بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَبِمَا رَوَاهُ الثُّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا تَرُدُّ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، وَأَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَرُدْ صَمَدُ لَمْ يَتَخَذْ صَاحِبَةً وَوَلَدًا، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينَ الْحَقِّ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حُكْمٌ، وَالنَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَّةٌ لَا رَيْبٌ فِيهَا،

وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ. وَأَنَّ اللَّهَ مُشَتَّوْ عَلَى عَرْشِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَقْرَئُ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ بِلَا كَيْفٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وَكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَاتٍ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ بِلَا كَيْفٍ، كَمَا قَالَ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]. وَأَنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ غَيْرُهُ كَانَ ضَالًاً.

وَذَكَرَ نَحْوًا مِمَّا ذَكَرَ فِي الْفِرَقِ إِلَى أَنْ قَالَ: وَنَقُولُ: إِنَّ الْإِسْلَامَ أَوْسَعُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَيْسَ كُلُّ إِسْلَامٍ إِيمَانًا، وَنَدِينُ بِأَنَّ اللَّهَ يُقْلِبُ الْقُلُوبَ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ عَزَّلَهُ، وَأَنَّهُ عَلَيْكَ يَضْعُ السَّمَاوَاتِ عَلَى أَصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى أَصْبَعٍ؛ كَمَا حَاجَتِ الرِّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَزَّلَهُ.

الشرح:

قوله: (إنَّ الْإِسْلَامَ أَوْسَعُ مِنَ الْإِيمَانِ) هذا صحيح؛ لأنَّ أوامر الإسلام ومن ينطبق عليه لفظ الإسلام أو خصال الإسلام، هذا أكثر من خصال الإيمان، والمؤمن أخص من المسلم كما هو معروف، فلهذا اختلف أهل العلم في تمثيل الدوائر في حديث عمر رضي الله عنه المعروف، قال: «الإِسْلَامُ أَنْ شَهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» إلى آخره «والإيمان أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»^(١)

(١) أخرجه مسلم في أول كتاب الإيمان (٨).

الدائرة الكبرى ما هي؟ والدائرة الصغرى ما هي؟

بعضهم قال: الدائرة الكبرى هي الإسلام، والصغرى التي في داخلها هي الإيمان، على اعتبار أن الإسلام أوسع من الإيمان.

وبعضهم عكس فقل: الكبرى هي الإيمان، والصغرى هي الإسلام.

هنا نظر من قال: إن الإسلام أوسع من الإيمان، فقال: كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمن؛ لأن الإيمان أخص من الإسلام. لهذا إذا نظرت إلى أهل الإسلام وأهل الإيمان فأهل الإسلام في أهل الإيمان أكثر؛ لأنهم أخذوا بالإسلام وصار أوسع من هذه الجهة، وصارت الدائرة الكبرى دائرة الإسلام والدائرة الصغرى دائرة الإيمان.

ومن نظر إلى أن الإيمان والإسلام يشتراكان في شيء فقال الدائرة الصغرى هي دائرة الإسلام والدائرة الكبرى هي دائرة الإيمان؛ لأنه ليس كل مسلم مؤمناً، وهذه ينبغي على طالب العلم أن يتبه لها؛ لأن كثيراً ما يحصل فيها الاختلاف باختلاف الاعتبار.

فيصبح أن تجعل الكبرى الإسلام داخلها الإيمان باعتبار أوامر الإسلام، فالإسلام في نفسه لا في أهله أوسع من الإيمان، وإذا عكست ونظرت إلى أهل الإيمان فكل مؤمن مسلم نرسم دائرة الإسلام في داخلها دائرة الإيمان، فهذه صحيحة وهذه صحيحة.

وقوله: (الإسلام أوسع من الإيمان) هذا صحيح، فالMuslimين أكثر من المؤمنين، وإذا قلنا: الإيمان أخص من الإسلام، هذا صحيح، وإذا قلنا: الإيمان يشمل الإسلام وزيادة، يعني: يصبح الإسلام داخل الإيمان، فهذا أيضاً صحيح.

وهل يمكن أن يكون إسلام بلا إيمان؟ أو يكون إيمان بلا إسلام؟
الجواب: لا، واختلف العلماء هل الإسلام والإيمان شيء واحد أم هما
شيئان مختلفان؟ وهل المسلم والمؤمن شيء واحد أم هما شيئاً مختلفان،
على أقوال أقربها قولان:

القول الأول: وهو قول المحققين من أهل العلم، أن الإسلام والإيمان
إذا افترقا اجتمعا وإذا اجتمعا افترقا^(١): يعني: إذا ذكر الإسلام وحده في
حديث أو آية ف يعني به الدين بما يشمل الإسلام والإيمان وغيره، وكذلك إذا
ذُكر الإيمان وحده فيعني به الإسلام والإيمان؛ كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الإيمان بضمّه
وسبعين، أو بضمّه وستون شعبة، فأفضلها، قول لا إله إلا الله، وأدنىها
إماتة الأذى عن الطريق، والحياء شعبةٌ من الإيمان»^(٢)، فمثل لشعب
الإيمان الكثيرة بأمررين هما من الأعمال الظاهرة التي هي أعمال الإسلام:
قول لا إله إلا الله، وإماتة الأذى عن الطريق، وهذا بالاتفاق من الإسلام.

والقول الثاني: هو قول البخاري ومحمد بن نصر وجماعة من أهل
العلم^(٣): أن الإسلام والإيمان شيء واحد سواء اجتمعا أو تفرقا، وكل
منها يدل على صاحبه، واستدلوا على ذلك بالأدلة التي فيها ذكر الإسلام
وعنـي به الإيمان، أو ذكر الإيمان وعنـي به الإسلام، وهي ليست دقيقة في

(١) انظر: كتاب الإيمان الكبير لشيخ الإسلام ابن تيمية من مجموع الفتاوى (٢٥٩/٧)، وفتح الباري (١١٥/١)، وعمدة القاري (١٩٦/١).

(٢) أخرجه البخاري (٩) مختصاراً، ومسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٢٤٧/٩)، وفتح الباري (١١٤/١)، وعمدة القاري (١١٨/١)، ومجموع الفتاوى (٣٥٩/٧).

محل النزاع، واستدلوا على ذلك أيضاً بقوله عليه السلام: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢٦) فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا عَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٢٧) [الذاريات: ٣٥ - ٣٦].

والاعتبارات مختلفة في مسألة تداخل الإسلام والإيمان، حصل فيها البحث المعروف عند السلف.

والصواب في ذلك: أن الإسلام والإيمان يفترقان إذا اجتمعا لأدلة كثيرة.



إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَنَّ الإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَنُسَلِّمُ
بِالرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي رَوَاهَا الثُّقَاتُ عَدْلًا عَنْ
عَدْلٍ حَتَّى يَنْتَهِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الشرح:

العدل يراد به هنا الثقة، يعني العدل الضابط، ما يطلق العدل ويراد به العدالة بالسلامة من خوارم المروءة دون الضبط، إذا أطلق لفظ العدل في مثل هذا فيراد به الثقة، وإنما فمعلوم أن العدالة وحدها لا تكفي في صحة الإسناد لابد أن ينضم إلى العدالة الضبط؛ لأنهم عرّفوا الحديث الصحيح أنه: (ما اتصل إسناده بنقل عدل ضابط عن مثله إلى منتهاه من غير ما شذوذ ولا علة)^(١)، فقد يستعمل المتقدمون لفظ العدل ولا يريدون به السلامة من خوارم المروءة أو من البدع فقط، بل يريدون به العدل الضابط السالم، يعني: ما عَبَرَ عَنْهُ الْمُتَأْخِرُونَ بِنَقْلِ ثَقَةٍ عَنْ ثَقَةٍ.

(١) انظر: المنهل الروي لابن جماعة (ص ٣٣)، ونخبة الفكر لابن حجر (ص ١)، وتدريب الراوي للسيوطى (٦٣ / ١).

إِلَى أَنْ قَالَ: وَنُصَدِّقُ بِجَمِيعِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي يُثْبِتُهَا أَهْلُ النَّقلِ مِنَ النُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَأَنَّ الرَّبَّ يَقُولُ: «هَلْ مِنْ سَائِلٍ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرَةٍ»^(١)، وَسَائِرُ مَا نَقَلُوهُ وَأَثْبَتُوهُ خِلَافًا لِمَا قَالَ أَهْلُ الرِّيْغِ وَالتَّضَلِيلِ.

وَنُعَوْلُ فِيمَا اخْتَلَفَنَا فِيهِ عَلَى كِتَابِ رَبِّنَا، وَسُنْنَةِ نَبِيِّنَا، وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، وَلَا نَبْتَدِعُ فِي دِينِ اللَّهِ مَا لَمْ يَأْذَنْ لَنَا بِهِ، وَلَا نَقُولُ عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُ، وَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَا صَفَا﴾ [الفجر: ٢٢].

الشرح

قوله ﷺ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَا صَفَا﴾ (٢١) يعني: وجاء ربك، وحالة الملائكة أنهم صفا صفا، وليس أنه الملائكة يجيئون صفا صفا؛ لأن الملائكة تنزل قبل ويصفون صفوًا؛ كما قال ﷺ في سورة الفرقان: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ وَنَزِلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ (٢٥) [الفرقان: ٢٥، ٢٦]، الملائكة ينزلون في ظلل من الغمام، والله يجيء يوم القيمة يصف الملائكة صفوًا، بعد ذلك ينزل رب ﷺ على عرشه ﷺ.



(١) حديث النزول سبق تخرجه (ص ١٥٤).

وَأَنَّ اللَّهَ يُقْرِبُ مِنْ عِبَادِهِ كَيْفَ شَاءَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَيْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وَكَمَا قَالَ: ﴿شَمْ دَنَا فَنَدَنَ﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنَ أَوْ أَدْنَى﴾ [٩] [النَّجَم: ٨، ٩].

إِلَى أَنْ قَالَ: وَسَنُحَاجُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَوْلِنَا وَمَا بَقِيَ مِمَّا لَمْ نُذْكُرْهُ بَابًا بَابًا. ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يُرَى، وَاشْتَدَّ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَاشْتَدَّ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى مَنْ وَقَفَ فِي الْقُرْآنِ وَقَالَ: لَا أَقُولُ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ، وَلَا غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَرَدَ عَلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ: (بَابُ فِي ذِكْرِ الْاِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ).

فَقَالَ: إِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي الْاِسْتِوَاءِ؟ قِيلَ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ مُشْتَوِّ عَلَى عَرْشِهِ، كَمَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلْمُ الْطَّيْبُ وَالْعَمَلُ الصَّلِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَقَالَ: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وَقَالَ: ﴿يَدْبِرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرِجُ إِلَيْهِ﴾ [السُّجْدَة: ٥]، وَقَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿يَأْتِهِمْنَ أَبْنِ لِي صَرَحًا لَعَلَى أَبْلَغُ الْأَسْبَابِ﴾ [٣٦] أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَلَعَ إِلَيْهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظْنُنُهُ كَذَّابًا﴾ [غافر: ٣٧ - ٣٦]، كَذَّبَ مُوسَى فِي قَوْلِهِ: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ، وَقَالَ: ﴿إِنَّمِنْمَنَ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ [الْمُلْك: ١٦]، فَالسَّمَاوَاتُ فَوْقَهَا الْعَرْشُ، فَلَمَّا كَانَ الْعَرْشُ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ قَالَ: ﴿إِنَّمِنْمَنَ فِي السَّمَاءِ﴾؛ لِأَنَّهُ مُشْتَوِّ عَلَى الْعَرْشِ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ، فَكُلُّ مَا عَلَّا فَهُوَ سَمَاءٌ، فَالْعَرْشُ أَعْلَى السَّمَاوَاتِ، وَلَيْسَ إِذَا قَالَ: ﴿إِنَّمِنْمَنَ فِي السَّمَاءِ﴾ يَعْنِي جَمِيعَ السَّمَاءِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْعَرْشَ الَّذِي هُوَ أَعْلَى السَّمَاوَاتِ، إِلَّا تَرَى

أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ ذَكَرَ السَّمَاوَاتِ فَقَالَ: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦]
فَلَمْ يُرِدْ أَنَّ الْقَمَرَ يَمْلُؤُهُنَّ، وَأَنَّهُ فِيهِنَّ حَمِيعًا.

وَرَأَيْنَا الْمُسْلِمِينَ حَمِيعًا يَرْفَعُونَ أَيْدِيهِمْ إِذَا دَعَوْا نَحْوَ السَّمَاءِ،
لَأَنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ، فَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ
لَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيهِمْ نَحْوَ الْعَرْشِ، كَمَا لَا يَحْطُونَهَا إِذَا دَعَوْا إِلَى
الْأَرْضِ.

الشرح:

ذكر أدلة الاستواء المختلفة المعروفة من القرآن؛ أدلة متنوعة في علو الله تعالى واستواه على عرشه، كذلك دليل الفطرة في علو الله تعالى.

ومسألة العلو في الاستدلال غير مسألة الاستواء، العلو أوضح، العلو ثابت بالكتاب والسنّة والعقل والفطرة والإجماع، وأما الاستواء على العرش فهو ثابت بالسمع بالكتاب والسنّة وليس مما يستدل عليه بالعقل أو الفطرة، ولكن علو الله تعالى هذا واضح؛ لذلك هو أدخل أدلة الاستواء في أدلة العلو، فانتبه للفرق ما بين أدلة هذا وأدلة هذا.

ودليل الفطرة راجع إلى العلو مثلما قال: «وَرَأَيْنَا الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا يَرْفَعُونَ أَيْدِيهِمْ إِذَا دَعَوْا نَحْوَ السَّمَاءِ»، فالذي يدعو يتوجه إلى العلو، هذا لأجل الفطرة التي في قلبه، وهذا يصلح دليلاً للعلو لا للاستواء على العرش، لكن الاستواء على العرش هو علو خاص كما هو معلوم.

وقال: (وَقَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿يَتَهَمَّنُ أَبْنِ لِي صَرْحًا لَعَلَيْهِ أَبْلُغُ

الأَسْبَب ﴿ أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَيْنَا إِلَهٌ مُّوسَى وَإِنِّي لَأَظْنُنُكَ كَذِيلًا ﴾
 [غافر: ٣٦ - ٣٧] لماذا ذهب يبحث عنه في السماء؟ لأن ظنه كاذباً، والكذب يرجع إلى الشيئين: وجود إله، وكون هذا الإله في السماء، لذلك هو طلب إله في العلو.

ومن السنة إذا استسقى الإمام في الجمعة أن يرفع يديه، وأن يرفع الناس أيديهم؛ كما ثبت في البخاري من حديث أنس رضي الله عنه قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِّنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يُرَى بَيْاضُ إِبْطَئِيهِ»^(١)، فالنبي ﷺ لما دعا في الاستسقاء رفع يديه حتى وصل بها إلى وجهه حتى رأى بياض إبطيه، رفع يديه حتى وصل بها إلى وجهه وعينيه للسماء، فالإمام إذا استسقى يوم الجمعة يرفع يديه، لكن هل يجوز رفع البصر إلى السماء في الصلاة؟
الجواب: لا؛ لأن الصلاة فيها خشوع، والسنة أن البصر يكون موضع السجود.

كل هذا يصلح دليلاً للعلو لا للاستواء على العرش، وهناك بعض الآثار يثبتها أهل السنة في الجملة لأجل إثبات الاستواء، منها أثر مجاهد في قوله تعالى: «عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا» [الإسراء: ٧٩] وأن يجلسه تعالى على عرشه، لكن ما جاءت به أحاديث مرفوعة، وهذا الأثر كان الناس يمتحنون به في زمن الفتنة في القرن الثاني والثالث لما حصلت فتنة خلق القرآن، ومن لم يكن من أهل السنة نفاه وقال: لا أقول به، ومن كان من أهل السنة أثبته؛ لأن المراد ليس هو الإجلال، المراد منه ما فيه من التصريح بالاستواء الذي معناه الجلوس، فأوضح أن الاستواء بمعنى الجلوس؛

(١) أخرجه البخاري (١٠٣١)، ومسلم (٨٩٥).

إجلال النبي ﷺ مع الرب ﷺ على العرش . وإنما فالإجلال لم تثبت به السنة ، ما نقول ابتداء أنه من عقیدتنا أنه يجلس ﷺ ، بل نسكت عن ذلك ولا نذكره ، لكن قالها مجاهد رضي الله عنه ، وابتلي الناس بذلك ؛ لأنها تفسر معنى الاستواء .

فبعض الناس يقول : أنا أقرب بالاستواء . ويعني بالاستواء معنى آخر ، فهذا الأثر صار فارقاً بين الاسم وغيره ، فمن لم يقل به قيل : إنه من المبتدعة . وذلك في الزمن الأول ؛ لهذا من أهل العلم أطال الكلام عليه ، مثل الخلاّل في (السنة)^(١) في أربعين صفحة أو خمسين صفحة ، وكذلك الدارقطني والطبراني ، وهو من الآثار التي ينبغي الانتباه لمعناها ، وإنما فالقاعدة : أنه لا يتجاوز القرآن والحديث .



(١) انظر : السنة للخلال (ص ٢٠٩ - ٢٦٠) .

وذكر هذا الأثر الذهبي في العلو (ص ١٢٤) ، وقال : «لهذا القول طرق خمسة ، وأخرجه ابن جرير في تفسيره ، وعمل فيه المروذى مصنفاً» ١. هـ .
وانظر : مجموع الفتاوى (٤ / ٣٧٤) ، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٢٠) ، وشرح النونية لابن عيسى (١ / ٢٣٣) .

ثُمَّ قَالَ:

فَضْلٌ: وَقَدْ قَالَ قَائِلُونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْحَرُورِيَّةِ: إِنَّ
مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] أَنَّهُ أَسْتَوَى
وَمَلَكَ وَقَهَرَ، وَأَنَّ اللَّهَ يَكُونُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَجَحَدُوا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ
عَلَى عَرْسِهِ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ، وَذَهَبُوا فِي الْاِسْتِوَاءِ إِلَى الْقُدْرَةِ،
فَلَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرُوهُ، كَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَرْشِ وَالْأَرْضِ
السَّابِعَةِ، لَأَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

وَالْأَرْضُ فَاللَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهَا وَعَلَى الْحُشُوشِ^(١) وَعَلَى كُلِّ مَا
فِي الْعَالَمِ، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ بِمَعْنَى الْاِسْتِيَلاءِ -
وَهُوَ يَكُونُ مُسْتَوِلٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا - لَكَانَ مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ
وَعَلَى الْأَرْضِ وَعَلَى السَّمَاءِ وَعَلَى الْحُشُوشِ وَالْأَقْدَارِ، لَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى
الْأَشْيَاءِ مُسْتَوِلٌ عَلَيْهَا، وَإِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَلَمْ يَجُزْ
عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى الْحُشُوشِ
وَالْأَخْلِيَّةِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ الْاِسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ بِمَعْنَى:
الْاِسْتِيَلاءِ الَّذِي هُوَ عَامٌ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى
الْاِسْتِوَاءِ يَخْصُّ الْعَرْشَ دُونَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَذَكَرَ دَلَالَاتٍ مِنَ
الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْعُقْلِ.

(١) الحوش: جمع حوش بفتح الحاء وضمها ، وهو البستان ، وهو أيضا المخرج ؛ لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في البستان . قاله في مختار الصحاح (ص ٥٨)، وانظر: لسان العرب ، مادة حوش (٦ / ٢٨٣).

الشرح:

هذا الكلام من أبي الحسن الأشعري رحمه الله كلام حق يخالف ما عليه أهل البدع من المعتزلة والرافضة والخوارج والكلابية والماتريدية، والأشاعرة أيضاً الذين انتسبوا إلى مذهب الأشعري في مرحلته التي كان فيها على مذهب الكلابية.

هذا الكلام واضح وحق وهو أن الاستواء ليس معناه الاستيلاء والقهر؛ وذلك أن استولى غير استوى، استوى مادة واستولى مادة أخرى، ثم إن الاستواء جاء مخصوصاً بالعرش، «أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ» [الأعراف: ٥٤]، و«أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ» [البقرة: ٢٩] رحمه الله، ولما كان الاستواء مخصوصاً بأنه على العرش وإلى السماء دلّ على أن العرش والسماء خصّا بالاستواء. استواء إلى السماء هو علو عليها مع القصد، واستواء على العرش هو علو عليه علواً خاصّاً، وهذا يدل على أن تعميم الاستواء على الأشياء جميعاً أن هذا غلط على القرآن وتحريف لما أنزل الله عز وجل.

فلفظ : «أَسْتَوَى» من حيث اللغة يدل على العلو والارتفاع، وإذا عُدّي بـ«عَلَى» فهو علو وارتفاع على الشيء الذي عُدّي عليه بـ«عَلَى» كما قال رحمه الله «فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكِ» [المؤمنون: ٢٨]، يعني علوتم وارتفاعتم على الفلك، وقوله رحمه الله : «ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ».

واستوى في القرآن جاءت على ثلاثة أنحاء :

أولاً: جاءت معداة بـ(إلى)، كما في قوله : «ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ» [فصلت: ١١].

ثانياً: وجاءت معداً بـ(على)، كما في قوله: ﴿فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْقَلْبِ﴾، وفي قوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾.

ثالثاً: وجاءت غير معداً؛ كما في قوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشْدُدَ وَاسْتَوَى﴾ [القصص: ١٤]، وقوله: ﴿ذُو مِرْقَةٍ فَأَسْتَوَى﴾ [النجم: ٦] ونحو ذلك، وكلها راجعة إلى معنى العلو.

المقصود من ذلك أن من فسر الاستواء بالاستيلاء والقهر والملك وأشباه ذلك، فإن التخصيص عنده ممتنع بل متناقض، فيكون استيلاؤه على كل شيء، ويكون استيلاؤه على الأمكانية القدرة وعلى الأمكانية المباركة العظيمة كلها استيلاء واحد، فهو يَعْلَمُ الذي قهر الأشياء واستولى عليها من غير مغالب، وملكتها يَعْلَمُ بخلقه لها، وهي راجعة إليه، وأمرها سائر إليه يَعْلَمُ، ولكن الاستواء جاء مخصوصاً بالاستواء إلى السماء والاستواء على العرش، فدل على أن تعميم ذلك غلط على القرآن ومخالف لما دلت عليه الآيات والأحاديث في ذلك.

نخلص من هذا إلى أن أقوال المبتدعة في هذا مناقضة لدلائل القرآن والسنة ولدلالة اللغة، وكذلك لدلالة العقل التي تمنع أن يكون الله يَعْلَمُ في كل مكان، فإن هذا مما يأبه العقل الصريح؛ إذ لا بد أن يكون الخالق الصانع المدبر متميزاً عن مخلوقه، فإذا كان المخلوق حالاً في الخالق والخالق حالاً في مخلوقه غير متميز عنه، فإن هذا مما تأبه العقول والفطر السليمة.

لهذا مسألة العلو عند أهل السنة والجماعة دليلها هذه الأشياء الخمسة: كتاب، وسنة، وإجماع، وعقل صريح، وفطرة سليمة، فإذا صار العقل

صريحاً والفطرة سليمة يرد به قول هؤلاء المبتدعة.

ومسألة الاستواء ومسألة العلو كثرا الكلام فيها والتأليف، وفيها مصنفات كثيرة، لكن الشاهد في هذا الموضوع قول الأشعري في إبطال كون الله حالاً في كل مكان: (فَلَوْ كَانَ اللَّهُ مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ بِمَعْنَى الْاسْتِيَلاءِ - وَهُوَ بَلَى مُسْتَوِيٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلُّهَا - لَكَانَ مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ وَعَلَى الْأَرْضِ وَعَلَى السَّمَاءِ وَعَلَى الْحُشُوشِ وَالْأَقْدَارِ؛ لَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ مُسْتَوِيٌ عَلَيْهَا)، فإن الاستواء بمعنى الاستيلاء يكون استيلاء وقهراً لكل شيء، وهذا يمنعه تخصيص الاستواء في القرآن بالعرش وبالسماء.

لكن هل يقال: إن الله مستولٍ على الأشياء كلها؟ الجواب: إذا كان المقصود من غير مغالبة فليس فيه إشكال، فهو بَلَى مستولٍ على الأشياء من غير مغالبة؛ لأن هذا الاشتقاء استفعل واستولى قد تكون من طرفين، وقد تكون من طرف واحد في اللغة أصلًاً، ولا يلزم من (استولى) وجود طرفين متنازعين، ولهذا نقول في بيان المعنى: استولى من غير مغالبة ولا منازعه، فملك الأشياء وقهرها بَلَى وهي في ملكه منذ خلقها، فاستيلاً وله بَلَى على كل شيء، يعني: أن كل شيء تحت حكمه وقهره وأمره وتدبره؛ لقيوميته عليه ولاليته بَلَى عليه، قال بَلَى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٢٣]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقد جاء الاشتباه من لفظة (استولى)، وهي (استفعل) من ولَى الشيء، أصلها ولَى، فاستولى فيها ألف والسين والتاء هذه من استفعل، فأصل المادة هي ولَى، فيفهم من (استولى) أنه طلب الولاية؛ يعني: طلب ملكها، قالوا: وطلب الولاية يكون لأنَّ ثَمَّ منازع فيها.

وهذا الكلام غير دقيق؛ لأنهم ظنوا أن كلمة استفعل ترجع إلى طلب، هذا غير صحيح بل استفعل في اللغة قد تكون للطلب وقد تكون لتحقق الصفة فيها، كما في قوله: ﴿وَاسْتَغْنَىَ اللَّهُ﴾ [التغابن: ٦]، ﴿وَاسْتَغْنَىَ اللَّهُ﴾ فهو يَعْلَمُ أَنَّهُ غني، فصار الغنى وصفاً لازماً له، وما طلب الغنى، وكذلك (استوى)، و(استولى) وكل هذه، ما طلب ذلك لكن كانت صفة له يَعْلَمُ أَنَّهُ في غاية ما يكون الوصف له يَعْلَمُ أَنَّهُ.

ثُمَّ قَالَ:

بَابُ الْكَلَامِ فِي الْوَجْهِ وَالْعَيْنَيْنِ وَالْبَصَرِ وَالْيَدَيْنِ.

وَذَكَرَ الْأَيَاتِ فِي ذَلِكَ، وَرَدَّ عَلَى الْمُتَأْوِلِينَ بِكَلَامٍ طَوِيلٍ لَا يَتَسْعُ هَذَا الْمَوْضِعُ لِحِكَايَتِهِ: مِثْلَ قَوْلِهِ: فَإِنْ سُئِلْنَا أَتَقُولُونَ لِلَّهِ يَدَانِ؟ قِيلَ: نَقُولُ ذَلِكَ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ» [الفتح: ١٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «خَلَقْتُ يَدَيَّ» [ص: ٧٥] وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ مَسَحَ ظَهْرَ آدَمَ بِيَدِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّتَهُ»^(١)، وَقَدْ جَاءَ فِي الْخَبَرِ الْمَأْثُورِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ شَجَرَةَ طَوْبَى بِيَدِهِ»^(٢).

وَلَيْسَ يَجُوزُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَلَا فِي عَادَةِ أَهْلِ الْخِطَابِ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: عَمِلْتُ كَذَّا بِيَدِيَّ، وَيُرِيدُ بِهِ النِّعْمَةَ، وَإِذَا كَانَ اللَّهُ إِنَّمَا

(١) سبق تخرجه (ص: ٣٤٦).

(٢) أخرج أبو الشيخ في العظمة (٥/١٥٥٥)، والدارقطني في الصفات (ص: ٢٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/٤٧) عن عبدالله بن الحارث عن أبيه رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ: خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ الْفَرْدَوْسَ بِيَدِهِ»، وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/٤٣)، والطبراني في تفسيره (١٨/١) موقوفاً على كعب الأحبار رضي الله عنه، وورد نحو هذا موقوفاً على ابن عمر، وجابر رضي الله عنه. وأخرج الطبراني في تفسيره (١٣/٥٢٨) من طريق معاوية بن قرة عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «طَوْبَى لَهُمْ وَحْسِنُ مَتَابَ» [الرعد: ٢٩] شَجَرَةُ عَرَسَهَا اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيهَا مِنْ رُوْجَهِ بِالْحُلْيِ وَالْحُلَّلِ، وَإِنَّ أَغْصَانَهَا لَتُرَى مِنْ وَرَاءِ سُورِ الْجَنَّةِ».

خَاطَبَ الْعَرَبَ بِلُغَتِهَا، وَمَا يَجْرِي مَفْهُومًا مِنْ كَلَامِهَا، وَمُعْقُولًا فِي خَطَابِهَا، وَكَانَ لَا يَجْوُزُ فِي خَطَابِ أَهْلِ اللُّسَانِ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: فَعَلْتُ بِيَدِيَّ، وَيَعْنِي بِهِ النُّعْمَةَ، بَطَلَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِيَدِيَّ﴾ النُّعْمَةَ. وَذَكَرَ كَلَامًا طَوِيلًا فِي تَقْرِيرِ هَذَا وَنَحْوِهِ.

الشرح:

صفة اليدين لله تعالى ثابتة بالكتاب والسنّة، والأدلة عليها كثيرة، ف جاء وصف الله تعالى باليد وباليدين وبالأيدي، والمقصود من الجميع أن الله تعالى له يدان؛ لأن المثنى في اللغة عند الأصوليين نص في دلالته، خلاف المفرد فإنه قد يُراد به الجنس، والجمع أيضًا قد يُراد به المثنى.

فالفرد يطلق ويُراد به أكثر من واحد في بعض الأحيان، فدلالة المفرد على فرد بخصوصه ليست نصية ولا ظاهرة؛ بل قد يكون المراد في الدلالة على واحد ويكون المراد على اثنين أو ثلاثة أو أكثر بحسب الحال؛ لأنه يراد بالمفرد في مواضع الجنس، وهذا يحكمه السياق، كذلك الجمع قد يراد به المثنى، ويُعبر بالجمع للإضافة إلى ضمير تثنية أو جمع، وقد يُراد منه الجمع: ثلاثة أو أربعة أو خمسة.

فلما جاء وصف الله تعالى باليد والأيدي وباليدين علمنا أن النص الصريح راجع إلى اليدين؛ كما قال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَاتٍ﴾ [المائدة: ٦٤]، هذا وصف لله تعالى أن له يدين وليس بثلاثة.

وقوله تعالى: ﴿مَمَّا عَمِلْتُ أَيْدِيَنَا﴾ [بس: ٧١] الأيدي جمع؛ لأن القاعدة

العربية أن المثنى إذا أضيف إلى ضمير ثنائية أو جمع فإن المثنى يجمع لأجل سهولة الكلام، كما في قوله ﷺ: «إِنْ نَوْبَاً إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَّ قُلُوبُكُمَا» [التحريم: ٤]، «إِنْ نَوْبَاً» يعني المرأتين اللتين تظاهرتا على رسول الله ﷺ، فلكل واحدة منها قلب واحد، فجمع القلبين على قلوب؛ لأجل أنه أضافه إلى ضمير الثنوية. فرجع الكلام إلى أن ذكر اليدين الشتتين نص فيهما لا يقبل التأويل، والنص لا يقبل التأويل بالإجماع؛ لأن الذي يقبل التأويل الظاهر والمجمل وأشباه ذلك؛ لكن النص الصريح هذا لا يقبل التأويل لأنه نص في دلالته، ومن ذلك الأعداد، يعني: الدلالات النصية عند الأصوليين كثيرة متعددة، تأتي الدلالة النصية في عشرة أنواع منها الأعداد ومنه الثنوية.

فقوله ﷺ: «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَاتٍ» يدل على أنهما اثنان، كذلك قوله ﷺ لعدوه إبليس: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيِّكَ» [ص: ٧٥]، هذا دال على أن الله ﷺ خلق آدم بيديه الشتتين، مما جاء في الحديث: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ» المقصود منه الجنس، يعني: بيديه. ومن أول اليدين بأن المراد منهما القدرة كما هو قول طائفة من المبتدعة وأهل الكلام، أو أول اليدين أن المراد بهما النعمة، فنقول: كلامهما غلط.

فأولاً: اليد في اللغة إذا أضيفت إلى المتكلم، فإنها لا تأتي بمعنى القدرة ولا بمعنى النعمة، وإنما يراد بها الصفة.

وثانياً: أن قوله ﷺ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيِّكَ» [ص: ٧٥]، لما فسروها بالقدرة أو بالنعمة، فهذا باطل؛ لأن قدرة الله ﷺ ليست قدرتين؛ بل هي قدرة عظيمة واحدة تدخل فيها جميع أنواع القدرة، أو هي قدرة كثيرة، كثيرة جداً، فكون آدم خلق بقدرتين هذا باطل وخلافٌ من القول وكلام

لا معنى له ، وكذلك لا نقول خلق بنعمتين ، فآدم خلقه الله تعالى بنعم كثيرة عليه ، فكل ما في آدم من خلقه مئنة من الله تعالى عليه .

وهذا التأويل يؤولون به ترويجه على الجهل في قوله تعالى : ﴿مَا مَنَّاكُ أَنْ سَجَدْتُ لِمَا حَلَقْتُ بِيَدِي﴾ [ص: ٧٥] ، ولكنهم يشركون إذا جاءت الآية : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَاتٍ يُفْعِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] ، فهذه لا تتحمل قدرتين ولا نعمتين .

الوجه الثالث: فيما قرره الأشعري هنا : أن اليد ربما أتت في لغة العرب بمعنى النعمة ، لكن تأتي بمعنى النعمة بشرطين :

الأول: أن تكون نكرة وليس بمعرفة ، فلا تقول العرب هذه اليد لفلان على ؟ يعني هذه النعمة ، وإنما تقول هذه أو لفلان على يد ، هذه التي تقولها العرب فتعبر بالنكرة .

والثاني: أن تقطع عن الإضافة ، فلا تقول العرب : يد فلان على ، يد محمد على ، وتريد بها نعمة محمد ، لكن إذا أرادت النعمة قطعت فقالت : لمحمد على يد ، يعني نعمة أو لمحمد على إصبع ، أيضا ، إذا كانت نعمة قليلة ، وإذا كانت نعمة كبيرة قالوا لفلان يد فيقطعنها عن الإضافة وينكرون .

وهذا من قبيل المقاربة ؛ لأن اليد هي وسيلة إعطاء النعمة وإيصال النعمة إلى المنعم عليه ، فقالوا : لفلان على يد ؛ لأن النعمة لا تصل إلا باليد : يد المرسل أو يد من أنابه ، فإنكراماً له قالوا عن نعمته : إن له عليهم يد . إنكراماً ليده وإعلاه لها ، وهذا سائع في اللغة ، أما التعبير بأن يد فلان على أو يديه على ، فهذا لا شك أنه غلط على العربية وعلى لسان العرب .

فتحصل من هذا أن لله يَدُانِ يَدِينَ كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتْهُ لَا تَمَاثِلُ يَدُ
الْمَخْلوقِ، وَإِنَّمَا هِيَ يَدٌ عَظِيمَةٌ تَلِيقُ بِهِ يَكْبَلُهُ، وَكُلُّتَا يَدِيهِ يَمِينُ يَكْبَلُهُ، وَأَمَا
تَفْسِيرُ مِنْ فَسَرَ الْيَدَ بِالنِّعْمَةِ أَوْ بِالْقَدْرَةِ، فَهَذَا مِنْ تَفَاسِيرَ الْمُبَدِّعَةِ الضَّلَالِ
وَأَهْلِ الْكَلَامِ وَمِنْ شَايَعَهُمْ .



وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ (مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ الْبَاقِلَانِيُّ^(١) الْمُتَكَلِّمُ) - وَهُوَ أَفْضَلُ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ، لَيْسَ فِيهِمْ مِثْلُهُ لَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ - قَالَ فِي كِتَابِهِ (الإِبَانَةُ)^(٢) تَصْنِيفُهُ:

فَإِنْ قَالَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ وَجْهًا وَيَدًا؟ قِيلَ لَهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبِئْنَ وَجْهِ رَبِّكَ ذُو الْحَلَلِ وَالْأَكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ لِيَدَى﴾ [ص: ٧٥] فَأَثْبَتَ لِنَفْسِهِ وَجْهًا وَيَدًا. فَإِنْ قَالَ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ وَجْهُهُ وَيَدُهُ جَارِحةً إِذْ كُنْتُمْ لَا تَعْقِلُونَ وَجْهًا وَيَدًا إِلَّا جَارِحةً؟

قُلْنَا: لَا يَجِبُ هَذَا كَمَا لَا يَجِبُ إِذَا لَمْ نَعْقِلْ حَيَا عَالِمًا قَادِرًا إِلَّا جِسْمًا أَنْ نَقْضِي نَحْنُ وَأَنْتُمْ بِذَلِكَ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَكَمَا لَا يَجِبُ فِي كُلِّ شَيْءٍ كَانَ قَائِمًا بِذَاتِهِ أَنْ يَكُونَ حَوْهَرًا، لَأَنَّا

(١) هو محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر القاضي المعروف بابن الباقلاني المتكلم من أهل البصرة، سكن بغداد، وكان متكلما على مذهب الأشعري، كان أعرف الناس بالكلام، وقيل عنه المؤسس الثاني للمذهب الأشعري، وله تصانيف الكثيرة المنتشرة في الرد على المخالفين من الرافضة والمعتزلة والجهمية والخوارج وغيرهم، مات في بغداد سنة ثلاث وأربعينمائة.

انظر: تاريخ بغداد (٣٧٩/٥)، وفيات الأعيان (٤/٢٦٩)، والوافي بالوفيات (٣/١٤٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/١٩٠)، والشذرات (٣/١٦٨).

(٢) كتاب «الإبانة عن أبطال مذهب أهل الكفر والضلالة» للباقلاني ذكره شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية (٢/٣٤)، وابن القيم في الصواعق المرسلة (٤/١٢٥٢)، والذهبي في العلو (٢٣٧).

وَإِيَّاكُمْ لَا نَجِدُ قَائِمًا بِنَفْسِهِ فِي شَاهِدِنَا إِلَّا كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ
الْجَوَابُ لَهُمْ، إِنْ قَالُوا: فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ وَحَيَاتُهُ وَكَلَامُهُ
وَسَمْعُهُ وَبَصْرُهُ وَسَائِرُ صِفَاتِهِ عَرَضًا وَأَعْتَلُوا بِالْوُجُودِ.

قَالَ: فَإِنْ قَالَ: تَقُولُونَ: إِنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ؟

قِيلَ لَهُ: مَعَادَ اللَّهِ، بَلْ هُوَ مُشَتَّوٌ عَلَى الْعَرْشِ؛ كَمَا أَخْبَرَ فِي
كِتَابِهِ فَقَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ
يَصْعَدُ الْكَلْمُ الْطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] وَقَالَ: ﴿أَمِنْتُ مَنْ
فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦].

قَالَ: وَلَوْ كَانَ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَكَانَ فِي بَطْنِ الْإِنْسَانِ وَفِيهِ،
وَالْحُشُوشِ، وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي يُرْغَبُ عَنْ ذِكْرِهَا، وَلَوْجَبَ أَنْ يَزِيدَ
بِزِيادةِ الْأُمُكَنَةِ إِذَا خَلَقَ مِنْهَا مَا لَمْ يَكُنْ، وَيَنْقُصُ بِنُقْصَانِهَا إِذَا
بَطَلَ مِنْهَا مَا كَانَ، وَلَصَحَّ أَنْ يُرْغَبَ إِلَيْهِ إِلَى نَحْوِ الْأَرْضِ، وَإِلَى
خَلْفِنَا وَإِلَى يَمِينِنَا وَإِلَى شَمَائِلِنَا، وَهَذَا قَدْ أَجْمَعَ الْمُشْلِمُونَ عَلَى
خِلَافِهِ وَتَخْطِئَةِ قَائِلِهِ.

الشرح:

هذا الكلام واضح سبق تقريره في إثبات صفة الوجه وصفة اليدين لله جل جلاله
وذكر هنا قاعدة سبق تقريرها ، وهي : أن إثبات الصفات لله تعالى إثبات الوجه
واليدين والقدم وسائر صفات الحق تعالى إثبات للصفة لا من جهة كونها
جارحة ، يعني : لا من جهة كونها عضواً كالأعضاء التي معنا ؛ لأننا لا نعقل
في المخلوق إلا هذا ، فثبتت لله تعالى ما عقلناه فقط ، لا شك أن هذا باطل

فإن إثبات الصفة لله إنما هو من جهة الإثبات أن الله يَعْلَمُ هو الذي أثبتها، وليس عَقْلُنا أن الصفة هذه لا ترد أو لا نعقلها في المخلوقات فيما رأينا إلا جارحة أن ثبت لله صفة من حيث كونها جارحة.

بل نقول: ثبت لله صفة من حيث هي، والله أعلم كيف يتصرف بصفاته، فنحن نصدق القرآن والحديث ولا نتجاوز القرآن والحديث، ولا ندخل في ذلك برأينا، نحن لا نعقل في الحياة الدنيا إلا أشياء، نعقل أشياء من الوصف، لكن لا يعني ذلك أن كل الاحتمالات والأنحاء هي فيما رأينا، بل الله يَعْلَمُ أظهر لنا بعض خلقه، فرأينا بعضها، وبعضها لم نره، فكيف بذاته يَعْلَمُ.

إذاً لا يجوز أن نقيس عَالَمَ الغيب على عَالَمَ الشهادة؛ بل عَالَمُ الغيب مستقل بنفسه في مخلوقات الله في الجنة والنار والملائكة، فكما أنه لا يُقاس ما في الجنة على ما في الدنيا؛ كما قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مِنَ الْجَنَّةَ شَيْءٌ إِلَّا أَسْمَاءً»^(١)، في الجنة أنهار وفي الدنيا أنهار وليس الأنهار كالأنهار، وفي الجنة شجر وطير وأكل ونساء وليس كطير وأكل وشرب الدنيا، فكيف؟ هذه صفات مخلوقات الله، الملائكة لها أجنة مثلث وثلاث ورباع فهل هي مثل أجنة الطير وأنواع ذلك؟ ليس الأمر كذلك، إذا كان في الصفات الغيبية في المخلوقات لا تشارك فيما نراه بحقيقة الاتصال، فكيف بصفات الحق يَعْلَمُ وتقدست أسماؤه؟

إذاً إثباتنا للصفات يعني إثبات لها من حيث الوجود، أما الكيفية فالله

(١) أخرجه هناد في الزهد (٥١/١)، والطبراني في تفسيره (٤١٦/١)، وأبو نعيم في صفة الجنة (١٦٠/١).

أعلم بها ، والإنسان لا يبني على ما رأه على أنَّ كل شيء محتمل ، بل هناك أشياء أخرى محتملة لا نعلمها ، وكذلك من وجود أنواع المخلوقات التي نراها ، فدلل ذلك على أن الله تعالى لا يجوز أن يقاس اتصافه باتصاف خلقه فيما أخبر به عن نفسه أو أخبر به عنه رسوله ﷺ ، وهذا هو الذي قرره الباقلاني رحمه الله .



وقال أيضًا في هذا الكتاب: صفات ذاته التي لم ينزل ولا يزال موصوفاً بها وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة، والبقاء، والوجه، والعينان، واليدان، والغضب، والرضا.

وقال في كتاب (التمهيد)^(١) كلاماً أكثر من هذا، وكلامه وكلام غيره من المتكلمين في هذا الباب مثل هذا كثيراً لمن يطلبه، وإن كنا مشتغلين بالكتاب والسنة وأثار السلف عن كل كلام.

الشرح:

هذا التمثيل الذي مثله الباقلانى؛ ذكر عدداً من الصفات، واختياره لها موفق، وذكر الصفات التي يثبتها الأشاعرة: الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة، وذكر الصفات التي يؤولونها وينكرونها الصفات الذاتية والصفات الاختيارية، وذكر بعد ذلك الوجه، وذكر العينين واليدين، وذكر الغضب والرضا، فالوجه والعينان واليدان صفات ذاتية، والغضب والرضا صفات اختيارية فعلية، فجمع بين ما يقرره الأشاعرة وما يقرره أهل السنة في صفات الذات وفي صفات الأفعال.

وفي هذا الذي ذكر رد على كل الطوائف؛ على المعتزلة، والجهمية، والأشاعرة، والكلابية، والماتريدية، بهذه الصفات التي ذكر، فكان تمثيلاً موفقاً.

(١) كتاب: (تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل) للباقلانى، مطبوع ومتداول.

وَمِلَّاكُ الْأَمْرِ أَنْ يَهَبَ اللَّهُ لِلْعَبْدِ حِكْمَةً وَإِيمَانًا بِحَيْثُ يَكُونُ
لَهُ عَقْلٌ وَدِينٌ، حَتَّى يَفْهَمَ وَيَدِينَ، ثُمَّ نُورُ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةُ يُغْنِيهِ
عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ قَدْ صَارَ مُنْتَسِبًا إِلَى
بَعْضِ طَوَافِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَمُخْسِنَا لِلظُّنُنِ بِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ،
وَمُتَوَهِّمًا أَنَّهُمْ حَقَّقُوا فِي هَذَا الْبَابِ مَا لَمْ يُحَقِّقُهُ غَيْرُهُمْ، فَلَوْ أُتِيَ
بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعَهَا حَتَّى يُؤْتَى بِشَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ.

ثُمَّ هُمْ مَعَ هَذَا مُخَالِفُونَ لِأَسْلَافِهِمْ غَيْرُ مُتَّبِعِينَ لَهُمْ، فَلَوْ أَنَّهُمْ
أَخْذُوا بِالْهُدَى الَّذِي يَجِدُونَهُ فِي كَلَامِ أَسْلَافِهِمْ لَرُجِيَ لَهُمْ مَعَ
الصَّدْقِ فِي طَلَبِ الْحَقِّ أَنْ يَرْدَادُوا هُدًى، وَمَنْ كَانَ لَا يَقْبَلُ الْحَقَّ
إِلَّا مِنْ طَائِفَةٍ مُعِيَّنَةٍ، ثُمَّ لَا يَسْتَمِسُكُ بِمَا جَاءَتْ بِهِ مِنَ الْحَقِّ، فَفِيهِ
شَبَهٌ مِنَ الْيَهُودِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ إِذَا مَأْمُوا بِمَا أَنْزَلَ
اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا
مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْنُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١].

فَإِنَّ الْيَهُودَ قَالُوا: لَا نُؤْمِنُ إِلَّا بِمَا أُنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْنَا. قَالَ اللَّهُ لَهُمْ:
فَلِمَ قَتَلْتُمُ الْأَنْبِيَاءَ مِنْ قَبْلِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ بِمَا أُنْزَلَ عَلَيْكُمْ،
يَقُولُ سُبْحَانَهُ: لَمَّا جَاءَتُكُمْ بِهِ أَنْبِيَاوْكُمْ تَتَّبِعُونَ، وَلَا لِمَا
جَاءَتُكُمْ بِهِ سَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ تَتَّبِعُونَ، وَلَكِنْ إِنَّمَا تَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَكُمْ.

فَهَذَا حَالُ مَنْ لَمْ يَتَّبِعِ الْحَقَّ، لَا مِنْ طَائِفَتِهِ وَلَا مِنْ غَيْرِهِمْ، مَعَ
كَوْنِهِ يَتَعَصَّبُ لِطَائِفَةٍ دُونَ طَائِفَةٍ بِلَا بُرْهَانٍ مِنَ اللَّهِ وَلَا بَيَانٍ.

الشرح:

هذا وصف لأهل البدع جمِيعاً، فإنهم يتعصّبون للأشخاص ويتصرون لهم، ولا يتصرّون لدلائل الوحي من الكتاب والسنة، هذا وصف كل أهل الأهواء على هذا النحو، إذا قالت الرجال قدموها، والنصول عندهم فيها نظر؛ وللهذا شيخ الإسلام رحمه الله أطال من النقول في هذا الكتاب عن العلماء السابقين في تقرير الصفات والعقيدة الصحيحة ليكون في ذلك أبلغ تأثير والرد على المخالفين.

ولاشك أن هذه الصفة من صفة أهل الأهواء، فإن أهل الأهواء دائماً إنما يتعلّقون بمعظميهم، وإذا أتاهم معظموهم بشيء من الكلام قبلوه، فربما جادلوا في دلالة الكتاب والسنة، ثم إذا قلت: قاله فلان من معظميهم. فإنه يقبله؛ لأن إمامه أو متبوعه أو كيده قالها، وهذا من علامات سوء النظر، ومن علامات عدم التوفيق والخذلان.

نعم يحتاج إلى قول الأئمة إذا كانت دلالة الدليل محتملة، فنحتاج إلى كلام العالم والإمام لتبيين المعنى، لكن إذا كان المعنى واضحاً، وإذا كان المعنى نصّاً يشترك الجميع في فهمه؛ كذكر صفات الله تعالى وذكر العقيدة الصحيحة، فإن هذا مما لا يتنازع الناس في فهمه، بل هذا واضح لكثرة الأدلة الدالة عليه، فهي دلالة نصية لا تحتمل تأويلاً ولا تحتمل أوجهها، إنما دلالتها على ما دلت عليه نصية قاطعة.

وهذه ينبغي أن يحذر منها كل صاحب اتباع، فليحذر من أن يرُدَّ الحق لقول أحد، أو يترك دلالة الوحي لقول أحد، بل يجب عليه أن يجعل كلام

الناس تبعاً لكلام الله عَزَّ وَجَلَّ وكلام رسوله ﷺ، فإذا كانت الدلالـة ظـاهرة أو نـصـا فلا يـلـتفـت بـعـدـها إـلـى قولـ أحدـ، وإذا كـنـتـ مـحـتمـلـةـ فـيـهاـ فـهـمـ تـعـارـضـ فـيـ الآـيـاتـ: مـحـكـمـ وـمـتـشـابـهـ، أـوـ عـامـ وـخـاصـ، أـوـ مـطـلـقـ وـمـقـيدـ، وـاشـتـبـهـ عـلـيـهـ الـأـمـرـ، فـيـرـجـعـ فـيـهـ ذـلـكـ وـلـاشـكـ إـلـىـ أـهـلـ الـعـلـمـ، فـيـكـونـ قولـ العـالـمـ مـُرـجـحـاـ لـهـ بـأـنـ فـهـمـ صـوـابـ أـوـ أـنـ فـهـمـ غـيرـ صـحـيـحـ.

فـأـهـلـ السـنـةـ لـاـ يـعـظـمـونـ أـئـمـتـهـمـ وـلـاـ يـغـلـوـنـ فـيـهـمـ بـحـيثـ يـجـعـلـوـنـ كـلـامـهـمـ حـكـمـاـ عـلـىـ النـصـوـصـ، وـلـاـ يـجـفـونـ بـحـيثـ يـجـتـهـدـوـنـ فـيـ الـفـهـمـ دـوـنـ مـرـجـعـيـةـ يـرـجـعـوـنـ إـلـيـهـاـ فـيـ فـهـمـ الـكـتـابـ وـالـسـنـةـ وـطـرـيـقـةـ السـلـفـ الصـالـحـ وـالـقـوـاـدـعـ المـقـرـرـةـ فـيـ الـمـلـةـ، بـلـ هـمـ وـسـطـ فـيـ ذـلـكـ، فـيـعـظـمـوـنـ أـهـلـ الـعـلـمـ وـيـحـبـوـنـهـمـ وـيـتـوـلـوـنـهـمـ وـيـدـافـعـوـنـعـنـهـمـ وـيـنـصـرـوـنـهـمـ، وـيـعـلـمـوـنـ أـنـ أـهـلـ الـعـلـمـ إـنـمـاـ فـضـلـهـمـ اللـهـ عـزـ وـجـلـهـ بـفـهـمـ الـكـتـابـ وـالـسـنـةـ؛ـ فـهـمـ الـوـحـيـ، وـأـنـهـمـ وـسـطـاءـ وـأـدـلـاءـ فـيـ فـهـمـ دـلـالـةـ النـصـوـصـ؛ـ يـبـيـنـوـنـ لـلـنـاسـ مـعـنـىـ ماـ أـنـزـلـ اللـهـ عـلـىـ رـسـوـلـهـ عـزـ وـجـلـهـ.

وـأـمـاـ أـنـ يـكـونـ الـعـالـمـ مـسـتـقـلاـ بـفـهـمـ أـوـ تـشـرـيـعـ أـوـ تـقـيـيـدـ أـوـ نـحـوـ ذـلـكـ فـهـذـاـ لـاـ يـقـبـلـ مـنـهـ، وـهـذـاـ لـاـشـكـ أـنـهـ بـلـاءـ كـبـيرـ، فـنـحـنـ لـاـ نـغـلـوـاـ، وـلـاـنـجـفـوـاـ، فـلـاـ نـتـرـكـ أـقـوـالـ أـهـلـ الـعـلـمـ وـنـقـولـ نـسـتـقـلـ بـفـهـمـ النـصـوـصـ وـنـتـرـكـ الـعـلـمـاءـ، وـلـاـ نـقـولـ نـأـخـذـ بـكـلـامـهـمـ حـرـفـيـاـ فـيـ كـلـ مـاـ قـالـوـهـ -ـ مـنـ الـعـلـمـاءـ الـمـتـقـدـمـينـ وـالـمـتـأـخـرـينـ -ـ بـلـ نـأـخـذـ بـكـلـامـهـمـ فـيـ دـلـالـتـاـ لـفـهـمـ النـصـوـصـ؛ـ لـأـنـاـ مـتـعـبـدـوـنـ بـاتـبـاعـ الـوـحـيـ، وـالـعـلـمـاءـ جـعـلـهـمـ اللـهـ أـدـلـاءـ لـفـهـمـ الـوـحـيـ.

وَكَذِلَكَ قَالَ (أَبُو الْمَعَالِيِّ الْجُوَيْنِيُّ)^(١) فِي كِتَابِ (الرِّسَالَةِ النَّظَامِيَّةِ)^(٢): اخْتَلَفَ مَسَالِكُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الظَّواهِرِ، فَرَأَى بَعْضُهُمْ تَأْوِيلَهَا، وَالْتَّرَمَ ذَلِكَ فِي آيِ الْكِتَابِ، وَمَا يَصْحُّ مِنَ السُّنْنِ، وَذَهَبَ أَئِمَّةُ السَّلْفِ إِلَى الْإِنْكَافَ عَنِ التَّأْوِيلِ، وَإِجْرَاءِ الظَّواهِرِ عَلَى مَوَارِدِهَا، وَتَفْوِيضِ مَعَانِيهَا إِلَى الرَّبِّ.

قَالَ: وَالَّذِي نَرْتَضِيهِ رَأِيًّا وَنَدِينُ اللَّهَ بِهِ عَقْدًا: اتِّبَاعُ سِلْفِ الْأُمَّةِ، وَالدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ الْقَاطِعُ فِي ذَلِكَ أَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ حُجَّةٌ مُتَّبَعةٌ، وَهُوَ مُشَتَّنُ مُغْظَمِ الشَّرِيعَةِ.

وَقَدْ دَرَجَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى تَرْكِ التَّعْرُضِ لِمَعَانِيهَا، وَدَرَكِ مَا فِيهَا - وَهُمْ صَفْوَةُ الإِسْلَامِ، وَالْمُسْتَقْلُونَ بِأَعْبَاءِ الشَّرِيعَةِ، وَكَانُوا لَا يَأْلُونَ حَجْهَا فِي ضَبْطِ قَوَاعِدِ الْمِلَّةِ، وَالتَّوَاصِي بِحِفْظِهَا، وَتَعْلِيمِ النَّاسِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْهَا - فَلَوْ كَانَ تَأْوِيلُ هَذِهِ الظَّواهِرِ مُسَوِّغاً أَوْ مَحْتُومًا: لَأُوْشَكَ أَنْ يَكُونَ اهْتِمَامُهُمْ بِهَا فَوْقَ اهْتِمَامِهِمْ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، وَإِذَا انْصَرَمَ عَصْرُهُمْ وَعَصْرُ التَّابِعِينَ عَلَى الإِضْرَابِ عَنِ التَّأْوِيلِ، كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْوَجْهُ الْمُتَّبَعُ، فَحَقَّ عَلَى ذِي الدِّينِ أَنْ يَعْتَقِدَ تَنْزِيَةَ اللَّهِ عَنْ صِفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَا يَخُوضُ فِي تَأْوِيلِ الْمُشْكِلَاتِ، وَيَكُلُّ مَعْنَاهُ إِلَى الرَّبِّ، فَلَيُجْرِيَ آيَةُ الْاِسْتِوَاءِ وَالْمَجِيءِ، وَقَوْلَهُ: ﴿لَمَا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَيَقْنَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٣٨).

(٢) الرسالة النظامية لإمام الحرمين مطبوعة عدة طبعات ومتداولة باسم (العقيدة النظامية)، وقد صنفها الوزير (نظام الملك)، انظر: فتح الباري (٤٠٧/١٣)، وسير أعلام النبلاء (٤٧٣/١٨)، وكشف الظنون (٨٩٦/١).

وَإِلَّا كَرَامٌ ﴿الرحمن: ٢٧﴾، وَقُولَهُ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنَا﴾ ﴿القمر: ١٤﴾، وَمَا صَحَّ مِنْ أَخْبَارِ الرَّسُولِ ﷺ، كَحَبْرِ النُّزُولِ وَغَيْرِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا^(١).

الشرح:

نقل شيخ الإسلام رحمه الله عن (الرسالة النظامية) للجويني ، وهي مطبوعة باسم (العقيدة النظامية) ، وهذا النقل هو آخر النقول التي يريده منها شيخ الإسلام رحمه الله تقرير تتابع العلماء على نفي التأويل ، وعلى إثبات الصفات.

والعقيدة النظامية على طريقة الأشاعرة ، والأشاعرة في آيات الصفات والغيارات على فرقتين : منهم من يقول ، ومنهم من يفوه بالمعنى ، والمؤلفة من الأشاعرة ، والمفوضة أيضاً من الأشاعرة.

وهو في هذه (العقيدة النظامية) ، أو (الرسالة النظامية) جرى على تفويض المعنى ، ويُظن أن هذا هو مذهب السلف .

وهذا كثير في المتكلمين الذين تابوا وتركوا طريقة أهل البدع والكلام إلى ما يظنه طريقة أهل الحديث والسنّة ، يظنون أن طريقة السلف هي تفويض المعاني وترك التعرض لها ، وأننا ثبت استواء لا نعلم معناه ، ونؤمن باستواء لا نعلم معناه ، وننزل لا نعلم معناه ، ويدين لا نعلم معناها ، وهكذا في نظائرها ، ولاشك أن التفويض شرٌّ من التأويل ؛ لأن :

المؤول قال : إن هذه الكلمات نزلت بلسان عربي ، وفهمها باللسان العربي ، واللسان العربي أدى إلى هذا التأويل ، فيكون غلط من جهة أنه

(١) انظر : العقيدة النظامية (ص ٣٢ - ٣٤).

حمل اللسان العربي ما لم يحتمله، وأوّل مع عدم ورود التأويل لغة أو جوازه شرعاً.

وأما المفوض - الذي يفوض المعنى - فإنه يزعم أن هذه الصفات الكثيرة جداً في القرآن والسنة، لكنه لا يعلم معناها، لها ألفاظ لا يعلم معناها، فيدخل بذلك في فرقة أهل التجھيل الذين يقولون نجهل المعانی، فعندھم أكثر القرآن مجهول المعنى، وهذا فيه إبطال - بما يلزم وإن لم يلتزموا - للاحتجاج بالقرآن ولكونه قائماً على وصف الرب ﷺ ووصف ما يستحقه ﷺ، وذكر الغيبات والجنة والنار، وذكر الملائكة والأنبياء... إلى آخره.

فإذا (العقيدة النظامية) هذا هو حالها، ولذلك طبعها وتحمس لها أول ما طبعت الكوثري لاشتمالها على ما يُظن أنه مذهب السلف، لكنه في الواقع مذهب أهل البدع، وقد قال قائلهم في جوهرته^(١):

وَكُلُّ نَصٍ أَوْهَمَ الشَّشِيقَةَ أَوْلَهُ أَوْ فَوْضٌ وَرُؤْمٌ تَنْزِيهَهَا

التأويل والتفسير كلاماً من مذاهب المبتدةعة، من مذاهب المتكلمة، من مذاهب الأشاعرة وأشباههم.

فتفسير المعنى ضد مذهب السلف، مذهب السلف يجررون الظواهر ويؤمنون بها على مواردها مثلاً قال، لكن لا يفوضون المعنى، الإيمان بها على مواردها يعني على ما وردت في اللغة، وهذا صحيح، فيعلمون ما يستحق الرب ﷺ من الصفات التي وردت في الكتاب والسنة على كمالها

(١) راجع (ص ١٣١).

و شمولها مع عدم مماثلته بِهِمْ لَخْلُقَهُ لخلقه في اتصف الصفة من حيث كيفيتها ، و تمامها ، و كمال معناها ، فله بِهِمْ مِنَ الصَّفَاتِ مَا يُسْتَحْقِهُ من الصفات ما يستحقه ، وللمخلوقين ما يناسب ذاتهم الوضيعة .



قُلْتَ: وَلِيَعْلَمَ السَّائِلُ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ هَذَا الْجَوَابِ ذِكْرُ الْفَاظِ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ نَقَلُوا مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا شَيْئًا مِنْ قَوْلِهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ يَقُولُ بِجَمِيعِ مَا نَقُولُهُ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ، وَلَكِنَّ الْحَقَّ يُقْبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ، كَانَ مُعَاذُ بْنُ حَبْلٍ يَقُولُ فِي كَلَامِهِ الْمَشْهُورِ عَنْهُ، الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنْنَتِهِ: «اَفْبَلُوا الْحَقَّ مِنْ كُلِّ مَنْ جَاءَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا - أَوْ قَالَ فَاجِرًا - وَاحْذَرُوا زَيْغَةَ الْحَكِيمِ، قَالُوا: كَيْفَ نَعْلَمُ أَنَّ الْكَافِرَ يَقُولُ الْحَقَّ؟ قَالَ: إِنَّ عَلَى الْحَقِّ نُورًا»^(١)، أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ.

الشرح:

لما فرغ شيخ الإسلام من هذا الأصل الهام، وهو كثرة إيراد النقول عن العلماء للتدليل على إبطال التأويل وعلى الإثبات، وأن القول في أمور الصفات وأمور العقيدة راجع إلى الأخذ من الكتاب والسنة وعدم التعرض لها بتأويل، وأن موردها مورد واحد لا يتعدد، وأن العقل إنما مُدح بالفهم، وليس مصدرا لإبداء الحق، وإنما الحق في القرآن والسنة دون غيره، هذه النقول التي أوردها من أول الفتوى إلى هذا الموضع علق عليها بعد ذلك،

(١) أخرجه أبو داود (٤٦١١)، وعبد الرزاق في مصنفه (١١/٣٦٣)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/٨٨)، والطبراني في الكبير (٢٢٠)، والحاكم في المستدرك (٤/٥٠٧، ٥١٣)، وأبو نعيم في الحلية (١/٢٣٢)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص ٤٤٤)، والفراءبي في صفة المنافق (ص ٥٨).

وبختم هذه الرسالة بتأصيل المنهج العام للسلف في الاعتقاد بما يأتي من
كلامه بِحَمْلِهِ.

وهذا منهج عام لإقامة الحجة وإيضاح المحجة في أبواب الدين كله،
وهو أنه لا يلزم من نقل الناقل عن كتاب أنه يزكيه مطلقاً، وقد ينقل عنه ما
واافق فيه الحق تأييده للحق وإن كان خالفاً للحق في غير ذلك، فلا يُعاب
على من نقل من كتاب اشتمل على حق وباطل، فإذا نقل ما اشتمل عليه من
الحق.

وأيضاً تكثير النقول عن الناس على اختلاف مذاهبهم هذا يفيد في أن
الحق ليس غامضاً، بل هو كثير، شائع، بينّ.

وأيضاً لا يلزم من اختلاف الناقل مع المنقول عنه أن يترك الاستفادة مما
قاله.

لهذا ينقل علماؤنا عن بعض المتكلمين، وعن بعض المفسرين الذين
عليهم ملاحظات، كما ينقلون عن أبي السعود مثلاً، وعن الرازبي، وعن
القرطبي، وأشباه هؤلاء، الذين عليهم ما عليهم من ملاحظات في العقيدة،
لكن ينقلون ما أصابوا فيه، فإذا أصاب القائل فإنه يُنقل عنه إذا احتاج إلى
ذلك في تقرير الحق في مسألة ما، كما فعل شيخ الإسلام هنا.

فيُقبل الحق من جاء به ولو كان كافراً؛ كما قُبِل الحق من الشيطان في
قصة أبي هريرة مع الشيطان في صدقة الفطر المعروفة، حيث جاء يأخذ من
الصدقة فأمسكه أبو هريرة، ثم جاء يأخذ فمسكه، ثم جاء يأخذ فمسكه، ثم
قال له: دعني أعلمك كلمات ينفعك الله بها. فقال أبو هريرة: ما هي؟
قال: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي، فإنك لن يزال عليك من الله

حافظ ولا يقربنك شيطان حتى تصبح. فأخبر أبو هريرة النبي ﷺ بذلك، فقال ﷺ: «أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ»^(١) سلم بهذا التعليم، وأخذ به مع أنه من الشيطان.

كذلك النبي ﷺ أقر إفادة اليهود والنصارى لنا بما فيه تنزيه رب العالمين وعدم التشيريك به، فقد أتاه رجل فقال: إني رأيت في المنام إني لقيت بعض أهل الكتاب فقال: نعم القوم أنتم لو لا إنكم تقولون ما شاء الله وشاء محمد، فقال النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ كُتُمْ تَقُولُونَ كَلِمَةً كَانَ يَمْنَعُنِي الْحَيَاةُ مِنْكُمْ أَنْ أَنْهَاكُمْ عَنْهَا». قال: لا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ مُحَمَّدٌ»^(٢)، فأخذنا هذا منهم مع أنهم ليسوا بأهل توحيد، بل هم أهل شرك وأهل التنديد الأعظم بالله، لكن ينطق الله بعض عباده بالحق وإن كان على الباطل في بعض أموره.

لهذا ذكر أئمة الدعوة - رحمهم الله، وخاصة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في مسائل كتاب التوحيد - أنّ صاحب الهوى يكون له فهم فيؤخذ من فهمه، ولهم ذكاء فيؤخذ من ذكائهم ما أصابوا فيه^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٢٣١١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ورد هذا الحديث بألفاظ متقاربة من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، والطفيلي بن سخجة رضي الله عنه أخي عائشة رضي الله عنها لأمها، وأنه الرجل الذي رأى الرؤيا، أخرجه أبو داود مختصرًا (٤٩٨٠)، والنسائي في الكبرى (٦/٢٤٤)، وابن ماجه (٢١١٨)، وأحمد في المسند (٥/٣٩٣)، والدارمي في سننه (٢٦٩٩)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤/٣٦٣)، وأبو يعلى في مسنده (٨/١١٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/٣٤٠)، والطبراني في الكبير (٨٢١٤، ٨٢١٥)، والبيهقي في الكبرى (٣/٢١٦).

(٣) قال الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في كتاب التوحيد: «باب: قول =

وهذه قاعدة عامة في طريقة الأئمة.

فإذاً هذه النقول الكثيرة من مخالفين في العقيدة، ومن متكلمين، ومن أشاعرة فيما نقل شيخ الإسلام في هذه (العقيدة الحموية) تدل على أن النقل لإقامة الحجة وللتکثير والإفادة منه عمن عليه نزعة اعتقاد باطل أنه لا بأس به إذا كانت الحاجة للنقل عنه قائمة: إما في إقامة الحجة، أو في تکثير من قال بهذا القول، أو لغرض شرعي صحيح.



= ما شاء الله وشئت، المسألة الثانية: فهم الإنسان إذا كان له هوى». انظر: كتاب التوحيد مع شرحه فتح المجيد (٦١٣).

فَأَمَّا تُقْرِيرُ ذَلِكَ بِالدَّلِيلِ، وَإِمَاطَةً مَا يَعْرِضُ مِنَ الشَّبَهِ، وَتَحْقِيقُ الْأَمْرِ عَلَى وَجْهِ يَخْلُصُ إِلَى الْقُلْبِ مَا يَبْرُدُ بِهِ مِنَ الْيَقِينِ وَيَقْفُ عَلَى مَوَاقِفِ آرَاءِ الْعِبَادِ فِي هَذِهِ الْمَهَامَةِ، فَمَا تَتَسْعُ لَهُ هَذِهِ الْفَتْوَى، وَقَدْ كَتَبْتُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ هَذَا، وَخَاطَبْتُ بِعَضِ ذَلِكَ بَعْضَ مَنْ يُجَالِسُنَا، وَرُبَّمَا أَكْتُبُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي ذَلِكَ مَا يَحْصُلُ الْمُقْصُودُ بِهِ.

الشـرح:

شيخ الإسلام رحمه الله يريد أن يشير إلى بعض كتبه التي جمع فيها هذه المسائل، ومن أعظمها وأجلها قدرًا كتاب «درء تعارض العقل والنقل» الذي قال فيه ابن القيم رحمه الله لما عد كتب شيخ الإسلام^(١):

وَاقْرَأْ كِتَابَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ الَّذِي	مَا فِي الْوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانٍ
قَوْلَ الرَّوَافِضِ شِيَعَةِ الشَّيْطَانِ	وَكَذَاكَ مِنْهَاجُ لَهُ فِي رَدِّهِ
أَزْدَاهُمْ فِي حُفْرَةِ الْجَبَانِ	وَكَذَاكَ أَهْلُ الْإِعْتِزَالِ فَإِنَّهُ
أَغْبُوَةً لِلْعَالَمِ الرَّبَّانِيِّ	وَكَذِلِكَ التَّأْسِيسُ أَصْبَحَ نَقْضَهُ

رد على أهل البدع في أصول مذهبهم على اختلاف أقوالهم: على الفلاسفة، وعلى الباطنية، وعلى المبتدعة، وعلى نفاة الصفات، وأمثال هؤلاء. كذلك كتاب (الرد على الرازي) في كتاب (تأسيس التقديس)، فإنه

(١) انظر: النونية مع شرحها لأحمد بن عيسى (٢٩٠/٢).

أيضاً من الكتب العظيمة جداً في هذا الباب، فهو وكتاب (درء تعارض العقل والنقل) أعظم ما ألف في أبواب الصفات والغيبيات والعقائد بجملتها.



وَجِمَاعُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ يَحْصُلُ مِنْهُمَا كَمَالُ الْهُدَى وَالنُّورِ لِمَنْ تَدَبَّرَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ، وَقَصَدَ اتِّبَاعُ الْحَقِّ وَأَعْرَضَ عَنْ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَإِلْحَادٌ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ.

وَلَا يَحْسَبُ الْحَاسِبُ أَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ يُنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا الْبَتَّةَ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ يُخَالِفُهُ فِي الظَّاهِرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَهُوَ مَعْلُومٌ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ» ﴿١﴾

[الحديد: ٤].

وَقَوْلُهُ ﴿٢﴾: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ»^(١)، وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا غَلَطًا.

وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ مَعَنَا حَقِيقَةً، وَهُوَ فَوْقَ الْعَرْشِ حَقِيقَةً كَمَا جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعْلُومٌ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ» ﴿٣﴾

[الحديد: ٤].

فَأَخْبَرَ أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ مَعَنَا أَيْنَمَا كُنَّا، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ الْأَوْعَالِ: «وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٧٥٣)، ومسلم (٥٤٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) سبق تخریجه (ص ٥٠).

وَذَلِكَ أَنَّ كَلِمَةً (مَعَ) فِي الْلُّغَةِ إِذَا أُطْلِقَتْ فَلَيْسَ فِي ظَاهِرِهَا فِي الْلُّغَةِ إِلَّا الْمُقَارَنَةُ الْمُطْلَقَةُ مِنْ غَيْرِ وُجُوبِ مُمَاسَةٍ أَوْ مُحَاذَاةٍ عَنْ يَمِينِ وَشِمَاءٍ، فَإِذَا قُيِّدَتْ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي دَلَّتْ عَلَى الْمُقَارَنَةِ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى، فَإِنَّهُ يُقَالُ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ وَالْقَمَرَ مَعَنَا، أَوِ النَّجْمُ مَعَنَا. وَيُقَالُ: هَذَا الْمَتَاعُ مَعِي لِمُجَامِعَتِهِ لَكَ، وَإِنْ كَانَ فَوْقَ رَأْسِكَ، فَاللَّهُ مَعَ خَلْقِهِ حَقِيقَةً، وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ حَقِيقَةً.

ثُمَّ هَذِهِ الْمَعِيَّةُ تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا بِحَسْبِ الْمَوَارِدِ، فَلَمَّا قَالَ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلْجُئُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَنْخُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعْلُومٌ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، دَلَّ ظَاهِرُ الْخِطَابِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الْمَعِيَّةِ وَمُقْتَضَاها أَنَّهُ مُطْلَعٌ عَلَيْكُمْ، شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ وَمَهِيمٌ عَالَمٌ بِكُمْ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ السَّلَفِ: «إِنَّهُ مَعْهُمْ بِعُلْمِهِ» وَهَذَا ظَاهِرُ الْخِطَابِ وَحَقِيقَتُهُ.

الشرح:

هذا شروع من شيخ الإسلام في رد الشبه على مذهب السلف ، فإن من الشبه التي وردت على مذهب السلف أن طريقة السلف في ذلك تؤول إلى أن بعضها ينقض بعضًا ويخالف بعضًا ، وأن إثبات الظواهر لا يستقيم مع العقل ، وبعضها يخالف بعضًا من أساسه .

مثل الاستواء والمعية ؛ فإذا قلنا : إن الله مستوي على عرشه ، ﴿وَهُوَ مَعْلُومٌ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ، فيقولون : هذا وهذا مخالف ، وإذا قلنا : إن الله قبل وجهك ، ﴿فَآيَنَمَا تَوَلَّوْا فَشَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٥] ، وأشباه ذلك ، فيقولون : هذا

تناقض ، لو أثبتنا الاستواء لتناقضنا مع الآيات الأخرى . فعندهم أن الإثبات والإيمان بالظاهر يؤول إلى التناقض ، وهذه من أعظم ما أُدلي به على مذهب السلف ، وردها في هذه الرسالة وفي غيرها .

قال : (وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ السَّلَفِ : (إِنَّهُ مَعَهُمْ يَعْلَمُهُ) وَهَذَا ظَاهِرُ الْخَطَابِ وَحَقِيقَتُهُ) هذا ظاهر الخطاب وحقيقة فيه في هذا الموضع أنها معاية علم ليست معاية ذات ، وهو يَعْلَمُهُ مع خلقه جمِيعاً بعلمه وإحاطته وإطلاعه وقدرته إلى غير ذلك من مقتضيات المعاية العامة .

وكذلك هو مع المؤمنين والمحسنين والمتقين وأهل البر والإحسان ، ومع أهل الصلاح ، ومع أهل الإيمان بعامة بحسب مراتبهم في ذلك ، للتوفيق والتأييد وما تقتضيه المعاية الخاصة .

ويدل على تأصيل المسألة ما ذكره شيخ الإسلام بِحَكْمَةِ اللَّهِ أَنَّ كَلْمَةَ «مع» إنما تقتضي المقارنة المطلقة ، ولو كان ثم بُعْدٌ في الذوات ، فالله يَعْلَمُهُ قال لعباده المؤمنين : «يَعْلَمُهُمَا الَّذِينَ إِمَّا تَقْوُا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» [التوبه: ١١٩] ، يعني : كونوا مع الصادقين في صفاتهم ، وأخلاقهم : الصدق في الإيمان ، الصدق في الإخلاص ، الصدق في العبادة ، الصدق في السلوك ، الصدق في امثال الشرع ، كونوا معهم مقارنين لهم في تلك الصفات ، وإن لم يكونوا معهم بذواتهم ، فإن كنت معتزلاً على رأس جبل فكن مع الصادقين .

وهذا يدل على أن المعاية لا تقتضي مقارنة الذات للذات ، ولا تقتضي اختلاط الذات بالذات ، وإنما تقتضي المقارنة .

ويقال أيضاً : فلان معه زوجه ، وفلانة معها زوجها ، إذا كان عقد الزوجية باقياً ، وإن كانت هي في بلد وهو في بلد؛ لأن المراد ما تقتضيه المعاية من

المقارنة في كل مقام بحسبه .

وهذا التفصيل العام لا بد أن تلحظه في كل مسائل الصفات والمسائل الغيبة في الرجوع إلى المعنى اللغوي العام ، والمعاني اللغوية العامة قد يمكن تفسيرها ، وأحياناً لا يمكن لكل أحد أن يفسرها ؛ لأن المعنى العام الكلي ليس له وجود في الخارج ، إنما يوجد كلياً في الأذهان ، وفي الخارج يوجد مخصوصاً مضافاً ، يعني : في الواقع يوجد مخصوصاً مضافاً .

وإذا كان كذلك فتفسيره يغلب على ذهن الأكثرين حتى من أهل اللغة أن يفسره بما في الخارج لغرض التقريب ، ولكن المعنى الكلي الذي يصدق على ما تراه وما لا تراه ، هذا قد لا يوفق إليه كل أحد ، ولهذا إذا جاء بعض الناس فتكلم في معنى الرحمة أو في معنى النزول أو في معنى الغضب أو في معنى الرضا أو في معنى الأسف أو في ما أشبه ذلك ، ربما فسرها بما يراه في الخارج ، فيغلبه الحس الذي يراه - ما يحسه وما اكتسبه من معارف - على الأمر الكلي النظري الذي لا يوجد إلا في الذهن .

ومعلوم أن الله ﷺ في اتصفه بالصفات ، وما ثبت لنفسه في كتابه أو في سنة نبيه ﷺ فإنه له أكمل المعنى ﷺ ، أكمل المعنى للصفة ، وأشمل المعنى وأعظمه وأنزهه ، وهذا ما لا يمكن لكل أحد أن يعبر عنه لغلبة النظر إلى خارج الذهن في التعبير عن المعاني .

فعلى طالب العلم أن يتتبه لهذا ؛ لأن بعضهم يأتي إلى أفراد أهل السنة من ليسوا بمحققين أو ليسوا بمتمنكين بالعلم ، فإذا أراد أن ثبت الصفة قال له : بَيْنَ لِي مَعْنَى الْغَضَبِ ، أَوْ بَيْنَ لِي مَعْنَى الرَّضَا ، أَوْ مَعْنَى الْمُعِيَةِ . فإذا أخذ في البيان ربما عجز ؛ لأنه لا يعرف القواعد الكلية للغة في تفسير

الألفاظ، ولا المعنى الكلي المجرد عن الإضافة والتخصيص.

وهذا مما ينبغي التنبه له، وهذا مثال أورده شيخ الإسلام على ما يدخل ضمن هذه القاعدة في كلمة «مع»، فإن «مع» لا تقتضي في اللغة إلا اقتراناً، وقد يكون اقتران ذات بذات، وقد يكون اقتران ذات بصفات، واقتران الذات بالذات قد يكون مع قربها، وقد يكون مع بعدها، وقد يكون مع اتصالها، وقد يكون مع انفصالها؛ لأنه هو الاقتران المطلق - مطلق الاقتران - مثل ما تقول: سرت والقمر معنا، والنجمون معنا... إلى آخره، مع ديمومة ما بينك وبينه. إذا فالرجوع إلى المعنى الكلي بشرط كونه كلّياً، هذا من أعظم الحجج في رد التأويل؛ لأن الخارج خصوص وأضاف، والمعنى الكلي يضاف إلى الله تعالى بما تستحقه ذاته على قاعدة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وعلى العموم هذه المسائل لها - إن شاء الله - بسط آخر في موضعه، وتحتاج إلى بصر عميق في اللغة في دلالاتها: دلالات الأفراد والمعاني الكلية، ودلالة الوضع... وأشباه هذه العلوم.

وَكَذِلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٢٧]، وَلَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِصَاحِبِهِ فِي الْغَارِ: ﴿لَا تَخْرُنَ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَّا﴾ [التوبه: ٤٠] كَانَ هَذَا أَيْضًا حَقًّا عَلَى ظَاهِرِهِ، وَدَلَّتِ الْحَالُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْمَعِيَّةِ هُنَا - مَعَ الْأَطْلَاعِ - النَّصْرِ وَالْتَّأْيِيدُ. وَكَذِلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النَّحْل: ١٢٨]، وَكَذِلِكَ قَوْلُهُ لِمُوسَى وَهَارُونَ: ﴿إِنَّمَا مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَارِئَ﴾ [طه: ٤٦]، هَذَا الْمَعِيَّةُ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَحُكْمُهَا فِي هَذَا الْمَوْطِنِ النَّصْرُ وَالْتَّأْيِيدُ.

وَقَدْ يَدْخُلُ عَلَى صَبِيٍّ مَنْ يُخِيفُهُ، فَيَبْكِي، فَيُشَرِّفُ عَلَيْهِ أَبُوهُهُ مَنْ فَوْقِ السَّقْفِ وَيَقُولُ: لَا تَخْفُ، أَنَا مَعَكَ، أَوْ أَنَا حَاضِرٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ، يُنَبِّهُهُ عَلَى الْمَعِيَّةِ الْمُوْجَبَةِ بِحُكْمِ الْحَالِ دُفْعَ الْمَكْرُوهِ، فَفَرَقَ بَيْنَ مَعْنَى الْمَعِيَّةِ وَبَيْنَ مُقْتَضَاهَا، وَرُبَّمَا صَارَ مُقْتَضَاهَا مِنْ مَعْنَاهَا، فَتَخْتَلِفُ بِاِخْتِلَافِ الْمَوَاضِعِ.

فَلَفْظُ الْمَعِيَّةِ قَدْ أُسْتَعْمِلُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ فِي مَوَاضِعٍ يُقْتَضِي فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أُمُورًا لَا يُقْتَضِيَهَا فِي الْمَوْضِعِ الْآخِرِ، فَإِمَّا أَنْ تَخْتَلِفَ دَلَالَتُهَا بِحَسْبِ الْمَوَاضِعِ، أَوْ تَدْلُّ عَلَى قَدْرِ مُشْتَرِكٍ بَيْنَ جَمِيعِ مَوَارِدِهَا - وَإِنْ امْتَازَ كُلُّ مَوْضِعٍ بِخَاصِيَّةٍ - فَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَيْسَ مُقْتَضَاهَا أَنْ تَكُونَ ذَاتَ الرَّبِّ مُخْتَلِطَةً بِالْخُلُقِ حَتَّى يُقَالَ قَدْ صُرِفْتُ عَنْ ظَاهِرِهَا.

وَنَظِيرُهَا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْعُبُودِيَّةِ، فَإِنَّهَا وَإِنْ اشْتَرَكَتْ فِي أَصْلِ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْتَّعْبِيدِ فَلَمَّا قَالَ: ﴿قَالُوا إِنَّمَا يُرَبِّ

الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴿٤٧-٤٨﴾ [الشعراء: ٤٧-٤٨] كَانَتْ رُبُوبِيَّةً مُوسَى وَهَارُونَ لَهَا اخْتِصَاصٌ زَائِدٌ عَلَى الرُّبُوبِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلْخَلْقِ، فَإِنَّ مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنَ الْكَمَالِ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَى غَيْرَهُ: فَقَدْ رَبَّهُ وَرَبَّاهُ، وَرُبُوبِيَّتُهُ وَتَرْبِيَّتُهُ أَكْمَلُ مِنْ غَيْرِهِ.

الشرح:

هذا إرجاع كلمة الربوبية إلى التربية، وهو أحد وجهي التفسير لها أنَّ الرب هو الذي ربَّ الخلق بنعمته.

والتفسير الثاني المشهور: أنَّ الرب هو السيد المطاع، فالرب هو المالك هو السيد المطاع^(١).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿عَيْنَا يَشْرُبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٦]،
سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لِيَلَّا [الإسراء: ١].

فَإِنَّ الْعَبْدَ تَارَةً يَعْنِي بِهِ الْمُعَبَّدَ فَيَعْمَلُ الْخُلُقَ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ كُلَّ مَنِ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا أَتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، **وَتَارَةً**
 يَعْنِي بِهِ الْعَابِدَ فَيَخُصُّ، ثُمَّ يَخْتَلِفُونَ، فَمَنْ كَانَ أَعْبَدَ عِلْمًا وَحَالًا،
 كَانَتْ عُبُودِيَّتُهُ أَكْمَلَ، فَكَانَتِ الإِضَافَةُ فِي حَقِّهِ أَكْمَلَ، مَعَ
 أَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ.

وَمِثْلُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ يُسَمِّيَهَا بَغْضُ النَّاسِ (مُشَكَّكَةُ)
 لِتَشْكِيكِ الْمُشَتَّمِ فِيهَا، هُلْ هِيَ مِنْ قِبَلِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَوَاطِئَةِ،
 أَوْ مِنْ قِبَلِ الْمُشَتَّرَكَةِ فِي الْلَّفْظِ فَقَطُّ، وَالْمُحَقَّقُونَ يَعْلَمُونَ
 أَنَّهَا لَيْسَتْ خَارِجَةً عَنْ جِنْسِ الْمُتَوَاطِئَةِ، إِذَا وَاضَعُ اللُّغَةِ إِنَّمَا وَضَعَ
 الْلَّفْظَ بِإِزَاءِ الْقَدْرِ الْمُشَتَّرِكِ، وَإِنْ كَانَتْ نَوْعًا مُخْتَصًا مِنَ
 الْمُتَوَاطِئَةِ فَلَا بِأَسْبَابٍ تُخَصِّصُهَا بِالْلَّفْظِ.

الشرح:

الألفاظ دلالتها على معانيها ، يعني : عند أهل اللغة - مع تنازع - راجعة في كلامهم إلى : توافق ترادف تخالف تشارك ، وفي المتواطئ يدخل المشككة . وهذه الأربع - توافق ترادف تخالف تشارك - تدخل في مقدمات أصول الفقه ، يذكرون فيها هذه الأربع والفرق بينها . . . إلى آخره .

وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ الْمُعِيَّةَ تُضَافُ إِلَى كُلِّ نَوْعٍ مِّنْ أَنْوَاعِ الْمَخْلُوقَاتِ - كِإِضَافَةِ الرُّبُوبِيَّةِ مَثَلًاً - وَأَنَّ الاشْتِوَاءَ عَلَى الشَّيْءِ لَيْسَ إِلَّا لِلْعَرْشِ، وَأَنَّ اللَّهَ يُوصَفُ بِالْعُلُوِّ وَالْفَوْقَيَّةِ الْحَقِيقَيَّةِ، وَلَا يُوصَفُ بِالسُّفُولِ وَلَا بِالْتَّحْتَيَّةِ قَطُّ، لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا: عَلِمَ أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ.

ثُمَّ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ كَوْنَ اللَّهِ فِي السَّمَاءِ بِمَعْنَى أَنَّ السَّمَاءَ تُحِيطُ بِهِ وَتَحْوِيهِ فَهُوَ كَاذِبٌ - إِنْ نَقَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ -، وَضَالٌ - إِنْ اغْتَدَهُ فِي رَبِّهِ - وَمَا سَمِعْنَا أَحَدًا يَفْهَمُهُ مِنَ الْفَطْرَةِ، وَلَا رَأَيْنَا أَحَدًا نَقَلَهُ عَنْ أَحَدٍ، وَلَوْ سُئِلَ سَائِرُ الْمُسْلِمِينَ: هَلْ تَفْهَمُونَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ: «إِنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ» أَنَّ السَّمَاءَ تَحْوِيهِ؟ لَبَادَرَ كُلُّ أَحَدٍ مِّنْهُمْ إِلَى أَنْ يَقُولَ: هَذَا شَيْءٌ لَعَلَّهُ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِنَا.

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا فَمِنَ التَّكَلُّفِ أَنْ يَجْعَلَ ظَاهِرَ الْفَظْـ
شَيْئًا مُحَالًا لَا يَفْهَمُهُ النَّاسُ مِنْهُ، ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَتَأَوَّلَهُ بَلْ عِنْدَ
الْمُسْلِمِينَ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ وَاحِدٌ، إِذ السَّمَاءُ إِنَّمَا
يُرَادُ بِهِ الْعُلُوُّ، فَالْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ فِي الْعُلُوِّ لَا فِي السُّفْلِ، وَقَدْ عَلِمَ
الْمُسْلِمُونَ أَنَّ كُرْسِيَّهُ سُبْحَانَهُ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَأَنَّ
الْكُرْسِيَّ فِي الْعَرْشِ كَحَلْقَةٍ مُلْقَاهٍ بِأَرْضِ فَلَلَّا، وَأَنَّ الْعَرْشَ خَلْقٌ
مِّنْ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ لَا نِسْبَةَ لَهُ إِلَى قُدرَةِ اللَّهِ وَعَظَمَتِهِ، فَكَيْفَ
يُتَوَهَّمُ بَعْدَ هَذَا أَنَّ خَلْقًا يَحْصُرُهُ وَيَحْوِيهِ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ:
﴿وَلَا صِلَبَنَاكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَسَيِّرُوا فِي
الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧] بِمَعْنَى (عَلَى) وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهُوَ كَلَامٌ عَرَبِيٌّ

حَقِيقَةً لَا مَجَازًا، وَهَذَا يَعْلَمُهُ مَنْ عَرَفَ حَقَائِقَ مَعَانِي الْحُرُوفِ،
وَأَنَّهَا مُتَوَاضِلَةٌ فِي الْغَالِبِ لَا مُشْتَرَكَةٌ.

الشرح:

وهذا صحيح ، وهذا هو التحقيق ، الترادف غير موجود ، والاشتراك قليل
والتواء غالب ، هذا هو التحقيق في الألفاظ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبِيلٌ وَجْهِهِ، فَلَا يَبْصُقُ قِبَلَ وَجْهِهِ»^(١) الْحَدِيثُ حَقٌّ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ قِبَلَ وَجْهِ الْمُصَلِّيِّ، بَلْ هَذَا الْوَضْفُ يَثْبُتُ لِلْمُخْلُوقَاتِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ أَنَّهُ يُنَاجِي السَّمَاءَ وَيُنَاجِي الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَكَانَتِ السَّمَاءُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ فَوْقَهُ وَكَانَتْ أَيْضًا قِبَلَ وَجْهِهِ.

الشرح:

الأرض بالنسبة للسماءات - كما هو معلوم - صغيرة، كل سماء تحيط بالأرض، سماء الدنيا تحيط بالأرض، ثم السماء التي بعدها طبقة فوقها، ثم السماء التي بعدها طبقة فوقها، فهي طباق، والسماءات والأرض وسعها الكروسي : «وَسَعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ» [البقرة: ٢٥٥]، والسماءات السبع بالنسبة للكروسي كدر اهم سبعة ملقاء في ترس، يعني تناهي في الصغر، مثل ما تأتي إلى نقطة صغيرة وتضعها وسط كرة كبيرة، والآن السماء أمامك ولكنك أنت متناهي في الصغر، أينما ذهبت فالسماء أمامك، وهذا مثل من مخلوقات الله تعالى ولله المثل الأعلى في ذلك .

يبين لك أن هذه الحقائق التي جاءت في النصوص حق على ظاهرها، لكن مشكلة البشر أنهم لا يعقلون من الحقائق إلا ما أدركوه بحواسهم، هذا يغسل باب الإيمان بالغيبيات، والغيبيات مطلقة والحواس مقيدة، فلا يجوز الحكم على المطلق بالمقييد في هذه الأمور، مما أطلق شيئاً ليس

(١) سبق تخريرجه (ص ٤١٣).

له حدود فكيف تقيده بما له حدود؟ فإذا الأرض كلها صغيرة بالنسبة للسموات، والسماءات صغيرة بالنسبة ل الكرسي ، والكرسي بالنسبة للعرش كيف مقامه؟ والله عَزَّلَ قدرته وعظمته أجل وأعظم ، فإذا صارت الأرض بمن عليها متناهية في الصغر .

لذلك العلماء يقولون في العقائد: العرش على السموات كالقبة، والأرض بالنسبة للسماء صغيرة، ولا يُفهم من كون العرش على السموات كالقبة، أن السموات أكبر منه، أو أن القبة صغيرة، بل السموات السبع بالنسبة ل الكرسي كدرارهم سبعة ألقية في ترس ، يعني : متناهية في الصغر .



وَقَدْ ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَثَلَ بِذَلِكَ - وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَلِكُنَّ الْمَقْصُودُ بِالْتَّمَثِيلِ بَيَانُ حَجَازِ هَذَا وَإِمْكَانُهُ لَا تَشْبِيهُ الْخَالِقِ بِالْمُخْلُوقِ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَرَى رَبَّهُ مُخْلِيًّا بِهِ». فَقَالَ أَبُو رَزِينَ الْعَقِيلِيُّ: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهُوَ وَاحِدٌ وَنَحْنُ جَمِيعٌ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَأَنْبِئُكُمْ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي الْأَاءِ اللَّهِ، هَذَا الْقَمَرُ كُلُّكُمْ يَرَاهُ مُخْلِيًّا بِهِ وَهُوَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ فَاللَّهُ أَكْبَرُ»^(١)، أَوْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ»^(٢)، فَشَبَّهَ الرُّؤْيَا بِالرُّؤْيَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَرْئَى مُشَابِهًا لِلنَّمْرَى، فَالْمُؤْمِنُونَ إِذَا رَأَوْا رَبَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَنَاجُوهُ كُلُّ يَرَاهُ فَوْقَهُ قِبَلَ وَجْهِهِ كَمَا يَرَى الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، وَلَا مُنَافَاةَ أَصْلًا.

وَمَنْ كَانَ لَهُ نَصِيبٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ وَبِالرُّسُوخِ فِي الْعِلْمِ بِاللَّهِ يَكُونُ إِقْرَارُهُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ أَوْكَدَ.

الشرح:

الكلام على المعية، أو الكلام على ما يصح أن يقرب به وصف الله ﷺ

(١) ورد هذا الحديث بنحو هذا اللفظ من حديث أبي رزين العقيلي رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله أترى الله يوم القيمة؟ وما آية ذلك في خلقه؟ قال: «أَلَيْسَ كُلُّكُمْ يَرَى الْقَمَرَ مُخْلِيًّا بِهِ؟»، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَاللَّهُ أَعْظَمُ وَذَلِكَ آيَةٌ فِي خَلْقَةٍ». أخرجه أبو داود (٤٧٣١)، وابن ماجه (١٨٠) واللفظ له، وأحمد في المسند (١١/٤)، والدارقطني في الرؤية (ص ١٥١، ١٥٢)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٠٠)، وابن خزيمة في الترحيد (١/٤٣٩، ٤٣٨)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٤٨٣/٢).

(٢) سبق تخريرجه (ص ١٦٥).

- والله تعالى له النعت الأعلى - يمكن أن تضرب له كثيراً من الأمثلة مما جاء في الكتاب والسنة، فإن الله تعالى ضرب الأمثلة العامة التي تقرب صفاته تعالى، سواء كانت صفات الربوبية أو الألوهية أو الأسماء والصفات بعامة.

وهنا قال: (ولله المثل الأعلى) وهذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَلِهِ الْمَثُلُ الْأَعْلَى﴾ [الروم: ٢٧]، ومعنى ﴿الْمَثُل﴾ الوصف والنعت الأعلى ، فالله تعالى له المثل الأعلى يعني: الوصف الأعلى والنعت الأعلى ، والنبي عليه السلام ضرب الأمثال ، والله له المثل الأعلى ، فينبغي إذا قرب شيء من ذلك مما يتعلق بحق الله تعالى أن يقال: ولله المثل الأعلى في ذلك . تنزيها له تعالى عن أن يكون ثم مثل أو وصف يطابق ما هو عليه من كل جهة ، ولهذا قال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكْتُ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شَرَكَاء﴾ ... [الروم: ٢٨] إلى آخر الآية ، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [التحل: ٧٤].

فالاصل أن ضرب الأمثلة يعني الأوصاف التي تقرب ما لله تعالى من ربوبية وألوهية وأسماء وصفات وأشباه ذلك أنه لله تعالى ، فهو الذي يضرب لنفسه الأمثال تعالى؛ لأنـه قال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ، لكن يسوع لأهل العلم العالمين بالله تعالى وبما يستحق أن يضربوا مثلاً في ذلك زائداً عما جاء في النص من أمثلة الكتاب والسنة إن كان ذلك ظاهراً في الاستدلال عندهم إذا كانوا من العلماء الراسخين في الدين .

وهذه الكلمة: (ولله المثل الأعلى) المثل الأعلى يعني الوصف الأعلى ، إذا كان كذلك فلا يجوز أن يُطلق على أحد أنه مثل أعلى لك ، لافي أمورك

ولا في سلوكك؛ لأن يُقال: مَنْ مَثَّلَكَ الْأَعْلَى؟ فتقول: مثلي الأعلى فلان من الصحابة، أو من العلماء أو نحو ذلك. فلا يجوز أن يُقال هذا؛ لأنَّ الْأَعْلَى هو الربُّ تَبَّاعَةُ اللَّهِ، والوصف الأعلى هو وصف الربِّ تَبَّاعَةُ اللَّهِ، فللله الأسماء الحسنى والصفات العلى، وهذا هو الصحيح في إطلاق مثل هذه الكلمة.

والمقصود ليس هذا، المقصود أن النبيَّ تَبَّاعَةُ اللَّهِ ضرب لنا أمثلة في ذلك، منها قوله تَبَّاعَةُ اللَّهِ في رؤية القمر: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَايَتِهِ»^(١)، هذا في روايات مختلفة ساق ابن تيمية هنا بعض الألفاظ فيها.

فإذاً المثل هنا تعلق للرؤبة، شبه المقال الرؤبة بالرؤبة، وإن كان المرئي غير مشبه بالمرئي.

وهذا يُقرّب لك مسألة المعية التي غلط الناس فيها، وكذلك في الصفات جميعاً، فإذا قلنا: إنَّ اللهَ تَبَّاعَةُ اللَّهِ معنا تَبَّاعَةُ اللَّهِ حقيقة، فإنَّ المعية لا تقتضي أن تكون معية ذاتية، ولا أن تكون معية كمعية الفرد لفرد؛ لأنَّ القمر مع المسافر وغيره؛ لأنَّ الربَّ تَبَّاعَةُ اللَّهِ سُرِّي يوم القيمة كما يرى القمر، يشترك في رؤيته الجميع مع علوه تَبَّاعَةُ اللَّهِ، وكذلك علوه تَبَّاعَةُ اللَّهِ في المعية.

المقصود من هذا أنَّ المعية إذا أثبتت فإنها تثبت على ما دل عليه معناها في لغة العرب، و معناها في لغة العرب لا يدل على اختلاط، ولا على مماسة، ولا على قدر زائد عن الاشتراك أو الاقتران، والاقتران هذا يكون - كما سبق بيانه - اقتراناً في الصفات.

(١) أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣) من حديث جرير تَبَّاعَةُ اللَّهِ.

كذلك في غير المعية، مثل: الرؤية التي أنكرها المعتزلة أصلاً، أو أنكر كونها في جهة الأشاعرة، فإن التمثيل كان تمثيلاً للرؤبة بالرؤبة، وتمثيل الرؤبة بالرؤبة هذا يقتضي أن الرؤبة حق وأنها في جهة، وأن ذلك كما يلقي بالحق عَلَيْكُمْ؛ كما قال وَبِحَمْدِهِ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبِّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَايَةٍ»، وأشباه ذلك.



واعلم أنَّ مِنَ الْمُتَأْخِرِينَ مَنْ يَقُولُ: مَذْهَبُ السَّالِفِ إِقْرَارُهَا عَلَى
مَا جَاءَ بِهِ مَعَ اعْتِقادِ أَنَّ ظَاهِرَهَا غَيْرُ مُرَادٍ، وَهَذَا لَفْظٌ مُجْمَلٌ،
فَإِنَّ قَوْلَهُ: ظَاهِرَهَا غَيْرُ مُرَادٍ. يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالظَّاهِرِ نُعْوَتَ
الْمَخْلُوقِينَ وَصَفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، مِثْلُ أَنْ يُرَادَ بِكُونِ اللَّهِ (قَبْلَ
وَجْهِ الْمُصَلِّي) أَنَّهُ مُشْتَقِرٌ فِي الْحَائِطِ الَّذِي يُصَلِّي إِلَيْهِ، وَأَنَّ (اللَّهُ
مَعَنَا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِلَى جَانِبِنَا، وَنَحْنُ ذَلِكَ، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا غَيْرُ
مُرَادٍ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ مَذْهَبَ السَّالِفِ: أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ فَقَدْ أَصَابَ فِي
الْمَعْنَى، لَكِنْ أَخْطَأَ فِي إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّ هَذَا ظَاهِرُ الْآيَاتِ
وَالْأَحَادِيثِ، فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْمُحَالُ لَيْسَ هُوَ الْأَظْهَرُ عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَاهُ
فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَعْنَى الْمُمْتَنَعُ صَارَ
يُظْهَرُ لِبَعْضِ النَّاسِ، فَيَكُونُ الْقَائِلُ لِذَلِكَ مُصِيبًا بِهَذَا الْاعْتِبَارِ
مَغْدُورًا فِي هَذَا الإِطْلَاقِ.

فَإِنَّ الظُّهُورَ وَالْبُطُونَ قَدْ يَخْتَلِفُ بِاِخْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّاسِ وَهُوَ
مِنَ الْأُمُورِ النِّسْبِيَّةِ. وَكَانَ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا أَنْ يُبَيِّنَ لِمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ
هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ الظَّاهِرُ، حَتَّى يَكُونَ أَعْطَى
كَلَامَ اللَّهِ وَكَلَامَ رَسُولِهِ حَقَّهُ لَفْظًا وَمَعْنَى.

وَإِنْ كَانَ النَّاقِلُ عَنِ السَّالِفِ أَرَادَ - بِقَوْلِهِ الظَّاهِرُ غَيْرُ مُرَادٍ
عِنْدَهُمْ - أَنَّ الْمَعَانِي الَّتِي ظَهَرَتْ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ مِمَّا
يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ وَعَظَمَتِهِ، لَا يَخْتَصُّ بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ، بَلْ هِيَ
وَاحِدَةٌ لِلَّهِ، أَوْ جَائِزَةٌ عَلَيْهِ حَوَازًا ذِهْنِيًّا، أَوْ حَوَازًا حَارِجِيًّا، غَيْرُ

مُرَادٍ، فَقَدْ أَخْطَأَ فِيمَا نَقَلَهُ عَنِ السَّلَفِ، أَوْ تَعْمَدَ الْكَذِبَ، فَمَا يُمْكِنُ أَحَدًا قَطُّ أَنْ يَنْقُلَ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ مَا يَدْلِلُ - لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا - أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَلَا أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ سَمْعٌ وَبَصَرٌ وَبَدْ حَقِيقَةً.

وَقَدْ رَأَيْتُ هَذَا الْمَعْنَى يَنْتَجِلُهُ بَعْضُ مَنْ يَحْكِيهِ عَنِ السَّلَفِ، وَيَقُولُ: إِنَّ طَرِيقَةَ أَهْلِ التَّأْوِيلِ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ - طَرِيقَةُ السَّلَفِ - بِمَعْنَى أَنَّ الْفَرِيقَيْنِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثَ لَمْ تَدْلُّ عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَلَكِنَّ السَّلَفَ أَمْسَكُوا عَنْ تَأْوِيلِهَا، وَالْمُتَأْخِرُونَ رَأَوْا الْمَضْلَاحَةَ تَأْوِيلَهَا، لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَيَقُولُ: الْفَرْقُ أَنَّ هُؤُلَاءِ يَعْيَّنُونَ الْمُرَادَ بِالتَّأْوِيلِ، وَأُولَئِكَ لَا يَعْيَّنُونَ لِجَوَازِ أَنْ يُرَادَ غَيْرُهُ.

الشرح:

هذا الكلام يحتاج إلى بسط طويل ، وشيخ الإسلام رحمه الله أجمل وفصل هذا في مواضع كثيرة من كتبه؛ كما فصله قبله أئمة أهل العلم .

وتقرير هذا الموضوع : بيان ماهية الكلام في الظاهر من نصوص الصفات وقول من قال من الناس : مذهب السلف إماراتها أو إقرارها على ما جاءت مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد ، وبيان ما في هذا القول من المنافة لمذهب السلف ، وذلك لما فيه من الإجمال أو الغلط ، هذه كلها مسائل فيها أبحاث مطولة .

لكن خلاصة ذلك أن تنتبه إلى أصل هذه المسألة ، وأصولها راجع إلى

دلالات الألفاظ في اللغة، ودلالات اللفظ في اللغة على ثلاثة أقسام:
الأول: إما أن يدل اللفظ على المعنى بلا تخلف لأي فرد من الأفراد،
 هذا يسمى النص.

الثاني: إما أن تكون دلالة اللفظ على المعنى أو على أفراد المعنى
 ظاهرة، وهذه قد يتختلف فيها بعض الأفراد، يعني: احتمالاً لغويًا، هذا
 الذي يسمى عندهم حقيقة اللفظ وظاهر اللفظ، والحقيقة يقابلها المجاز،
 والظاهر يقابله - عند المتأخرین - التأويل.

الثالث: المجمل الذي لم يستبن معناه، يعني: يتحمل هذا ويحتمل
 هذا، ويسمى مجملًا.

صفات الله تعالى دائرة ما بين كونها نصاً وما بين كونها ظاهراً، فبعضها
 نص لا يحتمل التأويل، واستفادة التنصيص قد يكون من دليل واحد وقد
 يكون من مجموع أدلة.

فمثال الدليل الواحد: قوله تعالى: ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، هذا نص صريح في عموم بطلان الآلهة جميعاً بلا استثناء،
 وإثبات العبادة الحقة في الله تعالى، هذا إذا كانت من دليل واحد.

وإذا كانت من مجموع أدلة مثل صفة العلو لله تعالى، وصفة اليدين
 لله تعالى، وجميع الصفات الذاتية: صفة الرحمة، وصفة الوجه، وأشباه ذلك
 لله تعالى، فإن هذه تنصيصية لا تحتمل غيرها؛ لأنها جاءت بها أدلة كثيرة
 تنفي الاحتمال الذي قد يعرض - يعني بالاحتمال الاحتمال اللغوي،
 لا الاحتمال العقلي - وتحدد المراد لو كان ثم احتمال في اللغة.

فهذا وجه مجيء التنصيص أو كيف نعرف أنها نص ، ولذلك من أنكر ما نُصّ عليه - أي ما صار اللفظ دالاً على مراده بالنصية - فإنه كافر ، إلا إذا كان ثم شبهة قوية عرضت ، مثلما عرض لنفأة العلو ما عرض ، وكثير من أهل العلم يُكفر من أنكر علو الرحمن ﷺ على خلقه .

والثاني من الألفاظ : الألفاظ التي دلت على المعنى لما هو دون النص ، وهو الظاهر ، وهذا قد يكون - عند المتأخرین - من جهة الحقيقة ، وقد يكون من جهة الظاهر ، وتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز ، وظاهر ومؤول ، هذا اصطلاح حادث وإلا فكلام العرب يدل على معناه إما بنصية وإما بظهور ، وهذا الظهور قد يكون من جهة الحقيقة وقد يكون من جهة الظاهرية ، كما أن النص يكون حقيقة لا غير .

إذا تبين ذلك ، فالظهور هنا إذا قلنا : دل ظاهر المعنى على كذا ، فإن كلام العرب دال على ما اشتمل عليه المعنى بظاهره وبحقيقة ، ولكن الحقيقة والظاهر تنقسم إلى : حقيقة إفرادية وحقيقة تركيبية ، وكذلك الظاهر ينقسم إلى : ظاهر إفرادي وظاهر تركيبي ، يعني : ما نستفيد منه المعنى يعني من الألفاظ بلفظ واحد ، فهذا يسمى حقيقة إفرادية ، أو بالسياق أو بأدلة مختلفة فهذه تكون تركيبية . كذلك الظاهر ؛ كقوله ﷺ : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] ، هنا قوله : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ﴾ فيه إضافة الرؤية إليك متوجهة إلى الرب ﷺ ، ومعلوم أن ذلك غير مراد ، وهذا لا يعني تأويلاً أو صرفاً عن الظاهر ، بل ظاهر الآية أن المراد هو رؤية قدرة الله ﷺ وأثار صنعته في خلقه ، لأنه قال بعدها : ﴿كَيْفَ مَدَ الظِّلَّ﴾ ، وكقوله ﷺ : ﴿فَأَنَّ اللَّهَ بُنِيتَنَّهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] ، وليس هذه من آيات الصفات التي

فيها الإتيان؛ لأن المقصود هنا إتيان صفات الله؛ إتيان قدرة الله ﷺ؛ لقوله بعدها: ﴿كَيْفَ مَدَ الظِّلَّ﴾ فهذا يقال له: حقيقة تركيبية أو ظاهر مركب، وهو الظاهر الذي يفهم من السياق.

فكلام العرب يفهم على حقيقته، يفهم على ظاهره، والظاهر هو المعنى الذي دل عليه اللفظ على ما سبق ذكره.

التبليغ الذي يلي هذا في هذه المسألة التي تكلم عليها شيخ الإسلام أن من تكلم في أن الظاهر غير مراد نظر إلى المعنى الإضافي، فقال: (إن الظاهر غير مراد). والآيات والأحاديث التي في الصفات أو في الغيبيات عموماً لا يُنظر فيها إلى المعاني الإضافية؛ لأنها إذا نُظر فيها إلى المعاني الإضافية كان ثم تمثيل أو تشبيه مذموم، وإنما يُنظر فيها إلى المعنى الكلي الذي لا يدخله التخصيص أو لا تدخله الإضافة، فإذا نُظر إلى المعنى الكلي لظهوره أضيف إلى الرب ﷺ ما يليق به ﷺ وتقديس وتعاظم ربنا.

وهذا المعنى الأصلي أو الكلي قد يكون بالوضع معروفاً، وقد يكون بكلية تقييدية في اللغة يُنْصَّ عليها، والوضع الأول - كما هو معلوم - هو الأصل في اللغة، وهو على قسمين:

الأول: وضع أسماء، وهذه قد علمها الله ﷺ آدم في أصل اللغة التي تكلم بها آدم، ثم تشعبت إلى لغات أهل الأرض على اختلاف بينهم في الألفاظ، لكن على اشتراك في الدلالات، قال ﷺ: ﴿وَعَلَمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١].

الثاني: المعاني والاشتقاقات والأفعال والمصادر وتنوع الدلالات،

فهذه تختلف باختلاف أهل الأرض في لغاتهم وقواعدهم ولهجاتهم إلى آخره.

فإذاً الوضع الأول من جهة الأسماء يمكن أن يعقل، لكن من جهة المعاني فإنه مبني على أن المعاني لم تُعلَّم، فصارت راجعة إلى الناس في مواضعهم، والناس يرجعون فيما تواضعوا عليه إلى ما أدركوه، يعني: إلى ما جعلوه مضافاً مخصوصاً، بخلاف المعاني الكلية فإنهم لا يدركونها؛ ولهذا صار هناك فرق ما بين الأسماء والمعاني، فيقع الاختلاف في المعاني كثيراً، وأما في الأسماء فيقل الاختلاف.

فإذا ذُكر الوجه وذُرِّت اليadan وأشباه ذلك من الصفات التي هي راجعة إلى الأسماء - يعني أسماء أشياء ليست مصادر ولا معاني - فهذه تجد أن الخلاف فيها مع المخالفين قليل؛ لأن هناك من يشتبها، وإنما يأتي الكلام في المعاني، مثل صفة الرحمة والغضب والرضا والتزول والاستواء إلى غير ذلك من الصفات، وهذا سببه أن المعاني كلية يُنظر فيها إلى ما تواضع عليه طائفة من أهل اللغة أو من الناس أو من العرب المتقدمين، مع أن كلامهم إذا ورد فإنه يَرِد مخصوصاً مضافاً، وقد يَرِد أمثلة من المعاني الكلية تستنبطها.

نذكر مثلاً لذلك: لفظ (الجناح) هذه الكلمة جعلها المتأخرون أصلاً في الطائر، قالوا: **الجناح حقيقة في الطائر؛ لأنَّه هو الذي له الجناح**، وأما الإنسان فتشبه يده بجناح الطائر من جهة الاستعارة، ويجعلون قوله تعالى: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الْذِلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤] الجناح هو اليد أو اليadan هذا على جهة الاستعارة، وذلك لأنَّهم جعلوا الجناح الذي هو من الأسماء

- ولكنه في الأصل معنى - جعلوه صادقاً على الطائر دون غيره.

وفي الحقيقة هو راجع إلى المعنى لا إلى الاسم ، وذلك لأن لفظ جنح يجنح جنوحًا المعنى الكلي الذي يتفرع منه بأنواع الإضافة والتخصيص وما يناسب الأعيان المختلفة هذا راجع إلى الميل ، فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿وَإِنْ جَنَحُوا﴾ [الأنفال: ٦١] يعني : مالوا إليه ، قوله : ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [المتحنة: ١٠] يعني : لا ميل عن الشريعة ، لا ميل عن طاعة الله ، لا إثم عليكم في ذلك . لاحظنا هذا من جهة المعنى .

فجاء من جهة الاسم أطلق على ما كان يميل من أعضاء المخلوق ، أطلق عليه جناح في الطائر؛ لأن بدن الطائر الأصل فيه الاستقامة ولا يميل نفس البدن ، وهذا الجسم الذي يميل يذهب ويجيء سُمي جناحًا في الطائر ، وأيضاً في الإنسان يصدق عليه هذا الاسم فهو جناح فيه؛ ولهذا قال عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿وَأَضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ [القصص: ٣٢] فسمى اليد جناحًا ، وقال في موضع آخر : ﴿وَأَضْمُمُ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ﴾ [طه: ٢٢] ، يعني : إلى جنبك ، وأشباه ذلك ، فهذا كله راجع إلى أصل المعنى . فإذا ينبغي الانتباه إلى أن هناك أسماء قد تكون أسماء من جهة اللغة ، لكنها من جهة الاشتراك جُعلت أسماء برؤية المعاني ، وهذا يبين لك أن قاعدة : «الحقيقة والظاهر» هي الأصل عندنا في جميع ما يُفهم من اللغة وفي التفسير ، وهذا يرجع إلى انقسامها إلى أسماء مما علمها ربنا عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وأنه علمه بلغة غير اللغة العربية كما هو معروف ، لكن نقول من حيث الألفاظ تغيرت ، ومن حيث دلالات الأسماء بقيت؛ لأن المسميات موجودة ، لكن الألفاظ التي يُعبر بها عن المسميات اختلفت ، ثم المعاني التي اشتقت للأشياء ، والمصادر أسماء اشتقت من المعاني ، يعني : أنها ليست أسماء جامدة .

وهذا موضع يحتاج أيضاً إلى التوسع فيه؛ لأنَّه هو العمدة في فهم إبطال التأويل، والعمدة في إبطال المجاز، والعمدة في إبطال دعوى من قال إنَّ الوضع الأول هو كذا؛ لأنَّ الوضع الأول لا يُعلم، إنَّ كان معاني كلية وفُسْرَت بالتفصيص والإضافة، فنعلم أنها ليست الوضع الأول، الوضع الأول فيها غير مسلم به، وإنَّ كانت من جهة الأسماء التي لا يدخلها اشتقاء، عرفنا أنَّ هذه تدخل فيما علمه الله عليه السلام آدم عليه السلام، على اختلاف في ذلك.

إذا تقرر هذا، فإنَّ قول من قال: (ظاهر الآيات والأحاديث غير مراد)، هذه الكلمة محتملة، فإنَّ قال ظاهرها غير مراد ويريد بهذا الظاهر الذي هو غير مراد بالتمثيل فإنَّ هذا صحيح، فظاهرها الذي يبدو للأذهان السقيمة بأنَّ فيها تمثيل صفات الله بصفات خلقه، هذا لا شك أنه غير مراد، وإذا قلنا: قال الله عليه السلام: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾ [ص: ٧٥]، فتصور أنَّ الظاهر أنَّ يدي الرحمن عليه السلام كيدي المخلوقات، وهذا باطل قطعاً، نقول: ظاهرها غير مراد قطعاً؛ لأنَّ الرب عليه السلام: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، كذلك في صفة الوجه وفي غيرها من الصفات للرب عليه السلام.

وإنَّ كان المراد من تلك المقالة أنَّ الظاهر غير مراد، يعني: أنَّ الظاهر الذي فيه إثبات الصفة غير مراد حتى تُؤَوَّل، فلا شك أنَّ هذا لا يجوز أن يُنسب للسلف، ولا أن يُحکى عن السلف أصلًا؛ لأنَّ السلف أثبتوا ما دلت عليه الآيات والأحاديث دون دخول في التفسير الذي يُخرجها عن معناها الظاهر.

وبالجملة - وكما ذكر شيخ الإسلام رحمه الله - هذه المقالة مقالة خاطئة ولا يسوغ أن تُستعمل، أي: قول القائل: (ظاهرها غير مراد)؛ لأنَّ الظاهر مراد، والظاهر ليس الذي فيه التمثيل؛ لأنَّ الله الذي وصف نفسه بهذه الصفات هو الذي قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فمن صرفها عن ظاهرها فلأجل سوء فهمه وسوء في عقيدته؛ لأنَّه أولاً مثلاً وشبيه، ثم بعد ذلك أُولَئِكَ وصرف عن الظاهر.

وكذلك الحقيقة؛ كل نص فهو حقيقة وظاهر في الدلالة على معناه، وظاهرها مراد، وقول القائل: (وظاهرها غير مراد) هذا غلط ولا يصح أن يُنسب إلى السلف، ومن أجله قال من قال: (إنه لا فرق ما بين التأويل والتفسير)، أي: لا فرق ما بين مذهب المؤولة ومذهب السلف - كما يزعمون - لظنهم أن مذهب السلف أيضًا أنه ينفي المعنى اللائق بالله تعالى، ويكون المعنى غير مراد، وكذلك أهل التأويل يقولون: (المعنى غير مراد على ما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية).

المقصود من هذا أن هذه المسألة كبيرة جدًا، وهي أصل باب الكلام في الصفات، وأصل الكلام مع المخالفين، وهي مرتبطة بمباحث لغوية وأصولية وعقدية، والجمع بينها يحرر المقام ويَتَضَعَّفُ به حقيقة قول السلف وقوه قول السلف - رحمهم الله -، وضعف قول المخالفين في المسائل، لا من جهة لغوية، ولا من جهة أصولية، ولكن على التحقيق، ولكن جاء الخلط والغلط من جهة أن المتأخرین درجوا على فنون وعلوم أصلوها وجعلوا لها ألفاظاً ومصطلحات، وصاروا يحملون الشريعة أو يحملون لغة العرب - التي هي قبل ورود هذه العلوم والمصطلحات - على قول من تأخر في اصطلاحاتهم، فيجعلون كلام العرب منقسم إلى: حقيقة ومجاز،

وظاهر ومؤول . . . إلى آخره، بناء على تقسيماتهم، مع أن كلام العرب كان قبل هذه التقسيمات، ولم يخطر ببالهم أصلًاً أن ثم مثل هذه التقسيمات حين تكلموا بما تكلموا.

وهذا كثير في استعمالاتهم، مثل كلامهم في الوضع الأول هو كذا، وأن هذا استعارة لأن أصل المعنى هو كذا.

ويمكنك أن تُنَازِع في كل موضع يُخالِف ما عليه أهل التحقيق في أصل ما قالوه بقولك : من قال هذا؟ فإذا قالوا : والوضع الأول كذا . تقول : من قال لك إن الوضع الأول كذا؟ ليس عنده دليل فيه إلا نقل ، الوضع الأول يعني ما تواضع عليه الناس ، ما تواضع عليه العرب ، ما تواضع عليه أهل اللغة ، وهل أهل اللغة اجتمعوا في مؤتمر - يعني في الزمن الأول - أو في مجتمع عام وقالوا : نضع لهذا المعنى كذا ونضع لهذا المعنى كذا ، يعني : مما لا يتصور؟ إنما انتشر في اللغة هكذا بمعاني كثيرة موجودة في الأذهان ، لكن تخرج بحسب ما يُحْتَاج إليه ، تخرج بحسب ما يُضَاف إليه تلك المعاني . والمعنى الكلية قد لا تجد تفسيرها؛ لأنها كلية لا وجود لها في الخارج ، ولكنها موجودة في لَمْ شتات المعاني .

هذه مسألة كبيرة لكن ذكرت بعض ما يفتح الباب في فهمها ، فنتبه لعظم هذه المسألة .

فمثلاً : إذا قيل : (فلان أسد) ، أو (محمد أسد) ، يقولون : هذا مجاز . فيقال : هذا غلط من جهات :

أولاً : المجاز عرّفوه بأنه نقل اللفظ من وضعه الأول إلى وضع ثان لعلاقة بينهما ؛ رجع إلى نقل عن الوضع الأول ، فإذا كان كذلك فنقول : من قال

إن الوضع الأول للفظ الأسد أن العرب أطلقته على الحيوان المفترس؟ هذه تحتاج إلى نص وإلى دليل، ولا دليل يثبت ذلك، إلا أن يقول: هذا معروف.

وكل موضع ادعى فيه المجاز فارجع فيه إلى التعريف: نقل اللفظ من وضعه الأول إلى وضع ثان لعلاقة بينهما، فقل: من قال إن هذا الوضع الأول؟ مثل: الجناح، قالوا: الجناح هذا حد الطائر. من قال لك إن الجناح هنا في الوضع الأول هو جناح الطائر؟ فكما سبق يكون ثم معنى كلي، فالشخص يختلف.

فلفظ الأسد - مثلاً - المعنى الكلي له يدخل في كل من بلغ القوة والقهر لغيره، فهذا يُطلق عليه أسد، مما كان من الحيوانات يقهر غيره فهو أسد، والأسد عند العرب غير الأسد عندك، الأسد الآن الحيوان المعروف، لكن عند العرب الأسد أوسع في الدلالة، وكل حيوان قهر غيره فهو الأسد، فالأسد المعروف أسد، والنمر أسد عندهم، والفهد أسد إلى آخر ذلك، هذا شيء.

ثانياً: أن يقال: إن القول بالمجاز باتفاق أهله: أن كل مجاز يصح نفيه، على اعتبار النفي سلط على الوضع الأول، فإذا قلت: فلان أسد، يصح أن تقول بعدها ولكنه ليس بأسد، وهذا إذا دخلنا في صفات الله تعالى فإنه تَجَرُّ وتكذيب أيضاً، فإذا قلت - مثلاً - في قوله تعالى: ﴿أَتَمْ أَسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] ولكنه لم يستوِي، هذه قاعدة في المجاز باتفاق أهله، أو تقول: ﴿أَتَنْجِزُ الرِّحْمَةَ﴾ [الفاتحة: ١]، ولكنه ليس بذري رحمة، وأشباه ذلك في كل موضع ادعى فيه المجاز، فإن ضابط المجاز أنه يصح نفيه، على اعتبار

نفي الوضع الأول والانصراف للثاني .

فتقول :رأيت أسدًا فكلمني ولكنه ليس بأسد ، أو هذا جناحك اخضنه ولكنه ليس بجناح ، في نظائر ذلك .

ثالثاً : مما يبطل القول بالمجاز في مثل ما ذكرت أن المجاز في كلام العرب إذا وجد فهو موجود بلا اسم ، موجود هكذا في لغتهم ولا اسم له عندهم ، ولم يضعوا له اسمًا يعنونون به لذلك ؛ كصنيع المتأخرین من جهة فنية .

وإذا كان كذلك ، فإن قول القائل : هذا مجاز . يحتمل أن يكون :

أولاً : سيفرع عليه أحکاماً وقوانينًا للمجاز أصلها قبل استقراء كلام العرب ، وهذا باطل ؛ لأنه تحكيم لقوانين متأخرة على وضعٍ قبل ذلك .

ثانياً : أن يكون سماه مجازاً ، ولكن لن يزيد فيه على ما ورد .

وإذا كان هذا الثاني فنقول : هذا صحيح ، لك أن تسميه مجازاً ، لكن لا تجري عليه قوانين أهل المجاز . لذلك بعض العلماء المتقدرين سموا كتابهم بالمجاز ، مثل : أبي عبيدة معمر بن المثنى^(١) سمي كتابه (مجاز

(١) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي ، البصري ، اللغوي ، العلامة ، الأخباري ، صاحب التصانيف ، كان أحد أوعية العلم في زمانه ، وبلغت مصنفاته نحو مائتي مصنف ، منها : كتاب مجاز القرآن الكريم ، وكتاب غريب القرآن ، وكتاب معاني القرآن ، وكتاب غريب الحديث ، وكتاب الديباج ، وكتاب التاج ، وكتاب الحدود ، وقد حكى عنه البخاري في تفسير القرآن لبعض لغاته ، وقال عنه الدارقطني : (لا بأس به ، إلا أنه يُتهم بشيء من رأي الخوارج) اهـ ، وقال ابن قتيبة : «كان يبغض العرب ، وألف في مثالبها كتباً ، وكان يرى رأي الخوارج) ١٠٢هـ ، ولد في سنة عشر ومائة ، وتوفي سنة تسعة مائتين بالبصرة . =

القرآن)، يعني : ما جاز في اللغة من التفسير، وهنا لم يجر عليه قوانين أهل العقائد أو أهل الأصول المعتزلة وغيرهم في ذكر المجاز وتعريفه ، ولكنه اعتبر أن هذا جاء عن العرب في موضع كذا ، وجاء عنهم في الموضع الثاني كذا ، فهذا مما يجوز في لسان العرب أن تفسر هذه بهذه .

وَمِنْ فَرْقِ مَا بَيْنِ إِجْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى الْمَجَازِ اصْطِناعِيًّا - يَعْنِي : عَلَى جَهَةِ أَهْلِ الْأَصْطِلَاحِ الْمُتَأْخِرِينَ - وَالْقَوْلِ الثَّانِيُّ الَّذِي يُسَمَّى مَجَازًا دُونَ إِرْجَاعٍ إِلَى قَوَاعِدِهِمْ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ صَاحِبَ الْقَانُونِ الَّذِي عَرَّفَ الْمَجَازَ عَرَّفَهُ بِتَعْرِيفٍ سَيِّطَبَقُهُ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَسَيِّطَبَقُهُ عَلَى كَلَامِ الْمُتَقْدِمِينَ ، وَسَيِّطَبَقُهُ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ رَسُولِهِ تَعَالَى ، وَهَذَا تَحْكُمُ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ لَأَنَّهُ قَنَّا قَانُونًا ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَجْرِي عَلَيْهِ كُلُّ الْكَلَامِ .

لَكِنْ نَقُولُ : الَّذِي يَقْضِي بِهِ الْبَرَهَانُ الصَّحِيحُ السَّلِيمُ مِنَ الْهُوَى أَنْ يَقَالُ : كُلُّ مَوْضِعٍ اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ فِي كَلَامِهَا فَهُوَ حَقِيقَةٌ وَظَاهِرٌ وَمَجَازٌ أَيْضًا ، هُوَ حَقِيقَةٌ بِاعتِبَارِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ، وَظَاهِرٌ بِاعتِبَارِ دَلَالَةِ ظَاهِرِ الْفَوْزِ عَلَى مَعْنَاهُ ، وَمَجَازٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَجْزُوزُ فِي لُغَتِهَا .

هَذِهِ الْثَّلَاثُ حَقِيقَةٌ وَظَاهِرٌ وَمَجَازٌ إِلَى آخِرِهِ إِذَا اسْتَعْمَلْتَهَا فَهِيَ الْفَاظُ لَا تَؤُولُ إِلَى كَلَامِ الْمُتَأْخِرِينَ .

فَنَرْجِعُ مِنْ هَذَا كُلَّهُ إِلَى أَنَّ كَلَامَ الْعَرَبِ حَجَةٌ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَنْزَلَ الْقُرْآنَ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ، فَمَا اسْتَعْمَلَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ صَارَ حَجَةً ، سُمِّهُ حَقِيقَةً ، أَوْ سُمِّهُ مَجَازًا ، أَوْ سُمِّهُ مَا شَاءَتْ ، لَكِنْ لَا عَلَى قَوَاعِدِ أَهْلِ الْأَصْطِلَاحِ ،

= انتظر : تاريخ بغداد (١٣/٢٥٢)، ووفيات الأعيان (٥/٢٣٥)، وسير أعلام النبلاء (٩/٤٤٥)، وشذرات الذهب (٢/٤).

فإذا قلت : هذا حقيقته كذا ، أو هذا ظاهره كذا ، أو هذا مجازه كذا ، باعتبار ما يجوز وما يظهر وحقيقة اللفظ كونه دليلا على حقيقة الأمر ، فهذا لا شيء فيه ، لكن الإشكال جاء من كونهم قنعوا القوانين ثم حكموها على اللغة.

وقولنا : سمه ما شئت . هذا يجعل الدائرة ضيقة ، إذ يخرج هذا الباب عن القياس ، وأما القول بالقوانين فإنه يدخل ما لم يرد في كلام العرب - مما يجوز - في التأويل أو في صرف الحقيقة عن ما هي عليه لأجل القانون .

فتلحظ أنه إذا اقتصرنا على كلام العرب سميته مجازاً ، أو سميته حقيقة أو ظاهراً ، فإن الدائرة تكون ضيقة ، وإذا سلطنا اصطلاح المتأخرین فإنه سيصرف اللفظ عن ظاهره ، وسيصرف اللفظ عن حقيقته بالقانون ، وإن لم يرد ثم استعمال لكلام العربي به ، وإن لم يرد استعمال يقال : لا ، هذا غير مراد .

وفي الحقيقة إذا قلنا : صرف اللفظ من وضعه الأول إلى وضع ثان لعلاقة بينهما ، أو في تعريف التأويل صرف اللفظ عن ظاهره المبادر منه إلى غيره لقرينة . القرينة ما هي ؟ باتفاق أنها قرينة عقلية . العلاقة ما هي ؟ العلاقة منها علاقة لغوية ومنها علاقة عقلية .

إذا كان كذلك فكل واحد يمكن أن يقول : عقلي يصرف هذا اللفظ عن ظاهره ، عقلي ينقل هذا اللفظ عن حقيقته ، في الأمور الغيبية التي لم ير أمثالها ، أما التي رأى أمثالها هذه يقرب الناس فيها ؛ لأنه لو قال عقلي يخالفه يكذبه الحس ، لكن في الأمور الغيبية سيأتي كل أحد يدعي أن عقله ينفي ذلك ، هذا معناه أن يرجع القانون إلى أمر غير منضبط ، وهذا باتفاق أهل المنطق وأهل الحدود أنه يرجع على القانون بالإبطال ، فكل ضابط في

قانون أو في حد أو في تعريف لا ينضبط لكون حد فيه أو جملة فيه لا تنضبط فإنه لا يصح أن يكون تعريفاً.

ولذلك نحن ننزع أصلاً في هذه التعريفات: في تعريف التأويل، وفي تعريف المجاز... إلى آخره.

فهذه الأشياء التي أحدثت البلبلة في العقيدة، وأحدثت البلبلة في الغيبات، وفرقت الأمة، وكل ذلك من جراء أهل البدع؛ لأنهم اعتقدوا اعتقادات ثم بحثوا في العلوم عما يؤصلها، لذلك ما تجد عند أهل السنة هذه التعريفات، والعلوم ما فسدة إلا لما دخلتها التعريفات، من جميع الفنون، التعريفات على صناعة المناطقة والحدود إذا دخلت لن تفهم العلم، وإذا انشغلت بالتعريفات الأصولية فلن تفهم الأصول، وإذا انشغلت بالتعريفات البلاغية فلن تفهم البلاغة، ولذلك جاء - مثلاً - الذين اشتعلوا بالتعريفات البلاغية السّكاكى^(١)، والخطيب القزويني^(٢) وأشباه هؤلاء،

(١) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبو يعقوب السّكاكى، الخوارزمي، ولد سنة أربع وخمسين وخمسمائة، وكان حفيفاً إماماً كبيراً عالماً بارعاً متبحراً في النحو والتصريف، وعلم المعانى والبيان، والعروض والشعر، صنف مفتاح العلوم في اثنى عشر علمًا، وتوفي سنة سبع وعشرين وستمائة.

انظر: طبقات الحنفية (ص ٢٢٥)، ومعجم الأدباء (٦٤٧/٥)، وشذرات الذهب (١٢٢/٥)، وكشف الظنون (١٧٦٢/٢).

(٢) هو القاسم بن محمد بن منصور القطان، أبو طلحة بن أبي المنذر الخطيب القزويني، راوي سنن ابن ماجه عن أبي الحسن القطان عنه، توفي سنة تسع أو عشر وأربعين مائة.

انظر: التقىد (ص ٤٢٩)، وال عبر (١٠٣/٣)، والتدوين في أخبار قزوين (٤/٤٧)، وشذرات الذهب (١٨٩/٣).

هؤلاء صرفووا البلاغة التي هي كلام العرب على ما هي عليه على قوانين اصطلاحية يطبقها العجمي، مثل ما يطبق واحد زائد واحد يساوي اثنين، ولكن لغة العرب تذوق، ولغة العرب فهم، ولغة العرب إحساس، ليست قانوناً، العرب ما اجتمعت وقالت واحد زائد واحد يساوي كذا، الكلمة هذه زائد الكلمة تكون استعارة تخيلية، هذا كله ليس مراداً.

فدخلت التعريف فأفسدتها، ولذلك أجمع أهل البلاغة على أن بلاغة أبي القاسم^(١)، وبلاعة من تقدم مثل العسكري^(٢) في الصناعتين، والجاحظ^(٣)، وأشباه هؤلاء، ومن لم يدخلوا في هذه التعريف الصناعية، لا شك أنها هي الأولى؛ لأن المتأخرین انصرفوا عن المعانی إلى قوانین فأفسدت الفن، وهذه لها أمثلة كثيرة.

(١) هو شيخ العربية أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، البغدادي الأصل ثم الدمشقي، كان إماماً في علم النحو، وصنف فيه كتاب الجمل الكبرى، وهو كتاب نافع لولا طوله بكثرة الأمثلة، أخذ النحو عن محمد بن العباس اليزيدي، وأبي بكر بن دريد، وابن الأنباري، وصاحب أبا إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، فنسب إليه، توفي سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة.

انظر: وفيات الأعيان (١٣٦/٣)، وسير أعلام النبلاء (٤٧٥/١٥)، والأنساب (١٤٠/٣)، والبداية والنهاية (١١/٢٢٥).

(٢) هو اللغوى الأديب الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري، كان عالماً عفيفاً يغلب عليه الأدب والشعر، وله تفسير في خمس مجلدات، وكتاب الأوائل وكتاب الصناعتين في النظم والثر، وكتاب الأمثال، وشرح الحماسة، وغير ذلك، توفي سنة خمس وستين وثلاثمائة.

انظر: الوافي بالوفيات (٥٠/١٢)، وطبقات المفسرين للداودي (ص ٩٦)، ومعجم الأدباء (٥٦٢/٢)، وكشف الظنون (١/٢٣٣).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ٣١١).

حتى في مصطلح الحديث أيضاً تجد أن من تعلق بالفاظ المتأخرین في التعريفات لم يطبق عليها أقوال المتقدمين مائة في المائة، يُقرب و يجد ما يخالفها .

وحتى في اللغة العربية، انظر إلى تعريف نائب الفاعل، تقسيم الفعل نفسه إلى ماضي وأمر و مضارع . . . إلى آخره، هذا يسبب إشكالاً، فيه إشكال معروف في موضعه، أيضاً قولهم هذا نعت وهذا صفة، والنعت عندهم غير الصفة، النعت عندهم الذي هو من التوابع، والصفة ما كانت راجعة إلى المبني، مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لاسم الفاعل، هذه الثلاث فقط التي يُطلق عليها صفة.

لكن في اللغة عندنا وصف الله ﷺ هو نعته بِنَعْتِهِ.

مثلاً: عندك في (من) ترجع لكتب اللغة جمیعاً تقول (من) اسم موصول من يعقل أو للعاقل، و(ما) اسم موصول لغير العاقل، وهذا باطل؛ لأن هذا التعريف يدرج عليه جمیعاً، فالله بِنَعْتِهِ يُعبر عنه بـ(من) ويُعبر عنه بـ(ما)، فـ(من) يُقال: إنها للعاقل، والله ليس في صفاتة عاقل؛ ولهذا صار (من) اسم لمن يعلم لا لمن يعقل .

هذا لو ندخل في الفنون كلها سنجد خلطاً كبيراً في الفنون بعد زمان السلف، وهذا يعلم بعد التحقيق والنظر ومعرفة كيف مشى كل علم؟ وكيف توسعت مؤلفاته؟ وكيف تحرك أهله؟ وكيف بنى المتأخر على قول من تقدمه؟ ثم يكون من تقدم أحسن التصنيف فاعتُمد فصارت مدرسة كبيرة، قد يُنظر إلى من يُرجع الناس في المدرسة إلى طريقة الأولين قبل حدوث هذه المدارس أنه ينهى عن العلم . . . إلى آخره.

وهذا يطول الكلام عليه؛ لكن ينبغي لطالب العلم أن يكون عنده بعد نظر في العلوم وفهمه للعلوم - سواء العلوم المساعدة الصناعية الأصول أو المصطلح أو اللغة . . . إلى آخره - أن يتعدى بعد فهمها أو إحكامها على طريقة المتأخرین، أن يتعدى اصطلاحاتهم إلى الزمن الأول.

ولذلك إذا نظرت إلى كتاب سيبويه^(١) - مثلاً - في النحو هو أفضل بما لا حد له من كتب المتأخرین من شروح الألفية وإلى آخره؛ لأن ذاك ما فيه التقيدات المنطقية التي وردت في كتب المتأخرین، وفيه سعة، وفيه تذوق للنحو جعل النحو مع البلاغة وجمع بينهما، جعل النحو والصرف والبلاغة تمشياً جمیعاً، بينما المتأخرون جعلوا هذا وهذا للتوضیح، لكن إذا أتى طالب العلم فأحكام يرجع إلى كليات كلام المتقدمين الذي هو اللغة، كذلك في التعريفات المختلفة.

المقصود من هذا أن جنایة الانحراف في العلوم بتعريفات لا تنطبق على التحقيق، هذا لا شك أنه أحدث غلطاً كبيراً.

فمثلاً: في النحو تأتي مسائل تجعل مسلمة ولكنها ليست مسلمة، ومسائل في الأصول جعلت مسلمة وهي ليست مسلمة، وكذلك في البلاغة . . . إلى آخر العلوم. ومن عجائب شیخ الإسلام ابن تیمية لما تكلم على

(١) هو إمام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المعروف بسيبویه، من أهل البصرة، ومعنى سیبویه: رائحة التفاح، كان يطلب الآثار والفقه ثم صحب الخليل بن أحمد، فبرع في النحو، وصنف فيه كتاباً لا يُلحق شأوه، وشرحه أئمة النحاة بعده، توفي سنة ثمانين ومائة.

انظر: تاريخ بغداد (١٩٥/١٢)، وسیر أعلام النبلاء (٣٥١/٨)، والعبير (٢٧٨/١١)، والبداية والنهاية (١٧٦/١٠)، ومعجم الأدباء (٤٩٩/٤).

قوله ﷺ: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا نَسَجْرَان﴾ [طه: ٦٣] على القراءة الثانية، النحو الشائع يقضي بـ (إِنْ هَذِينَ لَسَاجِرَان)، هذين اسم إن، من أين أتى؟ كلهم خاضوا؛ الذين وجهوا هذه القراءة على إضمار الضمير، يعني: إنه هذان ساجران، وأشباه ذلك^(١).

جاء شيخ الإسلام وقال: كلكم اعتمدتم على أن ﴿هَذَا﴾ تنصب بالياء؛ لأنها ملحقة بالمثنى، وترفع بالألف، من قال هذا؟ - لا حظ الذهاب إلى أصل الموضوع - أحياناً تأتي أنت وتعتبر شيئاً ما مُسْلِماً، وأصل هذا المسلم غير مسلم. وهذه تمثي بها في فهم الأشياء، وهي حالة نفسية، قد ترئ أنت على شيء ويكون مسلماً وفي الحقيقة هو غير مسلم، عند البرهان الصحيح غير مسلم في كثير من الأشياء النفسية والاجتماعية والعلمية.

قال شيخ الإسلام: من قال إن ﴿هَذَا﴾ أصلاً تنصب بالياء، هذه مبنية، لا تقال بالياء أصلاً، تقول: قال هذان، ورأيت هذان، ومررت بهذان، هذه مبنية في كل الأحوال.

وقراءة من قرأ: ﴿إِنْ هَذَا﴾ على البناء، قالوا له: توجد آية في القرآن فيها نصب. قال: لا يوجد ما فيه إلا ﴿هَذَا﴾ تبني على الألف، و(هَاتَيْنِ) للمرأة في قوله ﷺ: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنِكِحَكَ إِحْدَى أَبْنَائِي هَتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧] وهي ليست منصوبة، ﴿هَتَيْنِ﴾ مبنية على الياء.

والبناء مذهب الكوفيين؛ لكن درج الناس على مذهب البصريين.

(١) انظر المبحث بطوله في تفسير الطبرى (١٦ / ١٨٠، ١٨١)، وتفسير البغوى (٥ / ٢٨٠)، وجامع القرطبي (١١ / ١٩٥ - ١٩٩)، ومجموع الفتاوى (١٥ / ٢٤٨ - ٢٦٤)، والتحرير والتنوير (٨ / ٢٤٥ - ٢٥٠).

إذاً مذهب الكوفيين الذي هو أقرب إلى حقيقة النحو - من جهة السمع - من مذهب البصريين، حتى قال بعض مشايخنا في هذا: إن مذهب البصريين هو مذهب مبتدعة النحو، ومذهب الكوفيين هو مذهب سلفي النحو. يعني: من جهة اعتمادهم على النقل، وأما البصريون فاعتمدوا على الأقiseة في ذلك، وعلى الأمثلة والقوانين، ثم فرعوا عليها.

وقال شيخ الإسلام ما قال، وهذه أعجبت ابن هشام^(١)، فأتى على كلام شيخ الإسلام ولخصه تماماً في أحد كتبه في النحو اسمه (شرح شذور الذهب)^(٢).

المقصود من هذا أن خوض طالب العلم مع المخالفين يجب أن يكون من الأسس والقواعد، وإذا فهمت أسس الكلام ولم تعرف ما وراء كل كلمة، فإنك ستكون مقصراً بقدر ما فاتك، والذي ينبغي لك أن تفتتح في كل مسألة.

نعم العلم كثير واسع، لكن لابد لك من هذا، لو فوت بعض الأشياء من الفروع والتفرعات حتى تضبط هذه المسألة التي حصل فيها الخلل العظيم، هذا ليس بكثير - إن شاء الله -؛ لأنه لو فاتك بعض الفروع فإن

(١) هو الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام، الأنباري، الحنفي، النحوي، كان بارعاً في عدة علوم لا سيما العربية، فإنه كان فارسها ومالك زمامها، وهو صاحب الشرح على ألفية ابن مالك في النحو المسمى بالتوضيح، ولد سنة ثمان وسبعمائة، وتوفي سنة إحدى وستين وسبعمائة. انظر: النجوم الزاهرة (٣٣٦/١٠)، وشذرات الذهب (٦/١٩١).

(٢) كتاب «شرح شذور الذهب» مطبوع ومتداول، طبعته دار الشركة المتحدة بسوريا، تحقيق عبدالغني الدقر.

إحکامك للأصول التي انطلقت منها هذه العلوم وما حصل فيها من الانحراف مهم جداً.

وهذه المسائل لو تكلم الإنسان فيها لاحتاج إلى مدة طويلة.

فمثلاً: في أصول الفقه هل تجد كتاباً سلفياً في أصول الفقه؟ لا يوجد، أما كتاب (الرسالة) للشافعی فهو بداية في أصول الفقه؛ لكن لا يوجد في أصول الفقه كتاب مأمون من كل جهاته، يعني: مؤتمن محقق.

إذاً كيف نفهم أصول الفقه؟ نفهم طبعاً كلام المتأخرین ونضبطه هذه طريقة صنعة، وتأتي المرحلة التي بعد ذلك نأتي للمسائل ونقارنها بكلام المتقدمين؛ لأنك تجد مثلاً أن أصول الفقه كلما تقدمت أسلم من الكتب المتأخرة، وأقرب لك لإفهامك للاستنباط والخوض عن الصناعة والتعریفات والمحترزات، تأتي ساعة لتفهم التعريف، ويقول هذا مردود عليه من أوجه ثم يرد وتدخل في مناقشات، لكن لو رأيت كتب المتقدمين وجدت أن أصول الفقه فيها سهلة واضحة وهي التي تنفعك في الاستنباط.

نعم كلام المتأخرین مهم لابد من فهمه، لكن المحقق أو طالب العلم الذي يريدأخذ العلم بحقيقة يتقل بعده إلى ما تقدم حتى يحكم أصوله.

وهذا يأتي في مسائل في العقيدة واللغة وغير ذلك.

وَهَذَا القَوْلُ عَلَى الإِطْلَاقِ كَذِبٌ صَرِيقٌ عَلَى السَّلَفِ؛ أَمَّا فِي كَثِيرٍ مِن الصِّفَاتِ فَقَطُّعًا، مِثْلُ: أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ، إِنَّ مَنْ تَأْمَلَ كَلَامَ السَّلَفِ الْمَنْقُولَ عَنْهُمْ - الَّذِي لَمْ يُخْلَكْ هُنَا عُشْرُهُ - عَلِمَ بِالاضْطِرَارِ أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا مُصَرِّحِينَ بِأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ حَقِيقَةً، وَأَنَّهُمْ مَا اعْتَقَدُوا خِلَافَ هَذَا قَطُّ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ قَدْ صَرَّحَ فِي كَثِيرٍ مِن الصِّفَاتِ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي بَعْدَ الْبَحْثِ التَّامِ، وَمُطَالَعَةِ مَا أَمْكَنَ مِنْ كَلَامِ السَّلَفِ، مَا رَأَيْتُ كَلَامًا أَحَدٍ مِنْهُمْ يَدُلُّ - لَا نَصًا وَلَا ظَاهِرًا، وَلَا بِالْقَرَائِنِ - عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ الْحَبَرِيَّةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، بَلِ الَّذِي رَأَيْتُهُ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِهِمْ يَدُلُّ - إِمَّا نَصًا، وَإِمَّا ظَاهِرًا - عَلَى تَقْرِيرِ جِنْسِ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَلَا نَقْلُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِثْبَاتٌ كُلِّ صِفَةٍ، بَلِ الَّذِي رَأَيْتُهُ أَنَّهُمْ يُثْبِتُونَ جِنْسَهَا فِي الْجُمْلَةِ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ نَفَاهَا، وَإِنَّمَا يَنْفُونَ التَّشِيهَ، وَيُنْكِرُونَ عَلَى الْمُشَبِّهِ الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ اللَّهَ بِخُلُقِهِ، مَعَ إِنْكَارِهِمْ عَلَى مَنْ نَفَى الصِّفَاتِ، كَقَوْلِ نُعَيْمِ بْنِ حَمَادٍ الْخَرَاعِيِّ^(١) - شَيْخُ الْبُخارِيُّ: (مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخُلُقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ حَجَدَ مَا وَصَفَ اللَّهَ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ وَلَيْسَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشَبِّهَا)^(٢).

وَكَانُوا إِذَا رَأَوُا الرَّجُلَ قُدْ أَغْرَقَ فِي نَفْيِ التَّشِيهِ مِنْ عَيْرِ إِثْبَاتِ

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٩٤).

(٢) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٥٣٢ / ٢)، والذهبي في العلو (ص ١٧٢)، وفي سير أعلام النبلاء (٦١٠ / ١٠)، وذكره ابن أبي العز في شرح الطحاوية (ص ١٤٤)، وأبن كثير في تفسيره (٢٢١ / ٢)، وأبن حجر في الفتح (٤٩٧ / ١٣).

الصّفَاتِ قَالُوا: جَهَنَّمٌ مُعَطَّلٌ، وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًا فِي كَلَامِهِمْ، فَإِنَّ
الْجَهَنَّمِيَّةَ وَالْمُعْتَرِزَلَةَ إِلَى الْيَوْمِ يُسْمُونَ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا مِنَ الصّفَاتِ
مُشَبِّهًًا - كَذِبًا مِنْهُمْ وَأَفْتَرَاءَ - حَتَّى إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ غَلَّ وَرَمَى
الْأَنْبِيَاءَ - صَلَواتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - بِذَلِكَ، حَتَّى قَالَ ثُمَامَةُ بْنُ
أَشَرَسَ^(١) مِنْ رُؤْسَاءِ الْجَهَنَّمِيَّةِ: (ثَلَاثَةُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مُشَبِّهُهُ: مُوسَى
حَيْثُ قَالَ: «إِنَّ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكُمْ» [الأعراف: ١٥٥]، وَعِيسَى حَيْثُ قَالَ:
«تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكُمْ» [المائدة: ١١٦]، وَمُحَمَّدٌ حَيْثُ
قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا»^(٢)).^(٣)

وَحَتَّى إِنَّ جُلَّ الْمُعْتَرِزَلَةِ تُدْخِلُ عَامَّةَ الْأَئِمَّةِ مِثْلَ: مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ
وَالثُّورِيِّ وَأَصْحَابِهِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَصْحَابِهِ، وَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ،

(١) هو ثمامنة بن أشرس أبو معن النميري أحد رؤوس المعتزلة البصريين، وإليه تُنسب فرقة (الثمامنية)، توفي سنة ثلاثة عشرة ومائتين، كان جامعاً بين سخافة الدين والخلاعة مع اعتقاده بأن الفاسق يخلد بالنار إذا مات على فسقه من غير توبة، وهو في حال حياته في منزله بين متزلتين، وانفرد عن أصحابه المعتزلة بمسائل، منها: قوله: (إن الأفعال المتولدة لا فاعل لها). وقوله في الكفار والمشركين والمجوس واليهود والنصارى والزنادقة والدهرية: (إنهم يصيرون في القيامة تراباً). وكذلك قوله في البهائم والطيور وأطفال المؤمنين. وقوله: (لا فعل للإنسان إلا الإرادة وما عدتها فهو حدث لا محظ له ولد). انظر: تاريخ بغداد (١٤٥/٧)، والوافي بالوفيات (١١/١٦)، والأنساب (١/٥١٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٠٣/١٠)، وميزان الاعتلال (٩٤/٢)، ولسان الميزان (٢/٨٣).

(٢) حديث النزول سبق تخرجه (ص ١٥٤).

(٣) انظر: أقاويل النقاشات (ص ٧٠، ٢٣٩).

وَأَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهْوَيْهِ، وَأَبِي عُبَيْدٍ وَغَيْرِهِمْ، فِي قِسْمِ الْمُشَبِّهَةِ.

وَقَدْ صَنَفَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عُثْمَانَ بْنِ دِرْبَاسَ^(١) الشَّافِعِيُّ حُجْزًاً أَسْمَاهُ: (تَنْزِيهُ أَئِمَّةِ الشَّرِيعَةِ عَنِ الْأَلْقَابِ الشَّنِيعَةِ)، وَذَكَرَ فِيهِ كَلَامَ السَّالِفِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ مَعَانِي هَذِهِ الْأَلْقَابِ، وَذَكَرَ أَنَّ أَهْلَ الْبِدَعِ كُلُّ صِنْفٍ مِنْهُمْ يُلَقِّبُ أَهْلَ السُّنَّةِ بِلَقْبٍ افْتَرَاهُ، يَرْعُمُ أَنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى رَأْيِهِ الْفَاسِدِ؛ كَمَا أَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يُلَقِّبُونَ النَّبِيَّ ﷺ بِالْقَابِ افْتَرَوهَا.

فَالرَّوَا فِي تُسَمِّيهِمْ نَوَاصِبَ، وَالْقَدَرِيَّةُ يُسَمُّونَهُمْ مُجَبَّرَةً وَالْمُرْجِيَّةُ يُسَمُّونَهُمْ شُكَّاكًا، وَالْجَهَمِيَّةُ تُسَمِّيهِمْ مُشَبِّهَةً، وَأَهْلُ الْكَلَامِ يُسَمُّونَهُمْ حَشْوَيَّةً وَنَوَابِتَ، وَغُثَاءً، وَغُثْرًا^(٢)، إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ، كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تُسَمِّي النَّبِيَّ ﷺ تَارَةً مَجْنُونًا، وَتَارَةً شَاعِرًا، وَتَارَةً كَاهِنًا، وَتَارَةً مُفْتَرِيًّا.

(١) هو الإمام المحدث جلال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن عيسى بن درباس الماراني الكردي المصري ، قال عنه الذهبي : (روى عن الحافظ عبد العظيم وغيره ، وكان عارفاً بمذهب الشافعي ، تفقه بأبيه ، وكان خيراً صالحًا زاده قانعاً مقللاً مقبلاً على شأنه ، توفي بين الهند واليمن سنة الثتين وعشرين وستمائة ، وله خمسون سنة) ١. هـ . وأبوه الشيخ ضياء الدين من كبار الشافعية توفي سنة الثتين وستمائة . انظر : سير أعلام النبلاء (٢٢، ٢٩٠ / ٢٩١).

(٢) غثر : قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (ص ٧٨٢) : (أُصْبِلٌ يدل على تجمع من ناس غير كرام ، والغثراء : سفلة الناس وجماعتهم) ١. هـ . وقال في النهاية (٣٤٣ / ٣) : (قال القمي : رجل أغثر إذا كان جاهلاً) ١. هـ .

الشرح:

قولهم : (حشو) يعني : حشو الوجود ما لهم قيمة .

قولهم : (نوابت) يعني : الأشياء التي تنبت ما لها قيمة ، كلها ألفاظ تعني أنهم ليسوا بشيء ، ألفاظ اخترعها أعداء السنة في وصف أهل الحق لتنفير الناس منهم .

قالوا: وهذا علامة الإرث الصحيح والمتابعة التامة، فإن السنة هي ما كان عليه رسول الله ﷺ اعتقداً وافتصاداً وقولاً وعملاً، فكما أن المنحرفين عنهم يسمونه بأسماء مدمومة مكذوبة - وإن اعتقدوا صدقها بناء على عقیدتهم الفاسدة - فكذلك التابعون له على بصيرة الدين هم أولى الناس به في المحبة والممات، باطناً وظاهراً.

أما الذين وافقوا ببواطنهم وعجزوا عن إقامة الظواهر، والذين وافقوا بظواهريهم وعجزوا عن تحقيق البواطن، أو الذين وافقوا ظاهراً وباطناً بحسب الإمكان: لا بد للمنحرفين عن سنته أن يعتقدوا فيها نقصاً يذمونهم به، ويسمونهم بأسماء مكذوبة - وإن اعتقدوا صدقها - كقول الرافضي: من لم يبغض أبا بكر وعمر، فقد أبغض علياً، لأن الله لا ولية لعلي إلا بالبراءة منهما، ثم يجعل من أحب أبا بكر وعمر ناصبياً، بناء على هذه الملازمة الباطلة، التي اعتقدوها صحيحة، أو عاندوا فيها وهو الغالب.

وكقول القدرى: من اعتقد أن الله أراد الكائنات وخلق أفعال العباد، فقد سلب العباد القدرة والاختيار، وجعلهم محبورين كالجمادات التي لا إرادة لها ولا قدرة.

وكقول الجهمي: من قال: إن الله فوق العرش، فقد زعم أنه مخصوص، وأنه جسم مركب، وأنه مشابه لخلقه.

وكقول الجهمية والمغترلة: من قال: إن الله علما وقدرة فقد زعم أنه جسم مركب، وهو مشبه، لأن هذه الصفات انحراف،

وَالْعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِجَوْهِرٍ مُتَحَيِّزٍ، وَكُلُّ مُتَحَيِّزٍ فِي جَسْمٍ مُرَكَّبٍ، أَوْ جَوْهِرٍ فَرْدٌ، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَهُوَ مُشَبِّهٌ، لَأَنَّ الْأَجْسَامَ مُتَمَاثِلَةٌ.

وَمَنْ حَكَى عَنِ النَّاسِ الْمَقَالَاتِ وَسَمَاهُمْ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُكَذُوبَةِ بِنَاءً عَلَى عَقِيَّدَتِهِمُ الَّتِي هُمْ مُخَالِفُونَ لَهُ فِيهَا، فَهُوَ وَرَبُّهُ، وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِ بِالْمِرْصَادِ، وَلَا يَحِيقُ الْمُكْرُرُ الشَّيْءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ.

الشرح:

هذا الكلام من أوله إلى هذا الموطن يبحث في مسألة واحدة، واستطرد في الكلام عليها، وهي ظن المتأخرین أن السلف والخلف اتفقا على أن آيات الصفات وأحاديث الصفات أو الصفات الخبرية التي جاءت في الكتاب والسنة أنه لا يراد بها ظاهرها، وقد يعلم المراد وقد لا يعلم، ظنوا أن الجميع اتفق على أن إرادة ظاهرها ممتنع، ثم هل المعنى معروف أو غير معروف؟

على قولين، وكلما هذين القولين عندهم لا يخرج عن اتفاق الخلف مع السلف، ولهذا يقولون: التأويل متفق عليه، فالسلف لما لم يثبتوا ظاهر المعنى، وإنما قالوا لا نثبت الألفاظ نجريها على ظواهرها ولا نثبت معانيها، فإن هذا مصير منهم إلى تأويلها، ولكن إلى غير معنى محدد.

وبالتالي فإن زعمهم هذا يؤول إلى تصحيح التأويل بالاتفاق، وسواء كان التأويل إلى معنى؛ كقول المؤولة مثلاً: الرحمة إرادة النعمة، أو أن الغضب إرادة الانتقام وأشباه ذلك، أو أن التأويل إلى غير معناه؛ كقول من

يقول: ثبت رحمة لا ندرى معناها، الذى هو قول مفوضة المعنى.

ولهذا جعل الأشاعرة القولين حقاً، فجعلوا المفوض للمعنى أو المؤول إلى غير معنى أن هذا المنهج صحيح، وأنه قول السلف وقول الخلف، أو المؤول إلى معنى دل عليه العقل أن هذا أيضاً قول صحيح، ونظموه في عقائدهم كقول قائلهم^(١):

وَكُلُّ نَصِّ أَوْهَمِ التَّشْبِيهَا أَوْلَهُ أَوْ فَرْوَضٌ وَرَبْعٌ تَنْزِيهَا

يعنى أوله على معنى معروف، أو فرض المعنى إلى الله، يعني: لا تؤمن بظاهر ما دل عليه اللفظ.

ولهذا يزعمون أن مذهب السلف هو إثبات الصفات لا على معنى، وإثبات الأسماء لا على معنى، كما قال ابن العربي^(٢) مثلاً في موضع من كلامه في (عارضة الأحوذى): فإن قلت بما معنى الاستواء، قلنا لك الاستواء يرد في لغة العرب على خمسة عشرة معنى، وذكرها ثم قال: ولا نعلم المراد من هذه المعاني في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

وهذا كذب على اللغة، فإن الاستواء في لغة العرب معروف المعنى، ومعناه واحد وهو العلو والارتفاع، هذا هو معنى الاستواء ﴿فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أَنَّ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْقَلَّابِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشْدَدَهُ وَأَسْتَوَى﴾ [القصص: ١٤]، كل مواردها على ذلك.

(١) راجع (ص ١٣١).

(٢) راجع (ص ٣٠).

فهذا الأصل الذي أصلوه وهو أن التأويل متفق عليه بين السلف والخلف جعلهم يذمون كل مخالف لهم، فالذين يثبتون الصفات عندهم مشبهة، سواء كانوا يثبتون بعض الصفات أو يثبتون كل الصفات، فعند المعتزلة الأشاعرة مشبهة، وعند الأشاعرة أهل السنة مشبهة، وعند الجميع أهل الحديث والأثر أهل السنة مشبهة ومجسمة وحسوية ونوابت . . . إلى غير ذلك من الألفاظ التي يشنعون بها.

ومسألة التشنيع على أهل الحق بالألفاظ البذرية هذه كانت من العلامات الفارقة، لذلك من صنف من أهل السنة في التوحيد أو السنة يذكر مسألة الألفاظ عند ذكر الافتراق، يقول وعلامة أهل البدع تسميتهم أهل السنة والأثر بالحسوية أو النوابت، فإذا رأيت من يطعن على أهل الحديث والأثر في شيء من هذه الألفاظ أو بآمثالها فاعلم أنه على تأسيس ضلاله؛ لأن المسألة قديمة في التشنيع على طريقتهم بالألفاظ مختلفة، مثل ما سموهم في هذا العصر الوهابية وما قبله حتى ينفروا الناس منهم، وهي ألفاظ يتداولها المتأخر عن السالف بالتشنيع وبالصد عن ذكر الله وعن السنة.

فالمعنى أن العبرة اتباع الكتاب، والسنة وأن السلف متفقون على إمرار هذه الآيات والأحاديث على ظاهرها، ومعنى ذلك إثباتها على ما دلت عليه من اللغة، وأنهم مانعون للتأويل وليسوا قائلين به، وأن الخلف الذين زعموا أن السلف أولوا إلى غير معنى، أي فوضوا، أن هذا باطل وأن طريقة الخلف مخالفة لطريقة السلف جملة وتفصيلاً.

فشيخ الإسلام يدور حول هذا المبحث؛ لأن طائفته من المبتدةعة حسّنوا بدعتهم بالتأويل، بحكايتها اتفاق السلف على التفويض، والتفسير عندهم ضرب من التأويل.

قال رحمه الله هنا : (وَكَقُولُ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ : مَنْ قَالَ : إِنَّ لِلَّهِ عِلْمًا وَقُدْرَةً فَقَدْ رَأَمَ أَنَّهُ جِسْمٌ مُرَكَّبٌ ، وَهُوَ مُشَبِّهٌ ؛ لَأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ ، وَالْعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِجُوهرٍ مُتَحَيَّزٍ ، وَكُلُّ مُتَحَيَّزٍ فِي جِسْمٌ مُرَكَّبٌ ، أَوْ جُوهرٌ فَرْدٌ) وَهذا الْكَلَامُ يَتَرَدَّدُ كَثِيرًا فِي كِتَابِ الْقَوْمِ ، وَفِي كِلَامِ شِيخِ الْإِسْلَامِ أَيْضًا يُورَدُ مَقَالَاتٍ لَهُمْ ، هَذَا مَبْنَىٰ عَلَىٰ فَهْمٍ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ :

الأول: الأَجْسَامُ وَنَوْعُ الْأَجْسَامِ.

الثَّانِي: مَعْنَى الْعَرَضِ وَنَوْعُ الْأَعْرَاضِ.

الثَّالِثُ: مَعْنَى التَّرْكِيبِ.

هَذِهِ الْمَقْدِمَاتُ الْثَلَاثُ مَهْمَمٌ أَنْ تَفْهَمُهَا ، حَتَّىٰ تَفْهَمَ مِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ وَأَشْبَاهِهِ ، مَا يَرِدُ فِي شِرْحِ الطَّحاوِيِّ^(١) وَكِتَابِ شِيخِ الْإِسْلَامِ .

المقدمة الأولى: الجسم ، نظروا إليه نظراً فلسفياً ؛ كنظر اليونانيين وأشباههم ، فقالوا : الأَجْسَامُ مَرْكَبَةٌ مِنْ أَجْزَاءٍ صَغِيرَةٍ مُتَنَاهِيَةٍ فِي الصَّغْرِ ، هِيَ الْجُوهرُ الْفَرْدِيُّ ، الَّذِي يُسَمِّيُ الْجَزِيَّاتُ الَّتِي لَا تَقْبِلُ الْانْقِسَامَ ، فَكُلُّ جَسمٍ عَنْهُمْ مَرْكَبٌ مِنْ جَوَاهِرٍ فَرِدةٍ ، جُوهرٌ : يَعْنِي لَا يَقْبِلُ الْانْقِسَامَ ، الْآن يُسَمِّونَهُ الْذَرَّةَ أَوْ يُسَمِّونَهُ الْخَلِيلَةَ . . . إِلَى آخره ، يَعْنِي : جَزْءٌ صَغِيرٌ لَا يَقْبِلُ الْقِسْمَةَ ، نَفَرَضَ أَنْ عَنْكَ شَيْءٌ وَاحِدٌ قَسَمْتَهُ إِلَى مائَةِ جَزْءٍ ، وَهَذَا الْجَزْءُ الْوَاحِدُ مِنَ الْمائَةِ لَا يَمْكُنُ قَسْمَتَهُ ، فَهَذَا الَّذِي يُسَمِّيُ جُوهِرًا فَرِدًا ، جُوهرٌ باعتبار أنه الأصل الذي لا يقبل القسمة ، وَفَرِدٌ يَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ بِقَابِلٍ لِلِّا ثَنِيَّةِ ، فَالْأَجْسَامُ عَنْهُمْ مَكْوُنَةٌ مِنْ هَذِهِ الْأَجْزَاءِ الصَّغِيرَةِ . . . إِلَى آخره .

(١) انظر: شرح الطحاوی لابن أبي العز الحنفي (ص ٢٢٥، ٥٩٢).

وأهل السنة فيما حكى عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (الصفدية)، وفي (النبوات)، وفي غير ذلك^(١)، يقولون: إن الأجسام قد تترتب من جواهر فردة، وقد تترتب من جواهر مركبة؛ يعني أن الجسم قد يؤول إلى جزيء واحد لا يقبل الانفصال، وقد يؤول ب التقسيمه إلى أكثر من جزيء إثنان ثلاثة مرتبطة منفصلة نظرياً، لكنها من جهة الواقع غير قابلة للانفصال.

إذاً قول من قال إن الأجسام مبنية على ذرات منقسمة، وأن كل جسم يؤول إلى خلية واحدة، يتصور أن تكون موجودة دون غيرها، هذا ليس من أقوال أهل السنة، بل يقولون قد يكون ذلك في بعض الأجسام، وفي بعض الأجسام لا يمكن أن تكون ثم جواهر فردة بل لابد أن تكون جواهر مركبة، يعني يؤول التقسيم إلى حقيقة قبل الانقسام نظرياً، لكنها واقعياً لا تقبل الانقسام.

وقد أيدَ العلمُ الحديثُ قولَ أهلِ السنةِ في ذلك؛ لأنَّ البحوثَ المعاصرةَ الفيزيائيةَ وغيرهاَ تؤيدُ ذلكَ، حتىَّ في جسمِ الإنسانِ، وفيِ الخلاياِ والموادِ المختلفةِ التي لا محلَّ لبيانِها.

فعندهم الأجسام هذه صفة جسمية، وهي تركبها من الجواهر الفردة، ولها صفة معنوية عرضية وهي حلول الأعراض بها أو قبولها للعرض.

المقدمة الثانية: الأعراض، وهي وصف يعرض بالجسم ويزول، مثل أن يكون مرتفعاً، أو يكون له طول، أو عرض، أو عمق، أو حرارة، أو رطوبة، أو برودة، أو يكون له صفة أخرى من الصفات المعنوية، مثل أن

(١) انظر: الصفدية (١١٨/١)، والنبوات (ص٥٤)، وبيان تلبيس الجهمية (٣٢/١)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢٥١/١).

يكون عنده قدرة السمع . . . إلى آخره، هذه كلها أعراض تعرض للجسم وتزول عنه ، فهو يعرض له أن يكون طويلاً ثم يزول ذلك عنه ، يعرض له أن يكون حاراً ثم يزول ذلك عنه ، يعرض له أن يكون ساماً ثم يزول ذلك عنه ، وهذه الصفات العَرضية راجعة في الجسم إلى الأجزاء التي ترکب منها الجسم ، ولذلك صار عندهم إثباتات الصفات إثبات للأعراض في الأجسام ومعنى ذلك إثبات للجوهر الفرد ، ومعنى ذلك إثبات للتركيب .

فالبعض القول بالمسألة الثالثة وهي أن القول بإثباتات الصفات هو إثبات للأعراض في الأجسام ، ومعنى ذلك إثبات أن الله يَعْلَمُ جسم ومركب ، لأن العرض لا يحل إلا بجسم ، لا يمكن أن تجد ارتفاعاً بلا مرتفع أي بلا جسم ، ولا يمكن أن تجد عمقاً أو طولاً أو عرضاً بغير جسم ؛ يعني : شيء يقال له طوله كذا أو عرضه كذا ، فعندهم الصفة لابد لها من موصوف ، وكذلك الصفات المعنوية مثل : العلم ، والقدرة . . . إلى آخره ، كلها لابد لها من موصوف .

المقصود من ذلك أن تنتبه إلى أن هذا البحث بحث كلامي سيء ولكن لابد من فهمه لفهم كلام شيخ الإسلام وكلام القوم .

المقدمة الثالثة : التركيب ، فالجسم عندهم مركب من جواهره الفردية ، أو من أعراض حلت فيه ، ومعنى كونه مركباً : أن توجد الصفات أو الخصائص الجسمية فيه على وجه الانفصال ، لهذا منعوا كل الصفات على هذا الأساس .

ولماذا قدموا بهذه المقدمة ؟

سبق أن بيننا أصل هذا الكلام ، وأنهم لم يثبتوا وجود الله يَعْلَمُ إلا عن

طريق إثبات الأجسام أو الجوادر الفردة وحلول العرض في الجسم، فقالوا: وجود العرض - الذي لا يقوم بنفسه - بالشيء، يدل على أن هذا الشيء مفعول به، وهذا من خصائص الأجسام، ومعناه أن هناك فاعلاً، إلى آخر السلسلة التي سبق تفصيل الكلام فيها.

إذا حصل هذا فترجع إلى نتيجة هذا كله أن إثبات صفة العلم والقدرة عندهم معناه إثبات لصفات لله تعالى، وهذه الصفات تعرض وتزول - يعني: العلم والقدرة - باعتبار المعين، علِمَ هذا الشيء فلما انقضى المعلوم انتهى تعلق العلم به، فصار من جهة الأجزاء عارضاً ثم زال، فصار عَرَضاً.

فإذا العرض لا يمكن أن يقوم بنفسه كما يقوم الجسم، والجسم لا يقوم إلا بجوادر فردة، فرجع الأمر إلى أن إثبات الصفات يستلزم التعدد، يستلزم عندهم التركيب، يستلزم الجسمية، لهذا قالوا عن كل مثبت للصفات أنه مجسم على حسب اعتقادهم وإن نفي التجسيم عن نفسه، فكل معتزلي وجهمي يقول: المثبت للصفات مجسم وإن لم يقل إنه مجسم؛ لأن حقيقة أمره يؤود إلى التجسيم.

وهذا كله راجع إلى أنهم قدموا بمقدمة باطلة في النظر في الجسم والعرض والتركيب، وأصل هذه المقدمة بحثها بهذا الشكل غلط، وما نتج عنه جعلوه صواباً، ولاشك أن المبني على غلط يكون غلطًا.

وفي الحقيقة هم مثلوا وشبهوا الله تعالى بخلقه؛ لأنهم لم يتصوروا وصفاً إلا على النحو الذي رأوا فجعلوا الصفات تشبيهاً.

فأصل المسألة عندهم إثبات حلول الأعراض في الأجسام، فدلهم حلول الأعراض بالأجسام على أن الجسم مفعول به لا بد له من فاعل، فإذا

أثبتنا الصفات صار عندهم الرب ~~يَكُنْ~~ مفعولاً به يحتاج إلى فاعل؛ لأنهم ما أثبتوا الوجود إلا عن طريق حلول الأعراض في الأجسام.

هذا الذي أَصَّله جهم بن صفوان - عليه من الله ما يستحق - وتبعه المعتزلة على هذا الأصل العقلي، وتبعه عليه الأشاعرة، كلهم يثبتون وجود الله على هذه الطريقة، لكن المعتزلة أثبتوا بعض الصفات للدلائل العقلية الالزمة، والأشاعرة كذلك للدلالة العقلية الالزمة، قالوا هذه ما تنافي القرآن.

وإذا فهمت هذه المسألة فكل مسائل الصفات وكلام القوم - أهل الكلام والمعتزلة والأشاعرة - مضبوطة بهذا الباب، فإذا فهمت هذه المسألة تفهم الباقي بإذن الله، سواء في ذلك كلامهم العقلي أو الألفاظ التي يستعملونها، كلها دائمة على هذه المقدمات الثلاث: الأجسام، الأعراض، التركيب.



وَجَمَاعُ الْأَمْرِ: أَنَّ الْأَقْسَامَ الْمُمْكِنَةَ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا سَتَّةُ أَقْسَامٍ، كُلُّ قِسْمٍ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

قِسْمَانِ يَقُولُانِ: تُجْزِي عَلَى ظَواهِرِهَا.

وَقِسْمَانِ يَقُولُانِ: هِيَ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا.

وَقِسْمَانِ يَسْكُنُونَ.

أَمَّا الْأَوَّلَانِ: فَقِسْمَانِ:

أَحدهما: مَنْ يُجْرِيَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَيَجْعَلُ ظَاهِرَهَا مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَهُؤُلَاءِ الْمُشَبِّهُونَ، وَمَذْهَبُهُمْ بَاطِلٌ، أَنْكَرَهُ السَّلْفُ، وَإِلَيْهِ تَوَجَّهُ الرَّدُّ بِالْحَقِّ.

والثاني: مَنْ يُجْرِيَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا الْلَّا إِنْ بِجَلَالِ اللَّهِ، كَمَا يُجْرِي ظَاهِرِيَّ اسْمَ (الْعَلِيمُ، وَالْقَدِيرُ، وَالرَّبُّ، وَالْإِلَهُ، وَالْمُوْجُودُ، وَالْذَّاتُ) وَنَحْوُ ذَلِكَ، عَلَى ظَاهِرِهَا الْلَّا إِنْ بِجَلَالِ اللَّهِ، فَإِنَّ ظَواهِرَ هَذِهِ الصِّفَاتِ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِينَ: إِمَّا حَوْهَرٌ مُحَدَّثٌ، وَإِمَّا عَرَضٌ قَائِمٌ بِهِ.

فَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالْكَلَامُ وَالْمَشِيَّةُ وَالرَّحْمَةُ وَالرِّضَا، وَالْغَضَبُ وَنَحْوُ ذَلِكَ: فِي حَقِّ الْعَبْدِ أَعْرَاضٌ.

وَالْوَجْهُ وَالْيَدُ وَالْعَيْنُ فِي حَقِّهِ أَجْسَامٌ.

فَإِذَا كَانَ اللَّهُ مُوْصُوفًا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الإِثْبَاتِ بِأَنَّ لَهُ عِلْمًا وَقُدْرَةً وَكَلَامًا وَمَشِيَّةً - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَرَضًا، يَجْوَزُ عَلَيْهِ مَا يَجْوَزُ عَلَى صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ - حَازَ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ اللَّهِ وَيَدَاهُ

لَيْسُ أَجْسَامًا يَجُوزُ عَلَيْهَا مَا يَجُوزُ عَلَى صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ.

وَهَذَا هُوَ الْمَدْهُبُ الَّذِي حَكَاهُ الْخَطَابِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ السَّلْفِ،
وَعَلَيْهِ يَدْلُلُ كَلَامُ جُمْهُورِهِمْ، وَكَلَامُ الْبَاقِينَ لَا يُخَالِفُهُ، وَهُوَ أَمْرٌ
وَاضِحٌ، فَإِنَّ الصِّفَاتِ كَالذَّاتِ، فَكَمَا أَنَّ ذَاتَ اللَّهِ ثَابِتَةٌ حَقِيقَةٌ مِنْ
غَيْرِ أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَخْلُوقَاتِ، فَصِفَاتُهُ ثَابِتَةٌ حَقِيقَةٌ مِنْ
غَيْرِ أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ.

فَمَنْ قَالَ: لَا أَعْقِلُ عِلْمًا وَيَدًا إِلَّا مِنْ جِنْسِ الْعِلْمِ وَالْيَدِ
الْمَعْهُودَيْنِ.

قِيلَ لَهُ: فَكَيْفَ تَعْقِلُ ذَاتًا مِنْ غَيْرِ جِنْسِ ذَوَاتِ الْمَخْلُوقَينَ
وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ صِفَاتِ كُلِّ مَوْصُوفٍ تُنَاسِبُ ذَاتَهُ وَتُلَائِمُ
حَقِيقَتَهُ، فَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ مِنْ صِفَاتِ الرَّبِّ - الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ
شَيْءٌ - إِلَّا مَا يُنَاسِبُ الْمَخْلُوقَ فَقَدْ ضَلَّ فِي عَقْلِهِ وَدِينِهِ.

وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا قَالَ لَكَ الْجَهَمُ: كَيْفَ اسْتَوَى،
وَكَيْفَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَكَيْفَ يَدَاهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ؟

فَقُلْ لَهُ: كَيْفَ هُوَ فِي نَفْسِهِ؟

إِذَا قَالَ لَكَ: لَا يَعْلَمُ مَا هُوَ إِلَّا هُوَ، وَكُنْهُ الْبَارِي غَيْرُ مَعْلُومٍ
لِلْبَشَرِ.

فَقُلْ لَهُ: قَالَ عِلْمٌ بِكَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ مُسْتَلِزٌ لِلْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ
الْمَوْصُوفِ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ تَعْلَمَ بِكَيْفِيَّةِ صِفَةِ الْمَوْصُوفِ،
وَلَمْ تَعْلَمْ كَيْفِيَّتَهُ، وَإِنَّمَا تُعْلَمُ الذَّاتُ وَالصِّفَاتُ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ

عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُ، بَلْ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتُ فِي الْجَنَّةِ قَدْ ثَبَتَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مِمَّا فِي الْجَنَّةِ إِلَّا الأَسْمَاءُ)^(١).

وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ: أَنَّهُ لَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أَخْفِي لَهُمْ مِنْ قُرْرَةِ أَعْيُنٍ، وَأَخْبَرَ النَّبِيًّا ﷺ: أَنَّ فِي الْجَنَّةِ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذْنٌ سَمِعَتْ، وَلَا حَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ^(٢).

إِنَّمَا الظَّنُونُ بِالْخَالِقِ تَعَالَى؟

الشرح:

ابتدأ شيخ الإسلام هذا المقطع بقوله: (وَجِمَاعُ الْأَمْرِ: أَنَّ الْأَقْسَامَ الْمُمْكِنَةَ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا سِتَّةُ أَقْسَامٍ، كُلُّ قِسْمٍ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ) وهذه الأقسام جاءت من جهة التقسيم ، يعني : أن هذه الأقسام الممكنة :

* إِما أَنْ تَجْرِي عَلَى ظَاهِرِهَا .

* وَإِما أَنْ لَا تَجْرِي عَلَى ظَاهِرِهَا .

* وَإِما أَنْ يُسْكَنَ فَلَا يُقَالُ نَعْلَمُ ظَاهِرِهَا أَوْ لَا نَعْلَمُ ظَاهِرِهَا .

(١) سبق تخريرجه (ص ٣٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٧٩)، ومسلم (٢٨٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وكل قسم ينقسم إلى قسمين، فصارت ستة:

فالأولون هم الذين يقولون: نجري هذه على ظاهرها، وهؤلاء هم المنتسبون في الجملة إلى السلف الصالح رضي الله عنه; لأن السلف أجروا الأحاديث على ظاهرها، ولم يفسروها بما يخالف ظاهرها؛ بل أيدوا ظاهرها بالتفسير، وهذا التقرير العام بأن السلف مجتمعون - من الصحابة والتابعين - على عدم صرف هذه الألفاظ عمما دل عليه ظاهرها، أخذ به من بعدهم - من بعد الصحابة والتابعين - أخذ به طائفتان:

الطائفة الأولى: المحسنة، الذين فهموا من الظواهر أنها تشبيه لصفات الخالق بصفات المخلوق وأنها مثلها، اليد كاليد، والعينان كالعينين، والسمع كالسمع، والبصر كالبصر، وهكذا من حيث الكيفية، وهؤلاء هم الذين سماهم السلف: المحسنة، الممثلة، ووصفوا مذهبهم بالكفر.

هؤلاء أنوّا من جهة أن إثبات ظاهر الألفاظ ما المراد به؟ ظنوا أن الظاهر المراد منه ما يفهمه الإنسان من هذه الكلمة من جهة المعنى والكيفية؛ لأنَّ القرآن أنزل بلسان عربي مبين، فلم يعقل منها إلا هذا المعنى وهذه الكيفية.

إذاً جاء ضلالهم من جهة فهم معنى الظاهر، فهموا الظاهر أنه مثل ما للمخلوق، والسبب أن الله وصف المخلوق بصفات ووصف نفسه الجليلة بصفات وما فرق من حيث دلالة الألفاظ بين هذا وهذا بكلام يصرف الكلام عن ظاهره، فجعلوا هذا وهذا سواء، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فسرّوه بغير تفسير المماثلة في الكيفية، وإنما فسروه بمنع المماثلة في تمام المعنى دون الكيفية.

الطائفة الثانية: ممن قالوا بإجراء اللفظ على ظاهره، فهي داخلة في القسم الأول الذين يجرون الألفاظ على ظواهرها: هم المنتسبون للحديث والسنّة، فهم مجتمعون على أن هذه الألفاظ يجب أن تجري ظواهرها على الوجه اللائق بالله عَزَّ وَجَلَّ، وفهموا من كلام السلف أنه يجب إجراء الألفاظ هذه على ظواهرها والإيمان بما دل عليه ظاهر اللفظ، وقالوا: ظاهر اللفظ لا يدل على الكيفية ولا يدل على تمام المعنى، بل ظاهر اللفظ في المخلوق ما يناسب ذاته، وظاهر اللفظ بالنسبة لجلال الله عَزَّ وَجَلَّ ما يناسب ذاته، فالملحق له من الصفة مثل ما لذاته، والله عَزَّ وَجَلَّ له من هذه الصفات - يعني من ظاهرها - ما يناسب ذاته، وذاته كاملة الكمال المطلق وصفاته كذلك.

لهذا أجروا قاعدة: «القول في الصفات كالقول في الذات، يُحتمى فيه حذوه وينهج فيه على منواله» فكما أن إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود معنى لا إثبات كيفية.

والأولون - المجسّمة - لم يقولوا: إنَّ وجود الله عَزَّ وَجَلَّ مماثل لوجود المخلوق، ولهذا كل من خالف منهج السلف فهو ملزم بالتناقض، فإنه لا بد أن يتناقض بين ما أثبت وبين ما نفى، بين ما حمل عليه الأدلة وبين ما لم يحمل عليه الأدلة.

والمنتسبون للسلف الذين أجروا الألفاظ على ظاهرها ينقسمون على ثلث طوائف:

الطائفة الأولى: هم الحقيقةون بصحبة الانتساب إلى مذهب السنّة والحديث، وهم الذين أثبتو الصفات ولم يخالفوا منهج الصحابة والتابعين فيها، بل كان إثباتهم لها إثبات وجود وإثبات معنى على ما دل عليه اللفظ،

وهذا هو مذهب أهل السنة والحديث بكل الصفات.

والطائفة الثانية: الذين قالوا: نجريها على ظواهرها، وظواهرها غير معلومة لنا، ومعنى الإجراء على ظاهرها أننا نذكر اللفظ ونسكت عن المعنى، وهؤلاء هم المفوضة.

والطائفة الثالثة: من أجروا هذه الألفاظ على ظاهرها؛ لكنهم غلوا في إجرائها على ظواهرها، بحيث فسّروا الظواهر باللازم، فأثبتوا صفات لم ترد باللوازم، وهذا عليه طائفة من الغلاة في الإثبات من المتسبين للحنابلة ولغيرهم.

ولهذا قال شيخ الإسلام^(١): رجالٌ جنِي عليهمما أصحابهما: جعفر الصادق، وأحمد بن حنبل، فإن أصحاب جعفر - يعني الشيعة الذين انتسبوا إليه وسمُموا بالجعفريَّة - حرفوا طريقة جعفر، وكان فقيها على مذهب أهل السنة، وصرفوا ذلك ونسبوا إليه كتباً في التوحيد والفقه بما يخالف ما كان عليه حقيقة، وكذلك طائفة كبيرة من أصحاب أحمد المتسبين إليه وليسوا من فقهاء الإسلام في التوحيد وفي السنة وفي الفقه، بل كانوا من المتسبين إليه ومن غير العلماء بمذهبه، غلوا في الإثبات حتى نسبوا أشياء إليه لا يصح أن تُنسب إليه، فأثبتوا باللوازم الصفات، وقالوا: ظاهر اللفظ لابد له من إثبات ما يلزم منه، لهذا أيدوا هذه اللوازم بالأحاديث الضعيفة الكثيرة؛ كما فعله طائفة مثل: أبي يعلى^(٢) في كتابه (إبطال التأويلات)، وأشباه هؤلاء،

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢١٧/٢)، (٧٨/٤)، (١٢/٣٢٠)، وشرح العقيدة الأصفهانية (ص ١٠٨).

(٢) سبق الكلام عليه وعلى كتابه، راجع (ص ٣٥٣).

فيجعل من لازم إثبات القدم لله ~~يُكْفِي~~ إثبات تركب الساق عليها؛ لأن هذا هو الظاهر، ويثبتون العضد والمنكب والجنب وأشياء من هذا على حسب اللوازم، وما أيده اللازم من أحاديث رويت في هذا فهي إما غير صحيحة وإما لها دلالة غير ما ذهبوا إليه.

المقصود من هذا أن من أثبتو الظاهر - سواء أكانوا مجسمة أو كانوا من أهل الحديث والسنة أو كانوا من الطوائف التي ذكرنا - هؤلاء الخلاف بينهم في تفسير معنى الظاهر، فيتباه طالب العلم إلى أن المراد من تفسير الظاهر ما هو؟ فإذا حدد تحديد فهم هذه المذاهب.

ساق شيخ الإسلام مثالين على أن إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية، وهذان المثالان ساقهما أيضاً في كتابه المعروف «التدمرية»^(١)، وهما: مثال الجنة وما فيها، والروح، وهما واضحان في الدلالة على ما أراده رَحْمَةُ اللَّهِ.



(١) انظر: التدمرية (٤٦ - ٥٧).

وَهَذِهِ الرُّوحُ الَّتِي فِي بَنِي آدَمَ قَدْ عَلِمَ الْعَاقِلُ اضطِرَابَ النَّاسِ فِيهَا، وَإِمْسَاكَ النُّصُوصَ عَنْ بَيَانِ كَيْفِيَّتِهَا، أَفَلَا يَعْتَبِرُ الْعَاقِلُ بِهَا عَنِ الْكَلَامِ فِي كَيْفِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى؟ مَعَ أَنَّا نَقْطَعُ بِأَنَّ الرُّوحَ فِي الْبَدْنِ، وَأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْهُ وَتَعْرُجُ إِلَى السَّمَاءِ، وَأَنَّهَا تُسْلُ مِنْهُ وَقْتَ النَّزَعِ؛ كَمَا نَطَقْتُ بِذَلِكَ النُّصُوصُ الصَّحِيحَةُ، لَا نُغَالِي فِي تَجْرِيدِهَا غَلُوَ الْمُتَفَلِّسَةَ وَمَنْ وَافَقَهُمْ حَيْثُ نَفَوْا عَنْهَا الصُّعُودَ وَالنُّزُولَ، وَالاتِّصالَ بِالْبَدْنِ وَالانْفِصالَ عَنْهُ، وَتَخَبَّطُوا فِيهَا حَيْثُ رَأَوْهَا مِنْ غَيْرِ جِئْسِ الْبَدْنِ وَصِفَاتِهِ، فَعَدَمُ مُمَاثِلَتِهَا لِلْبَدْنِ لَا يَنْفِي أَنْ تَكُونَ الصِّفَاتُ ثَابِتَةً لَهَا بِحَسِيبِهَا، إِلَّا أَنْ يُفَسِّرُوا كَلَامَهُمْ بِمَا يُوَافِقُ النُّصُوصَ، فَيَكُونُونَ قَدْ أَخْطَلُوا فِي الْلَّفْظِ، وَأَنَّ لَهُمْ بِذَلِكَ؟

وَلَا نَقُولُ: إِنَّهَا مُجَرَّدُ حُزْءٍ مِنْ أَحْزَاءِ الْبَدْنِ كَالْدَمِ وَالْبَخَارِ مَثَلًاً، أَوْ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ الْبَدْنِ وَالْحَيَاةِ، وَإِنَّهَا مُخْتَلِفةُ الْأَجْسَادِ وَمُسَاوِيَّةُ لِسَائِرِ الْأَجْسَادِ فِي الْحَدَّ وَالْحَقِيقَةِ، كَمَا يَقُولُ طَوَافِيْفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ بَلْ نَتَيَقَنُ أَنَّ الرُّوحَ عَيْنٌ مَوْجُودَةٌ غَيْرُ الْبَدْنِ، وَإِنَّهَا لَيْسَتْ مُمَاثِلَةً لَهُ، وَهِيَ مَوْصُوفَةٌ بِمَا نَطَقْتُ بِهِ النُّصُوصُ حَقِيقَةً لَا مَجَازًا، فَإِذَا كَانَ مَذَهَبُنَا فِي حَقِيقَةِ الرُّوحِ وَصِفَاتِهَا بَيْنَ الْمُعَطَّلَةِ وَالْمُمَثَّلَةِ، فَكَيْفَ الظَّنُّ بِصِفَاتِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؟

الشرح:

في الروح مذهبان:

الأول: مذهب الفلسفه.

والثاني: مذهب أكثر أهل الكلام.

الفلاسفة عندهم أن الروح خلقت في الأزل أو موجودة في الأزل، وهي للبقاء ولن تزول، وأنها تهبط لتدخل الجسد الذي يلائمها، وأنها إذا دخلت الجسد فإنها شيء واحد لا يتجزأ ولا ينفك عن الجسد، إلا إذا لم يصلح الجسد لبقاء الروح فيه فتنفصل، فإذا انفصلت ذهب إلى جسد آخر أو حفظت.

وهذا هو مذهب الفلسفه المعروف عنهم، وعندهم أنها ملزمة لا تنفك لا تذهب ولا تجيء، بل هي شيء واحد غير منقسمة؛ لأنها إذا خرجت معناها أنها ذهبت الحياة.

وأكثر أهل الكلام يقولون: هي جزء من أجزاء البدن مثل الدم ومثل النبض في الإنسان ومثل حركة القلب، ومثل ما يجري في بني آدم أو في الكائنات الحية، فالروح والنفس مثل هذه الأشياء جزء من أجزاءه، أيضاً لا تنفك عنه.

وهذا لا شك أنهما مخالفان لما دلت عليه النصوص في شأن الروح.

وشيخ الإسلام رحمه الله قصده من هذا التمثيل: أن إثبات الروح بالاتفاق إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك صفات رب سبحانه إثباتها إثبات وجود لا إثبات كيفية.



وَأَمَّا (الْقِسْمَانِ) الَّذِي يُثْفِيَانِ ظَاهِرَهَا، أَعْنِي الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَيْسَ لَهَا فِي الْبَاطِنِ مَدْلُولٌ هُوَ صِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى قَطًّا، وَأَنَّ اللَّهَ لَا صِفَةَ لَهُ ثُبُوتِيَّةٌ، بَلْ صِفَاتُهُ إِمَّا سُلْبِيَّةٌ وَإِمَّا إِضَافِيَّةٌ، وَإِمَّا مُرَكَّبَةٌ مِنْهُمَا، أَوْ يُثْبِتُونَ بَعْضَ الصِّفَاتِ - السَّبْعَةُ، أَوِ التَّسْمَانِيَّةُ، أَوِ الْخَمْسَ عَشْرَةُ - أَوْ يُثْبِتُونَ الْأَخْوَالَ دُونَ الصِّفَاتِ. (ويقررون من الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث)، كَمَا عُرِفَ مِنْ مَذَاهِبِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

فَهَؤُلَاءِ قِسْمَانِ:

(قِسْمٌ) يَتَأَوَّلُونَهَا وَيَعْيَّنُونَ الْمُرَادَ، مِثْلَ قَوْلِهِمْ: اسْتَوَى بِمِعْنَى اسْتَوْلَى، أَوْ بِمِعْنَى عُلُوِّ الْمَكَانَةِ وَالْقَدْرِ، أَوْ بِمِعْنَى ظُهُورِ نُورِهِ لِلْعَرْشِ، أَوْ بِمِعْنَى انتِهَاءِ الْخَلْقِ إِلَيْهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي الْمُتَكَلِّفِينَ.

وَ(قِسْمٌ) يَقُولُونَ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ بِهَا، لَكِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ إِثْبَاتَ صِفَةٍ خَارِجَةٍ عَمَّا عَلِمْنَا.

وَأَمَّا (الْقِسْمَانِ) الْوَاقِفَانِ:

(فَقِسْمٌ) يَقُولُونَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ ظَاهِرَهَا الْأَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُرَادُ صِفَةً لِلَّهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَوْمٌ يُمْسِكُونَ عَنْ هَذَا كُلِّهِ، وَلَا يَزِيدُونَ عَلَى تِلْاوةِ الْقُرْآنِ وَقِرَاءَةِ الْحَدِيثِ، مُعْرِضِينَ بِقُلُوبِهِمْ وَالْأَسْنَاتِهِمْ عَنْ هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ.

فَهَذِهِ الْأَقْسَامُ السَّتَّةُ لَا يُمْكِنُ الرَّجُلُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ قِسْمٍ مِّنْهَا.
وَالصَّوَابُ فِي كَثِيرٍ مِّنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا الْقَطْعُ
بِالطَّرِيقَةِ الثَّابِتَةِ^(١)؛ كَالآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ
سُبْحَانَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَتُعْلَمُ طَرِيقَةُ الصَّوَابِ فِي هَذَا وَأَمْثَالِهِ
بِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَالإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ دَلَالَةً لَا تَحْتَمِلُ
النَّقِيضَ، وَفِي بَعْضِهَا قَدْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ ذَلِكَ مَعَ احْتِمَالِ
النَّقِيضِ، وَتَرَدُّدُ الْمُؤْمِنِ فِي ذَلِكَ هُوَ بِحَسْبِ مَا يُؤْتَاهُ مِنَ الْعِلْمِ
وَالإِيمَانِ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهَ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ.

الشرح:

هذان القسمان المتوسطان - يعني في التقسيم - وهم الذين قالوا : إن هذه لا تجري على ظواهرها ، يقولون: إن هذه الآيات والأحاديث لها معنى في الحقيقة ، لكن هذا المعنى ليس هو ما دل عليه الظاهر؛ لأن الظاهر غير مراد للشارع بدلالته قوله: ﴿لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وهذا الظاهر قالوا بنفيه لما فهم المجسمة الآيات والأحاديث التجسيم ، فقال هؤلاء: يجب أن ينفي دلاله هذا الظاهر . وهؤلاء فروا من شيء إلى غيره لأجل شناعة من أثبت الظاهر وهم المجسمة ، ولو فهموا معنى كلام السلف لما عدلوا عنه إلى غيره .

وفي الحقيقة هذا القول الذي تبناه ابن كلاب وتبعه عليه الأشعري وجماعة .

(١) في نسخة: (بالطريقة الثانية).

والأشعري ومن معه لم يكونوا يعرفون حقيقة مذهب السلف ، ولذلك يشكل عليهم في كثير من المواقع مذهب السلف فلا يعرفونه ، ولما ساق الأشعري في كتابه (مقالات الإسلاميين) مذهب السلف ومذهب أهل الحديث ، قال في آخره : (وبما قال به أهل الحديث أقول ، وإلى ما ذهبوا إليه أذهب) ، إنما ساق مذهبهم إجمالا ، ما ساقه على وجه التفصيل ، ولما ساق مذاهب المبتدعة من أصحاب الفرق المختلفة ساقها على وجه التفصيل ، فَيُفَضِّلُ أقوالهم في كل مسألة ، وليس عنده من العلم بكلام أئمة السنة من التابعين - ممن تكلموا في الصفات والأمور الغيبية - وعلماء السنة وممن أتى بعدهم ، ليس عنده من العلم بها ما يجعله يفهم مذهب السلف ، وبناء على فهمه وكلامه نشأ الأشاعرة والمتكلمون في أكثر ما ذهبوا إليه ؛ ولهذا لا يفهمون من إثبات الظاهر إلا ما عند المحسنة ، هذا أصل الضلال في هذه المسألة ؛ لأن الأشعري ما فهم تفاصيل كلام السلف ولا علمها ، وإنما علم مذهبهم جملة ، ولهذا لما صنف كتاب (الإبانة) تصنيف له معروف وهو في الجملة مقبول ، لكنه أيضاً فيه إجمال ، تكلم عن بعض المسائل ، ثم أجمل قبول ما عليه الإمام أحمد بن حنبل .

لهذا نقول : إن الذين قالوا : (لا تجري على ظواهرها) استحضروا الإجراء الظواهر مذهب المحسنة ، فأرادوا أن يفرروا منه إلى ما لا إشكال فيه ، فنفوا إرادة الظاهر ، وهذا لا شك أنه أصل باطل في هذا الباب ، فهذا منشأ الضلال عند من قال : (لا تجري على ظواهرها) .

ومنشأ الضلال الثاني أنهم جعلوا العقل أصلاً وجعلوا النقل تابعاً ، وعندهم العقل هو القاضي والنقل هو الشاهد^(١) .

(١) سبق عزوه (ص ١٤٨).

ولهذا ما دللت دلالة العقل على منع اتصف الرحمن به فإنهم يمتنونه ولو جاء في النص، ولهذا اختلفوا: منهم من أثبت ثلاث صفات وهم المعتزلة، ومنهم من أثبت سبعة وهم الأشاعرة، ومنهم من أثبت ثمان صفات وهم الماتريدية، ومنهم من أثبت خمس عشرة، ومنهم من قسم الصفات إلى صفات وجودية وسلبية ومعاني ومعنى وأوصلوها إلى عشرين... إلى تقسيمات لهم، ومنهم من أثبت الأحوال دون غيرها.

فهذه التقسيمات كلها الخلاف فيها راجع إلى أن دلالة العقل ما هي؟ فلما لم يتفقوا على دلالة العقل لم يتفقوا على ما يثبتون من الصفات، فتنتظر مثلاً إلى المسألة الكبيرة بين الأشاعرة والماتريدية - وكلهم في الغالب واحد - لكنهم اختلفوا في شيء وأربعين مسألة بعضها من جليل المسائل وبعضها من دقيقة، فاختلفوا في إثبات الصفات، فقال الأشاعرة بإثبات سبع، وزاد الماتريدية صفة ثامنة وهي صفة التكوين، وقالوا: صفة التكوين يعني أنه يَخْلُقُ هو الذي يكون الأشياء فيخلق ويصور ويبدأ بقوله: «كن» فيكون، ففهموا من قوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] صفة التكوين، وأنه يَخْلُقُ ينشئ ما قدر وما خلق وصور بقوله: (كن)، وكل ما يلزم لتكوين المخلوق هو داخل في ذلك فيحدثونه بأصل الصفات، وهذا الفرق بينهما لأجل أن دلالة العقل لا تمنع، فلا بد من صفة خاصة بالتكوين، أما الصفات الأخرى السمع والبصر والكلام والإرادة والحياة والقدرة... إلى آخر السبع هذه لا تكفي، هناك خلق، فأين صفاته؟

إذاً تجد أن الخلاف في الدلالة العقلية، وهذا مما تمسكوا به في تأويل أو تحريف الأسماء والصفات.

والدلالة العقلية عندهم على نوعين :

الأول : دلالة عقلية ملزمة دائمة ، وهذه هي امتناع المماطلة و مشابهة الله تعالى للمخلوق ، فهذه تجري عندهم في كل الصفات ، امتناع المشابهة وامتناع المماطلة ، هذه الدلالة العقلية يجعلهم ينفون ويقولون : هذه الآيات في الصفات ليست على ظاهرها .

الثاني : دلالة عقلية ليست عامة ، وإنما هي خاصة للفظية .

والأول هو المدعى في التأويل .

والثاني هو المدعى في المجاز .

فيقولون مثلاً : (استوى) بمعنى (استولى) ؛ لأنه لا يعقل من الاستواء غير استواء المخلوق ، وهذا منفي عن الله ؛ لأن الله ليس كمثله شيء ، أو لأن الله لا يشبه المخلوقين ، فيحيلون عن الدلالة العامة ، وكل مسألة أولوا وأحالوا فيها على التأويل ، فهو إحالة على الدلالة العقلية العامة ؛ لأن التأويل عندهم صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره لقرينة ، وهي القرينة العقلية العامة .

أما والدلالة العقلية الخاصة هي الدلالة اللفظية في المجاز فيما ادعوا فيه من الألفاظ أنه مراد به المجاز ، وأنه ليس في وضعه الأول بل هو في وضعه الثاني . وهو مختلف باختلاف الصفات ، يقولون : الرحمة - مثلاً - إرادة الإنعام هذا تأويل ، وإذا قالوا الرحمة هي الإنعام هذا مجاز ، فإذا أحالوها إلى صفة من الصفات السبع التي أثبتوها صار تأويلاً ، وإذا قالوا : الرحمة هي النعمة ، مجاز عن النعمة ، واليد مجاز عن القدرة ، وهكذا فهذا يكون مجازاً ؛ لأنه صار مرجعه إلى اللفظ ، يعني : إلى الدلالة العقلية اللفظية .

وبالى الأقسام فيها غموض ما نطيل الكلام فيها ، أعني من قالوا : إننا لا نعلم المراد بالبـة . هؤلاء هـم أهل التجـهـيل ، أو قالـوا : المرـاد خـفـي قد يكونـ هذا وـقد يكونـ هـذا . أيضـاً هـؤـلـاء يـدخلـونـ في قـسـمـ أـهـلـ التـجـهـيلـ .

هـذا المـوـضـعـ فـيـ تـفـصـيلـ لـهـ فـيـ أـوـلـ (ـدـرـءـ تـعـارـضـ الـعـقـلـ وـالـنـقلـ)ـ^(١)ـ فـصـلـ وأـطـالـ شـيـخـ الإـسـلـامـ لـمـاـ ذـكـرـ مـذـاـهـبـ النـاسـ فـيـ الصـفـاتـ ، وـقـسـمـهـمـ : إـلـىـ أـهـلـ الـوـهـمـ وـالـتـخـيـلـ وـإـلـىـ أـهـلـ التـجـهـيلـ الـذـيـنـ يـقـولـونـ : نـجـهـلـ الـمـعـنـىـ ، أـوـ الـذـيـنـ صـرـفـوـهـاـ ، يـعـنـيـ : الـأـقـسـامـ الـأـرـبـعـةـ الـأـخـيـرـةـ .

دـرـءـ تـعـارـضـ الـعـقـلـ وـالـنـقلـ

(١) قال شـيـخـ الإـسـلـامـ رـحـمـهـ اللـهـ : (ـوـلـهـؤـلـاءـ فـيـ نـصـوصـ الـأـنـبـيـاءـ طـرـيقـتـانـ : طـرـيقـةـ التـبـدـيلـ ، وـطـرـيقـةـ التـجـهـيلـ ، أـمـاـ أـهـلـ التـبـدـيلـ فـهـمـ نـوـعـانـ : أـهـلـ الـوـهـمـ وـالـتـخـيـلـ ، وـأـهـلـ التـحـرـيفـ وـالتـأـوـيـلـ فـأـهـلـ الـوـهـمـ وـالـتـخـيـلـ هـمـ الـذـيـنـ يـقـولـونـ : إـنـ الـأـنـبـيـاءـ أـخـبـرـوـاـ عـنـ اللـهـ وـعـنـ الـيـوـمـ الـآـخـرـ وـعـنـ الـجـنـةـ وـالـنـارـ بـلـ وـعـنـ الـمـلـائـكـةـ بـأـمـرـ غـيرـ مـطـابـقـ لـلـأـمـرـ فـيـ نـفـسـهـ ، لـكـنـهـمـ خـاطـبـوـهـمـ بـمـاـ يـتـخـيـلـوـنـ بـهـ وـيـتـوـهـمـوـنـ بـهـ أـنـ اللـهـ جـسـمـ عـظـيمـ ، وـأـنـ الـأـبـدـانـ تـعـادـ ، وـأـنـ لـهـمـ نـعـيـمـاـ مـحـسـوسـاـ وـعـقـابـاـ مـحـسـوسـاـ ، وـإـنـ كـانـ الـأـمـرـ لـيـسـ كـذـلـكـ فـيـ نـفـسـ الـأـمـرـ ؛ لـأـنـ مـنـ مـصـلـحةـ الـجـمـهـورـ أـنـ يـخـاطـبـوـاـ بـمـاـ يـتـوـهـمـوـنـ بـهـ وـيـتـخـيـلـوـنـ أـنـ الـأـمـرـ هـكـذـاـ ، وـإـنـ كـانـ هـذـاـ كـذـبـاـ فـهـوـ كـذـبـ لـمـصـلـحةـ الـجـمـهـورـ ؛ إـذـ كـانـ دـعـوـتـهـمـ وـمـصـلـحـتـهـمـ لـاـ تـمـكـنـ إـلـاـ بـهـذـهـ الـطـرـيقـ)ـ أـ.ـهــ .

انـظـرـ : دـرـءـ تـعـارـضـ الـعـقـلـ وـالـنـقلـ (ـ٨ـ /ـ ١ـ وـمـاـ بـعـدـهـ)ـ .

وَمَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَوْ غَيْرُهُ فَلْيَدْعُ بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي
صَحِيحِهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا قَامَ مِنَ
اللَّيْلِ يُصَلِّي يَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ حَبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ
فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ
عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ
الْحَقِّ يَا ذِنْكَ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ»^(١)، وَفِي
رِوَايَةِ لَابِي دَاؤِدَ: «كَانَ يُكَبِّرُ فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ يَقُولُ ذَلِكَ»^(٢).

فَإِذَا افْتَقَرَ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ وَدَعَاهُ، وَأَدْمَنَ النَّظَرَ فِي كَلَامِ اللَّهِ
وَكَلَامِ رَسُولِهِ وَكَلَامِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأئِمَّةِ الْمُشْلِمِينَ:
أَنْفَتَحَ لَهُ طَرِيقُ الْهُدَى.

ثُمَّ إِنَّ كَانَ قَدْ خَبَرَ نِهَايَاتِ إِقْدَامِ الْمُتَفَلِّسَةِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ فِي
هَذَا الْبَابِ، وَعَرَفَ أَنَّ غَالِبَ مَا يَرْعَمُونَهُ بُرْهَانًا وَهُوَ شُبُهَةٌ، وَرَأَى
أَنَّ غَالِبَ مَا يَعْتَمِدُونَهُ يَؤُولُ إِلَى دَعْوَى لَا حَقِيقَةَ لَهَا، أَوْ شُبُهَةٌ
مُرَكَّبَةٌ مِنْ قِيَاسٍ فَاسِدٍ، أَوْ قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ لَا تَصْلُحُ إِلَّا جُزْئِيَّةً،
أَوْ دَعْوَى إِجْمَاعٍ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، أَوْ التَّمَسُّكُ فِي الْمَذْهَبِ وَالدَّلِيلِ
بِالْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ.

ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ إِذَا رُكِّبَ بِالْفَاظِ كَثِيرَةٍ طَوِيلَةٍ غَرِيبَةٍ عَمَّنْ لَمْ
يَعْرِفِ اصْطِلَاحَهُمْ، أَوْ هَمَّتِ الْغَرَّ مَا يُوَهِّمُهُ السَّرَابُ لِلْعَطْشَانِ، ازْدَادَ
إِيمَانًا وَعِلْمًا بِمَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَإِنَّ الضَّدَّ يُظْهِرُ حُسْنَ

(١) أخرجه مسلم (٧٧٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٧٦٨)، وأحمد في المسند (٦/١٥٦).

الضّد، وَكُلُّ مَنْ كَانَ بِالْبَاطِلِ أَعْلَمَ كَانَ لِلْحَقِّ أَشَدَّ تَعْظِيمًا، وَبِقُدْرَهِ أَعْرَفَ.

فَأَمَّا الْمُتَوَسِّطُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فَيُخَافُ عَلَيْهِ مَا لَا يُخَافُ عَلَى مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ، وَعَلَى مَنْ قَدْ أَنْهَاهُ نِهَايَتُهُ، فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ هُوَ فِي عَاقِبَةٍ، وَمَنْ أَنْهَاهُ قَدْ عَرَفَ الْغَايَةَ، فَمَا بَقِيَ يَخَافُ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ، فَإِذَا ظَاهَرَ لَهُ الْحَقُّ وَهُوَ عَطْشَانٌ إِلَيْهِ قَبْلَهُ، وَأَمَّا الْمُتَوَسِّطُ فَمُتَوَهِّمٌ بِمَا تَلَقَّاهُ مِنَ الْمَقَالَاتِ الْمَأْخُوذَةِ تَقْليِدًا لِمُعَظَّمِهِ وَتَهْوِيلًا.

الشرح:

قوله: (فَمُتَوَهِّمٌ بِمَا تَلَقَّاهُ مِنَ الْمَقَالَاتِ الْمَأْخُوذَةِ تَقْليِدًا) يتوجه ماذا؟ (تقْليِدًا لِمُعَظَّمِهِ)؛ لأنَّه الآن يأخذ الأشياء بالتقليد ما يُعرفُ ما وراءها، فانخدع بالألفاظ، يعني: المتكلمون والضلالي وضعوا اصطلاحات وألفاظًا توجه الناظر فيها أنَّ وراءها علم لا يدركه إلا الخاصة، ولا يدركه إلا العلماء، ولا يدركه إلا الأئمة... إلى آخره، إنما يؤخذ تقليداً، فتُورث هذه الألفاظ تقليداً لهم؛ لأنَّها تعزل الناظر عن البرهان، فإذا قلدهم فيها أورثته تعظيمًا لمعظمهم وتهويلاً لمعظمهم.

وَقَدْ قَالَ النَّاسُ: أَكْثَرُ مَا يُفْسِدُ الدُّنْيَا: نِصْفُ مُتَكَلِّم، وَنِصْفُ مُتَفَقِّهٍ، وَنِصْفُ مُتَطَبِّبٍ، وَنِصْفٌ تَحْوِي، هَذَا يُفْسِدُ الْأَدْيَانَ، وَهَذَا يُفْسِدُ الْبُلْدَانَ، وَهَذَا يُفْسِدُ الْلِّسَانَ.

وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْمُتَفَلِّسِفَةِ وَغَيْرِهِمْ هُمْ فِي الْغَالِبِ (فِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ يُؤْكِدُ عَنْهُ مَنْ أَفْلَى) يَعْلَمُ الذِّكِيرُ مِنْهُمْ الْعَاقِلُ: أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ فِيمَا يَقُولُهُ عَلَى بِصِيرَةٍ، وَأَنَّ حُجَّتَهُ لَيْسَتْ بَيِّنَةً وَإِنَّمَا هِيَ كَمَا قِيلَ فِيهَا:

حَجَّجْ تَهَافَتْ كَالرُّجَاجِ تَخَالُهَا حَقًا وَكُلُّ كَاسِرٍ مَكْسُورٌ^(١)

وَيَعْلَمُ الْعَالِيُّمُ أَنَّهُمْ مِنْ وَجْهِهِ مُسْتَحْقُونَ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ حَيْثُ قَالَ: (حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ يُضْرِبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي الْقَبَائِلِ وَالْعَشَائِرِ وَيُقَالُ: هَذَا حَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الْكِتَابَ وَالشَّنَّةَ وَأَقْبَلَ عَلَى الْكَلَامِ)^(٢).

وَمِنْ وَجْهِهِ آخَرَ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهِمْ بِعَيْنِ الْقَدَرِ - وَالْحِيرَةُ مُسْتَوْلِيَةُ عَلَيْهِمْ، وَالشَّيْطَانُ مُسْتَخْوذٌ عَلَيْهِمْ - رَحْمَتُهُمْ وَرَفِقْتَ عَلَيْهِمْ، وَأَوْتُوا ذَكَاءً وَمَا أُوتُوا زُكَاءً، وَأَعْطُوا فُهُومًا وَمَا أُعْطُوا عُلُومًا^(٣)، وَأَعْطُوا سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً **﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ**

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/٢٨)، وبيان تلبيس الجهمية (٢/٢٥٣)، والصواعق المرسلة (٤/١٢٧٧).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٢٩)، وقال الذهبي عقبه: «لعل هذا متواتراً عن الإمام» وانظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٧٢).

(٣) في نسخة: (أَعْطُوا عُلُومًا وَمَا أَعْطُوا فُهُومًا).

وَلَا أَفْعِدُهُم مَن شَاءَ إِذ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِأَيْنَتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهِزُونَ ﴿٢٦﴾ [الاحقاف: ٢٦].

وَمَنْ كَانَ عَلَيْهَا بِهَذِهِ الْأُمُورِ: تَبَيَّنَ لَهُ بِذَلِكَ حِذْقُ السَّلْفِ وَعِلْمُهُمْ وَخَبْرُهُمْ حَيْثُ حَذَرُوا عَنِ الْكَلَامِ وَنَهَوْا عَنْهُ، وَذَمُوا أَهْلَهُ وَعَابُوهُمْ، وَعَلِمَ أَنَّ مَن ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ لَمْ يَرْدُدْ إِلَّا بُعْدًا.

فَنَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ أَن يَهْدِيَنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ آتَعْمَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، آمِينَ..

الشرح

قوله : (وَمَنْ وَجْهَ آخَرَ إِذَا نَرَرْتَ إِلَيْهِمْ بِعِينِ الْقَدْرِ) ، بعين القدر يعني : ما قدر الله عليهم من الضلال وعدم إدراك الهدى والحيرة التي يتخطبون فيها ، فانظروا لهم بعين القدر ترحمهم ، وانظروا لهم بعين الشرع تبغضهم والله المستعان .

وقوله : (وَعَلِمَ أَنَّ مَنْ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ لَمْ يَرْدَدْ إِلَّا بُعْدًا) ، هذه الجملة من شيخ الإسلام ظَلَّلَهُ اللَّهُ بَرَّ حرية منك بإعادة النظر وإمعانه في هذا الموضع ؛ لأن الناظر في نصوص الكتاب والسنة وفي كلام السلف يخشى عليه من شيئين :

الأول : يخشى عليه من الغلو في فهمها أو أن يسيطر عليه الشبهة فلا يفهم النصوص كما ينبغي ، وهذا وقع فيه طائفة بل طوائف من هذه الأمة .
والثانية : أن يمل من الرجوع إلى النصوص بما دلت عليه وإلى طريقة

السلف، ويدهب إلى غير هذا المسلك وهذه الطريقة مللاً منه، وهذه من مكايد الشيطان أنه يُملأه من هذا، فيقول: ما عند الآخرين فيه علم وفيه تفصيل، فيعرض عن معرفة تفاصيل كلام السلف وشرحهم وبيانهم للآيات والأحاديث في هذا الباب - باب الاعتقاد في صفات الله وأسمائه وغير ذلك من أركان الإيمان - فيقبل على ما عند العقلاةين من المتكلمين والمبتدةة والضلال، فإذا نظر في كلامهم رأى في كلامهم عجباً من جهة تنوع الألفاظ وتجددها وكثرة المصطلحات، وهذه قد تغري الناظر بأن وراءها علماً، وإنما وراءها - كما قال شيخ الإسلام - السراب لا العلم، فكل الكلام والفلسفة فيه حريق وظلمة، حريق للإيمان وظلمة للقلوب، وزخرفوا بالألفاظ والاصطلاحات حتى غدت عجيبة في كثرة ما يوردون وما زعموا أن طريقتهم برهانية صحيحة، فالواقع أن طريقتهم عقلية مخالفة لطريقة السلف، والاعتماد إنما يكون على ما جاء في الكتاب والسنة.

فإذا تتبه إلى أن أصل الضلال هو الذهاب إلى أحد الطريقين:

الأول: أن يغلو العبد في النصوص وأن يحملها ما لا تحتمل، أو أن تسسيطر عليه الشبه فيها ولا يعلم ما دلت عليه علم الحق واليقين.

والثاني: أن يمل من قراءة كتب السنة والحديث والتوحيد على طريقة السلف فيذهب إلى غيرها، فيحصل عنده أولاً إعجاب، ثم بعد ذلك تحصل عنده شبهة، ثم بعد ذلك يحصل عنده بدايات الانحراف والضلال؛ ولهذا قال من قال من السلف: (لَا تُنْصِفَنَّ بِسَمْعِكَ لِذِي هَوَى، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا يَعْلِقُ بِقَلْبِكَ مِنْهُ) ^(١).

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٤/٨٥)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/٧٧)، وابن كثير في البداية والنهاية (٩/٣١٥) من كلام ميمون بن مهران تقطّعه.

ولا شك أنَّ كلام المتبعين للسلف قليلٌ، كثير الفائدة، وأنَّ كلام غيرهم كثيرٌ، قليل الفائدة، إن لم يكن كثيراً كثيراً المضرة.

والمتكلمون أقل كلاماً من الفلاسفة، وال فلاسفة أكثر كلاماً من المتكلمين، وكلُّ له نصيبه من الضلال عن منهج السلف.

إذا الواجب علينا أن ننضر إلى الله تعالى دائمًا في أن يرينا الحق حقاً، وأن يمنَّ علينا باتباعه في المسائل العظيمة وفي المسائل التي قد تبدو غير عظيمة.

فلننضر دائمًا إلى الله في أن يلهمنا الحق وأن يرينا الحق حقاً وأن يمن علينا باتباعه، ولننضر إلى الله دائمًا أن يهدينا طريق عباده المتقين الذين رضي عنهم وأرضاهم تَبَّعَ اللَّهَ، ووصفهم الله تَبَّعَ اللَّهَ بقوله: ﴿وَلَوْ أَتَهُمْ فَعَلُوا مَا يُوَعَّظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنْتِيئًا ﴾١١٦ وَإِذَا لَأْتَنَاهُمْ مِنْ ذَلِكَنَا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٧﴾ وَلَهُدِيَّهُمْ صَرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿١١٨﴾ وَمَنْ يُطِعَ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّنَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشَّهِيدَاءِ وَالصَّابِرِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴿١١٩﴾ ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنْ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا ﴿١٢٠﴾ [النساء: ٦٦ - ٧٠].

إذا كان كذلك، فالاهتمام بطريقة السلف لا تنتهي، لا يقول طالب العلم: أنا عرفت طريقة السلف، أو عرفت مذهب السلف، وأريد أن أعرف ما عند أهل الفرق، أريد أن أعرف ما عند المتكلمين، ونحو ذلك، ف يأتيه النقص والضلال من هذا، فكلام أهل العلم في الاعتقاد ينسى إلا إذا حافظ عليه العبد بالتردد والقراءة، والرجوع إلى الأصول التي علمها بين حين وحين، فإذا تركه وأقبل على غيره صار جنابة على ما سبق أن تعلمه وانتفع به من كلام أئمة أهل الحق والدين.

الخاتمة

أسأل الله تعالى أن يرفع درجة شيخ الإسلام ابن تيمية، وأن يجزيه عن الموحدين خير الجزاء، فإن كل موحد ومتبع للسلف في عنقه لشيخ الإسلام رحمة الله منه، ولشيخ الإسلام علينا منه، فينبغي علينا أن نسأل الله تعالى له دائمًا رفعة الدرجات، وأن يجعله مع الصديقين، ومع أهل المقامات العالية والدرجات الرفيعة.

وأسأله تعالى أن يمكن في قلوبنا العلم النافع، وأن يثبت ما تعلمنا من كتب شيخ الإسلام في قلوبنا، وأن يمن علينا بالدعوة إلى ذلك، وبتعليمه، وبالصبر عليه، فإن في ذلك الفائدة العظيمة لنا في الدنيا والآخرة، اللهم فثبتنا وتقبل منا، والحمد لله رب العالمين.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.



مراجعة التحقيق

- * أبجد العلوم، صديق بن حسن القنوجي، تحقيق عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٩٧٨ م.
- * إبطال التأويلات لأخبار الصفات، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين القراء البغدادي الحنبلي، تحقيق محمد حمود النجدي، مكتبة دار الإمام الذهبي، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.
- * إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، شهاب الدين أحمد الدمياطي، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.
- * إثبات صفة العلو، ابن قدامة المقدسي، تحقيق بدر عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- * اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لابن القيم، دار الكتاب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- * أخبار مكة، محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، تحقيق عبد الملك بن عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ.
- * أصوات البيان، محمد الأمين الشنقيطي، مكتب البحث والدراسات دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤١٥ هـ.
- * اعتقادات فرق المسلمين والمرجعيين، محمد بن عمر الرازى، تحقيق علي سامي النشار، دار الكتب العلمية بيروت، طبعة ١٤٠٢ هـ.

- * الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، تحقيق فوقيه حسين محمود، دار الأنصار القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ.
- * الأحاديث المختارة، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق عبد الملك ابن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.
- * الإحکام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الأدمي، المكتب الإسلامي، طبعة ١٤٠٢ هـ، تعلیق الشیخ عبد الرزاق عفیفی.
- * الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ.
- * الأربعين في دلائل التوحيد، أبو إسماعيل الھروي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- * الاستيعاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق علي محمد البحاوى، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.
- * الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- * الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق علي البحاوى، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.
- * الاعتصام، أبو إسحاق الشاطبي، المكتبة التجارية، مصر.
- * الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ

- * الإكمال، علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- * الأنساب ، أبو سعيد عبد الكرييم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ، تحقيق عبد الله عمر البارودي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- * البدء والتاريخ ، المطهر بن طاهر المقدسي ، مكتبة الثقافة الدينية ، بور سعيد.
- * البداية والنهاية ، الحافظ ابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت.
- * التاريخ الكبير ، محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق السيد هاشم الندوى ، دار الفكر ، بيروت .
- * التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن عاشور ، دار سحنون ، تونس .
- * التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ، شمس الدين السخاوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ.
- * التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية ، شركة العبيكان للطباعة والنشر .
- * التدوين في أخبار قزوين ، عبد الكرييم محمد الرافعي القزويني ، تحقيق عزيز الله العطاري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، طبعة ١٩٨٧م.
- * الترغيب والترهيب ، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ
- * التعريف ، محمد عبد الرؤوف المناوي ، تحقيق محمد رضوان الداية دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

- * التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- * التقىد، محمد بن عبد الغني البغدادي، تحقيق كمال يوسف الحوت دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- * التمهيد ابن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوى ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، طبعة ١٣٨٧هـ.
- * التوحيد وإثبات صفات الرب ﷺ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق عبد العزيز إبراهيم الشهوان، دار الرشد بالرياض، طبعة ١٤١٨هـ.
- * الثقات لابن حبان، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.
- * الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ.
- * الجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق علي سيد صبيح المدنى ، مطبعة المدنى ، مصر .
- * الحث على التجارة والصناعة والإنكار على من يدعى التوكل وترك العمل ، دار العاصمة ، الرياض .
- * الحدود الأنثقة، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- * الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، عالم الكتب، بيروت .

- * الدر المثور، عبد الرحمن بن جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٩٩٣ م.
- * رؤية الله للدارقطني، تحقيق مبروك إسماعيل مبروك، مكتبة القرآن، القاهرة.
- * الرد على الجهمية، عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ.
- * الرد على الجهمية لابن منده، تحقيق علي محمد ناصر الفقيهي، المكتبة الأثرية، باكستان.
- * الرد على الزنادقة والجهمية، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق محمد حسن راشد، المطبعة السلفية، القاهرة، طبعة ١٣٩٣ هـ.
- * الرياض النضرة، أبو جعفر الطبرى، تحقيق عيسى عبد الله محمد مانع الحميري، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.
- * الزهد، هناد بن سري الكوفي، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- * السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ.
- * السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
- * السلسلة الضعيفة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.

- * السنة لابن أبي عاصم، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- * السنة للخلال - دار الرأي للنشر والتوزيع - الرياض.
- * السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- * السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار البارز، مكة المكرمة، طبعة ١٤١٤هـ.
- * السنن الكبرى للنسائي، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- * الشريعة للأجرى، مطبع الأشراف، لاهور.
- * الصارم المسلول على شاتم الرسول، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد عبد الله الحلواي ومحمد كبير شودري، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- * الصفات، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق عبد الله الغニمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- * الصفدية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- * الصواعق المرسلة لابن القيم، تحقيق علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

* الضعفاء، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعيجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

* الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

* العبر في خبر من غبر، شمس الدين الذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت

* العرش، محمد بن عثمان بن أبي شيبة، تحقيق محمد بن حمد الحمود مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

* العظمة، لأبي الشيخ، تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفورى دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

* العقود الدرية لابن عبد الهادى، دار الكتب العلمية، بيروت.

* العقيدة الأصفهانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق إبراهيم سعيداي مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

* العقيدة النظامية (الرسالة النظامية) للجويني، مكتبة الكليات الأزهرية مصر.

* العقيدة الواسطية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن عبد العزيز بن مانع، الرئاسة العامة للإفتاء، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ

* العلل المتناهية، ابن الجوزي، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

- * العلو للعلى الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها ، لشمس الدين الذهبي ، تحقيق أبو محمد أشرف بن عبد المقصود ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- * العين للخليل بن أحمد ، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات .
- * الفردوس بتأثير الخطاب للديلمي ، تحقيق السعيد بن بسيونى زغلول دار الكتب العلمية ، بيروت ، طبعة ١٤٠٦هـ.
- * الفرق بين الفرق ، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٧م .
- * الفقه الأكبر برواية أبي مطیع البخّي ، مكتبة الفرقان ، الإمارات .
- * الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي - مطبع القصيم - الرياض .
- * الفهرست ، محمد بن إسحاق بن النديم ، دار المعرفة ، بيروت ، طبعة ١٣٩٨هـ.
- * القدر ، أبو بكر جعفر بن محمد بن المستفاضن ، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور ، أضواء السلف ، السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- * الكاشف ، شمس الدين محمد بن أحمد أبو عبد الله الذهبي الدمشقي تحقيق محمد عوامة ، دار القبلة للثقافة ، جدة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- * الكامل في التاريخ لابن الأثير ، تحقيق عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- * الكامل في ضعفاء الرجال ، لابن عدي ، تحقيق يحيى مختار غزاوي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.

- * اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، دار صادر، بيروت، طبعة ١٤٠٠ هـ.
- * المختصر في أصول الفقه لابن اللحام، تحقيق محمد مظہر، جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة.
- * المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البهقي، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، طبعة ١٤٠٤ هـ.
- * المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، تحقيق عبد القادر بن بدران الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- * المستدرک على الصحیحین للحاکم النیسابوری، تحقيق مصطفی عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.
- * المستصفی لأبی حامد الغزالی - دار الكتب العلمية - بيروت.
- * المصباح المنیر، أبی محمد بن علی الفیومی، المکتبة العلمیة، بيروت.
- * المعارف لابن قتیة، تحقيق ثروت عکاشة، دار المعارف، القاهرة.
- * المعجم الأوسط، أبو القاسم الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني، دار الحرمین، القاهرة، طبعة ١٤١٥ هـ.
- * المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مکتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ.
- * المعجم الوسيط، إصدار مجمع اللغة العربية بمصر.

- * المغني عن حمل الأسفار للعرافي، مكتبة دار طبرية، طبعة ١٤١٥ هـ.
- * الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهري، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٤٠٤ هـ.
- * المنتظم لأبي الفرج بن الجوزي، دار صادر، بيروت.
- * المنهل الروي، محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق محبي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ.
- * موطأ الإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، مصر.
- * النبوات، لشيخ الإسلام ابن تيمية، المطبعة السلفية، القاهرة، طبعة ١٣٨٦ هـ.
- * النجوم الزاهرة، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، وزارة الثقافة، مصر.
- * النهاية في غريب الأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، طبعة ١٣٩٩ هـ.
- * الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، طبعة ١٤٢٠ هـ.
- * إثمار الحق على الخلق في رد الخلافات، محمد بن نصر المرتضى (ابن الوزير)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧ م.

- * إيضاح الدليل، محمد بن إبراهيم بن جماعة، دار السلام للطباعة.
- * بيان تلبيس الجهمية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.
- * تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، مكتبة المعارف، القاهرة طبعة ١٩٥٩م.
- * تاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق عمر تدمري، طبعة ١٤٠٩هـ.
- * تاريخ الطبرى، لأبي جعفر بن جرير الطبرى، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * تاريخ العلماء بالأندلس، الحافظ أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يونس الأزدي، تحقيق عزت العطار الحسيني، مطبعة المدنى، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- * تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامه العمري، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٩٩٥م.
- * تأویل مختلف الحديث لابن قتيبة، تحقيق محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، طبعة ١٣٩٣هـ.
- * تدريب الراوى عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبداللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

- * تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المرزوقي، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- * تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.
- * تفسير ابن جرير الطبرى، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٥هـ.
- * تفسير ابن كثير، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠١هـ.
- * تفسير البغوى، تحقيق محمد النمر، وعثمان صميرية، وسلiman الحرشن.
- * تفسير السعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة ١٤٢١هـ.
- * تفسير القرطبي، طبعة دار الشعب، القاهرة، وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.
- * تفسير عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- * تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- * تلبيس إيليس، لابن الجوزي، تحقيق السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- * تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

- * تهذيب الكمال، يوسف أبو الحجاج المزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ.
- * تهذيب اللغة للأزهري، دار القومية العربية، مصر.
- * جامع العلوم والحكم، تحقيق طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ.
- * حاشية السنن لابن القيم، من مختصر السنن، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- * حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ٤٤٠ هـ.
- * حلية الأولياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ.
- * خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض، طبعة ١٣٩٨ هـ.
- * درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار الكنوز الذهبية، الرياض، طبعة ١٣٩١ هـ.
- * ذم التأويل، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- * ذيل طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.

- * رؤية الله، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق مبروك إسماعيل مبروك، مكتبة القرآن، القاهرة.
- * رحلة ابن فضلان، أحمد بن فضلان بن العباس بن راشد، تحقيق سامي الدهان، مديرية إحياء التراث، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٧٩ م.
- * رسالة الماتريدية، شمس الدين الأفغاني.
- * روضة المحبين ونزة المشتاقين، لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٢ هـ.
- * روضة الناظر، لابن قدامة المقدسي، تحقيق عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ.
- * زاد المسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ.
- * سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- * سنن أبي داود، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- * سنن الترمذى، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث، بيروت.
- * سنن الدارقطنى، تحقيق السيد عبد الله هاشم المدنى، دار المعرفة، بيروت.
- * سنن الدارمى، تحقيق فواز أحمد زمرلى وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

- * سير أعلام النبلاء للذهبي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقوسى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة التاسعة ١٤١٣ هـ.
- * سيرة الإمام أحمد بن حنبل - أبو الفضل صالح بن أحمد بن حنبل ، تحقيق فؤاد عبدالمنعم أحمد ، دار الدعوة ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ.
- * شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- * شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائى ، تحقيق أحمد سعد حمدان ، دار طيبة ، الرياض ، طبعة ١٤٠٢ هـ.
- * شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفى ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٣٩١ هـ.
- * شرح الفتوى الحموية ، الشيخ محمد أمان ، الشريط الرابع ، الوجه الثاني .
- * شرح الفقه الأكبر للماتريدي (ضمن الرسائل السبعة في العقائد) ، دار المعارف العثمانية ، حيدر آباد.
- * شرح القصيدة التونية ، أحمد بن إبراهيم بن عيسى ، تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ.
- * شرح النووي على صحيح مسلم ، دار إحياء التراث ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ.

- * شرح الواسطية، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق سعد الصميل، دار ابن الجوزي، طبعة ١٤١٦هـ.
- * شرح علل الترمذى، ابن رجب الحنبلى، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- * شرح كتاب التوحيد من صحيح البخارى، الشيخ عبد الله الغنيمان، مكتبة لينة، طبعة ١٤١٣هـ.
- * شرح لمعة الاعتقاد، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق أشرف عبد المقصود، أضواء السلف، طبعة ١٤١٥هـ.
- * شرح مختصر الروضة للطوفى، تحقيق عبد الله التركى، طبعة ١٤١٩هـ.
- * شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البهقى، تحقيق محمد السعيد بسيونى زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- * صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- * صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمى، المكتب الإسلامى، بيروت، طبعة ١٣٩٠هـ.
- * صحيح البخارى، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- * صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

- * صريح السنة، ابن جرير الطبرى، تحقيق بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- * صفة المنافق، جعفر بن محمد بن الحسين الفريابي، تحقيق بدر البدر، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- * طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- * طبقات الحنابلة، محمد بن أبي يعلى أبو الحسين، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- * طبقات الحنفية، عبد القادر بن أبي الوفاء، مير محمد كتب خانة، كراتشي.
- * طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن عبد الله بن عبد الكافي السبكى، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
- * طبقات الفقهاء، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازى، تحقيق خليل الميس، دار القلم، بيروت.
- * طبقات المحدثين بأصبهان، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، تحقيق عبد الغفور حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
- * طبقات المفسرين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٦م.

- * طريق الهجرتين وباب السعادتين، لابن القيم، تحقيق عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ.
- * طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الداودي، تحقيق سليمان بن صالح الخزري، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.
- * ظلال الجنة، محمد ناصر الدين الألباني،
- * عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن، لحمود التويجري، دار اللواء، الرياض.
- * عيون الأنباء في طبقات الأطباء، موفق الدين أحمد بن القاسم الخزرجي، تحقيق نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- * غاية المرام للأمدي، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى، القاهرة، طبعة ١٣٩١ هـ.
- * غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهرمي، تحقيق محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ.
- * فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
- * فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت.
- * فرق الشيعة، الحسن بن موسى النوبختي، دار الأضواء، بيروت، طبعة ١٤٠٤ هـ.
- * فضائح الباطنية، أبو حامد الغزالى، تحقيق عبد الرحمن بدوى، مؤسسة دار الكتب، الكويت.

- * فضل الصحابة، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
- * فهم القرآن، الحارث بن أسد بن عبد الله المحاسبي، تحقيق حسين القوطي، دار الكندي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ.
- * فيض القدير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ.
- * كتاب التوحيد مع فتح المجيد، تحقيق أشرف عبد المقصود، مؤسسة قرطبة.
- * كشف الخفاء، إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ.
- * كشف الظنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٣ هـ.
- * كنز العمال للمتقى الهندي، بيت الأفكار الدولية.
- * لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- * لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ.
- * لطائف المعارف، للحافظ ابن رجب، توزيع مؤسسة الراجحي الخيرية.

- * لمعة الاعتقاد، عبد الله بن قدامة المقدسي ، تحقيق بدر بن عبد الله البدر ، الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- * مجمع الزوائد ، علي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الريان للتراث ، القاهرة وبيروت .
- * مجموع الفتاوى ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي ، مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الثانية
- * مختار الصنحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازى ، تحقيق محمود خاطر ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، طبعة ١٤١٥ هـ.
- * مختصر السنن للمنذري ، ومعه معالم السنن ، شرح سنن أبي داود ، للحافظ أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي ، ومعه تهذيب السنن ، لابن القيم ، تحقيق محمد حامد الفقي ، وأحمد محمد شاكر ، دار المعرفة ، طبعة ١٤٠٠ هـ.
- * مختصر العلو للذهبى ، اختصار وتحقيق محمد ناصر الدين الألبانى ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ.
- * مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، لابن القيم ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ.
- * مسند إسحاق بن راهويه ، تحقيق عبد الغفور بن عبد الحق البلوشى ، مكتبة الإيمان ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

- * مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- * مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.
- * مسند البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، المدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.
- * مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * مسند الشاميين، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- * مسند الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
- * مسند عبد بن حميد، تحقيق صبحي البدرى و محمود محمد خليل، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
- * مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي، تحقيق فلايشنمر، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٩٥٩ م.
- * مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق محمد المتنتى الكشناوي، دار الكتب العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.
- * مصرع التصوف، برهان الدين البقاعي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، طبعة ١٤٠٠ هـ.
- * مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.

- * مصنف عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.
- * معاجل القبول، حافظ بن أحمد حكمي، تحقيق عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.
- * معجم الأدباء، أبو عبد الله ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.
- * معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت.
- * معجم مقاييس اللغة لابن فارس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة ١٤٢٢ هـ.
- * معرفة القراء الكبار للذهبي، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- * معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ.
- * مفتاح دار السعادة ونشر ولاية العلم والإرادة، لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق هلموت ريتز، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثالثة.
- * منهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

- * ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحقيق علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥ م.
- * نخبة الفكر لابن حجر، دار إحياء التراث، بيروت.
- * نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- * هداية الحيارى، لابن القيم، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- * وفيات الأعيان وأنباء أبناء زمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان.

© www.ahmedbinhanan.com

رَفِعٌ
جَمِيعُ الْأَنْجَانِ الْجَنِيِّ
الْأَسْكَنُ لِلْمَنَّ الْمَزَوِّدُ
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر ..	٥
مقدمة الشارح - حفظه الله تعالى - ..	٧
سبب تأليف هذه الفتوى: سؤال وُجّه لشيخ الإسلام ابن تيمية عن قول آئتها الدين في آيات الصفات، وبداية الجواب ..	١٧
من الحال إلا يأتي في القرآن الكريم بيان ما يجب لله تعالى، وما لا يجوز عليه	١٨
طريقة النجاة في هذا هي سبيل السلف الصالح من الحال أن يكون الرسول ﷺ قد عَلِمَ أمته كل شيء ولم يعلمهم أصول دينهم ..	١٩
من الحال أيضاً أن يكون خير القرون غير عالمين بما يجب لله النفوس الصحيحة تشتاق إلى معرفة صفات الله ﷺ، وما يجب له باب الغيبات باب تسليم لا تعمل فيه العقول ولا الأقweise ..	٢٣
ظاهر النصوص ما دل عليه النص من إثبات الصفة والمعنى ..	٢٥
الرد على من يقول: (طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم) الفرق بين المتكلمين وال فلاسفة ، وأقسام الفلسفه ..	٢٧
شرح عبارة شيخ الإسلام (إإن هؤلاء المبتدةعة . . . من المتفلسفه) ..	٢٩
نوجز من جمل بعض شراح الكلام على غرائب اللغات لصرف الكلام عن ظاهره ..	٣٠

أبيات ذكرها الشهريستاني تدل على رجوعه عما كان عليه ٣٢
أبيات ذكرها الفخر الرازي في آخر حياته تدل على ندمه ورجوعه ٣٣
توبه الغزالي ورجوعه وموته وصحيح البخاري على صدره ٣٤
اضطراب الأمدي وحيرته في صفة الكلام ٣٥
رد شيخ الإسلام على الفخر الرازي في قوله بوجوب تقديم العقل على النقل ٣٦
نقل كلام الجويني في توبته وندمه ورجوعه ٣٨
شرح قول الجويني: (أموت على عقيدة أمي) ٣٩
كيف يكون هؤلاء المحظوظون المتهوكون الحيارى أعلم من السابقين الأولين ورثة الأنبياء والمرسلين ٤٠
ذكر شيخ الإسلام سبب تقديميه هذه المقدمة ٤٢
أدلة علو الله تعالى وفوقيته من القرآن الكريم ٤٤
الفرق بين النص والظاهر ٤٤
أنواع العلو ٤٦
الأدلة من السنة على العلو ٤٨
إجماع أهل السنة على إثبات علو الله بذاته وصفاته ٥٥
لئن كان ما يقوله هؤلاء المتهوكون هو الاعتقاد الواجب، فإن ترك الناس بدون كتاب ولا سنة كان أدنى لهم وأهدى ٥٧
بيان تشعب واضطراب طرق النفا في النفي والتعطيل ٥٧
بيان أصول الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة في مسألة تقديم العقل على النقل ٥٩

الرد على شبهة الأخذ بالقاطع العقلي وترك ما سواه ٦٢
تصريح بعضهم بأنه عند التنازع لا يُتحاكم إلى الكتاب والسنة ومنع تكفير هؤلاء من أجل الشبهة ٦٤
الفرق بين المتكلمين وال فلاسفة ٦٧
شرح وبيان أن اللازم من الباطل باطل ٧٠
لم يقل الرسول ﷺ ولا أحد من السلف الصالح أن ظواهر النصوص غير مراده ٧١
إخبار الرسول ﷺ أن الأمة ستفترق على ثلات وسبعين فرقه ٧١
أصل مقالة التعطيل مأخوذه عن تلامذة اليهود والصابئين ٧٢
بيان معنى الصابئ ٧٣
وصف الرب عند النهاة بالصفات السلبية الإضافية والمركبة منها، وبيان ذلك ٧٤
الكلام على أبي نصر الفارابي وفلسفته ٧٥
مناظرة جهنم للسمنية وتأثيره بمناظرهم ٧٧
الكلام على مسألة حلول الأعراض في الأجسام، وبيان المقصود بالطبائع الأربع ، والجواهر ، والفرد ٧٧
سبب انحراف الجهنم مسألة حلول الأعراض في الجسم ٧٨
زيادة البلاء بتعریب الكتب الرومية ٨٠
كثرة كلام الأئمة في ذم طريقة المتكلمين ٨٠
أصل التأويلات الموجودة اليوم هي تأويلات المرسي ٨٤

ذكر كتاب عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على المريسي، وحكاياته هذه	
التأويلات ٨٥	
إطلاق العلماء لفظة (جهمية) على كل من تأول باعتبار مشاركتهم الجهنم	
في أصل مقالته ٨٦	
الفرق بين تأويل جهنم وتأويل المؤاخرين ٨٦	
كلام السلف في ذم تأويل المتكلمين موجود في كثير من كتبهم، وبيان بعضها ٨٨	
كيف تطيب نفس مؤمن أن يأخذ بسبيل المغضوب عليهم والضالل؟ ٩٥	
أخذ كلام الأئمة من كتب السلف لا يستلزم البحث عن صحتها ٩٦	
منهجية من تصور مسائل الاعتقاد في كتب المتقدمين والمؤاخرين ٩٦	
بيان حال البيهقي في الاعتقاد، وكتاب (الأسماء والصفات) ٩٧	
فصل في بيان القول الشامل في جميع هذا الباب ٩٨	
شرح مسألة الترضي عن غير الصحابة <small>بِعَوْنَى</small> ٩٨	
شرح معنى التحرير والتعطيل والتكييف والتمثيل ٩٩	
انقسام الظاهر إلى ظاهر إفرادي وظاهر تركيبي، وبيان ذلك ١٠٠	
الرب تعالى مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه ١٠٤	
كل واحد من فريقي التعطيل والتمثيل جامع بين التعطيل والتمثيل ١٠٦	
الكلام على الجوهر والعرض ١٠٧	
المعطل شر من المثل ١٠٧	
القول الفاصل هو ما عليه الأئمة الوسط من أن الله تعالى مستُوا على عرشه استواءً يليق بجلاله وينختص به ١٠٩	

الخالفون للكتاب والسنّة والسلف الصالح في أمر مريج ١٠٩	
كلام الإمام مالك (أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل) ١١٠	
بيان أن كل واحد من هؤلاء مخصوص بما خصم به الآخر ١١٠	
بيان اضطراب عقول المؤولة واختلافها ١١١	
بيان أن نصوص الصفات متواترة، وهي معروفة بالاضطرار ١١٥	
وجوب الأخذ بما أخذ به الرسول ﷺ لاجتماع كمال صفات العلم والقدرة والإرادة فيه ١١٦	
المنحرفون عن طريقة السلف ثلاثة طوائف: أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل ١١٩	
بيان المراد بالفلسفة الإلهية ١١٩	
بيان أقسام أهل التخييل ومذاهبهم ١١٩	
بيان مذهب أهل التأويل ١٢١	
بيان أن مقصود شيخ الإسلام في هذه الفتوى الرد على أهل التأويل .. ١٢٢	
إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد، وإنكار المعاد أعظم من إنكار الصفات ١٢٢	
كتب أهل الكتاب مملوءة بالصفات المطابقة للصفات المذكورة في القرآن الكريم ١٢٤	
الكلام على الصنف الثالث وهم أهل التجهيل ١٢٥	
شرح مراد شيخ الإسلام بأهل التخييل، وبيان حا لهم ١٢٦	
شرح المراد بأهل التأويل ١٢٨	

١٢٩	شرح المراد بأهل التجهيل وأقسامهم
١٣٣	بيان شيخ الإسلام لمعنى التأويل
١٣٦	شرح وبيان أقسام الكلام، وبيان كيفية تأويلها
١٣٨	الكلام على تأويل المتأخرين، وجناية ذلك على النصوص
١٤٠	لا يصح إدخال التأويل في نصوص الغيبيات أصلًا
١٤٤	ما روی عن ابن عباس رضي الله عنهما أن تفسير القرآن على أربعة أوجه
١٥٠	فصل: سياق المؤلف لكلام السلف في إبطال التأويل
١٥٠	سياق كلام الأوزاعي في إثبات العلو
١٥١	ذكر كلام مكحول والزهري في الإثبات والإمرار
١٥٢	قول السلف: (أمروها كما جاءت) رد على المعطلة والممثلة
١٥٥	بيان أن إثبات الصفات إنما هو إثبات معنى لا إثبات كيفية
١٥٩	سياق كلام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
١٦٠	سياق كلام ربيعة بن عبد الرحمن، وهو مروي عن مالك
١٦١	سياق كلام مالك بن أنس
١٦٣	سياق كلام عبد العزيز بن الماجشون
١٦٨	شرح وبيان أنواع المؤولة
١٧٤	الكلام على الجسم والعرض والأحوال الأربعة
١٧٤	ذكر مناظرة الجهم للسمنية، وكيف تأثر بها
١٧٨	سياق كلام أبي حنيفة في الفقه الأكبر
١٨٠	تعليق شيخ الإسلام على كلام أبي حنيفة
١٨١	شرح وبيان أن العلم نوعان

الكلام على مأخذ على كتاب الفقه الأكبر ١٨٢
قصة هشام بن عبيد الله الرازي مع أحد الجهمية ١٨٦
التعليق على كلمة (بحد) والقول فيها ١٨٧
سياق كلام يحيى بن معاذ الرازي ١٨٩
شرح وبيان أن أكثر الأمة في الصفات على الفطرة، إلا إذا أتاهم من يغير ذلك ١٩٠
بيان آداب المناورة والبحث ١٩٢
العلماء أدوات لنقل الشريعة ١٩٢
الكلام على كتاب (رفع الملام على الأئمة الأعلام) ١٩٢
الكلام على ابن قدامة والنووي وابن حجر رحمهم الله ١٩٢
سياق كلام علي بن المديني في الصفات ١٩٤
سياق كلام الترمذى ١٩٤
سياق كلام ابن أبي زرعة الرازي ١٩٤
الكلام على حكم لعن الكافر ١٩٥
حكم لعن المسلم المعين ١٩٦
سياق كلام محمد بن الحسن الشيباني ١٩٧
تعليق شيخ الإسلام على قوله: (من غير تفسير) ١٩٧
سياق كلام أبي عبيد القاسم بن سلام ١٩٨
سياق كلام ابن المبارك ١٩٩
تعليق شيخ الإسلام عليه ١٩٩
سياق كلام حماد بن زيد ٢٠٠

٢٠٠	سياق كلام سعيد بن عامر الضبعي
٢٠١	سياق كلام محمد بن إسحاق ابن خزيمة إمام الأئمة
٢٠٢	سياق كلام عباد بن العوام الواسطي
٢٠٢	سياق كلام ابن مهدي الإمام
٢٠٣	سياق كلام الأصمسي
٢٠٣	سياق كلام عاصم بن علي بن عاصم
٢٠٤	سياق كلام الإمام مالك
٢٠٤	سياق كلام الإمام الشافعى
٢٠٤	فقه أبي يوسف في استتابة بشر المرسي
٢٠٥	سياق كلام ابن أبي عبد الله محمد بن أبي زَمَنْين
٢٠٧	شرح طريقة النفاة في الصفات، وهي الإitan بالنفي المفصل والإثبات المجمل
٢٠٨	الكلام على العرش ومادته في اللغة، والرد على المؤولة
٢٠٩	بيان الإيمان بالكرسي ، من كلام ابن أبي زَمَنْين
٢١٠	الكلام على أثر ابن عباس (الكرسي موضع القدمين)
٢١٥	شرح وبيان المراد بالكرسي ومادته في اللغة، والرد على المؤولة
٢١٩	تفسير البطون والظهور
٢٢١	سياق كلام الخطابي في رسالته (الغنية عن الكلام وأهله)
٢٢٨	سياق كلام أبي نعيم الأصبهاني
٢٣١	بيان معنى العرش والكرسي ، وتغليط من فسر الكرسي بالعلم أو بالعرش
٢٣٣	سياق كلام الإمام معمر بن أحمد الأصبهاني

٢٣٦	سياق كلام الفضيل بن عياض
٢٣٧	سياق كلام عمرو المكي
٢٣٨	شرح وبيان المراد بـ(شيخ الإسلام)، وأول من أطلق عليه ذلك
٢٤١	بيان كيفية تحصيل المعارف
٢٤٢	مبحث مهم في مسألة حوادث لا أول لها
٢٥٠	تعليق على قول عمر المكي : (وتقدس أن يحل بجسم أو يلاصق به) ..
٢٥١	سياق كلام الحارث المحاسبي
٢٥٣	بيان أنه لا نسخ في الأخبار
٢٥٧	تعليق على كلام المحاسبي في جعله السمع والبصر مثل العلم
٢٦١	شرح كلام المحاسبي في رده على الطوائف التي ضلت في فهم القرآن ...
٢٦٤	سياق كلام أبي عبد الله بن خفيف
٢٦٧	شرح نظرية المعرفة
٢٧١	بيان المراد بالنفس
٢٧٣	بيان المراد بالنور المضاف إلى الله تعالى
٢٧٩	الكلام على حديث الصورة
٢٨٨	الكلام على تعريف الإيمان
٢٨٨	مسألة : هل المقتول قتل بأجله أم لا؟ والرد على المعتزلة
٢٩٢	الكلام على ليلة النصف من شعبان
٢٩٢	الكلام على السمع والطاعة للأمراء وإن جاروا
٢٩٣	بيان المقصود بالشهادة والبراءة
٢٩٦	بيان مذهب أهل السنة في الترضي عن الصحابة ، وتحصيص عائشة <small>رضي الله عنها</small>

حكم ساب الصحابة <small>رضي الله عنه</small> ، وتفصيل ذلك	٢٩٧
مسألة اللفظ بالقرآن	٢٩٩
مسألة الاسم والمعنى	٣٠٠
بيان ألفاظ الصوفية المحدثة، وأنها على قسمين	٣٠٦
لفظ (العشق) عندهم	٣٠٨
شرح مسألة: هل التكسب والتجارة أفضل أم ترك ذلك؟	٣١١
مسألة: ضيق الحلال	٣١٢
مسألة: توقي من مكاسبه حرام، وتفصيل القول في ذلك	٣١٤
شرح مسألة: العبادة مع الخوف والرجاء	٣١٨
أحوال الغلاة من المتصوفة	٣١٩
الفراسة وأنواعها	٣٢١
المراد بالحلول والاتحاد، وأنواعها	٣٢٤
الكلام على الروح	٣٢٧
الكلام على سعاع الألحان والقصائد والرباعيات وغيرها	٣٣٣
سياق كلام عبد القادر الجيلاني	٣٣٨
سياق كلام الحافظ أبي عمر ابن عبد البر	٣٤٠
شرح معنى قول السلف: (أمروها كما جاءت بلا كيف)	٣٤١
سياق كلام الحافظ البيهقي	٣٤٤
بيان طريقة البيهقي في الأسماء والصفات	٣٤٧
سياق كلام القاضي أبي يعلى الحنفي	٣٥٣
سياق كلام أبي الحسن الأشعري	٣٥٤

الكلام على كتاب (إبطال التأويلات) ٣٥٦
الكلام على الظاهر الإفرادي والظاهر التركيبى ٣٥٦
الكلام على أسماء الله الحسنى ٣٦٠
الكلام على قرب الله ٣٦٤
بيان أن السلوك من عقيدة أهل السنة ٣٦٧
الأطوار التي مر بها أبوالحسن الأشعري ٣٦٩
الكلام على فتنة ابن القشيري ٣٧٠
مذهب أهل السنة في الألفاظ المحدثة كابجسم ٣٧١
مبحث في الإسلام والإيمان، والفرق بينهما ٣٧٥
المراد بالعدل في هذا الباب ٣٧٩
الكلام على مجيء ربنا يوم القيمة ٣٨٠
الكلام على مسألة العلو ٣٨٢
الكلام على مسألة الاستواء، والرد على من تأوله بالاستيلاء ٣٨٦
الكلام على صفة اليدين ٣٩١
سياق كلام القاضي الباقياني ٣٩٥
طريقة أهل السنة في إثبات الصفات ٣٩٦
ذم من يتعصب للرجال ويدع النصوص ٤٠١
سياق كلام أبي المعالي الجوهري ٤٠٣
الكلام على العقيدة النظامية ٤٠٤
بيان أن التفويض شر من التأويل ٤٠٤
بيان منهج شيخ الإسلام في النقل عن أهل العلم ٤٠٧

الإشارة إلى كتاب (درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية) ٤١١	
بحث مسألة المعية ٤١٤	
تفسير كلمة (الربوبية) ٤١٩	
ترجيح الشارح أن الترادف غير موجود في اللغة ٤٢٢	
بيان المراد بالمثل الأعلى ٤٢٩	
دلالات الألفاظ في اللغة ٤٣١	
مبحث نفيس نقلًا عن شيخ الإسلام <small>رحمه الله</small> في تفسير قوله تعالى: «إِنَّ هَذَانِ لَسَيْحَرَنَّ» ٤٤٦	
الكلام على كتاب إبراهيم بن درباس ٤٥٢	
ذكر بعض الألفاظ التي يُرمى بها أهل السنة ٤٥٢	
ظن كثير من المتأخرین أن مذهب السلف إثبات الصفات بلا معنى ٤٥٦	
الكلام على المراد بالجسم والعرض والتركيب ٤٥٨	
جماع الأمر: أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة ٤٦٣	
مذاهب الناس في الروح ٤٧٠	
أنواع الدلالة العقلية عند القائلين بها ٤٧٦	
نصيحة المؤلف لمن اشتبه عليه أمر من الأمور ٤٧٨	
أكثر ما يفسد الدنيا ٤٨٠	
حكم الشافعي على أهل الكلام ٤٨٠	
بيان حدق السلف وعلمهم وخبرتهم ٤٨١	
شرح قول الماتن: (من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة لم يزدد إلا بعدها) ٤٨١	

٤٨٤	خاتمة الشرح المبارك
٤٨٥	مراجعة التحقيق
٥٠٩	فهرس الموضوعات

مكتبة
محمد العز

رَفِعٌ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ
أَسْلَمَ اللَّهُ الْفَزُورُ كَسْ

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفْعٌ

عبد الرحمن الجَنِي
الْأَسْكَنْ لِلْبَرَّ لِلْمُزَوَّدِ كُرْسِ

www.moswarat.com